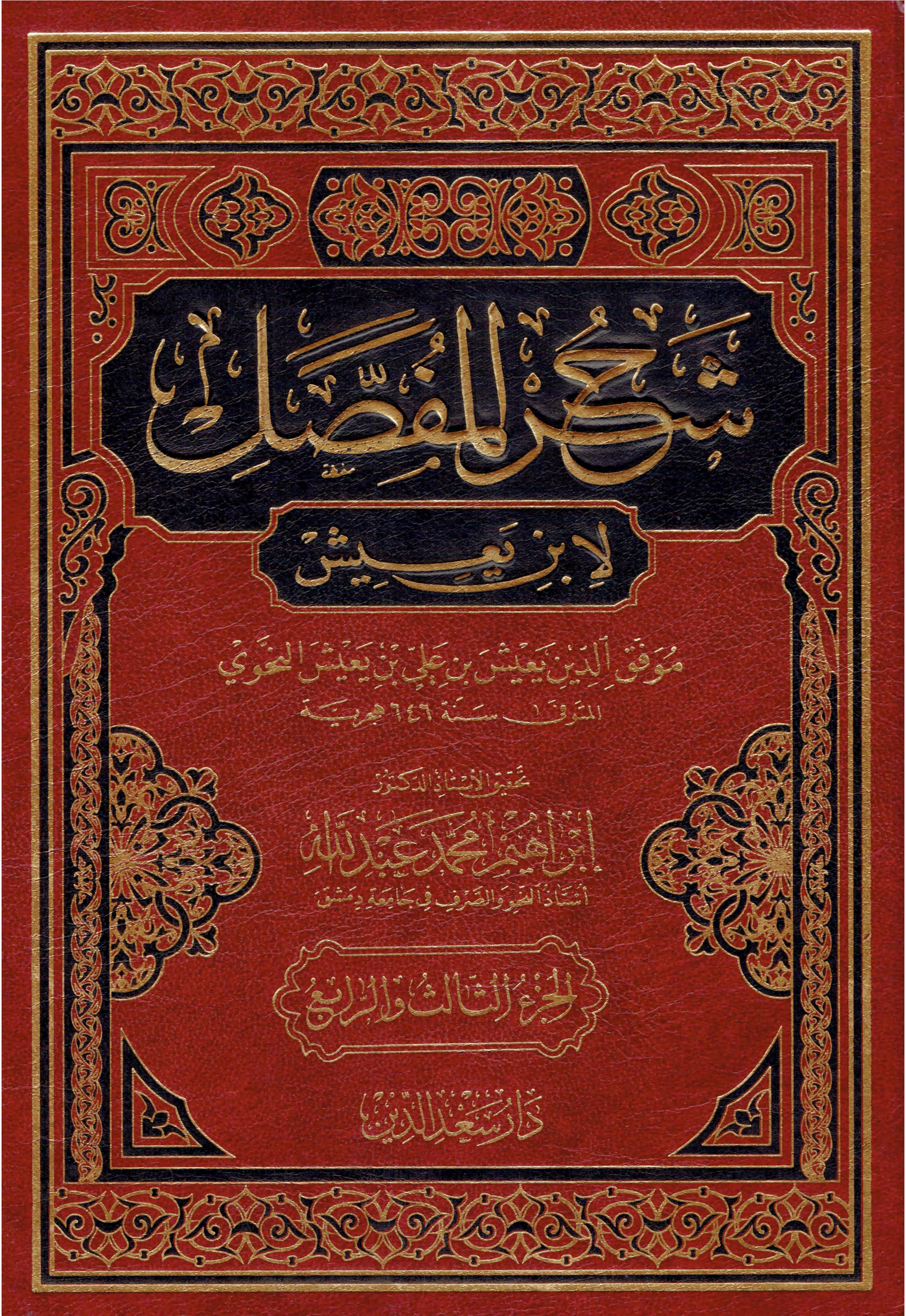

شرح المفصل
لابن يعيش
موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية
تحقيق الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق
الجزء الثالث والرابع
دار سعد الدين


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش







دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش
جادة كرجية حداد - ص.ب 3143
هاتف 2319694 11 963+
فاكس 2326380 11 963+
جوال 484915 944 963+
486016 944 963+
darsaadaldeen@hotmail.com
www.facebook.com/dar.saadaldeen

العنوان : شرح المفصل
تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
تحقيق : أ. د. ابراهيم محمد عبد الله
عدد الأجزاء : 11
عدد المجلدات : 6
عدد الصفحات : 3264
قياس الصفحة : 17 × 24
عدد النسخ : 1000

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :
ISBN 978-9933-473-09-9



شرح المفصل

لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

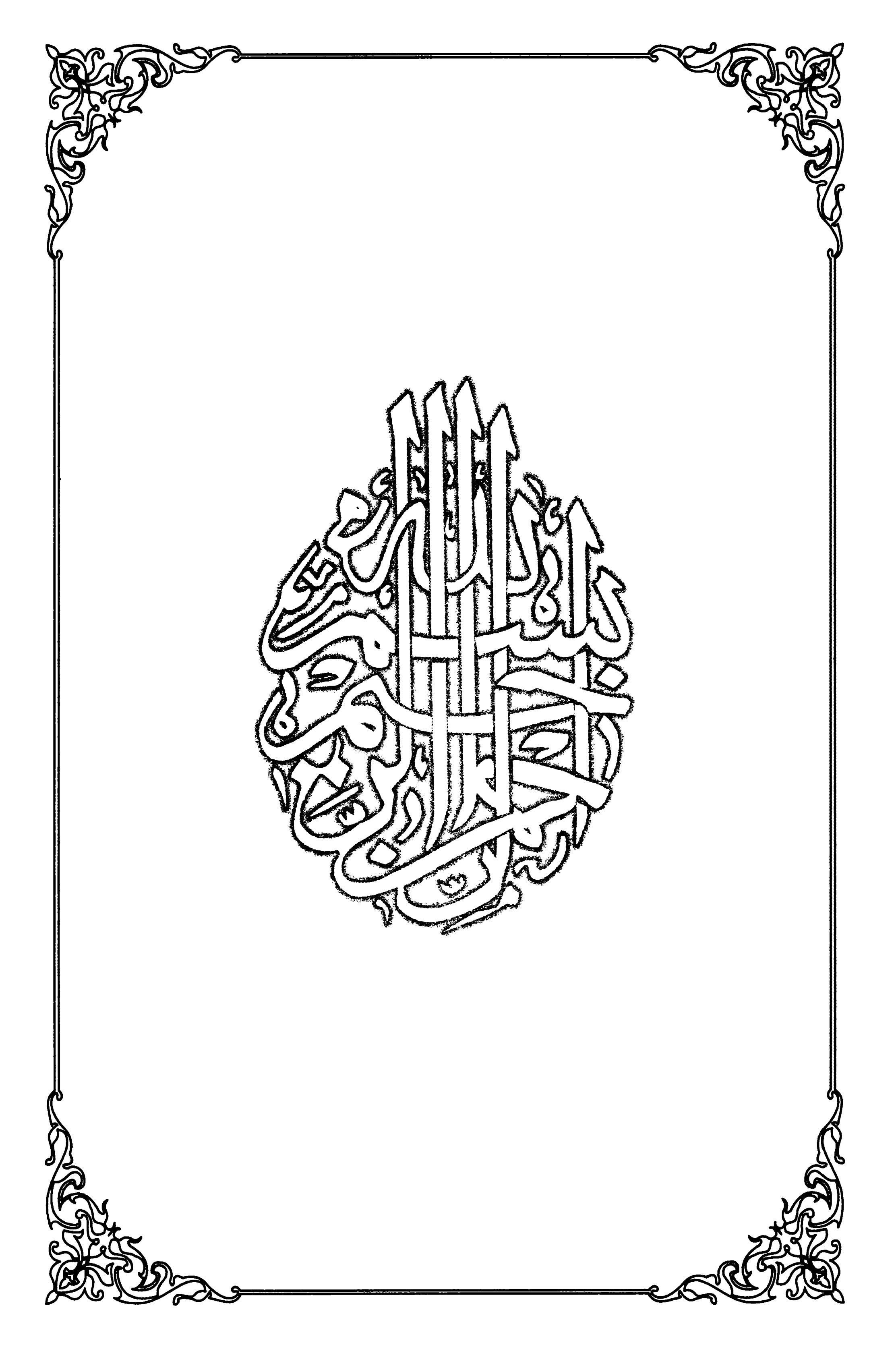
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الثالث

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحقُّ ما يضاف إِليه «كِلَا» أَن يكون معرفة ومثنًّى، أَوْما هو في معنى المثنَّى كقوله:

فإِنَّ اللهَ يَعْلَمُني ووَهْباً ... ويَعلَمُ أَنْ سَيَلْقاهُ كِلَانا

وقوله:

إِنَّ للخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدَىً ... وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

ونظيرُه «عَوَانٌ بينَ ذلك»، ويجوز التفريقُ في الشعر كقولك: كِلَا زيدٍ وعمرو، وحكمهُ إِذا أُضيفَ إِلى الظاهر أَن يَجْرى مَجْرى عصاً ورحًى، تقول: جاءني كِلَا الرجلَين، ورأَيتُ كِلَا الرجلَين، ومررتُ بِكَلا الرجلين، وإِذا أُضيفَ إِلى المضمَر أَن يَجْري مَجْرى المثنَّى على ما ذَكَر، وفي العرب مَنْ يُقِرُّ آخرَه على الأَلف في الوجهين).

قال الشارح: قد تقدَّم الكلامُ على «كِلَا» وأَحكامِها وأَنَّها مفرَدةٌ معناها التثنيةُ[1]، وهي موضوعةٌ لتأكيد التثنيةِ كما أَن كُلًّا وأَجْمعَ لتأكيد الجمع، وهي من الألفاظ المضافة التي يؤكَّدُ بها المعارفُ، وكلُّ لفظٍ مضاف يؤكَّدُ به المعنى يكونُ مضافاً إلى ضمير ذلك المؤكَّد، نحوُ جاءني زيدٌ نفسُه وعينُه، وأَكلتُ الرغيفَ كلَّه، وإِنما كان كذلك ليُعلمَ أَنه له وممكِنٌ لمعناه.

فلذلك وجَب أَن تكون «كِلَا» مضافةً إِلى معرفة ومثنًّى لأَنه لا يؤكَّدُ بها إِلا ما هذه سبيلُه، وإِنْ خرج عن سَنَن التأكيدِ بأَن يكون مبتدأً، نحوُ كِلَا أَخوَيك جاءني، أَوْ فاعلاً،

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ١٢٤.

نحوُ جاءني كِلَا أَخوَيك، فلن يَخرج عن حُكم التأكيد ومعناه، ومَجازُ ذلك على إقامة التأكيدِ مُقامَ المؤكَّد كما تُقامُ الصفةُ مُقامَ الموصوف، فإذا قال: جاءني كِلَا أَخوَيك فأَصلُه جاءني أَخواكَ كِلاهما، إلا أَنك وضعتَ التأكيدَ موضعَ المؤكَّد مبالغةً، ثم أَضفتَه إلى لفظ المؤكَّد للبيان، فلذلك لزم أَن يضافَ إلى المثنَّى، ولا يضافَ [٣/ ٣] إلا إلى معرفة لأَنه لا يكون تأكيداً إلا لمعرفة.

وحُكمُ كِلتا حكمُ كِلَا، إلا أَن كِلْتا للمؤنث، وكِلا للمذكَّر، فأَما قولُه[١]:

فإِنَّ اللهَ يَعلمُني إِلخ.

فالبيتُ للنَّمر بن تَولب، والشاهدُ فيه إضافتُه إلى «نا»، وهو ضمير جَمع، وكِلَا إنما يضاف إلى تثنية، وذلك لأَن الاثنَين والجمعَ في الكناية عن المتكلِّم واحدٌ، وإن شئتَ أَن تقول: هو للجمع، ولكنَّه حُمل الكلامُ على المعنى لأَنه عَنَى نفسَه ووَهْباً، وإليه أَشار صاحبُ الكتاب، وهو أَجودُ لأَنه قد يقع لفظُ الجمع على التثنية، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٢] وقوله: ﴿تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[٣]، ثمَّ قال: «خصمان»، ويُروى «سيلقاه» بالياء، «وسنَلْقاه»[٤] بالنون، فمَن رواه بالياء جعَل كِلَانا فاعلَة، ومَن رواه بالنون جعَل كِلَانا تأكيداً لضمير المتكلِّمين، وأَما قولُ ابن الزِّبَعْرى في يوم أُحُد[٥].

[٨٤/ ب] يا غُرَابَ البَيْنِ أَنعمْتَ فَقُلْ إِنَّما تَنْطِقُ شيئاً قد فُعِلْ

إنَّ للْخَيرِ وللشَّرِّ مَدَىً وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

والعَطيَّاتُ خِسَاسٌ بينَهمْ وسَواءٌ قَبرُ مُثْرٍ ومُقِلْ

---

(١) سلف البيت تاماً، وقائله النمر بن تولب كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ١٣٧، والاقتضاب: ٣٠٤.

(٢) التحريم: ٦٦/ ٤.

(٣) ص: ٣٨/ ٢١، وانظر البغداديات: ١٤٠.

(٤) انظر ديوان النمر: ١٣٧.

(٥) الأبيات في ديوانه: ٤١، وديوان حسان بن ثابت: ٣٥٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٤/ ٢٥٤، والثاني منها بلا نسبة في البغداديات: ٢٠٢، والشيرازيات: ٤٥١.

كُــلُّ عَــيشٍ ونَعــيمٍ زائــلٌ   وبنــاتُ الــدَّهْرِ يَلعــبْنَ بِكُــلْ

فالشاهدُ فيه إِضافةُ كِلَا إِلى مفرد يُراد به التثنيةُ كما أُضيف في الذي قبله إِلى لفظ الجمع إِذ كان المرادُ به التثنيةَ، ومثلُ ذلك في أَن المرادَ به التثنيةُ قولهُ تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ (١)، أَي بين الفُروض والبَكارة، فجاز إِضافة كِلَا إِليه كما جاز إِضافة «بين» إِليه، إِلا أَن «بين» يضاف إِلى اثنَين فصاعداً، وكِلَا يضاف إِلى اثنَين فقط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ (٢)، أُضيفَ «كلُّ» إِليه حيث كان المراد به الكثرةَ.

وقولُه: «**ويجوز التفريقُ في الشِّعر**» يريدُ أَنك تُضيفه إِلى اسم واحد، ثمَّ تَعطفُ عليه اسماً آخر بالواو، نحوُ كِلا زيد وعمرو، لأَن العطف بالواو نظيرُ التثنية، إِذ كانت الواوُ لا تُرتِّب كالتثنية(٣)، فحُمل الكلامُ في الشعر على المعنى، نحوُ قوله(٤):

كِلَا السَّيفِ والسَّاقِ الذي ضُرِبَتْ بهِ   علـى دَهَـشٍ أَلْقـاهُ بـاثْنَينِ صاحِبُهْ

وصار ذلك كقولك: زيدٌ وعمرو قاما، كما تقول: الزيدان قاما، ولا يجوز مثلُه في حال الاختيار والسَّعة، أَلَا ترى أَنك لا تقول: كِلَا أَخيك وأَبيك ذاهبٌ كما لم يَجز «كلُّ عبد الله وأَخيه وأَبيه ذاهبون»، ولو قلت: [٣/ ٤] كِلَا زيد فعمرو جاءني لم يَجز في الشعر ولا غيره لأَنك كنتَ تُضيف كِلَا إِلى مفرَد مخصوص، وإِنَّما يضاف إِلى اثنين أَو إِلى مفرد في معنى التثنية أَو إِلى لفظٍ مشترَكٍ بين التثنية والجمع(٥)، فاعرفْه.

وقولُه: «**وحُكمُه إِذا أُضيفَ إِلى الظاهر أَن يَجْري مَجْرى عصاً ورحَىً**» يريدُ أَن آخرَه

---

(١) البقرة: ٢/ ٦٨، وانظر تفسير قوله: «لا فارض ولا بكر..» في القرطبي: ٢/ ١٨١-١٨٢.

(٢) الزخرف: ٤٣/ ٣٥، ومن قوله: «ومثل ذلك...» إلى الآية قاله الفارسي في الشيرازيات: ٤٥١، وانظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٥.

(٣) انظر هذه المسألة فيما سيأتي: ٨/ ١٦٥.

(٤) البيت بلا نسبة في الشيرازيات: ٤٥٣، والمقرب: ١/ ٢١١، والرواية فيهما: «يابثن...»، وهو ليس في ديوان جميل.

(٥) كذا في الشيرازيات: ٤٥٣.

يكونُ بالأَلف إِذا أُضيفَ إِلى ظاهر في حال الرفع والنصب والجرِّ، وهو القياسُ لأَنه عندنا اسم مفرَد ومقصورٌ كعصاً ورحَىً، ولا إِشكالَ في ذلك على أَصلنا، إِنما الإِشكالُ على أَصلِ الكوفيين لأَنها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ(١).

وقولُه: «وإِذَا أُضيفَ إِلى المضمَر أَن يَجرى مَجْرى المثنَّى» يعني أَن أَلفه تنقلب ياءً في حال النصب والجرِّ كما تنقلب في التثنية، فتقول: جاءني أَخواك كِلَاهما، ورأَيتُ أَخوَيك كِلَيْهما، ومررتُ بأَخوَيك كِلَيْهما، تَثْبتُ الأَلفَ في حال الرفع، وتنقلبُ ياءً في حال النصب والجرِّ كما أَن التثنية كذلك، إِلا أَن انقلابَها في التثنية للإِعراب واختلافِ العامل وانقلابَهَا في كِلَا وكِلْتا لا للإِعراب بل للحمل على «لَدَا» وعلى «على» ما تقدم(٢).

ومن العرب مَنْ يَجري في كِلَا وكِلْتا على القياس، فيُقرُّ الأَلفَ بحالها، ولا يقلبُها لا مع ظاهر ولا مضمَر(٣)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَفعلُ التفضيل يضافُ إِلى نحو ما يضافُ إِليه أَيٌّ، تقول: هو أَفضلُ الرجلَين وأَفضلُ القوم، وتقول: هو أَفضلُ رجلٍ، وهما أَفضلُ رجلَين، وهم أَفضلُ رجالٍ، والمعنى في هذا إِثباتُ الفضل على الرجال إِذا فُصلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنَين وجماعةً جماعةً).

قال الشارح: وأَفعلُ الذي يُرادُ به التفضيلُ يضافُ إِلى ما بعده، وحُكمُه في الإِضافة حكمُ أَيٍّ، لا يضافُ إِلا إِلى ما هو بعضُه، نحوُ قولك: زيدٌ أَفضلُ الناس، وأَفضلُ القوم، أَضفتَه إِليهم لأَنه واحد منهم، وتقول: حمارُك أَفْرهُ الحمير، وعَبدُك خيرُ العبيد، فإِضافةُ أَفعل إِلى ما بعده إِضافةُ البعض إِلى الكلِّ والواحدِ إِلى الجنس، ولو قلت: عبدُك أَحسنُ

---

(١) الكلام على مذهب الفريقين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨١، وزد المقتضب: ٣/ ٢٤١، والشيرازيات: ٤٥٨، وما سلف: ١/ ١٢٦.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ١٢٦.

(٣) هي اللغة الأقيس كما قال ابن الحاجب في الإيضاح: ١/ ٨١-٨٣، وحكاها الكسائي والفراء ودُرَيْود عن بعض العرب، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٦٧-٦٨، والارتشاف: ٥٥٨، والمساعد: ١/ ٤٢، والهمع: ١/ ٤١.

الأَحرار، وحمارُك أَفْرهُ البغال لم يَجز لأَنك لم تُضفْه إِلى ما هو بعضٌ له.

وإِنما وجبَتْ إِضافتُه إِلى ما هو بعضٌ له لأَنك إِذا أَردتَ تفضيلَ الشيء على جنسه فلم يكن بدٌّ من أَن تضيفَه إِلى الذي تفضِّله عليه ليُعلمَ أَنه قد فَضَلَ أَمثالَه من ذلك الجنس، ولو أَردتَ تفضيلَه على غير جنسه لأَتيتَ بِمنْ فاصلةً له عن الإِضافة، ويكونُ الأَولُ في حُكم المنوَّن، فقلتَ: عبدُك أَحسنُ من الأَحرار، وحمارُك أَفرهُ من البغال.

والذي يدلُّ على أَن الأَول في حُكم المنوَّن إِلا أَنه لا ينصرف لوزْن الفعل والصفةِ أَنه إِذا نَقَص عن وزن الفعل يدخلُه التنوينُ، نحوُ قولك: عبدُك خيرٌ من الأَحرار، وبغلُك شرٌّ من الحمير، لـمَّا حذفتَ الهمزة تخفيفاً نقَصَ الاسمُ عن لفظ الفعل فانصَرف.

والذي يدلُّ على أَن ما لا ينصرف في حُكم المنوَّن وإِنْ لم يكن فيه تنوينٌ قولُك: هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله وضوارِبُ زيداً.

واعلمْ أَن إِضافة أَفْعل هذه التي يُرادُ بها التفضيلُ من الإِضافات المنفصِلة غيرِ المحضة[1]، فلا تُفيد تعريفاً لأَن النيَّة فيها التنوينُ والانفصالُ لتقديرك فيها «مِنْ»، وإِنما كانت «مِنْ» فيها مقدَّرةً لأَن المرادَ منها التفضيلُ[2]، فإِذا قلت: زيدٌ أَفضلُ مِن عمرو فقد زعمتَ أَن فضْلَ زيد ابتدأَ من فضْل عمرو راقِياً صاعِداً في مراتبِ الزيادة، فعُلم بهذا أَنه أفضلُ من كلِّ مَنْ كان مقدارُ فضله كفضل عمرو وأَنه عَلَا من هذا الابتداء، ولم يُعلم موضعُ الانتهاء، كما تقول: سارَ زيدٌ من بغداد، فعَلَمَ المخاطَبُ ابتداءَ مَسيره، ولم يَعلم أَين انتهى.

فلمّا كان معنى الباب الدلالةَ على ابتداء التفضيلِ على مقدار المفضَّلِ عليه [٣/ ٥]

---

(١) نصَّ سيبويه على أنها إضافة محضة، وصحَّحه ابن مالك، وذهب الفارسي والكوفيون إلى أنها غير محضة، انظر الكتاب: ١/ ٢٠٤، والأصول: ٢/ ٦-٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٣٣-١٣٦، والنكت: ٣٠٥- ٣٠٦، والمقتصد: ٨٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٨- ٢٢٩، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٧٠-٧١، والارتشاف: ١٨٠٥.

(٢) انظر أسرار العربية: ٢٨١.

وَكلِّ مَنْ كان في منزلته لم يكن بدٌّ من الدلالة على هذا المعنى[١].

وقد يُحذفُ «مِنْ» من اللفظ تخفيفاً ويضافُ الاسمُ الأَولُ إِلى الثاني وهي مرادةٌ مقدَّرةٌ، وإِذا كانت «مِنْ» مقدَّرةً فصَلْتَه ممَّا قبله، فلذلك كانت إِضافتُه منفصِلةً.

ولا يضاف إِلا إِلى ما هو بعضُه، نحوُ قولك: زيد أَفضلُ الرجال لأَنه واحدٌ منهم، وتقول: هو أَفضلُ رجلٍ، وأَصلُه أَفضلُ الرجالِ، إِلا أَنك خفَّفتَ فنزعْتَ الأَلف واللَّام، وغيَّرتَ بناءَ الجمعِ إِلى الواحد الشائع دالًّا على النوع مُغْنَىً عن لفظ الجمع الدالِّ على ذلك المعنى، وإِنْ أَتيتَ بالأَلف واللَّام والجمعِ فقد حقَّقتَ وجئتَ بالأَصل وأَعطيتَ الكلامَ حقَّه، وإِن آثرتَ التخفيفَ والاختصار [٨٥/ أ] اكتفيتَ بالواحد المنكور لأَنه يدلُّ على الجنس، فكان كقولك: أَفضلُ الرجال، إِذ المرادُ بالرجال الجنسُ لا رجالٌ معهودون، فهو كقولهم: أَهْلكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ، أَي جِنسُ الدراهم والدنانير، ومثلُ ذلك في تركِ الأَلف واللام والاستغناءِ عن الجمع بالواحد المنكور قولُك: كلُّ رجلٍ والمرادُ الرجالُ، ومثلُه قولُهم: عشرون درهماً والمرادُ من الدراهم، وتقول: هما أَفضلُ رجلَين، وهم أَفضلُ رجالٍ، والمعنى أَنهما يَفْضُلان هذا الجنسَ إِذا مُيزوا رجلَين رجلَين، ويَفْضُلونه إِذا مُيزوا جماعةً جماعةً، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: **(وله معنيان، أَحدهما: أَن يُراد أَنه زائد على المضاف إِليهم في الخَصْلة التي هو وهُمْ فيها شركاءُ، والثاني: أَن يؤخذ مطلَقاً له الزيادةُ فيها إِطلاقاً، ثم يضافَ لا للتفضيل على المضاف إِليهم، لكنْ لمجرَّد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيلَ فيه، وذلك نحوُ قولك: الناقِصُ والأَشَجُّ أَعْدلا بني مروانَ، كأَنك قلت: عادِلا بني مروانَ، فأَنتَ على الأَول يجوز لك توحيدُه في التثنية والجمع وأَنْ لا تؤنثَه، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾، وعلى الثاني ليس لك إِلا أَن تُثنِّيه وتَجمعَه وتؤنِّثه).**

قال الشارح: اعلمْ أَن أَفعلَ على ضربين:

---

(١) من قوله: «فإذا قلت: زيد أفضل من عمرو..» إلى قوله: «المعنى» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١١٨-١١٩، والأعلم في النكت: ٣٠٤ بخلاف يسير.

أَحدُهما: أَن يكون مضافاً إِلى جماعة هو بعضُهم تزيدُ صفتُه على صفتهم، وجميعُهم مشترِكون في الصفة، فتقولُ: عبدُ الله أَفضلُ القومِ، فهو أَحدُ القوم، وهم شركاءُ في الفضل المذكور، يزيد فضلُه على فضلهم، والذي قضى بذلك كلمةُ أَفْعلَ من حيث كانت مقدَّرة بالفعل والمصدر، فإِذا قلت: زيدٌ أَفضلُ القومِ فالتقديرُ أَنه يزيدُ فضلُه عليهم، أَو يَرْجُحُ فضلُه، والرُّجْحان إِنما يكون بعد التساوي، وكذلك لفظُ الزيادة يقتضي مَزيداً عليه، فلذلك من المعنى اشترَطوا الشَّركة في الصفة.

وقد ذهب بعضُهم إِلى أَن اشتراطَ الاشتراكِ في الصفة لا يَلزمُه، واستدلَّ على ذلك بقولهم: ابنُ العَمِّ أَحقُّ بالميراثِ من ابن الخال، وإِنْ كان لا حَقَّ لابن الخال في الميراث، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[1]، وإِن كان لا خيرَ في مُستقَرِّ أَهل النار ولا حُسنَ في مَقِيلهم.

وهذا لا حُجةَ لهم فيه لأَن ذلك جاء على زعمهم واعتقادهم، وذلك أَنهم كانوا يعتقدون أَن مطلَق القَرابة يُوجبُ الميراثَ سَواءٌ كانوا من ذَوي الأَرحام أَو العَصَبات، فقيل: ابنُ العَمِّ أَحقُّ بالميراث من ابن الخال لأَنه أَقربُ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ جاء على زعمهم واعتقادهم أَن مَقِيلهم في الآخرة حَسنٌ ومُستقرَّهم جميلٌ، فقال: إِنْ نزلْنا معكم نزولَ نظَرٍ فأَصحابُ الجنَّة يومئذٍ خيرٌ مستقرّاً وأَحسنُ مَقِيلاً.

والثاني: أَن تؤخَذَ الزيادةُ مطلقاً من غير تعرُّض إِلى ابتدائها ولا انتهائها، وتصيرَ من صفات الذات بمنزلة الفاضِل، إِلَّا أَن في الأَفضل مبالَغةً ليست في الفاضِل، وتُضيفه إِلى

---

(١) الفرقان: ٢٥/ ٢٤، نسب هذا القول إلى الكوفيين في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٥٤، وهو ظاهر كلام الفراء وأبي بكر الأنباري، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٦٦، والأضداد للأنباري: ٣١٦، وحكى سيبويه: «ٱلسعادة أَحبُّ إِليك أم الشقاء؟»، الكتاب: ٣/ ١٧٣، ولا بد من التشارك بين المفضل والمفضل عليه كما في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٥٤، والقرطبي: ١٥/ ٣٧٦-٣٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٥، والارتشاف: ٢٣٢٨، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٤/ ٦٦٢.

ما بعدَه لا لتفضيله [٣/ ٦] عليهم، وتقديرُ «مِنْ» على ما كان في الأول، لكنْ للتخصيص كما تكون إضافةُ مالا تفضيلَ فيه، فتقول: أَفضلُكم كما تقول: فاضِلكم، أَي الفاضلُ المختصُّ بكم[١].

ومنه قولُهم: الناقِصُ والأَشَجُّ أَعْدلا بني مروانَ، فقولُهم: أَعدَلا ههنا بمعنى العادِلينِ منهم، أَلا ترى أَنه ثنَّاه، ولو كان المرادُ التفضيلَ لكان موحَّداً على كلِّ حال، والأَشَجُّ ههنا عمر بن عبد العزيز بن مروان، وكان يقال له: أَشَجُّ بني أُمية من أَجل شَجَّةِ حافِرِ دابةٍ كانت بجبْهته، وكان أَعدلَ أَهل زمانه، وأُمُّه أُمُّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان يقول عمر بن الخطاب: إِنَّ من وَلدي رجلاً بوجْهه أَثرٌ يملأُ الأَرضَ عدلاً كما مُلئتْ جَوْراً[٢]، ولـمَّا نَفَحَه حمارٌ برِجله فأَصاب جَبْهتَه وأَثَّر فيها قيل: هذا أَشَجُّ بني أُمية يَملكُ ويَملأُ الأَرضَ عدلاً، فملَّكَ بعد سليمانَ بن عبد الملك سنة ستٍّ وتسعين، وكانت ولايتُه سنتَين وتسعةَ أَشهر.

والناقص هو يَزيدُ بن الوليد بن يَزيد بن عبد الملك بن مروان وَليَ الخلافةَ ستةَ أَشهر أَو أَقلَّ، وَليَ سنة ستٍّ وعشرين ومائة، وكان عادلاً مُنكِراً للمنكَر، وهو الذي قتَل ابنَ عمِّه الوليدَ إِذ كان مسرفاً على نفْسه، وكان يقال له الناقصُ لأَنه نَقَصَ من أَرزاق الجند وحَطَّ منها، يقال: نقَصْتُه فأَنا ناقِصُه، ونَقَصَ الشيءُ، فهو ناقصٌ، يكون متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ[٣].

فالنوعُ الأَولُ منهما لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّث لأَنه مقدَّر بالفعل والمصدر، فإِذا قلت: زيدٌ أَفضلُ القومِ كان معناه يزيدُ فضلُه عليهم، فكلُّ واحد من الفعل والمصدر لا

(١) قاس المبرد مجيء أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه، والأَولى أن يقتصر على المسموع فيه عند ابن مالك والرضي وغيرهما، انظر المقتضب: ٣/ ٢٤٧، والكامل للمبرد: ٢/ ٣٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٧، وارتشاف الضرب: ٢٣٢٥- ٢٣٢٦.

(٢) قول عمر رضي الله عنه في ثمار القلوب: ٢١٢، والمستطرف في كل فن مستظرف: ٣/ ٣٠٤.

(٣) كذا في أدب الكاتب: ٤٥٤، والأفعال لابن القطاع: ٥٠٥.

يصحُّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه، فكذلك ما كان في معناهما، ولذلك لا يدخلُه أَلفٌ ولامٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ (١) ، فوحَّدَ وإن كانوا جماعةً.

وقال بعضُهم: إنما لم يُثنَّ أَفعلُ ولم يُجمَع ولم يؤنَّث لأَنه مضارعٌ للبعض (٢) الذي يقع للتذكير والتأنيث والواحد والاثنين والجمع (٣) إذ كان بعضاً لِمَا أُضيف إليه، ولا يكونُ إلا نكرةً كما أن الفعلَ كذلك إذ حلَّ محلَّه.

وقال الكوفيون: إذا أُضيفَ على معنى «مِنْ» فهو نكرةٌ، وهو رأيُ أَبي عليٍّ، وإذا أُضيف على معنى اللَّام فهو معرفةٌ، وقال البصريون: هو معرفةٌ بالإضافة على كلِّ حال، إلا أَن يُضاف إلى نكرة (٤) .

وأَما النوعُ الثاني فإنك تُثنِّيه وتجمعُه وتؤنِّثه وتُدخل فيه الأَلفَ واللَّامَ، فتقولُ: زيدٌ الأَفضلُ أَباً والأَكرمُ خالاً، وتقول في التثنية: هما الأَفضلانِ وفي الجمع: هم الأَفضلون والأَفاضلُ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ (٥)، ويكون بناءُ المؤنَّث على غير بناء المذكَّر، فتقول: هندٌ الفُضْلى وفي التثنية: الفُضْليان وفي الجمع: الفُضْلَيات والفُضَلُ كما تقول: الفاضل والفاضلة والفاضلان، ولا يصحُّ دخول «مِنْ» فيه، لا تقولُ: الأَفضل منك لأَن «مِنْ» إنما يُؤتَى بها إذا كان أَفضلُ بمعنى الفضل، فتَدخلُ لابتداء الغاية التي منها ابتداءُ الفضلِ، فإذا نقلْتَه إلى الذات بَطَلَ ذلك المعنى، فأَما قوله (٦):

ولَسْتَ بالأَكْثرِ مِنْهُمْ حَصًى وإِنَّما العِزَّةُ لِلْكاثِرِ[٦/ ٧]

---

(١) البقرة: ٢/ ٩٦.

(٢) في ط، ر: «البعض»، وما أثبت موافق للأصول: ٢/ ٦.

(٣) بعدها في الأصول: ٢/ ٦ «بلفظ واحد».

(٤) من قوله: «وقال الكوفيون» إلى قوله: «نكرة» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٨، وانظر ارتشاف الضرب: ٢٣٢٣، وما سلف ٣/ ٧- ٨.

(٥) الكهف: ١٨/ ١٠٣.

(٦) هو الأعشى، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣٢، وزد عليه شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٣٧-١٣٨، والعضديات: ١٤، والشيرازيات: ٢٢، والبغداديات: ٤١٧.

فإِنَّ «منهم» لا يتعلَّق بالأَكثر الملفوظِ بها، ويَحتمل أَمرَين[١]:

أَحدُهما: أَن يتعلَّق بأَكثرَ محذوفةٍ دلَّ عليها قولُه: بالأَكثر، كأَنه قال: ولستَ بالأَكثر [٨٥/ ب] بأَكثرَ منهم لأَنه إِذا جاز أَن تقول: زيدٌ الأَفضلُ أَباً جاز أَن تقول: زيدٌ أَفضلُ أَباً لأَن كلَّ واحد يدلُّ على الآخَر.

والثاني: أَن يكون معناه التبيينَ، فيتعلَّقَ بمحذوف، كأَنه قال: أَعني مِنْهم، ويكون المعنى ولستَ بالأَكثر مِنْ قبيلتك، أَي فيهم مَنْ هو أَكثرُ منكَ.

قال صاحب الكتاب: (**وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: أَلَا أُخْبركم بأَحبِّكم إِليَّ وأَقربِكم منِّي مجالسَ يومَ القيامةِ أَحاسِنُكم أَخلاقاً الموطَّؤون أَكنافاً الذين يَأْلفون ويُؤْلَفون، أَلَا أُخْبركم بأَبغضِكم إِليَّ وأَبعدِكم منِّي مجالسَ يومَ القيامةِ أَساوِئكم أَخلاقاً الثَّرثارون المتفَيهِقون**).

قال الشارح: هذا الحديثُ عن أَبي هُريرة عن النبيِّ ﷺ[٢] يحثُّ فيه على حُسن الخُلُق ولينِ الجانب، فالموطَّؤون: اللَّينون، من قولهم: وطَّأْتُ الفراشَ أَي ليَّنتُه ومهَّدتُه[٣]، والأَكْناف جمع كَنَف، وهو الجانب، ومنه كنَفا الطائر: جناحاه[٤]، وقولُه: الذين يأْلَفون ويُؤْلَفون، أَي يَصْحَبون الناسَ بالمعروف، فيُرغب في صُحبتهم لِلينهم ورِفقهم، من قوله: المؤمنون[٥] هَيْنون لَيْنون، أَي منقادون، وقوله: الثَّرثارون المتفيهقون، يريد الذين يُكثرون الكلامَ ويتكلَّفون فيه فيَخرجون عن القصد والحقِّ، يقال: رجل ثَرْثارٌ، وهو المِكْثار في الكلام، ومنه عَيْنٌ ثَرَّةٌ وثَرْثارة إذا كانت واسعة الماء[٦]، ويقال: الثَّرثار: نهرٌ

---

(١) ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٣٨.

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد برقم: ٦٧٤٧، وغريب الحديث للهروي: ٣/ ٢٠، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٨٦١.

(٣) كذا في إصلاح المنطق: ١٤٨، وأدب الكاتب: ٣٦٧.

(٤) الصحاح (كنف).

(٥) في النهاية: ٢/ ٩٢٤ «المسلمون...».

(٦) كذا في الكامل للمبرد: ١/ ٥، وانظر الصحاح واللسان (ثرر).

بعَينه[١]، كأَنه سُمي بذلك لكثرة مائة، وليس الثَّرثار من لفظ الثَّرَّة[٢]، إِنما هو من معناه وإِن وافقَه في بعض حروفه، إنما هو كسِبْط وسِبَطْر ودَمِث ودِمَثْر، فثَرَّة من باب حَبَّ ودَرَّ وثَرثارة من باب زَلْزلَ وقَلْقل، والمتفيهق هو الذي يتوسَّع في كلامه ويَفهق به فمه، وقد جاء تفسيرٌ للحديث فيه قيل: ما المتفيهقون قال: المتكثِّرون، وكأنه يؤول إِلى الأَول لأَنه يكون من التكثير.

والشاهدُ فيه أَنه وحَّد أَحبَّكم وأَقربَكم لأَنه أَراد المعنى الأَول، وهو أَفعلُ الذي بمعنى التفضيل لأنه يكون في جميع الأَحوال بلفظ واحد لا يُثنَّى ولا يُجْمَع ولا يؤَنَّث، وجمعَ أَحاسنكم، وهو جمعُ أَحسن لأَنه لم يُرد به التفضيلُ، وإِنما المرادُ به الذاتُ، نحوُ الحسَن، وكذلك أَبغضُكم وأَقربُكم وحَّدَهما لأَن المراد بهما التفضيلُ، وجَمع أَساوئكم، وهو جمعُ أَسْوأُ لأَنه بمعنى السيِّء.

قال صاحب الكتاب: (**وعلى الوجه الأَول لا يجوز أَن تقول: يوسفُ أَحسنُ إِخوتهِ لأَنك لـمَّا أَضفتَ الإِخوة إِلى ضميره فقد أَخرجتَه من جملتهم من قِبَل أَن المضافَ حقُّه أَن يكون غيرَ المضاف إِليه، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: هؤلاء إِخوةُ زيد لم يكن زيد في عِداد المضافِين إِليه، وإِذا خَرج من جُملتهم لم يَجز إِضافةُ أَفعلَ الذي هو هو إِليهم لأَن من شرطه إِضافتَه إِلى جملةٍ هو بعضُها، وعلى الوجه الثاني لا يمتنع، ومنه قول مَنْ قال لنُصيب: أَنت أَشعرُ أَهل جِلدتِك، كأَنه قال: أَنت شاعِرُهم**).

قال الشارح: قد تقدَّم قولُنا: إِن أَفعَلَ على ضربَين: أَحدُهما: أَن يكون بمعنى الفعل، نحوُ زيد أَفضلُ القوم، أَي يَفْضُلهم: والثاني: أَن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضِل فيهم، فإِذا قلت: زيدٌ أَفضلُ القوم وأَردتَ تفضيلَه عليهم فلا بدَّ من تقديرك

---

(١) كذا في الكامل للمبرد: ١/ ٥، واللسان (ثرر)، وفي معجم البلدان: «واد عظيم بين سنجار وتكريت» (الثرثار)، وفيه أيضاً: «الثُّرثور: نهران..»، (الثرثور).

(٢) كذا قال المبرد في الكامل: ١/ ٥، وابن جني في سر الصناعة: ١٢٢، ١٨١، والمنصف: ١/ ١٥٢، وهذا قول البصريين، وانظر الأفعال لابن القطاع: ٨١، ٨٣.

«مِنْ» فيه، وإن لم تكن ملفوظاً بها لأَن التفضيل لا بدَّ أَن يُذكرَ فيه ابتداءُ الغاية التي منها بَدْءُ الفضلِ راقياً، وذلك إِنما يكون بِمنْ، فإِنْ أَظهرتَها فهو حقُّ الكلام، وإِن حذفتَها فلعلمِ المخاطَب أَن التفضيل لا يقع إلا بها، إلا أَنك إذا أَظهرتَها فقد فضَّلتَه على غيره، وإِذا أضفتَه ولم تأتِ بمنْ [٣/ ٨] كنتَ قد فضَّلتَه على جِنسه الذي هو بعضُه، وإِذ قد عُلم أَن أَفعلَ إِنما يضاف إِلى ما هو بعضُه فليُعلَمْ أَنه لا يجوز أَن تقول: يوسفُ أَحسنُ إِخوته[1]، وذلك أَنك إِذا أَضفتَ الإِخوة إِلى ضميره خرج من جُملتهم، وإِذا كان خارجاً منهم صار غيرَهم، وإِذا صار غيرَهم لم يَجز أَن تقول: يوسفُ أَحسنُ إِخوته كما لا يجوز أَن تقول: الياقوتُ أَفضلُ الزُّجاج لأَنه ليس من الزُّجاج، فحينئذٍ يَلزم من المسألة أَحدُ أَمرين كلُّ واحد منهما ممتنِعٌ.

أَحدُهما: ما ذكرناه من إِضافة أَفعلَ إِلى غيره، إذ إِخوة زيد غيرُ زيد.

والأَمرُ الثاني: إِضافة الشيء إِلى نفسه، وذلك أَنَّا إِذا قلنا: إِن زيداً من جُملة الإِخوة نظراً إِلى مقتضَى إِضافة أَفعلَ، ثم أَضفتَ الإِخوة إِلى ضمير زيد - وهو من جُملتهم - كنتَ قد أَضفتَه إِلى نفسه بإِضافتك إِياه إِلى ضميره، وذلك فاسدٌ.

فأَما على النوع الثاني وهو أَن يكون أَفعلُ فيه للذَّات بمعنى فاعِل فإِنه يجوز أن تقول: يوسف أَحسنُ إِخوته، ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأَول إِذ المرادُ أَنه فاضِل فيهم لأَنه لا يلزم في هذا النوع أَن يكون أَفعلُ بعضَ ما أُضيفَ إِليه، وعليه جاء قولهم لنُصيب: أَنتَ أَشعرُ أَهل جِلدتِك[2] لأَن أَهل جِلدته غيرُه، وإِذا كانوا غيرَه لم تَسُغْ إِضافةُ أَفعل إِذا كان هو إِيَّاه إِليهم لَمَا ذكرتُه، ويجوز على الوجه الثاني لأَنه بمعنى الشاعر

---

(١) هذا على مذهب البصريين، وهو جائز على مذهب الكوفيين، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٢٦، والبغداديات: ٥٨٧، والخصائص: ٣/ ٣٣٣- ٣٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٥٩، والارتشاف: ٢٣٢٧، والمساعد: ٢/ ١٧٧-١٧٨، وكلام ابن يعيش مقارب لما قاله الفارسي في البغداديات: ٥٨٧-٥٨٨.

(٢) القائل هو الفرزدق كما في الكامل للمبرد: ١/ ١٨٤، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٢.

فيهم أَو شاعِرِهِم، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويضافُ الشيءُ إِلى غيره بأَدنى مُلابَسة بينهما، كقول أَحد حامِلي الخشبةِ لصاحبه: خُذْ طرَفَك، وقال:

إِذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرةٍ

أَضافَ الكوكبَ إِليها لجدِّها في عملها إِذا طلعَ، وقال:

إذا قالَ قَدْني قال باللهِ حَلْفةً لتُغْنيَ عنِّي ذا إِنائكَ أَجْمَعا

لملابَسته له في شُربه، وهو لساقي اللبَّن).

قال الشارح: قد تقدَّم قولُنا: إِن الإِضافة المحضة على ضربَين:

إِضافةُ اسم إِلى اسم هو بعضُه لبيان جنس المضاف لا لتعريف شخصه، ويقدَّر لذلك بِمنْ، نحو قولك: ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ.

والثاني: إِضافة اسم إِلى اسم غيرِه بمعنى اللَّام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف، نحوُ غلامُ زيد، عرَّفتَ الغلامَ بإِضافتك إِياه إِلى معرفة، والتخصيصُ نحوُ قولك: راكبُ فرسٍ، فإِضافتُه ههنا إِلى نكرة لا تفيدُ التعريفَ، وإِنما تفيد ضرباً من التخصيص وإِخراجَ المضاف من نوع إِلى نوع أَخصَّ منه، أَلا ترى أَن راكبَ فرس أَخصُّ من راكب، فالمرادُ بالإِضافة الأُولى التبعيضُ وأَن الثاني أَعمُّ من الأَول وأَن له اسمَه، والمرادُ بالإِضافة الثانية المُلكُ أَو الاختصاصُ، فالمُلك نحوُ غلامُ زيدٍ، ومعناه أَنه يَملكه، والاختصاصُ نحوُ سيِّدُ الغلام، أَي يختصُّ به بما بينهما من الملابَسة والاختلاط، ومنه جُلُّ الدابة وسَرجُ الفرس.

ويضاف [٨٦/ أ] الشيءُ إِلى الشيء بأَدنى ملابَسة، نحوُ قولك: لقيتُه في طريقي، أَضفتَ الطريق إِليك لمجرَّد مُرورك فيه، ومثلُه قولُ أَحد حامِلي الخشبةِ: خُذْ طرَفَك، أَضافَ الطرفَ إِليه لملابَسته إِياه في حال الحمل، فأَما قولُ الشاعر(١):

---

(١) لم يعرف اسمه، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٣.

إِذا كَوكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرةٍ   سُهَيْلٌ أَذاعَتْ غَزْلَها في القَرائبِ

الشاهدُ فيه أَنه أَضاف الكوكبَ إِليها لجدِّها في عملها عند طلوعه، وذلك أن الكَيِّسة من النساء تستعدُّ [٣/ ٩] صيفاً فتنامُ وقتَ طلوع سُهيل، وهو وقتُ البرد، والخَرقاءُ ذاتُ الغفلة تَكْسَل عن الاستعداد، فإِذا طلَع سهيلٌ وبردتْ تجدُّ في العمل وتُفرق قطنَها في قبيلتها تستعين بهنَّ، فخصَّصها لذلك، وكذلك قول الآخر[١]:

إِذا قالَ قَدْني إِلخ.

كذا أَنشده أَبو الحسن باللام للقسَم وفتَح آخرَ الفعل على إِرادة نون التأكيد وحذفِها ضرورةً[٢]، وأَنشد أَحمدُ بن يحيى لَتُغنَنَّ عنِّي بنون التأكيد الشديدةِ[٣]، والشاهدُ فيه أَنه أَضاف الإِناءَ إِلى المخاطَبِ لملابَسته إِيَّاه وقتَ أَكْله منه أَو شُربه ما فيه من اللَّبن، والإِناء في الحقيقة لِساقي اللَّبن، والمعنى لَتأْكلَنَّ وتَعُبَّنَّ ذا الإِناءَ، وذو الإِناء ما فيه من لَبن أَوْ مأكول، والعربُ تقول: أَغْنِ عنِّي وجْهكَ أَي اجعلْه بحيث يكون غنياً غنِّي لا يحتاج إِلى رؤيتي[٤]، يقول له الضيف: قَدْني، أَي حَسْبي ما أَكلتُ أَو شربتُ، فيقول المُضِيف: لَتغنيَنَّ عنِّي جميعَ ما في الإِناء ولا تردَّه عليَّ، بل اشربْه كلَّه، يصف رجلاً مِضْيافاً.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي أَبَوْه من إِضافة الشيء إِلى نفسه أَن تأخذَ الاسمَيْن المعلَّقينِ على عيْن أَو معنى واحدٍ كاللَّيث والأَسد وزيد وأَبي عبد الله والحَبْس والمنْع ونظائِرهنَّ فتضيفَ أَحدَهما إِلى الآخر، فذاك بمكانٍ من الإِحالة، فأَما نحوُ قولك:

---

(١) سلف البيت تاماً، وقائله ابن عَنَّاب الطائي، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٣.

(٢) قال البغدادي معقباً على ابن يعيش في هذه الرواية عن الأخفش: «ولم أَرَ مَنْ نسبها إليه غيره، والمنسوبة إليه هي الرواية بكسر اللام وفتح الياء»، الخزانة: ٤/ ٥٨٢.

وانظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٣، وزد العسكريات: ١٣٢.

(٣) كذا حكى الفارسي الرواية عن ثعلب، انظر كتاب الشعر: ١٨٧، والرواية في مجالس ثعلب: ٥٣٨ «لتغني».

وبعد كلمة «الشديدة» في ط، ر: «والبيت» مقحمة.

(٤) الصحاح (غنى).

جميعُ القومِ وكلُّ الدراهمِ وعينُ الشيءِ ونفْسُه فليس من ذلك).

قال الشارح: إضافةُ الشيءِ إلى نفسه ممَّا لا يصحُّ[١]، وذلك من قِبل أَن الغرضَ من الإضافة التعريفُ والتخصيصُ، والشيءُ لا يعرَّفُ بنفْسه لأَنه إن كان معرفةً كان مستغنِياً عن الإضافة بما فيه من التعريف لأَن نفْسَه موجودةٌ غيرُ مفقودةٍ، وليس في الإضافة إلا ما فيه، وإن كان عارياً منه كان أَذهبَ في الإحالة والامتناع لأَن الاسمَين المترادِفين على حقيقة واحدةٍ لا يصيران غيرَيْن بإضافة أَحدِهما إلى الآخر، ويَحدثُ بذلك تخصيصٌ كما يَحدثُ من إضافة الأَسماء المتباينة، نحوُ غلامُ زيدٍ وراكبُ فرسٍ مع أَن التضايُفَ إنما يقع بين شيئَين كلُّ واحد منهما غيرُ الآخَرِ، كما أَن التفرقةَ تكونُ أَيضاً فيما كان كذلك، فلذلك لا تضيفُ اسماً إلى اسم آخر مُرادِفٍ له على حقيقته ولا إلى كُنيته، سَواءٌ كان ذلك الاسمُ معلَّقاً على عَيْن أَو معنىً، فالعينُ نحوُ قولك: اللَّيث والأَسد، لا تقول: ليثُ الأَسدِ ولا أُسامةُ أَبي الحارث ولا زيدُ أَبي عبد الله، وأَبو عبد الله زيدٍ، والمعنى نحوُ الحَبْس والمنعْ، فلا تقول: حَبْسُ منْع، إذ الحبْسُ والمنْعُ واحدٌ.

فأَما إضافة الاسم إلى اللَّقب نحوُ سعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ بَطَّةٍ فذلك جائزٌ غيرُ ممتنِع، وإن كانا لِعَيْنٍ واحدة، وذلك من قِبل أَنه لـمَّا اشتُهرَ باللَّقب حتى صار هو الأَعرفَ وصار الاسمُ مجهولاً كأَنه غيرُ المسمَّى بانفراده اعتُقدَ فيه التنكيرُ وأُضيفَ إلى اللَّقب للتعريف، وجعلوا الاسمَ مع اللَّقب بمنزلة ما أُضيفَ ثم سُمِّي به، نحوُ عبد الله وعبدِ الدار، وكان اللَّقبُ أَوْلى أَن يُضافَ إليه لأَنه صار أَعرفَ.

فأَما قولُهم: جميعُ القوم وكلُّ الدراهم وعَينُ الشيء ونفسُه فعلى تنزيل الأَول من الثاني منزلةَ الأَجنبيِّ، وإضافتُه راجعةٌ إلى معنى اللَّام ومِنْ، فجميعٌ وكلٌّ اسمان لأَجزاء الشيء، ونفْسُه وعَينُه منزَّلان عندهم منزلةَ الأَجنبيِّ بمعنى خالِصِ الشيء وحقيقتِه،

---

(١) هو مذهب البصريين، والكوفيون أجازوا، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٣٠، ٣/ ٧٦، والأصول: ٢/ ٨، والبغداديات: ٥٨٩- ٥٩٠، والخصائص: ٣/ ٢٤، والمقتصد: ٨٩٤- ٨٩٥، والإنصاف: ٤٣٦- ٤٣٨، والارتشاف: ١٨٠٥- ١٨٠٦.

فيقولون: نفسُ الشيءِ وعَينُه، فتكونُ منزلتهُ من الشيء منزلةَ البعضِ من الكلِّ، والثاني منه ليس بالأَول، أَلا ترى أَنه [٣/ ١٠] يقال: له نَفْسٌ وله حقيقةٌ كما يقال: له عِلمٌ وله مالٌ ونحوُهما، ولذلك يُخاطِبون أَنفسَهم ويُراجعونها مُراجَعةَ الأَجنبيِّ، فيقال: يا نَفْسُ لا تفعلي كذا، قال الشاعر(١):

وليْ نَفْسٌ أَقولُ لها إِذا ما ... تُنازِعُني لَعلِّي أَوْ عَساني

وقال الآخر(٢):

أَقولُ للنَّفْسِ تَأْساءً وتَعْزِيَةً ... إِحْدَى يَدَيَّ أَصابَتْني ولم تُرِدِ

ويؤَيد ذلك أَنك لا تقول: ضربتُني بضمِّ التاء ولا ضربتَك بفتحها لاتحاد الفاعل والمفعول، وتقول: ضربتُ نفسي كما تقول ضربتُ غلامي، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يجوزُ إِضافةُ الموصوف إِلى صفته ولا الصفةِ إِلى موصوفها، وقالوا: دارُ الآخرةِ وصلاةُ الأُولى، ومَسجدُ الجامعِ، وجانبُ الغربيِّ وبَقلةُ الحمقاءِ على تأويل دارُ الحياةِ الآخرةِ وصلاةُ الساعةِ الأُولى ومَسجدُ الوقتِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغربيِّ وبقلةُ الحَبَّة الحمقاءِ، وقالوا: عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قَطِيفةٍ وأَخلاقُ ثيابٍ، وهل عندك جائبةُ خَبرٍ ومُغَرِّبةُ خبَرٍ على الذهاب بهذه الأَوصاف مَذهبَ خاتمَ وسِوَار وبابٍ ومائةٍ لكوْنها محتمِلةً مثلَها لِيُلخَّصَ أَمرُها بالإِضافة، كفِعل النابغة في إِجراء الطَّير على العائذات بياناً وتَلْخيصاً لا تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال:

---

(١) هو عمران بن حطان، والبيت له في شعر الخوارج: ٢١، والكتاب: ٢/ ٣٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٣، والنكت ٦٦٦، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٧٢، والعضديات: ٦٧، والخصائص: ٣/ ٢٥، والخزانة: ٢/ ٤٣٥.

(٢) هو أعرابي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٠٧، والبيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٧٦، ٣/ ٢٥، تأساء: متأسِّياً.

وكلام ابن يعيش على إضافة الشيء إلى نفسه ومخاطبة النفس قاله ابن جني مجملاً في الخصائص: ٣/ ٢٤-٢٥، والفكرة في أصلها من كلام أبي علي، انظر البغداديات: ٤٢٨-٤٢٩، وكتاب الشعر: ٣١-٣٣.

والمؤمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ).

قال الشارح: الصفةُ والموصوفُ شيءٌ واحدٌ لأَنهما لعَينٍ واحدة، فإِذا قلت: جاءني زيدٌ العاقلُ فالعاقلُ هو زيدٌ، وزيدٌ هو العاقلُ[١]، أَلا ترى أَنك لو[٢] سُئلتَ عن كلِّ واحد منهما لجازَ أَن تفسِّره بالآخر، فتقولَ في جواب مَنْ العاقلُ: زيدٌ، وفي جواب مَنْ زيدٌ: العاقلُ، فإِذا كانت الصفةُ والموصوف شيئاً واحداً لم يجز إِضافةُ أَحدهما إِلى الآخر، فلا تقول: هذا زيدُ العاقلِ، وهذا عاقلُ زيدٍ بالإِضافة وأَحدُهما هو الآخرُ.

وقد وردَ عنهم أَلفاظٌ ظاهرُها من إِضافة الموصوف إِلى صفته والصفةِ إِلى موصوفها، والتأويلُ فيها على غير ذلك، فمن ذلك قولُهم: صلاةُ الأُولى ومَسجدُ الجامعِ وجانبُ الغربيِّ وبَقلةُ الحمقاءِ، فهذه الأَشياء حقُّها أَن تكون صفةً للأَول، إِذ الصلاةُ هي الأُولى والمسجدُ هو الجامعُ، وإنما أُزيلَ عن الصفة وأُضيفَ الاسمُ إِليه على تأويل أَنه صفةٌ لموصوف محذوف، والتقديرُ صلاةُ الساعةِ الأُولى، يعني مِن الزوالِ، ومَسجدُ الوقتِ الجامعِ، أَو اليومِ الجامعِ، وجانبُ المكانِ الغربيِّ وبقلةُ الحَبةِ الحمقاءِ، سُميت حمقاءَ لأَنها تَنبُت [٨٦/ ب] في مَجاري السَّيل[٣] فتَجرفها السيولُ، فإِن قلت: الصلاةُ الأُولى والمسجدُ الجامعُ فأَجريتَه وصفاً له فهو الجيدُ والأَكثرُ، وإِن أَضفتَ فوجْهُه ما ذكرْناه، وهو قبيحٌ لإِقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسَّهل.

ومثلُه دارُ [٣/ ١١] الآخرةِ، وحقُّ اليقينِ وحَبُّ الحَصيد، وتأويلُه دارُ الساعةِ الآخِرةِ، ولذلك تُسمَّى القيامةُ الساعةَ، وحقُّ الأَمر اليقين، وحَبُّ النَّبتِ الحَصيد، وكذلك كلُّ ما جاء منه، وقالوا: عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قَطيفةٍ وأَخلاقُ ثيابٍ، وهل عندك جائبةُ خبرٍ ومُغَرِّبةُ خبَرٍ، فهذا ظاهرُه عكسُ ما تقدَّم لأَن ما تقدَّم فيه إِضافةُ الموصوف إِلى صفته، وهذا فيه إِضافة الصفة إِلى موصوفها، أَلا ترى أَن المعنى عليه

---

(١) كذا قال ابن السراج في الأصول: ٢/ ٨.

(٢) في ط، ر: «إذا»، تحريف.

(٣) كذا في اللسان (حمق).

عِمامةٌ سَحْقٌ، وهي البالية، وقَطيفةٌ جَرْدٌ، وهي الخَلَق، وثيابٌ أَخلاقٌ، أَي باليةٌ، فقدَّم هذه الصفاتِ، وأَزالَها عن الوصفية، وأَضافَها إِلى الاسم إِضافةَ البعض إِلى الكلِّ على مذهب خاتَمُ ذهبٍ، والمرادُ مِنْ ذهبٍ، وسوارُ فِضةٍ، أَي مِنْ فِضةٍ، كأَنه سَحْقٌ مِن عِمامة، جَعل السَّحقَ بعضَ العِمامة، وكذلك جَردُ قَطيفةٍ، أَي مِن قَطيفةٍ وأَخلاقٌ مِن ثياب.

ومنه قولهم: جائبةُ خَبرٍ، ومعناه خَبرٌ يَجوبُ الأَرضَ[١] مِن بلدٍ إِلى بلد، أي يَقطعها، يقال: جُبتُ البلادَ أَجُوبُها، إِذا قَطَعتُها، فلمَّا قدَّمها وأَزالَها عن الوصفية احتَملتْ أَشياءَ وتردَّدتْ فيها فأَضافها إِلى الخبر إِضافةَ بيانٍ، كقولك: مائةُ درهمٍ، لـمَّا احتملتْ المائةُ معدوداتٍ أَضافها إِلى نوع منها للبيان.

ومثله مُغَرِّبةُ خَبرٍ، يقال: هل جاءكم مُغَرِّبةُ خَبرٍ؟ يعني خبراً طَرأَ عليهم من بلد سِوى بلدكم[٢]، فهو لذلك غريبٌ، فلمَّا قدَّمها احتملتْ الخبرَ وغيرَه، فأَضافها إِلى الخبر على ما تقدَّم لتلْخيص أَمرها وتبيينِه، والهاءُ في جائبة ومُغرِّبة للمبالَغة كعلَّامة ونسَّابة، فأَما قولُه[٣]:

والمؤمِنِ العائذاتِ الطَّيرِ تَمسَحُها ... رُكْبانُ مكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

فالبيتُ للنابغة، والشاهدُ فيه إِضافةُ العائذاتِ إِلى الطير، فهو من قَبيل «سَحْقُ عِمامةٍ» لأَن العائذات من صفة الطير، وجُملةُ الأَمر أَن المؤمن اسمُ فاعل من آمَنَ كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾[٤]، فالمؤْمِنُ هو اللهُ تعالى، أَي آمنَهم من الخوف لكونهم في الحَرم وحُلولِهم فيه، والعائذاتُ تحتمل أَمرين:

---

(١) كذا في الصحاح واللسان (جوب).

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (غرب).

(٣) هو النابغة الذبياني كما سيذكر الشارح، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٦.

(٤) قريش: ١٠٦/ ٤.

أَن يكون مجروراً وأَن يكون منصوباً، فمَنْ جعلَه مجروراً كانت الكسرةُ عنده علامةَ الجرِّ على حدِّ الحسنُ الوجهِ والضاربُ الرجلِ، وجُرَّ الطيرُ بإِضافة العائذات إِليه على حدِّ هذا الضاربُ الرجلِ والحسَنُ الوجهِ، وذلك أَنك لـمَّا أَوقعتَ اسمَ الفاعل الذي هو المؤمنُ على العائذات وأَضفتَه إليه تخفيفاً على إقامة الصفة مُقامَ الموصوف احتَمل أَشياءَ من أَناسيَّ وغيرِهم، فبيَّن ذلك بإِضافته إلى الطير.

ومَنْ نصَبه كانت الكسرةُ عنده علامةَ النصب على حدِّ قولك: الضاربُ الرجلَ بالنصب، ويجوز مع ذلك خفضُ الطير ونصبُه، فالخفضُ على الإِضافة على ما سبق على حدِّ رأيتُ الضاربَ الرجلِ، ومَنْ نصبَه فعلى البدل من العائذات أَو عَطْفِ البيان أَو على التشبيه بالمفعول. [٣/ ١٢]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أُضيفَ المسمَّى إلى اسْمه في نحو قولهم: لقيتُه ذاتَ مَرةٍ وذاتَ ليلةٍ، ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشمالِ، وسِرْنا ذا صباحٍ، قال أَنس بن مُدركةَ الخثْعميُّ:

عَزمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ … لأَمْرٍ ما يَسُودُ مَنْ يَسُودُ

وقال الكميت:

إِليْكُمْ ذَوِي آلِ النبيِّ تَطلَّعَتْ … نَوازِعُ مِنْ قلبيْ ظِماءٌ وأَلْبُبُ)

قال الشارح: اعلمْ أَنهم قد أَضافوا المسمَّى إلى الاسم مبالَغةً في البيان لأَن الجمع بينهما آكَدُ من إِفراد أَحدهما بالذِّكر، وفي ذلك دليلٌ من جهة النحو أَنَّ الاسم عندهم غيرُ[1] المسمَّى، إذ لو كان إِياه لَما جاز إِضافتُه إليه، وكان من إِضافة الشيء إلى نَفْسه[2]،

---

(١) في الخصائص: ٣/ ٢٤ «هو»، والعبارة اللاحقة تدل على تحريفه، وفي المنصف: ٣/ ١٣٥ «ويدل على أن الاسم غير المسمى».

(٢) كذا في الخصائص: ٣/ ٢٤، وانظر كتاب الشعر: ٣٣، والبغداديات: ٥٨٩- ٥٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٣١، وارتشاف الضرب: ١٨٠٦.

فالاسمُ هو اللَّفظ المعلَّق على الحقيقة عَيناً كانت تلك الحقيقةُ أَو معنىً تمييزاً لها باللَّقب ممَّن يشاركها في النوع، والمسمَّى تلك الحقيقةُ، وهي ذاتُ ذلك اللَّقب، أَي صاحبُه، فمِن ذلك قولُهم: لقيتُه ذاتَ مَرةٍ، والمرادُ الزمنُ المسمَّى بهذا الاسم الذي هو مَرةٌ، ومثلُه «ذاتُ ليلةٍ، ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ الشمالِ وسِرْنا ذا صباحٍ»، كلُّ هذا معناه وتقديرُه دارُه شمالاً وسِرْنا صباحاً بالطريق التي ذكرْناها، إلا أَن في قولنا: ذا صباحٍ وذاتَ مَرةٍ تفخيماً للأَمر، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

عَزمْتُ على إِقامةِ ذي صباحٍ إلخ

المرادُ على إِقامة صاحبِ هذا الاسم، وصاحبُه هو صباحٌ، فكأَنه قال على إِقامة صباح، و«ما» مجرورةُ الموضع لأَنها وصفٌ لأَمر، أَي عَتيد[2] أَو مؤَثر[3] يُسوِّدُ مَنْ يَسودُ، ومثلُه قولُ الكميت[4]:

إِليكمْ ذَوي آلِ النَّبيِّ إلخ

المرادُ إِليكم يا آلَ النبيِّ، أَي يا أَصحاب هذا الاسم الذي هو آلُ النبيِّ[5]، ولو قال: يا آل النبيِّ لم يكن فيه ما في قوله: يا ذوي آلِ النبيِّ من المدح والتعظيم، وفائدةُ هذا الأُسلوب ظاهرةٌ لأَنه لـمَّا قال: يا ذَوي آلِ النبيِّ فقد جعلَهم أَصحابَ هذا الاسم، وهو آلُ النبيِّ، ومَنْ كان صاحبَ هذا الاسم كان ممدوحاً معظَّماً لا مَحالةَ، وكان قياسُ البيت

---

(١) هو أَنس بن مدركة كما ذكر المصنف، والبيت لأنس في مجاز القرآن: ٢/ ٢٠١، وفرحة الأديب: ٩١، والخزانة: ١/ ٤٧٦، وهو لرجلٍ من خثعم في الكتاب: ١/ ٢٢٦-٢٢٧، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢٠٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٤٥، والخصائص: ٣/ ٣٢، والنكت: ٣٢٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) في الخصائص: ٣/ ٣٢ «معتد».

(٣) في ط، ر: «ومؤثر»، وما أثبت موافق للخصائص.

(٤) سلف البيت: ١/ ١٢٤.

(٥) كذا في الخصائص: ٣/ ٢٧، والمحتسب: ١/ ٣٤٧.

أَلبُّ بالإِدغام، وإِنما فكَّه لضرورة الشعر على حدِّ قوله(١):

أَنِّي أَجُـــودُ لأَقـــوامٍ وإِنْ ضَـــنِنُوا

ومنه قولُ الأَعشى(٢):[٣/ ١٣]

فكـــذَّبوها بـــمَا قالـــتْ فصـــبَّحَهمْ ذو آلِ حَسَّـانَ يُزْجِـي المـوتَ والشِّرَعـا

أَي صبَّحَهم الجيشُ الذي يقال له: آلُ حَسَّانَ، ومثلُه قولُ الآخر(٣):

إِذَا مـــا كنْـــتُ مِثْـــلَ ذوَيْ عَـــدِيٍّ ودِينـــارٍ فقـــامَ عـــليَّ نـــاعِي

أَي مثلَ كلِّ واحدٍ من الرجلَين المسمَّيينِ عَديَّاً ودِيناراً(٤)، وعليه قراءةُ ابن مسعود [٨٧/ أ] ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(٥) أي وفوقَ كلِّ شخص يسمَّى «عالماً عليمٌ»، ويَحتمل أَن يكون العالِم هنا مصدراً بمعنى العِلم كالفالِج والباطِل، فيكونَ كقراءة الجماعة أَي «وفوقَ كلِّ ذي عِلمٍ عَليمٌ(٦)»، وحُكي عن العرب «هذا ذو زيدٍ»، ومعناه هذا صاحبُ هذا الاسم، وقد كثُر ذلك عندهم، وربَّما لَطُفَ هذا المعنى على قوم، فحَملوه على زيادة ذي وذات(٧)، والصوابُ ما ذكرناه.

---

(١) صدر البيت:

مَهْـلاً أَعـاذلَ قـد جرَّبْـتِ مِـن خُلقـي

وقائله قَعْنب بن أُم صاحب الغطفاني كما في الكتاب: ١/ ٢٩، ونوادر أبي زيد: ٢٣٠، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١/ ١٤٢، ١/ ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، والبغداديات: ١٥٧، والنكت: ١٣٨، ٩٧٠.

(٢) البيت في ديوانه: ١٠٣، والخصائص: ٣/ ٢٧، المحتسب: ١/ ٣٤٧، وتوجيه الشارح للبيت قاله ابن جني في المحتسب.

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ٣١.

(٤) كذا قال ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣١.

(٥) يوسف: ١٢/ ٧٦، قرأ ابن مسعود «ذي عالمٍ عليمٌ»، انظر شواذ ابن خالويه: ٦٥، والمحتسب: ١/ ٣٤٦.

(٦) كذا قال ابن جني في المحتسب: ١/ ٣٤٧.

(٧) أجاز أبو عبيدة زيادة ذي وذات واسم، انظر مجاز القرآن: ١/ ١٦، والخصائص: ٣/ ٢٩-٣٠، وأجاز الفارسي زيادة الاسم، انظر كتاب الشعر: ٣١.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقالوا في نحو قول لبيد:

إِلى الحَـوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّـلامِ عَلَـيْكما

وفي قول ذي الرمَّة:

داعٍ يُنادِيـه باسـمْ المـاءِ مَبْغُـومُ

و

تَـداعَيْنَ باسْـمِ الشَّـيْبِ في مُتَـثَلِّمِ

إِنَّ المضافَ ـ يَعنون الاسمَ ـ مُقحَمٌ، خروجُه ودخولُه سواءٌ، وحكَوْا «هـذا حَيُّ زيدٍ، وأَتيتُكَ وحيُّ فلانٍ قائم وحيُّ فلانة شاهدٌ»، وأَنشدوا:

يـا قُـرَّ إِنَّ أَبـاكَ حَـيَّ خُوَيْلـدٍ قـد كنـتُ خائفَـهُ عـلى الإِحْمـاقِ

وعن الأَخفش أَنه سمع أَعرابياً يقول في أَبيات: «قـالَهُنَّ حيّ رباح» بإِقحام حيّ، والمعنى هذا زيدٌ وإِنَّ أباك خُويلداً، وقالهنَّ رباحُ، ومنه قولُ الشماخ:

ونَفَيْـتُ عنـه مقـامَ الـذئبِ

أَي الذئبَ).

قال الشارح: هـذا الفصل يُخالف ما قبله لأَن هـذا فيه إِضافةُ الاسم إِلى المسمَّى، والذي قبله فيه إِضافةُ المسمَّى إِلى الاسم، فقولُ لبيد[١]: [٣/ ١٤]

إِلى الحَـوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّـلامِ علَـيْكُما ومَـنْ يَبْـكِ حَـوْلاً كـاملاً فقـد اعتَـذَرْ

فإِنَّ المراد ثمَّ اسمُ معنى السلامِ عليكما، فحذَف المضافَ، واسمُ معنى السلام هو السلامُ، فكأَنه قال: ثمَّ السَّلامُ عليكما، فكذا قولُنا: باسمِ الله، المرادُ باسم معنى الله، أَو اسمٌ معناه الله، فكأَنه قال: باللهِ[٢]، ومثلُه قولُ ذي الرمة[٣]:

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٩، وزد عليه كتاب الشعر: ٣١.

(٢) كذا في الخصائص: ٣/ ٢٩- ٣٠، والمنصف: ٣/ ١٣٥.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٩، وزد عليه كتاب الشعر: ٣٠.

لا يَـنْعَشُ الطَّـرْفَ إِلَّا مـا تَخَوَّنَـه داعٍ يُناديـهِ باسْـمِ المـاءِ مَبْغُـومُ

المرادُ باسمْ معنى الماء، فحذَف المضافَ، واسمُ معنى الماء هو الماءُ، وماءٍ حكايةُ صوتِ الشاة[1]، قال الشاعر[2]:

ونـادَى بهـا مـاءٍ إذا ثـارَ ثَـوْرَةً أُصَـيْبِحُ نَـوَّامٌ إذا قـام يَخْـرَقُ

وإذا كان أَصلُ الصوت ماءً فالأَلف واللَّام فيه زائدة لأَنها لا تَلحق بهذا القَبيل، أَلا ترى أَنهم لم يُلحقوا بها غاقِ وصَهْ ونحوَه من قَبْ وطَقْ، قال سيبويه في لو وليتَ إذا جُعلا اسمَيْن جَعلوه بمنزلة ابن عُرْس، وقال في الحاء والجيم جَعلوه بمنزلة العبَّاس[3]، ويجوز أَن يشبَّه أَحدُهما بالآخر، فيَدخلَ عليه الأَلفُ واللَّام لأَنه كَثُرَ دخولُها فيه، ومنه قولُ الآخر[4]:

يَـدعونَني بالمـاءِ مـاءً أَسـودا

يعني يَدعونني - الغنم - بالماء، أَي يَقُلْنَ لي بهذا الصوت الذي هو ماء: أَصبْتَ ماءً[5] أَسْوَدا[6]، وأَما قول ذي الرمة[7]:

---

(١) كذا في الخصائص: ٣/ ٣٠.

(٢) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ٤٨٢، وكتاب الشعر: ٣٠، والمخصص: ٨/ ٢٧، ورواية شرح الديوان:
أُصيبح أَعلى نقبة اللون أَطرقُ.
وذكر شارح الديوان الرواية المثبتة.

(٣) من قوله: «قال سيبويه» إلى قوله: «العباس» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٣١، وانظر الكتاب: ٣/ ٢٦٠-٢٦١، ٣/ ٢٦٤، والنكت: ٨٤٧.

(٤) هذا البيت من الرجز، لم يعرف قائله، وهو في المعاني الكبير: ٦٩٠، وكتاب الشعر: ٣٠، والشيرازيات: ٥٥٩، والخصائص: ٣/ ٣٠، والمنصف: ١/ ١٢٦، ٣/ ١٣٥.

(٥) سقط من ط: «أصبت ماءً»، خطأ.

(٦) كذا قال ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣٠.

(٧) البيت في شرح ديوانه: ١٠٧٠، وكتاب الشعر: ٣٥، والشيرازيات: ٥٣٢، ٥٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٩.=

تَـداعَيْنَ باسْـمِ الشِّـيْبِ في مُتَـثلِّمٍ جَوانِبُــهُ مــن بَصْرةٍ وسِــلَامِ

فإن شِيْبَ حكايةُ صوتِ جذْبِها الماءَ ورشْفِها عند الشُّرب[1]، قال الشاعر[2]:

فلـمّا دعَــتْ شِــيْباً بجَنْبَــي عُنَيْــزةٍ مَشَـافِرُها في مـاءِ مُـزْنٍ وباقِـلِ[٣/ ١٥]

وأبو عبيدةَ يَحمل المضافَ في ذلك كلِّه على الزيادة في هذا الفصل والذي قبلَه، فالمرادُ عنده بقوله:

ثُــمَّ اسْــمُ السَّــلامِ علَــيْكما

أَي السلامُ علَيكما، فالمضافُ الذي هو اسمٌ زائدٌ مقحَمٌ، وكذلك اسْمُ من باسْمِ الله، المرادُ بالله، وكذلك قولُه:

إِلَــــيْكمْ ذَوِي آلِ النبــــيِّ

المرادُ آلُ النبيِّ، وذو زائدةٌ عنده، ولَعمري إنَّ المعنى على ما ذكَر، إلا أَن الطريقَيْن مختلِفان، فَهو يعتقد في اللفظ زيادةَ مضافٍ، ونحن نعتقد فيه حذفَ مضافٍ[3] على ما تقدَّم[4]، وصاحبُ الكتاب[5] قد اعتقد زيادةَ المضافِ الذي هو اسمٌ هنا، ولم يعتقده في الذي قبله، فكأَنه مذهب ثالث، والحقُّ ما ذكرْناه.

وأَما قولهم: «حَيُّ زيدٍ، وأَتيتُكَ وحيُّ فلانٍ قائمٌ وحيُّ فلانة شاهدٌ» فهو من قَبيل إِضافة المسمَّى إِلى الاسم، كالفصل المتقدِّم، فالحيُّ هنا ليس بالقبيلة من قولك: حَيُّ تميم وقبيلةُ كَلْب، إِنما هو من قولك: هذا رجلٌ حيٌّ وامرأة حيَّةٌ[6]، وتلخيصُه الشَّخصُ الحيُّ

=بصرة وسلام: حجارة.

(١) كذا قال الفارسي في كتاب الشعر: ٣٥، وانظر الصحاح (شيب).

(٢) هو الراعي، والبيت في ديوانه: ٧٧، وكتاب الشعر: ٣٤، والشيرازيات: ٥٥٨، والتمام: ١٣٠.

(٣) من قوله: «وأبو عبيدة» إلى قوله: «مضاف» قاله ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣٠ بقليل خلاف.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٢٥.

(٥) انظر المفصل: ٩١-٩٢، والارتشاف: ١٨٠٦.

(٦) قاله ابن جني بمجمله في الخصائص: ٣/ ٢٨.

الذي اسمُه زيدٌ، وأَتيتك والشَّخصُ الحيُّ الذي اسمُه فلانٌ قائمٌ، ومنه قولُ الشاعر[١]:

يـــاقُرَّ إِنَّ أَبــــاكَ حَــــيَّ خُوَيْلـــدٍ إِلـــخ

كأنه قال: أَباكَ الشَّخصَ الحيَّ خُويلداً مِن أَمرِه كذا وكذا[٢]، ومثله قولُ الآخر[٣]:

أَلَا قَــــبَحَ الإِلــــهُ بنــــي زيــــادٍ وحَــــيَّ أَبــــيهِمُ قَــــبْحَ الحِــــمارِ

يريد وأَباهم الشَّخصَ الحيَّ، وأَبو عبيدة يَحمل ذلك كلَّه على الزيادة والإِقحام، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتضافُ أَسماءُ الزمان إلى الفعل، قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾، وتقول: جئتُك إِذ جاء زيدٌ، وآتيكَ إِذا احمرَّ البُسْرُ، وما رأَيتُكَ منذ دخلَ الشتاءُ ومذ قَدِمَ فلانٌ، وقال:

حَنَّــــتْ نَــــوارُ ولاتَ هَنَّــــا حَنَّــــتِ

وتضاف إِلى الجملة الابتدائية أَيضاً، كقولك: أَتيتُك زمانَ الحَجاجُ أَميرٌ وإِذ الخليفةُ عبدُ الملك، وقد أُضيفَ المكانُ إِليهما في قولهم: اجلسْ حيث جلسَ زيدٌ، وحيثُ زيدٌ جالسٌ). [٣/ ١٦]

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن الإِضافة إِلى الأَفعال ممَّا لا يصحُّ لأَن الإِضافة يُبتغَى[٤] بها تعريفُ المضاف وإِخراجُه من إِبهام إِلى تخصيص على حسَب خُصوص المضاف إِليه في نفسه، والأَفعالُ لا تكون إِلا نكراتٍ، ولا يكون شيءٌ منها أَخصَّ من

---

(١) سلف البيت تاماً ص: ٢٦، وقائله جبَّار بن سلمى بن مالك كما في نوادر أبي زيد: ٤٥١، والخزانة: ٢/ ٢١٧ عن أبي زيد، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣١.
قر مرخم قرة، والإحماق من أحمق الرجل إذا رزق ولداً أحمق.

(٢) كذا في الخصائص: ٣/ ٢٨.

(٣) هو ابن مفرغ، والبيت في ديوانه: ١٤٣، والخزانة: ٢/ ٢١٠، وبلا نسبة في الخصائص: ٣/ ٢٨، وانظر مصادر أخرى في الديوان.

(٤) في ط، ر: «ينبغي».

شيء، فامتنعتْ الإِضافةُ إِليها لعدم جَدواها، إلا أَنهم قد أَضافوا أَسماءَ الزمان إِلى الأَفعال، فقالوا: هذا يومُ يقومُ زيدٌ وساعةُ يذهبُ عمرو، وقال الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١)، وقال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ (٢)، وقال الشاعر(٣):

على حِينَ عاتبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

فأَضاف الحينَ إِلى الفعل الماضي، فقال قوم: الإِضافةُ إِنما وقعتْ إِلى الفعل نفسِه تنزيلاً له منزلةَ الفعل المسمَّى مصدراً، وقد يقع الفعلُ موقعَ المصدر في مواضعَ(٤)، نحوُ قولهم: تسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ من أَن تراه(٥)، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٦)، والمرادُ الإِنذارُ وعدمُ الإِنذار، ومنه قولُ الشاعر(٧):

فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو

قالوا: واختصَّ الزمانُ بذلك من بين سائر الأَسماء لملابَسةٍ بين الفعل وبينه، وذلك أَن الزمان حَركةُ الفَلَك، والفعلُ حركةُ الفاعل، ولاقْترانِ الزمان بالحدث، فلمَّا كان

---

(١) المائدة: ٥/ ١١٩.

(٢) المطففين: ٨٣/ ٦.

(٣) سلف البيت: ١/ ٦٠.

(٤) هو ظاهر كلام ابن السراج في الأصول: ٢/ ١١، وذهب الفارسي إلى أن الإضافة إلى الفعل نفسه لا إلى مصدره، انظر الحجة له: ٣/ ٢٨٤، وأجاز البصريون إضافة أسماء الزمان إلى الفعل، وخالف الأخفش، فلم يجز ذلك، انظر الكتاب: ٣/ ١١٧، والمقتضب: ٤/ ٣٤٧، والكامل للمبرد: ٣/ ٤٠٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٧، ١٠/ ١٦٣-١٦٤، والنكت: ٧٦٢، والارتشاف: ١٨٢٥- ١٨٢٧.
واستفاض الزجاجي في مناقشة مذهبي سيبويه والأخفش في هذه المسألة في الإيضاح في علل النحو: ١٠٧-١٢٠.

(٥) هو مثل يروى برفع «تسمع» ونصبه، انظر الفاخر: ٦٥، وكتاب الشعر: ٤٠٣، ٤٦٠، ٤٩٧، ٥٢١، والشيرازيات: ١٨١، والخصائص: ٢/ ٣٧٠، وسر الصناعة: ٢٨٥، ومجمع الأمثال: ١/ ١٢٩.

(٦) البقرة: ٢/ ٦.

(٧) سلف البيت: ٢/ ٢٢٥.

بينهما هذه المناسَبةُ اختصَّ بالإِضافة[1]، ولَمَّا كان الفعلُ لا يَنفكُّ من الفاعل صارت الإِضافةُ في اللفظ إِلى الجملة، والمرادُ الفعلُ نفسُه.

وقال قوم: إِنما أُضيفَ الزمانُ إِلى الفعل لأَن الفعل يدلُّ على الحدَث والزمان، فالزمان أَحدُ مدلولَي الفعل، فساغتْ الإِضافةُ إِليه كإِضافة البعض إِلى الكلِّ.

وذهب قوم [٨٧/ ب] إِلى أَن الإِضافة إِنما هي إِلى الجملة نفسِها لا إِلى الفعل وحدَه، فأَضافوا الزمان إِلى الجملة من الفعل والفاعل كما أَضافوه إِلى الجملة من المبتدأ والخبر، فقالوا: هذا يومُ يقومُ زيدٌ كما قالوا: رأَيتُ يومَ زيدٌ أَميرٌ، وزمنَ أَبوك غائبٌ، وتكون الإِضافة في اللَّفظ إِلى الجملة، والمرادُ المصدرُ[2].

فإِذا قلت: هذا يومُ يقومُ زيدٌ أَو يومُ زيدٌ قائمٌ فإِنما تريد يومَ قيامِ زيد، فكأَنه أَضاف إِلى مدلولات الجمل، ومدلولاتُها معانٍ، وإِن كانت تَتركَّب من الأَعيان والمعاني، والأَزمنةُ تكون ظروفاً للمعاني دون الأَعيان، نحوُ قولك: القتالُ اليومَ، ولو قلتَ: زيدٌ اليومَ لم يصحَّ، فالملابَسة إِذاً بين الزمان والمعنى ظاهرةٌ، والإِضافةُ تصحُّ بأَدنى ملابَسة، فإِذا قلت: أَتيتُك زمنَ الحجَّاجُ أَميرٌ وعبدُ المَلكِ خليفةٌ والمعنَى زمناً كان ظرفاً لإِمارة الحجَّاج وخلافةِ عبد الملك فالإِضافةُ في الحقيقة إِنما هي إِلى الحدَث الدالِّ عليه الجملةُ لا إِلى الجملة، إِذ الإِضافة لا تجوز إِلا إِلى ما تجوز إِضافتُه.

وقد ردَّ ابنُ دُرستَوْيه القولَ الأَول، وقال: الزمنُ إِنما أُضيفَ إِلى الجملة نفسِها لا إِلى الفعل وحدَه، ويدلُّ على ذلك أَن موضعَ الجملة خفضٌ بلا خلاف، ولو كانت الإِضافةُ إِلى الفعل لكان مخفوضاً، أَو كان مفتوحاً في موضع الخفض، فالإِضافة إِلى الجملة[3]، والمرادُ مدلولُها الذي هو الحدَثُ.

---

(١) كذا علل ابن السراج في الأصول: ٢/ ١١.

(٢) هو ظاهر كلام الرضي في شرح الكافية: ١/ ١٠٥، ٢/ ١٠١- ١٠٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٥- ٩٧.

(٣) هو قول الفارسي في الإغفال: ١/ ٢٧١، وانظر الشيرازيات: ٥٦٣، والمسائل المنثورة: ١٧١.

فأَما قولُ صاحب الكتاب: «**وتُضاف أَسماءُ** [٣/ ١٧] **الزمان إِلى الفعل**» فالمرادُ إِلى الجملة من الفعل والفاعل، ولم يذكُر الفاعلَ للعِلم بأَن الفعلَ لا بدَّ له من فاعل، لا أَنه أَراد أَن الزمانَ مضافٌ إِلى الفعل مفرَداً من الفاعل، والذي يدلُّ على ذلك قولُه فيما بعد: «**وتضافُ إِلى الجملة الابتدائية أَيضاً**»، فقولُه: أَيضاً دليلٌ على ما قلناه.

فأما «إِذْ وإِذا» فظَرفان من ظروف الزمان أَيضاً، ويضافان إِلى الجمل كسائر أَسماء الزمان، إِلا أَن غيرَهما من أَسماء الزمان البابُ فيه إِضافتُه إِلى المفرد، نحوُ صمتُ يومَ الجمعةِ، وصلَّيتُ يومَ الخميس، وإِضافتُها إِلى الجملة على طريق الجواز والتأويل.

وإِذْ وإِذا لا تضافان إِلا إِلى الجمل، فإِذْ تضاف إِلى الجملتين الفعليةِ والاسميةِ، نحوُ جئتُكَ إِذ زيدٌ قائمٌ، وإِذ قامَ زيدٌ، وإِذا لا تضاف إِلا إِلى جملة فعلية، نحوُ آتيكَ إِذا احمرَّ البُسْرُ، وإِذا طلعتْ الشمسُ، وسيأتي الكلامُ عليهما مستقصىً إِن شاء الله تعالى[١].

فأَما «منذُ» فهي في نفْسها لا تضافُ أَلبتَّةَ لأَنها تكون على ضربَين حرفٍ واسمٍ، فإِذا كانت حرفاً كانت بمعنى الحاضر، وكانت الإِضافةُ فيها أَبعدَ، وكان ما بعدها مخفوضاً بمعنى «في»، نحوُ قولك: ما رأيتُه منذُ الليلةِ، أَي في الليلة، وإِذا كانت اسماً كانت بمعنى الأَمَد، وكانت مرفوعةً بالابتداء، وما بعدَها خبرُها، فهي لا تكون مضافة أَلبتَّةَ، فإِذا قلت: ما رأَيتُك مذْ دخلَ الشتاءُ ومنذُ قامَ زيدٌ فالتقديرُ ما رأَيتُك منذُ زمنُ قامَ زيدٌ أَو وقتُ قام زيدٌ، فالزمنُ والوقتُ مضافٌ إِلى الفعل، ثم حُذفَ المضافُ للعِلم بمكانه، فمُثِّل به لأَنه موضعٌ يضافُ فيه الزمانُ إِلى الفعل، لا أَن منذُ في نفسها هي المضافةُ، فالزمنُ والوقتُ مضافٌ إِلى الفعل.

فأَما قول سيبويه في باب الإِضافة إِلى الفعل: «ومِمَّا أُضيفَ إِلى الفعل قولُهم: مُذْ كان كذا[٢] فليس يريدُ أَن مُذْ مضافةٌ إِلى الفعل، وإِنما المرادُ أَن المضافَ إِلى الفعل الزمنُ المحذوفُ، والذي يقع بعد مُذ خبرٌ للمبتدأ، وذلك أَنك إِذا قلت: ما رأَيتُه مُذْ كان كذا

---

(١) انظر ما سيأتي: ٤/ ١٥٢- ١٥٣.

(٢) الكتاب: ٣/ ١١٧، بتصرف، وانظر النكت: ٧٦٢.

وكذا فتقديرُه مُذ زمنٌ كان كذا وكذا، فحُذِفَ الزمنُ وأُقيمَ الفعلُ مُقامَه، فالفعل في موضع خبرِ المبتدأ، ولا يجوز أَن تكون مُذ نفسُها مضافةً لأَنه كان يلزم لو أَضفتَها إِلى الفعل أَن تكون ظرفاً، ومُذْ لا تُستعمل إِلا مبتدأةً، ولذلك منعوا جوازَ الإِخبار عنها، وأَما قولُه[١]:

ولاتَ هَنَّا حنَّتِ

فالشاهد فيه أَنه أَضاف هَنَّا إِلى حنَّت، وهَنَّا أَصلُها المكانُ، وفيها ثلاثُ لغاتٍ هُنَا وهَنَّا[٢]، وقد أُجريتْ مُجْرى الزمان مجازاً، قال الأَعشى[٣]:

لاتَ هَنَّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جاءَ منها بطائفِ الأَهْوالِ

أَي ليس هذا أَوانَ ذِكرى جُبيرةَ، وهي امرأة، وكذلك قوله:

حنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حنَّتِ [٣/ ١٨]

أَي ليس هذا أَوانَ حنينٍ[٤]، ونَوارُ اسمُ امرأةٍ.

وقد أُضيفَ «حيثُ» من الأَمكنة إِلى الجملة، وذلك على التشبيه بإِذ وإِذا في الزمان من جهة إِبهامها، وذلك أَن حيثُ ظرفٌ من ظروف الأَمكنة يقع على الجهات الستِّ وغيرِها من الأَمكنة، فناسبَ إِذ وإِذا في وقوعها على جميع الزمان الماضي والمستقبَل.

فأَمَا إِذ فمبهَمَةٌ في جميع الزمان الماضي، لا اختصاصَ لها بزمان منه دون آخر، بل هي مبهَمة في الجميع، وإِذا كذلك مبهمةٌ في جميع الأَزمنة المستقبَلة كلِّها، فاحتاجتْ إِلى جملة

---

(١) البيت بتمامه:

حنَّت نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وبدا الذي كانت نَوارُ أَجنَّتِ

وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩١، وزد عليه البصريات: ٧٥٦، والشيرازيات: ٤٧٨.

(٢) انظر لغاتها في الشيرازيات: ٤٧٢، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢١٠، والتاج (هنا).

(٣) البيت في ديوانه: ٣، والشيرازيات: ٤٧٧، ٤٨٠، والبصريات: ٧٥٤، والمحتسب: ٣٨-٣٩، والخصائص: ٢/ ٤٧٤.

(٤) انظر البصريات: ٧٥٦، والشيرازيات: ٤٧٨.

بعدها توضِّحها وتبيِّنها كما كانت إِذ وإِذا كذلك، وسيأتي الكلامُ عليها مستقصىً في موضعها من الظروف المبهمة.

قال صاحب الكتاب: (ومِمَّا يضافُ إِلى الفعل آيةٌ لقُرب معناها من معنى الوقت، قال:

بآيـةِ يُقْـدِمونَ الخيـلَ شُـعْثاً ... كـأَنَّ عـلى سَـنابِكِها مُـدَاما

وقال:

أَلَا مَـنْ مُبْلـغٌ عنِّـي تمـيماً ... بآيـةِ مـا يُحِبُّـونَ الطَّعامـا

وذو في قولهم: اذهبْ بذي تَسلمُ، واذْهبا بذي تَسلمان، واذهبوا بذي تَسلمونَ، أَي بذي سلامتِك، والمعنى بالأَمر الذي يُسلِّمك).

قال الشارح: قد أُضيفَ إِلى الفعل غيرُ الزمان مِمَّا هو جارٍ مَجْراه ومُشبِهٌ له، قالوا: أَتيتَني بآيةِ قامَ زيدٌ، فأَضافوا آية إِلى الجملة من الفعل والفاعل لأَنها بمنزلة الوقت، وذلك [٨٨/ أ] أَن الآيةَ العلامةُ، والأَوقاتُ علاماتٌ لمعرفة الحوادث وترتيبِها في كونها ما يتقدَّم منها وما يتأَخَّر، وما يَقترِنُ وجودهُ بوجود غيره والمقدارِ الذي بين وجود المتقدِّم منها والمتأَخِّر، فصار ذِكرُ الوقت عَلَماً له، أَلا ترى أَنها تكون علاماتٍ لحلول الدُّيون وغيرِها؟ فصحَّ إِضافةُ الآية إِلى الفعل كما تضيفُ الوقتَ لأَنهما في التحصيل يَؤولان إِلى شيء واحد، فأما قولُ الشاعر[1]:

بآيـةِ يُقْـدِمونَ الخَيْـلَ شُـعْثاً إِلـخ

فالشاهدُ فيه إِضافةُ الآية إِلى الفعل الذي هو «يُقْدِمون»، يقول: أَبلغْهم كذا بعلامة إِقدامهم الخيلَ شُعثاً متغيِّرةً من الجُهد، وشبَّه ما يتصبَّبُ من عَرقها ودمِها بالمُدام لحمُرتِه، والسَّنابِك: جمعُ سُنبُك، وهو مُقَدَّم الحوافر، يريد أَنه لـمَّا صار ذلك عادةً لهم

(١) سلف البيت تاماً، ونسب إِلى الأعشى في الكتاب: ٣/ ١١٨، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٣/ ٤٠٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٦٥، والشيرازيات: ٥٦٤، والنكت: ٧٦٢، والخزانة: ٣/ ١٣٥.

وأمراً لازماً صار علامةً، وكذلك قال الآخر[١]:

أَلَا مَــــــنْ مُبْلِــــــغٌ إِلـــــخ

البيتُ ليزيد بن عمرو بن [٣/ ١٩] الصَّعِق، والشاهدُ فيه أيضاً إضافةُ الآية إلى «يُحبون»، والمعنى إذا رأيتَ تميماً فبلِّغْهم عنِّي الرسالة، فكأن قائلاً قال: بأيِّ علامة تُعرَفُ تميمٌ؟ فقال: بعلامة ما يُحبون الطعامَ، وإنما ذَكر حُبَّ تميمٍ الطعامَ، وجعَل ذلك آيةً لهم يُعْرفون بها لِمَا كان مِن أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم ووُفودِ البُرجميِّ عليه، ثم شَمَّ رائحةَ المحرَّقينَ فظنَّهم طعاماً يُصنَع، فقذف به إلى النار، والبَراجِمُ حيٌّ من تميم[٢]، وخبرُهم مشهورٌ، وذلك أن عمرو بن هند كان نذَر أن يَحْرقَ مائة رجل من بني دارِم بسبب قتْلِهم أخاً له، فأَحرقَ تسعةً وتسعين رجلاً من بني دارِم، وأراد أن يُكْمل مائة فلم يجدْ، فوفدَ عليه رجلٌ فقال له عمرو: ما جاء بك؟ فقال: حُبُّ الطعام، قد أَقويْتُ ثلاثاً[٣] لم أَذقْ طعاماً، ولـمَّا سطَع الدُّخانُ ظننتُها نارَ طعام، فقال له عمرو: ممَّنْ أنتَ؟ فقال: من البَراجم، فقال: إن الشَّقيَّ وافِدُ البَراجِمِ[٤]، فذهبتْ مَثلاً، ورمَى به إلى النار.

قال أبو عبيدة: خمسةٌ من أولاد حَنْظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البَراجِمُ[٥]، ودارِم من أولاد حَنْظلة[٦].

وأما قولُهم: اذهبْ بذي تَسلَمُ فمعناه بذي سلامتِك، فهو من إضافة المسمَّى إلى

---

(١) سلف البيت تاماً، وقائله يزيد بن الصعق كما سيذكر الشارح، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٢، وزد عليه شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٨، ١٠/ ١٦٥، والشيرازيات: ٥٦٤، والنكت: ٧٦٣.

(٢) هم بنو مالك بن حنظلة، انظر الكامل للمبرد: ١/ ١٧٠.

(٣) في ط، ر: «أقويت الآن ثلاثاً».

(٤) المثل وقصته في مجمع الأمثال: ١/ ٩، ١/ ٣٩٤، والمستقصى: ١/ ٤٠٥.

(٥) ذكروا في الاشتقاق لابن دريد: ٢١٨، وانظر خبر عمرو بن هند السالف في الكامل للمبرد: ١/ ١٧٠- ١٧١، والخزانة: ٣/ ١٤٠.

(٦) انظر النقائض لأبي عبيدة: ١٨٦- ١٨٧، والمستقصى: ١/ ٤٠٥.

الاسم، فكأَنه قال: اذهبْ بسلامتِك[١]، فنُزِلَ الفعلُ منزلةَ المصدر على حدِّ قوله[٢]:

فقــــالوا مـــا تَشــاءُ فقلـــتُ: أَلْهــو

وقد ذَكر بعض العلماء أَن «ذي» هنا بمعنى الذي، كأنه قال: اذهبْ بالذي تسلمُ، والهاءُ محذوفةٌ، وهو مصدرٌ، كأنه قال: بالسلامة الذي تَسْلمُه، وذكَّر لأَنه أَراد السلامَ، وإِن لم يُستعمَل[٣]، فاعرفَه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز الفصلُ بين المضاف والمضاف إِليه بالظَّرف في الشِّعر، من ذلك قولُ عمرو بن قَميئة:

لِلَّـــــــهِ دَرُّ اليــومَ مَـــنْ لامَهــا

وقولُ دُرْنا:

همـــا أَخَــوا في الحــربِ مَـــنْ لا أَخــا لَــهُ

وأَما قولُ الفرزدق:

بـــينَ ذِرَاعَـــــيْ وجَبْهـــــةِ الأَسَـــدِ

وقولُ الأعشى:

إِلَّا عُلَالــــــةَ أَوْ بُدَاهَـــــةَ ســـــابِحٍ

فعلَى حذفِ المضاف إِليه من الأَول استِغناءً عنه بالثاني، وما يقعُ في بعض نُسخ الكتاب من قوله:

فَزَجَجْتُهـــــا بِمزَجَّــــــةٍ زَجَّ القَلُـــــوصَ أَبي مَـــــزَادَهْ

---

(١) قدر المبرد: «بذي سلامتك»، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٩، ١٠/ ١٦٦، والنكت: ٧٦٣، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ١١٨، والأصول: ٢/ ١٥، والمسائل المنثورة: ١٧١، والإغفال: ١/ ٢٧١، ٢/ ٧٧، والارتشاف: ١٨٣٥، والمغني: ٤٧٠.

(٢) سلف البيت: ٣/ ٣٠.

(٣) من قوله: «وقد ذكر بعض العلماء....» إلى قوله: «يستعمل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٩٩ وفيه «بالسلامة التي تسلمها وذكَّر لأَنه أراد السلامة».

فسيبويهِ بريءٌ من عُهدته).

قال الشارح: الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضافُ إليه من تمام المضاف، يقومُ مَقامَ التنوين ويُعاقِبه، فكما لا يَحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوَّن كذلك لا يَحسن الفصلُ [٣/ ٢٠] بينهما، وقد فُصلَ بينهما بالظرف في الشِّعر ضرورةً، فممَّا جاء في الشعر من ذلك قولُ عمرو بن قَميئة[١]:

لـمَّا رأَتْ ساتِيْدَ ما استَعْبرتْ ... لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها

ساتِيدما: جبلٌ بعَينه، قيل: لا يَمرُّ عليه يومٌ من الزمان لا يُسفَكُ فيه دمٌ[٢]، فسُمي ساتِيدما، يصف امرأةً أنها مرَّتْ بهذا الجبل فذكرتْ بلادَها لقُربه من بلادها فبكتْ، فقال: لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها على بكائها وشوقها، فمَنْ في موضع خفض بإِضافة دَرّ إليه، واليومَ نُصبَ على الظرف، وقد فُصِلَ به بينهما، ولا يجوز إِضافة دَرّ إلى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعلِه مفعولاً[٣] به لأَنك لو خفضتَ اليومَ بالإِضافة لم يكن لمَنْ ما يعملُ فيه، بخلاف قول الآخر[٤]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمى مُشْمَعِلّ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلّ[٣/ ٢١]

فهذا يُنشَدُ بنصب الزَّاد وإِضافةِ طبَّاخِ إلى ساعات، وساغ ذلك لأنه لـمَّا أَضفتَ طبَّاخَ إلى ساعاتٍ صار بمنزلة المنوَّنِ، وكان ممَّا يَنصبُ لَمَا فيه من معنى الفعل، فنصَبَ الزَّادَ، وليس كذلك «دَرُّ» مِن قوله: «لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها» لأَنك لو نوَّنتَ دَرّاً لم يكن له أَن يَنصبَ، فلذلك لزمَ نصبُ اليوم على الظرف، والحكمُ على «مَنْ» بالخفض، ويجوز في «طبَّاخ ساعاتِ الكَرى» خفضُ الزادِ، ويكونُ «ساعاتِ الكَرى» منصوباً على الظرف،

---

(١) سلف البيت: ٢/ ١١١- ١١٢.

(٢) كذا في معجم البلدان (ساتيدما).

(٣) كذا في الشيرازيات: ٢٢٤، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٣- ٧٤، والبغداديات: ٥٦٢، والنكت: ٢٨٩.

(٤) سلف البيتان: ٢/ ١١١.

وقد فصلْتَ به مضطراً[١]، ومِمَّا جاء الفصلُ فيه أَيضاً قولُ دُرْنا بنتِ عَبْعَبَةَ من بني قيسِ بن ثَعْلبة[٢]:

هُما أَخَوا في الحرْبِ مَنْ لا أَخَا له ... إِذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعَاهما

الشاهد فيه إِضافةُ الأَخوَين إِلى مَنْ مع الفصل بالجارِّ والمجرور، وهو كالذي تقدَّم، تَرثي أَخَويْها، تقول: كانا لِمَنْ لا أَخَ له في الحرب ولا ناصرَ كالأَخَويْن يَنصرانه، وأَما قولُ الفرزدق[٣]:

يا مَنْ رأى عارِضاً أَرِقْتُ له ... بيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

أَنشدَه سيبويه على أَنه فصَلَ بين المضاف والمضاف إِليه، وأَن المعنى بينَ ذِراعَيْ الأَسدِ، والجَبهةُ مقحَمةٌ على نيَّة التأخيرِ، وقد رَدَّ ذلك عليه محمدُ بنُ يزيدَ، وقال: لو كان كما ظَنَّ لقالَ: وجَبْهتِه، لكنَّه من باب العطف، والتقديرُ بين ذِراعَيْ الأَسد وجَبهةِ الأَسد[٤]، ومثلُه في حذف المضاف إِليه من الأَول لدلالة الثاني عليه قولُه[٥]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ

---

(١) انظر التوجيهين السالفين في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٢- ٧٣، والنكت: ٢٨٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٧٧.

(٢) البيت لها في الكتاب: ١/ ١٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٥، والشيرازيات: ١٧٠، والنكت: ٢٩٠، ونسب إلى امرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد: ٣٦٥، وإلى إمرأة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢١٨.

(٣) البيت في ديوانه [صاوي]: ٢١٥، والكتاب: ١/ ١٨٠، والمقتضب: ٤/ ٢٢٨- ٢٢٩، والنكت: ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٥، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٢٩٧.

(٤) المقتضب: ٤/ ٢٢٩، والانتصار: ٨٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٥.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٢٥٠.

والمرادُ يا تَيْمَ عَديٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ، فهو من قَبيل [٨٨/ ب] مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ(١)، والمرادُ بخيرِ مَنْ ثَمَّ وأَفضلِ مَنْ ثَمَّ، وقد اختارَ صاحبُ هذا الكتاب هذا الوجهَ، وهذا لا يَقدحُ فيما ذهبَ إِليه سيبويه لأَنه يجوز أَن يكون المرادُ ما ذكَره، ويكونَ الفصلُ صحيحاً بالجَبهة، ويجوزُ أَن يكون كما ذكَره أَبو العباس، ولا يخرجَ عن الفصل، وإِنْ كان المضافُ إِليه مقدَّراً، لأَن المضاف إِليه لـمَّا حُذفَ من اللَّفظ وَليَ المضافُ شيئاً غيرَ المضافِ إِليه.

وهذه صورةُ الفصل بين المضاف والمضاف إِليه، أَلا ترى أَنه استُقْبحَ علمتُ أَنَّ يقومُ زيدٌ وإِنْ كانت الهاءُ مقدَّرةً لأَنها لـمَّا لم تَخرجْ إِلى اللفظ وَليَ الحرفُ الفعلَ، فقَبُحَ عندهم حتى يُعوِّضوا السِّينَ أَوْ سوف أَو قد(٢)، فكما أَنَّ هذا المحذوفَ لـمَّا لم يَخرجْ إِلى اللفظ لم يُعتدَّ به كذلك المضافُ إِليه إِذا حُذفَ لم يقع به اعتدادٌ، فحصلَ الفصلُ بين المضاف والمضاف إِليه.

وأَما قولُه(٣): كان يلزم [٣/ ٢٢] أَن تقول: وجَبْهتِه فنقول: وعلى ما ذهبَ إِليه أَبو العباس يَلزمه أَن يقول: وجَبهتِه أَيضاً فعُذرُه عن ذلك عذرُ سيبويه.

وأَما معنى البيت فإِنه وصف عارِضَ سحابٍ اعترضَ بين نَوْء الذراع ونَوْء الجَبهة، وهما من أَنواء الأَسد، وأَنواؤه من أَحْمدِ الأَنواء، وذكَر الذراعَيْن والنَّوءُ للذِّراع المقبوضةِ منهما لاشتراكهما في أَعضاء الأَسد والتسمية، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾(٤) يريد من البحرَيْن، وإِنما يخرج اللؤلؤ والمَرْجان من أَحدهما، وأَما قولُ

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٨٠، والمقتضب: ٤/ ٢٢٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٥، والخصائص: ٢/ ٤٠٧.

(٢) هو قول سيبويه: ٣/ ١٦٥، والمبرد في المقتضب: ٣/ ١٠، وابن السراج في الأصول: ١/ ٢٣٩، وانظر أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٢، والارتشاف: ١٢٧٧.

(٣) أي المبرد.

(٤) الرحمن: ٥٥/ ٢٢.

الأَعشى[(١)]:

لَسْـــنا نُقاتِـــلُ بالعِصيْـــ ـــيِ ولا نُرامِـــي بالحِجـــارَهْ

إِلَّا عُلَالَـــــةَ أَوْ بُــــدَا هَـــةَ ســـابِحٍ نَهْــدِ الجُـــزَارَهْ

فالشاهد فيه الفصلُ بين المضاف والمضاف إِليه، مثلُ الذي قبله، والخلاف فيه كالذي قبله، والتقديرُ فيه إِلَّا عُلَالَةَ سابِحٍ أَوْ بُدَاهَتَه، فأَما الفصلُ بغير الظرف فلم يَرِدْ به بيتٌ، والقياسُ يَدفعه، فأَما قولُه[(٢)]:

فزَجَجْتُهـــا بِمزَجَّـــةٍ إِلـــخ

فإِنه أَنشده الأَخفشُ في هذا الباب[(٣)]، والشاهدُ فيه أَنه أَضاف المصدر [٣/ ٢٣] إِلى الفاعل وفصَل بينهما بالمفعول[(٤)]، وذلك ضعيفٌ جدًّا، لم يصحَّ نقلُه عن سيبويه[(٥)]، على أَن ابنَ كَيْسان قد نقلَ عن بعض النحويين أَنه يجوز أَن يُفرقَ بين المضاف والمضاف إِليه إِذا جاز أَن يُسكتَ على الأَول منهما، لأَنه يصير ما فُرق بينهما كالسَّكتة التي تقع بينهما،

---

(١) البيتان في ديوانه: ١٥٩، والكتاب: ١/ ١٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٤، والنكت: ٢٨٩، والعلالة بضم العين: بقية جري الفرس، وكلِّ شيء، والبداهة: أول جري الفرس، والنهد: المرتفع، والجزارة: اليدان والرجلان والرأس، الخزانة: ١/ ٨٤، وفي د، ط، ر: «ولانقاتلُ»، تحريف.

(٢) سلف البيت تاماً ص: ٣٦، ولم يعرف قائله، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٤، وزد مجالس ثعلب: ١٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢١٩، ٤/ ٧٠.

(٣) البيت مما زاده الأخفش على كتاب سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ١٧٦، وهو من إنشاده في الحجة للفارسي: ٣/ ٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٨.

(٤) أبطل الفراء الرواية السالفة للبيت، وصوَّبَ رواية جرِّ القلوص ورفع أبي، انظر معاني القرآن له: ٢/ ٨١-٨٢، ومجالس ثعلب: ١٢٥.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ١٧٦- ١٨١، وأجاز الأخفش والفارسي وابن جني الفصل بالمفعول به في ضرورة الشعر، انظر الحجة للفارسي: ٣/ ٤١٠-٤١٣، والخصائص: ٢/ ٤٠٧، وضرائر الشعر: ١٩٦.

وقد قرأ ابنُ عامر (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتلُ أولادَهم شُرَكائِهم[1]) بنصْبِ الأَولاد وخفْضِ الشركاء، فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؛ وحكى الكسائي «أَخذتُه بـ ـ أَدّى ـ أَلفِ درهمٍ[2]»، وهذا أفحشُ ممَّا تقدَّم لأَنه أَدخلَ حرفَ الجرِّ على الفعل وفصَل به بين الجارِّ والمجرور، ولا يقاس على شيء من ذلك، وإِنما جاز بالظَّرف لأَن الأَحداث وغيرَها لا تكون إلا في زمان أَو مكان، فكانت كالموجودة وإِنْ لم تُذكر، فكان ذِكرها وعَدمُه[3] سِيَّان، فلذلك جاز إِقحامُها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا أُمِنوا الإِلباسَ حذفوا المضافَ وأَقاموا المضافَ إِليه مُقامَه، وأَعربوه بإِعرابه، والعَلَمُ فيه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ لأنه لا يُلْبِس أَن المسؤولَ أَهلُها لاهي، ولا يقال: رأَيت هنداً يَعنون غلامَ هند، وقد جاء المُلْبِس في الشعر، قال ذو الرمَّة:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثيُّونَ بعدَ ما ... قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتقَى القومِ هَوْبَرُ

وقال:

بِمَا أَعْيَا النِّطَاسيَّ حِذْيَما

أَي ابنُ هَوْبَر، وابنُ حِذْيَم).

قال الشارح: اعلمْ أَن المضاف قد حُذف كثيراً من الكلام، وهو سائغٌ في سَعة الكلام وحالِ الاختيار، إِذا لم يُشْكل، وإِنما سَوَّغ ذلك الثِّقةُ بعِلم المخاطَب، إِذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإِذا حصَل المعنى بقرينة حالٍ أَو لفظٍ آخرَ استُغنيَ عن اللفظ الموضوع بإِزائه اختصاراً، وإِذا حُذف المضافُ أُقيمَ المضافُ إِليه مُقامَه وأُعربَ بإِعرابه،

---

(١) الأنعام: ٦/ ١٣٧، وتخريج القراءة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٤، وانظر ذَوْدَ ابن مالك عن هذه القراءة في شرح التسهيل له: ٣/ ٢٧٧، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٢٠- ٢٢١.

(٢) حكاية الكسائي في ضرائر الشعر: ٢٠١، والمقرب: ١/ ١٩٧، برواية «بأَرى».

(٣) في ط، ر: «وعدمها»، وما أثبت أحسن.

والشاهدُ المشهورُ في ذلك قولُه تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [١]، والمرادُ أَهلُ القرية، لأَنه قد عُلم أَن القرية من حيث هي مَدَرٌ وحجَرٌ، لا تُسأل، لأَن الغرض من السؤال ردُّ الجواب، وليس الحجَرُ والمدَرُ ممَّا يُجيب واحدٌ منهما.

وقولُه: «والعَلَمُ فيه» يريد أَن الآية قد اشتُهِرَ أَمرُها بذلك، حتى صارت عَلَماً على جواز حذف المضاف، إذ الأَمر واضحٌ فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [٢]، وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [٣]، تقديرُه بِرُّ مَنْ، وإِن شئتَ كان تقديره ولكنَّ ذا البِرِّ مَنْ اتَّقى، فلا بدَّ من حذف المضاف لأَن البِرَّ حدثٌ، ومَنْ اتَّقى جُثةٌ، فلا يصحُّ أَن يكونَ خبراً عنه، لأَن الخبرَ [٣/ ٢٤] إذا كان مفرَداً كان هو الأَولَ أَو منزَّلاً منزلتَه، فلذلك حُمل على حذف المضاف، والأَولُ أَشْبهُ لأَن حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبرُ أَوْلَى بالاتساع من المبتدأ، لأَن الاتساع بالأَعجاز أَوْلَى منه بالصُّدور [٤].

ومن ذلك قولُهم: اللَّيلةَ الهلالُ، لا بدَّ من حذف المضاف، رفعتَ الليلة أَو نصبتَها، فإِن رفعتَ كان التقديرُ الليلةُ ليلةَ الهلال، وإِن نصبتَ كان التقدير الليلةَ حدوثُ الهلالِ أَوْ طلوعُه، ومن ذلك قولُ الشاعر [٥]:

المالُ يُزْرِي بأَقوامٍ ذَوِي حَسَبٍ ... وقد يُسوِّدُ غيرَ السيِّدِ المالُ

أَي فَقْدُ المال يُزْري، وهو كثير واسع، وكان أبو الحسن مع كثرته لا يَقيسه، بل يَقْصُره على المسموع منه [٦].

---

(١) يوسف: ١٢/ ٨٢.

(٢) البقرة: ٢/ ١٧٧.

(٣) البقرة: ٢/ ١٨٩.

(٤) قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٦٢، وانظر الشيرازيات: ٢٣٧، والبغداديات: ٢٠٦.

(٥) البيت بلا نسبة في عيون الأخبار: ١/ ٢٣٩، وكتاب الشعر: ٣٦٧، وبهجة المجالس: ١/ ٢٠٣، والرواية في الأخيرين «الفقر يُزري».

(٦) مذهب الأخفش في الخصائص: ٢/ ٣٦٢، ٢/ ٤٥١، وقيَّد ابن الحاجب حذف المضاف=

فأَما ما يُلْبس فلا يجوز لنا استعمالُه ولا القياسُ عليه، لو قلت: «رأَيت هنداً» وأَنت تريد غلامَ هند لم يَجز لأَن الرؤْية يجوز أَن تقع على هند كما تقعُ على الغلام، وقد جاء من ذلك شيءٌ يسيرٌ للثِّقة بدلالة الحال عليه وإِخبارِ القائل أَو معرفةِ المخاطَب، قال الشاعر[1]:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثيُّون إِلخ

قال ابن الكَلْبيِّ: الهَوْبَر: هو يزيدُ بن هَوْبَر[2]، كان قُتل في المعركة[3]، فحُذف المضافُ لأَن المخاطَب مشاهِدٌ لذلك في الحرب [٨٩/ أ]، فلا يُشْكل عليه المقتولُ، يؤَيد صحةَ ما قلناه قولُ عمر بن لجأ[4]:

ونحنُ ضربْنَا بالكُلَابِ ابنَ هَوْبَرٍ ... وجَمْعَ بَني الدَّيَّانِ حتى تَبدَّدُوا[٣/ ٢٥]

فصرَّح بابْن هَوْبَر، ومثلُه قولُه[5]:

كما أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَما

هكذا يقعُ في نسخ المفصَّل «كما» بالكاف[6]، وإِنما هو بالباء، وصدرُه:

فَهَلْ لَكُمُ فيها إِلَيَّ فإِنَّني ... بَصيرٌ بما أَعْيا النِّطَاسِيَّ حِذْيَما

=بأمن اللبس، وانتقده الرضي في شرح الكافية: ١/ ٢٩١، وانظر الإغفال: ٢/ ٢٧٨.

(١) سلف البيت تاماً ص: ٤١، وهو لذي الرمة في شرح ديوانه: ٦٤٧، وضرائر الشعر: ١٦٧، وبلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٥٠.

(٢) قوله في تأويل مشكل القرآن: ٢٠١، وضرائر الشعر: ١٦٧، وورد في شرح ديوان ذي الرمة: ٦٤٧، والضرائر: أَوبَر، وأَوبَر بن أبان بن ذراع، من بني الحارث بن كعب، قتل يوم الكُلاب، انظر النقائض: ١٥٢، والعقد الفريد: ٥/ ٢٢٤- ٢٢٥.

(٣) أي يوم الكلاب الثاني، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) سيأتي البيت تاماً، وقائله أوس بن حجر، وهو في ديوانه: ١١١، والإغفال: ٢/ ٢٧٩، وضرائر الشعر: ١٦٧، والخزانة: ٢/ ٢٣٢، وشرح شواهد الشافية: ١١٦، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٥٣، والرواية في هذه المصادر «بما».

(٦) في المفصل: ١٠٤: «بما».

والنِّطاسِيُّ: الطبيب، يقال: نَطِيس مثلُ فَسِيق، ونِطاسِيٌّ بكسرِ النون، وقال أبو عبيدة[١]: هو بفتح النون، والمرادُ ابنُ حِذْيم، فَحذف المضافَ، ومن ذلك قولُ كُثير[٢]:

حُزِيَتْ لي بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى كاليهودِيِّ مِنْ نَطَاةَ الرِّقَالِ

فَيْدَة: موضع[٣]، ونَطاة: قصبة خَيبر[٤]، والمرادُ كنَخْل اليهوديِّ، والرَّقْل: طوالُ النخل، وحُزِيتْ: قُدِّرتْ، يقال: حَزَيتُ النخلَ أَحْزِيها إذا قدَّرتُ ما عليها؛ وقد جاء من ذلك في الشعر أَبياتٌ مع ما فيه من الإلباس، كأَنَّ ذلك لِثقة الشاعر بعِلم المخاطَب، أَو نظراً إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لَبْسَ فيه، فلم يُعبأ بالإلباس، فاعرفه[٥].

قال صاحب الكتاب: (وكما أَعطَوا هذا الثابتَ حقَّ المحذوف في الإِعراب فقد أَعطَوه حقَّه في غيره، قال حسان:

يَسقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَليهِمُ بَرَدَى يَصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فذكَّر الضمير في يُصفَّق حيث أَراد ماءَ بَردى، وقد جاءَ قولُه عز وجل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ على ما للثابت والمحذوفِ جميعاً).

قال الشارح: قد أَعربوا المضافَ إِليه بإِعراب المضاف لوقوعه موقعَه ومباشَرتِه العاملَ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٦] فالأَصلُ واسْأَلْ أَهلَ القريةِ، فالقريةُ مخفوضةٌ كما ترى بإِضافة الأَهل إِليها، فلمَّا حُذف المضافُ أُقيمَ المضافُ إِليه مُقامَه فباشَرَه العاملُ فانتصبَ انتصابَ المفعول به، وإِن لم يكن إِياه في الحقيقة [٣/ ٢٦] كذلك

---

(١) كذا في الصحاح: (نطس)، وفي اللسان والتاج (نطس): «أبو عبيد». وانظر النقائض لأبي عبيدة: ١٠٩.

(٢) البيت في ديوانه: ٣٩٦، ومعجم البلدان (فيدة)، (نطاة).
نطاة: عين تسقي بعض نخيل خيبر، والرقال جمع رقلة، وهي النخلة.

(٣) معجم البلدان (فيدة).

(٤) معجم البلدان (نطاة).

(٥) كذا في الإغفال: ٢/ ٢٧٨.

(٦) يوسف: ١٢/ ٨٢.

أَعطَوه حُكمَه في غير الإِعراب من التأنيث والتذكير، فمن ذلك قولُ حسان بن ثابت[١]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ إِلخ

الشاهدُ فيه تذكيرُ الضمير الراجعِ إِلى بَردَى وهو مؤنثٌ، أَلا ترى أَن أَلفَه كأَلِف حمراء وبَشَكَى؟ وهذا البناءُ لا تكون أَلفُه إِلا للتأنيث، هذا ظاهرُ اللَّفظ، ويجوز أَن يكونَ المضمرُ عائداً إِلى المحذوف، وهو الماءُ، فيكونَ المحذوفُ مراداً من وجه وغيرَ مرادٍ من وجه، فمن جهة عَوْدِ الضمير إِليه كان ملحوظاً مراداً، ومن جهة الإِعراب غيرُ مرادٍ.

والبَرِيص ههنا: موضعٌ بدمشق بالصاد المهملة[٢]، وبَرَدى: نهرٌ بها[٣]، وتَصْفيق الشَّراب: تحويلُه من إِناء إِلى إِناء، والرَّحِيق: صَفْوة الخمر، والسَّلْسَلُ: الطيِّب، يقال: ماء سَلْسَل، أي سهلُ المَشْرَبِ عذبٌ.

وأَما قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[٤] فالمرادُ وكم مِن أَهلِ قرية، ثم حُذف المضافُ وعاد الضميرُ على الأَمرَيْن، فأَنثَ في قوله: فجاءها بأْسُنا نظراً إِلى التأنيث في اللفظ، وهو القرية، وذكَّر في قوله: أَوْهم قائلون ملاحَظةً للمحذوف[٥].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد حُذف المضافُ وتُركَ المضافُ إِليه على إِعرابه في قولهم: ما كلُّ سَوْداءَ تَمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، قال سيبويه: كأَنك أَظهرتَ كلَّ، فقلتَ: ولا كُلُّ بيضاءَ، وقال أَبو دُوَاد:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسبينَ امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارا

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٦، وانظر توجيه البيت في أمالي ابن الحاجب: ٤٥١.

(٢) انظر المعرب: ٥٩، ومعجم البلدان (البريص).

(٣) انظر معجم البلدان (بردى).

(٤) الأعراف: ٧/ ٤.

(٥) انظر العضديات: ٤٩.

ويقولون: ما مثلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أَخيه، ومثلُه ما مثلُ أَخيكَ ولا أَبيكَ يقولان ذاك، وهو في الشذوذ نظيرُ إِضمار الجارِّ).

قال الشارح: اعلمْ أَن حذفَ المضاف وإِبقاءَ عملهِ ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال، أَما ضعفُه في القياس فلوجهين:

أَحدُهما: أَن المضافَ نائبٌ عن حرف الجرِّ وخَلَفٌ عنه، فإِذا قلتَ: غلامُ زيدٍ فأَصلُه غلامٌ لزيدٍ، وإذا قلت: ثَوبُ خَزٍّ فأَصلُه ثوبٌ من خزٍّ، فحذفتَ حرفَ الجرِّ وبقي المضافُ نائباً عنه ودليلاً عليه، فإِذا أَخذتَ تحذفُه فقد أَجحفتَ بحذف النائبِ والمَنُوبِ عنه، وليس كذلك في الفصل قبله، نحوُ ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، لأَنك أَقمتَ المضافَ إِليه مُقامَه وأَعربتَه بإِعرابه، فصار المضافُ المحذوفُ كالمُطَّرح المنسيِّ، وصارت المعامَلةُ مع التأنيث الملفوظ به.

والوجه الثاني: أَن المضافَ عاملٌ في المضاف إِليه الجرَّ، ولا يحسُنُ حذفُ الجارِّ وتبقيةُ عملِه[2]، فمن ذلك قولهُم في المَثل: «ما كُلُّ سوداءَ تَمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[3]»، مَوضعُ الشاهد أَن تَرفعَ كُلّاً بما، وتخفضَ سوداءَ بالإِضافة، والفتحةُ علامةُ الخفض، لأَنه لا ينصرف، وتمرة منصوبٌ لأَنه خبرُ ما، [٣/ ٢٧] وبيضاءُ مخفوضٌ أَيضاً على تقدير «كُلّ»، كأَنك لفظْتَ بها فقلت: ولا كُلُّ بيضاءَ، وشحمة منصوبٌ عطفاً على تمرة.

وكان أَبو الحسن الأَخفشُ وجماعةٌ من البصريِّين يحملون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَين، وهو رأيُ الكوفيين[4]، وذلك أَن بيضاء جُرَّ عطفاً على سَوْداء،

---

(١) يوسف: ١٢/ ٨٢.

(٢) من أجل العامل في المضاف إليه انظر ما سلف: ٢/ ٢٧٠.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٥٦، والأصول: ٢/ ٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٤٩، والبغداديات: ٥٦٦، والنكت: ٣٠٣، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢٨١، والمستقصى: ٢/ ٣٢٨.

(٤) من مثل الكسائي والفراء، والزجاج من البصريين، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٤٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٣٠-٤٣١، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٠-١٤١، ولم يجزه جمهور البصريين، انظر الكتاب: ١/ ٦٦، والمقتضب: ٤/ ١٩٥، والكامل للمبرد: ١/ ٢٨٧،=

والعاملُ فيها «وما كلُّ»، وقولُه: شحمةً منصوبٌ عطفاً على خبر «ما»، ومثلُه عندهم «ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو»، تَخفضُ قاعداً بالعطف على قائم المخفوضِ بالباء، وترفع عمراً بالعطف على اسم «ما» فهما عاملان الباءُ وما، كما كان في المَثَل عاملان كلٌّ وما، قالوا: وقد عطفتَ شيئين على شيئين والعاملُ فيهما شيئان مختلفان.

وسيبويهِ والخليلُ لا يَريان ذلك[1]، ولا يُجيزانه، والحجةُ لهما في ذلك أَن حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل ونائبٌ عنه، وما قام مَقامَ غيره فهو أَضعفُ منه في سائر أَبواب العربية، فلا يجوز أَن يتسلَّط على عملِ الإِعراب بما لا يتسلَّطُ ما أُقيمَ مُقامَه، فإِذا أُقيمَ مُقامَ الفعل لم يجز أن يتسلَّطَ على عمل الجرِّ، فلهذه العلَّة لم يجزْ العطفُ عندهما على عاملَين، فلذلك حَملوه على حذف المضاف.

فإِن قيل: حذفُ المضاف وإِبقاءُ عملِه على خلاف الأَصل، وهو ضعيفٌ، والعطفُ على عاملَين ضعيفٌ أَيضاً، فلِمَ كان حملُه على الجارِّ أَولى من حملِه على العطف على عاملَين؟

قيل: لأَن حذف الجارِّ قد جاء في كلامهم، وله وجهٌ من القياس، فأَما مجيئُه فنحوُ قوله[2]:

وبَلْدةٍ ليس لها أَنِيسُ

والمرادُ ورُبَّ بلدةٍ، وقولِهم في القسَم: اللهِ لأَفعلَنَّ[3]، ويُحكى عن رؤبة أَنه كان يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقول: خيرٍ عافاكَ اللهُ، يريد بخيرٍ[4]، وقد حمل أَصحابُنا قراءة حمزة

=٣/ ٩٩، والأصول: ٢/ ٧٣- ٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٤١-٥١، وكتاب الشعر: ٤٤، والنكت: ٢٠٢- ٢٠٤.

(١) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) سلف البيت: ٢/ ١٩٦، وزد البغداديات: ٤٦٧.

(٣) قليل في الاستعمال، أجازه الفراء، انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٤١٣، والمقتضب: ٢/ ٣٢١، والخصائص: ٢/ ٢٨١، والنكت: ٩٥٦.

(٤) انظر ما سلف: ٢/ ١٢٤.

في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[١] على حذف الجارِّ وأن التقديرَ فيه وبالأَرحامِ[٢]، [٨٩/ ب] والأَمرُ فيها ليس بالبعيد ذلك البعدَ، فقد ثبَتَ بهذا جوازُ حذف الجارِّ في الاستعمال وإِن كان قليلاً، ولم يثبت في الاستعمال العطفُ على عاملَين، فكان حملُه على ماله نظيرٌ أولى، وهو من قَبيل أَحسنِ القبيحَيْن[٣].

وأَما من جهة القياس فلأَن الفعلَ لـمَّا كان يكثُر فيه الحذفُ، وشارَكه الحرفُ في كَونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النُّدرة.

وقد كثُر التقلُّبُ بهذا المثَل، وأَجازوا فيه وجوهاً من الإِعراب، وجُملتُها خمسةُ أَوجُهٍ:

أَحدُها: ما تقدَّم.

والآخَر: أَن تقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ، ترفع ولا تُعْمِلُ «ما»، وتعطفُ جملةً على جملة.

الثالث: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءُ شَحْمةٌ، تنصبُ الأَولَ على إِعمال «ما»، وترفعُ بيضاءَ وشحمةً على الاستئناف، كأنك عطفتَ جملة على جملة.

والرابع: ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ، لا تُعملُ «ما»، ولكنْ تحذف كُلَّاً وتُبقي أَثرَها.

الخامس: ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءُ شحمةٌ، وهو أَحسنُها لأَنه لا حذْفَ فيه.

فَاما قولُ أبي دُواد[٤]:

---

(١) النساء: ٤/ ١، انظر ما سلف: ٢/ ١٢٤

(٢) كذا وجه ابن جني القراءة، انظر الخصائص: ١/ ٢٨٥، وأجازه الفارسي في العضديات: ١١٦.

(٣) انظر الخصائص: ١/ ٢١٢.

(٤) عجز البيت:

ونـــارٍ توقَّـــدُ بـــالليلِ نـــارا

وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٨، وزد عليه شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٠، وكتاب الشعر: ٤٣، ٤٣٩، ٥٢٦، والشيرازيات: ٢٣٥، والنكت: ٢٠٤.

أَكُـــلَّ امْـــرِئٍ تَحْســـبِينَ امـــرأً

فسيبويهِ يحملُـه عـلى [٣/ ٢٨] حـذف مضـاف تقـديرُه وكُـلَّ نـارٍ، إلا أَنـه حُـذف، ويقدِّرها موجودةً، وأَبو الحسن يحملُه على العطف على عاملَين، فيَخفضُ ناراً بالعطف على امرئٍ المخفوضِ بكُلّ، ويَنصبُ ناراً بالعطف على الخبر، وهذا البيتُ من أَوْكَد ما استشهد به أَبو الحسن[١].

وأما قولهم: «ما مِثلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أَخيه» فهذا يجوز أَن يكونَ المرادُ ولا «مِثلُ أَخيه»، ويجوز أَن لا يقدَّر «مثل»، بل يكونُ الأَخُ معطوفاً على عبد الله، والعاملُ فيهما مِثْلُ الأَوَلُ، ودلَّ على معنى خبرِه خبرُ الأَولِ، فاستُغنيَ عنه، فلو أَظهرَ خبرَ الثاني وقال: ما مِثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أَخيه يَكرهه[٢] لم يكن بدٌّ من تقدير «مِثل»، أَو العطفِ على عاملَين، إِذ كان الأَخ مجروراً بعامل، «ويَكرهه» في موضع نصب بعامل آخر، وإِذ كان لا بدَّ فيه من أَحد الوجهَين وأَحدُهما لا يصحُّ وجَبَ حملُه على الوجه الآخَر، وهو على تقدير مضاف محذوف، وهو مِثْلٌ[٣].

وكان أَبو العباس يمنع جوازَ هذه المسألة ونظائرِها لأَنه كان لا يرى حذفَ الجارِّ، ولا يرى العطفَ على عاملَين، ولا مَحْملَ لها سوى هذين الوجهَين[٤].

فأَما قولك: «ما مِثْلُ أَخيك ولا أَبيك يقولان ذاك» فهذا لا بدَّ فيه من تقدير «مِثْل» أَيضاً[٥]، وليس من جهة العطف على عاملَين، لكنْ من جهة أُخرى، وذلك أَنك إِذا عطفتَ الأَب على الأَخ لم يجز تثنيةُ الخبر لوجهَيْن:

---

(١) انظر مصادر الحاشية (٤)، ص: ٤٨، وزد الشيرازيات: ٢٣٥، والبصريات: ٥٢١، والبغداديات: ٥٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢١.

(٢) ذكر هذين التوجيهين ابن السراج في الأصول: ٢/ ٧٤، وانظر النكت: ٢٠٤.

(٣) هو توجيه سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ٦٦، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٥١، والنكت: ٢٠٤.

(٤) رأي أبي العباس في الأصول: ٢/ ٧٤.

(٥) هو توجيه سيبويه: ١/ ٦٦.

أَحدُهما: أَنه يَلزم من ذلك أَن يَعمل في الخبر عاملان، وهو مِثْل وما النافيةُ الحجازيةُ إِذا جعلتَ موضع «يقولان» نصباً لأَن العامل في الخبر هو العاملُ في المخبَرِ عنه، وإِن لم تُعْملها كان العاملَ في الخبر أَيضاً شيئان[1] الابتداءُ ومِثْلٌ، وذلك لا يجوز.

والوجه الثاني: أَن «ما» لا تَعمل في خبر مالا تعمل فيه، ولا عملَ لَـها في الأَب، فلم يَجز أَن تَعمل في خبره، فلذلك وَجب تقديرُك مثلَ مع الأَب، وساغ حذفُها لتقدُّم ذِكْرها، ويكونُ التقدير ما مثلُ أَخيك ولا مثلُ أَبيك يقولان ذاك، لأَن «ما» قد عملتْ في مِثل الأَولِ ومثلِ الثاني لأَن حرفَ العطف يُشرِّكُ بين المعطوف عليه والمعطوف في عمل العامل[2].

وقولُه: «**وهو في الشذوذ نظيرُ إِضمار الجارِّ**» يَعني حذفَ المضاف وإِبقاءَ عمله، نحوُ قوله[3]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

ونحوُ قول رؤبة: خَيرٍ عافاك الله، يريد بخيرٍ[4]، وكلاهما قليلٌ في الاستعمال والقياس معاً، والجامعُ بينهما أَنهما جميعاً من عوامل الخفض.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد حُذفَ المضافُ إِليه في قولهم: كان ذلك إِذٍ وحينئذٍ، ومررتُ بكلٍّ قائماً، قال الله تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، وقال: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾، وقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، وفعلْتُه أَولَ، يريدون إِذْ كان كذا، وكلَّهم وبعضَهم وقبلَ كلِّ شيءٍ وبعدَه وأَوَّلَ كلِّ شيءٍ، وقد جاآ محذوفَين معاً في قول أَبي دُواد يصف البرق:

---

(١) كذا في النسخ كلها، وبهذا يرتكب محذور، إذ جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

(٢) هو مجمل ما قاله الأعلم في النكت: ٢٠٤، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٠-٥١.

(٣) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه: ١٨٨، وأمالي القالي: ١/ ٢٤٦، والعيني: ٣/ ٣٣٩، والخزانة: ٤/ ١٩٩، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٤٧.

أَسَالَ البِحَارَ فَانْتَحَى للعَقِيقِ

وقولِ الأَسودِ: [٣/ ٢٩]

وقد جَعلَتْني مِنْ حَزِيمةَ إِصْبَعا

قال الفَسَويُّ: أَي أَسالَ سُقْيا سحابةٍ وذا مسافةِ إِصبعٍ).

قال الشارح: اعلمْ أَنه قد جاءَ عنهم حذفُ المضاف إِليه، وهو أَقلُّ من حذف المضاف وأَبعدُ قياساً، وذلك لأَن الغرضَ من المضاف إِليه التعريفُ والتخصيصُ، وإِذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذفَ كان نقضاً للغرض وتراجُعاً عن المقصود، فمن ذلك قولُهم: إِذٍ وحينئذٍ، وأَصلُه أَنَّ «إِذْ» تكونُ مضافةً إِلى جملة إِمَّا ابتدائيةٍ، وإِمَّا فعليةٍ، نحوُ جئتُكَ إِذْ الحَجَّاجُ أَميرٌ، وإِذْ قام زيدٌ، وإِذْ كانت إِنما تضافُ إِلى جملة لتوضِّحَها وتُزيلَ إِبهامَها، فإِذا تقدَّمتْها جملةٌ إِمَّا فعليةٌ وإِمَّا اسميَّةٌ ربَّما حذَفوا الجملةَ المضافَ إِليها «إِذْ» لِدلالة الجملة المتقدِّمةِ عليها، فجاؤوا بالتنوين بعد إِذْ عوضاً من المحذوف، وذلك نحوُ قولهم: إِذٍ من قول الشاعر(١):

نَهيتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْروٍ بعاقِبةٍ وأَنتَ إِذٍ صَحيحُ

وأَصلُه وأَنتَ إِذْ نَهيتُك، فحذَفَ الجملةَ وعوَّضَ منها التنوينَ، ومثلُه حِينئذٍ وساعَتئذٍ ويومَئذٍ، والمرادُ حينَ إِذْ كان كذا وكذا، وساعةَ إِذْ كان كذا وكذا، ويومَ إِذْ كان كذا وكذا، قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾(٢)، والتقديرُ يومَ إِذْ زَلْزلَتْ(٣) الأَرْضُ، وإِذْ أَخرجتْ الأَرْضُ أَثقالَها، وإِذ قالَ الإِنسانُ، فحُذفتْ هذه الجملُ بأَسرها لدلالة ما تقدَّمَ من الجمل، وعُوضَ منها التنوينُ، فدخلَ وهو ساكنٌ، وكانت الذالُ قبلَه

---

(١) هو أبو ذؤيب، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٧١، والخزانة: ٣/ ١٤٧، وبلا نسبة في الشيرازيات: ٢١١، ٤٨٠، والخصائص: ٢/ ٣٧٦، وسر الصناعة: ٥٠٥.

(٢) الزلزلة: ٩٩/ ١-٤.

(٣) في ط، ر «تزلزلت».

ساكنةً فكُسِرتْ الذالُ لالتقاء الساكنَين، فقيل: يومَئذٍ، وليستْ الكسرةُ في الذال بإِعرابٍ، وإِن كانت «إِذْ» ههنا في موضع جرٍّ بإِضافة ما قبلها إِليها، والذي يدلُّ أَن الكسرةَ لالتقاء الساكنَين لا للإِعراب قولُه: «وأَنتَ إِذٍ صحيحٌ»، [٩٠/ أ] أَلا ترى أَن «إِذ» في هذا البيت ليس قبلها شيءٌ مضافٌ إِليها فتكونَ مجرورةً به؟ فثبتَ بما ذكرناه أَنها حركةُ بناء لا إِعرابٍ[١].

على أَنه قد حُكي عن أَبي الحسن أَن «إِذْ» ههنا[٢] مجرورةٌ بمضاف محذوف، كأَنه أَراد حينئذٍ، ثمَّ حذَفَ حينَ وهو يريدُها[٣]، فهي مجرورة بالمضاف المقدَّر على حدِّ قوله[٤]:

ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نارا

وما أَبْعدَ اعتقادَ مثلِ هذا مِن فضْل ذاك السيِّدِ ومَحْملَه إِن صحَّ على التقريب، أَو أَنه يريدُ مجرورةَ الموضع لا اللَّفظِ، أَلا ترى أَن «إِذ» مبنيةٌ في حال إِضافتها إِلى الجملة، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ﴾[٥]، ونحوُ ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ[٣/ ٣٠]أَعْنَٰقِهِمْ﴾[٦]، فإِذْ هذه مبنيةٌ على السكون، وموضعُها نصبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه واذكُروا إِذ قُلتُم ونحوُه، وإِذْ كانت مبنيةً في حال الإِضافة، فهي إِذا لم تُضفْ بالبناء أَجْدرُ لأَن حذف المضاف إِليه اقتطاعُ جزءٍ من الاسم.

فإِن قيل: فلمَ كانت النون أَولى بالعِوض من غيرها؟ قيل: كان الأَولى أَن يكونَ

---

(١) من قوله: «وليست الكسرة..» إلى قوله: «إعراب» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٠٥ بخلاف يسير، وانظر ما سيأتي ٩/ ٥٨.

(٢) في البيت السالف.

(٣) قول الأخفش في معاني القرآن له: ٤٨٤، والشيرازيات: ٢١١، ٤٨٠، ودفعه ابن جني في سر الصناعة: ٥٠٥.

(٤) سلف البيت: ٣/ ٤٨.

(٥) البقرة: ٢/ ٥٥، ٦١.

(٦) غافر: ٤٠/ ٧١.

حرفاً من حروف المدِّ واللِّين لخفَّتها وكثرةِ زيادتها، لكنَّها[1] لـمَّا كانت معتلَّةً لا تثبتُ على حال لم تُزدْأ خيراً إذ الذالُ قبلها ساكنٌ، وإذا زِيدَ حرفُ المدِّ وكان ساكناً وجَب تحريكُ الذال لالتقاء الساكنين، فإن كُسرتْ الذالُ وكان حرفُ المدِّ أَلفاً أَو واواً انقلبتْ ياءً، وإن كانت ياءً من أَول مرَّةٍ لم يُؤمَنْ حذفُها إذا لقيَها ساكنٌ بعدها، فلمَّا كان زيادةُ حرف المدِّ تؤدِّي إلى تغييره أَو حذفِه تنكَّبوا[2] زيادتَه، وعدَلوا إلى النون لأَنه يُجامِعُ حروفَ اللِّين في الزيادة، ويُناسبُها من حيث إنه غُنةٌ تمتدُّ في الخَيشوم، فكان كالألف التي تمتدُّ في الحلق ولا مُعتمَدَ لها فيه مع أَنها قد جاءت عوضاً من الحركة في يَفعلان وتَفعلان ويَفعلون وتَفعلون وتَفعلين، وزادوها في التثنية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين نحوَ قولك: جاءني الزيدانِ والزيدونَ، ورأَيتُ الزيدَيْن والزيدِينَ ومررتُ بالزيدَيْن والزيدِينَ، فالنونُ هنا عوضٌ من الحركة والتنوين، فلمَّا كانت النونُ قد زِيدتْ عوضاً فيما ذكرناه واحْتيجَ إلى حرف يكون عوضاً في يومَئذٍ وحينئذٍ كانت النونُ أَولى لأَنها مأنوسٌ بزيادتها عوضاً.

وأَما كُلٌّ وبعضٌ فمحذوفٌ منهما المضافُ إليه وهو مرادٌ، يدلُّ على ذلك أَنهما مَعرفتان، ولولا إرادةُ المضاف إليه فيهما لكانا نكرتَين، نحوُ قولك: غلامُ زيدٍ إذا أَردتَ المعرفةَ، وغلامٌ إذا أَردتَ النكرة، والذي يدلُّ على تعريفهما وقوعُ الحال منهما، نحوُ قولك: مررتُ بكلٍّ قائماً وببعضٍ جالساً[3]، والحالُ إنما تكون من المعرفة، ولا تكون الحالُ من النكرة إلا على ضعف وضرورةٍ، وإنما يُحذف المضافُ إليه إذا جَرى ذِكرُ قومٍ، فتقول: مررتُ بكلٍّ، أَي بكلِّهم، ومررتُ ببعضٍ، أَي ببعضِهم، وتَستغني بما جَرى من الكلام ومعرفةِ المخاطَب عن إظهار الضمير المضاف إليه.

---

(١) في ط، ر: «لكنهم» تحريف.

(٢) في ط، ر: «تأبوا».

(٣) انظر في هذا الكتاب: ٢/ ١١٤، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٤٤، والمسائل المنثورة: ٤٨، والنكت: ٥٠٠-٥٠١.

فذهب بعضُهم إلى أن التنوين عوضٌ من المضاف إليه كالذي في يومئذٍ وحينئذٍ، قال: وإنما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخلُه تنوينُ التمكين من حيث كان في نيَّة الإضافةِ كما لا يدخلُه الألفُ واللَّامُ، فلمَّا نُوِّن مع إرادة الإضافة عُلمَ أن التنوينَ عوضٌ من المحذوف.

وأما مَذهَبُ الجماعة فإنه التنوينُ الذي كان يستحقُّه الاسمُ قبلَ الإضافة، والإضافةُ كانت المانعةَ من إدخال التنوين، فلمَّا زال المانعُ وهو الإضافةُ عاد إليه ما كان له من التنوين، وتقديرُ الإضافةِ لا يمنعُ من إدخال التنوين لأن المعامَلَة مع اللَّفظ.

وأما امتناعُ الألف واللَّام من الدخول عليه فإنما كان لأجل أنه معرفة، والألفُ واللَّامُ لا يدخلان المعارفَ، هذا هو الأَصلُ، وامتناعُ الألف واللَّام من الإضافة غيرِ المحضةِ إنما كان بالحمْل على المحضة المعرِّفة، وليس كذلك التنوينُ، فإنه يكون مع المعرفة، نحوُ زيد وعمرو ونحوِهما.

وأَما «قبلُ وبعدُ» ونحوُهما من الظروف فمحذوفٌ منها المضافُ إليه، فإذا قلت: جئتُ قبلُ وبعدُ فالمرادُ قبلَ كذا وبعدَ كذا ممَّا قد عرفه المخاطَبُ، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(١)، والمرادُ واللهُ أَعلمُ مِن قبلِ الأشياء ومِن بعدِها، فحُذفَ ذلك وهو مرادٌ، فذهب لفظُه وبقي حُكمُه، وهو التعريفُ، وبُني الاسمُ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فإذا قُطِعَ عنه فكأنه قد بقي بعضُ الاسم، وبعضُه لا يستحقُّ الإعرابَ، فقام البناء فيه مَقامَ العوض، إذ لو عوَّضوا النونَ كما في يؤمئذٍ وحينئذٍ ونظائرِهما لم يؤمَن التباسُه بالمنكور المعرَب، وسنستقصي الكلامَ عليه في موضعه [٣/ ٣١] إن شاء الله.

وقولُه: «وقد حُذِفا معاً» يريدُ المضافَ والمضاف إليه، وذلك إذا تكرَّرتْ الإضافةُ، فمن ذلك مسألةُ الكتاب «أنتَ مِنِّي فَرسخان»، والمرادُ ذو مسافةِ فرسخَين(٢)، فحُذفَ

---

(١) الروم: ٣٠/ ٤.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤١٥، والأصول: ١/ ٢٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٤٠، وكتاب الشعر: ٤٥٦، والنكت: ٤٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨٦.

المضافُ والمضافُ إليه وأُقيمَ المضافُ إليه الثاني مُقامَ المضاف للعِلم به، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾(١)، أَي من ترابِ أَثرِ حافِرِ فَرسِ الرسولِ، ومنه قولُ أَبي دُواد(٢):

أَيَا مَنْ رأى لِيْ رأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ ... أَسَالَ البِحَارَ فانْتَحَى لِلْعَقِيقِ

يصف بَرْقاً، والمرادُ سُقْيا سحابِه، أَي سحابِ البرقِ، والضميرُ إِذا كان مفرداً منصوباً أَو مجروراً فإِنه يكونُ بارزاً، وإِذا كان مرفوعاً يكون مُستتِراً، فسُقيا فاعلُ أَسالَ، لا البرقُ، فإِن البرقَ لا يُسِيلُ(٣)، فلـمّا حُذف المضافُ والمضافُ إِليه معاً أُقيمَ الضميرُ المجرورُ مُقامَ المضاف، وصار مرفوعاً، فاستكنَّ في الفعل حين أُسندَ إِليه الفعلُ، والبِحار: جمع بَحر، وهو المكان المتَّسع، ومنه سُمي البحرُ [٩٠/ ب] بحراً لاتساعه(٤)، وأَما قولُ الأَسود بنِ يَعْفُر(٥):

فأَدْرَكَ إِبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها ... وقد جعَلَتْني مِنْ حَزِيمةَ إِصْبَعَا

فالمرادُ ذا مسافةِ إِصبعٍ، فحذَف المضافَ والمضافَ إِليه لـمّا تكرَّر وأَقامَ المضافَ إِليه الثاني مُقامَ المضاف الأَول، وأَعربه بإِعرابه، وهو النصب، وحَزِيمة هذه بالزاي المعجَمة: بطنٌ من باهلةَ بن عمرو بنِ ثعلبةَ، ويقال: الحَزيمتان والزَّبينَتان، وهما حَزِيْمَةُ وزَبِيْنَةُ(٦).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما أُضيف إِلى ياء المتكلِّم فحُكمهُ الكسرُ، نحوُ قولك في الصحيح والجاري مَجْراه: غلامي ودَلْوي، إِلا إِذا كان آخرُه أَلفاً أَو ياءً متحرِّكاً ما قبلها أَو واواً، أَما الأَلفُ فلا تتغيَّرُ إِلا في لغة هُذيل في نحو قوله:

---

(١) طه: ٢٠/ ٩٦.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٠٢.

(٣) قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٤٥٥.

(٤) كذا في الصحاح (بحر).

(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٠٣، وزد عليه نوادر أبي زيد: ٤٣٥- ٤٣٦ وفيها أن قائله الكلحبة.

(٦) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٠٣، ٥١٦، والصحاح (حزم).

سَـــــبقُوا هَـــــوَيَّ وأَعْنقُــــوا لِهَـــــواهُمُ

وفي حديث طلحةَ ﷺ: «فوضَعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ»، يجعلونها إذا لم تكن للتثنية ياءً، ويُدغمونها، وقالوا جميعاً: لديَّ ولدَيْه ولدَيْك كما قالوا: عليَّ وعلَيْه وعلَيْك، وياءُ الإِضافة مفتوحةٌ إلا ما جاء عن نافع «مَحْيايْ ومَماتِيْ»، وهو غريبٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَن ياءَ المتكلِّم حكمُها أَن يُكسَرَ ما قبلها، نحوُ قولك: غلامِي وصاحِبي ودَلْوي، وإنما وَجَب [٣/ ٣٢] كسرُ ما قبل ياء المتكلِّم ليسلمَ الياءُ من التغيير والانقلابِ، وذلك أَن ياءَ المتكلِّم تكونُ ساكنةً ومفتوحةً، فلو لم يكن يُكسَرُ ما قبلها لكانت تنقلبُ في الرفع واواً في لغة مَنْ أَسكنَها، وكان اللفظُ في الرفع «هذا غلامو»، فتذهبُ صيغةُ الإِضافة، وكانت تنقلبُ في النصب أَلفاً في لغة مَنْ فتَحها، فكنت تقول: رأَيتُ غلاما، فلَّما كان إِعرابُ ما قبلها يؤَدِّي إلى تغييرها وانقلابِها إلى لفظِ غيرِها رفضُوا ذلك، وعَدَلوا إلى كسْر ما قبلها أَلبتَّةَ.

فإن قيل: فأنتم قد قلبتُموها أَلفاً في النداء، نحوُ يا غلاما قيل: ذلك شيءٌ اختصَّ به النداءُ كما اختصَّ بالعَدْل نحوُ يا غَدَارِ ويا فَسَاقِ ويا غُدَرُ ويا فُسَقُ ويا هَناه، ولا يُستعملُ ذلك في غير النداء، وليس كسرُ ما قبلَها لِثقل الضمة، أَلا ترى أَن الفتحةَ أَخفُّ الحركات ومع ذلك كُسِرتْ؟.

فعُلم أَن الكسرة فيها لغير الاستثقال، فتقول: هذا غلامي وصاحبي ونحوَهما من الصحيح اللّامِ أَو ما جَرى مَجْرى الصحيح، فالصحيحُ ما لم يكن حرفُ إِعرابه أَلفاً ولا واواً ولا ياءً، نحوُ رجل وفرس، والجاري مَجْرى الصحيح ما كان آخرُه ياءً أَو واواً قبلهما ساكنٌ، نحوُ ظَبْي ودَلْو، لأَنه إذا سُكِّن ما قبلهما بَعُدَتا عن شبَه الأَلف، وجَرَتا مَجْرى الصحيح في تحمُّل حرَكات الإِعراب، فلذلك تقول: هذا دلْوي وظَبْيي، فتكسِرُ ما قبل ياءِ الإِضافة كما تَكسر ما قبلها من الصحيح.

واعلمْ أَنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة، فذهب قوم إلى أَنها حركةُ بناء، وليستْ

إِعراباً[1] لأنها لم تَحدثْ بعامِل، وإنما حدوثُها عن علَّة، وهو وقوعُ ياء النفْس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل، ألا تراك تقول: جاء غلامي، ورأيتُ غلامي، ومررتُ بغلامي، فتختلفُ العواملُ في أوله، ولا تختلفُ حركةُ حرف الإعراب، بل يَلزم الكسرُ أَلبتَّةَ مع إمكان تحرُّكه؟.

إِلا أَن هذه الكسرةَ وإِن كانت بناءً فهي عارضةٌ في الاسم لوقوع الياء بعدها، وليستْ الحركةُ فيها كالحركة في المبنيِّ بمشابَهة الحروف أَو تضمُّنِ معناها، أَو التي تحدثُ في الاسم بعد وجوب بنائه، وتلزمُ كالتي في أَمس وهؤلاءِ، أَلا ترى أَن البناء فيهما وجَب لتضمُّن الحرف[2]، ثم عَرَضَ التحريكُ لالتقاء الساكنين، والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أَحدُهما من الآخر، فصار مِمَّا بُنيتْ[3] الكلمةُ على الحركة، فحركةُ الآخِر كحركة أَولها وما هو حَشوٌ فيها من جهة اللُّزوم والثبات، وإِذا كانت عارضةً لم تَصِرْ الكلمةُ بها مبنيةً.

ونظيرُ ذلك حركةُ التقاء الساكنين، نحوُ لم يَقمِ الرجلُ ولم تذهبِ الجاريةُ، فهذه الكسرةُ ليستْ إِعراباً، أَلا ترى أَن «لم» لا تعملُ الكسرة، وإِنما عَملُها الجزمُ الذي هو سكونٌ مع أَن الحركة لالتقاء الساكنين بناءٌ، فالكلمةُ باقيةٌ على إِعرابها لكونها عارضةً تزول عند زوال الساكن، فالكسرةُ هنا كالضمَّة في نحو لم يضربوا، والفتحةِ في نحو لم يضربا في كونهما عارضتَيْن للواو والأَلف.

وقد ذهب قومٌ إِلى أَن هذه الحركةَ لها حُكمٌ بين حكمَيْن، وليستْ إِعراباً ولا بناءً[4]،

---

(١) هو قول الجرجاني وابن الشجري والمطرزي وابن الخشاب، انظر المقتصد: ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣-٤، والمرتجل: ١٠٧- ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٩، وخطأ ابن الحاجب هذا القول في الإيضاح: ١/ ٨٤، وانظر الارتشاف: ١٨٤٧.

(٢) الأصوب «لتضمن معنى الحرف»، انظر ما سيأتي.

(٣) في ط، ر «يثبت»، تصحيف.

(٤) هو قول ابن جني، انظر الخصائص: ٢/ ٣٥٦، وردَّ ابن الشجري عليه في أماليه: ١/ ٤، وانظر التبيين عن مذاهب النحويين: ١٥٠، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٢٦.

أَما كونُها غيرَ إِعراب فلأَن الاسمَ يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، فدلَّ على أنها غيرُ إِعراب، وأَما كونُها غيرَ بناءٍ فلأَن الكلمة لم يوجَدْ فيها شيءٌ من أَسباب البناء، وأَسبابُ البناء مشابَهَةُ الحرف، نحو الذي والتي، أَو تضمُّنُ معنى الحرف، نحوُ أَين وكيف، أَو وقوعُه[١] موقعَ الفعل المبنيِّ، نحوُ نَزالِ وتَراكِ، فلَّما لم يوجَد فيها شيءٌ من ذلك دلَّ على أَنها معرَبة متمكِّنة، إِذ لم يَعرِض فيها ما يُخرجُها[٢] عن التمكُّنِ، أَلا ترى أَنه لا فرقَ بين قولك: غلامي وقولك: غلامك وغلامه في التمكُّنِ واستحقاقِ الإِعراب؟ فكما أَن غلامه وغلامك معرَبان فكذلك غلامي معربٌ، والأَولُ أَقْيسُ.

فإِن كان الاسمُ المضافُ معتلّاً فما كان آخرُه أَلفاً فإِنك إِذا أَضفتَه إِلى ياء المتكلِّم [٣/ ٣٣] أَثبتَّ الأَلفَ وفتحتَ الياءَ، وذلك نحوُ قولك: عصايَ وهُدايَ وبُشْرايَ، وإِنما فتحتَ الياءَ لسكون الأَلف قبلها، فلمَّا وَجَب تحريكُها كان تحريكُها بحركتها الأَصلية أَولى من اجتلاب حركةٍ غريبةٍ.

ومن العرب مَنْ يقلب هذه الأَلفَ ياءً في الإِضافة إِلى ياء المتكلِّم، فيقول: هَوَيَّ وعِصِيَّ وهُدَيَّ، وله وجهٌ صالح في القياس، وذلك أَنه لـمَّا كانت ياءُ المتكلِّم أَبداً تكسرُ[٣] الحرفَ الذي قبلها إِذا كان حرفاً صحيحاً، نحوُ هذا غلامي ورأَيتُ غلامي ومررتُ بغلامي، وكانت الياءُ رَسِيلةَ[٤] الكسرة في نحو أَخيك وأَبيك وفي التثنية والجمع من نحو الزيدَيْن والزيدِينَ وجَبَ أَن لا يقولوا: رأَيتُ عصايَ بإِثبات الأَلف كما لم يقولوا: رأيت غلامَى بفتح الميم فأَبدلوا من الأَلف ياءً كما أَبدلوا من الفتحة كسرةً فقالوا: هذه عِصِيَّ وهُدَيَّ كما قالوا: صاحبي وغلامي، وهو كثير، قال أَبو ذؤيب الهذلي[٥]: [٩١/ أ]

---

(١) الصواب: «وقوعها».

(٢) في ر: «يخرجه» تحريف.

(٣) في د، ط، ر: «بكسر». والأصوب ما أثبت.

(٤) في ط، ر: «وسيلة». تحريف، الرسيل: الموافق في النضال ونحوه، اللسان (رسل).

(٥) البيت له في شرح أشعار الهذليين: ١/ ٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٩، وبلا نسبة في=

سَـبقُوا هَـوَيَّ وأَعْنقُـوا لِهَـواهُمُ فتُخُرِّمـوا ولكـلِّ جَنْـبٍ مَصْرَعُ

والشاهد فيه هَوَيَّ، والمرادُ هَوَايَ، فأَبدلَ من الأَلف ياءً لوقوعها موقعَ كسرةٍ، ولا يُمكن الكسرةُ فيها، يَرثي أَولاده، وكان له عشرةُ أَولاد، فماتوا فقال: كنتُ أَهْوى حياتَهم، فسَبقوا هَوَيَّ، أَي انقرضوا كلُّهم.

ومن ذلك حديثُ طلحةَ ﷺ يومَ الجمل حين قال له عليٌّ كرم الله وجهه: عرفتَني بالحجاز وأنكرتَني بالعراق فما عَدَاممَّا[1] بدَا، فقال طلحةُ: بايعْتُ واللُّجُّ على قَفَيَّ، أَي مُكرَهاً، واللُّجُّ: السيف يُشبَّه السيفُ لكثرة مائه وبَصيصِه باللُّجِّ، وهو الماء الكثير[2].

ويُحكى عن يونسَ النحويِّ أَنه قال: لَئِنْ[3] مكَّنني اللهُ من ثلاثةٍ يومَ القيامة لَأُحِجَّنَّهم، منهم آدمُ أَقول: أَنتَ خلَقَك اللهُ من تراب، وأَسكنَك الجنةَ بغيرِ عملٍ، ومكَّنك ممَّا فيها من ثمار ونعيمٍ، ونهاكَ عن شجرة، فلمَ خالفتَ حتى أَوقعتَ بَنِيكَ في هذا العناءِ والتعبِ؟ والثاني يوسفُ الصدِّيقُ، أَقول: أَنت فارقتَ أَباكَ مدةً وأَنتَ بمصر وهو بأَرض كنعانَ، بينكما مسافةٌ يسيرة، هلَّا كتبتَ إِليه إِنني في عافية وخففَّتَ ما به، والآخِرُ طلحةُ والزبيرُ، أَقول لهما: أَنتما بايعتُما عليّاً بالمدينة وخلَعْتُماه بالكوفة، أَيُّ شيء

=الشيرازيات: ٧٨، وسر الصناعة: ٧٠٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٠٥، وهذه اللغة لهذيل، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٩، وهي فاشية في هذيل وغيرها كما قال ابن جني في المحتسب: ١/ ٧٦، ونسبها سيبويه إلى ناس من العرب، انظر الكتاب: ٣/ ٤١٤، وهي بلا نسبة في العسكريات: ١٦٠، ونسبها أبو عبيد وابن الأثير إلى طيِّء، انظر مصادر الحاشية القادمة.

أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً.

(١) في ط، ر: «عداهما»، تحريف.

(٢) حديث طلحة في الغريب المصنف: ٣٤٧، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ١٠، والبيان والتبيين: ٣/ ٢٢١-٢٢٢، والعقد الفريد: ٤/ ٣١٤، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٤٧٩، ٢/ ٥٨٧.

(٣) رسمت في د، ط، ر «لأن». تحريف.

أَحدثَ لكما[١]؟ وقد قُرِىء «يا بُشْرَيَّ هذا غلامٌ[٢]»، وروَى[٣] قطرب[٤]:

يُطـــوِّفُ بِيْ عِكَـــبٌّ في مَعَـــدٍّ ويَطْعُـــنُ بالصِّـــمِلَّةِ في قَفَيَّـــا

فـــإِنْ لم تَثْـــأَراني مِـــنْ عِكَـــبٍّ فـــلا روَّيْـــتُما أَبـــداً صَـــدَيَّا[٣/ ٣٤]

والصُّمُلُّة: العصا، والصَّمْلُ: الضَّربُ بالعصا[٥]، ومَن قال هذا لم يقل: هذان غلاميَّ، فَيقلبْ أَلفَ التثنية في الرفع ياءً كما قلبَها في عِصِيَّ وهُدَيَّ لئلَّا يذهب الدلالةُ على الرفع[٦].

فإن قيل: فأَنتم تقولون في الصحيح: هذا غلامي ورأيتُ غلامي ومررتُ بغلامي، فيزول عَلَمُ الإِعراب، فهلَّا أَجزتُم ذلك في التثنية؟

قيل: الدليلُ يقتضي ثبوتَ الإِعراب في الجميع للبيان، وإِنما خالفْناه في الصحيح خوفاً على لفظِ[٧] ياء الإِضافة وانقلابِها، ومع أَلف التثنية فقد أَمِنَّا تغييرَ الياء وانقلابَها، فكان لنا عن تغيير أَلف التثنية وانقلابِها مندوحةٌ.

قال: «**وقالوا جميعا: لَديَّ ولَدَيْه ولدَيْك**» يعني العربَ، وذلك أَن الذي يقلبُ أَلفَ عَصا ورَحَى إِنما هو بعضُ العرب لا كلُّهم، وكلُّ العرب تقلبُ أَلفَ لدَى إِذا

---

(١) انظر ما حكي عن يونس في نزهة الألباء: ٥٠- ٥١.

(٢) يوسف: ١٢/ ١٩، وهي قراءة أبي الطفيل والجحدري وغيرهما ممن ذكر في شواذ ابن خالويه: ٦٢، والمحتسب: ١/ ٣٣٦.

(٣) في ط، ر: «يروي».

(٤) هو المنخل اليشكري كما في الصحاح واللسان (عكب)، واللسان (حرر)، والبيتان من إنشاد قطرب في سر الصناعة: ٧٠٠-٧٠١، والخصائص: ١/ ١٧٧، والمحتسب: ١/ ٣٣٦، والأول منهما بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٣١٠- ١٣١١، والبصريات: ٨٤٩، والعسكريات: ١٦١، وعِكَب: سجَّان النعمان بن المنذر، والصَّدى: طائر يصيح في هامة المقتول إذا لم يثأر به، اللسان (صدى).

(٥) انظر التاج (صمل).

(٦) هو قول الفارسي، انظر المحتسب: ١/ ٣٣٦.

(٧) في ط، ر: «لفظة».

اتصلَ بالمضمَر، سواءٌ كان المضمَرُ متكلِّماً أو مخاطَباً أو غائباً، نحوُ لـدَيَّ ولـدَيْك ولدَيْه، فعلُوا ذلك تشبيهاً لها بالأَدوات، نحوُ علَى وإِلى، فكما قـالوا: علـيَّ وإِليَّ وعلَيْك وإِليْك وعليْه وإِليْه كذلك قالوا: لديَّ ولَديْك ولَديْه.

وإنما قلَبوا أَلفَ على وإلى تشبيهاً لها بالأَفعال من جهة لزومِها الأَسماءَ وعملِها فيها، فكما كانت الأَفعالُ تنقلبُ أَلفاتُها عند اتِّصال ضمير الفاعل بها من نحوِ رميتُ وسعيتُ كذلك قلَبوا أَلفَ علَى وإِلى، فقالوا: عليه وإِليه لأَن المجرورَ يتنزَّلُ من الجارِّ منزلةَ الفاعل من الفعل من جهة لُزومه له وافتقارِه إليه.

وخُصَّتْ أَلفُ الأَدواتِ بالياء دون الواو لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَن الياءَ أَخفُّ من الواو، والغرضُ انقلابُ الأَلف إِلى أَحدهما بحُكم الشَّبه، فكان قلبُها إِلى الأَخفِّ أَولى.

الثاني: أَن الغالب على الأَلف إِذا كانت لاماً الياءُ، والغالبُ عليها إِذا كانت عَيناً الواوُ، فلذلك قُلبتْ إِلى الياءِ، وربَّما جاءت هذه الأَلفُ مع المضمَر غيرَ منقلِبةٍ على حدِّ مَجيئها مع الظاهر، أَنشدَ أَبو زيد[1]:

طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا ... واشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

قال الجرجاني: إِنما قلَبوها مع الضمير ياءً ساكنةً ليدلُّوا بذلك على أَنها أَصلٌ، وليست منقلبةً عن غيرها ممَّا أَصلُه الحركةُ، نحوُ الأَفعال، مثلُ غَزا وسَعى[2]، فاعرفْه.

قال: «وياءُ الإِضافة مفتوحةٌ» يعني مع الأَلف لَما ذكرْناه من التقاء الساكنين، فأَما قراءة نافع ﴿مَحْيَايْ ومَمَاتِي﴾[3] بسكون الياء فهو غريبٌ لخروجه عن القياس وما عليه

---

(١) نسبهما أبو زيد في نوادره: ٢٥٩، ٤٥٧ إلى بعض أهل اليمن، وهما في ديوان رؤبة: ١٦٨ فيما نسب إليه، وفي ديوان أبي النجم: ٤٥١، وهما بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢٩٢، والأول بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٢٦٩.

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٤٠٥- ٤٠٦.

(٣) الأنعام: ٦/ ١٦٢، «روى ورش عن نافع أنه فتح ياء «محياي» بعدما أسكنها» السبعة:=

الجمهورُ، ووجهُ هذه القراءة اعتقادُ الوقفِ، فإنه في الوقف يجوز أن يُجمعَ بين ساكنَين، فيكونَ الوقفُ كالسادِّ مَسدَّ الحركة لأن الوقف على الحرف يزيدُ في صوته مع أنه استَغنى بأحد الشرطَين، وهو المدُّ الذي في الألف، والشرطان المَرعيَّان في الجمع بين ساكنين أن يكون الساكنُ الأوّلُ حرفَ مدٍّ ولِين، والثاني مُدغماً كدابَّة[1] وشابَّة، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وأما الياءُ فلا تخلو من أن يَنفتحَ ما قبلَها كياءِ التثنية وياءِ الأَشقَيْنِ والمصطفَيْنِ والمُرامَيْنِ والمُعلَّيْنِ، أو ينكسرَ كياءِ الجمع، والواوُ لا تخلو من أن ينفتحَ ما قبلها كالأَشقَوْن وأَخواتِه، أَو ينضمَّ كالمسلمُون والمصطفُّون، فما انفْتَحَ ما قبلَه من ذلك فمدغَمٌ في ياءً ساكنةً بين مفتوحَيْن، وما انكسرَ ما قبله أَو انضمَّ فمدغَمٌ فيها ياءً ساكنةً بين مكسور ومفتوح).

قال الشارح: إذا كان آخِرُ الاسم ياءً قبلَها مفتوحٌ كياء التثنية نحوَ غلامَيْن ومسلمَيْن ونحوَ ياءِ جمعِ المقصور كالأَشقَيْنِ والمصطفَيْنِ والمُرامَيْن والمُعلَّيْنِ، فالأَشقَيْنَ جمعُ الأَشقَى والمصطفَينَ جمعُ المصطَفَى والمُرامَيْنَ جمعُ المُرامَى والمعلَّيْنَ جمعُ المُعلَّا، فما كان من ذلك وأُضيفَ إلى ياء النفْس فإن نونه تُحذفُ للإضافة، ثم يُدغم في ياء الإضافة، فتقول: رأَيتُ غلاميَّ وصاحبيَّ، وتقول: هؤلاء مصطفَيَّ وأَشقيَّ، فتحصُلُ الياءُ بين فتحتَين فتحةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياءِ النفْسِ.

فإن كان الآخِرُ من المضاف ياء مكسوراً ما قبلها بأَن يكونَ الاسمُ منقوصاً، نحوُ قاضٍ وداعٍ أَو ياءَ جمعِ السلامةِ، نحوُ مسلِمينَ وصالحِينَ فإن المنقوصَ تُدغَمُ ياؤه في ياء الإِضافة مفتوحةً، نحوُ قاضيَّ وداعيَّ، تُشدَّد الياءُ لأَجل الإدغام، وتُفتحُ ياءُ النفسِ لسكون الياء المدغمَةِ، فتحصلُ الياءُ المدغمَةُ بين كسرةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياءِ النفسِ.

فإن كان المضافُ جمعاً فإن ياء الجمع تُدغَم في ياء النفس بعد حذفِ النون، ولا تكون

=٢٧٥، وقرأ الباقون بفتح الياء، انظر الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٤٤٠، والتيسير: ١٠٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٥٩.

(١) في ط، ر: «كالدابة».

ياءُ الإِضافة إِلا مفتوحةً، نحوُ رأَيت مُسلميَّ وصالحيَّ.

فإِن كان آخِرُ الاسم المضافِ واواً فإِنك تَقلبُ الواوَ ياءً وتُدغمها في ياء الإِضافة سواءٌ كان ما قبلها مفتوحاً كالأَشقَوْن وأَخواتِه ممَّا هو جمعُ سلامةِ المقصور، نحوُ المُعلَّوْن والأَعلَوْن، أَو مضموماً نحوَ المسلِمُونَ والمصطفُون في جمع مُصْطفٍ، وهو اسمُ فاعل من اصطَفى يَصْطفي، فالفاعلُ مُصْطفٍ، وجمعُه مصطفُوْن بضمِّ الفاء، والأَصلُ مصطفِيُون، استُثقلتْ الضمةُ على الياء المكسورِ ما قبلها فحُذفتْ، ثم حُذفتْ الياءُ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها [٩١/ ب] ثم ضمُّوا الفاءَ لتصحَّ الواوُ كما قالوا: غازُون وقاضُون، وتقول في الإِضافة: هؤلاء أَشقَيَّ ومُعلَّيَّ ومصطفيَّ، فتقلبُ الواوَ ياءً وتُدغمها في ياء النفْس، فتصير الياءُ المنقلبةُ عن الواو بين فتحتَين.

وكذلك تقول في الواو المضموم ما قبلها: هؤلاء مُسلِميَّ ومُصطِفيَّ، وأَصلُه مسلمُوْي ومصطفُوْي، فحُذفت النونُ للإِضافة وقُلبتْ الواوُ ياءً لاجتماعها مع ياء النفْس ساكنةً على حدِّ شَويْتَ شَيَّاً ولَويتُ ليَّاً، وأُدغمتْ في ياء الإِضافة، فحصلتْ الياءُ المنقلبةُ هنا بين الكسرة المبدَلةِ من الضمة وفتحةِ ياء النفْس.

وإِنما أُبدلَ من الضمة هنا كسرةٌ لأَن الواو هنا جُعلتْ مَدَّةُ حركةِ ما قبلها مِن جنسها، وكان القياسُ في ياء التثنية أَن تكون كذلك، إِلا أَنهم فتَحوا ما قبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع، فلمَّا وجَب قلبُ الواو ياءً أُبدلَ أَيضاً من الضمة كسرةً لتناسِبَها ولئلَّا يُخرَجَ عن المدِّ، وإِن شئتَ أَن تقول: إِن الواو هنا في موضع كسرة لمكان ياء النفْس بعدَها إِذ ياءُ النفْس لا يكون ما قبلها إِلا مكسوراً، والياءُ رَسيلة[1] الكسرة على ما تقدَّم، فقُلبت الواوُ ياءً كما تُقلبُ الضمةُ كسرةً في هذا غلامي.

فإِن قيل: يَلزم من ذلك قلبُ الأَلف ياءً في التثنية إِذا أَضفتَها إِلى ياء النفْس، ولا مبالَاةَ بالإِعراب كما أَبدلتُم من الواو ياء، ولم تُبالُوا بالإِعراب في قولك: هذان غلاماي لأَنها في موضع كسرةٍ.

---

(١) في ط، ر «وسيلة». تحريف.

قيل: الواوُ أَقربُ إِلى الياء من الأَلف إِلى الياء، أَلا ترى أَنهما تتَّفقان في الرِّدْف وتَنفرد الأَلفُ بالتأْسيس؟ فلقُرب ما بين الواو والياء اجتذبتْها الهاءُ مع كونها في موضع كسرة، ولبُعد ما بين الأَلف والياء لم يَقْوَ السببُ على قلبها مع وجود المانع، وهو زوالُ الدلالة على الإِعراب.

فإِن قيل: إِذا [٣/ ٣٦] زعمتُم أَن ياء الجمع أَوْ واوَ الجمع إِذا أُضيفَ إِلى ياء النفْس فإِن الياء لا تكون إِلا مفتوحةً فما وجهُ القراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[1]؟.

قيل: هذه قراءة حمزةَ والأَعمش، وهي قليلةُ النظير جدًّا، على أَنها ليستْ في البُعد من القياس بالمكان الذي تُعْزى إِليه، وذلك أَن الإِسكانَ في ياء النفْس لـمَّا كثُر صار كالأَصل، فلمّا تَقدَّمها ساكنٌ حرَّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ليدلُّوا بذلك أَن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء، فلم يُراعوا أَصلَ حرف اللِّين، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والأَسماءُ الستةُ متى أُضيفتْ إِلى ظاهر أَو مضمَر ما خلَا الياءَ فحُكمها ما ذُكر، فأَما إِذا أُضيفتْ إِلى الياء فحكمُها حكمُها غيرَ مضافةٍ، أَي تُحذفُ الأَواخرُ إِلا ذو، فإِنه لا يضاف إِلا إِلى أَسماء الأَجناس الظاهرةِ، وفي شعر كعب:

صَبَحْنا الخَزْرجيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوْها

وهو شاذٌّ، وللفَم مَجْريان: أَحدُهما مَجْرى أَخواته، وهو أَن يقال: فمي، والفصيحُ فِيَّ في الأَحوال الثلاث، وقد أَجازَ المبرِّد أَبِيَّ وأَخِيَّ، وأَنشدَ:

وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجازِ بدارِ

---

(١) إبراهيم: ١٤/ ٢٢، قرأ حمزة والأعمش بكسر الياء الثانية، والباقون بفتحها، انظر السبعة: ٣٦٢، والمحتسب: ٢/ ٤٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٦، والنشر: ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

وردَّ هذه القراءة الفراء في معاني القرآن: ٢/ ٧٥، والأخفش في معاني القرآن: ٥٩٨، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٥٩.

وصحةُ تَحملِه على الجمع في قوله:

..............وفَــــدَّيْننا بالأَبِينـــــا

تَدفعُ ذلك).

قال الشارح: قد تقدَّم في أَول هذا الكتاب الكلامُ على أَحكام هـذه الأَسـماء الستة إِذا أُضيفتْ إِلى ظاهِر أَو مضمَر ليس بمتكلِّم بـها أَغنى عـن إِعادتـه[١]، والـذي يختصُّ بهـذا المكان بيانُ حُكمِها إِذا أُضيفتْ إِلى ياء النفْس، وحُكمُها إِذا أُضيفتْ إِلى يـا الـنفْس أَن لا يُعادَ المحذوفُ، بل تَبقى على حالها محذوفةَ اللَّام كما لو لم تُضفْها، فتقول: هذا أَخـي وأَبي وحَمِي، ورأَيتُ أَخي وأَبي وحَمِي، ومررتُ بأَخي وأَبي وحَمِي، كـما تقـول: هـذا أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ، ورأَيتُ أَخاً وأَباً وحَماً، ومررتُ بأَخٍ وأَبٍ وحَمٍ، تحذفُ لاماتِها في الإِضافة إِلى يـاء النفْس كما تحذفُها في الإِفراد، وإِنما لم تُعِدْ لاماتِها في الإِضافة إِلى ياء النفْس كما تُعيدُها إِذا أَضفتَها إِلى غير ياء النفْس في قولك: أَخو زيدٍ وأَخوك لأَن حذفَ لاماتِ هذه الأَسماءِ في حال الإِفراد إِنما كـان لضربٍ مـن التخفيـف عـلى غـير قيـاس، وإِنـما أُعيـدتْ حـين أُريـدَ إِعرابُها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إِعادةُ ما هو منها أَولى من اجْتلاب حـرف غريب أَجنبيٍّ، وأَما إِذا أُضيفَتْ إِلى ياء النفْس فلا يظهرُ فيها الإِعرابُ لأَنه موضعٌ يلزمُه الإِعلالُ بالقلب، وقد استمرَّ فيه الحذفُ، فأُمْضيَ ذلك فيه ولم يُردَّ إِليه ما كان يلزمـه مـن الإِعلال، وقد أَجاز المبرِّد ردَّ الـلَّام إِذا أُضيفتْ إِلى يـاء الـنفْس كإِعادتهـا إِذا أُضيفت إِلى غيرها، فيقول: هذا أَخيَّ وأَبيَّ[٢]، وأَنشدَ[٣]:

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ١١٨.

(٢) نسب إليه هذا القول في الشيرازيات: ٣٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، وهو بـلا نسبة في كتاب الشعر: ١١٦، والعضديات: ٦٣.

(٣) هو مؤرج السُّلمي كما ورد في معجم مـا استعجم: ٦٣٥، والخزانـة: ٢/ ٢٧٢، وشرح أبيـات المغنـي: ٧/ ٣٠، والبيـت بـلا نسـبة في مجـالس ثعلـب: ٤٧٦، وكتـاب الشـعر: ١١٦، والشيرازيات: ٣٣٠، والعضديات: ٦٢.

قَـدرٌ أَحلَّـكَ ذا المَجـازِ وقـد أَرَى ... وأَبيَّ مالَـكَ ذو المجـازِ بِـدارِ

والشاهدُ فيه قولُه: وأَبيَّ بياءٍ مدغَمةٍ على إِعادة اللّام المحذوفة، ولا حُجةَ في ذلك لاحتمالِ أَن يكون أَراد جمعَ السلامة لأنهم يقولون: أَبٌ وأَبُون وأَخٌ وأَخُون كما قال[1]:

فلـمَّا تبـيَّنَّ أَصْـواتَنا ... بكَـيْنَ وفَـدَّيْننا بالأَبِينَـا

وقال الآخر[2]:

يُـدَفِّنَّ البُعولـةَ والأَبِينَـا

ثُم أَضاف هذا الجمعَ الذي هو أَبِينَ فقال: أَبيَّ كما تقول مُسلميَّ وعِشْريَّ، ومثلُه قولُه[3]:

وقـد شُـنِئَتْ بهـا الأَقـوامُ قَـبلِيْ ... فـما شُـنِئَتْ أَبيَّ ولا شُـنِئْتُ

فعلى هذا تكون الياءُ المدغمةُ ياءَ الجمع دون أَن تكون منقلبةً عن الواو التي هي لامٌ في قولك: أَبوان لأَن هذا الموضعَ لـمَّا كان يلزمه الإِعلالُ بالقلب واستمرَّ فيه الحذفُ أُمضيَ ذلك فيه، ولم يُردَّ فيه ما كان يلزمُه الإِعلالُ له[4].

---

(١) هو زياد بن واصل، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٠٨، وزد الأصول: ٢/ ٤٢٢، والشيرازيات: ٣٣٢، والنكت: ٩١٠، وشرح الملوكي: ٣٩٨.

(٢) صدر البيت:

بمُعْـتَرَكِ الكُـماةِ مصرَّعـاتٍ

وقائله الكميت كما في إيضاح شواهد الإيضاح: ٧٥٩، وليس في ديوانه، ونسب إلى غيلان بن سلمة الثقفي في الأغاني: ١٣/ ٢٢٧، والرواية فيها

«تـركْنَ نسـاءكم في الـدار نَوْحـاً ... يُبَكُّـون............»

والبيت بلا نسبة في العضديات: ٦٣، والشيرازيات: ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٦.

(٣) هو قصي بن كلاب كما في جمهرة اللغة: ١٣٠٦، والبيت بلا نسبة في العضديات: ٦٣- ٦٤، والشيرازيات: ٣٣١، وكتاب الشعر: ١١٦، والخصائص: ١/ ٣٤٦.

والرواية في الجمهرة: «وقد رَبيتْ بها الآباء......».

(٤) كذا قال أبو علي الفارسي، واحتجاج الشارح احتجاجه، انظر كتاب الشعر: ١١٦، والشيرازيات: ٣٢٦، ٣٣١- ٣٣٢، والعضديات: ٦٣.

وذُو المجاز: موضعٌ بِمنَى كان به سوقٌ في الجاهلية[١]، قال الحارث بن حِلِّزة[٢]:

واذْكُـروا حِلْـفَ ذِي المَجـازِ وقـد قُـدْ ـــدِمَ فيـــه العُهـــودُ والكُفَـــلاءُ

فاعرفْه.

وأَما «ذو» فإِنها لا تضافُ إِلى مضمَر، ولا تُضاف إِلا إِلى اسمِ جِنْسٍ، وقد تقدَّم ذلك، فأَما قولُ [٣/ ٣٨] الكُميت وقيل: لكَعب[٣]:

صَبَحْنا الخَزْرجِيَّةَ إِلخ

فهو غريبٌ، وحسَّنه قليلاً عَودُ الضـمير إِلى المُرْهَفـات، وهـي وإِن كانـت [٩٢/ أ] في الأَصل صفةً فـالمرادُ بهـا هنـا الموصـوفُ، وهـو السـيوفُ، والسـيوفُ جنسٌ، ولا يقـاس عليه[٤]، ومثلُه[٥]:

إِنَّـــما يَعـــرفُ ذا الفَضْـــ ـــلِ مِـــنَ النَّـــاسِ ذَوُوهُ

وهو في هذا البيت أَسهلُ أَمراً لعَودِ الضميرِ إِلى الفضل، وهو اسم جنس.

وأَما «الفَمُ» إِذا أُضيفَ إِلى ياء النفْس ففيه وجهان:

أَحدُهما: أَن تُجريَه على لفظ إِفراده كما فعلتَ في أَخواته، فتقـولَ: هـذا فَمي، وفتحـتُ فَمي، ووضعتُه في فَمي كما تقول: أَخي وأَبي.

والوجـهُ الثـاني: أَن تَـردَّ المحـذوفَ، فتقـولَ: هـذا فِيَّ، وفتحـتُ فِيَّ، ووضـعتُه في فِيَّ، فيكونَ في الأَحوال الثلاث بلفظٍ واحـد، وهـي اليـاءُ المشـدَّدةُ، وإِنـما كـان كـذلك لأَنـك تقول: هذا فُوك ورأَيت فاكَ ومررتُ بفيكَ، فتكونُ حركةُ الفاء تابعةً لحركـة مـا بعـدها من الحروف، فإِن كان واوَاً كان مضموماً، وإِن كان أَلفاً كان مفتوحاً، وإِن كـان يـاء كـان

(١) انظر معجم البلدان (المجاز).

(٢) البيت في ديوانه: ٧٠.

(٣) سلف البيت: ١/ ١٢٣.

(٤) كذا قال أبو علي في كتاب الشعر: ٤٢٣.

(٥) سلف البيت: ١/ ١٢٣.

مكسوراً.

وقد تقدَّم أَن هذه الحروفَ رسيلة[١] الحركات وجاريةٌ مَجْراها، فكما يلزم أَن يكون ما قبل ياء الإِضافة مكسوراً في قولك: غلامي كذلك يجب أَن تأتي بالياء هنا، وإِذا جاءت الياءُ لزمَ أَن تَكسرَ الفاءَ لأَن حركةَ الفاء تابعةٌ لِمَا بعدها، نحوُ قولك: ابنُم وامْرُءٌ، ثم تُدغم في ياء النفْس، فصار اللفظ في الأَحوال الثلاث واحداً، وهذا الوجه هو القياسيُّ الأَكثرُ، والأَولُ قليلٌ[٢].

فإِن قيل: لمَ قلبتُم الأَلف هنا ياءً مع أَنها دالَّةٌ على الإِعراب وامتنعتُم من قلب أَلف التثنية وما الفرقُ بينهما؟.

فالجواب أَن في أَلف التثنية وُجد سببٌ واحدٌ يقتضي قلْبَها ياءً، وعارَضَه الإِخلالُ بالإِعراب، وههنا وُجِدَ سببان لقلْبها ياءً، وهو وقوعُها موقعَ مكسور، وانكسارُ ما قبلها في التقدير من حيث إِن الفاء في قولك: هذا فُوك ورأَيتُ فاك ومررتُ بفيك يكون تابعاً لِمَا بعده، فقَويَ سببُ قلْبه، ولم يُعتدَّ بالمُعارِض، فاعرفْه.

---

(١) في ط، ر: «وسيلة». تحريف.

(٢) انظر الأصول: ٣/ ٢٧٣، والعسكريات: ١٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٢- ٢٤٥.

ذكر التوابع

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي الأَسماءُ التي لا يَمسُّها الإِعرابُ إلا على سبيل التَّبع لغيرِها، وهي خمسةُ أَضرُبٍ تأْكيدٌ وصفةٌ وبدلٌ وعطفُ بيانٍ وعطفٌ بحرف).

قال الشارح: التوابعُ هي الثَّواني المساوِيةُ للأَول في الإِعراب بمشارَكتِها له في العوامل[1]، ومعنى قولنا: ثَوانٍ أَي فروعٌ في استحقاق الإِعراب لأَنها لم تكن المقصودَ، وإِنما هي من لوازمِ الأَول كالتَّتمة له، وذلك نحوُ قولك: قام زيدٌ العاقلُ، فزيدٌ ارتفعَ بما قبله من الفعل المسند إِليه، والعاقلُ ارتفعَ بما قبله أَيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له، إِذ الإِسنادُ إِنما كان إِلى الاسم في حال وصفِه، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحُكم، أَلا [٣/ ٣٩] ترى أَن الوصفَ لو كان مقصوداً لكان الفعلُ مسنَداً إِلى اسمَيْن، وذلك مُحالٌ، ونظيرُ ذلك أَن الرجل ذا العبيد والأَتباعِ يُدْعى إِلى وليمة، فينالُ العبيدُ من الكرامة مثلَ ما نال السَّيدُ، لكنَّ ذلك بحُكم التبعيَّة، والمقصودُ بذلك السَّيدُ، كأَنهم ليسوا غيرَه لأَنهم من لوَازمه، كذلك ههنا الإِعرابُ يَدخلُ التابعَ والمتبوعَ، لكنْ المتبوعُ بحُكم أَنه أَصلٌ ومقصودٌ، والتابعُ بحُكم الفرعيَّة وأَنه تكملةُ الأَول.

والتوابعُ خمسةٌ تأكيدٌ وصفةٌ وعطفُ بيان وبدلٌ وعطفٌ بحرف، وإِنما رتَّبناها هذا الترتيبَ فقُدِّم التأكيدُ لأَن التأكيد هو الأَولُ في معناه، والنعتُ هو الأَولُ على خِلاف معناه، لأَن النعتَ يتضمَّن حقيقةَ الأَول وحالاً من أَحواله، والتأكيدُ يتضمَّن حقيقتَه لا غيرُ، فكان مخالِفاً له في الدلالة، وقد يكون النعتُ بالجملة، وليس كذلك التأكيدُ، وقُدم النعتُ على عطف البيان لأَن عطف البيان ضربٌ من النعت، وقُدم عطفُ البيان على البدل لأَن البدلَ قد يكون غيرَ الأَول، وأُخرَ العطفُ بالحرف لأَنه يَتبعُ بواسِطة، وما قبله يتبعُ بلا واسطة.

---

(١) انظر تعريف التابع في شرح اللمع لابن برهان: ٢٠١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٩٨، والأشموني: ٣/ ٥٦.

التأكيد

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو على وجهَيْن، تكريرٌ صريحٌ وغيرُ صريح، فالصريحُ نحوُ قولك: رأَيتُ زيداً زيداً، وقال أَعشى همْدان:

مُرَّ إِنِّي قد امتدَحْتُكَ مُرَّا واثِقاً أَنْ تُثِيبَني وتَسُرَّا

مُرَّ يا مُرَّ مُرَّةَ بنَ تَلِيدِ ما وجدْناكَ في الحوادِثِ غِرَّا

وغيرُ الصريح نحوُ قولك: فعلَ زيدٌ نفسُه وعينُه، والقومُ أَنفسُهم وأَعيانُهم، والرجلانِ كلاهما، ولقيتُ قومَك كلَّهم والرجالَ أَجمعينَ والنساءَ جُمَعَ).

قال الشارح: اعلمْ أَنه يقال: تأكيدٌ وتوكيدٌ بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان[1]، وليس أَحدُ الحرفَينِ بدلاً من الآخر لأَنهما يتصرَّفان تصرُّفاً واحداً، أَلا تراكَ تقول: أَكَّدَ يؤكِّد تأْكيداً، ووَكَّد يوكِّد توكيداً، ولم يكن أَحدُ الاستعمالَين أَغلبَ فيُجعلَ أَصلاً، فلذلك قلنا: إِنهما لغتان.

والتأْكيدُ على ضربَيْن: لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظيُّ يكون بتكرير اللفظ، وذلك نحوُ قولك: ضربتُ زيداً زيداً، فهذا تأكيدٌ لزيد وحدَه بإِعادة لفظِه، وضربتُ زيداً ضربتُ زيداً، فهذا تأكيدُ الجملة بأَسْرها كما أَكدتَ المفردَ، ومنه قولُ الشاعر[2]:

أَلَا يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثلاثَ تَحيَّاتٍ وإِنْ لمْ تَكلَّمِي[٣/ ٤٠]

أَكَّد الجملةَ الأَمريَّةَ بتكريرها، ومنه قوله عليه السلامُ: «فهي خَدَاجٌ، فهي خَدَاجٌ[3]»، فأَما قولُه[4]:

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ١٥٩، وأدب الكاتب: ٤٧٤، والصحاح (أكد)، (وكد) والأفعال لابن القطاع: ٤٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الأصول: ٢/ ١٩، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٣٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٠٥.

(٣) الحديث في شرح صحيح مسلم للنووي: ٤/ ١٠٠، وانظر النهاية: ١/ ٤٧٣.

(٤) سيذكر الشارح أنه أعشى همدان، والبيت له في الصبح المنير: ٣٢٦، الاشتقاق لابن دريد: ٥٠٦، برواية «حين تسأل مُرًّا».

مُرَّ إني قد امتدحْتُكَ مُرَّا البيتين

الشعرُ لأَعشَى هَمْدان: يمدح مُرَّةَ بن تَلِيد، والشاهدُ فيه تأكيدُ مُرة بتكرير لفظِه[١]، وهو مرخَّم بإسقاط التأنيث.

وأَما التأكيدُ المعنويُّ فيكونُ بتكرير المعنى دون لفظِه، نحوُ قولك: رأَيتُ زيداً نفسَه، ورأَيتُكم أَنفسَكم، ومررتُ بكم كلِّكم، وجملةُ الأَلفاظ التي يؤكَّد بها في المعنى تسعةُ أَلفاظ نفسُه عينُه أَجْمعُ أَجمعُون جَمْعاء جُمَعُ كلُّهم كِلَاهما كِلْتاهما.

فأَما أَكْتَعُون أَبْصَعُون كَتْعاء بَصْعاء كُتَعُ بُصَعُ فكلُّها توابعُ لأَجْمَع، لا تُستعملُ إِلا بعدَه، ولا تُستعملُ منفردة[٢]، فهي شبيهةٌ بقولهم: شَيْطان لَيْطان[٣]، وقيل: إِن معناها كمعنى أَجمعين، وهو الإِحاطةُ والعُمومُ، فأَجْمعون من معنى الجَمع ولفظِه، وأَكْتعون من قولهم: [٩٢/ ب] أتى عليه حَولٌ كَتيعٌ، أَي تامٌّ[٤]، ومنه قولُهم: ما بالدار كَتيعٌ، أَي أَحدٌ[٥]، وأَبْصَعون من البصع، وهو الجمع، وبعضُهم يقول: أَبْضَعون بالضاد المعجَمة، وليست بالفاشِية[٦]، كأَنه مِن تَبضَّع العَرقُ إِذا سالَ، إِلا أَن أَجْمعَ أَظْهرُ في التأكيد، فلذلك كانت مقدَّمة.

وأَما نفسُه وعينُه فيؤكَّدُ بهما ما تُثبتُ حقيقتَه، وكلٌّ وأَجْمعُ فمعناهما الإِحاطةُ

---

(١) في ط، ر: «لفظي»، وما أثبت أحسن.

(٢) كذا في الأصول: ٢/ ٢٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٣٦، واستجاده ابن مالك، ولم يوجبه، انظر شرح التسهيل له: ٣/ ٢٩٤، وأجاز ابن كيسان والكوفيون البدء بما شئت منها بعد أجمع، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٦، ٥٣، والبسيط في شرح الجمل: ٣٧٩- ٣٨٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٣٦، والارتشاف: ١٩٥٢، والمساعد: ٢/ ٣٩٠.

(٣) على سبيل الإتباع، انظر الإتباع لأبي الطيب: ٧٥، وأمالي القالي: ٢/ ٢٠٩، والصحاح واللسان (ليط).

(٤) كذا في شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٣٦.

(٥) كذا في إصلاح المنطق: ٣٩١، واللسان (كتع).

(٦) هو تصحيف كما في تهذيب اللغة: ٢/ ٥٣، واللسان (بضع)، قال الجوهري: «وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة، وليس بالعالي» الصحاح (بضع).

والعمومُ، فلا يؤكَّد بهما إلا ما يتبعَّض ويتَجزَّأ، وتقول: قام زيدٌ نفسُه، وذهب عمرو عينُه، فالعينُ هنا بمعنى نفْس الشيء.

فأَما قول صاحب الكتاب: «فعَلَ زيدٌ نفسُه وعينُه والقومُ أَنفسُهم وأَعيانُهم» فالمرادُ أَن هذه الأَشياءَ من أَلفاظ التأكيد، وتؤكِّد بأَيِّها شئتَ، لا أَنك تجمعُ بينهما بحرف العطف، لأَن أَسماءَ التأكيد لا يُعطَفُ بعضُها على بعض، وتقول: جاءني القومُ كلُّهم أَجْمعون، فتُفيدُ بذلك استيفاءَ عِدَّة القوم، ولو قلت: جاءني زيدٌ كلُّه أَو أَجْمعُ لم يَجزْ[1]، لأَن زيداً ليس ممَّا يتجزَّأُ ويتبعَّض، فإِن أَردتَ أَنه جاء سالمَ الأَعضاء والأَجزاء جازَ، وتقول: أَكلتُ الرغيفَ كلَّه، لأَنَّ الرغيفَ ممَّا يتجزَّأُ، فيجوزُ أَن يكونَ أَكلَ الأَكثرَ منه، فنفسُه وعينُه يؤكَّد بهما ما يتبعَّضُ وما لا يتبعَّضُ لأَنهما لإِثبات حقيقة الشيء، وكلٌّ وأَجْمعُ لا يؤكَّد بهما إِلا ما يتبعَّض، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وجَدْوَى التأكيد أَنك إِذا كررْتَ فقد قرَّرتَ المؤكَّدَ وما عَلِقَ به في نفْس السامع، ومكَّنتَه في قلبه، وأَمطتَ شُبهةً ربَّما خالجَتْه، أَو توهَّمتَ غَفلةً وذَهاباً عمَّا أَنتَ بصددِه فأَزلتَه، وكذلك إِذا جئتَ بالنفْسِ والعَين، فإِن لظانٍّ أَن يظنَّ حين قلتَ: فعلَ زيدٌ أَن إِسنادَ الفعل إِليه تجوُّزٌ أَوْ سهوٌ أَو نسيانٌ، وكلٌّ وأَجْمعون يُجْدِيان الشُّمولَ والإِحاطةَ).

قال الشارح: فائدةُ التأكيد تمكينُ المعنى في نفْس المخاطَب وإِزالةُ الغَلط في التأْويل، وذلك مِن قِبَل أَن المَجاز في كلامهم كثيرٌ شائعٌ، يعبِّرون بأَكثرِ الشيء عن جميعه وبالمسبَّبِ عن السَّبب، ويقولون: قام زيدٌ، وجازَ أَن يكون الفاعلُ غلامَه أَو ولدَه، وقام القومُ، ويكونُ القائمُ أَكثرَهم ونحوَهم ممَّن ينطلقُ عليه اسمُ [٣/ ٤١] القوم، وإِذا كان كذلك وقلتَ: جاء زيدٌ ربَّما تتوهَّم مِن السامع غَفلةً عن اسم المخبَرِ عنه أَو ذَهاباً عن مُراده فيحملُه على المَجاز، فيُزالُ ذلك الوهمُ بتكرير الاسم، فيقالُ: جاءني زيدٌ زيدٌ،

---

(١) كذا في المقتضب: ٣/ ٢٤١، والأصول: ٢/ ٢١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٣٤- ٣٣٥.

وكذلك النَّفْسُ والعيَنُ إذا قلت: جاءني زيدٌ نفسُه أو عَينُه، فيُزيلُ التأكيدُ ظنَّ المخاطَب من إرادة المَجازِ، ويُؤْمَنُ غفلةُ المخاطَب.

«**وكُلٌّ وأَجْمعُ يُجْدِيان الشمولَ والعمومَ**» والتأْكيدُ بهما الإِفادة ذلك، فإِذا قلت: جاءني القوم كلُّهم أَجْمعونَ جئتَ بالتأكيد لئَلَّا يُفهمَ غيرُ المراد، ولك أَن تأْتي بكلٍّ وحدَها وبأَجْمعَ وحدَها، لأَن معناهما واحدٌ في التأكيد من جهة الإِحاطة والعموم، فإِن جمعتَ بينهما فلِلمبالَغة في التأكيد.

واعلمْ أَنه قد ذهب قومٌ إِلى أَن في أَجْمعَ فائدةً ليست في كلٍّ، وذلك أَنك إِذا قلتَ: جاءني القومُ كلُّهم جازَ أَن يجيؤوك مجتمِعينَ ومفترِقِينَ، فإِذا قلتَ: أَجْمعون صارت حالُ القوم الاجتماعَ لا غيرُ، وذلك ليس بسديدٍ[1].

والصوابُ أَن معناهما واحدٌ من قِبل أَن أَصلَ التأْكيد إِعادةُ اللفظ وتكرارُه، وإِنما كرهوا تَواليهما بلفظ واحد، فأَبدلوا من الثاني لفظاً يدلُّ على معناه، فجاؤوا بكلٍّ وأَجْمعَ ليدلُّوا بهما على معنى الأَول، ولو كان في الثاني زيادةُ فائدةٍ لم يكن تأكيداً لأَن التأكيدَ تمكينُ معنى المؤكَّدِ، أَلا تراك إِذا قلت: ضربتُ ضرباً كان المصدرُ تأكيداً، ولو قلتَ: ضربتُ ضرباً شديداً أَوْ الضربَ المعروفَ لم يكن تأكيداً لأَنه قد دلَّ على ما لم يدلَّ عليه الفعلُ؟ فلذلك لو دلَّ أَجْمعُ على ما لم يدلَّ عليه الأَولُ لم يكن تأكيداً، ومع هذا لو أُريدَ بأَجْمعَ معنى الاجتماع لوجبَ نصبُه لأَنه يكون حالاً لأَن التقديرَ فعلَ ذلك في هذه الحال.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والتأكيدُ بصَريح التكرير جارٍ في كلِّ شيء، في الاسم والفعل والحرف والجملة والمُظهَر والمضمَر، تقول: ضربتُ زيداً زيداً، وضربتُ ضربتُ

---

(١) هو قول الفراء، ونسب إلى الزجاج والمبرد، إلا أن الزجاج لم يقل به، والبصريون يرون أن «كل» و«أجمعون» متساويان في إفادة العموم دون التعرض لاجتماع في وقت وعدمه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٣٠١، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٧٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٨٠، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧، والارتشاف: ١٩٥٦، والمساعد: ٢/ ٣٩٦، وظاهر كلام المبرد لا يشي بما نسب إليه، انظر المقتضب: ٣/ ٣٨٠.

زيداً، وإِنَّ إِنَّ زيداً منطلقٌ، وجاءني زيدٌ، جاءني زيدٌ وما أَكرَمَني إلا أَنتَ أَنتَ).

قال الشارح: التأكيدُ بتكرير اللَّفظ ليس عليه بابٌ يحصُره لأَنه يكون في الأَسماء والأَفعال والحروف والجُمل وكلِّ كلام تريد تأكيدَه، تقول في الاسم: رأَيتُ زيداً زيداً، وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ زيدٍ، وفي الفعل قامَ قامَ وقُمْ قُمْ، قال الشاعر[١]:

أَلَا يـا اسْـلِمَي ثُـمَّ اسْـلِمَي ثُمَّـتَ اسْـلَمِي

وتقول: ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً، وجاءني محمدٌ جاءني محمدٌ، واللهُ أَكبرُ اللهُ أَكبرُ، فتؤكِّد الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبرِ، وكذلك كلُّ كلام تريدُ تأكيدَه، نحوُ «إِنَّ إِنَّ زيداً منطلقٌ»، فتؤكِّد الحرفَ المؤكِّد، وتقول: زيد قائمٌ في الدار قائمٌ فيها، فتُعيد «فيها» توكيداً، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[٢] إلا أَن الحرفَ إِنما يُكرَّرُ مع ما يتَّصل به لاسيما إِذا كان عاملاً[٣]، وتقول: «ما أكرَمني إِلا أَنتَ أَنتَ»، فتؤكِّد الاسمَ المضمَر لأَن التأكيد بصريح التكرير يَرجع إِلى لفظ المؤكَّد كائناً ما كان[٤].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويؤكَّدُ المُظهَرُ بِمثله لا بالمضمَر، والمضمَرُ بِمثله وبالمُظهَر جميعاً، ولا يَخلو المضمَرانِ من أَن يكونا منفصلَين كقولك: ما ضَرَبني إِلا هو هو، أَو متَّصلاً أَحدُهما والآخرُ منفصلاً، كقولك: زيدٌ قامَ هو، وانطلقتَ أَنتَ، وكذلك: مررتُ بك أَنت وبه هو وبنا نحن، ورأَيتَني أنا ورأَيتَنا نحن، [٣/ ٤٢] ولا يَخلو المضمَرُ إِذا أُكِّد بالمظهَر من أَن يكون مرفوعاً أَو منصوباً أَو مجروراً، فالمرفوعُ لا يؤكَّد بالمظهَر إِلا بعد أَن يؤكَّد بالمضمَر، وذلك قولُك: زيدٌ ذهبَ هو نفسُه وعينُه، والقومُ حضروا هم أَنفسُهم وأَعيانُهم، والنساءُ حضرْنَ هنَّ أَنفسُهنَّ وأَعيانُهنَّ، سَواءٌ في ذلك المستكِنُّ

---

(١) سلف: ٣/ ٧٠.

(٢) هود: ١١/ ١٠٨، وفي د، ط، ر: «فأما». خطأ.

(٣) كذا في الأصول: ٢/ ١٩-٢٠.

(٤) انظر الأصول: ٢/ ٢٠.

والبارزُ، وأَما المنصوبُ والمجرورُ فيؤكَّدان بغير شريطة، تقول: رأَيتُه نفسَه ومررتُ به نفسِه).

قال الشارح: الاسمُ على ضربَين مظهَرٍ ومضمَرٍ، فالمظهرُ لا يؤكَّدُ إِلا بظاهر مثلِه، ولا يؤكَّدُ بمضمَر، فلا تقولُ: جاءني زيدٌ هو، ولا مررتُ بزيد هو، وذلك من قِبل أَن التأكيد بالنفْس ونحوِه[1] من التواكيد الظاهرة جارٍ مَجْرى النعت في الإِيضاح والبيان، ولذلك اشترَكا في اشتراكِ الموصوفِ والمؤكَّدِ في الإِعراب والتعريف، فلمَّا كان بين التوكيد والصفة من المناسَبة والمقارَنةِ ما ذُكِرَ، وكان من شرطِ النعت أَن لا يكونَ أَعرفَ من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أَيضاً، والمضمَرُ أَعرفُ من المظهَر، فلم يجز أَن يكونَ توكيداً له لأَن التوكيدَ كالصفة[2] من الجِهةِ المذكورةِ، وأَيضاً فإِن الغرضَ من التوكيد الإِيضاحُ [٩٣/ أ] والبيانُ وإِزالةُ اللَّبس، والمضمَرُ أَخْفَى من الظاهر، فلا يصلُح أَن يكونَ مبيِّناً له.

وأَما المضمَر فيؤكَّد بالظاهر وبمثلِه من المضمَرات أَيضاً، فأَما تأكيدُه بالظاهر فيكونُ بالنفْس والعيْن وكلٍّ وأَجْمعَ وتوابِعِها، وذلك لأَن المظهَر أَبْينُ من المضمر، فيصلُح أَن يكونَ تأكيداً له ومبيِّناً.

ولا يخلو المضمَرُ من أَن يكونَ مرفوعاً أَو منصوباً أَو مجروراً، فإِن أَكدتَ المضمَرَ المرفوعَ بالنفْس والعيْنِ لم يحسُنْ حتى تؤكِّدَه أَولاً بالمضمر، ثم تأتيَ بالنفْس أَو العيْن، فتقول: قمتَ أَنتَ نفسُك، ولو قلت: قمتَ نفسُك أَو عينُك لكان ضعيفاً غيرَ حَسنٍ لأَن النفْس والعيْنَ يَليان العواملَ.

ومعنى قولنا: يَليان العواملَ أَن العواملَ تعملُ فيهما لا بحُكم التبعيَّة، بل يكونان فاعلَين ومفعولَين ومضافَين، وذلك أَنهما لم يتمكَّنا في التأكيد، بل الغالبُ عليهما

---

(١) في ط، ر: «والعين» وما أثبت أوجه.

(٢) انظر شَرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠٥ - ١٠٦، والنكت: ٩٧٢.

الاسميَّةُ، ألا تراك تقول: طابتْ نفسُه، وصحَّت عينُه، ونزلتُ بنفْس الجبل[١]، وأَخرجَ الله نفسَه؟ فلمَّا لم يكنْ التأكيدُ فيهما ظاهراً وكان[٢] الغالبُ عليهما الاسميَّةَ لم يحسُن تأكيدُ المضمَر المرفوع بهما لأَنه يصيرُ لعدَم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان، فقبُحَ لذلك، كما قبُحَ العطفُ عليه من غير تأكيد.

فأَما كلٌّ وإِن كانت تَلي العوامل فتقولُ: جاءني كلُّ القوم، ورأَيتُ كلَّ القوم، ومررتُ بكلِّ القوم فإِنَّ التأكيدَ غالبٌ عليها لِمَا فيها من معنى الإِحاطة والعموم، فكانت مشابِهةً لأَجمعين، فلذلك جاز تأكيدُ المضمَر المرفوع بها من غير تقدُّم تأكيدٍ آخَرَ بضمير.

ووجهٌ[٣] ثانٍ أَن التأكيدَ بالنفْس والعيْن من غير تقدُّم تأكيدٍ آخرَ ربَّما أَوقعَ لَبْساً في كثير من الأَمر، أَلا ترى أَنك لو قلت: هندٌ ضربتْ نفسُها لم يُعلمْ أَرفعتَ نفسَها بالفعل وأَخليتَ الفعلَ من الضمير أَم جعلتَ في الفعل ضميراً لهند وأَكدتَه بالنفْس، فإِذا قلت: هندٌ ضربتْ هي نفسُها حسُنَ من غير قُبح لأَنك لَمَّا جئتَ بالمضمَر المنفصل عُلم أَن الفعلَ غيرُ خالٍ من المضمر لأَنه لا يخلو إِما أَن يكونَ هو الفاعلَ أَو تأكيداً، فلا يجوز أَن يكونَ فاعلاً لأَنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتَّصل، أَلا ترى أَنك لا تقول: ضَربَ[٤] أنا لأَنك قادرٌ على أَن تقولَ: ضربتُ، وإِذا لم يجز أَن يكون فاعلاً تعيَّن أَن يكون تأكيداً، وإِذا كان في الفعل ضميرٌ مؤكَّد بالضمير المنفصل أُمنَ اللَّبسُ، وجاز توكيدُه بالنفْس والعيْن فاعرفْه.

فأَما إِذا كان الضميرُ المؤكَّدُ منصوباً أَو مجروراً جاز تأكيدُه بالنفْس والعيْن من غير حاجة إِلى تقدُّم تأكيد بمضمَر، فتقول: ضربتُك نفسَك [٣/ ٤٣] ومررتُ بك نفسِك

---

(١) هو تعليل سيبويه: ١/ ٢٤٧، ٢/ ٣٧٩، وابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٠، ولفظُهما، وانظر المقتضب: ٣/ ٢١٢.

(٢) في ط، ر: «فكان».

(٣) هذا الوجه ذكره السيرافي والجرجاني، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٨، ٩/ ٩٣، والمقتصد: ٨٩٧- ٩٨٩ بخلاف يسير.

(٤) في ط، ر: «ضربت» تحريف.

لأنه لم يوجَدْ من اللَّبس هنا ما وُجدَ في المرفوع، فإن أكدتَه بالضمير ثم جئتَ بالنفس فقلتَ: ضربتُك أَنت نفسَك، ومررتُ بك أَنتَ نفسَك كان أَبلغَ في التأكيد، وإن لم تأتِ به فعَنْه مندوحةٌ، ومنه بدٌّ.

وأَما تأكيدُ المضمَر بمِثله من المضمرات فنحوُ قولك: قمتَ أَنتَ ورأَيتُكَ أَنتَ ومررتُ بكَ أَنت، فيكونُ تأكيدُ المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد، وهو ضميرُ المرفوع، وإنما كان كذلك من قِبل أَن أَصلَ الضمير أَن يكونَ على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجرِّ كما كانت الأَسماء الظاهرةُ على صيغة واحدة[1]، والإعرابُ في آخِرها يُبينُ أَحوالَها، وكما كانت الأَسماء المبهَمة المبنيَّةُ على صيغة واحدة، وعواملُها تدلُّ على إعرابها ومواضعِها، نحوُ جاءني هذا، ورأَيتُ هذا، ومررت بهذا.

وقد فصَلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع، فقالوا: ضربتُ زيداً وضربَك زيدٌ ومررتُ بغلامي، فالتاءُ ضميرُ المرفوع والكافُ ضميرُ المنصوب، والياءُ ضميرُ المجرور، ولفظُ كلِّ واحد منها غيرُ لفظ الآخر، وقد ساوَوْا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع، وذلك نحوُ قمْنا وذهبْنا، النونُ والأَلفُ في موضع رفع، وأَكرمَنا زيدٌ وأَعطانا عمرو، النونُ والأَلف في موضع نصب، ولذلك وقع الظاهرُ بعده مرفوعاً بحقِّ الفاعل، وتقول: نزلَ علينا، وغلامُنا، فيكون النونُ والأَلف في موضع جرٍّ.

وأَصلُ الضميرِ المنفصلِ المرفوعُ لأَن أَولَ أَحواله الابتداءُ، وعاملُ الابتداء ليس بلفظٍ، فإذا أُضمرَ فلا بدَّ أَن يكونَ ضميرُه منفصلاً، والمنصوبُ والمجرورُ عاملُهما لا يكونُ إلا لفظاً، فإذا أُضمرَ اتَّصلا به، فصار المرفوعُ مختصَّاً بالانفصال، فإذا أُكِّد المضمرُ لتحقيق الفعل له دون مَن يقومُ مَقامَه احتجْنا إلى ضمير منفصل، وأَصلُ الضميرِ المنفصل المرفوعُ، ولم يكن للمجرور ضميرٌ منفصل، وكان المجرورُ والمنصوبُ من وادٍ

(١) هذا تعليل ابن السراج في الأصول: ٢/ ١١٩.

واحد، فحُملا عليه مع أَنهم أَرادوا الفرقَ بين البدل والتأكيد.

فإِذا قالوا: رأَيتُك إِياك كان بدلاً، وإِذا قالوا: رأَيتُك أَنت كان تأكيداً، فلذلك استُعملَ ضميرُ المرفوع في المنصوب والمجرور، واشتركَ الجميعُ فيه كما اشتركْنَ في «نا»، وجَرَوا في ذلك على قياس اشتراكها كلِّها في لفظ واحد كما ذكرْنا، فإِذا قلت: قمتَ أَنتَ فأَنت في موضع رفع لأَنه تأكيدٌ لمرفوع، والتأكيدُ تابعٌ للمؤكَّد، يدلُّ على ذلك أَنك لو أَتيتَ بالنفْس والعيْن لكان مرفوعاً، نحوُ قولك: قمتَ أَنت نفسُك، وإِذا قلت: رأَيتُكَ أَنت فأَنت في موضع نصب لأَنه تأكيدٌ لمنصوب، وإِذا قلت: مررتُ بكَ أَنت فأَنت في موضع مجرور[1].

فإِن قيل: فهل هذا التأكيدُ من قَبيل التأكيد اللفظيِّ أَو منْ قَبيل التأكيد المعنويِّ؟ قيل: لا بل هو بالتأكيد اللفظيِّ أَشبهُ لأَن التأكيدَ [٩٣/ ب] المعنويَّ له أَلفاظٌ مخصوصة وشروطٌ، وسيوضَّح أَمرُها بعدُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والنفْسُ والعيْن مختصَّتان بهذه التَّفصِلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيه، وفيما سواهما لا فصلَ في الجواز بين ثلاثتها، تقول: الكتاب قُرِىءَ كلُّه، وجاؤوني كلُّهم، وخرجوا أَجمعونَ).

قال الشارح: قد تقدَّم قولُنا: إن تأكيد المضمَر المرفوع بالنفْس والعيْن من غير تقدُّم تأكيدِ مضمَرٍ منفصلٍ قبيحٌ، وهو جائزٌ مع قُبحه[2]، وهو مع بعض المضمرات أَقبحُ، فقولك: زيدٌ جاءَ نفسُه أَقبحُ من قولك: جئتُ نفسي لأَنه في المسألة الأُولى ربَّما أَوقعَ لَبْساً، وقولُك: قمتُ نفسي أَقبحُ من قولك: قُمنا أَنفسُنا لأَن في هذه المسألة الضميرَ بارزٌ، وهو على حرفَين كالأَسماء الظاهرة من نحو يدٍ وأَبٍ، وفي المسألة الأُولى على حرف واحد، فكان بعيداً من المتمكِّنة.

---

(١) من قوله: «وأصل الضمير المنفصل المرفوع، لأن ..» إلى قوله: «مجرور»، مستفاد من شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠٤- ١٠٥، والنكت: ٦٧١- ٦٧٢.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٤٧، والمقتضب: ٣/ ٢١٠.

وأَما الضميرُ المنصوبُ والمجرورُ فيجوز تأكيدُهما بالنفْس والعيْن [٣/ ٤٤] وإِن لم يتقدَّمْهما تأكيدٌ لأَنه لا لَبْسَ فيهما، وليسا من الفعل كالجزء منه كما كان ضميرُ الفاعل.

«**فالتأكيدُ بالنفْس والعيْن مختصٌّ بهذه التَّفْصلة**» أَي بين تأكيد ضمير المرفوع بالنفْس والعيْن وبين تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بهما للفرق الذي ذكرْناه، وليس بين تأكيدهنَّ بغير النفْس والعيْن فصلٌ، بل ذلك سائغٌ جائزٌ، فلذلك قال: «**وفيما سِواهما**» يعني النفْس والعيْن.

لا فَصْلَ في جواز ثلاثتها، فلذلك تقول: الكتابُ قُرِىءَ كلُّه، فتؤكِّدُ الضميرَ المستكنَّ من غير تقدُّم تأكيدِ مضمَرٍ لَمَا ذكرناه من غلبة التأكيد على كلٍّ، فكانت كأَجمعينَ، فاعرفْه[١].

(فصل) **قال صاحب الكتاب: (ومتى أَكدتَ بكلٍّ وأَجمعَ غيرَ جمعٍ فلا مَذهبَ لصحَّته حتى تقصدَ أَجزاءه كقولك: قرأتُ الكتابَ، وسرتُ النهارَ كلَّه وأَجمعَ، وتَبحَّرتُ الأَرضَ، وسرتُ الليلةَ كلَّها وجَمعاءَ).**

قال الشارح: قد تقدَّمَ قولُنا: إِن كلّاً وأَجمعَ معناهما الإِحاطةُ والعمومُ، فلا يؤكَّدُ بهما إِلا ما يتبعَّضُ ويصحُّ تجزئتُه، فتقول: قرأتُ الكتابَ كلَّه لأَنه يُمكن قراءةُ بعضه، وسرتُ النهار أَجمعَ لإِمكان سيرِ جزء منه، وتَبحَّرتُ الأَرضَ أَي توسعتُ فيها، وسرتُ الليلةَ جَمعاءَ، كلُّ هذه الأَشياء يجوز تأكيدُها بكلٍّ وأَجمعَ لإِمكان تجزئتها وتَبعُّضِها[٢].

وقولُه: «**لا مَذهبَ لصحَّته حتى تقصدَ أَجزاءه**» يريد إِذا كان العاملُ ممَّا يقبلُ التجزئةَ، نحوُ رأَيتُ زيداً وضربتُ عَمراً لأَن الرؤية والضرب يجوز أَن يقعا ببعضه وأَن يقعا بكلِّه، فجاز تأكيدُه بكلٍّ وأَجمعَ إِذا أُريد جميعُ أَجزائه، ولو قلت: جاء زيدٌ أَو أَقبل محمدٌ كلُّه أَو أَجمعُ لم يصحَّ لأَن المَجيءَ والإِقبال لا يصحُّ من أَجزائهما، فإِن أَردتَ أَنه جاء سالمَ الأَعضاء لم يُفقدْ منها شيءٌ، نحوُ اليدَين والرجلَين، لم يَبْعُد جوازُه[٣].

---

(١) انظر الأصول: ٢/ ٢٠.

(٢) انظر الأصول: ٢/ ٢١.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٧٢.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يقع كلٌّ وأَجمعونَ تأكيدَين للنكرات، لا تقول: رأَيتُ قوماً كلَّهم ولا أَجمعينَ، وقد أَجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله:

قد صَرَّتْ البَكْرَةُ يوماً أَجْمعا)

قال الشارح: اعلمْ أَن النكراتِ لا تؤكَّدُ بالتأكيد المعنويِّ، وإِنما تؤكَّدُ بالتأكيد اللفظيِّ لا غيرُ، لو قلت: أَكلتُ رغيفاً كلَّه أَو قرأتُ كتاباً أَجمعَ لم يجز، وإِنما تقول: أَكلتُ رغيفاً رغيفاً أَو قرأتُ كتاباً كتاباً.

وإِنما لم تؤكَّد النكراتُ بالتأكيد المعنويِّ لأَن النكرةَ لم يثبتْ لها حقيقةٌ، والتأكيدُ المعنويُّ إِنما هو لتمكين معنى الاسم وتقريرِ حقيقته، وتمكينُ ما لم يثبتْ في النفس مُحالٌ، فأَما التوكيدُ اللفظيُّ فهو أَمرٌ راجعٌ إِلى اللفظ وتمكينِه من ذهن المخاطَب وسمْعِه خوفاً من توهُّم المجاز أَو توهُّم غفلةٍ عن استماعه، فاللفظُ هو المقصودُ في التأكيد الفظيِّ، فأَما المعنويُّ فإِنما المرادُ منه الحقيقةُ، ولذلك أُعيدَ المعنى في غير ذلك اللفظ.

وأَمرٌ آخَر أَن الأَلفاظَ التي يؤكَّد بها في المعنى معارفُ[1]، فلا تتبعُ النكراتِ توكيداً لها لأَن التوكيدَ كالصفة.

وذهب الكوفيون إِلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنويِّ إِذا كانت النكرةُ محدودةً، أَي معلومةَ المقدار[2]، نحوُ يوم وشهر وفَرسخ ومِيل وضَرْبة وأَكْلة ونحوِ ذلك، واستدلُّوا على جوازه بقوله[3]:

يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ [٣/ ٤٥]

---

(١) بهذا علل ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٣.

(٢) كذا قال الرضي في شرح الكافية: ١/ ٣٣٥.

(٣) صدر البيت:

لكنَّه شاقَه أَنْ قيل ذا رجبٌ

وقائله عبد الله بن مسلم الهذلي، وهو له في شرح أشعار الهذليين: ٩١٠، والبيت بلا نسبة في الإنصاف: ٤٥١، والعيني: ٤/ ٩٦، والخزانة: ٢/ ٣٥٨.

فجرَّ كُلَّه على التأكيد لحَوْل، وهو نكرة، وأَنشدوا أَيضاً[١]:

إِذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا يَوماً جديداً كُلَّه مُطَرَّدا

وقال الآخر[٢]:

قد صَرَّتْ البَكْرةُ يوماً أَجْمعا

فأَكَّدَ يوماً وهو نكرةٌ، ولا حُجةَ في هذه الأَبيات لقلَّتها وشذوذِها في القياس مع أَن الروايةَ:

يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلي[٣] كلِّه رَجَبُ

بالإِضافة[٤]، وإِذا أُضيفَ كان معرفةً، والروايةُ في قوله:

يوماً جديداً كلَّه مُطَرَّدا

برفْع كلٍّ على تأكيد المضمر في جديد[٥]، والمضمراتُ كلُّها معارفُ، وأَما قولُه:

قد صَرَّتْ البَكْرةُ يوماً أَجْمعا

فلا يُعرفُ قائلُه مع شذوذه.

فإِن قيل: ومن أَين زعمتُم أَن هذه الأَسماءَ التي يؤكَّد بها معارفُ فالجوابُ: أَما ما أُضيفَ منها إِلى المضمَر فلا إِشكالَ في تعريفه، نحوُ قوله: كلّه ونفْسه وعيْنه، وأَما أَجْمعُ

---

(١) البيتان بلا نسبة في الإنصاف: ٤٥٢، وأسرار العربية: ٢٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٦، واللسان (طرد)، والخزانة: ٢/ ٣٥٨.

(٢) هذا البيت شاذ، إن لم يكن مصنوعاً على حد قول ابن جني في التنبيه: ٣٣٣- ٣٣٤، وهو بلا نسبة في الإنصاف: ٤٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٩٧، والعيني: ٤/ ٩٥، والخزانة: ٢/ ٣٥٧.

(٣) في ط، ر: «حول». تحريف، انظر الإنصاف: ٤٥٥.

(٤) رواية البيت في شرح أشعار الهذليين:

يا ليت عِدَّةَ حولِ كله رجبا

(٥) كذا في الإنصاف: ٤٥٥، وأسرار العربية: ٢٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٦.

وأَجْمعون وتوابعُهما فقد اختلف الناسُ في تعريفها، مِن أيِّ وجه وقع لها التعريفُ، فذهب قومٌ إلى أنها في معنى المضاف إلى المضمَر لأنك إذا قلت: رأيتُ الجيشَ أَجْمعَ كان في تقدير رأيتُ الجيشَ جميعَه، وكذلك إذا قلت: رأيتُ القومَ أجمعينَ كان في تقدير رأيتُ القومَ جميعَهم[1]، وكان يجب أن تقولَ: جاءني القوم كلُّهم أَجْمعُهم أَكْتعُهم أَبْصعُهم، فحذَفوا المضافَ إليه وعوَّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمعِ يرادُ بها المضافُ والمضافُ إليه، ولهذا لم يَجْرِين على نكرة، وصار ذلك كجمْعهم أَرْض على أَرَضِينَ عوضاً عن تاء التأنيث.

فإن قيل: إن تاءَ التأنيث تتنزَّلُ من الاسم منزلةَ جزء منه، ولذلك كانت حرفَ الإعراب منه، فقالوا: قائمة وقاعدة، عوَّضوا منها كما عوَّضوا ممَّا حُذف من نفس الكلمة، نحوُ مائة ومِئينَ وقُلَة وقُلِينَ وثُبَة وثُبِينَ، والمضافُ إليه كلمةٌ قائمةٌ بنفسها، وحرفُ الإعراب ما قبلها.

فالجواب أن المضاف إليه أيضاً يتنزَّلُ من المضاف منزلةَ ما هو من نفس الاسم، ولذلك لا يفصَلُ بينهما [٩٤/ أ]، وإذا صغَّرتَ نحوَ عبد الله وامرىءِ القيس ونحوَهما من الأَعلام المضافة إنما تصغِّر الاسمَ المضافَ دون المضاف إليه، فتقول: هذا عُبيد الله ومُريْءُ القيس كما تفعلُ ذلك في عَلَم التأنيث [٣/ ٤٦] ألا ترى أنك تقول في تصغير طلحة ونحوِه: طُلَيْحة وفي تصغير حمراء: حُميراء فتصغِّرُ الصدرَ وتُبقي عَلَمَ التأنيث بحاله؟ فلمَّا تنزَّل المضافُ إليه من المضاف منزلةَ الجزء من الكلمة جازَ أن يُعوَّضَ منه إذا حُذفَ وأُريدَ معناه.

---

(١) كذا في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٦، ٣٥، وسماها صاحب البسيط الإضافة المقدرة كما في الأشباه والنظائر: ١/ ٦١٤، وظاهر كلام سيبويه أن «أجمعين» تلزم الإضافة، انظر الكتاب: ٢/ ٣٨٠- ٣٨١، ٣/ ٢٠٣، والمقتضب: ٣/ ٣٤٢، وهذا الاعتراض والجواب عليه قاله ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٥٠.

وذهب قومٌ من المحققِّين إلى أن تعريفَ هذه الأَسماءِ بالوضع[١]، وهو من قَبيلِ تعريفِ الأَعلامِ، نحوُ زيد وعمرو، ويدلُّ على صحَّة ذلك أن أَجْمعَ وجُمَعَ لا ينصرفان، فأَما أَجْمعُ فلا ينصرفُ للتعريف ووزنِ الفعل، وأَما جُمَعُ فلا ينصرفُ للتعريف والعدلِ، فذهب قومٌ إلى أَنه معدولٌ عن جُمْع لأَن فَعْلاء مِمَّا مذكَّره على أَفْعل تُجمعُ على فُعْل، نحوُ حَمراء وحُمْر وصَفراء وصُفْر، وهو رأْيُ أَبي عثمان المازنيّ[٢]، وكان يَعتقدُ في التأكيد أَنه ضربٌ من الصفة.

وذهب آخرون إلى أَنه معدول عن جَمَاعَى لأَن فَعْلاء إنما تُجمعُ على فُعْل إذا كانت صفةً، نحوُ حَمراء وحُمْر وصَفراء وصُفْر، وأَما إذا كانت اسماً فبابُها أَن تُجمعَ على فَعَالَى، نحوُ صَحْراء وصَحَارَى، وأَجْمع وجُمع اسمان غيرُ صفتَين[٣].

ويُنقلُ عن صاحب هذا الكتاب أَنه كان يذهبُ إلى أَن أَجْمع وأَجمعينَ وما بعدَهما معارفُ لأَنها معدولةٌ عن الأَلف واللام[٤]، والمرادُ الأَجْمع والأَجْمعون كما أَن أَمْسِ معدولٌ عن الأَمس، وقد تكرَّر العدلُ في جُمَع كأَنه معدولٌ عن شيئَين الأَلفِ واللامِ وعن جَمَاعى كصَحَارى، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَكْتَعون وأَبْتَعون وأَبْصَعون إتْباعاتٌ لأَجْمعون لا يَجِئْنَ إلَّا على إثْره، وعن ابن كَيسان تبدأُ بأَيَّتهنَّ شئتَ بعدها، وسُمع أَجْمع أَبْصع وجُمَع

---

(١) ورد هذا القول بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٧٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٤٣، وانظر البسيط في شرح الجمل: ٣٧٥- ٣٧٧.

(٢) ونسب إلى الأخفش والسيرافي، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٣- ٥٤، والإغفال: ٢/ ١٥٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٩- ٣٥٠، والأشموني: ٣/ ٢٦٤.
وما استدلَّ به المازني استدلالُ سيبويه، ونسب أبو حيان إليه أن أجمع معرف بنية الإضافة، وكلامه محتمل لذلك، وإلى هذا ذهب السهيلي، انظر الكتاب: ٣/ ٢٢٤، والنكت: ٨٢٦، ونتائج الفكر: ٢٨٦، والارتشاف: ١٩٥١.

(٣) هذا القول بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٩- ٣٥٠، والهمع: ١/ ٢٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٦.

(٤) اختار هذا القول أبو حيان والمطرزي، انظر الأشموني: ٣/ ٢٦٦، والهمع: ١/ ٢٨.

كُتَع وجُمَع بُتَع، وعن بعضهم جاءني القومُ أَكْتعون).

قال الشارح: الأَسماءُ التي يؤكَّدُ بها مرتَّبةٌ، فبعضُها مقدَّمٌ، فنفْسُه وعيْنُه مقدَّمان على كلٍّ، لأَنهما أَشدُّ تمكُّناً في الاسميَّة من كلٍّ على ما تقدَّم، وكلٌّ مقدَّمةٌ على أَجْمعَ، لأَن كُلّاً تكون تأكيداً وغيرَ تأكيدٍ، وأَجْمعُ لا تكونُ إلا تأكيداً، تقولُ: إِن القومَ كلَّهم في الدار، فيجوزُ رفعُ كلٍّ ونصبُها، فالنصبُ على التأكيد، والجارُّ والمجرورُ الخبرُ، وأَما الرفعُ فعلى الابتداء، وخبرُه الجارُّ والمجرورُ بعده، والجملةُ من الابتداء والخبرِ خبرُ إِنَّ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[1] رُوي بنصب كلٍّ ورفعِها، فالنصبُ على التأكيد، والرفعُ على الابتداء.

وأَما ما بعدَ أَجْمع فتوابعُ لا تقع إِلا بعدَها، فأَكْتعُ تابعٌ لأَجْمع يقع بعدَه، كقولنا: حَسَنٌ بَسَنٌ[2]، وأَبْصع تابعٌ لأَكْتع يقع بعده، هذا ترتيبُها.

وحكَى ابنُ كَيسان[3] أَنك تبدأُ بأَيَّتهن شئتَ بعد أَجْمع، كأنه يجعلُ هذه الأَلفاظَ إِتباعاتٍ لأَجْمع، فلا يُقدَّمْنَ عليها، بل لك أَن تأتي بأَيتهنَّ شئت بعد أَجْمع وتؤخِّرَ الباقي، وقد جاء عن العرب أَجْمع أَبْصع وجُمَع كُتَع وجُمَع بُتَع، فيقدِّمون أَجْمع ثم يُتبعونها ما شاؤوا من هذه التوابع على ما ذكرناه، وأَجاز بعضُهم «جاء القومُ أَكْتَعون»[4]، فيجعلونها كأَجمعين، وليست تابعةً، وقد تقدَّم أَن بعضَهم يجعلُ هذه الأَشياءَ كلَّها تواكيدَ، ومعناها كمعنى أَجمع، فأَيَّها شئتَ قدمتَ، وبأَيِّها شئت أَكدتَ، فاعرفه.

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٥٤.
قرأ برفع اللام من «كله» أبو عمرو، وقرأ الباقون بفتحها، انظر السبعة: ٢١٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٥.

(٢) «حسَنٌ بَسنٌ إتباعٌ له»، الصحاح (بسن).

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٧١.

(٤) سمع عن العرب، انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٣٦.

الصفة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي الاسمُ الدالُّ على بعض أَحوال الذات، وذلك نحوُ طويل وقصير وعاقل وأَحمق وقائم وقاعد وسَقيم وصحيح وفقير وغنيّ وشريف ووَضيع ومُكرم ومُهان، والذي تُساقُ له الصفةُ هو التفرقةُ بين المشترِكِينَ في الاسم، ويقال: إِنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف).[٣/ ٤٧]

قال الشارح: الصفةُ والنعتُ واحدٌ، وقد ذهب بعضُهم إِلى أن النعت يكون بالحِلْية، نحوُ طويل وقصير، والصفةُ تكونُ بالأَفعال، نحوُ ضارِب وخارِج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه: موصوفٌ، ولا يقال له: منعوتٌ، وعلى الأَول هو موصوفٌ ومنعوتٌ(١)، والصفةُ لفظٌ يتبعُ الموصوفَ في إِعرابه تحليةً وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أَو في شيء من سببه(٢)، وذلك المعنى عَرَضٌ للذَّات لازمٌ له.

وقولُه: «**الاسمُ الدالُّ على بعض أَحوالِ الذات**» فتقريبٌ، وليس بحدٍّ على الحقيقة، لأَن الاسمَ ليس بجنسٍ لها، أَلا ترى أَن الصفة قد تكونُ بالجملة والظرف، نحوُ مررتُ برجلٍ قامَ، ومررتُ برجلٍ أَبوه قائمٌ وبرجل في الدار ومن الكرام، فقولُنا: لفظٌ أَسَدُّ لأَنه يَشملُ الاسمَ والجملةَ والظرفَ.

وقولُه: «**الدالُّ على بعض أَحوالِ الذات**» لا يَكفي فصلاً، أَلا ترى أَن الخبر دالٌّ على بعض أَحوال الذات، نحوُ زيدٌ قائمٌ، وإِنَّ زيداً قائم، وكان زيدٌ قائماً، فإِن أَضافَ إِلى ذلك «الجاري عليه في إِعرابه أَو التابعُ له في إِعرابه» استقامَ حدّاً، وفصَلَه من الخبر، إِذ الخبرُ لا يتبعُ المخبَرَ عنه في إِعرابه.

والغرضُ بالنعت تخصيصُ نكرةٍ أَو إِزالةُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفة، فمثالُ صفة النكرة قولُك: هذا رجلٌ عالمٌ، ورأَيتُ رجلاً عالماً، ومررتُ برجلٍ عالمٍ، أَو من بني تميم،

---

(١) كذا في توجيه اللمع: ٢٥٨، وانظر الصحاح (وصف).

(٢) كذا عرف ابن جني في اللمع، انظر توجيه اللمع: ٢٥٧.

فرجلٌ عالمٌ أَو من بني تميم أَخصُّ من رجل، ومثالُ صفةِ المعرفةِ قولُك: جاءني زيدٌ العاقلُ، ورأَيتُ زيداً العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ، فالصفةُ ههنا فصَلتْه من زيد آخَرَ ليس بعاقل، وأَزالتْ عنه هذه الشَّركةَ العارضةَ، أَي أَنها اتفقتْ من غير قصْدٍ من الواضع، إِذ الأَصلُ في الأَعلام أَن يكونَ كلُّ اسم بإِزاء مسمًّى، فتَنفصلُ المسمياتُ بالأَلقاب، إِلا أَنه ربَّما ازدحمتْ المسمَّياتُ بكثرتها، فحصلَ ثَمَّ اشتراكٌ عارضٌ، فأُتِيَ بالصفة لإِزالة تلك الشركةِ ونفْيِ اللَّبس، فصفةُ المعرفة للتوضيح والبيان، وصفةُ النكرة للتخصيص، وهو إِخراجُ الاسم من نوع إِلى نوع أَخصَّ منه.

وقولُه: «**والذي تُساقُ له الصفةُ هو التفرقةُ بين المشترِكينَ في الاسم**» يريدُ أَن الصفةَ تُزيلُ الاشتراكَ الجنسيَّ نحوَ رجل وفرس والاشتراكَ العارضَ في المعارف، وقيل: إِنها للتخصيص في النكرات [٩٤/ ب] وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه، ولمَّا كان الغرضُ بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإِزالةِ الاشتراك العارض في المعرفة وجبَ أَن يُجعلَ للمنعوت حالٌ تَعرَّى منها مشارِكُه في الاسم ليتميَّزَ بها[1]، وذلك يكون على وجوه[2]:

إِما بخَلْقه نحوَ طويل وقصير وأَبيض وأَسود ونحوِها من صفات الحِلية.

وإِما بفعِلٍ اشتُهِرَ به وصار لازماً له، وذلك على ضربَين:

آليٌّ وهو ما كان علاجاً، نحوُ قائم وقاعِد وضارِب وآكِل ونحوِها.

ونفسانيٌّ نحوُ عاقِل وأَحمق وسَقيم وصحيح وفقير وغنيّ وشريف وظريف ووَضِيع ومُكرَم ومُهان إِذا اشتُهر بوقوع ذلك به.

وإِما بحِرفة أَو أَمرٍ مكتسَبٍ، نحوُ بزَّاز وعطَّار وكاتب ونحوِ ذلك.

وإِما بنسَبٍ إِلى بلد أَو أَب، نحوُ قرشيٌّ وبغداديٌّ وعربيٌّ وعجميٌّ، ونحوُ ذلك من

---

(١) في ط، ر: «به». وما أثبت أحسن.

(٢) هذه الوجوه في الأصول: ٢/ ٢٤، والمقتصد: ٩٠٢- ٩٠٦، وانظر المقتضب: ٤/ ٢٨٤- ٢٨٥.

الخاصَّة التي لا توجَدُ في مشارِكِه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد تجيء مَسُوقةً لمجرَّد الثَّناء والتعظيم كالأَوصاف الجارية على القديم سبحانه، أَوْ لِمَا يضادُّ ذلك من الذمِّ والتحقير كقولك: فعلَ فلانٌ الفاعلُ الصانعُ كذا وللتأكيد كقولهم: أَمسِ الدابِرِ وقولِه عز وجل: ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾).

قال الشارح: وقد يجيءُ النعتُ لمجرَّد الثناء والمدح، لا يُراد به إِزالةُ اشتراكٍ ولا تخصيصُ نكرةٍ، بل لمجرَّد الثناء والمدح أَو ضدِّهما من ذمٍّ أَو تحقيرٍ وتعريفِ المخاطَبِ من أَمر الموصوف ما لم يكن يعرفُه [٣/ ٤٨] وذلك نحوُ قولك: جاءني زيدٌ العاقلُ الكريمُ الفاضلُ، تريدُ بذلك تَنْويهَ[١] الموصوف والثناءَ عليه بما فيه من الخصال الحميدة، ومن ذلك صفاتُ الباري سبحانه، نحوُ الحيِّ العالِمِ القادِرِ، لا تريدُ بذلك فصْلَه من شريكٍ، تعالى اللهُ عن[٢] ذلك، وإِنما المرادُ الثناءُ عليه بما فيه سبحانه على جهة الإِخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والنَّدبِ إِليه[٣].

وتقول في الذمِّ: رأَيتُ زيداً الجاهلَ الخبيثَ، ذممْتَه بذلك، لا أَنك أَردتَ أَن تَفصِلَه من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأَوصاف.

وقد تجيء الصفةُ للتأكيد، نحوُ قولهم: أَمْسِ الدابرُ، وأَمْسِ لا يكون إِلا دابراً، والميِّتُ العابِرُ، والميِّتُ لا يكونُ إِلا عابِراً، ونحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[٤]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[٥]، ومعنى التأكيدِ هنا أَن مدلولَ الصفة استُفيدَ ممَّا في الموصوف، فصار ذِكرُه في الصفة كالتكرار، إِذ ليس فيه زيادةُ معنىً بخلاف قولك: رجلٌ ظريفٌ، أَلا ترى أَن الظَّرفَ لم يُفهمْ من قولك: رجلٌ، فافهمْ.

---

(١) «نوَّهتُ باسمه: رفعتُ ذِكره». اللسان (نوه).

(٢) في ط، ر: «شريك الله تعالى عن...».

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٨- ٨٩، والنكت: ٤٤٦.

(٤) النساء: ٤/ ١٧١.

(٥) الحاقة: ٦٩/ ١٣.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي في الأَمر العامِّ إِما أَن تكونَ اسمَ فاعل أَو اسمَ مفعولٍ أَو صفةً مشبَّهةً، وقولُهم: تميميٌّ وبَصْريٌّ على تأويل منسوبٌ ومَعْزوٌّ، وذو مال وذاتُ سِوارٍ متأَوَّلٌ بمتموِّل ومتسوِّرة أَو بصاحِب مال وصاحِبة سِوار، وتقول: مررتُ برجل أَيِّ رجل وأَيِّما رجلٍ على معنى كامِلٍ في الرجوليَّة، وكذلك أَنتَ الرجلُ كلُّ الرجل، وهذا العالمُ جِدُّ العالم وحقُّ العالم، يرادُ به البليغُ الكاملُ في شأنه، ومررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ ورجلٍ رجلِ سَوْءٍ، كأنك قلت: صالح وفاسِد، والصدقُ ههنا بمعنى الصَّلاح والجُودة، والسَّوءُ بمعنى الفساد والرَّداءة، وقد استضعفَ سيبويه أَن يقال: مررتُ برجلٍ أَسَدٍ على تأويل جَرِيءٍ).

قال الشارح: ولا تكونُ الصفةُ إِلا مأخوذةً من فِعلٍ أَو راجِعٍ[1] إلى معنى الفعل، وذلك كاسم الفاعل، نحوُ ضارِب وآكِل وشارِب ومُكرِم ومُحسِن، وكاسم المفعول، نحوُ مضروب ومأكول ومشروب ومُكرَم ومُحسَنٌ إليه، أو صفةٍ مشبَّهةٍ باسم الفاعل، نحوُ حسَن وشديد وبطَل وأَبيض وأَسْود، وذلك ليدَلَّ باشتقاقه على الحال التي اشتُقَّ منها ممَّا لا يوجَدُ في مشارِكه في الاسم، فيتميزَ بذلك.

وقد وصَفوا بأَسماءٍ غيرِ مشتقَّةٍ تَرجعُ إِلى معنى المشتقِّ، قالوا: رجل تميميٌّ وبَصْريٌّ، ونحوَهما من النسب، فهذا ونحوُه ليس بُمشتقٍّ لأَنه لم يؤخذْ من فعل كما أُخذَ ضارِبٌ من ضربَ، وإِنما هو متأَوَّلٌ بمنسوب ومعزوٍّ، فهو في معنى اسم المفعول، إِذ منسوبٌ ومعزوٌّ من أَسماء المفعولينَ، تقول: نسبتُه فهو منسوبٌ، وعَزوتُه فهو معزوٌّ، وقالوا: هذا رجلٌ ذو مال وامرأَةٌ ذاتُ مال، فهذا أَيضاً ليس مأخوذاً من فعل، وإِنما هو واقعٌ موقعَ اسم الفاعل وفي معناه لأَن قولك: ذو مال بمعنى صاحب مال أَو مُتموِّل لأَنه إِذا كان ذا مال كان مُتموِّلاً، وذاتُ سِوَار بمعنى صاحبةِ سِوارٍ أَو مُتسوِّرة، فهو في تأويل اسم الفاعل كما كان الذي قبله في تأويل اسم المفعول.

---

(١) في د، ط، ر: «راجعاً»، تحريف.

وقالوا: مررتُ برجلٍ أَيِّ رجُلٍ وأَيِّما رجلٍ، وبرجلَين أَيِّ رجلَين وأَيِّما رجلَين وبرجال أَيِّ رجالٍ وأَيِّما رجالٍ، أَرادوا بذلك المبالَغةَ، فأَيٌّ هنا ليس بمشتقٍّ من معنى يُعرَفُ، وإِنما يضافُ إِلى الاسم للمبالَغة في مدحه ممَّا يُوجبُه ذلك الاسمُ، فكأَنك قلت: كامِلٌ في الرجوليَّة.

وقالوا: أَنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، وهذا العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالم، جاؤوا بهذه الأَلفاظ في صفات المدح والذم، والمرادُ بها المبالَغةُ فيما تضمَّنه لفظُ الموصوف، فإِذا قالوا: الرجلُ كلُّ الرجلِ فمعناه الكاملُ في الرجال[1]، قال الشاعر[2]: [٣/ ٤٩]

هو الفَتى كُلُّ الفَتى فاعْلمُوا لا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لدَيْه الصُّلُولْ

أَي هو الكاملُ في الفتيان، وإِذا قالوا: هو العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالم فمعناه البالغُ الكاملُ في العِلم، وكذلك لو قال: اللئيمُ جِدُّ اللئيم أَو حَقُّ اللئيم لكان معناه المبالغةَ في اللُّؤم، والجِدُّ والحقُّ هنا واحد، يقال: جادَّة في الأَمر أَي حاقَّة[3]، ولا يَحسنُ هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ لأَنه ليس في لفظ عبد الله معنىً يكون كلُّ الرجُل مبالَغةً فيه، وهو مع قُبحة جائزٌ، لأَنه لو لم يَذكرْ عبدَ الله وقَال: هذا كلُّ الرجل جاز ودلَّ على معنى المبالَغة والكمالُ[4]، ولأَن عبد الله رجلٌ، فكأَنك قلت: هذا الرجلُ المدعوُّ عبدَ الله كلُّ الرجل.

ولا فرقَ بين المعرفة والنكرة في صفات المدح، تقول: مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ، وهذا عالمٌ حَقُّ عالمٍ، كما لا فرق بين أَن تقول: مررتُ بالعالم الكاملِ في عِلمه وبين مررتُ

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٩، والنكت: ٤٤٦.

(٢) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه: ٨٤، واللسان (صلل)، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٩، والمحتسب: ٢/ ١٧٤، ورواية الديوان واللسان:

ذاك فتىً يبذُلُ ذا قِدْره

وانظر ص: ٣٦٧ من الديوان.

(٣) كذا في اللسان (جدد).

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٩، والنكت: ٤٤٦، وانظر الكتاب: ٢/ ١٢-١٣، والأصول: ٢/ ٢١.

برجلٍ كاملٍ في عِلمه.

وتقول: مررت برجلٍ رجلِ صِدْقٍ، وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ، كأَنك قلت: مررت برجلٍ صالحٍ، ومررت برجلٍ فاسدٍ لأَن الصِّدقَ صَلاحٌ، والسَّوءُ فسادٌ، وليس الصِّدقُ ههنا صِدقَ اللسانِ، أَلا تراك تقول: ثوبُ صِدْقٍ وحمارُ صِدقٍ؟ إِنما الصِّدقُ في معنى الجُودة والصلاح [٩٥/ أ] فكأَنك قلت: مررتُ برجل ذي صَلاح، وكذلك السَّوء ليس من ساءَني يسوؤني، إِنما السَّوء ههنا بمعنى الفساد، فكأنه قال: برجل صاحبِ فسادٍ وبحمار ذي رداءة[١].

وقولُهم: مررتُ برجلٍ أَسدٍ ضعيفٌ عند سيبويه أَن يكونَ نعتاً لأَن الأَسدَ اسمُ جِنس جَوهرٌ، ولا يوصَفُ بالجواهر، لو قلت: هذا خاتم حديدٌ أَو فضةٌ لم يحسُنْ، إِنما طريقُ الوصف التحليةُ بالفعل[٢]، نحوُ آكِل وشارِب ونحوِهما، ومَجازُه على حذف مضاف تقديرُه مثلُ أَسد، ومثلُ بمعنى مُماثِل، فهو مأخوذ من الفعل، وأَنه واقع موقعَ جريء أَو شديد.

وقد أَجازَ[٣] أَن يكونَ حالاً، فتقول: هذا زيدٌ أَسداً[٤] شِدَّةً من غير قبح، واحتجَّ بأَن الحال مَجْراها مَجْرى الخبر، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً[٥]، أَلا تراك تقول: هذا مالُك درهماً، وهذا خاتمُك حديداً، ولا يحسنُ أَن يكونَ وصفاً، وفي الفرق بينهما نظرٌ، وذلك أَنه ليس المرادُ من الأَسد شخصَه، وإِنما المرادُ أَنه في الشدَّة مثلُه، والصفةُ والحالُ

---

(١) من قوله: «وتقول: مررت برجل رجل صدق....» إلى قوله: «رداءة» قاله الأعلم في النكت: ٤٣٥، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٦٠.

(٢) من قوله: «وقولهم: مررت برجل أسد....» إلى قوله: «بالفعل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ٦٤.

(٣) أي سيبويه، وانظر الكتاب: ١/ ٤٣٤، ٢/ ١٧، ٢/ ٢٨- ٢٩، والأصول: ٢/ ٢٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٩٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤١٧.

(٤) في د، ط: «أسد» تحريف.

(٥) هذه عبارة سيويه: ١/ ٤٣٤.

في ذلك سَواءٌ[١]، وليس كذلك الحديدُ والدرهمُ، فإن المرادَ جوهَرُهما، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُوصَفُ بالمصادر كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ ورِضَىً [٣/ ٥٠] وضَربٌ هَبْرٌ وطعنٌ نَتْرٌ ورَمْيٌ سَعْرٌ، ومررتُ برجلٍ حسبِكَ وشَرْعِكَ وَهَدِّكَ وكَفْيِك وهَمِّكَ ونَحْوِكَ بمعنى مُحْسِبك وكافِيك ومُهمِّك ومِثْلِك).

قال الشارح: قد يوصفُ بالمصادر كما يوصفُ بالمشتقّات، فيقال: رجلٌ فَضْلٌ ورجلٌ عَدْلٌ كما يقال: رجلٌ فاضِلٌ وعادِلٌ، وذلك على ضربَيْن: مفردٌ ومضافٌ.

فالمفردُ نحوُ عَدْل وصَوْم وفِطْر وزَوْر بمعنى الزيارة، ولا يكونُ هنا جمعَ زائر كصاحِب وصَحْب وشارِب وشَرْب لأَن الجمعَ لا يوصَفُ به الواحدُ، وإذ كان مصدراً وُصفَ به الواحدُ والجمعُ، وقالوا: رجلٌ رِضَىً إذا كثُر الرِّضى عنه، وقالوا: ضَربٌ هَبْرٌ، وهو القطْعُ، يقال: هَبَرْتُ اللَّحمَ، أَي قطَعتُه، والهَبْرَة: القطعةُ منه، وقالوا: طعنٌ نَتْرٌ، وهو كالخَلْس، يقال: طعنَه فأَنْترَه، أَي أَزْعفَه بمعنى قتَلَه سريعاً، وقالوا: رَمْي سَعْرٌ، أي مُمِضٌّ مُحرِقٌ من قولهم: سَعَرْتُ النارَ والحربَ، أَي أَلهبتُها[٢].

فهذه المصادر كلُّها ممَّا وُصفَ بها للمبالَغة، كأَنهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: رجلٌ عَدْلٌ ورِضَىً وفَضْلٌ، كأَنه لكثرة عَدْله والرِّضى عنه وفضله جعلوه نفسَ العدْل والرِّضى والفضْل، ويجوزَ أَن يكونوا وضعوا المصدرَ موضعَ اسم الفاعل اتساعاً، فعَدلٌ بمعنى عادِل، وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائر ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائم ومُفْطِر كما وضعوا اسمَ الفاعل موضعَ المصدر في قولهم:

قُمْ قائماً[٣].

أَي قياماً، واقعدْ قاعِداً، أَي قُعوداً.

وأَما المصادرُ التي يُنعتُ بها وهي مضافةٌ فقولهُم: مررتُ برجلٍ حَسْبِك مِن رجل،

---

(١) هذا استدلال السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ٦٤- ٦٥.

(٢) انظر في ذلك إصلاح المنطق: ٢٦-٢٧، والصحاح واللسان (هبر) (نتر) (سعر).

(٣) هاتان كلمتان من بيت من مجزوء الرجز سلف: ٢/ ١٤٤.

وبرجل شَرْعِكَ مِن رجل، وبرجل هَدِّكَ من رجلٍ، وبرجلٍ كَفْيِكَ من رجل، وبرجل هَمِّك من رجل، ونَحْوِكَ من رجل، فهذه كلُّها على معنى واحد، فحسْبُك مصدرٌ في موضع مُحْسِب، يقال: أَحْسَبَني الشيءُ، أي كَفاني، وهَمُّك وشَرْعُك وهدُّك في معنى ذلك[١]، فقولهم: همُّك من رجل بمعنى حَسْبُك، وهو من الهِمَّة، واحدةُ الهِمَم، أي هو ممَّن يهمُّك طلبُه، وكذلك شَرْعُك بمعنى حسبُك من شَرعتُ في الأَمر إذا خضتُ فيه، أي هو من الأَمر الذي تَشْرَعُ فيه وتطلبُه[٢]، وفي المثل «شَرْعُكَ ما بلَّغك المَحَلَّ» يُضربُ في التبلُّغ باليسير[٣]، وأَما هَدُّك فهو من معنى القُوة، يقال: فلان يُهَدُّ على مالم يسمَّ فاعلُه إذا نُسب إلى الجلادة والكفاية، فالهَدُّ بالفتح للرجُل القويِّ، وإذا أُريدَ الذمُّ والوصفُ بالضعف كُسِرَ وقيل: هِدُّك[٤]، وقال الأَزهريُّ: «وأَما نَحْوُك فهو من نَحَوتُ أَي قصدتُ[٥]» أي هو ممَّن يُقصَدُ ويُطلبُ.

فهذه وما قبلها من المصادر المفردةِ جاريةٌ على ما قبلها جَرْيَ الصفةِ، والأَصلُ أَنها مصادرُ لا تثنَّى ولا تُجمعُ ولا تؤنَّث، وإن جرتْ على مثنًّى أَو مجموع أَو مؤنث، تقول: هذا رجلٌ عَدْلٌ، ورأَيتُ رجلاً عَدلاً، ومررتُ برجل عَدلٍ وبامرأَة عدلٍ، وهذان رجلان عَدلٌ، ورأَيتُ رجلَين عَدلاً، ومررت برجلَين عَدلٍ، وتقول: هذا رجلٌ حسبُكَ من رجل وهَدُّكَ من رجل، وهذان رجلان حسبُك بهما من رجلَين، وهؤلاء رجالٌ حسبُكَ من رجال، فيكونُ موحَّداً على كلِّ حال لأَن المصدرَ موحَّدٌ لا يثنَّى ولا يُجمعُ لأَنه جنس يدلُّ بلفْظه على القليل والكثير، فاستُغني عن تثنيته وجمعِه، إلا أَنْ يكثرَ الوصفُ بالمصدر، فيصيرَ من حيِّز الصفات لغلَبة الوصف به، فيسوغَ حينئذٍ تثنيتُه

---

(١) كذا في النكت: ٤٣٢، وانظر الكتاب: ١/ ٤٢٢- ٤٢٣، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٥٠-٥٢.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ١٧٢، واللسان (شرع).

(٣) قال الميداني: «أَي حسبك من الزاد ما بلَّغك مقصدك»، مجمع الأمثال: ١/ ٣٦٢، والمثل في إصلاح المنطق: ١٧٢، والمستقصى: ٢/ ١٣٢.

(٤) انظر الصحاح واللسان (هدد).

(٥) تهذيب اللغة: ٥/ ٢٥٢.

[٣/ ٥١] وجمعُه، نحوُ قوله(١):

شُـــهودي عــــلى لَـــيْلَى عُــــدولٌ مَقَـــانِعُ

فإن قيل: فهذه مصادرُ مضافةٌ إلى معارفَ، وإضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرِّفُ، فما بالُكم وصفتُم بها النكرةَ فقلتم: مررتُ برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ وشَرْعِك من رجلٍ وهَدِّك، وكذلك سائرُها؟.

قيل: هذه وإن كانت مصادرَ فهي في معنى أَسماء الفاعِلينَ بمعنى الحال، وإضافةُ أَسماء الفاعِلينَ إذا كانت للحال أَو الاستقبال لا تُفيدُ التعريفَ، نحوُ هذا رجلٌ ضاربُك الآنَ أَو غـداً، قـال الله تعـالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(٢)، فوصفَ عارضاً وهو نكرةٌ بمُمطرنا مع أَنه مضافٌ، فلو لم يكن نكرةً لَمَا جاز ذلك منه، ومثلُه قولُ الشاعر(٣):

يـــا رُبَّ غابِطِنـــا لـــو كـــان يَطلـــبُكمْ

أَلا ترى كيف أَدخلَ رُبَّ وهي من خواصِّ النكرات على قوله: غابِطنا وهو مضافٌ إلى معرفة؟ وهو كثيرٌ، وكذلك هذه المصادرُ لَمَّا كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرَّفْ بالإضافة، ونحوُه قولُ امرىءِ القيس(٤): [٩٥ب]

وقـد أَغْتـدي والطَّـيرُ في وُكُناتِهـا بمُنْجـرِدٍ قَيْـدِ الأَوابـدِ هَيْكَـلِ

أَلا ترى كيف وصفَ مُنجرِداً بقَيْد الأَوابدِ وهو مضافٌ إلى معرفة؟ إذ المرادُ مقيِّدُ

---

(١) سلف البيت: ١/ ٢٩.

(٢) الأحقاف: ٤٦/ ٢٤.

(٣) عجز البيت:

لاقَـى مُباعَـدةً مـنكمْ وحِرْمانـا

وقائله جرير، وهو في ديوانه: ٥٩٥، والكتاب: ١/ ٤٢٦- ٤٢٧، والمقتضب: ٤/ ١٥٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٥٤، وسر الصناعة: ٤٥٧، والنكت: ٤٣٤، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٥٠، ٤/ ٢٨٩.

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٦١- ١٦٢؛ وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٥٣.

الأَوابد، والأَوابدُ: [٣/ ٥٢] الوَحْشُ[١]، أَي يُدركُها لشدَّة جَرْيه، فيمنعُها من الانبعاث، فكأَنه قَيدٌ لها، وربَّما جاء من ذلك شيءٌ بلفظ الفعل الماضي، قالوا: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجل، قال القتَّال الكلابيُّ[٢]:

وليْ صاحِبٌ في الغارِ هَدُّك صاحباً أَخُو الجَوْنِ إِلَّا أَنَّهُ لا يُعَلِّلُ

يُروى برفع هَدِّك ونصبِه، فمَن رفعَ جعلَه مصدراً نُعتَ به، ومَن فتحَ جعلَه فعلاً ماضياً فيه ضميرٌ، فعلى هذا تقول: مررتُ برجلَين هَدَّاك مِن رجلَين، وبرجالٍ هَدُّوك من رجال، وبامرأَة هَدَّتْك من امرأة، وبامرأَتين هَدَّتاك من امرأَتين، وبنِسوة هدَدْنَك من نساءَ، وكذلك تقول: مررتُ برجل كفَاكَ من رجلٍ، وبرجلَين كفَيَاكَ من رجلَين، وبرجال كَفَوْكَ من رجال، وبامرأة كفَتْكَ من امرأة، وبامرأَتين كفَتَاك من امرأَتين وبنِسوة كفَيْنَك من نسوة، فما كان منها مصدراً معرَباً يتبعُ الموصوفَ في إِعرابه إِن كان الموصوفُ مرفوعاً فالمصدرُ الذي هو نعتُه مرفوعٌ، وإِن كان منصوباً فهو منصوبٌ، وإِن كان مجروراً فهو مجرورٌ، وإِن كان فعلاً فهو بلفظ الفعل الماضي لا يدخلُه شيءٌ من الإِعراب، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويوصَفُ بالجُمل التي يدخلُها الصدقُ والكذبُ، وأَما قولُه:

جاؤوا بمَذْقٍ هل رأَيتَ الذِّئبَ قَطّ

فبمعنى مَقُولٍ عنده هذا القولُ لوُرْقَتِه لأَنه سَمارٌ، ونظيرُه قولُ أَبي الدَّرداء: وجدتُ الناسَ أُخْبُرْ تَقْلِهْ، أَي وجدتُهم مَقولاً فيهم هذا المقالُ، ولا يوصَفُ بالجُمل إلا النكراتُ).

قال الشارح: وقد تقعُ الجملُ صفاتٍ للنكرات، وتلك الجملُ هي الخبريةُ المحتمِلةُ

---

(١) في ط، ر: «الوحشيّ». وانظر ديوان امرئ القيس: ١٩، واللسان (أبد).

(٢) البيت في ديوانه: ٧٧، والحيوان للجاحظ: ٦/ ٢٥٣، والشعر والشعراء: ٧٠٦.

للصِّدق والكذب، وهي التي تكونُ أَخباراً للمبتدأ وصلاتٍ للموصولات، وهي أَربعة أَضرِب:

الأَولُ: أَن تكونَ جملة مركَّبةً من فعل وفاعل:

والثاني: أَن تكونَ مركَّبةً من مبتدأ وخبر.

والثالثُ: أَن تكون شرطاً وجزاءً.

والرابع: أَن تكون ظرفاً.

فالأولُ قولُك: هذا رجلٌ قامَ، وقامَ أَبوه، فهذا مبتدأ، ورجلٌ الخبرُ، و«قامَ» في موضع رفع بأَنه صفةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[1]، فقوله: أَنزلْناه في موضع رفعٍ على الصفة لكتاب، يدلُّ على ذلك رفعُ مبارَك بعده، وفيه[2] ذِكرٌ مرتفعٌ بأَنه الفاعلُ، وهذا الذِّكرُ يعودُ إِلى الموصوف الذي هو رجلٌ، ولولا هذا الذكرُ لَما جاز أَن تكونَ هذه الجملةُ صفةً لأَن الصفةَ كالخبر، فكما لا بدَّ من عائد إلى المبتدأ إِذا وقعتْ[3] خبراً كذلك لا بدَّ منه في الجملة إِذا وقعتْ صفةً.

والثاني كقولك: هذا رجلٌ أَبوه منطلقٌ، فأَبوه مبتدأٌ، ومنطلقٌ خبرُه، والجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأَنها صفةُ رجل، والهاءُ في «أَبوه» عائدةٌ إِلى الموصوف.

والثالث أَن تكونَ الجملةُ الصفةُ جملةً من شرط وجزاء، وذلك نحوُ مررتُ برجلٍ إِن تُكرمْه يُكرمْك، فقولك: إِن تُكرمْه يُكرمْك في موضع الصفة لرجل، وقد عاد الذكرُ منهما إِلى الموصوف، ولو عاد من أَحدهما لكان كافياً، نحوُ مررتُ برجل إِن تَضربْه تُكرمْ خالداً، فالذكرُ ههنا إنما عاد من الشرط وحدَه، ولو قلت: مررتُ برجل إِن تَضربْ زيداً يضربْك لجاز أَيضاً لأَنه قد عاد الذكرُ إِلى الموصوف من الجزاء، [٣/ ٥٣] وإِن عاد منهما فأَجْودُ شيء.

---

(١) الأنعام: ٦/ ٩٢.

(٢) أي في الفعل «قام» ضمير مستتر فاعل عائد إلى رجل من قوله: هذا رجل قام.

(٣) أي الجملة.

والرابعُ الظرفُ ونحوُه من الجارِّ والمجرور، فهذا في حُكم الجملة من حيث كان الأَصلُ في الجارِّ والمجرور أَن يتعلَّق بفعل، لأَن حرفَ الجرِّ إِنما دخلَ لإِيصال معنى الفعل إلى الاسم، ويدلُّ على أنه في حكم الجملة أَنه يقع صلةً، نحوُ جاءني الذي في الدار ومِنَ الكرام، والصلةُ لا تكون إِلا جملةً، وممَّا يدلُّ على ذلك أَن الظرفَ إِذا وقع صلةً أَو صفةً لنكرة جاز دخولُ الفاء في الخبر، نحوُ الذي في الدار فله درهمٌ، وكلُّ رجل في الدار فمُكرَمٌ كما تقول: الذي يأتيني فله درهمٌ، وكلُّ رجل يأتيني فله درهمٌ، ولو قلت: كلُّ رجل قائمٍ فله درهمٌ لم يجزْ.

واعلمْ أن الظرفَ إِذا وقع صفةً كان حُكمُه كحكمِه إِذا وقع خبراً، إِن كان الموصوفُ شخصاً لم تصفْه إِلا بالمكان، نحوُ هذا رجلٌ عندك، ولا تَصفُه بالزمان، لا تقولُ: هذا رجلٌ اليومَ ولا غداً، لأَن الغرضَ من الوصف تَحليةُ الموصوف بحالٍ تختصُّ به دون مشارِكه في اسمه ليُفصَلَ منه، والزمانُ لا يختصُّ بشخص دون شخص، فلا يحصُلُ به فصلٌ.

وشرَطْنا في الجملة التي تقعُ صفةً أَن تكونَ محتمِلةً للصدق والكذب تَحرُّزاً من الأَمر والنَّهي والاستفهام، نحوُ قُمْ واقعدْ ولا تقمْ ولا تقعدْ، وهل يقومُ زيدٌ، فإِن هذه الجملَ لا تقعُ صفاتٍ للنكرات كما لا تقعُ أَخباراً ولا صلاتٍ[١] لأَن الغرضَ من الصفة الإِيضاحُ والبيانُ بذِكر حالٍ ثابتة للموصوف يعرفُها المخاطِبُ له، ليستْ لمشارِكه في اسمه، والأَمرُ والنهيُ والاستفهامُ ليستْ بأَحوالٍ ثابتة للمذكور يختصُّ بها، إِنما هو

---

(١) ظاهر كلام سيبويه أن خبر المبتدأ جائز وقوعه جملة طلبية، نوع الطلب فيها أمر أو نهي، وأجاز ذلك الفارسي، انظر الكتاب: ١/ ١٣٨-١٤٠، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٠، وكتاب الشعر: ٣٢٦-٣٢٧ وضعفه ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٨٠، وأجازه ابن السراج على سبيل الاتساع، انظر الأصول: ١/ ٧٢، ومنع أبو بكر بن الأنباري وبعض الكوفيين وقوع الجملة الخبرية طلبية، ودفع مذهبهم ابن مالك والرضي، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٩-٣١٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩١، والارتشاف: ١١١٥، والمساعد: ١/ ٢٣٠.

طلبٌ واستعلامٌ لا اختصاصَ له بشخص دون شخص، فأَما قولُ الشاعر - أَنشده الأَصمعيُّ(١):

حتَّى إِذا جَنَّ الظَّلامُ واخْتلَطْ جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رأَيتَ الذِّئبَ قَطّ

ويُروى بضَيْحٍ(٢)، والضَّيْحُ بالفتح: اللَّبن الرقيقُ الممزوج، يقال: ضيَّحتُ اللَّبنَ، أَي مزجتُه، والمَذْقُ والمَذِيق مثلُه، وإِنما وُصفَ به وهو استفهامٌ على الحكاية وإِضمارِ القول، كأَنه قال: جاؤوا بمَذْق مَقولٍ فيه ذلك، شبَّه لونَه بلون الذئب لوُرْقَتِه(٣)، والورقةُ: لونٌ كلون الرَّماد، ولذلك قال(٤): «لأَنه سَمارٌ» والسَّمار: اللَّبن الرقيقُ.

ومثلُه قولُ أَبي الدَّرداء: «وجدتُ الناسَ اُخْبُرْ تَقْلِهْ(٥)»، وذلك أَن وجدتُ كعلمتُ يدخلُ على المبتدأ والخبر فينصبُهما، والمفعولُ الثاني خبرٌ لا يقعُ فيه من الجمل إِلا الخبريةُ، وقولُه: اخْبُرْ تَقْلِهْ أَمرٌ لا يقعُ خبراً للمبتدأ، وكذلك [٩٦/ أ] لا يقعُ مفعولاً ثانياً لوجدتُ، وإِنما ذلك على معنى وجدتُ الناسَ مَقُولاً فيهم ذلك، ويُروى تَقْلَه وتَقْلِه بفتح اللام وكسرها، لأَنه يقال: قَلَى يَقْلِي ويَقْلَى(٦)، فمَن قال: يَقْلِي بالكسر قال: تَقْلِه مكسوراً، والأَصل تَقْليه، فلمَّا جُزمَ بالأَمر حُذفتْ الياءُ للجزم، ثم دخلتْ هاءُ السَّكت، فقلتَ: تَقْلِهْ بكسر اللام وسكون [٣/ ٥٤] الهاء، ومَنْ فتحَ وقال: يَقْلَى - وهو قليلٌ -

---

(١) البيتان للعجاج، وهما في ملحقات ديوانه: ٢/ ٣٠٤، ورجح الأستاذ المحقق أنهما من المنحول، انظر الديوان: ٢/ ٤٦٨.

(٢) هي رواية المحتسب: ٢/ ١٦٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٧.

(٣) انظر الصحاح (ورق).

(٤) أي الزمخشري.

(٥) قوله في الفائق: ٣/ ٢٢٣، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٤٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١١، والمساعد: ٢/ ٤٠٧، وساقه الميداني على أنه مثل، انظر مجمع الأمثال: ٢/ ٣٦٣.

(٦) ذكر سيبويه هذه اللغة، وأشار إلى أنها لم تعرف إلا من وجه ضعيف، وهي لغة طائية، انظر الكتاب: ٤/ ١٠٦، ونوادر أبي زيد: ٢٣٢، والصحاح (قلى)، والنكت: ١٠٧٤، والأفعال لابن القطاع: ٤٢٠.

جزمَ بحذف اللام، وبقيَ ما قبلها مفتوحاً، ثم دخلتْ هاءُ السَّكت.

واعلمْ أَن كلَّ جملة وقعتْ صفةً فهي واقعةٌ موقعَ المفرد، ولها موضعُ ذلك المفردِ من الإعراب، فإِذا قلت: مررتُ برجل يَضربُ فقولك: يَضربُ في موضع ضارِب، فأَبداً تقدِّرُ ما أَصبتَ مكانَه فعلاً باسم فاعل إِن كان المنعوتُ كذلك، وباسم مفعول إِن كان المنعوتُ كذلك، وكذلك الجارُّ والمجرورُ، وتقديرُه بما يلائم معناه، تقول في قولك: هذا رجلٌ من بني تميم: تقديره تميميٌّ، وتميميٌّ بمعنى منسوبٍ، وفي قولك: هذا رجلٌ من الكرام تقديرُه كريمٌ، فاعرفْ ذلك.

فإِن قيل: فلمَ زعمتم أَن المفردَ أَصلٌ، والجملةُ واقعةٌ موقعَه فالجوابُ أَن البسيطَ أَولٌ، والمركَّبُ ثانٍ، فإِذا استقلَّ المعنى بالاسم المفرد، ثُم وقعَ موقعَه الجملةُ فالاسمُ المفردُ هو الأَصلُ، والجملةُ فرعٌ عليه، ونظيرُ ذلك في الشريعة شهادةُ المرأَتين فرعٌ على شهادة الرجل.

واعلمْ أَنه لا يُنعتُ بالجملة معرفةٌ، لو قلت: هذا زيدٌ أَبوه قائمٌ على أَن تجعلَه صفةً لم يجزْ، فإِن جعلتَه حالاً جاز، وإِنما لم تُوصفْ المعرفةُ بالجملة لأَن الجملةَ نكرةٌ[١]، فلا تقعُ صفةً للمعرفة لأَنها حديثٌ، أَلا ترى أنها تقع خبراً؟ نحوُ زيدٌ أَبوه قائم، ومحمدٌ قام أَخوه، وإِنما تحدِّثُ بما لا يُعرفُ، فتفيدُ السامعَ ما لم يكن عنده، فإِن أَردتَ وصفَ المعرفة بجملة أَتيتَ بالذي[٢]، وجعلتَ الجملةَ في صِلته، فقلت: مررتُ بزيد الذي أَبوه منطلقٌ، فتوصلتَ بالذي إِلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلتَ بأَيّ إِلى نداءَ ما فيه الأَلفُ واللَّام، نحوُ يا أَيُّها الرجلُ.

---

(١) الجمل نكرات، انظر الأصول: ٢/ ٣١، وسر الصناعة: ٣٥٣، والمقتصد: ٩١١، وانظر أيضاً استدلال ابن الحاجب وضياء الدين العلج على ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤١٨، والأشباه والنظائر: ١/ ٣٢١، وانظر ما سيأتي: ٧/ ١٣٢.

وذهب الرضي إلى أن الجملة لا نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات كما قال في شرح الكافية: ١/ ٣٠٧، ٢/ ٣٦، وعنه في حاشية الصبان: ٣/ ٦٣.

(٢) كذا في الأصول: ٢/ ٣١.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد نزَّلوا نعتَ الشيء بحالِ ما هو من سببه منزلةَ نعتِه بحاله هو، نحوُ قولك: مررتُ برجل كثيرٍ عدوُّه وقليلٍ مَنْ لا سببَ بينه وبينه).

قال الشارح: اعلمْ أَنهم يَصفون الاسمَ بفعلِ ما هو مِن سببه كما يَصفونه بفِعله، والغرضُ بالسَّبب ههنا الاتصالُ، أَي بفعلِ مالَه به اتصالٌ، وذلك نحوُ قولك: هذا رجلٌ ضاربٌ أَخوه زيداً وشاكرٌ أَبوه عمراً، لـمَّا وصفتَه بضارِب ورفعتَ به الأَخَ وأَضفتَه إِلى ضمير الموصوف صار من سببه، وحصَل بذلك من الإِيضاح والبيان ما يحصُلُ بفِعله، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: مررتُ برجل قائمٍ أَبوه أَو غلامُه فقد تخصَّص وتميَّز مِن رجل ليس بهذه الصفة؟ كما إِذا قلت: مررتُ برجل قائمٍ، ولو قلت: مررتُ برجل قائمٍ عمروٌ أَو ضارِبٍ زيدٌ لم يحصُل بذلك تخصيصٌ ولا تَميَّزَ به مِن غيره، إِذ ذلك ليس شيئاً يخصُّه، فإِذا قلت مررت: برجل كثيرٍ عدوُّه فقد اتصلَ المضمرُ بالفاعل، وإِذا قلت: قليلٍ مَنْ لا سببَ بينه وبينه فقد اتصل الضميرُ بالفاعل، وإِذا قلت: مررتُ برجل ضاربٍ أَخاه، فقد اتصل الضمير بالمفعول، فكان من سبَبه لذلك، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكما كانت الصفةُ وَفْقَ الموصوفِ في إِعرابه فهي وَفْقَه في الإِفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، إِلا إِذا كانت فِعلَ ما هو مِن سببه، فإِنها توافقُه في الإِعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها، أو كانت صفةً يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ، نحوُ فَعُول وفَعِيل بمعنى مفعول، أَو مؤنثةً تَجري على المذكَّر، نحوُ علَّامة وهِلْباجَة ورَبَعَة ويَفَعَة).

قال الشارح: قد تقدَّم قولُنا: إِن الصفةَ تابعةٌ للموصوف في أَحواله، وجُملتُها عشرةُ أَشياءَ، رفعُه ونصبُه وخفضُه وإِفرادُه وتثنيتُه وجمعُه وتنكيرُه وتعريفُه وتذكيرُه وتأنيثُه، إِن كان الاسمُ الأَولُ الموصوفُ مرفوعاً فنعتُه مرفوعٌ، وإِن كان منصوباً فنعتُه منصوبٌ، وإِن كان مخفوضاً فنعتُه مخفوضٌ، وكذلك سائرُ [٣/ ٥٥] الأَحوال، تقولُ: هذا رجلٌ عاقلٌ، ورأَيتُ رجلاً عاقلاً، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ، فقد ترى كيف تَبعتْ الصفةُ الموصوفَ في إِعرابه وإِفراده وتذكيرِه وتنكيرِه، ولو قلت: هذا رجلٌ الظريفُ أَو هذا زيدٌ

ظريفٌ على أَن تجعلَ ظريفاً نعتاً لِمَا قبلَه لم يجزْ لمخالَفته إِيَّاه في التعريف، فإِن جعلتَه بدلاً جاز.

وإِنما وجبَ للنعت أَن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه من قِبل أَن النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحد، فصار ما يَلحقُ الاسمَ يَلحقُ النعتَ، وإِنما قلنا: إِنهما كالشيء الواحد من قِبلِ أَن النعت يُخرِجُ المنعوتَ من نوع إِلى نوع أَخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلة نوعٍ أَخصَّ من نوع المنعوت وحدَه، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلة إنسان، والمنعوت وحدَه بمنزلة حيوان، فكما أَن إنساناً أَخصُّ من حيوان كذلك النعتُ والمنعوتُ أَخصُّ من المنعوت وحدَه.

أَلا ترى أَنك إِذا قلت: مررتُ برجل فهو من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، وإِذا قلت: مررتُ برجل ظريفٍ فهو من الرجال الظُّرفاء الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ، فالرجالُ الظرفاءُ جملةٌ لرجل ظريفٍ كما أَن الرجالَ جُملةٌ لرجل، فرجلٌ ظريفٌ جزءٌ للرجال الظُّرفاء، وهو أَخصُّ من رجل، أَلا ترى أَن كلَّ رجل ظريفٍ رجلٌ، وليس كلُّ رجلٍ رجلاً ظريفاً؟ وقد تقدَّم الكلامُ على شدَّة اتصال الصفة بالموصوف في مواضعَ من هذا الكتاب.

وقولُه: «إِلا إِذا كان فِعلَ ما هو مِن سببه» يعني أَن الصفةَ إِذا رَفعتْ الظاهرَ، وكان الظاهرُ من سببِ الموصوف فإِن الصفةَ تكونُ موحَّدةً على كلِّ حال، وإِن كان موصوفُها مثنًّى أَو مجموعاً، نحوُ قولك: هذا رجلٌ قائمٌ أَخوه ورجلان قائمٌ أَخوهما ورجالٌ قائمٌ أخوهم، لأَنها هنا جاريةٌ مَجْرى الفعل إِذا تقدَّمَ، نحوُ قولك: قامَ زيدٌ، وقامَ الزيدان، وقامَ الزيدون، لـمَّا رفَعَ الظاهرَ خلَا من الضمير، والتثنيةُ إِنما هي للضمير لا للفعل نفسِه، فكذلك اسمُ الفاعل واسمُ المفعول [٩٦/ ب] إِنما يُثنَّى كلُّ واحدٍ منهما ويُجمعُ إِذا كان فيهما ضميرٌ، وأَما إِذا خَلَوَا من الضمير فيكونان موحَّدَين، وكذلك لا يؤنَّثان إِلا أَن يكونَ المرفوعُ بهما مؤنثاً، نحوُ مررتُ بامرأَة ضاربةٍ جاريتُها، فإِن كان الفاعلُ مذكَّراً ذكَّرتَ الفعلَ، نحوُ قولك: هذه امرأَة ضاربٌ غلامُها لأَن الفعلَ للغلام لا لامرأَةٍ،

والفعلُ إنما يتأنَّثُ بتأنيث فاعِله.

فأما الصفةُ التي يَستوي فيها المذكَّرُ والمؤنثُ وذلك[1] على ضربَيْن: منه ما يَستوي فيه المذكَّر والمؤنثُ في سقوط علامة التأنيث، ومنه ما يَستوي فيه المذكَّر والمؤنثُ في لزوم تاءِ التأنيثِ، فالأَولُ نحوُ فَعُول بمعنى فاعِل، نحوُ رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وضَرُوبٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وضَرُوبٌ بمعنى صابِر وصابِرة وشاكر وشاكرة وضارِب وضاربة، كأنهم أَرادوا بسقوط التاءِ من المؤنَّث ههنا الفرقَ بين فَعُول بمعنى فاعِل وبينه إِذا كان بمعنى مفعول، نحوُ حَلُوبة وحَمُولة، قال الشاعر[2]:

فيها اثْنتانِ وأَربعونَ حَلُوبةً سُوْداً كخافِيَة الغُرابِ الأَسْحَمِ[٣/ ٥٦]

أَثبتَ التاءَ لأَنها بمعنى مَحلوبة.

ومثلُ ذلك فَعِيل إِذا كان بمعنى مفعول، نحوُ كفٌّ خَضِيبٌ ولِحيَةٌ دَهِينٌ، المرادُ مخضوبةٌ ومَدْهونةٌ، حُذفتْ منه التاءُ للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعِل، نحوُ عَليم وسَميع، وذلك إِنما يكون فيهما عند ذِكر الموصوف وفهمِ المعنى بذِكره، أَو ما يقومُ مَقامَ ذكرِه، فأَما مع حذف الموصوف فلا، لو قلت: رأَيتُ خَضِيباً وأَنت تريد كفّاً لم يجزْ للالتباس.

وأَما الثاني فقولُهم عَلَّامة ونسَّابة لَمِنْ يَكثرُ عِلمُه ومعرفتُه بالنسب، وقالوا: هِلْبَاجة للأَحمق[3]، وقالوا: رَبَعَة للمتوسِّط في الطُّول، ليس طويلاً ولا قصيراً[4]، وقالوا: غلامٌ يَفَعَةٌ، بمعنى اليافِع، وهو المرتفِع[5]، يقال: غلامٌ يَفعةٌ، وغِلمانٌ يَفَعَةٌ، فهذا ونحوُه لا يتبعُ الموصوفَ في تذكيره، بل تثبتُ فيه التاءُ، وإِن كان الموصوفُ مذكَّراً لأَن التاءَ فيه للمبالَغة

(١) كذا في النسخ، والصواب «فذلك».

(٢) هو عنترة، والبيت في ديوانه: ١٩٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٦٨، والخزانة: ٣/ ٣١٠.

الأسحم: الأسود.

(٣) اللسان (هلبج).

(٤) اللسان (ربع).

(٥) اللسان (يفع).

في ذلك الوصف، ولا تدخلُ هذه التاءُ في صفات الله تعالى وإن كان معناها المبالَغة[١] لوجود لفظِ التأنيث، ولا يحسُنُ إطلاقُه على البارئ لأَنها مبالَغةٌ بعلَامة نقصٍ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمضمَرُ لا يقعُ موصوفاً ولا صفةً، والعَلَم مثلُه في أَنه لا يوصفُ به، ويوصفُ بثلاثة بالمعرَّف باللام، وبالمضاف إِلى المعرفة وبالمبهَم، كقولك: مررتُ بزيدٍ الكريم وبزيد صاحبِ عمرو وصديقِك وراكبِ الأَدْهم وبزيدٍ هذا، والمضافُ إِلى المعرفة مثلُ العَلم يوصفُ بما وُصفَ به، والمعرَّفُ باللام يوصفُ بمثِله وبالمضاف إِلى مثلِه، كقولك: مررتُ بالرجل الكريم وصاحبِ القوم، والمبهَمُ يوصفُ بالمعرَّف باللام اسماً أَو صفةً، واتِّصافُه باسم الجنس ما هو مستبِدٌّ به عن سائرِ الأَسماء، وذلك قولُك: أَبصِرْ ذاك الرجلَ وأُولئك القومَ، ويا أَيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ).

قال الشارح: اعلمْ أن المعارف خمسٌ، المضمراتُ نحوُ أَنا وأَنتَ وهو ونحوُ ذلك ممَّا سيأتي وصفُه، والأَعلامُ نحوُ زيد وعمرو، وقد تقدَّم بيانُها، والمبهَماتُ، وهي أَسماءُ الإِشارة، نحوُ هذا وذاك وهؤلاء ونحوُها ممَّا سيأتي بيانُها، وما عُرِّفَ بالأَلف واللام، نحوُ الرجل والغلام، وما أُضيفَ إِلى واحد منها، نحوُ غلامُك وغلامُ زيدٍ، وصاحبُ هذا، وبابُ الدارِ، ونحوُ ذلك.

واعلمْ أَن المعارفَ مرتَّبةٌ في التعريف والترتيب المذكورِ، فأَعرفُها وأَخصُّها المضمَراتُ[٢]، وذلك لأَنك لا تُضمِرُ الاسمَ إِلا بعد تقدُّمِ ذِكرِه ومعرفةِ المخاطَبِ على مَنْ يعودُ ومَن يَعني، أَو تفسيرٍ يقومُ مَقامَ الذِّكر، ولذلك استغَنى عن الوصف، ثم العَلمُ

---

(١) قاله الفارسي وابن سيده وابنا الشجري وعقيل، انظر التكملة: ١٢٩، والمخصص: ١٦/ ١٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥٧، والمساعد: ٣/ ٢٩٦.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه وابن كيسان وجمهور النحاة، وهو ظاهر كلام المبرد وابن السراج، وبه قال ابنا مالك وعصفور، وظاهر كلام سيبويه لا يشي به، انظر الكتاب: ٢/ ٥، والمقتضب: ٤/ ٢٨١، والأصول: ١/ ١٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨١ فما بعدها، والإنصاف: ٧٠٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١١٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣١٢، والتذييل والتكميل: ٢/ ١١٢.

ثـم المبَهمُ، ومـا أُضيفَ إلى معرفة مـن المعـارف فحكمُـه حكـمُ ذلـك المضـافِ إليـه في التعريف، لأنه يَسري إليه ما فيه من التعريـف، ثُـم مـا فيـه الأَلـفُ والـلَّامُ، هـذا مـذهبُ سيبويه[١].

وذهَب قومٌ إلى أَن المبهَمَ أَعرفُ المعارِفِ، لأَنه يَتعرَّفُ بالقلْب والعينِ، وغيرُه يَتعـرَّفُ بالقلْب لا غيرُ، فكان ما يَتعـرَّفُ بشيئين أَعـرفَ ممَّا يتعـرَّفُ بشيء واحدٍ، ثـم العَلـمُ ثـم المضمَرُ، ثم ما فيه الأَلفُ واللام، وهو قولُ أَبي بكر بن السرَّاج[٢].

وذهب آخرون إلى أَن أَعرفَ المعارف العَلَمُ[٣] لأَنه في أَول وضعِه لا يكونُ له مشارِكٌ إذ كان علامةً توضَعُ على المسمَّى يُعرَفُ بها دون غيره، ويميَّزُ من سـائر الأَشـخاصِ، ثـم المضمَرُ ثم المبهَمُ ثم ما عُرِّفَ بالأَلف واللام، وهو قول أَبي سعيد السيرافي.

فأَما ما عُرِّفَ بالإضافة فتعريفُه على حسَب ما يضافُ إليه من المضمَر والعَلم والمبهَم وما فيه الأَلفُ واللامُ على اختلاف الأَقوال.

فأَما المضمَراتُ فلا توصَفُ، وذلك لوضوح معناها ومعرفةِ المخاطَب بالمقصود بهـا، إذ كنتَ لا تُضمرُ الاسـمَ إلا وقـد عـرفَ المخاطَـبُ إلى مَـن يعودُ ومَـن تَعني، فاستغنَى لذلك عن الوصف، ولا يوصفُ بها[٤] لأَن الصـفةَ تحليـةٌ بحـال مـن أَحـوال الموصـوف،

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٥ فما بعدها.

(٢) هو ظاهر كلامه في الأصول: ١/ ١٥٤، ونسب هذا القول إلى الفراء وابن كيسان والكوفيين، انظر أسرار العربيـة: ٣٤٥، والإنصـاف: ٧٠٧- ٧٠٨، واللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب: ١/ ٤٩٤، وشرح الجمـل لابـن عصـفور: ١/ ١٣٦، وشرح الكافيـة للـرضي: ١/ ٣١٢، والارتشاف: ٩٠٨، والهمع: ١/ ٥٥.

(٣) نسـب هـذا القـول إلى سـيبويه، وهـو ظـاهر كلامـه، إذ بـدأ بـذكر الأعـلام، وإلى الصـيمري والكوفيين، انظر الكتاب: ٢/ ٥، وشرحه للسيرافي ٦/ ٨٢ فما بعدها، وأسرار العربية: ٣٤٥- ٣٤٦، والإنصـاف: ٧٠٧- ٧٠٩، والتـبصرة والتـذكرة: ٩٥، وشرح التسـهيل لابـن مالـك: ١/ ١١٥- ١١٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣١٢، واختاره أبو حيان في التـذييل والتكميـل: ٢/ ١١٣، وانظر الارتشاف: ٩٠٨، وما سيأتي: ٥/ ١٥٥.

(٤) أجاز الكسائي نعت ضمير الغائب إذا أُريدَ بالنعت المدح أو الذم أو الترحم، ولم يجزه=

والمضمراتُ لا اشتقاقَ لها، فلا تكون تحليةً.

وأَما العَلَمُ الخاصُّ[1] فلا يوصفُ [٣/ ٥٧] به لعدم الاشتقاقِ فيه، وذلك أَنه لم يُسمَّ به لمعنىً استَحقَّ به ذلك الاسمَ دون غيره، ويوصفُ لَمَا ذكرناه من إِزالة الاشتراكِ في اللفظ، ووصفُه بثلاثة أَشياء[2]، بما فيه الأَلفُ واللامُ، نحو جاءني زيدٌ العاقلُ والفاضلُ والعالمُ ونحوُها ممَّا فيه الأَلفُ واللامُ، وبما أُضيفَ إِلى معرفةٍ من المعارف الأَربع، نحوُ غلامك، وغلام هذا، وغلام زيد، وغلام الرجل، تقولُ: جاءني زيدٌ غلامُك، فزيدٌ مرفوعٌ بأَنه فاعلٌ، وغلامُك نعتٌ له، وتقولُ: جاءني محمدٌ عبدُ خالدٍ وغلامُ هذا وصاحبُ الأَميرِ وما أَشْبَه ذلك.

وربَّما وقع في عبارة بعض النحويين في وصف العَلم أَنه يوصفُ بكذا، وبالمضاف إِلى مِثله، وهي من عبارات سيبويه[3]، والمرادُ إِلى مِثله في التعريف لا في العلميَّة[4].

ويوصفُ[5] بالمبهَم، نحوُ مررت بزيد هذا، لأَن اسمَ الإِشارة وإِن لم يكن مشتقًّا فهو في تأويل المشتقِّ، والتقديرُ بزيدٍ المشارِ إِليه أَو القريبِ، هذا مذهبُ سيبويه، فإِنه كان يرى أَن العَلمَ أَخصُّ من المبهَم [٩٧/ أ]، وشرطُ الصفةِ أَن تكونَ أَعمَّ من الموصوف[6]،

=الفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٦٠، والارتشاف: ١٩٣١، والمساعد: ٢/ ٤٢٠، وانظر أيضاً الكتاب: ٢/ ١١، ٢/ ٧٥، والمقتضب: ٤/ ٢٨١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٧.

(١) في ط، ر: «الخالص». تحريف، انظر الكتاب: ٢/ ٦، والمقتضب: ٤/ ٢٧٦، والأصول: ٢/ ٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٨.

(٢) كذا في الكتاب: ٢/ ٦، والمقتضب: ٤/ ٢٨١-٢٨٢، والأصول: ٢/ ٣٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٣-٨٤.

(٣) وهي أيضاً عبارة ابن السراج، انظر الكتاب: ٢/ ٦، والمقتضب: ٤/ ٢٨٢، والأصول: ٢/ ٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٣.

(٤) هو تفسير السيرافي ولفظه، انظر شرح الكتاب له: ٦/ ٨٣.

(٥) أي العلم الخاص،

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ٦-٧، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٨٣-٨٥، وانظر أيضاً ردَّ المبرد على سيبويه=

ومَن قال: إِن اسمَ الإِشارة أَعرفُ من العَلم لم يَجزْ عنده أَن يكونَ نعتاً له، إِنما يكونُ بدلاً أَو عطفَ بيان.

وأَما أَسماءُ الإِشارة فتوصفُ ويوصفُ بها، فتوصفُ لَمَا فيها من الإِبهام، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: هذا، وأَشرتَ إِلى حاضر، وكان هناك أَنواعٌ من الأَشخاص التي يجوزُ أَن تقعَ الإِشارةُ إِلى كلِّ واحدٍ منها، فيُبهَمَ على المخاطَب إِلى أَيِّ الأَنواعِ وقعتْ الإِشارةُ، فتفتقرَ حينئذٍ إِلى الصفة للبيان؟ ويوصفُ بها لأَنها في مذهب ما يوصفُ به من المشتَقَّات، نحوُ الحاضِر والشاهِد والقريبِ والبعيدِ، فإِذا قلت: ذاك فتقديرُه البعيدُ أَو المتنحِّي ونحوُ ذلك.

ولا توصفُ إِلا باسمِ جنسٍ لأَن الغرضَ من وصفِها بيانُ نوع المشارِ إِليه، لا فصلُ المشارِ إِليه من مشارِك له بحال من أَحواله، لأَن اسمَ الإِشارة ثابتٌ لَمَا وقَع عليه، ثُم شارَكَه في ذلك الاسمِ غيرُه، فاحتاجَ إِلى فصلٍ بنيهما بالصفة، وإِنما أُتي به وُصْلةً إِلى نقل الاسمِ من تعريف العهد إِلى تعريف الحضور والإِشارةِ، مثالُ ذلك أَن يكونَ بحضْرتك شخصان، فتُريدَ الإِخبارَ عن أَحدهما، ولا بدَّ من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطَب فيه عهدٌ، فتُدخِلَ[1] فيه الأَلفَ واللامَ، فتأَتيَ[2] باسم الإِشارةِ وُصْلةً إِلى تعريفه ونقلِه من تعريف العهد إِلى تعريف الحضور، فتقول: هذا الرجلُ فعلَ أَو يفعلُ.

ونظيرُه دخولُ أَيّ في النداء وُصْلةً إِلى نداءِ ما فيه الأَلفُ واللامُ، ويجوزُ أَن تتوصَّلَ بهذا إِلى نداءِ ما فيه الأَلفُ واللامُ، فتقولَ: يا هذا الرجلُ كما تقول: يا أَيُّها الرجلُ، وقد يجوزُ أَن لا تجعلَه وُصْلةً، فتقولَ: يا هذا، فإِذا جعلتَه وُصلةً لزمتْه الصفةُ، وإِذا لم تجعلْه وُصلةً لم تلزمْه، فلذلك تقول: هذا الرجلُ والغلامُ، ولا تقول: الظريفُ ولا العالمُ إِلا على إِرادة حذف الموصوف وإِقامةِ الصفة مُقامَه، فيكونُ المرادُ الاسمَ لا الصفةَ[3].

=في هذه المسألة في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٥.

(١) في د، ط، ر: «فيدخل»، وما أثبت مناسب للسياق.

(٢) في د، ط، ر: «فأتي»، وما أثبت مناسب للسياق.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨١-٨٢، والنكت: ٤٤٢ فإن كلام الشارح قريب مما فيهما.

ولا يجوزُ أَن يُنعتَ المبهمُ بمضاف لأَنك إِذا قلت: هذا الرجلُ فالرجلُ وما قبلَه اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفة له، لأَنك إِذا أَوْمأتَ إِلى شيء لزمَك البيانُ عن نوع الذي تَقصدُه، فالبيانُ كاللَّازم له(١)، فلمَّا كانت هي لا تُضافُ لأَنها معرَّفةٌ بالإِشارة، والمضافُ يقدَّرُ بالنكرة، والمبهَمُ ممَّا لا يصحُّ تنكيرُه لأَن تعريفَ الإِشارة لا يُفارقُه، فكما لا يصحُّ إِضافةُ الأَول كذلك لا يصحُّ إِضافةُ الثاني لأَنهما اسمٌ واحدٌ، ولذلك من المعنى لا يصحُّ أَن تُفرِّقَ الصفةَ وتَجمعَ الموصوفَ فتقولَ: مررتُ بهذين الرجلِ والفرسِ لفصْلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره من الصفات، فإِنك تقول: مررتُ برجلَين كريمٍ وفاضلٍ، ولا بدَّ فيه من أَن يكونَ على عِدَّة المجموع(٢).

فأَما ما عُرفَ بالأَلف واللام فيوصفُ بشيئَين(٣)، بمثلِه ممَّا فيه الأَلفُ واللامُ وبالمضاف إِلى ما فيه الأَلفُ واللامُ، نحوُ [٣/ ٥٨] قولك: مررتُ بالرجل العاقل، وهذا الرجلُ الفاضلُ، وتقول في الصفة بالمضاف: هذا الرجلُ صاحبُ المالِ، ورأَيتُ الأَميرَ ذا العدلِ، ومررتُ بالغلام ذي الفضلِ، ولا يوصفُ ما فيه الأَلفُ واللامُ بغير ذَينك لأَنه أَقربُ إِلى الإِبهام من سائر المعارفِ، أَلا تراك تصفُه بما تصفُ به النكراتِ، فتقولُ: مررتُ بالرجل مثلِك، وإِني لأَمرُّ بالغلام غيرِك فيكرمُني(٤)؟

فأَما المضافُ إِلى المعرفة فإِنه يوصفُ بالمضاف إِلى مِثله في التعريف، وبالمضاف إِلى ما هو أَبهمُ منه على حسَب الفائدة المذكورة، وبما فيه الأَلفُ واللامُ، وبالأَسماء المبهَمة، نحوُ مررتُ بصاحبك أَخي زيدٍ، وصاحبِ هذا والكريمِ(٥)، ولا تقولُ: مررتُ بغلامِ زيدٍ أَخيك لأَنه أَخصُّ من الموصوف، فاعرفْه.

---

(١) كذا في المقتضب: ٤/ ٢٨٣.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٨، والأصول: ٢/ ٣٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٣.

(٣) هما في الكتاب: ٢/ ٧، والمقتضب: ٤/ ٢٨٣- ٢٨٤، والأصول: ٢/ ٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٤-٨٥.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٣-٨٤.

(٥) كذا في الكتاب: ٢/ ٧، والأصول: ٢/ ٣٢.

(فصل) قال صاحب الكتاب، (ومن حقِّ الموصوفِ أَن يكونَ أَخصَّ من الصفة أَو مُساوِياً لها، ولذلك امتنعَ وصفُ المعرَّفِ باللام بالمبهَمِ وبالمضافِ إِلى ما ليس معرَّفاً باللام لكونهما أَخصَّ منه).

قال الشارح: قد تقدَّمَ قولُنا: إِن الصفةَ ينبغي أَن تكونَ وَفْقَ الموصوفِ، فإِن كان الموصوفُ نكرةً فصفتُه نكرةٌ، وإِن كان معرفةً فصفتُه معرفةٌ، ولا تكونُ الصفةُ أَخصَّ من الموصوف[١]، إِنما يوصَفُ الاسمُ بما دونه في التعريف أَو بما يُساويه، وذلك لوجهين:

أَحدُهما: أَن الصفة تتمَّةٌ للموصوفِ وزيادةٌ في بيانه، والزيادةُ تكونُ دون المَزيد عليه، وأَما أَن تفوقَه فلا، فإِذاً وجهُ الكلام أَن تبدأَ بالأَعرف، فإِن[٢] كَفَى، وإِلَّا أَتبعتَه ما يزيده بياناً.

وأَما الوجهُ الثاني فإِن الصفةَ خبرٌ في الحقيقة، أَلا ترى أَنه يَحسنُ أَن يقالَ لـمَن قال: جاءني زيدٌ الفاضلُ: كذبتَ فيما وصفتَه به، أَو صدقتَ كما يَحسنُ ذلك في الخبر؟ وإِذا كانت خبراً فكما أَن الخبرَ لا يكونُ إِلا أَعمَّ من المخبَر عنه أَو مساوِياً له، فالأَولُ نحوُ زيد قائمٌ، والثاني نحوُ الإِنسان بشرٌ، إِلا أَن الفرقَ بينهما أَنك في الصفة تذكُر حالاً من أَحوال الموصوف لمَنْ يعرِفُها تعريفاً له عند توهُّم الجهالةِ بالموصوف وعدمِ الاكتفاءِ بمعرفته، وفي الخبر إِنما تُذكَر لمَن يجهلُها، فتكونُ هي محلَّ الفائدة، فلذلك تقولُ: مررتُ بزيد الطويلِ، والطويلُ نعتٌ لزيد، وهو أَعمُّ منه وحدَه، إِذ الأَشياءُ الطوالُ كثيرةٌ، وزيدٌ أَخصُّ من الطويل وحدَه.

فإِن قيل: فكيف تكونُ الصفةُ بياناً للموصوف وهي أَعمُّ منه.

قيل: البيانُ منه إِنما حصَلَ من مجموع الصفة والموصوف لأَن مجموعَهما أَخصُّ من كلِّ واحدٍ منهما منفرِداً، فزيدٌ الطويلُ أَخصُّ [٩٧/ ب] من زيد وحدَه ومن الطويل وحدَه، ولذلك كانت الصفةُ والموصوفُ كالشيء الواحد، فعلى هذا تقول: مررتُ بزيد

(١) كذا في الأصول: ٢/ ٣٣، وانظر ما سلف: ٣/ ١٠٤.

(٢) الصواب «إن»، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨٣، والنكت: ٤٤٣.

هذا، فيكونُ هذا نعتاً لزيد، هذا على مذهب مَن يرى أن هذا أَنقصُ من العَلم، ومَن جعل هذا أَخصَّ من العَلم جعلَه بدلاً لا نعتاً، وتقولُ: جاءني هذا الرجلُ، فتَصفُ هذا بما فيه الألفُ واللامُ لأَن ما فيه الأَلفُ واللام أَنقصُ تعريفاً من أَسماء الإِشارة، ولو قلت: مررتُ بالرجل هذا، فتصفُ ما فيه الأَلفُ واللامُ باسم الإِشارةِ لم يَجزْ لأَن الاسمَ لا يوصفُ بما هو أَتمُّ تعريفاً منه، فإِن جعلتَه بدلاً أَو عطفَ بيان جازَ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحَقُّ الصفة أَن تَصحبَ الموصوفَ إِلا إِذا ظهر أَمرُه ظهوراً يُستغنَى معه عن ذِكره، فحينئذٍ يجوز تركُه وإِقامةُ الصفةِ مُقامَه، كقوله:

وعلَيْهما مَسْرودتانِ قَضاهُما ... داودُ أَوْ صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

وقولِه:

رَبَّاءُ شَمَّاءَ لا يَأْوِي لقُلَّتِها ... إِلَّا السَّحابُ وإِلَّا الأَوْبُ والسَّبَلُ

وقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾، وهذا بابٌ واسعٌ، ومنه قولُ النابغة: [٣/ ٩٥]

كأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أَي جَملٌ من جمالهم، وقال:

لو قلتَ ما في قَومِها لم تِيْثَمِ ... يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

أَي ما في قومها أَحدٌ، ومنه:

أَنا ابْنُ جَلَا

أَي رجُلٍ جَلَا، وقولُه:

بكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

أَي بكَفَّيْ رجلٍ، وسمعَ سيبويه بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما ماتَ حتى رأَيتُه في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحدٌ ماتَ، وقد يبلغُ من الظُّهور أَنهم يَطَّرحونه رأْساً، كقولهم: الأَجْرع والأَبْطح والفارِس والصاحِب والراكِب والأَوْرَق والأَطْلس).

قال الشارح: اعلمْ أَن الصفةَ والموصوفَ لـمَّا كانا كالشيء الواحدِ من حيث كان البيانُ والإِيضاحُ إِنما يحصُلُ من مجموعهما كان القياسُ أَن لا يُحذفَ واحدٌ منهما، لأَن حذفَ أَحدهما نقضٌ للغرض وتراجُعٌ عمَّا اعتزموه، فالموصوفُ القياسُ يأَبى حذفَه لِما ذكرناه، ولأَنه ربَّما وقعَ بحذفه لَبْسٌ، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: مررتُ بطويلٍ لم يُعلمْ من ظاهر اللفظ أَن الممرورَ به إِنسانٌ أَو رمحٌ أَو ثوبٌ، ونحوُ ذلك ممَّا قد يوصفُ بالطُّول؟ إِلا أَنهم قد حذفوه إِذا ظهرَ أَمرُه، وقَويتْ الدلالةُ عليه إِما بحال أَو لفظٍ، وأَكثرُ ما جاء في الشِّعر لأَنه موضعُ ضرورةٍ، وكلَّما استبَهَم كان حذفُه أَبعدَ في القياس[1]، فمن ذلك قولُ أَبي ذؤَيب[2]:

وعَلَيْهما مَسْرودتانِ إِلخ

الشاهدُ فيه قولُه: مَسْرودتان، والمرادُ دِرْعان مَسرودتان، وكذلك السَّوابغُ، والمرادُ الدروعُ السَّوابغُ، ومن ذلك قولُ المتنخِّلِ الهذليِّ، وهو مالكُ بنُ عُوَيْمر، والمتنخِّلُ لقبٌ[3]:

رَبَّاءُ شَمَّاءَ إِلخ

الشاهدُ فيه قولُه: رَبَّاءُ شَمَّاءَ، والمرادُ رجلٌ رَبَّاءُ، ربوة [شَمَّاء[4]] أَو رابيةٌ شَمَّاء، فهو فعَّال من [٣/ ٦٠] قولك: رَبَوتُ الرابيةَ إِذا عَلوتُها، وضعَّفَ العينَ للتكثير، والهمزةُ في آخره بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة، كهمزة كِساء وغِطاء، ولم يُنوِّنه لأَنه مضافٌ إِلى شَمَّاء، وشَمَّاء فَعْلاء من الشَّمَم، وهو الارتفاعُ، يقال: جبَلٌ أَشَمُّ ورابيةٌ شَمَّاءُ أَي

---

(١) من قوله: «اعلم أن» إلى قوله: «القياس» قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٦٦ بخلاف يسير.

(٢) سلف البيت تاماً، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين: ٣٩، وسر الصناعة: ٧٦٠.
السَّردُ: الخرز في الأديم، الصَّنَع: الحاذق، شرح أشعار الهذليين: ٣٩.

(٣) سلف البيت تاماً، وهو للمتنخل في شرح أشعار الهذليين: ١٢٨٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٢٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٣١٥، والخزانة: ٢/ ٢٨٤، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٩٣، والتكملة: ٧٣.

(٤) أثبتها عن الخزانة: ٢/ ٢٨٥.

مرتفعةٌ[1]، ومنه الشَّمَمُ في الأَنف، وهو ارتفاعُ قَصَبتِه، وهو مخفوضٌ بإِضافة رَبَّاء إِليه، والفتحةُ علامةُ الخفض لأَنه لا ينصرف، وهمزتُه للتأنيث، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾﴾[2]، والمرادُ حُورٌ قاصِراتُ الطَّرْف.

قال: «وهذا بابٌ واسعٌ» يعني حذْفَ الموصوفِ إِذا كانت الصفةُ مفرَدةً متمكِّنةً في بابها غيرَ مُلْبِسةٍ، نحوُ قولك: مررتُ بظريفٍ، ومررتُ بعاقلٍ وشِبهِهما من الأَسماء الجاريةِ على الفعل.

فأَما إِذا كانت الصفةُ غيرَ جاريةٍ على الفعل نحوَ مررتُ برجل أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ فإِنه يمتنعُ حذفُ الموصوفِ وإِقامةُ الصفةِ مُقامَه لأَن معناه كاملٌ، وليس لفظُه من الفعل، وكذلك لو كانت الصفةُ جملةً نحوَ مررتُ برجل قامَ أَخوه، ولقيتُ غلاماً وجهُه حسنٌ، لم يجزْ حذفُ الموصوف فيه أَيضاً لأَنه لا يحسُنُ إِقامةُ الصفة مُقامَ الموصوفِ فيه، أَلا تراك لو قلت: مررتُ بقامَ أَخوه، أَو لقيتُ وجهُه حسنٌ لم يَحسنْ[3]؟ وربَّما جاء شيءٌ من ذلك، وما أَقلَّه، فمِن ذلك قولُ النابغة[4]:

كأَنَّكَ مِن جِمالِ بَني أُقَيْشٍ إِلخ

وقبلَه[5]: [٣/ ٦١]

أَتَخْذُلُ ناصِري وتُعِزُّ عَبْساً ... أَيَرْبُوعَ بْنَ غَيْظٍ لِلْمِعَنِّ

أَراد جَملاً من جِمال بَني أُقَيْشٍ، فحذفَ الموصوفَ وأَقامَ الصفةَ مُقامَه، وإِنما قال: من جِمال بني أُقَيْشٍ لأَنها وحشيَّةٌ مشهورةٌ بالنُّفور[6]، والشَّنُّ: القِرْبة اليابسةُ، وإِذا فُعِلَ بها

---

(١) انتقد البغدادي ابن يعيش في هذا التفصيل ورأى أن لا فائدة منه، انظر الخزانة: ٢/ ٢٨٥.

(٢) الصافات: ٣٧/ ٤٨.

(٣) انظر الخصائص: ٢/ ٣٦٦.

(٤) سلف البيت: ١/ ١٤٢.

(٥) انظر الحاشية السالفة.

(٦) «بنو أُقيش: حيٌّ من الجن إليهم تنسب الإبل الأُقيشية»، اللسان (أَقش).

هذا كان أَشدَّ لنُفورها.

وسببُ هذا الشِّعر أَن بني عَبْس قَتلوا رجلاً من بَني أَسدٍ، فقتلتْ بنو أَسدٍ رجُلَين من عَبس، فأَراد عُيينةُ بن حِصن الفزاريُّ أَن يُعِينَ بَني عبسٍ، ويَنقضَ الحلفَ الذي بين بني ذُبيانَ وبني أَسد، وبينهم حلفٌ وتناصُرٌ، فقال: كأَنك من جِمال بني أُقَيْشٍ، أَي سريعُ الغضب تَنفُرُ ممَّا لا ينبغي لعاقل أَن يَنفُرَ منه، والذي حسَّنَ حذفَ الموصوفِ ههنا كونُه خبراً، والخبرُ يكون جملةً وجارًّا ومجروراً، نحوُ قولك: إِن زيداً أَبوه قائمٌ، وإِن زيداً مِن الكرام، فأَبوه قائمٌ في موضع الخبر، وكذلك الجارُّ والمجرورُ، ومنه قولُ أَبي الأَسود الحِمانيِّ[١]:

لــو قلــتَ مــا في قومِهــا إِلــخ

والمرادُ إِنسانٌ يَفْضلُها، فحذفَ الموصوفَ الذي هو المبتدأُ، وأَقام الجملةَ مُقامَه، يصفُ امرأَةً، فالحَسَبُ: المآثر، والمِيْسَم: الجَمال، وهو من الواو، وإِنما قلَبوها ياءً للكسرة قبلها، كأَنه من قولهم: فلانٌ وَسِيم، أَي حسنُ الوجهِ، وقولُه: لم تِيثَمْ يريدُ تَأْثَم، وإِنما لـمَّا كسرَ التاءَ وجبَ قلبُ الهمزة ياءً، وإِنما كسَروا التاءَ على مذهب مَن يرى كسْرَ حروف المضارَعة ما عدا الياءَ، وذلك إِذا كان الفعلُ على فَعِل، نحوُ تِعْلم وتِسْلم[٢].

ومثلُه في حذف الموصوف قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٣]، أَي قومٌ دون ذلك، أَو ناسٌ، وقد حمَلَ ناسٌ قولَه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا

---

(١) سلف البيتان: ٣/ ١٠٨، وكذا نسبتها في العيني: ٤/ ٧١ عن ابن يعيش، ونسبها البغدادي في الخزانة: ٢/ ٣١١ إِلى حكيم بن معية الربعي، وذكر أَنها نُسبا إِليه في موضع آخر من كتاب سيبويه، إِلا أَن سيبويه أَنشدهما في موضع واحد غير منسوبين، انظر الكتاب: ٢/ ٣٤٥، ونسبها صاحب الدرر: ٢/ ١٥٢ إِلى حكيم وقال: «وقيل: لحميد الأَرقط»، وهما لأَبي الأَسود الجمالي في التصريح: ١/ ١١٨، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٧١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٤٦، ٩/ ٩، والخصائص: ٢/ ٣٧٠، والنكت: ٥٠١، ٦٤٧.

(٢) انظر في هذا الكتاب: ٤/ ١٠٩، والمخصص: ١٤/ ٢١٦- ٢١٧، والنكت: ١٠٧٦، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٤٢.

(٣) الجن: ٧٢/ ١١.

نَصَـٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَـٰقَهُمۡ ﴾[١] على هذا، قالوا: تقديرُه ومن الذين قالوا: إنَّا نصارى قومٌ أَخذْنا مِيثاقَهم[٢]، ومثلُه ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾[٣]، والمرادُ إنسانٌ له مَقامٌ معلومٌ، وقولُه: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ﴾[٤]، أي قومٌ يُحرِّفون، والكوفيون يُضْمرون موصولاً، [٩٨/ أ] وتقديرُه عندهم إلَا مَنْ له مَقامٌ معلومٌ[٥]، والأَولُ أَسهلُ لأَن حذفَ الموصول أَبعدُ من حذف الموصوف.

ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العربِ الموثوقِ بهم: «ما مِنْهما ماتَ حتى رأَيتُه [٣/ ٦١] في حال كذا وكذا»، والمرادُ ما مِنْهما أَحدٌ مات[٦]، فحذفَ أَحداً، وهو الموصوفُ، وهذا الحذفُ في المبتدأ أَسهلُ منه مع الفاعل، لو قلتَ: جاءني قامَ أَخوه على إرادة جاءني رجلٌ قام أَخوه لم يَحسُنْ حُسْنَه في المبتدأ، لأَن المبتدأَ قد لا يكونُ اسماً محضاً، نحوُ تسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَراه[٧]، والمرادُ سماعُك بالمُعيْديِّ خيرٌ من رؤيته، وليس كذلك الفاعلُ[٨]، وأَما قولُه: «أَنا ابنُ جَلَا» من قول سُحَيْم بن وَثِيل الرياحيِّ[٩]:

أَنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنايا ... متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفوني

فقيل: إنه من هذا القَبيلِ، والمرادُ أَنا ابنُ رجلٍ جَلَا[١٠]، ثم حُذفَ الموصوفُ، أَي جَلَا

---

(١) المائدة: ٥/ ١٤.
(٢) انظر الخصائص: ٢/ ٣٧٠.
(٣) الصافات: ٣٧/ ١٦٤.
(٤) النساء: ٤/ ٤٦، وفي ط، ر: «ومن» خطأ.
(٥) أجاز الكوفيون حذف الموصول الاسمي، ووافقهم ابن مالك ومنعه البصريون، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٧١، ومجالس ثعلب: ٣٩٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٣٥، وارتشاف الضرب: ١٠٤٥- ١٠٤٦، والمساعد: ١/ ١٧٨.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٤٥.
(٧) انظر ما سلف: ٣/ ٣٠.
(٨) هذا قول ابن جني واستدلاله في الخصائص: ٢/ ٣٧٠، وسلف المثل السالف: ٣/ ١٦.
(٩) سلف البيت: ١/ ١٤٢.
(١٠) هذا القول بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ٤٥٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٦٤، وانظر=

أَمرُه ووضحَ، أَو كشَفَ الشدائدَ[١]، وقيل: إِنه اسمُ عَلمٍ، واحتجَّ به عيسى بنُ عمر شاهداً في منع صرفِ كلِّ اسمٍ على وزن الفعلِ، سواءٌ كان ذلك البناءُ ممَّا يَغْلِبُ وجودُه في الأَفعال أَو لا يَغْلِبُ، وأَصحابُ سيبويه يتأَولونه على أَنه سُمِّي به وفيه ضميرٌ، فهو جملةٌ، والاسمُ المنقولُ من الجملة يُحكَى ولا يُعرَبُ، فيكونُ من قَبيل[٢]:

بَنـي شـابَ قَرْناهـا..............

وقد تقدَّم شرحُ ذلك في مالا ينصرف[٣]، وقد قيل في قول الآخر[٤]:

واللهِ مـا لَـيْلي بِنَـامَ صـاحبُهْ ولا مُخـالِطُ اللَّيَـانِ جانِبُـهْ

إِنه علَمٌ اسمُ رجلٍ، وقيل: إِنه على حذف الموصوفِ، كأَنه أَراد ما لَيْلي برجلٍ نامَ صاحبُه، ثم حُذف الموصوفُ[٥]، ومن ذلك قولُه[٦]:

جـادَتْ بكَفَّـيْ كـان مِـنْ أَرْمَـى الـبَشَرْ

وقبله:

مالَـكَ عِنـديْ غيرُ سَهْمٍ وحَجَـرْ وغَـيرُ كَبْـداءَ شـديدةِ الـوَتَرْ

الشاهدُ فيه حذفُ الموصوف وإِقامةُ الصفة التي هي الجملة مُقامَه، والتقديرُ بكفَّي

=المقصور والممدود للقالي: ٦٥.

(١) انظر الخزانة: ١/ ١٢٣-١٢٤.

(٢) هذا قطعة من بيت شعر سلف: ١/ ٦٥.

(٣) انظر ما سلف: ١/ ١٤٢، وزد النكت: ٨١٨.

(٤) لم يعرف قائل البيتين، وهما في الكامل للمبرد: ١/ ٣٨٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٥، وأسرار العربية: ٩٩، والإنصاف: ١١٢، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٧٩، والخزانة: ٤/ ١٠٦.

(٥) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٦) هذا البيت والبيتان اللاحقان بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٣٩، والأصول: ٢/ ١٧٨، والبغداديات: ٣٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٦، والأول في البغداديات: ٢٤٦، والمحتسب: ٢/ ٢٢٧، والخصائص: ٢/ ٣٦٧، والخزانة: ٢/ ٣١٢. بلا نسبة أَيضاً.

رجلٍ كان مِن أَرْمَى البشر، وقد رُوي «بكفَّيْ كان مَنْ أَرْمَى البَشَرْ» بفتح ميم مَنْ، أي بكفَّيْ مَنْ هو أَرْمَى البشرِ، و«كان» زائدةٌ(١).

وكَبِدُ القوس: مَقْبِضُها، وقوسٌ كَبْداء: غليظةُ المِقْبَض، تملأُ الكفَّ، وجادتْ(٢) من الجُودة لا من الجُود، ولو صحَّتْ الرواية الأُولى لم يجزْ القياسُ عليه لقلَّته وشذوذه في القياس(٣).

وربَّما ظَهر أَمرُ الموصوفِ، وعُرِفَ [٣/ ٦٣] موضعُه، فيُستغنَى عن ذِكره أَلبتَةَ، وتقعُ المعامَلةُ مع الصفة، وتصيرُ الصفةُ كاسم الجنس الدالِّ على معنى الموصوف، وذلك نحوُ قولهم: الأَجْرَع والأَبْطَح، فالأَجْرَع: مكانٌ سهْل مُستوٍ لا يُنبِتُ، يقال: مكانٌ أَجْرعُ ورَملةٌ جَرْعاءُ، اشتُهِرَ المكانُ بذلك، فعُلِمَ مكانُه، وإن لم يُذكَرْ، فقيل: الأَجْرَع إذ لا يوصفُ بذلك إلا المكانُ، وأما الأَبْطحُ فالمكانُ المتَّسعُ، ومثلُه البَطْحاء، وأصلُه أن يقالَ، مكانٌ أَبْطحُ، ثم غَلَبَتْ الصفةُ، وصارت كاسم الجنس.

ومثلُه الفارِسُ والصاحِبُ والراكِبُ، أَصلُ ذلك كلِّه الصفةُ، وإنما غَلَبَتْ فصارت كاسم الجنس، ولذلك يُجمعُ جمعَه، فيقالُ: فارِس وفَوارِس وصاحِب وصَواحِب وراكِب ورَواكِب، كما يقال: كاهِل وكَواهِل، فالفارس: راكِب الفرس خاصَّةً(٤)، والراكِبُ: راكبُ الجَمل خاصَّةً(٥)، لا يقال لغيره، والصاحبُ معروفٌ.

ومثلُ ذلك الأَوْرَق والأَطْلَس، فالأَوْرَق: المغبَرُّ اللَّونِ كلَون الرماد، والحمامةُ وَرْقاءُ لِلونِها، والأَطْلَس أَن يَضربَ إلى الغُبرة، والذئبُ أَطْلسُ لِلونِه، فأَصلُهما الصفةُ، ثم ظهرَ أَمرُهما، فصار الموصوفُ نَسْياً مَنسيَّاً، فصارا كالجنس.

---

(١) كذا في الخصائص: ٢/ ٣٦٧.
(٢) فسرها البغدادي في الخزانة: ٢/ ٣١٢ فقال: «وجادت أي أحسنت».
(٣) كذا في الخصائص: ٢/ ٣٦٧.
(٤) انظر الصحاح واللسان (فرس).
(٥) كذا في إصلاح المنطق: ٤٠، وأدب الكاتب: ٢٠٤.

وأَما الصفةُ فلا يَحسنُ حذفُها أَيضاً لِمَا ذكرناه، ولأَن الغرضَ من الصفة إِما التخصيصُ وإِما الثناءُ والمدحُ، وكلَاهما من مَقامات الإِطناب والإِسهاب، والحذفُ من باب الإِيجاز والاختصار، فلا يجتمعان لتدافُعِها، وقد حُذفتْ الصفةُ على قلَّة ونُدرة، وذلك عند قُوةِ دِلالةِ الحالِ عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: سِيْرَ عليه لَيلٌ[1]، وهم يريدون «لَيلٌ طويلٌ»، وكأَن هذا إِنما حُذفَ فيه الصفةُ لِمَا دلَّ من الحال على موضعها، وذلك بأَن يُوجَدَ في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقومُ مَقامَ قوله: طويل، وذلك إِذا كنتَ في مدح إِنسان والثناءِ عليه، فتقولُ: كان والله رجلاً، وتزيدُ في قُوَّة اللَّفظِ بالله وتَمطيطِ اللَّامِ وإِطالةِ الصوت بها، فيُفهمُ من ذلك أَنك أَردتَ كريماً أَو شجاعاً أَو كاملاً.

وكذلك في طَرف الذمِّ، إِذا قلت: سأَلتُ فلاناً فرأَيتُه رجلاً، وتَزْوي وجهَك وتُقطِّبُه، فتُغني عن بخيلاً أَو لئيماً، ومنه الحديثُ «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إِلا في المسجدِ[2]»، والمرادُ لا صلاةَ كاملةً أَو تامةً ونحوُ ذلك، فإِن عَرِيَتْ الحالُ من الدلالة لم يَجز الحذفُ[3]، فاعرفْه.

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٦، وانظر شرحه للسيرافي: ٤/ ٢٠٦، والشيرازيات: ٣٤٧، والنكت: ٣١٩.

(٢) الحديث في القرطبي: ١/ ٣١، ٣/ ٤٦٦، وانظر تخريجه في الموضع الأول.

(٣) من قوله: «وأما الصفة...» إلى قوله: «الحذف» قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٦٦-٣٧١.

البدل

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو على أربعة أضربٍ، بدلُ الكُلِّ من الكُلِّ كقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾، وبدلُ البعضِ من الكُلِّ، كقولك: رأيتُ قومَك أكثرَهم وثُلثَيهم وناساً منهم، وصَرفتُ وجوهَها أوَّلِها، وبدلُ الاشتمال، كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، وأعجبَني عمرو حُسنُه وأَدَبُه وعِلمُه، ونحوُ ذلك ممَّا هو منه أو بمنزلته في التلبُّس به، وبدلُ الغلط كقولك: مررت برجلٍ حمارٍ، أردتَ أن تقولَ: بحمار فسبقَك لسانُك إلى رجل، ثم تداركتَه، وهذا لا يكونُ إلا في بداية الكلام وما لا يَصدرُ عن رويَّة وفَطَانةٍ).

قال الشارح: البدلُ ثانٍ يقدَّرُ في موضع الأول[1]، نحوُ قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ، فزيدٌ ثانٍ من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه، واعتبارُه بأن يقدَّرَ في موضع الأول، حتى كأنك قلت: مررتُ بزيد، فيَعملَ فيه العاملُ كأنه خالٍ من الأول، والغرضُ من ذلك البيانُ، وذلك بأن يكونَ للشخص اسمان أو أسماءٌ، ويُشتَهرَ ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين، فإذا ذُكرَ أحدُ الاسمَين خاف أن لا يكونَ ذلك الاسمُ مشتَهراً عند المخاطَب، [٣/ ٦٤] ويَذكرَ ذلك الاسمَ الآخرَ على سبيل بدلِ أحدِهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهُّم[2].

فإذا قلت: مررتُ بعبد الله زيدٍ فقد يجوزُ أن يكونَ المخاطَبُ يعرفُ عبدَ الله ولا يعلمُ أنه زيدٌ، وقد يجوزُ أن يكونَ عارفاً بزيد ولا يَعلمَ أنه عبدُ الله [٩٨/ ب] فتأتيَ بالاسمَيْن جميعاً لمعرفة المخاطَب.

وكان الأصلُ أن يكونا[3] خبرَيْن، أي جملتَيْن، مثلَ مررتُ بعبد الله مررتُ بزيد، أو

---

(١) انظر تعريف البدل في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٢٩، وارتشاف الضرب: ١٩٦١.

(٢) انظر هذا التعليل في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٣٦، والنكت: ٢٧٣.

(٣) في ط، ر: «يكون». تحريف، وما أثبت عن د، والأصول: ٢/ ٤٦.

يدخلَ عليه واوُ العطف، لكنَّهم لو فعلوا ذلك لالْتَبس، أَلا ترى أَنك لو قلت: مررتُ بعبد الله مررتُ بزيد، أَوْ قلت: مررتُ بعبد الله وزيدٍ ربَّما تَوهَّمَ المخاطَبُ أَن الثاني غيرُ الأَول؟ فجاؤوا بالبدل فراراً من اللَّبس وطلباً للإِيجاز[١].

والبدلُ إِما أَن يكونَ الأَولَ في المعنى أَو بعضَه أَو مشتمِلاً عليه أَو يكونَ على وجْه الغَلط.

فالأَولُ نحوُ قولك: مررتُ بأَخيك زيدٍ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ زيدٍ، فزيدٌ هو الأَولُ، وقد أَبدلَه منه للبيان، وذلك لجواز أَن يكونَ قد عَرفَ أَن له أَخاً ولا يعرفُ أَنه زيدٌ، أَو يعرفَ زيداً ولا يعلمَ أَنه أَخوه، وكذلك يجوزُ أَن يكونَ يعرفُ زيداً ولا يَعلمُ أَنه رجلٌ صالح، أَو يَعرفُ أَنه رجلٌ صالحٌ ولا يَعرفُ أَنه زيدٌ، فجَمعَ بينهما للبيان، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[٢]، فالصِّراطُ الثاني بدلٌ من الأَول، وهُو هُو لأَن الصراطَ المستقيمَ هو صراطُ المنعَم عليهم.

وأَما الثاني وهو بدلُ الشيء من الشيء وهو بعضُه كقولك رأَيتُ زيداً وجْهَه، ورأَيتُ قومَك أَكثرَهم وثُلثَيْهم وناساً منهم، وصرفتُ وجوهَها أَوَّلِها، فالثاني من هذه الأَشياء بعضُ الأَول، وأَبدلتَه منه ليُعلمَ ما قصدتَ له، وليتنبَّهَ السامعُ، فتُثبتَ بقولك: رأَيتُ زيداً وجهَه موضعَ الرؤيةِ منه، فصار كقولك: رأَيتُ وجْهَ زيد، وكذلك قولُك: رأَيتُ قومَك أَكثرَهم وثُلثَيْهم وناساً منهم، بيَّنتَ مَنْ رأَيتَ منهم، فأَكثرُهم وثُلثاهم بعضُهم، وكذلك «ناساً منهم»، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾[٣]، فمَنْ في موضع خفضٍ لأَن المعنى على مَنْ استطاعَ منهم.

وتقولُ: بعتُ طعامَك بعضَه مَكِيلاً وبعضَه مَوزوناً، ويجوز أَن ترفعَ فتقولَ: بعضُه مَكيلٌ وبعضُه موزونٌ، والفرقُ بينهما أَنك إِذا نصبتَ فقد أَوقعتَ العَقدَ[٤] على البعض

---

(١) قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٤٦ بخلاف يسير.

(٢) الفاتحة: ١/ ٦-٧.

(٣) آل عمران: ٣/ ٩٧.

(٤) في ط، ر: «الفعل».

منفصِلاً من الآخرَ، فكأنك قلت: هذا البعضُ أَبيعُكه[١] بكذا كَيلاً، وهذا البعضُ أَبيعُكه[٢] بكذا وزناً، وإذا رفَعتَ فإنما أَوقعتَ العَقدَ[٣] على جملة الطعام الذي مِن صفته أن بعضَه مَكيلٌ وبعضُه موزونٌ[٤]، قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٥] فهذا شاهدٌ في الرفع، ومن كلام العرب «خلَق اللهُ الزَّرافةَ يدَيْها أَطْولَ مِنْ رجلَيْها». فهذا شاهدٌ في النصب[٦]، ولو قال: يداها أَطولُ من رِجلَيْها لجاز، ولا بدَّ فيه من ضمير يُعلِّقه بالأَول، فأَما قولُهم: ضربتُ زيداً اليدَ والرِّجلَ فالمرادُ اليدَ والرجلَ منه، فحذِفَ الضميرُ للعلم به.

وأَما الثالثُ فهو بدلُ الاشتِمال، نحوُ قولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، وأَعجَبني عمرو عِلمُه وحُسنُه وأَدبُه ونحوُها من المعاني، فالثاني بدلٌ من الأَول، وليس إِيَّاه ولا بعضَه، وإنما هو شيءٌ اشتَمل عليه، والمرادُ بالاشتِمال أَن يتضمَّنَ الأَولُ الثاني، فيُفهمَ من فَحْوى الكلام أَن المرادَ غيرُ المبدَل منه، وذلك أَنك لـمَّا قلتَ: أَعجبَني زيدٌ فُهِمَ أَن المعجِبَ ليس زيداً من حيث هو لحمٌ ودمٌ، وإنما ذلك معنىً فيه، وعِبرةُ الاشتمال أَن تصحَّ العبارةُ بلفْظه عن ذلك الشيء، فيجوزُ أَن تقول: سُلبَ زيدٌ وأَنت تريدُ ثوبَه، وأَعجبَني زيدٌ وأَنت تريدُ عِلمَه وأَدبَه، ونحوُهما من المعاني، قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥﴾[٧]، فالنارُ بدلٌ لأَن الأُخدودَ مشتمِلٌ عليها[٨]، ومثلُه قولُه تعالى:

---

(١) في ط، ر: «أَسلفته»، «السَّلَف: نوع من البيوع يعجل فيه الثمن»، اللسان (سلف).

(٢) في ط، ر: «سلفته».

(٣) في ط، ر: «الفعل».

(٤) قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٤٩ بخلاف يسير.

(٥) الزمر: ٣٩/ ٦٠.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ١٥٥، والأصول: ٢/ ٥١.

(٧) البروج: ٨٥/ ٤-٥.

(٨) هو قول الفارسي، انظر الشيرازيات: ٢٣٢، والمقتصد: ٩٣٤، وذهب الفراء وابن الطراوة إلى أن البدل هنا بدل كل من كل، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٥٣، والارتشاف: ١٩٦٧.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ [٣/ ٦٥] قِتَالٍ فِيهِ﴾[١]، فالقتالُ بدلٌ من الشَّهر الحرام، وهو معنىً اشتَمل عليه الشهرُ، وسؤالُهم عن الشهر إنما كان لأَجل القتالِ فيه، ومن ذلك قولُ عَبَدة بن الطبيب[٢]:

فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكُ واحدٍ ... ولكنَّه بُنْيانُ قَومٍ تهدَّما

فهذا يُنشدُ على وجهَين بالرفع في «هُلكُ واحدٍ» والنصبِ، فأَما الرفعُ فعلى أَن تكونَ الجملةُ خبراً لِكانَ، وأَما النصبُ فعلى أَن يكون المفردُ خبراً لِكان، ويكونَ هُلكُه بدلاً من اسم «كان»، فأَما قولُ الآخر[٣]:

ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لن يُطَاعا ... وما أَلْفَيْتِني حِلْمي مُضَاعا

فهذا لا يكونُ إلا على البدل لأَجل القافية، ولا بدَّ في بدل الاشتمال من عائد أَيضاً يربطُه بالأَول، فأَما قولُه[٤]:

لقد كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه ... تَقَضِّيْ لُبَاناتٍ ويَسْأَمُ سائمُ

فالمراد ثواءٌ فيه، إلا أَنه حُذفَ للعلم به، والثَّواءُ: الإِقامةُ، والمرادُ في ثواءِ حولٍ.

وأَما الرابعُ وهو بدلُ [٣/ ٦٦] الغلط والنسيان، ومثلُ ذلك لا يكونُ في القرآن ولا في شِعر، أَما القرآنُ فهو منزَّهٌ عن الغلَط، وكذلك الشِّعرُ الفصيحُ لأَن الظاهرَ من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نظَمه، فإذا وجَدَ غلطاً أَصلَحه، وإنما يكونُ مثلُه في بَدْأَة الكلام وما يجيء على سبيل سبْق اللسان إلى ما لا يريدُه فيُلغيه، حتى كأَنه لم يَذكره، وذلك نحوُ

---

(١) البقرة: ٢/ ٢١٧.

(٢) البيت في شعره: ٨٨، والكتاب: ١/ ١٥٥-١٥٦، والأصول: ٢/ ٥١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٤٩، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٧٩٠- ٧٩٢، والنكت: ٢٧٥.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٢٩، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٤٩، والنكت: ٢٧٦.

(٤) هو الأعشى، والبيت في ديوانه: ٧٧، والكتاب: ٣/ ٣٨، والمقتضب: ١/ ٢٧، ٤/ ٢٩٧، والأصول: ٢/ ٤٧- ٤٨، والنكت: ٧١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٠.

«مررتُ برجلٍ حمارٍ»، كأنك أردتَ أن تقول: مررت بحمار، فسبقَ لسانُك إلى ذِكر الرجل، فتداركتَ وأبدلتَ منه ما تريده، والأَولى أن تأتيَ ببَلْ للإضراب عن الأول[١].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو الذي يُعتمدُ بالحديث، وإنما يُذكَرُ الأولُ لنحوٍ من التوطئة، وليُفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكونُ في الإفراد، قال سيبويه عُقيبَ ذِكره أمثلةَ البدل: أرادَ رأيتُ أكثرَ قومِك وثُلثَي قومِك وصرفتُ وجوهَ أوّلِها، ولكنَّه ثنَّى الاسمَ توكيداً.

وقولُهم: إنه في حُكم تَنحيةِ الأول إيذانٌ منهم باستقلاله بنفْسه ومُفارَقتِه التأكيدَ والصفةَ في كونهما تتمتَّيْن لِمَا يتبعانه، لا أن يَعنوا إهدارَ الأَول واطِّراحَه، ألَا تراك تقول: زيدٌ رأيتُ غلامَه رجلاً صالحاً، فلو ذهبتَ تَهدرُ الأَولَ لم يَسِدَّ[٢] كلامُك).

قال الشارح: الذي عليه الاعتمادُ من الاسمَيْن أعني البدلَ والمبدَلَ منه هو الاسمُ الثاني، وذُكر الأَولُ توطئةً لبيان الثاني، يدلُّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى في بدل البعض وبدلِ الاشتمال، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ زيداً رأْسَه فالضربُ إنما وقعَ برأْسه دون سائرِه؟ وكذلك قولُك: سُرِقَ زيدٌ مالُه، إنما المسروقُ المالُ دون زيدٍ، ولذلك قدَّرَ سيبويه هذا المعنى بقوله عُقيبَ ذِكره أمثلَة البدل: «أرادَ رأيتُ أكثرَ قومِك، وثُلثيَ قومِك، وصرَفتُ وجوهَ أوّلِها[٣]»، كأنه أرادَ أن المعنى متعلِّقٌ بالثاني، حتى لو تركتَه ولم تذكُره لَألبسَ، ألا ترى أنك لو قلت: ضربتُ زيداً وسكتَّ لظنَّ المخاطَبُ أن الضربَ وقعَ بجُملته، ولم يَختصَّ عُضواً منه، فعلمتَ بذلك أن المعتمَدَ بالحديث هو الاسمُ الثاني، والأَولُ بيانٌ، فالبيانُ في البدل مقدَّمٌ وفي النعت والتأكيدِ مؤخَّرٌ.

واعلمْ أنه قد اجتمعَ في البدل ما افترَقَ في الصفة والتأكيدِ لأن فيه إيضاحاً للمبدَل ورفْعَ لَبْسٍ كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفعُ المجازِ وإبطالُ التوسُّعِ الذي كان يجوزُ في

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٣٧، وانظر الكتاب: ١/ ٤٣٩، والمقتضب: ٤/ ٢٩٨.
(٢) أي لم يستقم، انظر اللسان (سدد).
(٣) الكتاب: ١/ ١٥٠، وانظر شرحه للسيرافي: ٤/ ٣٨.

المبدَل منه، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: جاءني أَخوك جاز أَن تريدَ كتابَه أَو رسولَه؟ فإِذا قلت: زيدٌ زالَ ذلك الاحتمالُ، كما لو قلت: نفْسُه أَو عَينُه(١).

فلذلك قال صاحب الكتاب: «**وليُفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكونُ في الإِفراد**»، يعني أَنه حصَل باجتماع البدل والمبدَلِ منه من التأكيد ما يحصُلُ بالنفْس والعيْن، ومن البيان ما يحصُلُ بالنعت، ولو انفردَ كلُّ واحدٍ من البدل والمبدَل منه لم يحصلْ ما حصلَ باجتماعهما، كما لو انفردَ التأكيدُ والمؤكَّدُ أَو النعتُ والمنعوتُ لم يحصلْ ما حصل باجتماعهما.

وقولُ النحويين: «إِنه في حُكم تنحيةِ الأَولِ» الذي هو المبدَلُ منه ووضعِ البدلِ مكانَه ليس ذلك على معنى إِلغائه وإِزالة فائدته، بل على معنى أَن البدلَ قائمٌ بنفسه وأَنه معتمَدُ الحديث، وليس مبيِّناً للمبدَل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت، والدليلُ على أَن المبدَل منه ليس بملغَى ولا مطَّرحاً أَنك تقولُ: زيدٌ رأَيتُ أَباه عَمراً، فتجعلُ عمراً بدلاً من أَباه، فلو كان المبدَلُ مطَّرحاً لكان تقديرُ الكلام زيدٌ رأَيتُ عمراً، فتبقى الجملةُ التي هي خبرٌ بلا عائد، وذلك ممتنعٌ(٢)، ومِمَّا يدلُّ أَيضاً على أَنه ليس مُلغَىً قولُ الشاعر(٣): [٣/ ٦٧]

---

(١) من قوله: «اجتمع في البدل...» إلى قوله: «عينه» نقله السيوطي عن ابن يعيش في الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٧٨.

(٢) من قوله: «وقول النحويين...» إلى قوله: «ممتنع» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٣٥-٣٦، والأعلم في النكت: ٢٧٢-٢٧٣ بخلاف يسير، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٩٩.

(٣) هو الأعشى كما في الكتاب: ١/ ٨٠ [بولاق]، وليس البيت في ديوانه، وهو في الصبح المنير: ٢٤٠ ضمن الزيادات، وذكره البغدادي في الخزانة: ٢/ ٣٧١- ٣٧٢ على أنه من الخمسين التي لم يعرف لها قائل.

وورد في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج خطأً: ٥٧٩ ملفقاً من بيتين هما:

وكأنها ذو جُدَّتَيْنِ كأَنما ... ما حاجبيه معيَّنٌ بسوادِ

لهق السَّراةِ كأنه في قَهرِه ... مخطوطةٌ يَقَقٌ من الإسنادِ

ونسبا إلى أبي حيَّة النميري، وليسا في ديوانه.=

فكأنَّـــــه لَهِـــقُ السَّراةِ كأنَّـــــه ... مـــا حاجِبَيْـــهِ مُعَـــيَّنٌ بسَـــوَادِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي يدلُّ على كونه مستقلّاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيءِ ذلك صريحاً في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ وقولِه: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾، وهذا من بدل الاشتمال).

قال الشارح: وقد أَكَّدَ صاحبُ الكتاب كونَ البدلِ مستقلّاً بنفسه، وأَنه ليس من تتمَّة الأَولِ كالنعت بكونه في حُكم تكرير العامل، وذلك أَنك إِذا قلت: مررتُ بأَخيك زيدٍ تقديرُه[1] مررتُ بأَخيك بزيدٍ، وإِذا قلت: رأَيتُ أَخاك زيداً فتقديرُه رأَيتُ أَخاك رأَيتُ زيداً، فذلك المقدَّرُ هو العاملُ في البدل، إِلا أَنه حُذفَ لدلالة الأَولِ عليه، فالبدلُ من غير جملة المبدَل منه، هذا مذهبُ أَبي الحسن الأَخفش وجماعةٍ من محقِّقي المتأَخِّرين كأَبي عليّ والرُّمانيّ وغيرِهم.

والحجَّة لهم في ذلك أَنه قد ظهر في بعض المواضع، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[2] فقولُـــه: لِـمَنْ آمَـن منهم بدلٌ من الذين استُضْعِفوا، وهو بدلُ البعض لأَن المؤمنين بعضُ المستضعَفينَ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن

=والبيت الشاهد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٥٩، وكتاب الشعر: ٧٧، والشيرازيات: ١٠٢، ٣٠٩، ٤٣٦، ٥٠٧، والبغداديات: ٣٤٣، والنكت: ٢٨٠-٢٨١، وضرائر الشعر: ٦٩.

«اللَّهق بفتح اللام والهاء: الأبيض»، اللسان (لهق) ومعين بضم الميم وفتح العين وتشديد الياء مفتوحة: ثور بين عينيه سواد، اللسان (عين).

القهر: الغلبة، أبيض يَقَق: شديد البياض ناصعه، اللسان (يقق)، الإسناد: سيرٌ بين الذَّميل والهَمْلَجة. اللسان (سند).

(١) الوجه «فتقديره»

(٢) الأعراف: ٧/ ٧٥.

فِضَّـةٍ ﴾[١] فقولُه: لِبيوتِهم بدلٌ مِن «لِمَنْ يَكفُرُ بالرحمن»، وهو بدلُ الاشتمال، وقد أُظْهِرَ العاملُ، قالوا: فلو كان العاملُ في البدل هو العاملَ في المبدَل منه لأدَّى ذلك إلى مُحال، وهو أَن يكونَ قد عَملَ في الاسم عاملان، وهما اللَّامُ الأُولى واللَّامُ الثانية، إذ حروفُ الخفض لا تُعلَّقُ عن العمل[٢].

وقيل لأَبي عليّ: كيف يكونُ البدلُ إِيضاحاً للمبدَل منه وهو من غير جملته؟ فقال: لـمَّا لم يظهرْ العاملُ في البدل، وإنما دلَّ عليه العاملُ في المبدَل منه واتَّصل البدلُ بالمبدَل منه في اللفظ جازَ أَن يوضِّحَه[٣].

وذهب سيبويه وأَبو العباس محمدُ بنُ يَزيدَ والسيرافيُّ من المتأَخِّرين إلى أَن العاملَ في البدل هو العاملُ في المبدَل منه كالنعت والتأكيدِ، وذلك لتعلُّقِهما به من طريق واحد، وأَما ظهورُ العاملِ في بعض المواضع فقد يكونُ [٣/ ٦٨] توكيداً كما يتكرَّرُ العاملُ في الشيء الواحدِ، كقوله[٤]:

يـــا بُـــؤْسَ للجَهْـــلِ ضَرَّاراً لأَقْـــوامِ

فاللَّامُ زائدةٌ مؤكِّدةٌ للإضافة، ولولا إرادةُ الإضافةِ لكان يا بُؤْساً منوَّناً.

ومن تكرار العامل للتأكيد قولُه تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم

---

(١) الزخرف: ٤٣/ ٣٣.

(٢) انظر الكلام على هذا القول في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٠- ١٢١، وزد البصريات: ٨٣١، والخصائص: ٢/ ٤٢٨، ٣/ ١١١.

(٣) من قوله: «وقيل» إلى قوله: «يوضحه» قاله ابن الأنباري في أسرار العربية: ٣٠٠.

(٤) صدر البيت:

قالـــت بنـــو عـــامرٍ خـــالُو بنـــي أَسَـــدٍ

وقائله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ٢٢٠، والكتاب: ٢/ ٢٧٧- ٢٧٨، والأصول: ١/ ٣٧٠- ٣٧١، وسر الصناعة: ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٣، ٢/ ٣٠٧، والإنصاف: ٣٣٠، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١١٩، والخصائص: ٣/ ١٠٦.

مُّخْرَجُونَ ﴾[١] فموضعُ «أَنَّ» الثانيةِ موضعُ أَنَّ الأُولى، وإنما كُررتْ للتأكيد، وقولُه: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[٢]، فأَنَّ الثانيةُ مكرَّرةٌ تأكيداً، فكذلك هنا يجوزُ أَن يكونَ تكريرُ الحرف تأكيداً، ولو كان العاملُ مقدَّراً لكثُرَ ظهورُه وفشَا استعمالُه، وفي عدم ذلك دليلٌ على ما ذكرناه.

والمذهبُ الأَولَ، وعليه الأَكثرُ، ويؤَيدُه قولُك: يا أَخانا زيدٌ بالضمِّ لا غيرُ، ولولا كان العاملُ الأَولَ لوجب نصبُه كالنعت وعطف البيان[٣]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وليس بمشروطٍ أَن يتطابقَ البدلُ والمبدَلُ منه تعريفاً وتنكيراً، بل لك أَن تُبدِلَ أَيَّ النوعَين شئتَ من الآخر، قال الله عز وجل: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ وقال: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾، خلَا أَنه لا يَحسُنُ إِبدالُ النكرةِ من المعرفة إِلا موصوفةٌ كناصِيَةٍ).

قال الشارح: ليس الأَمرُ في البدل والمبدَل منه كالنعت والمنعوتِ، فيَلزَمَ تطابقُهما في التعريف والتنكير كما كان ذلك في النعت، لأَن النعتَ من تمام المنعوتِ وتَحليةٌ له، والبدلُ منقطِعٌ مِن المبدَل منه، يقدَّرُ في موضع الأَول على ما ذكرنا، فلذلك يجوزُ [٩٩/ ب] بدلُ المعرفةِ من المعرفة والنكرةِ من المعرفة والنكرةِ من النكرةِ والمعرفةِ من النكرةِ.

فمثالُ الأَول ـ وهو بدلُ المعرفةِ من المعرفة ـ قولُك: مررتُ بأَخيك زيدٍ، فزيدٌ بدلٌ من الأَخ، وكلَاهما معرفةٌ، ومثلُه قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ٣٥، وانظر الأقوال في إعراب هذه الآية الكتاب: ٣/ ١٣٢-١٣٣، والإغفال: ٢/ ٤٥٠-٤٥٢، والبصريات: ٦٦٨-٦٧٠، والمسائل المنثورة: ١٨١-١٨٢، والنكت: ٧٧٤، والأشباه والنظائر: ٣/ ٣٨١.

(٢) التوبة: ٩/ ٦٣، وانظر مصادر الحاشية السالفة.

(٣) انظر توجيه الأقوال السالفة وتخريجها في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٠- ١٢٢، ١/ ٤٢٧، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٣٨.

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[1]، فالصراطُ الأولُ معرفةٌ باللام، والثاني معرفةٌ بالإضافة، وقد أُبدلَ منه لتأكيد البيانِ.

ومثالُ الثاني ـ وهو بدلُ النكرة من المعرفة ـ قولُك: مررتُ بأَخيك رجلٍ صالحٍ، فرجلٌ صالحٌ نكرةٌ، وهو بدلٌ من الأَخ، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[2]، فناصية نكرةٌ، وقد أُبدلتْ من الناصية الأُولى وهي معرفةٌ، ولا يَحسنُ بدلُ النكرة من المعرفة حتى توصَفَ، نحوُ الآية، لأَن البيانَ مُرتبطٌ بهما جميعاً[3].

ومثال الثالث ـ وهو بدل النكرة من النكرة ـ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢﴾[4]، فقوله: مَفازاً نكرةٌ، وقد أُبدلَ من النكرةِ، وهو حدائقُ، ومثلُه الشاعر[5]:

وكنْتُ كذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ[٣/ ٦٩]

فأَبدلَ قولَه: «رِجلٍ صحيحةٍ» من قوله: رِجْلَين، وكلَاهما نكرةٌ.

ومثالُ الرابع ـ وهو بدلُ المعرفةِ من النكرة ـ قولُك: مررتُ برجلٍ زيدٍ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[6]، فالثاني معرفةٌ بالإضافة، وقد أَبدلَه من الأَول وهو نكرةٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُبدَلُ المظهَرُ من المضمَر الغائبِ دون المتكلِّم والمخاطَبِ، تقولُ: رأَيتُه زيداً، ومررتُ به زيدٍ، وصرَفتُ وجوهَها أَوَّلِها، ولا تقولُ: بي

---

(١) الفاتحة: ١/ ٦-٧.

(٢) العلق: ٩٦/ ١٥-١٦.

(٣) اشترط الكوفيون وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٢٨، وزد الكتاب: ٢/ ٨٦، والمقتضب: ٤/ ٢٩٦، والأصول: ٢/ ٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٣١.

(٤) النبأ: ٧٨/ ٣١-٣٢.

(٥) هو كثير عزة، والبيت في ديوانه: ٩٩، والكتاب: ١/ ٤٣٢-٤٣٣، وشرحه للسيرافي: ٦/ ٦٣، والنكت: ٤٣٧، والخزانة: ٢/ ٣٨١، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٩٠.

(٦) الشورى: ٤٢/ ٥٢-٥٣.

المسكينِ كان الأَمرُ، ولا عليْكَ الكريمِ المعوَّلُ، والمضمَرُ من المظهَر، نحوُ قولك: رأَيتُ زيداً إِيَّاه، ومررتُ بزيدٍ به، والمضمَرُ من المضمَر، كقولك: رأَيتُك إِيَّاك، ومررتُ بكَ بكَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن البدلَ يَتجاذبُه شَبهَان، شبَهٌ بالنعت وشبَهٌ بالتأكيد، فكما أَن المضمَراتِ تؤكَّدُ فكذلك يُبدلُ منها، فهو في ذلك كالمُظهَر، وليس الأَمرُ فيه كالنعت على ما تقدَّمَ، وهو في ذلك على ثلاثةِ أَضربٍ، بدلُ مُظهَرٍ من مُضمَر، ومُضمَرٍ من مُظهَر، ومُضمَرٍ من مُضمَر، فمثالُ الأول ـ وهو بدلُ المظهَر من المضمر ـ قولُك: رأَيتُه زيداً، وإِذا جَرى ذِكرُ قومٍ قلت: أَكرَموني إِخوتُك[١]، ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢] في أَحد الوجوه، ومثلُه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٣]، فالذين ظَلموا بدلٌ من المضمر، وكذلك كثيرٌ، وهذا من بدل الشيءِ من الشيء وهما لعَينٍ واحدة.

وتقولُ: صَرَفتُ وجوهَها أَوَّلِها، فأَولُها بدلٌ من المضمَر المجرور الذي أَضفتَ الوجوهَ إِليه، وهذا من بدل البعض من الكلِّ لأَن الأَولَ بَعضُ وجوهِ الإِبل، وممَّا جاء في التنزيل من ذلك ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[٤]، أَي ذِكرَه، وهو بدلٌ من الهاء في أَنسانيه، والمعنى وما أَنساني ذِكرَه إِلا الشيطانُ، ومن ذلك قولُ الشاعر[٥]:

علـى حالـةٍ لـو أَنَّ في القَـومِ حاتِمـاً على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ [٣/ ٧٠]

---

(١) هي لغة أكلوني البراغيث، ونسبت إلى طيِّئ وأزد شنوءة، انظر الكتاب: ٢/ ٤٠، والأصول: ١/ ٧١، ١/ ١٣٦، ١/ ١٧٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٢٢، وكتاب الشعر: ٤٧٣، وسر الصناعة: ٦٢٩، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٠.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٣.

(٣) المائدة: ٥/ ٧١.

(٤) الكهف: ١٨/ ٦٣.

(٥) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢/ ٢٩٧، والبصريات: ٨٨٥، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٣٢، والمساعد: ٢/ ٤٣٣.

جَرَّ حاتماً لـمَّا جعله بدلاً من الهاء في «جُوده».

وأَما الثاني ـ وهو بدلُ المضمَر من المظهر ـ فقولُك: «رأَيتُ زيداً إِيَّاه» فإِيَّاه مضمَرٌ، وزيدٌ ظاهرٌ، وقد أُبدلَ منه للبيان، ومن ذلك «مررتُ بزيدٍ به»، الهاءُ ضميرٌ مجرورٌ، وقد أَبدلَه من زيد، وأَعاد الجارَّ لأَنه لا منفصِلَ للمجرور، والمتصلُ لا يقومُ بنفسه.

وأَما الثالثُ ـ وهو بدلُ المضمَر من المضمَر ـ فنحوُ قولك[1]: رأَيتُه إِيَّاه[2]، فإِيَّاه ضميرٌ منفصلٌ، وهو بدلٌ من الهاء في رأَيتُه، وهو ضميرٌ متَّصلٌ، وساغ ذلك لأَن الضميرَ المنفصلَ يَجري عندهم مَجْرى الأَجنبيِّ، أَلا ترى أَنهم لا يُجيزون ضربتُني، ويُجيزون ما ضربتُ إِلا إِيَّاي، وإِيَّاي ضربتُ؟

وتقولُ: مررتُ به به، فالضميرُ الثاني بدلٌ من الأَول، وأَعدتَ حرفَ الجرِّ لَما ذكرناه من أَن المجرورَ لا منفصِلَ له، والأَقربُ في هذا أَن يكونَ تأكيداً لا بدلاً[3]، لأَنك إِذا أَبدلتَ اسماً من اسم وهما لعَينٍ واحدة كان الثاني مرادِفاً للأَول ليُعلَمَ السامعُ بمجموعهما، فأَما إِعادةُ اللفظ بعينْه فمن قَبيل التأكيد.

واعلمْ أَن المضمَراتِ كلَّها لكَ أَن تُبدِلَ منها إِلا ضميرَ المتكلِّم والمخاطَب، فلا يَحسُنُ البدلُ من كلٍّ واحد منهما عند أَكثرِ النحويين، لو قلت: مررتُ بك زيدٍ، أَو مررتَ بي زيدٍ أَو بي المسكينِ كان الأَمرُ لم يَجزْ شيءٌ من ذلك لأَن الغرضَ من البدل البيانُ، وضميرُ المخاطَبِ والمتكلِّم في غاية الوضوح، فلم يَحتجْ إِلى بيان[4].

وقد أَجازَ ذلك أَبو الحسن الأَخفشُ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ

---

(١) في ط، ر: «ذلك». تحريف.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٨٦، والمقتضب: ٤/ ٢٩٦.

(٣) الكوفيون على أنه توكيد، والبصريون على أنه بدل، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٠، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠٦، والمساعد: ٢/ ٤٠٠.

(٤) انظر جواب ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٩٣-٩٤ عن الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب.

﴿ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[(١)] فقولُه: الذين خَسِروا أَنفسَهم عنده بدلٌ من الكاف والميم، وهو ضميرُ المخاطَبينَ[(٢)]، ولا دليلَ قاطعٌ في ذلك لأَنه يَحتملُ أَن يكونَ «الذين خَسروا أَنفسَهم» مبتدأً مستأْنَفاً، وخبرُه «فَهُم لا يُؤْمنون»، وقد أَجمَعوا على[(٣)] جواز ذلك في بدل الاشتمال، نحوُ قول الشاعر[(٤)]:

ذَرِيني إِنَّ أَمْرَكِ لن يُطَاعا ... وما أَلفَيْتِني حِلْمِي مُضَاعَا

وربَّما جاء أَيضاً في بدل البعض، نحوُ قوله[(٥)]:

أَوعَدَني بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ ... رِجْلي فرِجْلي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فقوله: حِلْمي بدلٌ من الياء في أَلفيتِني، وهو منصوبٌ من قَبيل بدلِ الاشتمال، وكذلك رِجْلي بدلٌ من الياء في أَوعدَني، والضميران للمتكلِّم، وساغ ذلك هنا لأَن فيه إِيضاحاً، إِذ كان الثاني ممَّا يشتملُ عليه الأَولُ أَو بعضاً منه، وهو المرادُ بالكلام، ولا تَعلمُ كلَّ واحد منهما إِلا ببيانٍ.

فأَما تمثيلُه بقوله: رأَيتُك إِيَّاك ومررتُ بِكَ بكَ فمن قَبيل إِبدالِ الشيءِ من الشيء وهو هو، إِلا أَنه أَعادَ حرفَ الجرِّ لأَن المجرورَ لا منفصِلَ له، فاعرفْه. [٣/ ٧١]

---

(١) الأنعام: ٦/ ١٢.

(٢) ونسب هذا القول إلى الكوفيين، ومنعه البصريون، انظر الكتاب: ٢/ ٧٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٨٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٦١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٤١-٣٤٢، والمساعد: ٢/ ٤٣٢.

(٣) في ط، ر: «في». تحريف.

(٤) سلف البيت: ٣/ ١١٩.

(٥) هو العديل بن الفرخ كما في العيني: ٤/ ١٩٠، والخزانة: ٢/ ٣٦٦، والبيتان بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٩٧، وإصلاح المنطق: ٢٢٦، ٢٩٤، والأول بلا نسبة في أدب الكاتب: ٣٥١، والحجة للفارسي: ٢/ ٥٧. المناسم جمع منسم، وهو أَسفل خف البعير، والأداهم جمع أَدهم، وهو القيد، شثنة: غليظة.

عطف البيان

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو اسمٌ غيرُ صفةٍ يَكشفُ عن المراد كشفُها [١٠٠/ أ] ويَنزلُ من المتبوع منزلةَ الكلمةِ المستعمَلةِ من الغريبة إِذا تُرجمتْ بها، وذلك نحوُ قوله:

أَقْسَمَ بالله أَبو حَفْصٍ عُمَرْ

أَرادَ عُمر بنَ الخطاب ﷺ، فهو كما ترى جارٍ مَجْرى الترجمةِ حيث كشفَ عن الكُنية لقيامه بالشُّهرة دونها).

قال الشارح: عطفُ البيان مَجْراه مَجْرى النعتِ، يؤتَى به لإِيضاحِ ما يَجري عليه وإِزالةِ الاشتِراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أَن النعتَ من تمام المنعوت[١]، نحوُ قولك: مررتُ بأَخيك زيدٍ، بيَّنتَ الأَخَ بقولك: زيد، وفصَلْته من أَخ آخرَ ليس بزيدٍ، كما تفعلُ الصفةُ في قولك: مررتُ بأَخيك الطويلِ، تَفصلُه من أَخ آخَرَ ليس بطويل، ولذلك قالوا: إِن كان له إِخوةٌ فهو عطفُ بيانٍ، وإِن لم يكنْ له أَخٌ غيرُه فهو بدلٌ.

وهو جارٍ على ما قبله في إِعرابه كالنعت، إِن كان مرفوعاً رفعتَ، وإِن كان منصوباً نصبتَ، وإِن كان مجروراً خفضتَ، إِلا أَن النعتَ إِنما يكونُ بما هو مأْخوذٌ من فِعل أَو حِلْية، نحوُ ضارِب ومضروب وعالِم ومعلوم وطويل وقصير ونحوِها من الصفات.

وعطفُ البيانِ يكونُ بالأَسماء الصريحةِ غيرِ المأخوذةِ من الفعل كالكُنَى والأَعلامِ، نحوُ قولك: ضربتُ أَبا محمدٍ زيداً، وأَكرمتُ خالداً أَبا الوليد، بيَّنتَ الكُنيةَ بالعَلم والعَلمَ بالكُنية، قال الراجز:

أَقْسَمَ بالله أَبو حَفْصٍ عُمَرْ

(١) انظر في تعريف عطف البيان شرح اللمع لابن برهان: ٢٣٥، وسفر السعادة: ٧٣٢، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٨١-٤٨٢.

البيتُ لرؤبة(١)، وبعدَه:

مـا إِنْ بهـا مِـنْ نَقَـبٍ ولا دَبَـرْ اِغْفِـرْ لَـه اللَّهـمَّ إِنْ كـان فَجَـرْ

يُريد عمرَ بنَ الخطاب، ﷺ، والشاهدُ أنه بيَّنَ الكُنيةَ حين تَوهَّمَ فيها الاشتراكَ بقوله: عُمر، إذ كان العَلَمُ فيه أَشهرَ من الكُنية.

وهذا معنى قوله: «لقيامِه بالشُّهرة دونَها»، يريدُ لقيام الثاني إِنْ عَلَماً وإِنْ كُنيةً، فالصفةُ تتضمَّنُ حالاً من أَحوال الموصوفِ يتميَّز بها، وعطفُ البيان ليس كذلك، إنما هو تفسيرُ الأَول باسم آخَرَ مرادِفٍ له يكونُ أَشْهرَ منه(٢) في العُرف والاستعمال من غير أَن يتضمَّنَ شيئاً من أَحوال الذَّات، وهذا معنى قوله: «يَنزلُ من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلةِ من الغريبة إذا تُرجمتْ بها»، أَي إِذا فُسرتْ بها.

وجملةُ الأَمر أَن عطفَ البيان يُشْبهُ الصفةَ من أَربعة أَوجُه(٣):

أَحدُها: أن فيه بياناً للاسم المتبوعِ كما في الصفة.

الثاني: أَن العاملَ فيه هو العاملُ في الأَول المتبوع بدليل قولك: يا زيدُ زيدُ وزيداً [٣/ ٧٢] بالرفع على اللفظ، والنصبِ على الموضع كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، ويا عبدَ الله زيداً بالنصب كما تقول: يا عبدَ الله الظريفَ.

الثالث: أَنه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة.

الرابع: امتناعُه أَن يَجريَ على المضمر كما يمتنع من الصفة.

ويُفارِقها من أَربعة أَوجُهٍ:

---

(١) هذا وهم من ابن يعيش، إذ مات رؤبة ١٤٥هـ، ونبه على هذا الوهم العيني والبغدادي، انظر العيني: ١/ ٣٩٢، ٤/ ١١٥، والخزانة: ٢/ ٣٥٢، ونسب الرجز في الإصابة: ٤/ ١٧٧ إلى عبد الله بن كيسبة، وإلى أعرابي في القرطبي: ٢١/ ٤٠٩، والعيني والخزانة، والبيتان الأولان بلا نسبة في المخصص: ١/ ١١٣.

(٢) انتقد ابن الحاجب الزمخشري في أن عطف البيان أشهر من متبوعه، انظر الأمالي له: ٣٠٧.

(٣) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٧٤-٤٧٥، عن ابن يعيش وصاحب البسيط أوجه الشبه والمفارقة بين عطف البيان والصفة.

أَحدُها: أَن النعتَ بالمشتقِّ أَو ما ينزَّلُ منزلةَ المشتقِّ على ما تقدَّم، ولا يلزمُ ذلك في عطف البيان، لأَنه يكونُ بالجوامد.

الثاني: أَن عطفَ البيان لا يكونُ إِلا في المعارف[١]، والصفةُ تكونُ في المعرفة والنكرة.

الثالث: أَن النعتَ حكمُه أَن يكونَ أَعمَّ من المنعوت، ولا يكونُ أَخصَّ منه، ولا يلزمُ ذلك في عطف البيان، أَلا ترى أَنك تقولُ: مررتُ بأَخيك زيدٍ، وزيدٌ أَخصُّ من أَخيك؟

الرابع: أَن النعتَ يجوزُ فيه القطعُ، فينتصبُ بإِضمارِ فعلٍ، أَو يرتفعُ بإِضمار مبتدأ، ولا يجوزُ ذلك في عطف البيان، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي يَفصلُه لك من البدل شيئان:

أَحدُهما: قولُ المرَّار:

أَنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْريِّ بِشْرٍ ... علَيْه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وُقُوعا

لأَن بِشراً لو جُعل بدلاً من البكريِّ - والبدلُ في حُكم تكريرِ العامل - لكان التاركُ في التقدير داخلاً على بِشر.

والثاني: أَن الأَولَ ههنا هو ما يَعتمدُه الحديثُ، ووُرودُ الثاني من أَجل أَن يُوضِّحَ أَمرَه، والبدلُ على خلاف ذلك، إِذ هو كما ذكرتُ المعتمَدُ بالحديث، والأَولُ كالبِساط لذِكره).

قال الشارح: عطفُ البيانِ له شبَهٌ ببدلِ الشيءِ من الشيء، وهو هو من حيث إِنَّ كلَّ واحدٍ منهما تابعٌ، وأَنَّ الثاني هو الأَولُ في الحقيقة، فلذلك تعرَّضَ للفصل بينهما، وجملةُ الأَمرِ أَن عطفَ البيان يُشبهُ البدلَ من أَربعة أَوجُه:

أَحدُها: أَن فيه بياناً كما في البدل.

الثاني: أَنه يكونُ بالأَسماء الجوامِدِ كالبدل.

الثالث: [أَنه قد يكون أَخصَّ من متبوعه وأَعمَّ منه كالبدل[٢]].

---

(١) أجاز الكوفيون والفارسي وابن جني والزمخشري أن يكون عطف البيان نكرة تابعة لنكرة، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٢٦، والارتشاف: ١٩٤٣، والمساعد: ٢/ ٤٢٤.

(٢) جاء موضعه بياض في د، ط، ر، وأثبته عن الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٧٦، فإن السيوطي نقل أوجه=

الرابع: أَنه قد يكونُ لفظهُ لفظَ[١] الاسم الأَولِ على جهة التأكيد كما كان في البدل كذلك، كقولك: يا زيدُ زيدٌ زيداً كما تقول يا زيدُ زيدٌ، وعلى ذلك قول رؤبة[٢]:

إِنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

ويُفارقه من أَربعة أَوجُهٍ[٣]:

أَحدُها: أَن عطفَ البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم: يا أَخانا زيداً، والبدلُ في التقدير من جملة أُخرى على الصحيح بدليل قولهم: يا أَخانا زيد.

الثاني: أَن عطفَ البيان يَجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدلُ، لأَنه يجوزُ أَن تُبدِلَ النكرةَ من المعرفة، والمعرفةَ من [٣/ ٧٣] النكرة، ولا يجوزُ ذلك في عطف البيان.

الثالث: أَن البدلَ يكونُ بالمظهَر والمضمَر، وكذلك المبدَلُ منه، ولا يجوزُ ذلك في عطف البيان.

الرابع: أَن البدلَ قد يكونُ غيرَ الأَول، كقولك: سُلبَ زيدٌ ثوبُه، وعطفُ البيان لا يكون غيرَ الأَول.

وتَبيَّنُ الفرقَ بينهما بياناً شافياً في موضعَين:

أحدهما: النداءُ، نحوُ قولك: يا أَخانا زيداً، ولو كان بدلاً لقلت يا أَخانا زيدُ بالضمِّ، ولم يَجز نصبُه ولا تنوينُه لأَنه من جملة أُخرى غيرِ الأُولى[٤]، كأَنك قلت: يا أَخانا يا زيدُ، فالعاملُ الذي هو «يا» في حكم التكرير.

=الشبه الأربعة بين البدل وعطف البيان عن ابن يعيش وضياء الدين بن العلج صاحب السيط.

(١) في ط، ر: «أن يكون لفظه لفظ...».

(٢) سلف البيتان: ١/ ٢١- ٢٢، ٢/ ٦.

(٣) نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٧٧، عن ابن يعيش، وابن العلج، وهي عند ابن هشام ثمانية أوجه، انظر المغني: ٥٠٧- ٥١٠، وأيضاً الأصول: ٢/ ٤٦.

(٤) في ط، ر: «الأول». تحريف.

وكذلك تَبيَّنُ الفرقَ بينهما في قولك: أَنا الضاربُ الرجلَ زيدٌ، إِن جعلتَ زيداً عطفَ بيان جازتْ المسألَةُ، وإِن جعلتَه بدلاً لم تَجزْ لأَن حدَّ عطفِ البيان أَن تجريَ الأَسماءُ الصريحةُ مَجْرى الصفات، فيعملَ فيه العاملُ وهو في موضعه بواسطة المتبوع، والبدلُ يعمل فيه العاملُ على تقدير تَنْحيةِ الأَولِ ووضعِه موضعَه مباشِراً للعامل، فأَما قولُ المرَّار الأَسديِّ[١]:

أَنـــا ابْـــنُ التَّـــاركِ البَكْـــرِيِّ بِشْرٍ إلـــخ

فإن الشاهدَ فيه أَنه أَضافَ التاركَ إِلى البكريِّ على حَدِّ الضارِبِ الرجلِ [١٠٠/ب] تشبيهاً بالحسَنِ الوجْهِ، وخفَضَ بِشراً عطْفَ بيانٍ على البكريِّ، وأَجراه عليه جَرْيَ الصفةِ على الموصوف، هذا مذهبُ سيبويه، ولو كان بدلاً لم يَجُزْ «التارِك بِشرٍ» لأَن حُكمَ البدل أَن يقدَّرَ في موضع الأَول[٢]، وقد أَنكرَ أَبو العباس محمدُ بن يزيدَ جوازَ الجرِّ في «بِشرٍ» عطْفَ بيانٍ كان أَو بدلاً[٣]، وكان يُنشدُ البيتَ:

أَنـــا ابْـــنُ التَّـــارِكِ البكـــريِّ بِشْراً

بالنصب، والقولُ ما قاله سيبويه للسماع والقياس، فأَما السماعُ فإِن سيبويه رواه مجروراً، قال: «سمعناه ممَّن يوثَقُ به عن العرب[٤]»، ولا سبيلَ إلى ردِّ روايةِ الثِّقةِ، وأَما القياسُ فإِن عطفَ البيان تابعٌ كالنعت، وقد يجوزُ في التابع مالا يجوزُ في المتبوع، أَلا ترى أَنك تقولُ: يا أَيُّها الرجلُ ذو الجمَّة، فتجعلُ «ذو الجُمَّة» نعتاً للرجل، ولا يجوزُ أَن يقعَ

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣١، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨١.

(٢) أجاز الفارسي كون «بشر» بدلاً، انظر الارتشاف: ١٩٤٥، والمساعد: ٢/ ٤٢٥.

(٣) قولا سيبويه والمبرد في الكتاب: ١/ ١٨٢، والأصول: ١/ ١٣٥ - ١٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨١-٨٢، وكلام الشارح مقارب لما فيه، والنكت: ٢٩٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٤٣، والارتشاف: ١٩٤٥، ونقل البغدادي عن المبرد أنه رجع إلى رواية سيبويه في جَرِّ بشر، انظر الخزانة: ٢/ ١٩٣ - ١٩٤.

(٤) عبارة سيبويه: «سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى بشراً على مجرى المجرور..» الكتاب: ١/ ١٨٢.

موقعَه، وكذلك تقولُ: يا زيدُ الطويلَ، ولا يجوز «يا الطويل»؟

وأَما معنى البيتِ فإِنه وصَف أَباه بأَنه صَرعَ رجلاً من بكرٍ، فوقعتْ عليه الطَّيرُ وبه رَمَقٌ، فجعلتْ [٣/ ٧٤] تَرقُبُ موتَه لتتناولَ منه، والوُقوعُ جمعُ واقِع كجالس وجُلُوس، وهو ضدُّ الطائر، ونصبَه على الحال، إِما من المضمَر المستكنِّ في علَيْه، وإِما من المضمَر المرفوع في تَرقُبه.

ومن الفصل بين البدل وعطْف البيانِ[١] أَن المقصودَ بالحديث في عطف البيان هو الأَولُ، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنَى عنه، والمقصودُ بالحديث في البدل هو الثاني، لأَن البدلَ والمبدَلَ منه اسمان بإِزاء مسمًّى مُتَرادِفان عليه، والثاني منهما أَشهرُ عند المخاطَب، فوقعَ الاعتمادُ عليه، وصار الأَولُ كالتوطئة والبِساطِ لذِكرْ الثاني، وعلى هذا لو قلت: زوَّجتُك بنتي فاطمةَ، وكانت عائشةَ، فإِن أَردتَ عطفَ البيان صحَّ النكاحُ لأَن الغلط وقَع في البيان، وهو الثاني، وإِن أَردتَ البدَلَ لم يصحَّ النكاحُ لأَن الغلطَ وقعَ فيما هو مُعتمَدُ الحديثِ، وهو الثاني، فاعرفْه.

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٣٠- ١٣١.

العطف بالحرف

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو نحوُ قولك: جاءني زيدٌ وعمرو، وكذلك إذا نصبتَ أو جررْتَ، يتوسَّطُ الحرفُ بين الاسمَيْن فيَشْرَكُهما في إعراب واحدٍ، والحروفُ العاطفةُ تُذكَرُ في مكانها إن شاء الله).

قال الشارح: هذا الضربُ هو الخامسُ من التوابع، ويسمَّى عطفاً بحرف، ويسمَّى نَسَقاً، فالعطفُ من عبارات البصريِّين، والنَّسقُ من عبارات الكوفيِّين[1]، ومعنى العطفِ الاشتراكُ في تأثير العاملِ، وأَصلُه الميْلُ، كأَنه أُميلَ به إلى حيِّز الأَولِ، وقيل له نَسَقٌ لمساوَاته الأَولَ في الإِعراب، يقالُ: ثَغْرٌ نَسَقٌ إذا تساوتْ أَسنانُه، وكلامٌ نَسَقٌ إذا كان على نظام واحدٍ[2].

ولا يَتبعُ هذا الضربُ إلا بوَسيطة حرفٍ، نحوُ جاءني زيدٌ وعمرو، فعمرو تابعٌ لزيد في الإِعراب بواسطة حرفِ العطفِ الذي هو الواوُ، وكذلك النصبُ والجرُّ، نحوُ قولك: رأَيتُ زيداً وعمرواً، ومررتُ بزيدٍ وعمرو.

وإنما كان هذا الضربُ من التوابع لا يَتبعُ إلا بتوسُّطِ حرفٍ من قِبل أَن الثاني فيه غيرُ الأَول، فلم يتَّصلْ إلا بحرف إذ كان يأتي بعد أَن يَستوفيَ العاملُ عملَه، وهو غيرُ الأَول، فلم يتصلْ إلا بحرف.

وأَما ما كان الثاني فيه الأَولَ فيتصلُ بغير حرف كالنعت وعطفِ البيان والتأكيد والبدل، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه ليس الأَولَ، إلا أَنه بعضُه أَو معنىً يَشتملُ

---

(١) استعمله البصريون أيضاً، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٤، ١/ ٣٨٣، والمقتضب: ٢/ ٣٩، والأصول: ٢/ ٥٩، وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان: ٢٧، والمحلَّى: ٢٩٥، وشرح السبع الطوال: ٣٨٧، والحلبيات: ٢٦٤، والخصائص: ١/ ٣٥، ٢/ ٣٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣١٨، والارتشاف ١٩٠٧، ١٩٧٥، ١٩٨٣، والمساعد: ٢/ ٤٤١، والهمع: ٢/ ١٢٨، والأشباه والنظائر: ٢/ ١٩٢.

(٢) انظر الصحاح واللسان (نسق).

عليه، وهوضميرٌ يُعلِّقُه بالأول، فلذلك لم يَحتجْ إلى حرف، فأَما الغلطُ فليس بقياس مع أَنْ البدلَ مستقلٌّ بالحديث، ليس في حُكم التَّبَع، وإِن كان ظاهرُ لفظِه يُشعرُ بالتبعيَّة، فأَما أَدواتُ العطف فتُذكَرُ في قسم الحروف وفاءً بترتيب الكتاب، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمضمَرُ منفصِلُه بمنزلة المظهَر، يُعطَفُ ويُعطَفُ عليه، تقول: جاءني زيدٌ وأَنت، ودعوتُ عمراً وإِيَّاكَ، وما جاءني إلا أَنتَ وزيدٌ، وما رأَيتُ إلا إِيَّاك وعمراً، وأَما متَّصلُه فلا يتأَتَّى أَن يُعطفَ ويُعطَفَ عليه خَلَا أَنه يُشْرَطُ في مرفوعه أَن يؤَكَّدَ بالمنفصِل، تقول: ذهبتَ أَنتَ وزيدٌ، وذهبوا هم وقومُك، وخرجْنا نحن وبنو تميم، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾: وقولُ عمر بن أَبي ربيعة:

قلتُ إِذْ أَقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى

من ضرورات الشعر، وتقولُ في المنصوب: ضربتُك وزيداً، ولا يقالُ: مررتُ به وزيدٍ، ولكنْ يُعادُ الجارُّ، وقراءةُ حمزة «والأَرْحامِ» ليستْ بتلك القويَّةِ). [٣/ ٧٥]

قال الشارح: الأَسماءُ في عطْفها والعطفِ عليها على أَربعة أَضرُب: عطفُ ظاهرٍ على ظاهر مِثلِه، وعطفُ ظاهر على مضمَر، وعطفُ مضمَر على مضمَر، وعطفُ مضمَر على ظاهر.

فأَما عطفُ الظاهر على الظاهر فعلى ضربَين:

أَحَدُهما: أَن تَعطفَ مفرداً على مفرد، نحُو جاءني زيدٌ وعمرو، ورأَيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيد وعمرو، عطفتَ عمرواً على زيد، وكلَاهما مفردٌ، والغرضُ من ذلك اختصارُ العامل، واشتِراكُ الثاني في تأثير العامل الأَول، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمرو فأَصلُه قام زيدٌ قامَ عمرو، فحذفت «قام» الثانيةَ لِدلالة الأُولى عليها، وصار الفعلُ الأَولُ عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه، هذا مذهبُ سيبويه وجماعةٍ من المحقِّقين(١).

---

(١) هو ظاهر كلام سيبويه، وصريح كلام المبرد، ونسب الرضي إلى سيبويه أن العامل في المعطوف هو العامل الأول بواسطة حرف العطف، انظر الكتاب: ١/ ٤٣٧- ٤٣٨، ٢/ ١٨٦، والمقتضب: ٤/ ٢١١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٧٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٠٠.

وكان غيرُه يَزعُم أَن العاملَ في الاسم المعطوفِ عليه العاملُ المذكورُ، والعاملُ في المعطوف حرفُ العطف بحُكم نيابته عن المحذوف، وهو رأْيُ أَبي عليٍّ[١]، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمرو فالعاملُ في زيد العاملُ الأَولُ، والعاملُ في عمرو حرفُ العطف.

وقال آخرون: العاملُ في المعطوف المحذوفُ، فإذا قلت: ضربتُ زيداً وعمراً فالمرادُ وضربتُ عمراً[٢]، فحذفتَ الثانيةَ لِدلالة الأُولى عليه، وبقي عملُه في «عمرواً» على ما كان كما قلت: زيدٌ عندك، وأصلُه استقرَّ عندك، ثم حذفتَ استقرَّ لدلالة الظرف عليه، وبقي عملُه فيه على ما كان كذلك ههنا.

والآخَرُ عطفُ جملة على جملة، نحُو قام زيدٌ وقعدَ عمرو، وزيدٌ منطلقٌ وبكرٌ قائمٌ، ونحوُها من الجمل، والغرضُ من عطف الجمل ربطُ بعضها ببعض واتصالُها والإيذانُ بأَن المتكلِّمَ لم يُرِدْ قطْعَ الجملة الثانية من الأُولى والأَخذَ في جملة أُخرى ليستْ من الأُولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانيةُ أَجنبيةً من الأُولى غيرَ مُلْتبِسةٍ بها، وأُريدَ اتصالُها بها، [١٠١/ أ] فلم يكن بدٌّ من الواو لربطها بها، فأَما إذا كانت مُلْتبِسة بالأُولى بأَن تكونَ صفةً نحوَ مررتُ برجلٍ يقومُ، أَو حالاً نحوَ مررتُ بزيد يكتبُ ونحوِها لم تَحتجْ إِلى الواو، فاعرفْه.

وأَما المضمَرُ فعلى ضربَيْن منفصِلٍ ومتصلٍ، فالمنفصلُ بمنزلة الظاهرِ، والمرادُ بالمنفصِل عدمُ اتصالِه بالعامل فيه، نحوُ أَنا وأَنت وهو، وستُذكَر في موضعها، وإنما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالِها بما يَعملُ فيها واستقلالِها بأنفُسها كما كانت الظاهرةُ

---

(١) وابن جني، وهو ظاهر مذهب السهيلي، انظر سر الصناعة: ٦٣٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٣٧، ونتائج الفكر: ٢٤٩، ونسب الرضي هذا القول إلى بعضهم، ودفعه، ونسب إلى الفارسي وابن جني أن العامل في المعطوف مقدر من جنس الأول، وهو ظاهر كلام ابن جني في الخصائص: ٢/ ٤٠٩، وانظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٠٠، وصحَّح ابن عصفور أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، انظر شرح الجمل له: ١/ ٢٦٥.

(٢) انظر مناقشة الأقوال السالفة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٠-١٢٢.

كذلك، والذي يؤَيدُ عندك ذلك أَنك تقولُ: إِيَّاك ضربتُ، وإِيَّاي ضربتُ كما تقول: ضربتَ نفسَك، وضربتُ نفسي، ولا تقولُ ضربْتُني ولا ضربتَكَ لاتحادِ الفاعل والمفعولِ بالكُليَّة، وإِذْ كان الضميرُ المنفصلُ عندهم جارياً مجْرى الظاهرِ ومتنزِّلاً منزلَتَه كان حكمُه كحُكمِه، فلذلك تَعطفُه وتَعطفُ عليه كما تفعلُ بالأَسماء الظاهرةِ، فتقولُ في عطفِ الظاهر على المضمر: أَنتَ وزيدٌ قائمان، وإِيَّاك أَكرمتُ وعمرواً، وتقولُ في عطف المضمر على الظاهر: زيد وأَنتَ قائمان، وضربتُ زيداً وإِيَّاك، قال الشاعر[1]:

مُبَرَّأً مِن عُيوبِ الناسِ كلِّهمُ ... فاللهُ يَرْعَى أَبا حَرْبٍ وإِيَّانا

عطفَ إِيَّانا على الظاهر الذي هو «أبا حربٍ»، وتقولُ في عطف المضمَر على المضمر: أَنتَ وهو قائمان وإِيَّاك وإِيَّاه ضربتُ، قال الشاعر[2]:

لَيْتَ هذا اللَّيلَ شَهْرٌ ... لا نَرى فيهِ عَرِيْبا [٣/ ٧٦]

ليس إِيَّايَ وإِيَّا ... كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا

وأَما المضمرُ المتصلُ فلا يصحُّ عطفُه لاتصاله بما يعملُ فيه، والعطفُ إنما هو اشتراكٌ في تأثير العاملِ، ومُحالٌ أَن يعملَ في اسم واحدٍ عاملان في وقت واحدٍ، وأَما العطفُ عليه فإِنه لا يخلو من أَن يكونَ مرفوعَ الموضعِ أَو منصوبَ الموضعِ أَو مجرورَ الموضعِ.

فإِن كان مرفوعَ الموضعِ لم يَجزْ العطفُ عليه إلا بعد تأكيدِه، نحوُ زيدٌ قام هو وعَمرو،

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٥٦، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٤٣، والنكت: ٦٥٤، والدرر: ١/ ٤٠.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيتان في ديوانه: ١/ ٦٤، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٢٨١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٤٤، وذكر البغدادي في الخزانة: ٢/ ٤٢٥ نسبتهما إلى عمر بن أبي ربيعة والعرجي، وهما في ديوان العرجي: ٦٢، ووردا بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٥٨، والمقتضب: ٣/ ٩٨، والأصول: ٢/ ١١٨، ٢/ ٢٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٠، والمنصف: ٣/ ٦٢، والنكت: ٦٥٦.

والرواية في الديوان «غريبا». تصحيف.

وقمتُ أَنا وزيدٌ، قال الله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[1]، لَمَّا أرادَ العطفَ على الضمير في «اسكُنْ» أكَّده بالضمير المنفصل، ثم أَتَى بالمعطوف، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[2]، أَكَّدَ الضميرَ المرفوعَ في «يَراكم»، ثم عطف عليه، ولو قلت: زيدٌ قام وعمرو بعطف عمرو على المضمر المستكنِّ في الفعل لم يَجزْ، ولَكان قبيحاً، إلا أَنْ يَطولَ الكلامُ ويقعَ فصلٌ، فحينئذٍ يجوزُ العطفُ، ويكونُ طولُ الكلام والفاصلُ سادّاً مَسدَّ التأكيدِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[3] بالرفع في قراءة بعضِهم، فإنه عطفَ الشُّركاءَ على المضمر المرفوع في «أَجْمِعوا» حين طال الكلامُ بالمفعول، ونحوُه قولُهُ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[4] عطفَ الآباءَ على المضمَر المرفوع حين وقعَ فصلٌ بين حرف العطف والمعطوفِ بحرف النفي، وهو لا، فأَما قولُه[5]:

قلتُ إذْ أَقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كنِعاجِ المَلَا تَعسَّفْنَ رَمْلَا

قد تَنقَّبْنَ بالحريرِ وأَبْديْـ ... ـنَ عُيوناً حُورَ المَدامِعِ نُجْلَا

فان الشعر لعُمر بن أَبي ربيعة، والشاهدُ فيه عطفُ زُهْر على المضمَر المستكنِّ في الفعل ضرورةً، وكان الوجهُ أَن يقولَ: إِذ أَقبلَتْ هي وزُهرٌ، فيؤكِّدَ الضميرَ المستكنَّ ليَقْوَى، ثم يعطفَ عليه، والزُّهْر جمع زَهْراء، وهي البيضاء المُشْرِقة، وتَهادى أي يَمشينَ

---

(١) البقرة: ٢/ ٣٥.

(٢) الأعراف: ٧/ ٢٧.

(٣) يونس: ١٠/ ٧١، وانظر ما سلف: ٢/ ١٢١.

(٤) الأنعام: ٦/ ١٤٨، وانظر تعليل العطف في الآية في الكتاب: ٢/ ٣٧٩، والكامل للمبرد: ٣٢٢، ٣/ ٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩٢.

(٥) سيذكر الشارح أنه عمر بن أبي ربيعة، والبيتان في ديوانه: ٢/ ١٣٦، والأول له في الكامل للمبرد: ١/ ٣٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٨، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٣٩٠، والنكت: ٦٦٧، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٧٩، والخصائص: ٢/ ٣٧٩، والمقتصد: ٩٠٩، والإنصاف: ٤٧٥.

مَشياً رُوَيداً بسكون، والنِّعاجُ: بَقَرُ الوحش، شبَّهَ النساءَ بها في سكون المشي فيه، وتَعسَّفْنَ: ركبْنَ، وإِذا مشَتْ في الرَّمل كان أَسْكنَ لمشيها لصعوبة المشي فيه، والمَلَا: الفَلَاة الواسعة[١].

ومع ذلك فإِنه يتفاوتُ قبحُه، فقولُك: زيدٌ ذهب وعمرو، أَو قُمْ وعمرو أَقبحُ من قولك: قمتُ وعمرو لأَن الضمير في قمتُ له صورةٌ ولفظٌ، وليس له في قولك: قُمْ وعمرو صورةٌ، وقولُك: قمتُ وزيدٌ أقبحُ من قولك: قُمنا وزيدٌ لأَن الضميرَ في «قمتُ» على حرف واحدٍ، فهو بعيدٌ من لفظ الأَسماء، والضميرُ في «قُمنا» على حرفَين، [٣/ ٧٧] فهو أَقربُ إِلى الأَسماء، وعلى هذا كلَّما قَوِيَ لفظُ الضميرِ وطالَ كان العطفُ عليه أَقلَّ قُبحاً.

فإِن قيل[٢]: ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيدٍ قَبيحاً قيل: لأَن هذا الضميرَ فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعلِ، فصار كحرفٍ من حروف الفعل لأَن الفاعلَ لازمٌ للفعلِ، لا بدَّ له منه، ولذلك تُغيِّرُ له الفعلَ، فتقولُ: ضربْتُ وضربْنا، فتُسكنُ الباءَ، وقد كانت مفتوحةً، وكونهُ متصلاً غيرَ مستقلٍّ بنفسه يؤكِّدُ ما ذكرناه من شدَّة اتصاله بالفعل، وربَّما كان مستتِراً مستكنّاً في الفعل، نحوُ قُمْ واضْربْ، وزيدٌ قامَ وضربَ ونحوُ ذلك.

وإِذ كان بمنزلة جُزء منه[٣] وحرفٍ من حروفه قَبُحَ العطفُ عليه لأنه يَصيرُ كالعطف على لفْظ الفعل، وعطفُ الاسم على الفعل ممتنعٌ، وإِنما كان ممتنِعاً من قِبلِ أَن المرادَ من العطف الاشتراكُ في تأثير العامل، وعواملُ الأَفعال لا تعملُ في الأَسماء، لا بل ربَّما كان الفعلُ مبنيّاً إِما ماضياً وإِما أمراً، فلا يكونُ له عاملٌ، فلذلك قَبُحَ أَن تقولَ: قمتُ وزيدٌ حتى تقول: قمتُ أنا وزيدٌ، فتؤكِّدَه، فيكونَ التأكيدُ مُنبهاً على الاسم، ويصيرَ العطفُ كأَنه على لفظ الاسم المؤكَّدِ، وإِن لم يكن في الحقيقة معطوفاً عليه، إِذ لو كان معطوفاً

---

(١) من قوله: «الشاهد.....» إلى قوله: «الواسعة» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٩٠

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩١.

(٣) كذا في الأصول: ٢/ ١١٩.

عليه لكان تأكيداً مثلَه، وليسَ الأَمرُ كذلك، لأَن المرادَ إِشراكُه في عمل الفعل لا في التأكيد(١).

وإِن كان المضمرُ المتصلُ منصوبَ الموضعِ، نحوُ الهاءِ في ضربتُه والكافِ في ضربَك جازَ العطفُ عليه من غير تأكيد(٢)، فإِن أَكدتَه كان أَحسنَ شيءٍ، فإِن لم تؤكِّدْه لم يمتنعْ العطفُ عليه، فتقولُ: ضربتُه وزيداً، وأكرمتُه وعمراً، قال الشاعر(٣):

فــــــإِنَّ اللهَ يَعلمُنــــــــــي وَوَهْبــــــــاً

عطَفَ وَهْباً على الياء في يَعلمُني من غير تأكيد، وذلك من قِبلِ أَن الضميرَ المنصوبَ فضلةٌ في الكلام [١٠١/ ب] يقعُ كالمستغنَى عنه، ولذلك يجوزُ حذفهُ وإسقاطهُ، نحوُ قولك: ضربتُ وقتلتُ، ولا تَذكُر مفعولاً، وإِنَّما اتَّصل بالفعل من جهة اللفظِ، والتقديرُ فيه الانفصالُ، ولذلك لا تُغيِّرُ له الفعلَ من جهة اللفظِ، فتقولُ: ضَرَبَك وضرَبَه، فيكونُ آخرُ الفعلِ مفتوحاً كما كان قبلَ اتصالِ الضمير به.

وأَما إِذا كان الضمير مخفوضاً لم يَجز العطفُ عليه إِلا بإِعادة الخافضِ، لو قلت: مررتُ بك وزيدٍ، أو به وخالدٍ لم يَجز حتى تُعيدَ الخافضَ، فتقولَ: مررتُ بك وبزيدٍ، وبه وبخالدٍ من قِبلِ أَن الضميرَ صارَ عِوضاً من التنوين(٤).

---

(١) انظر هذا التعليل في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩١- ٩٢، والإغفال: ٢/ ٣٩، والنكت: ٦٦٧. وانظر أيضاً هذه المسأله في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٣، وزد الكتاب: ١/ ٢٧٨، ٢/ ٣٧٨، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٤، ١/ ٣٠٩- ٣١٠، والأصول: ٢/ ٧٨. وأجاز الفارسي العطف على الضمير المرفوع دون تأكيده بالضمير المنفصل، انظر الحجة له: ٣/ ٢٢٥- ٢٢٦، وما سلف: ٢/ ١١٢ [حسان]

(٢) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩٤.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٦.

(٤) كذا في الإنصاف: ٤٦٧، ودفع ابن مالك هذه الحجة التي قالها ابن السراج في الأصول: ٢/ ١١٩، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٥- ٣٧٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٤.

والدليلُ على استوائهما قولُهم: يا غلامِ، فيَحذفون الياءَ التي هي ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ، وإنما استوَيَا لأَنهما يجتمعان في أَنهما على حرف واحد، وأَنهما يُكْملان الاسم الأَولَ، ولا يُفصلُ بينهما ولا يصحُّ الوقفُ على ما اتَّصلا به دونهما، وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ لأَنه قد يُفصَلُ بالظرف بينهما، نحوُ قوله[1]:

لَمَّا رأَتْ ساتِيدَ ما اسْتعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها

والمرادُ لِلَّهِ دَرُّ مَنْ لامَها اليومَ، ومثلُه قولُ الآخر[2]:

كأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيغالِهِنَّ بنا أَواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرارِيجِ [٣/ ٧٨]

والمرادُ أصواتِ أواخِرِ المَيْسِ، ففصَلَ بينهما بالجارِّ والمجرور ضرورةً، ولو كان مكانَ الياء ظاهرٌ في نحو يا عبادِ لَمَا حُذف، وقال[3] أَبو عثمان: «لَمَّا صحَّ مَرَّ زيدٌ وأَنْتَ» صحَّ «مررتَ أنتَ وزيدٌ»، ولَمَّا صَحَّ «كلَّمتُ زيداً وإِيَّاكَ» صحَّ «كلَّمتُك وزيداً»، ولَمَّا امتنع «مررتُ بزيدٍ وكَ» امتنعَ «مررتُ بكَ وزيدٍ» لأن المعطوفَ والمعطوفَ عليه شريكان لا يصحُّ في أَحدهما إلا ما صَحَّ في الآخَر، فلمَّا لم يكنْ للمخفوض ضميرٌ منفصلٌ[4] يصحُّ عطفهُ على الظاهر لم يصحَّ عطفُ الظاهرِ عليه، فلمَّا لم يصحَّ وأُريدَ ذلك أُعيدَ الخافضُ، وصار من قَبيل عطفِ الجملة على الجملةِ، إذ كان عاملاً ومعمولاً، ولم يجزْ ذلك إلا في ضرورة الشعر، نحوُ قوله[5]:

---

(١) سلف البيت: ٣/ ٣٧.

(٢) سلف البيت: ٢/ ٢٥١.

(٣) قوله في معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦-٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩٥، والنكت: ٦٦٨، والإنصاف: ٤٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٤٧.

(٤) كذا في الأصول: ٢/ ١١٩.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٨٣، والكامل للمبرد: ٣/ ٣٩، والأصول: ٢/ ١١٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩٠، والنكت: ٦٦٩، والإنصاف: ٤٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٤٧، وضرائر الشعر: ١٤٧، والعيني: ٤/ ١٦٣، والخزانة: ٢/ ٣٣٨.

فــاليومَ قَرَّبْــتَ تَهْجُونــا وتَشْــتُمنا ... فاذهَـبْ فَـما بِـكَ والأيّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

عطفَ الأَيامَ على المضمَر المتصل بالباء، وذلك قبيحٌ، إنما يجوزُ في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسَعة الكلام، وأَما قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(١) بجرِّ الأَرحامِ في قراءة حمزة(٢) فإن أكثرَ النحويِّين قد ضَعَّفَ هذه القراءةَ نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض، وقد رَدَّ أَبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ هذه القراءةَ، وقال: «لا تَحِلُّ القراءةُ بها(٣)»

وهذا القولُ غيرُ مرضيٍّ من أَبي العباس، لأَنه قد روَاها إِمامٌ ثِقةٌ، ولا سبيلَ إلى رَدِّ نقْلِ الثقةِ مع أَنه قد قرأَتْها جماعةٌ من غير السبعةِ كابن مسعود وابنِ عباس والقاسم وإبراهيم النَّخَعيِّ والأَعمش والحسَنِ البصريِّ وقَتادةَ ومُجاهد، وإذا صحَّت الروايةُ لم يكن سبيلٌ إلى ردِّها، وتحتملُ وجهَيْن آخرَين غيرَ العطف على المكنيِّ المخفوضِ.

أحدُهما: أَن تكونَ الواوُ واوَ قسَمٍ، وهم يُقْسمون بالأَرحام ويُعظِّمونها، وجاء التنزيل على مُقتضى استعمالهم، ويكونَ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٤) جوابَ القسمِ.

والوجهُ الثاني: أَن يكونَ اعتقَد أَن قبلَه باءً ثانيةً حتى كأَنه قال: وبالأَرحامِ، ثم حذفَ الباءَ لتقدُّم ذكرِها كما حُذفتْ في نحو قولك: بمَنْ تمُرُّ أَمرُّ، وعلى مَنْ تَنزلُ أَنزلُ، ولم تقل: أَمرُّ به، ولا أَنزلُ عليه لأَنها مثلُها في موضع نصبٍ، وقد كثُر عنهم حذفُ حرف الجرِّ، وأُنشدَ(٥): [٣/ ٧٩]

رَسْــمِ دارٍ وقفْـتُ في طَلَلِـهْ ... كِـدْتُ أَقْضِي الحَيـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

---

(١) النساء: ٤/ ١.

(٢) انظر ما سلف: ٢/ ١٢٤، ٣/ ٤٨.

(٣) قال المبرد في هذه القراءة: «وهذا مما لا يجوز عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر»، الكامل: ٣/ ٣٩.

(٤) النساء: ٤/ ١.

(٥) سلف البيت: ٣/ ٥٠.

والمرادُ رُبَّ رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَله، وكان رؤبةُ إذا قيل له: كيف أَصبحتَ يقولُ: خَيرٍ عافاكَ اللهُ، أَي بخيرٍ، فيحذفُ الباءَ لدلالة الحال[1] عليه، وحذفُ حرفِ الجرِّ ههنا وتَبْقِيَةُ عملِه من قَبيلِ حذفِ المضافِ في قوله[2]:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبينَ امْرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارا

والمرادُ وكُلَّ نارٍ، إلا أَنه حذفَ كُلّاً الثانيةَ لتقدُّمِ ذِكرِها، وبقي عملُها، ومثلُه قولُ الآخر[3]:

تُعلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيوفُنا ... وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

والمرادُ وما بَيْنَها وبينَ الكَعبِ، إلا أَنه حذَفَ الظرفَ لتقدُّم ذِكره وبقي عملُه، إلا أَن حذْفَ المضافِ أسهلُ أَمراً وأَقربُ متناوَلاً، لأَن حرفَ الجرِّ يتنزَّل منزلةَ الجزءِ مِمَّا جَرَّه، ولا يجوزُ الفصلُ بينهما بظرف ولا غيرِه، ويُحكَمُ عليهما بإعراب واحدٍ، وليس كذلك المضافُ والمضافُ إليه، ونظيرُ الآية قولُ الشاعرِ ـ أَنشدَه المبرِّد في الكامل[4]:

فاليَوْمَ قرَّبْتَ تَهجُونا وتَشْتُمنا ... فاذْهبْ فما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

والقولُ فيه كالآية، فاعرفْه إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) من قوله: «والوجه الثاني» إلى قوله: «الحال» قال ابن جني في الخصائص: ١/ ٢٨٥- ٢٨٦، وانظر ما سلف: ٣/ ٤٧.

(٢) سلف البيت: ٣/ ٤٨.

(٣) هو مسكين الدارمي، والبيت في ديوانه: ٤٣، والحيوان: ٦/ ٤٩٤، والعيني: ٤/ ١٦٤، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٣، ٢/ ٨٦، وهو من إنشاد الفراء في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩٥، وانظر الإنصاف: ٤٦٥، والسواري: جمع سارية، الغوط: جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض، والنفانف جمع نفنف، وهي المفازة العيني: ٤/ ١٦٥.

(٤) سلف البيت: ٣/ ١٤٣.

وفي نسبة إجازة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلى الكوفيين نظر، فالفراء رأى أن ذلك العطف «قبيح يجوز في الشعر لضيقه»، معاني القرآن له: ١/ ٢٥٢، وهو عنده قليل، انظر معاني القرآن له: ٢/ ٨٦، وأكثر الكوفيين على أنه قبيح كما في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣١، لكن الفراء أجاز ذلك العطف في بعض توجيهاته، انظر معاني القرآن له: ١/ ٢٩٠، وانظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٣٣.

ومن أصناف الاسم المَبْنيُّ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو الذي سكونُ آخِره وحركتُه لا بعاملٍ، وسببُ بنائه مناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجه قريبٍ أو بعيدٍ بتضمُّنِ معناه، نحوُ أَينَ وأَمْسِ أَوشِبْهِهِ كالمبهَمات، أَو وقوعِه موقعَه كنَزَالِ، أَو مُشاكَلتِه للواقع موقعَه كفَجَارِ وفَسَاقِ، أَو وقوعِه موقعَ ما أَشبهَه كالمنادَى المضمومِ، أَو إِضافتِه إِليه كقول عزَّ [٣/ ٨٠] وعَلا: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ و ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ فيمَن قرأهما بالفتح، وقولِ أَبي قَيس بِن رِفَاعة:

لم يَمنَعِ الشُّربَ مِنْها غيرَ أَنْ نَطقَتْ حَمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وقولِ النابغة:

على حِيْنَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا).

قال الشارح: البناءُ يخالفُ الإعرابَ ويُضادُّه من حيث كان البناءُ لزومَ آخِر الكلمةِ ضَرْباً واحداً من السكون أَو الحركةِ لا لشيءٍ أَحدثَ ذلك من العوامل، فحركةُ آخِره كحركة أَوَلِه في اللُّزوم والثَّبات بخلاف الإِعراب.

وإِنما سُمِّي بناءً لأَنه لَّما لزمَ ضَرباً واحداً ولم يتغيَّرْ تغيُّرَ الإِعرابِ سُمِّي بناءً، مأْخوذٌ من بناء الطِّين والآجُرِّ، لأَن البناءَ من الطِّين والآجُرِّ لازمٌ موضعَه لا يزولُ من مكان إِلى غيره، وليس كذلك ما ليس ببناءٍ من نحو الخَيْمة وبيتِ الشَّعر، فإِنها أَشياءُ منقولةٌ من مكانٍ إِلى مكان[1].

والقياسُ في الأَسماء أَن تكونَ مُعْرَبةً كُلُّها من قِبلِ أَنها سِماتٌ على مُسمَّيات، وتلك المسمَّياتُ قد يُسْنَدُ إِليها فعلٌ، فتكونُ فاعلةً، وقد يقعُ بها فعلٌ فتكونُ مفعولةً، وقد يضافُ إِليها غيرُها على سبيل التعريف، فاستحقَّتْ الإِعرابَ للدلالة على هذه المعاني المختلِفةِ، وما

---

(١) من قوله: «البناء لزوم....» إلى قوله: «مكان» قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٣٧- ٣٨ ببعض خلاف، وانظر أسرار العربية: ١٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦٦.

بُنِيَ منها فبالحمْل على ما لا تمكُّنَ له من الحروف والأفعال لضرْبٍ من المناسَبة.

فالمبنيُّ من الأَسماء هو الخارجُ من التمكُّن [١٠٢/ أ] إلى شَبَه الحروفِ أَو الأفعال، والمرادُ بالتمكُّن في الأَسماء تَعاقُبُ التعريف والتنكير بالعلامة عليه(١).

وأَما ما لا تمكُّنَ له فلا يتعرَّفُ نكرتُه، ولا يتنكَّرُ معرفتُه، فرجُلٌ وفَرس متمكِّنان لتعاقُبِ التنكير والتعريفِ عليهما، نحوُ قولك: رَجُلٌ وفرسٌ، والرَّجُلُ والفَرسُ.

وأَما زيدٌ وعمرو ونحوُهما من الأَعلام فمتمكِّنان لأَنهما قد يتنكَّران إِذا ثُنِّيا، فيقالُ: الزيدانِ والعُمران إِذا أُريدَ تعريفُهما، وأَما هذا ونحوُه فإِنهُ غيرُ متمكِّن لأَنك لا تقولُ: الهذان، وأَما كم وكيف ونحوُهما فإِنهما غيرُ متمكِّنَين لأَنهما نكرتان لا تتعرَّفان.

والأَسبابُ الموجِبةُ لبناء الاسم ثلاثةٌ، تضمُّنُ معنى الحرف، ومُشابَهةُ الحرفِ، والوقوعُ موقعَ الفعلِ المبنيِّ(٢)، فكلُّ مبنيٍّ من الأَسماء فإِنما سببُ بنائه ما ذُكِر، أَو راجعٌ إِلى ما ذُكِر، فأَينَ وكيفَ ونظائرُهما بُنِيا لتضمُّنهما معنى الحرف، والأَسماءُ المضمَرةُ والموصولةُ ونظائرُها مَبنيَّةٌ لمضارَعَة الحرفِ.

والفرقُ بين ما تضمَّنَ مَعنى الحرف وما ضارَعَه أَن مُضارَعةَ الحرفِ إِنما هي مشابَهةٌ بينهما في خاصَّة من خواصِّ الحرف، والمرادُ بالحرف جِنسُ الحروفِ، لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكَر في موضعه، وتضمُّنُه معنى الحرف أَن يُنْوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ، فيُفيدَ ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنويِّ حتى كأَنه موجودٌ فيه، وكأَن الاسمَ وعاءٌ لذلك الحرف، ولذلك قيل: تضمَّنَ معناه، إِذ كلُّ شيءٍ اشتَملَ على شيء فقد صار متضمِّناً له، ألا ترى أَن أَينَ وكيفَ يُفيدان الاستفهامَ كما تُفيدُ الهمزةُ في قولك: أَفي الدار زيدٌ؟ وَنَزالِ وتَراكِ ونحوُهما من أَسماء الأَفعال بُنيا لأَنهما وقَعا موقعَ انزلْ واتركْ، فهذه أُصولُ عِلل البناء(٣).

---

(١) كذا في الأصول: ١/ ٤٥

(٢) انظر هذه الأسباب في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٠٦، والنكت: ١١٠.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٣- ١١٦.

فقوله: (وسبَبُ بنائه مناسبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجه قريبٍ أَو بعيدٍ) يريدُ مناسَبةَ الحرفِ أَو فعلِ الأَمر، فإِنه لا تمكُّنَ لهما بوجهٍ بخلاف الأَسماء المبنيَّة، فإِن لها تمكُّناً في الأَصل، وبعضُها أقربُ إلى المتمكِّنة من بعض، فأقربُها من المتمكِّنة ما كان مبنيّاً على حركة، نحوُ يا زيدُ ويا حكمُ[١]، وأبعدُها منها ما كان مبنيّاً على السكون، إِذ الأَسماءُ المتمكِّنة متحرِّكةٌ متصرِّفةٌ، فأَرادَ أَنها في البناء محمولةٌ على ما لا حظَّ له في التمكُّن بوجه قريب، نحوُ الأسماءِ المبنيَّةِ على حركة، ولا بوجْه بعيدٍ نحوُ الأَسماء المبنيَّةِ على السكون، وما عدا ذلك فمحمولٌ عليها أَو راجعٌ إِليها، نحوُ فَجارِ وفَساقِ، فإِنهما لم يكونا واقعَيْن [٣/ ٨١] موقعَ الفعل، فإِنهما مضارِعان لِمَا وقعَ موقعَه، وهو نَزالِ وتَراكِ، فبُنِيا كبنائه، ونحوُ المنادَى في يا زيدُ ونحوِه ممَّا هو مفردٌ، فإِنه وإِن لم يكن مُشابِهاً للحرف فهو واقعٌ موقعَ أَنتَ من حيث كان مخاطَباً، وأسماءُ الخطاب مبنيَّةٌ، وسيُذكَرُ مستوفًى.

فَأَما يومَئذٍ وحينَئذٍ وساعَتئذٍ فَفيه وجهان البناءُ والإعرابُ، فالإعرابُ على الأَصل، والبناءُ لأَنه ظرفٌ مبهَمٌ أُضيفَ إلى غيرِ متمكِّنٍ من الأَسماء، فاكْتَسَى منه البناءَ، لأَن المضافَ يَكتَسي من المضاف إِليه كثيراً من أَحكامه، وقد أَجرَوا غيراً ومِثْلاً مُجْرى الظرف في ذلك لإبهامهما، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٢]، فإِن مثلاً مبنيةٌ لإِضافتها إلى غير متمكِّنٍ، وهو أَمثلُ وجوهها[٣]، فأما قولُه[٤]:

---

(١) كذا في الأصول: ١/ ٥١.

(٢) الذاريات: ٥١/ ٢٣، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم «مثل ما» بالنصب، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي «مثلُ ما» بالرفع، السبعة: ٦٠٩، وانظر التيسير: ٢٠٣، والنشر: ٢/ ٣٧٧.

(٣) انظر هذه الوجوه في الكتاب: ٣/ ١٤٠، والأصول: ١/ ٢٧٥- ٢٧٦، والمسائل المنثورة: ٦٥- ٦٦، والحجة للفارسي: ٦/ ٢١٦-٢٢٢، والشيرازيات: ٥٥٥، والخصائص: ٢/ ١٨٢- ١٨٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٨، ٢/ ٦٠٢.

(٤) عجز البيت:

حمامةٌ في غصون ذاتِ أَوقال.=

لم يَمنـعِ الشُّرْبَ مِنْهـا غـيرَ أَنْ نَطقَـتْ إلـخ

فالبيتُ لأَبي قَيس بنِ رفاعةَ، وقيل: لرجلٍ من كِنانة، والشاهدُ فيه أَنه بَنى غَيراً على الفتح لإِضافتها إلى غير متمكّن وإِن كان في موضع رفعٍ.

فإِن قيل: فأَنْ والفعلُ في تأويل المصدر، وكذلك أنَّ المشدَّدةُ مع ما بعدها، والمصدرُ اسمٌ متمكِّن، فحينئذٍ غيرٌ ومثلٌ قد أُضيفتا إلى متمكِّن، فلمَ وجب البناءُ؟

قيل: كونُ أَنْ مع الفعل في تقدير المصدر شيءٌ تقديريٌّ، والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به، وإنما الملفوظُ به فعلٌ وحرفٌ، فلمَّا أُضيفتا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافَة بُنيتَا معها لأَن الإضافةَ بابُها أَن تقعَ على الأسماءِ المفردةِ، فلمَّا خرجتْ ههنا عن بابها بُني الاسمُ، وسيوضَّح بأَكثرَ من ذلك[1].

يقولُ: لم يمنعْنا من التعريج على الماء إلا صوتُ حمامةٍ ذكَّرتْنا مَنْ نحبُّ، فهيَّجَنا وحثَّنا على السَّير، والأَوْقال: الأَعالي، ومنه التَّوقُّل، وهو الصُّعود فيه، ونحوُ ذلك، قولُ النابغة[2]:

علـى حِينَ عاتبْـتُ المَشِـيبَ علـى الصِّبَا وقُلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ [٣/ ٨٢]

الشاهدُ فيه إضافةُ حِينَ إلى الفعل الماضي، وبناؤه لذلك على الفتح، والإِعرابُ جائزٌ على الأَصل، غيرَ أَن البناءَ ههنا أَوْجَهُ منه في قوله: «غير أَن نَطقَتْ» لأَن الظرفَ ههنا مضافٌ إلى فعل مَحضٍ، وفي قوله: «غيرَ أن نطقَتْ» مضافٌ إلى اسم متأَوَّلٍ، فكان الإِعرابُ فيه أَظهرَ.

=سيذكر الشارح أنه لأبي قيس بن رفاعة، انظر ديوانه: ٨٥، ونسب في الكتاب: ٢/ ٣٢٩ إلى الكناني، وهو بلا نسبة في الأصول: ١/ ٢٧٦، ١/ ٢٩٨، والحجة للفارسي: ٦/ ٢١٧، والبغداديات: ٣٣٧، وسر الصناعة ٥٠٧، والنكت: ٦٣٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٦٨- ٦٩.

(١) انظر الشيرازيات: ٥٦٢- ٥٦٣.

(٢) سلف البيت: ٣/ ٣٠.

وصفَ أَنه بكَى على الديار زمنَ مَشِيبه ومُعاتَبتَه لنفسه على صِبَاه وطربِه، والوازِعُ: الناهي، وأَوقعَ الفعلَ على المَشيب اتِّساعاً، والمعنى عاتبتُ نَفْسي على الصِّبَا لمكان شَيْبِي[1]، فاعرفهْ.

قال صاحب الكتاب: (والبناءُ على السكون هو القياسُ، والعُدولُ عنه إلى الحركة لأَحدِ ثلاثةِ أَسبابٍ: للهربِ من التقاء الساكنَين في نحو هؤلاءِ، ولئَلَّا يُبتدأ بساكن لفظاً أَو حُكماً كالكافَيْنِ التي بمعنى مِثْل والتي هي ضميرٌ، ولِعُروض البناءِ، وذلك في نحو يا حَكَمُ، ولا رجلَ في الدار، ومِنْ قَبلُ ومِن بَعدُ، وخمسةَ عشرَ).

قال الشارح: القياسُ في كلِّ مبنيٍّ أَن يكونَ ساكناً، وما حُركَ من ذلك فلِعلَّةٍ، فإِذا وجدتَ مبنيًّاً ساكناً فليس لك أَن تسأَلَ عن سبب سكونه[2] لأَن ذلك مُقتضَى القياس فيه، فإن كان متحرِّكاً فلك أَن تسأَلَ عن سبب الحركة وسببِ اختصاصِه بتلك الحركةِ دون غيرِها من الحركات.

وإنما كان القياسُ في [١٠٢/ ب] كلِّ مبنيٍّ السكونَ لوجهَيْن[3]:

أَحدُهما: أَن البناءَ ضدُّ الإِعراب، وأَصلُ الإِعرابِ أَن يكون بالحركات المختلِفةِ للدِّلالة على المعاني المختلفةِ، فوجبَ أَن يكونَ البناءُ الذي هو ضدُّه بالسكون.

والوجهُ الثاني: أَن الحركةَ زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنسبة إِلى السكون، فلا يؤتَى بها إِلا لضرورةٍ تدعو إلى ذلك.

والأَسبابُ الموجِبةُ لتحريك المبنيِّ أحدُ ثلاثة أَشياءَ: الفِرارُ من التقاء الساكنَيْن، والبَدَاءةُ بالحرف الساكن لفظاً أَو حُكماً، وأَن يكون المبنيُّ له حالةُ تمكُّنٍ، فالأولُ نحوُ

---

(١) من قوله: «والشاهد...» إلى قوله: «شيبي» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) انظر الأصول: ١/ ٥١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٣٨.

(٣) انظرهما في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٦٦.

أينَ[1] وهؤلاءِ، وحيثُ.

وأصلُ[2] حركةِ التقاءِ الساكنَين الكسرةُ، وإنما يُعدلُ عنها لضربٍ من الاستحِسان من قِبلِ أنَّا رأَينا الكسرةَ لا تكونُ إِعراباً إلا باقترانِ التنوينِ بها، أَو ما يقومُ مَقامَه، وقد يكون الضمةُ والفتحةُ إعرابَيْن من غير تنوينٍ يَصحبهُما، ولا شيءَ يَقومُ مَقامَ التنوين، نحوُ ما لا ينصرفُ والأفعالِ المضارِعة، فإذا اضطُرْنا إلى تحريك الساكنِ حرَّكْناه بحركةٍ لا تُوهِمُ فيه الإعرابَ، وهي الكسرةُ.

وأما تحريكُ الحرف لِئلَّا يُبتدأ بساكن فنحوُ همزةِ الاستفهام وواوِ العطف وفائه، والقياسُ في هذه الحروفِ أن تكون سواكِنَ، وإنما الحركةُ فيها لأَجل وقوعِها أَوَّلاً، وهذا حُكم كلِّ حرفٍ في أولِ كلِّ كلمة يُبتدأ بها من اسم أو فعل أو حرف لا يكونُ إلا متحرِّكاً.

وقولُه: **«لفْظاً أو حُكماً»** فالمرادُ باللفظ ما ذكرناه من نحو واوِ العطفِ وألفِ الاستفهام وكافِ التشبيه في نحو زيدٌ كالأَسد، فهذه الحروفُ ونظائرُها لا تكونُ أَبداً إلا مفتوحةً لوقوعها أوَّلاً لفظاً، وأَما كونُها أولاً في الحكم فنحوُ كافِ ضميرِ المفعولِ من نحو ضَرَبكَ وأكرمَكَ، فهذه الكافُ منفصلةٌ في الحكم يُبدأُ بها في التقدير، والمفعولُ فضلةٌ غيرُ لازمٍ للفعل، ولذلك لا تُسكِّنُ له الفعلَ إذا اتصلَ بضميره كما سكَّنتَه للفاعل.

واعلمْ أن أَصحابَنا يقولون: إن الابتداءَ [٣/ ٨٣] بالساكن لا يكونُ في كلام العرب، وقد أَحالَه بعضُهم ومنعَ من تصوُّره، ولا شُبهةَ في الإِمكان[3]، أَلا ترى أَنه يجوزُ الابتداءُ بالساكن إذا كان مُدغَماً، نحوُ ثَّاقلتُم[4]، تَّخذْتُم[5] في تَثاقلْتُم واتَّخذتم، ويؤيِّدُ ذلك وأَنه من لغة العرب أنهم لم يُخفِّفوا الهمزةَ إذا وقعتْ أَوَّلاً بأَيِّ حركةٍ تحرَّكتْ، نحوُ أَحمد

(١) انظر الأصول: ١/ ٥١.

(٢) في ط، ر: «أصل».

(٣) انظر مسألة الابتداء بالساكن: ٩/ ٢٥٣.

(٤) التوبة: ٩/ ٣٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٣٨.

(٥) الكهف: ١٨/ ٧٧.

وإبراهيم، ونحوُ قوله(١):

أَأَنْ رأَتْ رَجُـــــــلاً أَعْشَـــــــى...

لأَن في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً له من الساكن(٢)، فامتناعُهم من تخفيف الهمزةِ مع إمكانِ تخفيفِها والنُّطقِ بِها دليلٌ على أَن ذلك من لغةِ العرب، وذلك من قِبَل أَن المبتدئَ بالنطقِ مُستجِمٌّ مُستريحٌ، فيُعظِّمُ صوتَه، والواقِفُ تَعِبٌ حَسِرٌ يقفُ للاستراحة، فيَضْعُفُ صوتُه.

وأَما عُروضُ البناءِ فإن المبنيَّ من الأَسماء يكونُ على ضربَين:

ضَربٍ له حالةٌ يكونُ معرَباً فيها، وإنما يَعرِضُ له البناءُ في بعض الأَحوالِ، نحوُ يا زيدُ في النداء، وما كان مِثلَه، فإنه يكونُ في غير النداء معرَباً، وإنما عَرَضَ البناءُ في النداء، ومثلُه لا رَجُلَ في النفي، فإن البناءَ عَرَضَ له في حال النفي، وفي غير النفي يكونُ مُعرباً، نحوُ هذا رجلٌ، ورأَيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ، وكذلك ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٣) ونحوُهما من الغايات، وكالأعداد المركَّبة من نحو خمسةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فإنه قبلَ التركيب كان معرَباً.

وضربٍ آخرَ لم يكنْ له حالةُ تمكُّنٍ أَلبتَّةَ، بل لا يكونُ قطُّ إلا مبنيًّا، فجُعِلَ لكلِّ واحدٍ منهما مرتبةٌ غيرُ مرتبةِ الآخَر، ولمَّا كان السكونُ أنقصَ من الحركة بَنَيْنا عليه ما لم يكن حظٌّ في التمكُّن، وبَنَيْنا على حركةٍ ما كان له حظٌّ في التمكُّن(٤) ليكونَ له بذلك فضيلةٌ

---

(١) البيت بتمامه

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـلاً أَعْشَـى أَضرَّ بـهِ ... رَيـبُ المَنـونِ وَدَهْـرٌ مُفْنِـدٌ خَبِـلُ

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ٥٥، والكتاب: ٣/ ١٥٤، ٣/ ٥٤٩- ٥٥٠، والأصول: ٢/ ٤٠٤- ٤٠٥، وشواهد الشافية: ٣٣٢، وبلا نسبة في المقتضب: ١/ ١٥٥، والحجة للفارسي: ١/ ٢٨٥- ٢٨٦، ٤/ ١٧٤، والتكملة: ١٤.

(٢) قاله الفارسي في التكملة: ١٤.

(٣) الروم: ٣٠/ ٤.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ١٦، والمقتضب: ٢/ ٣، ٣/ ١٧٣، وأسرار العربية: ٣١٧.

على المبنيِّ الآخرِ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وسكونُ البناء يُسمَّى وقْفاً، وحركاتُه ضَمّاً وفَتحاً وكسراً، وأنا أَسوقُ إِليك عامَّةَ ما بَنَتْه العربُ من الأَسماء إلا ما عَسى يَشذُّ منها، أَو قد ذكرْناه في هذه المقدِّمة في سبعة أَبواب، وهي المضمَراتُ وأَسماءُ الإشارةِ والموصولاتُ وأَسماءُ الأفعالِ والأَصواتُ وبعضُ الظروفِ والمركَّباتُ والكناياتُ). [٣/ ٨٤]

قال الشارح: اعلمْ أَن سيبويهِ وجماعةً من البصريِّين قد فصَلوا بين أَلقابِ حركاتِ الإعرابِ وسكونِه وبين ألقابِ حركاتِ البناءِ وسكونِه، وإِن كانتْ في الصورة واللَّفظِ شيئاً واحداً، فجعلوا الفتحَ المطلَقَ لقَباً للمبنيِّ على الفتح، والضمَّ لقباً للمبنيِّ على الضمِّ، وكذلك الكسْرُ والوقْفُ، وجعلوا النصبَ لقباً للمفتوح بعامِلٍ، وكذلك الرفعُ والجرُّ والجزمُ، ولا يقالُ لشيء من ذلك: مضمومٌ مطلَقاً، لا بدَّ من تقييدٍ لئلَّا يَدخلَ في حيِّز المبنيَّات، أَرادوا بالمخالَفة بين أَلقابها إِبانَةَ الفرقِ بينهما، فإذا قال: هذا الاسمُ مرفوعٌ عُلمَ أَنه بعامِلٍ يجوزُ زوالهُ وحدوثُ عاملٍ آخرَ يُحْدِثُ خِلافَ عملِه، فكان في ذلك فائدةٌ وإِيجازٌ، لأَن قولَنا: مرفوعٌ يَكفي عن أَن يقالَ له: مضمومٌ ضمةً تزولُ أَو ضمةً بعامِلٍ[١].

وربَّما خالَفَ في ذلك بعضُ الكوفيِّين وسَمَّى ضمةَ البناءِ رفعاً، وكذلك الفتحُ والكسرُ والوقفُ[٢]، والوجهُ الأولُ لَما ذكرناه من القياس ووجْهِ الحكمة.

وتَنحصرُ المبنيَّاتُ في سبعة أبوابٍ، اسمٍ كُني به عن اسم، وهو المضمَرُ، نحوُ أَنا وأَنت وهو ونحوُها، واسمٍ أُشيرَ به إِلى مسمًّى وفيه معنى فعلٍ، نحوُ هذا وهذان وهؤلاءِ، واسمٍ قامَ مقامَ حرفٍ، وهو الموصولُ، نحوُ الذي والتي ونحوِهما، واسمٍ سُمِّي به فعلٌ، نحوُ صَهْ ومَهْ وشِبهِهما، والأصواتِ المحكيَّةِ، وظروفٍ[٣] لم تتمكَّنْ، واسمٍ رُكِّبَ مع اسم مثلِه، وستَردُ عليك مفصَّلةً، إِن شاء الله تعالى.

---

(١) هذا ما علَّل به السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٦٥، واللفظ لفظه بخلاف يسير.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ١٧٠.

(٣) في ط، ر: «والظروف».

المضمَرات

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي على ضربَيْن متَّصلٍ ومنفصلٍ، فالمتَّصلُ ما لا يَنفكُّ عن اتِّصاله بكلمة، كقولك: أَخوك وضربَك ومَرَّ بك، وهو على ضربَيْن بارزٍ ومستتِرٍ، فالبارزُ ما لُفِظَ به كالكاف في أَخوك، والمستتِرُ ما نُوِيَ كالذي في زيدٌ ضربَ، والمنفصِلُ ما جَرى مجْرى المُظْهَر في استبداده كقولك: هوَ وأَنتَ).

قال الشارح: لا فرقَ بين المضمَرِ والمكْنيِّ عند الكوفيين، فهما من قَبيل الأسماءِ المترادِفة، فمعناهما واحدٌ [١٠٣/ أ] وإِن اختلَفا من جهة اللفظ، وأَما البصريُّون فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيَّات[١]، فكلُّ مضمَر مَكنيٌّ، وليس كلُّ مَكنيٍّ مضمَراً، فالكنايةُ إِقامةُ اسمٍ مُقامَ اسمٍ توريةً وإِيجازاً، وقد يكونُ ذلك بالأَسماء الظاهرة، نحوُ فلانٌ والفلان وكَيْتَ وكَيْتَ وكذا وكذا، ففلانٌ كنايةٌ عن أَعلامِ الأَناسيِّ، والفلانُ كنايةٌ عن أَعلامِ البهائمِ، وكَيْتَ وكَيْتَ كنايةٌ عن الحديث المدمَج، وكذا وكذا[٢] كنايةٌ عن العدد المبهَم، وإِذ كانت الكنايةُ قد تكونُ بالأَسماء الظاهرة كما تكون بالمضمَرة كانت المضمَراتُ نوعاً من الكنايات.

وإِنما أُتِيَ بالمضمَرات كلِّها لضربٍ من الإِيجاز واحترازاً من الإِلباس، فأَما الإِيجازُ فظاهرٌ لأَنك تَستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكونُ ذلك الحرفُ كجزء من الاسم، وأَما الإِلباسُ فلأَن الأَسماءَ الظاهرةَ كثيرةُ الاشتراكِ، فإِذا قلت: زيدٌ فعلَ زيدٌ، جاز أَن يُتوهَّمَ في زيد الثاني أَنه غيرُ الأَول، وليس للأَسماء الظاهرةِ أحوالٌ تَفترقُ بها إِذا التبَستْ، وإِنما يُزيلُ الالتباسَ منها في كثير من أَحوالها الصفاتُ، كقولك: مررت بزيدٍ الطويلِ والرجلِ البزَّاز، والمضمراتُ لا لَبْسَ فيها فاستغنَتْ عن الصفات لأَن الأَحوالَ

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٥، ١/ ١٩، ٢/ ٨٥، والأصول ٢/ ١١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٨، ٩/ ٢٥، والنكت: ٦٥٠، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٢٨.

(٢) في ط، ر: «كذا».

المقترِنةَ بها قد تُغني عن الصفات، والأحوالُ المقتَرِنةُ بها حضورُ المتكلِّم والمخاطَب، والمشاهَدةُ لهما، وتقدُّمُ ذِكر الغائب الذي يصيرُ به بمنزلة الحاضِر المشاهَدِ في الحُكم[1].

فأَعْرَفُ المضمراتِ المتكلِّمُ لأَنه لا يُوهِمُك غيرَه، ثم المخاطَبُ، والمخاطَبُ [٣/ ٨٥] تِلْوُ المتكلِّم في الحضور والمشاهدَةِ، وأَضعفُها تعريفاً كنايةُ الغائب لأَنه يكون كنايةً عن معرفة ونكرة، حتى قال بعضُ النحويِّين: كنايةُ النَّكرةِ نكرةٌ[2]، والمضمراتُ كلُّها مبنيَّةٌ، وإنما بُنيت لوجهَيْن:

أحدُهما: شَبهُها بالحروف، ووجهُ الشبهِ أَنها لا تستبدُّ بأَنفُسها، وتفتقرُ إلى تقدُّمِ ظاهرٍ تَرجعُ إليهِ، فصارت كالحروف التي لا تستبدُّ بنفْسها، ولا تُفيدُ معنىً إلا في غيرها، فبُنيت كبنائها.

والوجهُ الثاني: أَن المضمَرَ كالجزء من الاسم المظهَر، إذ كان قولُك: زيدٌ ضربتُه إنما أَتيتَ بالهاء لتكونَ كالجزء من اسمه دالًّاً عليه، إلا أَنكَ ذكرتَ الهاءَ ولم تَذكرْ الجزءَ من اسمه لتكونَ في كلِّ ما تريدُ أَن تُضمَر، ممَّا تقدَّم ذِكرُه، فكان لذلك كجُزء من الاسم، وجزءُ الاسمِ لا يَستحقُّ الإعرابَ.

والمضمَرُ على ضربَين متَّصلٍ ومنفصِلٍ، فالمتَّصلُ ما كان متصلاً بعامِله، وإنما قالَ: «ما

---

(١) هو تعليل السيرافي والأعلم ولفظهما بخلاف قليل، وهو أيضاً تعليل ابن جني، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٥، والخصائص: ٢/ ١٩٣، والنكت: ٦٥٠- ٦٥١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٤، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٦.

(٢) من قوله: «فأعرف المضمرات....» إلى قوله: «نكرة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢٦.
وظاهر كلام سيبويه أن ضمير النكرة معرفة أُجريت مجرى النكرة، وأنه يؤول إلى نكرة عند ابن السراج، وأنه ضارع النكرات عند الأعلم، وأنه أشبه بإبهامه النكرات عند ابن الشجري، وأنه يعامَل معاملة النكرة في باب الإخبار عند ابن عصفور، وظاهر كلام الفارسي أنه نكرة، وهو عند أبي حيان معرفة، انظر الكتاب: ٢/ ٥٥، والأصول: ١/ ٤١٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٤٠- ١٤١، ٩/ ٢٦، والبصريات: ٦٩٣- ٦٩٥، والنكت: ٥٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١١- ٤١٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢٨، والارتشاف: ٩٠٩، ١٧٤٧.

لا يَنفكُّ عن اتِّصاله بكلمةٍ» ولم يقلْ: بعامل تحرُّزاً من المضاف في نحو أَخوك وشَبيهك، فإِنه على رأْي جماعةٍ من المحقِّقين العاملُ فيه حرفُ الجرِّ المقدَّرُ لا نفسُ الاسمِ المضافِ[1]، فلذلك لم يقيِّدْ اتصالَه بالعامل فيه.

والمنفصِلُ ما لم يتَّصلْ بالعامل فيه، وذلك بأَن يكونَ مُعرَّىً من عامل لفظيٍّ، أَو مقدَّماً على عامله، أَو مفصولاً بينه وبينه بحرف الاستثناء، أَو حرفِ عطفٍ، أَو شيءٍ يَفصلُ بينهما فصلاً لازماً[2].

فإن قيل: ولمَ كانت المضمراتُ متصلةً ومنفصلةً، وهلَّا كانت كلُّها متصلةً أو منفصلةً[3]؟

قيل: القياسُ فيها أَن تكونَ كلُّها متصلةً لأَنها أوجَزُ لفظاً وأَبلغُ في التعريف، وإِنما أُتِيَ بالمنفصِل لاختلاف مواقِع الأَسماءِ التي تُضمَر، فبعضُها يكونُ مبتدأً، نحو زيدٌ قائمٌ، فإِذا كنَيتَ عنه قلت: هو قائم، أَو أَنتَ قائمٌ إِن كان مخاطَباً لأَن الابتداءَ ليس له لفظٌ يتصلُ به الضميرُ، فلذلك وجبَ أَن يكونَ ضَميرُه منفصِلاً، وبعضُها يتقدَّمُ على عامِله، نحوُ زيداً ضربتُ، فإذا كنيتَ عنه مع تقديمه لم يكنْ إِلا منفصلاً لتعذُّر الإتيان به متصلاً مع تقديمه، فلذلك تقول: إِيَّاه ضربتُ، أَو إِيَّاك، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[4]،أَتَى بالضمير المنفصلِ لَمَّا كان المفعولُ مقدَّماً، وقد يُفصلُ بين المعمول وعامله، فإذا كُني عنه لا يكونُ ضميرُه إِلا مفصولاً، نحوُ ما ضربَ زيداً إلا أَنتَ، وما ضربتُ إِلا إِيَّاك، وعلمتُ زيداً إِيَّاه، فلذلك كانت متصلةً ومنفصلةً.

والذي يؤَيدُ عندك ذلك أَن الاسمَ المجرورَ لَمَّا كان عاملُه لفظيَّاً، ولا يجوزُ تقديمُه

---

(١) انظر هذه المسأَلة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٦٦، وزد الأصول: ٢/ ٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٤٦- ٤٧، والنكت: ٤٣١، والمقتصد: ٨٧١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٣.

(٢) من قوله: «بأن يكون معرى...» إلى قوله: «لازماً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٣٤.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٤.

(٤) الفاتحة: ١/ ٥.

عليه ولا فصلُه عنه لم يكنْ له ضميرٌ إلا متَّصلٌ[1]، والمتصلُ أَوْغَلُ في شبَه الحرف لعدم استبداده بنفسه وأَعْرَفُ من المنفصل على ما ذكرنا، والمنفصلُ جارٍ مَجْرى الأَسماء الظاهرة في استبداده بنفسه وعدمِ افتقاره إلى ما يتصل به، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولكُلٍّ من المتكلِّم والمخاطَبِ والغائبِ مذكَّرِه ومؤنَّثِه ومفردِه ومثنَّاه ومجموعِه ضميرٌ متَّصلٌ ومنفصلٌ في أحوالِ الإِعرابِ ما خَلا حالَ الجرِّ، فإنه لا منفصِلَ لها، تقولُ في مرفوع المتَّصل: ضربتُ ضربْنا وضربْتِ إلى ضربْتُنَّ، وزيدٌ ضربَ إلى ضَرَبْنَ، وفي منصوبه: ضربَني ضربَنا وضَربَك إلى ضربَكنَّ وضربَه إلى ضربَهُنَّ، وفي مجروره: غلامي غلامُنا وغلامُك إلى غلامكُنَّ، وغلامُه إلى غلامِهنَّ، وتقولُ في مرفوع المنفصل: أَنا نحن وأَنتَ إلى أَنتُنَّ، وهو إلى هُنَّ، وفي منصوبه: إِيَّاي إِيَّانا وإِيَّاك إلى إِيَّاكُنَّ وإِيَّاه إلى إِيَّاهُنَّ).

قال الشارح: المضمراتُ ثلاثةُ أَقسام متكلِّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ، وتختلفُ أَلفاظُها بحسَب اختلافِ محَلِّها من الإِعراب، فضميرُ المرفوعِ غيرُ ضمير المنصوب والمجرور.

فإن قيل[2]: كيف اختلفتْ[3] صيغُ المضمَراتِ [٣/ ٨٦] والأَسماءُ لا تختلفُ صِيغُها قيل: لَمَّا كانت الأَسماءُ المضمَرةُ واقعةً موقعَ الأَسماءِ الظاهرةِ المعربَةِ، وليس فيها إِعرابٌ يدلُّ على المعاني المختلفة فيها جَعلوا تغيُّرَ صيغِها عِوضاً من الإِعراب إِذ كانت مبنيَّةً.

ولكلِّ واحدٍ من المضمَرات ضميران متَّصلٌ ومنفصِلٌ ما خَلا حالَ الجرِّ، فإنه لا منفصِلَ له، فلا يكونُ إلا متَّصلاً، فتقولُ في ضمير المرفوع المتصل: ضربْتُ إذا كان المتكلِّمُ وحدَه بتاءٍ مضمومةٍ، يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنثُ، لأَن الفصلَ بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ

---

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٦١، والأعلم في النكت: ٦٥٨، وانظر الأصول: ٢/ ١١٧، ٢/ ١٢١، والعلل في النحو: ٢٥٨، وأسرار العربية: ٣٤٣- ٣٤٤.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٣١، والأعلم في النكت: ٦٥٢.

(٣) في ط، ر: «اختلف».

إنما يُحتاجُ إليه لئلَّا يُتوهَّمَ غيرُ المقصودِ في موضعِ المقصودِ، والمتكلِّمُ لا يشارِكُه غيرُه في لفظه وعبارته عن نفْسه وغيرِه، إذ لا يجوزُ أن يكونَ كلامٌ واحدٌ من متكلِّمينِ(١).

فإن قيل: ولِمَ كانت هذه التاءُ متحرِّكةً، وهلَّا كانت ساكنةً، ولِمَ خُصَّتْ حيث حرُكتْ بهذه الحركةِ التي هي الضمُّ [١٠٣/ ب] دون غيره فالجوابُ أما تحريكُها فلأن التاءَ هنا اسمٌ قد بلَغَ الغايةَ في القِلَّة، فلم يكنْ بدٌّ من تقْويته بالبناءِ على حركةٍ لتكونَ الحركةُ فيه كحرفٍ ثانٍ، والذي يدلُّ أن التاءَ اسمٌ ههنا أنك تؤكِّدُها كما تؤكِّدُ الأسماءَ، فتقولُ: فعلتُ أنا نَفْسي، ولو كانت حرفاً كالتاء في فعلتْ إذا أُريدَ المؤنَّثُ لم يَجُزْ تأكيدُها كما لم يَجز تأكيدُ تاءِ التأنيثِ في نحو قائمة وقاعِدة.

وإنما خُصَّ بالضمِّ دون غيرِه لأمرَين(٢):

أَحدُهما: أن المتكلِّم أولٌ قبلَ غيرِه، فأُعطيَ أولَ الحركاتِ، وهي الضمةُ.

والأمرُ الآخَرُ: أنهم أرادوا الفرقَ بين ضميرَيْ المتكلِّمِ والمخاطَبِ، فنزَّلوا المتكلِّمَ منزلةَ الفاعلِ، ونزَّلوا المخاطَبَ منزلَة المفعولِ من حيث كان هذا مخاطِباً، وذاكَ مخاطَباً، فضمُّوا تاءَ المتكلِّمِ لتكونَ حركتُها مُجانسةً لحركة الفاعل، وفتَحوا تاءَ المخاطَبِ لتكونَ حركتُها من جنس حركة المفعول.

فإذا ثنَّيتَ أو جمعتَ المتكلِّمَ كان ضميرُه نا، ويستوي في علامته الاثنان والجماعةُ، تقولُ: ذهبْنا وتحدَّثنا ومعك واحدٌ، وذهبْنا وتحدَّثنا ومعك اثنانٌ فصاعِداً، وإنما استَوى في الضمير لفظُ الاثنَين والجمعِ لأن تثنيةَ ضميرِ المتكلِّمِ وجمعَه ليس على مِنهاج تثنيةِ الأسماءِ الظاهرة وجمعِها، لأن التثنيةَ ضَمُّ شيءٍ إلى مِثله كزيد وزيد ورجلٍ ورجل، تقولُ فيهما: الزيدان والرجُلانِ، والجمعُ ضَمُّ شيءٍ إلى أكثرَ منه من لفظِه كرجُل ورجلٍ ورجلٍ وزيد وزيد وزيد ونحوِ ذلك، فتقولُ إذا جمعتَ: الزيدونَ ورجالٌ، وليس الأمرُ في هذا

---

(١) من قوله: «يستوي فيه المذكر...» إلى قوله: «متكلمين» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢٦- ٢٧، والأعلم في النكت: ٦٥١ بخلاف يسير.

(٢) انظر تعليل ذلك في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨١.

المضمرِ كذلك، لأَن المتكلِّمَ لا يُشاركُه متكلِّمٌ آخرُ في خطابٍ واحدٍ، فيكونَ اللفظُ لهما، لكنَّه قد يتكلَّمُ الإِنسانُ عن نفْسه وحدَه، ويتكلَّمُ عَن نفْسه وعن غيره، فيَجعلُ اللفظَ المعبِّرَ عن نفْسه وعن غيره مخالِفاً للَّفظِ المعبِّرِ به عن نفْسه وحدَه، واستَوى أن يكونَ المضمومُ إِليه واحداً أَو أَكثرَ، فلذلك تقول: قُمْنا ضاحكَينِ وقُمْنا ضاحِكِينَ، فإِن كان مخاطَباً فصَلتَ بين لفظِ مذكَّره ومؤنَّثه ومثنَّاه ومجموعِه، فتقولُ في المذكَّر: ضربتَ وفي المؤنث: ضربتِ، فتفتحُ التاءَ مع المذكَّر، وتَكسُرها مع المؤنَّث للفرق بينهما.

وخصُّوا المؤنَّثَ بالكسر لأَن الكسرةَ من الياء، والياءُ ممَّا يؤنَّثُ بها في نحو تَفعلينَ وفي ذي، ولَمَّا اختصَّتْ الضمَّةُ بالمتكلِّم لِمَا ذكرْناه، والكسرةُ بالمؤنث المخاطَب لم يَبقَ إلا الفتحةُ، فخُصَّ بها المخاطَبُ المذكَّر.

وإنما احْتيجَ إِلى الفصل بين المذكَّر والمؤنَّثِ والتثنيةِ والجمعِ في المخاطَب لأَنه قد يكونُ بحضرة المتكلِّم اثنان مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ وهو مُقبِلٌ عليهما، فيُخاطِبُ أحدَهما فلا يُعرَفُ حتى يبيِّنَه بعلامة، ولذلك من المعنى ثُنِّي وجُمِعَ خَوفاً من انصرافِ الخطابِ إِلى بعض الجماعةِ دون بعضٍ، فلذلك تقولُ إِذا خاطبتَ مذكَّراً: ضربتَ وفعلتَ، وفي التثنية: ضربتُما وفعلتُما، وفي الجمع ضربتُم وفعلتُم، وفي المؤنَّث: ضربتِ [٣/ ٨٧] وفي التثنية: ضربتُما، وفي الجمع: ضربتُنَّ، يستوي المذكَّرُ والمؤنثُ في التثنية، ويفترقان في الجمع، وذلك لأَن التثنيةَ ضربٌ واحدٌ لا يختلفُ، فلا تكونُ تثنيةٌ أكثرَ من تثنية، فلمَّا اتفقَ معناهما اتفقَ لفظُهما، ويختلفُ الجمعُ في لفظِه كما اختلفَ معناه.

وأصلُ ضربتُم في جمع المذكَّر ضربتُموا بواوٍ بعد الميم كما كانت التثنيةُ بأَلفٍ بعد الميم، فالميمُ في الجمع لمجاوَزةِ الواحدِ، والواوُ للجمع، كما كانت الميمُ في التثنية لمجاوَزةِ الواحدِ، والألفُ للتثنية(١)، وقد يُحذفُ الواوُ من الجمع لأَمْنِ اللَّبْس، إِذا الواحدُ لا ميمَ فيه، والتثنيةُ يلزمُها الميمُ والأَلفُ، فلا يُلْبِسُ بواحد ولا تثنيةٍ، لأَن الواحدَ لا ميمَ فيه،

---

(١) كذا في سر الصناعة: ٤٣٢، وانظر: ٦٢٩- ٦٣٠ منه.

والتثنيةُ يلزمُ فيها الأَلفُ، وإذا حُذفتْ الواوُ سَكنتْ الميمُ لأَنه أَبلغُ في التخفيف، ومع ذلك فالحركةُ قبلَ حرفِ اللِّينِ لمَّا لم يكنْ بدٌّ منها كانتْ من لوازمه وأَعراضِه، كالصَّفير لحروف الصفير والتكريرِ للرَّاء، فكما إذا حُذفتْ هذه الحروفُ زالتْ هذه الأَعراضُ معها كذلك إِذا حُذفَ حرفُ اللِّينِ زالتْ الحركةُ معه، إِذ كانت من لوازمه.

وقلتَ في جمع المؤنَّث: ضربْتُنَّ بتشديد النون لتكونَ نونان بإِزاءِ الميمِ والواوِ في المذكَّرينَ، وذلك أَن ضميرَ المؤنَّثِ على حسَب ضميرِ المذكَّرِ، فإِن كانتْ علامةُ المذكر حرفاً واحداً فعلامةُ المؤنَّث حرفٌ واحدٌ، وإِن كانت علامةُ المذكَّرِ حرفَين كانتْ علامةُ المؤنَّث حرفَين، فقلتَ: الهنداتُ ضربْنَ بنون واحدة حيث قلت: الزيدونَ قاموا، وقلتَ: ضربتُنَّ بنونَين حيث قالوا: قُمْتُموا وضربْتُموا ليكونَ الزيادتان بإِزاء الميمِ والواو في جمع المذكر.

وتقولُ في ضمير الغائب المذكَّر: زيدٌ ضربَ، وفي التثنية: الزيدان ضَرَبا، وفي الجمع: الزيدون ضَربُوا، فيكونُ ضميرُ الواحدِ بلا لفظٍ، والتثنيةُ والجمعُ بعلامة ولفظٍ، فالأَلفُ في قاما علامةُ التثنية وضميرُ الفاعل، والواوُ علامةُ الجمعِ وضميرُ الفاعل.

وإِنما كان الواحدُ بلا علامة، والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ من قِبلِ أَنه قد استقرَّ وعُلمَ أَن الفعلَ لا بدَّ له من فاعل كالكتابة التي لا بدَّ لها من كاتِب، والبناءِ الذي لا بدَّ له من بانٍ، ولا يَحدثُ شيءٌ من تِلْقاء نفْسِه، فالفاعلُ معلومٌ لا مَحالةَ إِذ لا يخلو منه فعلٌ، وقد يخلو من الاثنَين والجماعةِ، فلمَّا كان الفاعلُ معلوماً لاستحالةِ فِعلٍ بلا فاعلٍ لم يُحتجْ له إِلى علامة تدلُّ عليه، ولمَّا جاز أَن يخلوَ من الاثنَين والجماعةِ احْتيجَ لهما إِلى علامة.

وقد اختلف العلماءُ في هذه الأَلفِ والواوِ، فذهب سيبويه إِلى أَنهما [١٠٤/ أ] قد تكونان تارةً اسمَيْن للمضمَرينَ، ومرَّةً تكونان حرفَين دالَّين على التثنية والجمع[1]، فإِذا قلت: الزيدان قاما فالأَلفُ اسمٌ، وهي ضميرُ الزيدَين، وإِذا قلت: الزيدون قاموا فالواوُ

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٩، ٢/ ٤٠، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٨- ١٠، ٦/ ١١٦، وسر الصناعة: ٦٢٩، والنكت: ١٢٤.

اسمٌ، وهو ضميرُ الزيدينَ، وإِذا قلت: قاما الزيدان فالألفُ حرفٌ مُؤْذِنٌ بأَن الفعلَ لاثنَين، وكذلك إِذا قلت: قاموا الزيدون فالواوُ حرفٌ مؤْذِنٌ بأَن الفعلَ لجماعة، وهي لغةٌ فاشِيةٌ لبعض العرب كثيرةٌ في كلام العرب وأَشعارهم، وعليه جاء قولهم: أَكلوني البراغيثُ(١) في أَحد الوجوه، ومنه قولُ الشاعر(٢):

يَلومونَني في اشْتِراء النَّخيـ ـلِ أَهْلي فكُلُّهُمُ يَعْذِلُ [٣/ ٨٨]

وقولُ الآخَر(٣):

أُلْفِيَتا عَيْناكَ عندَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لكَ ذا واعِيَهْ

وذهب أَبو عثمانَ المازنيُّ وغيرُه من النحويين إِلى أَن الأَلفَ في قاما والواوَ في قاموا حرفان يدلَّان(٤) على الفاعلَينِ والفاعِلينَ المضمَرينَ، والفاعلُ في النيِّة، كما أَنك إِذا قلت: زيدٌ قام، ففي قام ضميرٌ في النِّية، وليستْ له علامةٌ ظاهرةٌ، فإِذا ثُني أَو جُمع فالضميرُ أَيضاً في النِّية غيرَ أَن له علامةً(٥).

---

(١) انظر هذه اللغة في الكتاب: ١/ ٧٨، ومجاز القرآن: ١/ ١٠١، والأصول: ١/ ٧١، ١/ ١٣٦، ١/ ١٧٢، ٢/ ٨٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٩، ٦/ ١١٦، وما قاله د. الطناحي رحمه الله تعالى في حاشية كتاب الشعر: ٤٧٣.

(٢) هو أُحيحة بن الجلاح، والبيت في ديوانه: ٧١، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٦/ ١٣٢-١٣٣، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب: ٦/ ١١٧ إلى أُمية، وصحَّح أستاذنا محقق ديوان أُمية بن أبي الصلت: ٥٥٤ نسبته إلى أُحيحة، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٦٢٩، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠١، والعيني: ٢/ ٤٦٠، وللبيت رواية أخرى هي «أَلُومُ».

(٣) هو عمرو بن ملقط الطائي، كما في نوادر أبي زيد: ٢٦٨، والعيني: ٢/ ٤٥٨، والخزانة: ٣/ ٦٣٣، والبيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١١٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٠- ٢٠١، والرواية في المصادر السالفة «واقية».

(٤) في شرح الكتاب السيرافي: ٢/ ١٠ «لا يدلان». خطأ

(٥) وهو قول الأخفش أيضاً، انظر الأصول: ٢/ ٣٤٦- ٣٤٧، والانتصار: ٤، وكتاب الشعر: ٤٧٣، والبغداديات: ١٠٩، وانظر الردَّ على هذا القول في التذييل والتكميل: ٢/ ١٤١

ومن قوله: «وذهب أبو عثمان....» إلى قوله: «علامة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ١٠، والأعلم في النكت: ١٢٤.

والمذهبُ الأولُ لأَنك إذا قلتَ: الزيدان قاما فالأَلفُ قد حلَّتْ محلَّ «أبوهما» إذا قلتَ: الزيدان قامَ أَبوهما، فلمَّا حلَّتْ محلَّ ما لا يكونُ إلا اسماً وجبَ أَن تكونَ اسماً[(١)]، وتقول في المؤنث: هندٌ ضربَتْ، فالفاعلُ في النِّية، والتاءُ مؤذِنةٌ بأَن الفعلَ لمؤنَّثٍ، والذي يدلُّ أَنها ليستْ اسماً أَشياءُ:

منها أَنك تقولُ: هندٌ ضربَتْ جاريتُها، فترفعُ الجاريةَ بأَنها فاعلةٌ، ولو كانت التاءُ اسماً لم يجُزْ رفعُ الاسم الظاهرِ، لأَن الفعلَ لا يَرفعُ فاعلَينِ أَحدُهما مضمَرٌ والآخرُ ظاهرٌ.

ومنها أَنها لو كانت اسماً لكنتَ إذا قلتَ: قامتْ هندٌ فقد قدَّمتَ المضمرَ على المظهر، وذلك لا يجوزُ.

ومنها أَنك تقول في التثنية: قامَتَا، فتجمعُ بين التاء وضميرِ التثنية، فيلزمُ من ذلك أَن يكونَ الفعلُ خبراً عن ثلاثة من غير اشتراكٍ.

فإذاً لا فرقَ بين قولك: قامتْ هندٌ، وهندٌ قامتْ في كون التاء حرفاً، فإذا ثنَّيتَ قلتَ: الهندان قامَتَا، فيكونُ كلفظ المذكَّرِ لِمَا ذكرْناه من أَن التثنيةَ ضربٌ واحدٌ، فإن جمعتَ المؤنثَ قلت: الهنداتُ قُمْنَ، فتكونُ النونُ اسماً ضميراً لهنداتِ، فإن قدَّمتَ وقلتَ: ضَربْنَ الهنداتُ كانت حرفاً مُؤذِنةً بأَن الفعلَ لجماعةِ المؤنَّثِ، كما قلنا في التاء إذا قلتَ: قامتْ هندٌ، ومنه بيتُ الفرزدق[(٢)]: [٣/ ٨٩]

ولكنْ دِيَافِيٌّ أَبوهُ وأُمُّه ... بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُه

فالنونُ في يَعصِرْنَ حرفٌ، وليستْ اسماً، فأَمرُ النونِ كأَمر الأَلفِ والواوِ في قاما

---

(١) من قوله: «والمذهب الأول...» إلى قوله: «اسماً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ١١ بخلاف يسير.

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ٤٦، والكتاب: ٢/ ٤٠، وشرحه للسيرافي: ٦/ ١١٦، والنكت: ٤٥٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠١، والخزانة: ٢/ ٣٨٦، ٣/ ٢٩٣، ٤/ ٥٥٤، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ١٩٤.

«ديافيّ: منسوب إلى قرية بالشام، السليط: دهن السمسم» أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠١، وانظر معجم البلدان (دياف).

أَخَواك، وقاموا إِخوتُك.

فإِن قلتَ: فهلَّا كان الاختيارُ قاما أَخواك، وقاموا إِخوتُك، وقُمْنَ الهنداتُ إِذ كُنَّ حروفاً مؤذِنةً بعدد الفاعِلينَ كما كان الاختيارُ قامتْ هندٌ

قيل: الفرقُ بينهما أَن التأنيثَ معنىً لازمٌ لا يفارِقُ الاسمَ[١]، والتثنيةُ غيرُ لازمة لأَنك قد تزيد عليها فتصير جمعاً، وقد تَنقصُ منها فيبقَى واحدٌ، فللزوم معنى التأنيثِ لزمتْ علامتهُ، ولزوال معنى التثنيةِ لم تلزمْ علامتُها.

ووجهٌ ثانٍ أَنهم لم يختاروا قاما أَخواك، ولا قاموا إِخوتُك لئلَّا يُتوهَّمَ أَنه خبرٌ مقدَّم، فَيَلْتبسَ الفاعلُ بالمبتدأ، فاعرفْه.

وأَما الضميرُ المنصوبُ المتصلُ فهو يوافِقُ ضميرَ المجرور في اللَّفظ، ويُشاركُه في الصورة، وإِنما استوَتْ علامةُ ضميرِ المنصوب والمجرورِ لتَواخِيهما في الإِتيان على معنى المفعول، أَعني أَنهما يأتيان فضلةً في الكلام.

وهو على ثلاثة أَضرب متكلِّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ، فتقولُ في ضمير المتكلِّم: ضربَني، فتكونُ العلامةُ الياءَ كما تكونُ في المجرور كذلك، نحوُ غلامي وصاحبي، إِلا أَنك أَتيت بنونٍ قبلَ الياء ليقعَ الكسرُ عليها، ويَسلمَ الفعلُ من الكسر، كأَنهم حَرسُوا أَواخرَ الأفعالِ من دخول الكسر عليها لتباعُدِ الأَفعال من الجرِّ، والكَسرُ لفظُه لفظُ الجرِّ، وذلك أَن ياءَ المتكلِّم تَكسُر ما قبلها إِذا كان ممَّا يُحرَّك[٢].

والذي يدلُّ على أَن النونَ زيادةٌ، والضميرُ هو الاسمُ وحدَه أَنه متى اتَّصلَ ضميرُ المتكلِّم المنصوبُ أَو المجرورُ بالاسم كان ياءً لا نونَ معها، وكسَرتْ الياءُ ما قبلها.

فأَما المنصوبُ فنحوُ الضاربِي والمكرِمي، فالياءُ منهما في موضع منصوبٍ، والذي يدلُّ على ذلك أَنك إِذا أَوقعت موقعَه ظاهراً لم يكن إِلا منصوباً، نحوُ الضاربُ

---

(١) انظر الأصول: ١/ ١٧٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٠.

(٢) من قوله: «حرسوا أواخر...» إلى قوله: «يحرك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٥، وقال بعضه الأعلم في النكت: ٦٦٢.

زيداً[١] والمكرمُ خالداً.

فأَما المجرورُ فنحوُ مَعي وغلامي، فعلمتَ بذلك أَن النونَ في ضربَني ليستْ من الضمير في شيء، وإنما أُتيَ بها لأَمر راجعٍ إلى الفعل، وهو ما ذكرناه من حِراسة الأَفعالِ من الكسر، ومِمَّا يؤَيدُ عندك زيادتَها، وأَنها ليستْ من الاسم أَنك قد تحذفُها في نحو إِنِّي وأَنِّي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّنِي [٣/ ٩٠] مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[٢] فأَتى بنون الوقايةِ على الأَصل، وقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[٣] فحذَفَ نونَ الوقاية، والذي يدلُّ على أَن المحذوفَ منها نونُ الوقاية أَنها قد حُذفتْ في أُختَيها، قالوا: لَعلِّي وليْتي، قال الله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٤]، وقال الشاعر[٥]:

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتِي أُصادِفُهُ وأَفقِدُ بعضَ مالي

فالمحذوفُ هنا نونُ الوقايةِ غيرَ ذي شكٍّ، فثبتَ أَن المحذوفَ في إِنِّي وأَنِّي نونُ الوقايةِ.

وقد اختلفوا في عِلة حذفِ هذه النون، فقال سيبويه: «إنما حُذفتْ لكثرةِ الاستعمالِ واجتماعِ النوناتِ، وهم يَستثقِلون التضعيفَ»[٦]

فإن قيل[٧]: فإذا كانوا إنما حَذفوا نونَ الوقاية لِثقل التضعيف واجتماعِ النونات فما بالُهم حذَفوها في لعلِّي ولَيْتي ولم يجتمع في آخرهما نوناتٌ؟

---

(١) بهذا استدل المبرد في المقتضب: ١/ ٢٤٨، وانظر الكتاب: ٢/ ٣٦٩، والمقتضب: ١/ ٥٧، ١/ ٢٦٣.

(٢) طه: ٢٠/ ٤٦.

(٣) القصص: ٢٨/ ٣٠.

(٤) القصص: ٢٨/ ٣٨.

(٥) هو زيد الخيل، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٧.

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٦٩، بتصرف يسير، وانظر المقتضب: ١/ ٢٥٠- ٢٥١، والأصول: ٢/ ١٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٧٥- ٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٨، ٢/ ٣٩٣.

(٧) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٢٥٠.

قيل: أَما لعلَّ فإنها وإنْ لم يكن في آخرها نونٌ فإن في آخِرها لاماً مضاعَفةً [١٠٤/ ب] واللامُ قريبةٌ من النون(١)، ولذلك تُدغَم فيها، نحوُ قوله تعالى: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾(٢) ولا يُدغَمُ في النون غيرُ اللام.

وأَما لَيتَ فلم يكن في آخرها نونٌ ولا ما يُضارِعُ النونَ فيَقْرُبَ منها فيلزمَها النونُ، وقالوا ليتَني، وقلَّ [٣/ ٩١] في كلامهم لَيْتي، وكان من قَبيل الضرورة(٣)، ومع ذلك فإنها حروفٌ أُجريتْ مُجْرى الفعلِ في العمل، وليستْ أَفعالاً، فهي بحُكم الشَّبه تلزمُها نونُ الوقاية كالفعل، ومن حيث هي حروفٌ يجوزُ إِسقاطُ النونِ منها لأَن الحروفَ في ذلك على ضربَين، تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدَها، وذلك نحوُ قولك: مِنِّي وعنِّي، فهذه قد لزمتْها النونُ على ما ترى، وقالوا: إِليَّ وبي من غير نون لأَن الحروفَ لا يُكْرَهُ فيها الكسرُ كما كُرِهَ في الأَفعال، مع أَنهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسِه، نحوُ قوله(٤):

تَراهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً ... يَسُوء الفالِياتِ إِذا فَلَيْني

وإِذا أَجازوا حذفَها مع الفعل كان مع الحرف أَسوغَ.

فأَما الفراءُ فإنه احتجَّ لسقوط النون في إنَّ وكأنَّ ولعلَّ بأَنها بَعُدتْ عن الفعل، إِذ ليستْ على لفْظه، فضَعُفَ لزومُ النونِ لها، ولَيْتَ على لفظ الفعل، فقَوِيَ فيها إِثباتُ

(١) هو تعليل الخليل، انظر الكتاب: ٢/ ٣٦٩، والأصول: ٢/ ١٢٢.

(٢) النساء: ٤/ ٤٠، الكهف: ١٨/ ٢.

(٣) من قوله: «أما لعل....» إلى قوله: «الضرورة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٦ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٢/ ٣٧٠.

(٤) هو عمرو بن معديكرب، والبيت في ديوانه: ١٨٠، والكتاب: ٣/ ٥٢٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٩٠، والنكت: ٩٦٤، والخزانة: ٢/ ٤٤٥، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٤٤٣، والشيرازيات: ٧٣.
الثغام: نبت له نَور أبيض، واحدته ثغامة، يُعل: يطبَّب شيئاً بعد شيء، الفاليات: جمع فالية، وهي التي تفلي الشعر، أي تخرج القمل منه، الديوان.

النونِ، ألا ترى أن أَولَها مفتوحٌ، وثانيها حرفُ علَّة ساكنٌ، وثالثُها مفتوحٌ فهو كقَامَ وباعَ؟ وهو قولٌ حسنٌ، إلا أنه يَلزمُه أن يَقِلَّ حذفُها مع أنَّ المفتوحةِ لأنها على وِزان الأفعال المضاعَفة، نحوُ رَدَّ وشَدَّ ومَدَّ[1].

فإذا ثنَّيتَ أو جمعتَ قلتَ: ضرَبنَا فيستوي لفظُ التثنية والجمع، وقد تقدَّمتْ علَّةُ ذلك في ضمير الفاعل، إلا أنك هنا لا تُسكنُ آخرَ الفعل كما فعلتَ به حين اتصلَ به ضميرُ الفاعل، نحوُ ضربْنا وحدَّثْنا، فإذا سكَّنتَ آخِرَ الفعل فالضميرُ فاعلٌ، وإذا حرَّكتَ فالضميرُ مفعولٌ.

وأما المخاطَبُ المنصوبُ إذا كان مذكَّراً فضميرُه كافٌ مفتوحةٌ، نحوُ ضربتُكَ، والمؤنَّثُ كافٌ مكسورةٌ، نحوُ ضربتُكِ، قال الله تعالى: في قصة زكريا: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾[2]، وقال في قصة مريم: ﴿يُبَشِّرُكِ﴾[3] فتَحوا الكافَ مع المذكَّر، وكسَروا مع المؤنَّث [٣/ ٩٢] للفرق بينهما، وخُصَّ المؤنَّثُ بالكسرة لأن الكسرةَ من الياء، والياءُ ممَّا يؤنَّثُ به، نحوُ قُومِي وتَذهبينَ.

فهذه الكافُ اسمٌ، وتفيدُ الخطابَ، والذي يدلُّ على أنها اسمٌ أنها وقعتْ موقعَ ما لا يكونُ إلا اسماً، وهو المفعولُ، ألا ترى أنك لو وضعتَ مكانَها ظاهراً لكان منصوباً بحقِّ المفعولِ؟ نحوُ ضربَ زيداً عمرو.

وقد تكونُ هذه الكافُ لمجرَّد الخطابِ عَرِيَّةً من معنى الاسميَّةِ، نحوُ قولهم النَّجاءك، فالكافُ حرفٌ لمجرَّد الخطاب[4]، ولا يجوزُ أن يكونَ اسماً لأنه لو كان اسماً لكان له

---

(١) من قوله: «وأما الفراء...» إلى قوله: «ومد» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٦- ٧٧ بخلاف يسير، وانظر تعليل حذف نون الوقاية من ليت ولعل وإن في المقتضب: ١/ ٢٥٠، ومجالس ثعلب: ١٢٦، والارتشاف: ٩٢٣- ٩٢٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٨٦- ١٨٧.

(٢) آل عمران: ٣/ ٣٩.

(٣) آل عمران: ٣/ ٤٥.

(٤) انظر تعليل ذلك في الكتاب ١/ ٢٤٤- ٢٤٥، والمقتضب: ٣/ ٢٠٩- ٢١٠، وانظر ما سيأتي: ٤/ ٦٠- ٦١.

موضعٌ من الإِعراب، وليس له موضعٌ من الإِعراب، لأَنه لو كان له موضعٌ من الإعراب لم يَخْلُ إِما أَن يكونَ مرفوعاً أَو منصوباً أَو مجروراً، لا يجوزُ أَن يكونَ مرفوعاً لأنه لا رافعَ هناك، ولا يجوزُ أَن يكونَ منصوباً لعدمِ الناصِبِ أيضاً، ولا يجوزُ أَن يكونَ مخفوضاً لأَن ما فيه الأَلفُ واللَّامُ لا يجوزُ أن يضافَ إِلا في باب «الحسنُ الوجهِ»، وليس ذلك منه.

ومنه الكافُ في ذلك وأُولئك ونحوِهما لعدمِ جوازِ الإِضافةِ فيهما، فإِذا ثنَّيتَ قلتَ: ضربتُكما، ويستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، وقد تقدَّمتْ علة ذلك[١]، وتقولُ في جمعِ المذكَّر: ضربتُكم، وأَصلُه ضربتُكموا بواو، وإِنما حُذفتْ الواوُ تخفيفاً وأُسكنتْ الميمُ لِما ذكرْناه، وتقولُ في المؤنَّث: ضربتُكنَّ، فتَفصلُ بين ضمير المذكَّر والمؤنَّث والتثنية والجمعِ لِما ذكرناه في ضمير المرفوع[٢].

وأَما ضميرُ الغائب فإِنك تُثنِّيه وتجمعهُ وتُفرِّقُ بين مذكَّره ومؤنَّثِه كما فعلتَ مع المخاطَبِ، وهو ههنا أَولَى، لأَنه ضميرٌ ظاهرٌ قد جَرى ذكرُه، والظاهرُ يُثنَّى ويُجمعُ ويُذكَّر ويؤنَّث، فتقولُ في المذكَّر: ضربْتُه، فالضميرُ الهاءُ، إِلا أَنك تزيدُ معها حرفاً آخَرَ، وهو الواوُ، وذلك لخفاء الهاءِ.

وكان القياسُ أَن يكونَ حرفاً واحداً، لأَن المضمَراتِ وُضعتْ نائبةً عن غيرها من الأَسماء الظاهرةِ لضربٍ من الإِيجاز والاختصارِ كما جِيءَ بحروف المعاني نائبةً عن غيرها من الأَفعال، فـ«ما» نائبةٌ عن أَنفي، والهمزةُ نائبةٌ عن أَستفهمُ، والواوُ في العطف ونحوُها من الفاء وثمَّ نائبةٌ عن أَجمعُ وأَعطفُ، فلذلك قلَّتْ حروفُها كما قلَّتْ حروفُ المعاني، فجُعلَ ما كان منها متصلاً على حرف واحد، كالتاء في قُمتُ، والكافِ في ضربَك، وجُعلَ بعضُ المتَّصلِ في النيَّة كالضمير في أَفعلُ ويَفعلُ وتَفعلُ، وفي «زيدٌ قامَ ويقومُ» مبالَغةً في الإِيجاز عند أَمنِ اللَّبْس بدلالة حروف المضارَعةِ على المضمَرين.

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٥٨ .

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٥٩- ١٦٠.

أَلا ترى أَنك إِذا قلتَ: أَفعلُ فالهمزةُ دلَّتْ على أَن الفعلَ للمتكلِّم وحدَه، والنونُ دلَّتْ على أَن المتكلِّمَ معه غيرُه، والتاءُ دلَّتْ على أَن الفعلَ للمخاطَب أَو الغائبةِ، وتقدُّمُ الظاهرِ في قولك: زيدٌ قامَ دلَّ على أَن الضميرَ له، واحتُملَ أَن يكونَ على حرف واحدٍ لأَنه متصلٌ بما قبله من حروف الكلمة، ولو كان منفصلاً لكان على حرفَين أَو أَكثرَ، لأنه لم يُمكنْ إِفرادُ كلمةٍ على حرف واحد.

والمنفصِلُ منفرِدٌ عن غيره بمنزلة الأَسماء الظاهرةِ، وتقولُ في المؤنَّث: ضربتُها، وفي التثنية: ضربتُهما، الذَّكرُ والأُنثى فيه سَواءٌ، وتقولُ في جمع المذكر: ضربْتُهم، والأَصلُ ضربْتُهموا بواو بعد الميم، وتحذفُ الواوَ وتُسكنُ ما قبلها تخفيفاً، وتقولُ في جمع المؤنَّث: ضربْتُهنَّ بنونٍ مشدَّدةٍ ليكون نونان بإِزاء الميم والواوِ في المذكر.

وأَما ضميرُ المجرورِ فهو في اللَّفظ والصورةِ كلفظِ المنصوب على ما تقدَّم، نحوُ قولك إِذا كنيتَ عن نفْسك وحدَك: مَرَّ بي، وغلامي، فالضميرُ الياءُ كما كانت في المنصوب، إِلا أَنك لا تأتي ههنا بنون الوقاية لأَنه اسمٌ، والاسمُ لا يُصانُ [١٠٥/ أ] عن الكسرِ، وهذه الياءُ تُفتحُ وتُسكَّن[١]، فمَنْ فتحَها فلأَنها اسمٌ على حرف واحدٍ، فقَوِيَ بالحركة، كالكاف في غلامك، ومَنْ أَسكنَ فحجَّتُه [٣/ ٩٣] أَنه استغنَى عن تحريكها بحركةِ ما قبلها مع إِرادةِ التخفيفِ فيها، فإِذا ثنَّيتَ قلتَ: مَرَّ بنا، وغلامنا، يَستوي في ذلك التثنيةُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنثُ استغناءً بقرينةِ المشاهَدةِ والحضورِ عن علامةٍ تدلُّ على كلِّ واحدٍ من هذه المعاني.

فإِذا خاطبتَ قلتَ: بكَ وغلامكَ في المذكَّر بكاف مفتوحةٍ كما كان المنصوبُ كذلك، وتقولُ في المؤنث: بكِ وغلامكِ بكاف مكسورةٍ كما فعلتَ في المنصوب كذلك، وتقولُ في التثنية: بكُما وغلامُكما مذكَّراً كان أَو مؤنثاً كما كان في المنصوب كذلك، وتقولُ في الجمع: بكمُ وغلامُكُم، وفي جمع المؤنثِ: بِكُنَّ وغلامكنَّ، فتُثنِّي وتَجمعُ وتؤنثُ، والعلَّةُ

---

(١) انظر تعليل ذلك في الأصول: ٢/ ١١٦، والتكملة: ٢٩ وسر الصناعة: ٧٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٩٧.

فيه ما تقدَّم.

فأَما المضمَرُ المنفصلُ فإِنا قد بينَّا أَنه الذِي لا يَلي العاملَ ولا يتصلُ به، وذلك بأَن يكونَ مُعرَّىً من عامل لفظيٍّ كالمبتدأ والخبر في نحو قولك: نحن ذاهبونَ، وكيف أَنتَ، وأَين هُو، أَو يكونَ مقدَّماً على عامله، كقولك: إِيَّاكَ أُخاطِبُ، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١]، أَو مفصولاً بينه وبينه بشيء كالاستثناء والعطفِ، نحوُ ما قام إِلا أَنتَ، وما ضربتُ إِلا إِيَّاكَ، ونحوُ ضربتُ زيداً وإِيَّاه.

ولا يخلو من أَن يكونَ مرفوعَ الموضعِ أَو منصوبَ الموضع، ولا يكونُ مخفوضَ الموضع لأَن المجرورَ لا يكونُ إِلا بعامل لفظيٍّ كحروف الجرِّ والإِضافةِ، ولا يجوزُ أَن يتقدَّمَ المجرورُ على الجارِّ، ولا يُفصَلَ بينهما فصلاً لازماً، وقولُنا: «لازماً» احترازٌ ممَّا قد يُفصَلُ بين المضاف والمضاف إِليه بالظرف، فإِن ذلك لا يقعُ لازماً لأَن الظرفَ ليس بلازم ذِكرُه.

فأَما ضميرُ المرفوعِ فيكونُ متكِّلماً ومخاطَباً وغائباً، فالمتكلِّم أَنا إِذا كان وحدَه، فالألفُ والنونُ هو الاسمُ عند البصريين، والأَلفُ الأَخيرةُ أُتي بها في الوقف لبيان الحركةِ، فهي كالهاء في أُغْزُهْ وارْمِهْ[٢]، وإِذا وصلتَ حذفتَها كما تحذفُ الهاءَ في الوصل.

وذهب الكوفيون إِلى أَنها بكمالها الاسمُ[٣]، واحتجُّوا لذلك بقول الشاعر[٤]:

---

(١) الفاتحة: ١/ ٥.

(٢) كذا في المنصف: ١/ ٩.

(٣) في ط، ر: «بكمالها هو الاسم».

(٤) هو حُميد بن حُريث بن بَحْدل الكلبي كما في الخزانة: ٢/ ٣٩٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٣، ونسبه الزمخشري وابن عصفور إلى حميد، وصرح أبو حيان أنه حميد بن ثور، وهو في ديوانه: ١١٣، عن أساس البلاغة (ذرى)، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩٦، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٤.
والبيت بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٨٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٣١، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٦٥، ٥/ ١٤٦، والمنصف: ١/ ١٠، والنكت: ١٣٩.=

أَنَـــا سَـــيْفُ العَشـــيرةِ فـــاعْرِفُوني حُمَيْـــدٌ قـــدْ تَـــذَرَّيْتُ السَّـــنَامَا

وجهُ الشاهد أنه أثبتَ الألفَ في حال الوصل، ومنه قراءةُ نافع ﴿أَنَا أُحْيِۦ﴾[1]، قالوا: فإثباتُها في الوصل دليلٌ على ما قلْناه، ولا حُجةَ في ذلك لقلّته، ولأن الأعمَّ الأغلبَ سقوطُها، ومجازُ البيت والقراءةِ على إجراء الوصل [٣/ ٩٤] مُجرى الوقف، وهو بالضرورةِ أشبهُ[2]، كقوله[3]:

مِثْلَ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا.

وقد قالوا: أَنَهْ فوقفوا بالهاء[4]، حُكي عن بعض العرب وقد عَرْقَبَ[5] ناقتَه لضيفٍ، فقيل له: هلَّا فصَدْتَها وأَطعمتَه دمَها مَشويّاً، فقال: هذا فَصْدي أَنَهْ[6]، وقال الشاعر[7]:

إنْ كنْـــتُ أَدْرِي فعَــلَيَّ بَدَنَـــهْ مِـــنْ كَثْـــرةِ التَّخلـــيطِ فِيَّ مَـــنْ أَنَـــهْ

=وانظر مذهبي البصريين والكوفيين فيما سلف في الكتاب: ٤/ ١٦٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٤، والأصول: ٣/ ٤٥٤، والتكملة: ٢٨، وسر الصناعة: ٥٥٥، ٧٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٠- ١٤١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩- ١٠.

(١) البقرة: ٢/ ٢٥٨، قرأ نافع بالألف في الوصل، والباقون طرحوها في الوصل في القرآن كله، انظر السبعة: ١٨٧- ١٨٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٦، والنشر: ٢/ ٢٣١، وانظر أيضاً السيرافي: ٤٠٢.

(٢) انظر المنصف: ١/ ٩- ١٠، وضرائر الشعر: ٤٩.

(٣) هو رؤبة، ونسب البيت إلى ربيعة بن صبح، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١٤، وزد الشيرازيات: ٣٦٤، والتكملة: ١٩، والعسكريات: ٢٢٤، والعضديات: ٢١٠- ٢١١، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٦٣، وضرائر الشعر: ٥٠، وانظر سر الصناعة: ٥١٥.

(٤) هي لغة في عليا تميم وسفلى قيس، واستجادها الفراء في معاني القرآن: ٢/ ١٤٤، ونسبها السيرافي: ٤٠١ إلى بعض طيئ.

(٥) أي قطع عرقوبها، انظر الأفعال لابن القطاع: ٣٥٩، واللسان (عرقب).

(٦) القائل حاتم الطائي، وذكر الميداني أن أول من تكلم بهذا المثل كعب بن مامة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٢، وزد السيرافي: ٤٠١، ٥٨٨، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٩٨، والنكت: ١١٠٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩٤، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ٥٣.

(٧) البيتان بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: ٢٢٢، والخزانة ٢/ ٣٨٩.

ومنهم مَن يُسكنُ النونَ في الوصل والوقف، فيقولُ: أَنْ فعلتُ[١]، وهذا ممَّا يؤيدُ مذهبَ البصريين، وأَنَّ الألفَ زائدةٌ لبيان الحركةِ لوقوعها موقعَ ما لا شُبهةَ في زيادتها، وهي الهاءُ، وسقوطِها في هذه اللغة[٢].

وقد حَكى الفراءُ آنَ فعلتُ بقلْب الأَلف إلى موضع العين[٣]، فإن صحَّت هذه الروايةُ كان فيها تقويةٌ لمذهبهم، فهو عند الكوفيين مبنيٌّ على السكون، وهي الأَلفُ، وعند البصريين مبنيٌّ على الفتح، ويَحتملُ أَنهم إنما فتَحوه لئلَّا يُشْبهَ الأَدواتِ.

وأَما نحنُ فللمتكلِّم إِذا كان معه غيرُه، يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤَنَّثُ والتثنيةُ والجمعُ، فتقولُ: نحن خارجان، ونحن خارجون، وإِنما استوى فيه لفظُ التثنية والجمع لَما تقدَّم من أَن التثنيةَ والجمعَ ههنا ليس[٤] على منهاج غيرِها من الأَسماء الظاهرةِ لأَنه لم يَرِدْ ضمُّ متكلِّم إلى متكلم كما كان التثنيةُ ضمَّ اسمٍ إِلى اسم، وإِنما المتكلِّمُ يتكلَّمُ عن[٥] نفسه وغيره، ولم يكن المتكلِّمُ ممَّا يُلْبِس بغيره لإِدراكه بالحاسَّة، فلم يُحتجْ إِلى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير[٦].

وحركةُ النون لالتقاءِ الساكنَين، وخُصتْ بالضمِّ لوجوه:

منها أَن الصيغةَ للجمع، والواوُ من علامات الجمع، نحوُ قامُوا، والزيدون، والضمَّةُ من جنس الواو، فلمَّا وجَب تحريكُها حرُكتْ بأَقربِ الحركاتِ إِلى معنى الجمع، وهذا

---

(١) حكى قطرب هذه اللغة، انظر الارتشاف: ٩٢٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٦، والمساعد: ١/ ٩٨، والأشموني: ١/ ١١٤، وهي قليلة كما في تهذيب اللغة: ١٥/ ٥٦٩.

(٢) هذا قريب من تعليل ابن جني في المنصف: ١/ ٩، وانظر سر الصناعة: ٥٥٥.

(٣) حكاية الفراء لغة لقضاعة، وهي منسوبة إليه في شرح اللمع لابن برهان: ٢٩٨، والارتشاف: ٩٢٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٦، والمساعد: ١/ ٩٨، وانظر تهذيب اللغة: ١٥/ ٥٦٩.

(٤) لعله عامل التثنية والجمع معامله الواحد.

(٥) كذا في د، ط، ر، والصواب «على».

(٦) انظر تعليل ذلك في الأصول: ٢/ ١١٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٧، والنكت: ٦٥١، وكلام الشارح موافق لما جاء في الأخيرين، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٥.

قولُ أَبِي إِسحق الزَّجاج[١].

ومنها قولُ أَبِي العباس المبرد: إِنها شُبهتْ بقبلُ وبعدُ في الغايات، وذلك من حيث صَلَحتْ لاثنَين فصاعداً كما صلَحتْ قبلُ وبعدُ للشيء والشيئَين فما فوقَهما، فصارت لذلك غايةً كقبلُ وبعدُ.

ومنها أَن هذا الضميرَ مرفوعُ الموضعِ، وحُرِكِّت ْبحركة المرفوع، وهو قولُ أَبِي الحسن الأَخفش الصغير.[٢]

وقال قُطْرب بُنيتْ على الضمِّ لأَن أَصلها نحُن بضمِّ العين، ثم نُقلتْ الضمةُ إِلى اللام التي هي النون[٣]، وكأَن الذي دعاه إِلى هذه المقالة أَنه رآهم قد يقفون [٣/ ٩٥] عليه بنقْلِ الضمةِ إِلى الساكن قبلَه، فيقولون: نحُنْ كما يقولون: هذا بَكُرْ، فادَّعى أَن أَصلَها ذلك، ثمَّ أَسكنَها تخفيفاً، كما يقولون في عَضُد: عَضْد، وكَرهَ الساكنَين فَنقلَ حركتَه إِلى الساكن قبله الثاني كما قالوا: يَرُدُّ ويَفِرُّ ويَعَضُّ، لَمَّا أَسْكَنوا للإِدغام نقَلوا حركَته إِلى الساكن قبله، وهذا لا يستقيمُ لأَن النقلَ من عوارض الوقف، فلا يُجعلُ أَصلاً يُبنَى عليه حكمٌ.

وأَما المخاطَبُ فإِنك تَفصلُ بين مذكَّره ومؤنَّثِهِ وتَثنيتِهِ وجمعِهِ بالعلامات لأَن تعريفَه دون تعريف المتكلِّمِ، لأَنه قد يُلْبِس بأَن تخاطبَ واحداً، ويكونَ بحضرته غيرُه، فيُتوهَّمَ انصرافُ الخطابِ إِلى غير المقصودِ، وليس كذلك المتكلِّمُ لأَنه إِذا تَكلَّمَ لا يَشتبهُ به غيرُه، فلذلك تقول: أَنتَ إِذا خاطبتَ واحداً، فالاسمُ منه الأَلفُ والنونُ عندنا[٤].

---

(١) قوله في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٨٩، ونسب إليه في إعراب القرآن للنحاس ١٠/ ١٨٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٨.

(٢) هذان القولان نسبا إلى القائلين بهما في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٨.

(٣) نسب هذا القول إلى هشام في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٨، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٥- ٤٧٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠، والمساعد: ٣/ ٣٤٠

(٤) أي البصريين.

وهي التي كانت للمتكلِّم زِيدتْ عليها التاءُ للخطاب، وهي حرفُ معنىً [١٠٥/ ب] مجرّدٌ من معنى الاسميَّة، إِذ لو كان اسماً لكان له موضعٌ من الإِعراب، ولو اعتُقدَ له موضعٌ من الإِعراب لكان إِما رفعاً أو نصباً أو جَرّاً[١]، فلا يجوزُ أَن يكونَ مرفوعاً أَو منصوباً لأَنه لا رافعَ ولا ناصبَ، ولا يجوزُ أَن يكونَ مخفوضاً لأَنه مضمَرٌ، والمضمراتُ لا تضافُ من حيث كانت معرفةً، وإِذا بطَلَ أَن يكونَ له موضعٌ من الإِعراب بطَلَ أَن يكونَ اسماً، فليستْ التاءُ في أَنتَ كالتاءِ في ضربتَ كما أَن الكافَ في ذلك والنَّجاءكَ ليستْ كالكاف في غلامك وصاحِبك[٢].

وإِذا ثبتَ أَنها حرفٌ كان حقُّه السكونَ، وإِنما حُركَ لأَجل الساكن قبله، وخُصَّ بالفتحة لخفَّتها كواو العطف وفائه وهمزةِ الاستفهام ونحوِهنَّ من حروف المعاني، ولتكونَ حركتُها كالتاء في ضربتَ وقتلتَ حيث كانا جميعاً للخطاب، وإن اختلفَ حالاهما[٣].

وقد ذهب الكوفيون إلى أَن التاءَ من نفس الكلمة، والكلمةُ بكمالها اسمٌ عملاً بالظاهر[٤]، والصوابُ ما ذكرناه، فإِن خاطبتَ المؤنثَ كسرتَها فقلتَ: أَنتِ، وذلك لأَن الفتحَ لَمَّا استبدَّ به المذكَّرُ عُدلَ إِلى الكسر، لأَنه أخفُّ من الضمِّ ولأَن الكسرةَ من الياء،

---

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤.
(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٦.
(٣) انظر مذهب البصريين السالف في الكتاب: ١/ ٢٤٥، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ٣٣٢، والأصول: ٢/ ١١٧، والخصائص: ٢/ ١٨٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٦، والارتشاف: ٩٢٧، والمساعد: ١/ ٩٩.
(٤) هو قول الفراء كما في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠، والارتشاف: ٩٢٧، والمساعد: ١/ ٩٩، إلا أن أبا حيان نسب هذا القول إلى الفراء، وأنه قال: «أُخذت التاء من قولك: ذهبتَ، فضُمتْ إليها أَنْ وجُعلا اسماً واحداً». التذييل والتكميل: ٢/ ١٩٦، ونسب هذا القول الأخير إلى ابن كيسان في المساعد: ١/ ٩٩، والارتشاف: ٩٢٧، ونسب أبو حيان إلى ابن كيسان أن التاء هي الاسم، وهي التي في فعلتَ، وكثُرتْ بـ أَنْ، واختاره، انظر التذييل والتكميل: ٢/ ١٩٦- ١٩٧.

وهي مِمَّا يؤنَّثُ بها على ما تقدَّم قبلُ، فإن خاطبتَ اثنين قلتَ: أَنتُما، فالميمُ لمجاوَزَة الواحد[1]، وكانت الميمُ أَولَى لشَبهها بحروف المدِّ، وهي من مَخْرج الواو، والواوُ تكونُ للجمع في قاموا، والألفُ للدلالة على التثنية[2] كما كانت كذلك في قاما، فإذاً الاسمُ منه الهمزةُ والنونُ، وباقي الحروف زوائدُ لِمَا ذكرناه.

وقيل: إن الكلمةَ بكمالها الاسمُ من غير تفصيلٍ[3]، وهو الصوابُ، لأَن هذه الصيغةَ دالَّةٌ على التثنية، وليستْ تثنيةً صناعيةً، لأَن حدَّ المثنَّى ما تتنكَّرُ معرفتُه، والمضمَرُ لا يتنكَّرُ بحالٍ، فكأَن صيغَته لذلك.

ويستوي فيه المذكرُ والمؤنَثُ كما يستوي في الظاهر، نحوُ الزيدان والعُمران والهِندان لأَن العِدَّة واحدةٌ، فإن خاطبتَ جماعةً قلتَ: أَنتمو، وإن شئتَ قلتَ: أَنتم، وثبوتُ الواوِ هو الأَصلُ لأَن الواوَ تكونُ علامةَ ضميرِ الجمع في الفعل، نحوُ قاموا، ولأَنه في مقابَلة جمع المؤنث، نحوُ قولك: ضربتُنَّ، فكما أَن علامةَ المؤنَّث حرفان فكذلك علامةُ الجمعِ حرفان، ويؤَكِّدُ ذلك عندك أَن الواوَ تَظهرُ بعد الميم مع الضمير في أَعطيتُكموه، والضمائرُ تَردُّ الأَشياءَ إلى أُصولها[4] في أَكثرِ الأَمر، وحذفُ الواوِ تخفيفٌ لثِقلها عند أَمْن اللَّبس وزوالِ الإشكالِ لأَنه لا يُلْبِسُ بالواحد لوجود الميم، ولا يُلْبِس بالتثنية لأَن المثنَّى يلزمُه ثبوتُ الأَلف، وقد تقدَّم نحوُ ذلك في المتصل.

والصوابُ أَن الكملةَ بكمالها اسمٌ كما ذكرنا في التثنية، وهي صيغةٌ موضوعةٌ للجمع، فإن خاطبتَ جماعةَ مؤنَّثاتٍ قلتَ: أَنتُنَّ بنون مشدَّدةٍ، والكلمةُ بكمالها الاسمُ على ما

---

(١) هو تعليل ابن جني في سر الصناعة: ٤٣٢.

(٢) كذا في سر الصناعة: ٤٣٢.

(٣) ظاهر كلام ابن جني أن الميم والألف زائدان، وأن الضمير أَنَ على مذهب البصريين، وذهب أبو حيان إلى أن الميم زائدة، والألف أصلية، انظر سر الصناعة، ٤٣٢، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٧، وما سلف قبل قليل.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٣٧٧، والمقتضب: ١/ ٢٦٤، والأصول: ٢/ ١٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩٨- ٩٩.

قدَّمناه في التثنية والجمعِ المذكَّرِ.

فأَما ضميرُ الغائب فإِنه يُثنَّى ويُجمعُ ويُبيَّنُ بعلامةِ المؤنَّث، وهو أَولَى بذلك لِما ذكرناه من أَنه ضميرٌ ظاهرٌ قد جَرى ذِكرُه، [٣/ ٩٦] والظاهرُ يُثنَّى ويُجمعُ ويؤَنثُ، فكذلك ما نابَ مَنابَه، فإِذا كنَيتَ عن الواحد المذكَّرِ قلتَ: هو قائم، فهو مرفوعُ الموضعِ لأَنه مبتدأ، والمبتدأُ مرفوعٌ، ولأَنك لو وضعتَ مكانَه اسماً ظاهراً لكانَ مرفوعاً، نحوُ زيدٌ قائمٌ، والاسمُ هو بكماله عند البصريين، وقال الكوفيون: الاسمُ الهاءُ وحدَها، والواوُ مَزيدةٌ، واحتجُّوا لذلك بقول الشاعر(١):

فبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيْبُ

فحذفَ الواوَ، وحذفُها يدلُّ على زيادتها، والصوابُ مذهبُ البصريين، لأَنه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌّ بنفسه يَجري مَجْرَى الظَاهر(٢)، فلا يكونُ على حرفٍ واحدٍ، ولأَن المضمرَ إِنما أُتي به للإِيجاز والاختصارِ، فلا يَليقُ به الزيادةُ، ولاسيَّما الواوُ وثقلُها، ولا دليلَ في البيت لقلَّته، فهو من قَبيل الضرورة(٣)

وبُنيت على الفتح تقويةً بالحركة، ولم تضمَّها إِتباعاً لضمة الهاء لِثقل الضمَّة على الواو المضمومِ ما قبلها، وكانت الفتحةُ أَخفَّ الحركات، وربَّما جاء في الشعر سكونُها وتضعيفُها، قال الشاعر(٤):

وإِنَّ لِسَاني شَهْدَةٌ يُشْتفَى بها ... وَهُوَّ على مَنْ صبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ [٣/ ٩٧]

---

(١) سلف البيت: ١/ ١٦٠.

(٢) انظر مذهبي البصريين والكوفيين في مصادر الحاشية السالفة، وزد الإنصاف: ٦٧٧- ٦٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٨- ١٩٩، والارتشاف: ٩٢٨.

(٣) انظر ضرائر الشعر: ١٢٦.

(٤) البيت بلا نسبة في الشيرازيات: ١١٢، ٥١٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٤، والخزانة: ٢/ ٤٠٠، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٣١٧.
وتضعيف الواو في هوَّ لغة همْدان، انظر المصادر السالفة.

والإِسكانُ تخفيفٌ، والتضعيفُ لكراهيةِ وقوع الواو طرفاً وقبلَها ضمةٌ.

وتقول في التثنية: هُما، والكلامُ عليها على نحوٍ من الكلام على أَنتما، إلا أن أنتما ليس فيه حذفٌ، وقيل[1]: إن أَصلَ هما هو ما، فحُذفتْ الواوُ، قالوا: لأَنها لو بقيتْ لوجبَ ضمُّها لأَن هذه الميمَ يُضمُّ ما قبلَها، والضمةُ تُستثقلُ على الواو المضمومِ ما قبلها، فحُذفتْ الضمةُ للثِّقل، ولَمَّا سَكنتْ الواوُ تَطرقَ إِليها الحذفُ لضعفها، وذلك لئلَّا يُتوهَّمَ أَنهما كلمتان منفصِلتان، أَعني ما وهُو، وثبتتْ الأَلفُ في هُما كما ثبتتْ في أَنتما.

وتقول في جمع المذكر: هُمُوا، تزيدُ ميماً وواواً علامةً للجمع كما زادوهما لذلك في قاموا وأَنتموا، هذا هو الأَصلُ، أَعني إِثباتَ الواو، وقد تُحذفُ الواوُ فراراً من ثِقلها، ولأَن اللَّبْسَ مرتفعُ، لأَنه لا يُلْبِسُ بالواحد لأَن الواحدَ لا ميمَ فيه

والتثنيةُ يلزمُها الأَلفُ بعد الميم، ولَمَّا حُذفتْ الواوُ أُسكنتْ الميمُ لأَن في إِبقاء الضمةِ إِيذاناً بإِرادة الواو المحذوفةِ، إِذ كانت من أَعراضها.

وتقولُ في الواحدة المؤنثة: هِيَ بفتح الياء، كأَنهم قَوَّوْها بالحركة، إِذ كان الضميرُ المنفصلُ عندهم يَجري مَجْرى الظاهر، وأَقلُّ ما يكونُ عليه الظاهرُ ثلاثةُ أَحرفٍ، ولَمَّا كان هُو وهِيَ على حرفَين قَوِيا بالحركة، وكانت الفتحةُ أَولَى لخفَّتها.

وذهب الكوفيون إِلى أَن الاسمَ الهاءُ وحدَها كما ذكرْنا في هُو الذي للمذكَّر، واحتجُّوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله[2]:

دِيارَ سُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكا

---

(١) هو قول الكوفيين كما في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٩٩-٢٠٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٧، والأصول: ٣/ ٤٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦١، والتكملة: ٣٠، والخصائص: ١/ ٨٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠٦، والإنصاف: ٦٨٠، وضرائر الشعر: ١٢٦، والخزانة: ١/ ٢٢٧، ٣/ ٤٤٣، وانظر مذهب الكوفيين في المصادر السالفة.

[١٠٦/ أ] وليس في ذلك حُجَّةٌ لأَن ذلك من ضرورات الشعر.

وفيها ثلاثُ لغات، هِيَ بتخفيف الياء وفتحِها[١] لِمَا ذكرناه من إرادة [٣/ ٩٨] تقويةِ الاسم، وهِيَّ بتشديد الياء مبالَغةً في التقوية، ولتصيرَ على أَبنية الظاهر[٢]، وهِيْ بالإِسكان تخفيفاً[٣]، وهيَ أَضعفُ لغاتها.

وينبغي أَن يكونَ الحذفُ في قوله:

... إِذْهِ مِنْ هَواكا.

على لغة مَنْ أَسكنَ لضعفها، إذ المفتوحةُ قد قَويتْ بالحركة، فإن دخلتْ على كلِّ واحدةٍ منهما واوُ العطف أَو فاؤه أَو لامُ الابتداء كنتَ مخيَّراً، إن شئتَ أَسكنتَ الهاءَ، وإن شئتَ بقَّيتَ الحركةَ، فمَن بقَّى الحركةَ فعلى الأَصل، ومَن أَسكنَ فلأَن الحرفَ الذي قبلها لَمَّا كان على حرف واحدٍ لا يقومُ بنفسه صار بمنزلة جزءٍ منه، فشُبه فَهِيَ بكَتِف، وفَهُو بعَضُد، فكما يقالُ في كَتِف وعَضُد: كَتْف وعَضْد كذلك قالوا في فَهِيَ: فَهْيَ وفي فَهُو: فَهْو، قال الله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾[٤]، وقال الله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾[٦].

ولا يفعلون ذلك مع «ثُمَّ» ونحوِها ممَّا هو على أَكثرَ من حرف واحد إلا على نُدرة،

---

(١) هي لغة أكثر العرب.

(٢) هي لغة همدان.

(٣) هي لغة أهل نجد، انظر هذه اللغات في السبعة: ١٥١، والحجة للفارسي: ١/ ٤٠٦- ٤٠٧، والخصائص: ٢/ ٣٢٩- ٣٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٣- ١٤٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠١، ٢/ ٢٠٥، والارتشاف: ٩٢٨، والمساعد: ١/ ٩٩- ١٠٠.

(٤) الحج: ٢٢/ ٣٠.

(٥) الزمر: ٣٩/ ٦٢.

(٦) النحل: ١٦/ ١٢٦.

نحوُ قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[١]، قُرِئَ بإِسكان اللَّامِ وكسرِها[٢]، فالكسرُ على الأَصل لِمَا ذكرناه، ومَن أسكنَ شبَّه الميمَ من «ثُمَّ» مع ما بعدها بكَتِف فأَسكنَ لذلك، وهو قليلٌ[٣].

وتقولُ في التثنية: هما للمذكَّر، واستَوى المذكَّرُ والمؤنَّثُ ههنا كما استويَا في المخاطَب والمتَّصل، نحو أَنتما فعلتُما، وتقولُ في جمع المؤنث: هُنَّ بتشديد النون ليكونَ حرفَين فيُقابلَ الميمَ والواوَ في جمع المذكر، نحوُ هُمُوا فعَلوا.

وأما الضميرُ المنصوب المنفصلُ فاثْنا عشَرَ لفظاً، تقولُ: إِيَّاي أَكرمتُ إذا أَخبرتَ عن نفسك، وفي التثنية والجمع: إِيَّانا، يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والتثنيةُ والجمعُ لأَن حالَ المتكلِّم واضحةٌ، فلم يُحتجْ إِلى علامة فاصلةٍ، فإِن خاطبتَ مذكَّراً قلت: إِيَّاكَ أَكرمتُ بفتح الكاف كما تفتحُها مع المتصل، نحوُ أَكرمتُكَ، وتقولُ في التثنية: إِيَّاكما، وفي الجمع: إِيَّاكموا، وإِن شئتَ حذفتَ الواوَ، وسكنتَ الميمَ كما فعلتَ في المتصل نحوَ أَكرمتُكُمْ، وتقولُ للمؤَنث المخاطَب: إِيَّاكِ بكسر الكاف، كما فعلتَ مع المتصل، نحوُ أَكرمتُكِ، والتثنيةُ إِيَّاكُما كالمذكر، والجمعُ إِيَّاكُنَّ، شدَّدتَ النونَ في المؤنَّث ليكونَ حرفَين بإِزاء الميم والواو في المذكَّر.

وتقولُ في الغائب: إِيَّاه لقيتُ، وفي التثنية: إِيَّاهما، وفي الجمع: إِيَّاهموا، فإِن شئتَ أَقررتَ الواوَ، وإِن شئتَ حذفتَها وأَسكنتَ الميمَ، وتقولُ في المؤنث: إِيَّاها، وفي التثنية: إِيَّاهما كالمذكر، وفي الجمع: إِيَّاهُنَّ، شدَّدتَ النونَ لتكونَ بإِزاء الميم والواوِ على ما ذكرناه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والحروفُ التي تتَّصلُ بإِيَّا من الكاف ونحوِها لواحِقُ

---

(١) الحج: ٢٢/ ١٥.

(٢) قرأ بإسكان اللام عاصم وحمزة والكسائي، واختلف النقل عن نافع، انظر السبعة: ٤٣٤-٤٣٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١١٦- ١١٧، والنشر: ٢/ ٣٢٦.

(٣) انظر توجيه هذه القراءة في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٩٠، والحلبيات: ٨٩، والخصائص: ٢/ ٣٣٠، وسر الصناعة: ٣٣٥، ٣٨٤.

للدلالة على أَحوال المرجوعِ إِليه، وكذلك التاءُ في أَنتَ ونحوِها في أَخواته، ولا محلَّ لهذه اللواحقِ من الإِعراب، إِنما هي علاماتٌ كالتنوين وتاءِ التأنيث وياءِ النَّسب، وما حكاه الخليلُ عن بعض العرب «إِذا بَلَغَ الرجلُ الستِّينَ فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوابِّ» ممَّا لا يُعمَلُ عليه).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذا الضربَ من المضمَرات فيه إِشكالٌ، ولذلك كثُرَ اختلافُ العلماء فيه، وأَسدُّ الأَقوال إِذا أُمعنَ النظرُ فيها ما ذهب إِليه أَبو الحسن الأَخفش، وهو أَن إِيَّا اسمٌ مضمَرٌ، وما بعده من الكاف في إِيَّاك والياء في إِيَّاي والهاءِ في إِيَّاه حروفٌ مجردةٌ من مَذهب الاسمية للدلالة على أَعداد المضمرين[1] وأَحوالِهم، لا حظَّ لها من الإعراب، وإِنما قلنا: إِن إِيَّا اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهر لأَنه في جميع الأَحوال منصوبُ الموضعِ، وليس في الأَسماء الظاهرةِ اسمٌ يلزمُه النصبُ، فلا يَرتفعُ إِلا ما كان ظرفاً غيرَ [٣/ ٩٩] متمكِّن، نحوُ ذاتَ مرَّة وبُعَيْداتِ بَيْنٍ وذا صباحٍ وما جَرى مَجْراهنَّ، وشيءٌ من المصادر، نحوُ سُبْحان وَمَعاذَ ولبَّيك، وليس «إِيَّا» واحداً منها، فلمَّا لزِمَ النصبَ كلزوم «أَنتَ» وأَخواتِه الرفعَ دلَّ على أَنه مضمرٌ مثلَه، فإِيَّاك في المنصوب كأَنت في المرفوع.

وممَّا يدلُّ أَيضاً على أَنه ليس بظاهرٍ تغيُّرُ ذاتهِ في حال الرفع والجرِّ، وليس كذلك الأَسماءُ الظاهرةُ، فإِن الأَسماءَ الظاهرةَ يَعتقبُ على آخرها حركاتُ الإِعراب، ويُحكَمُ لها بها في موضعها إِذا لم تظهرْ في لفظها من غير تغيُّرِها أَنفُسِها، فلمَّا خالَفَ هذا الاسمُ فيما ذكَرْناه الأَسماءَ الظاهرةَ، ووافقَ المضمراتِ دلَّ على أَنه مضمرٌ، وليس بظاهر[2].

وإِذا ثبتَ أَنه اسمٌ مضمَرٌ كانت الكافُ اللَّاحقةُ له حرفاً مجرَّداً من معنى الاسميَّة للخطاب، وَإِنما قلْنا ذلك لأَنه لو كان اسماً لكان له موضعٌ من الإِعراب، ولو كان له

---

(١) كذا عن الأخفش في الإغفال: ١/ ٧٦، وسر الصناعة: ٣١٣، ونسب هذا القول إلى سيبويه في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٥، والارتشاف: ٩٣٠، وهو ظاهر كلامه، انظر الكتاب: ٢/ ٣٥٥- ٣٥٦، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٤٩، ٩/ ٥٣.

(٢) من قوله: «وإنما قلنا....» إلى قوله: «بظاهر» قاله الفارسي في الإغفال: ١/ ٧٤، وابن جني في سر الصناعة: ٣١٦- ٣١٧بخلاف يسير، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٩- ٥٠، ٩/ ٥٢- ٥٣، واستدلال ابن مالك على أن إيا ضمير في شرح التسهيل له: ١/ ١٤٤- ١٤٥.

موضعٌ من الإِعراب لكان إِما رفعاً وإِما نصباً وإِما جرّاً، فلا يجوزُ أَن يكونَ في موضع مرفوعٍ لأَن الكافَ ليستْ من ضمائر المرفوع، ولا يجوزُ أَن يكونَ منصوباً لأنه لا ناصبَ له، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: إِيَّاك أُخاطبُ كانت إِيَّا هي الاسمَ بما ذكرْناه من الدليل؟ وإِذا كانت الاسمَ كانت مفعولةً لهذا الفعل، وإِذا كان كذلك فبقي[1] الكافُ بلا ناصب[2]، إِذ هذا الفعلُ لا يتعدَّى إِلى أكثرَ من مفعول، ولا يجوزُ أَيضاً أَن يكونَ مجروراً لأَن الجرَّ في كلامهم إِنما هو من وَجهَيْن: إِما بحرفِ جرٍّ، وإِما بإِضافةِ اسمٍ، ولا حرفَ جَرٍّ ههنا يكونُ مجروراً به، ولا يجوز أَن يكونَ مخفوضاً بإِضافة «إِيَّا» إِليه، لأَنه قد قامتْ الدلالةُ على أَنه اسمٌ مضمَرٌ، والمضمرُ لا يضافُ لأَن الإِضافةَ للتخصيص، والمضمراتُ أَشدُّ المعارفِ تخصيصاً، فلم تَحتجْ إِلى الإِضافة.

وإِذا ثبتَ أَنه ليس باسمٍ كان حرفاً بمعنى الخطاب[3] مجرَّداً من مذهب الاسمية كالكاف في النَّجاءك بمعنى انْجُ[4]، فالكافُ هنا حرفُ خطابٍ لأَن الأَلفَ واللامَ والإِضافةَ لا تجتمعان، ومثلُه قولُهم: أُنْظُرْكَ زيداً، فالكافُ حرفُ خطابٍ لأَن الفعلَ قد تعدَّى إِلى مفعوله، فلم يتعدَّ إِلى آخَرَ، ولأَن هذا الضربَ من الفعل لا يتعدَّى [١٠٦/ ب] إِلى ضمير المأمور، لا تقولُ: اضربْك ولا أُقْتلْكِ إِذا أَمرتَه بضربِ نفسه وقتلِهِ إِيَّاها.

وقالوا: عنده رجلٌ ليسكَ زَيداً، فالكافُ هنا ليستْ اسماً لأَنك قد نصبتَ زيداً بأَنه خبرُ ليس، ولو كانت الكافُ اسماً لكانت منصوبةً، ولو كانت منصوبةً لما نصبتَ اسماً آخَر، وإِذا كانت الكافُ قد وردتْ مرَّةً اسماً دالّاً على الخطاب، نحوُ رأيتُكَ ومررتُ بكَ، ومرَّةً حرفاً دالّاً على الخطاب مجرَّداً من معنى الاسمية كانت الكافُ في إِيَّاكَ من القَبيلِ الثاني لقيام الدليل عليه.

---

(١) اتصال الفاء على تقدير محذوف.

(٢) في ط: «نصب». تحريف

(٣) صرح به ابن السراج في الأصول: ٢/ ١١٧.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٧٢.

فإن قيل[١]: إذا زعمتَ أَن الكافَ في إِيَّاك حرفُ خطابٍ كحالها في ذلك، وما ذكرتَه من النظير فما تصنعُ بقولهم: إِيَّاه وإِيَّاي ولا كافَ هناك، وإنما هنا هاءٌ وياءٌ، ولا نعلمُهم جرَّدوا الهاءَ والياءَ في نحو هذا من مذهب الاسميَّةِ كما فعلوا ذلك في الكاف التي في ذلك وأُولئك؟

قيل: قد ثبتَ ذلك في الكاف، ولم نجدْ أمراً سوَّغَ ذلك في الكاف، وانْكفَّ عن الهاء والياء مع أَنه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدونَ وقُمْنَ الهنداتُ، وأَنت إِذا قلت: الزيدان قاما فالأَلفُ اسمٌ وضميرُ الفاعل، وإِذا قلت: الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ، وإِذا قلت: قاموا الزيدون فهي حرفٌ، وكذلك النونُ في قولك: الهنداتُ قُمْنَ اسمٌ، وفي قولك: قُمْنَ الهنداتُ حرفٌ، وإِذا جاز في هذه الأشياءِ أَن تكونَ في حال دالَّةً على معنى الاسمية ومعنى الحرفية، ثم يُخْلَعَ عنها معنى الاسمية في حال أُخرى جاز أَن تكونَ الهاءُ في ضرَبَه والياءُ في ضربَني اسمَين دالَّين على معنى الاسمية والحرفية، وإِذا قلت: إِيَّاي وإِيَّاه تجرَّدتا من معنى الاسمية وخلَصَتا لدلالة الحرفية.

ويؤكِّدُ عندك كونَها حروفاً غيرَ [٣/ ١٠٠] أَسماءٍ أَنه لم يُسمَعْ عنهم تأكيدُها، لم يقولوا: إِيَّاك نفسِك، ولا إِيَّاكم كلِّكم، ولا إِيَّاي نفسِي، ولا إِيَّاهم كلِّهم، ولو كانت أَسماءً لساغ فيها ذلك.

وقد ذهب الخليلُ إلى أَن إِيَّا في إِيَّاك اسمٌ مضمَرٌ مضافٌ إِلى الكاف، وحُكي عن المازني مثلُه أَنه مضمرٌ أُضيفَ إِلى ما بعده[٢]، واعتمدَ على ما حكاه عن العرب، قال سيبويه: «حدَّثني مَن لا أَتَّهِمُ عن الخليل أَنه سمع أَعرابياً يقولُ: «إِذا بلغَ الرجلُ الستِّينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوابِّ»[٣] قال[٤]: وقوعُ الظاهرِ موقعَ هذه الحروفِ مخفوضاً بالإِضافة يدلُّ

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله الفارسي في الإغفال: ١/ ٧٥- ٧٧، ونقله عنه ابن جني في سر الصناعة: ١/ ٣١٧- ٣١٨ دون تسمية المصدر، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٥٠.
(٢) كذا في الإغفال: ١/ ٧٦، وسر الصناعة: ٣١٢، ٣١٣.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٧٩.
(٤) لعله يريد الخليل على سبيل تفسير كلامه.

على أَنها أَسماءٌ في محلِّ خفضٍ، وحُكي عن أَبي عثمان أَنه قال: لولا قولُهم: وإِيَّا الشوابِّ لكانت الكافُ للمخاطَب[١]، وحكَى سيبويه عن الخليل أَن قائلاً لو قال: إِيَّاك نفْسِك لم أُعَنِّفْه[٢]، يريدُ لو أَكَّدها بمؤكِّد لم يكن مخطئاً.

وهو قولٌ فاسد لأَنه إِذا سَلِمَ أَنه مضمرٌ لم يكن سبيلٌ إِلى إِضافته لَمَا ذكرناه من أَن الغرَضَ من الإِضافة التخصيصُ، والمضمراتُ أَشدُّ المعارف تخصيصاً، وما أُضيفَ من المعارف نحوَ زيدكم وعمركم فعلى تأويل التنكير، كأَنه تَوهَّم أَن جماعةً مسمَّيْنَ بهذَيْن الاسمَين فأَضافَهما، ولولا ذلك لم تَسغْ إِضافتُها، والمضمراتُ لا يُتصوَّرُ تنكيرُها بحال، فلا يمكن إِضافتُها، وأَما قولهم: وإِيَّا الشوابِّ فمحمولٌ على الشذوذ، وذلك أَسهلُ من القول بإِضافة المضمر.

وأَما قوله[٣]: «لو أَن قائلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسِك لم أُعنِّفْه» فليس ذلك بروايةٍ رواها عن العرب ولا مَحْضَ إِجازةٍ، بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم، وإِيَّا الشوابِّ، وأَبو الحسن استقلَّ هذه الحكايةَ، ولم تكثُرْ، ولم يُجِزْ القياسَ عليها، فلم يُجِزْ إِيَّاكَ وإِيَّا الباطلَ، ولم يَستحسنْ الجميعُ إِضافة هذا الاسم إِلى الظاهر[٤].

وذهب أَبو إِسحق الزَّجاج إِلى أَن إِيَّا اسمٌ ظاهر يضافُ إِلى سائر المضمَرات، نحوُ قولك: إِيَّاكَ ضربتُ، وإِيَّاه حدَّثتُ، ولو قلت: إِيَّا زيدٍ حدَّثتُ كان قبيحاً لأَنه خُصَّ به

---

(١) من قوله: «وحكي عن أبي عثمان.....» إلى قوله: «للمخاطب» قاله الفارسي في الإغفال: ١/ ٨٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٧٩، وانظر شرحه للسيرافي: ٥/ ٤٩- ٥٠، ونسب هذا القول إلى الخليل والمازني والأخفش، وصحَّحه ابن مالك بستة أمور، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٥- ١٤٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢، والارتشاف: ٩٣٠، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٥، والمساعد: ١/ ١٠٢.

(٣) أي الخليل.

(٤) من قوله: «وأما قوله....» إلى قوله: «الظاهر» قاله الفارسي في الإغفال: ١/ ٧٧، وابن جني في سر الصناعة: ٣١٥ ببعض خلاف في الأخير، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٩.

المضمرُ، قال: والهاءُ في إِيَّاه مَجْراها كالتي في عصاه.

وهذا القولُ يَفسُدُ بما ذكرناه من الدلالة بأنه اسمٌ مضمَرٌ، ولو كان اسماً ظاهراً وأَلفه كأَلف عَصَا ومَغْزَى وما أَشبَهها ممَّا يُحكَمُ في حروف العلَّة منه بالنصب لثبتتْ الألفُ في إِيَّا في حال الرفع والجرِّ كما كانت في عَصَا كذلك، وليس كذلك، بل ثبتتْ في موضع النصب دون الموضعَيْن، فبان أَن إِيَّا ليس كعصا ومَغْزَى، لكنَّه نفسَه في موضع نصب كما أَن الكافَ في رأَيتُكَ في موضع نصب، وأَنتَ وهو في موضع رفع[١].

وذهب بعضُهم إلى أَن إِيَّاك بكمالها اسمٌ[٢]، حَكَى ذلك ابنُ كَيسان[٣]، وفيه ضعفٌ من قِبل أَنه ليس في الأَسماء الظاهرةِ والمضمرةِ ما يختلفُ آخرُه، فيكونَ تارةً كافاً وتارةً ياءً وتارةً هاءً، نحوَ قولك: إِيَّاك وإِيَّاي وإِيَّاه، فيكونَ هذا مثلَه، بل لَمَّا كانت الكافُ مفتوحةً مع خطاب المذكَّر مكسورةً مع خطاب المؤنث فكذلك إِيَّا الاسمُ، والكافُ بعدَها حرفُ خطابٍ، ولذلك تقول: إِيَّاك وإِيَّاكما وإِيَّاكم كما تقول: أَنتَ وأَنتما وأَنتم.

وقال بعضُهم: الياءُ والكافُ والهاءُ هي الأَسماءُ وإِيَّا عمادٌ لها[٤]، وذلك لأَنها هي الضمائرُ في أَكرمتَني وأَكرمتُك وأَكرمتُه، فلمَّا أُريدَ ذلك فصلَها عن العامل إِما بالتقديم وإِما بتأخيرها عنه، ولم تكن ممَّا يقوم بنفسِه لضعْفها وقلَّتِها، فدُعمتْ بإِيَّا وجُعلتْ وُصْلةً إلى اللفظ بها، فإِيَّا عندهم اسمٌ ظاهر يُتوصَّلُ به إلى المضمر، كما أَن كِلَا اسمٌ ظاهر

---

(١) قول أبي إسحاق والردُّ عليه الذي ساقه الشارح في الإغفال: ١/ ٧٤- ٧٥، وسر الصناعة: ٣١٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٤- ١٤٥، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨- ٤٩.

(٢) نسب هذا القول إلى بعض الكوفيين في الإنصاف: ٦٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣، وإلى الكوفيين في التذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٥، وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٣.

(٣) حكاه عنه ابن جني في سر الصناعة: ٣١٣، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٣.

(٤) عُزي هذا القول إلى الفراء وابن كيسان وبعض الكوفيين، وعزاه ابن الأنباري إلى الكوفيين، انظر الإنصاف: ٦٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٦، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٣، وسر الصناعة: ٣١٣.

يُتوصلُ به إِلى المضمَر في قولك: كِلَاهما.

وهذا القولُ واهٍ، وذلك لأَن إِيَّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلة أَنا وأَنت ونحن وهو في أَنها مضمراتٌ منفصلةٌ، فكما أَن أَنا ونحن وأنت مخالِفٌ لفظَ المرفوع المتصلِ نحوَ التاء في قُمتُ والنونِ والأَلفِ في قمْنا، وهي أَلفاظ أُخَرُ غيرُ أَلفاظِ المضمر المتصلِ، وليس شيءٌ منها معموداً، بل هو قائمٌ بنفسه، فكذلك إِيَّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معموداً به غيرُه، وكما أَن التاءَ في أَنت وإِن كان لفظُها لفظَ التاءِ في قُمتُ ليستْ إِيَّاها معمودةً بما قبلها [١٠٧/ أ] وإِنما [٣/ ١٠١] الاسمُ ما قبلَها، وهي حرفُ معنىً وافَقَ لفظَ الاسم، كذلك ما قبلَ الكاف في إِيَّاك هو الاسمُ، وهي حرفُ خطاب[١].

وأَما تشبيهُهم إِيَّا بكِلَا فليس بصحيح، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، وذلك أَن كِلَا اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرِّفٌ يدلُّ على الاثنَين كما أن كُلَّاً اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلُّ على الجمع، وكِلَا ليس بوُصْلةٍ إِلى المضمر، لأَنه قد اطَّردتْ إِضافتُه إِلى الظاهر اطِّرادَها إِلى المضمر[٢]، نحوُ قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٣]، ونحوُ قول الشاعر[٤]:

كِـــلَا يَـــومَيْ طُوَالَـــةَ وَصْـــلُ أَرْوَى

ولو كانت كِلَا وُصْلةً إِلى الضمير لم تُضَفْ إِلى غيره، وقال سيبويه: إِيَّا اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمَرٌ، بل هو مبهَمٌ كُنيَ به عن المنصوب، وجُعلتْ الكافُ والياءُ والهاءُ بياناً عن

---

(١) من قوله: «وذهب بعضهم إلى أن إياك...» إلى قوله:«خطاب» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣١٥- ٣١٦، وانظر الإغفال ١/ ٧٧- ٧٨.

(٢) من قوله: «وأما تشبيههم...» إلى قوله: «المضمر» قاله الفارسي في الإغفال: ١/ ٧٨.

(٣) الكهف: ١٨/ ٣٣.

(٤) عجز البيت:

ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنونِ

وقائله الشماخ، وهو في ديوانه: ٣١٩، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢٠٦، والإغفال: ١/ ٧٩، والمحتسب: ١/ ٣٢١، والإنصاف: ٦٧.

المقصودِ، وليُعلَمَ المخاطَبُ من الغائب، ولا موضعَ لها من الإعراب[١].

ويُعزَى هذا القولُ إلى أبي الحسن الأَخفش[٢]، إلا أَنه أَشكلَ عليه أمرُ إِيَّا، فقال هي مبهمةٌ بين الظاهر والمضمَرِ، وقد قامتْ الدلالةُ على أنه اسمٌ مضمرٌ بما فيه مُقنِعٌ، وشَبهُها بالتنوين وتاءِ التأنيث وياءَي النِّسبة من حيث كانت حروفاً دالَّةً على أَحوال في الاسم كما دلَّتْ الحروفُ الواقعةُ بعد إِيَّا على أَعداد المضمَرين والحضورِ والغيبةِ والمتكلِّمِ، فهي مثلُها من هذه الجهة وخُلوِّها من معنى الاسمية، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولأَن المتَّصلَ أَخْصرُ لم يُسوِّغوا ترَكْهَ إِلى المنفصل إِلا عند تعذُّرِ الوصْلِ، فلا تقولُ: ضربَ أَنتَ ولا هو، ولا ضربتُ إِيَّاك إِلا ما شذَّ من قول حُميد الأَرقط:

إِليْــــكَ حتَّـــى بَلغَـــتْ إِيَّاكـــا

وقولِ بعض اللُّصوصِ:

كأَنَّــا يَــوْمَ قُــرَّى إِنْـــ ـــنَما نَقْتُـــلُ إِيَّانـــا

وتقولُ: هو ضربَ، والكريمُ أَنتَ، وإِن الذاهبين نحن، و

مــا قَطَّــرَ الفــارِسَ إِلَّا أَنــا

وجاء عبدُ الله وأَنت، وإِيَّاكَ أَكرمتُ إِلا ما أَنشده ثعلب:

ومــا نُبــالي إِذا مــا كُنْــتِ جارَتَنــا أَلَّا يُجاوِرَنــا إِلَّاكِ دَيَّـــارُ)

---

(١) من قوله: «هو مبهم كني...» إلى قوله «الإعراب» قاله ابن كيسان والسيرافي ونسباه إلى بعضهم، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٣، وسر الصناعة: ٣١٣.

(٢) نسب الفارسي إلى الأخفش قوله: إن إِيَّا اسم مفرد مضمر، وأن الكاف في إياك كالتي في ذلك، انظر الإغفال: ١/ ٧٦، وسر الصناعة: ٣١٣، وانظر ما سلف قبل قليل.

وانظر مناقشة الأقوال السالفة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٤٩- ٥٠، ٩/ ٥٢- ٥٣، وسر الصناعة: ٣١٣- ٣١٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٥- ٢١٣، ولم يَرَ أبو حيان في الخلاف في إِيَّاك كبير فائدة.

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إن الضميرَ ضميران متصلٌ ومنفصلٌ، فما كان متصلاً كان أَقَلَّ حروفاً من المنفصل، فمنه ما كان على حرف واحدٍ كالتاء في قمتُ، والكافِ في ضربَك طلباً للإيجاز والاختصارِ، حتى إنهم جعلوا بعضَ المتَّصلةِ في النيَّة كالضمير في أَفعلُ ويَفعلُ وتَفعلُ وفي زيدٌ قامَ، وجاز أَن يكونَ على حرف [٣/ ١٠٢]واحدٍ لاتِّصاله بما قبله من حروف الكلمة المتقدِّمة.

فأَما المنفصلُ فلا يكونُ إلا على حرفَين أو أَكثرَ، لأَنه منفرِدٌ عن غيره بمنزلة الأَسماء الظاهرةِ، ولا يمكنُ إفرادُ كلمةٍ على حرف واحدٍ، وإذا ثبتَ أَن المتصلَ أَقلُّ حروفاً من المنفصل وأَوجَزُ كان النُّطقُ بالمتصل أَخفَّ، فلذلك لا يستعملون المنفصلَ في المواضع التي يمكنُ أَن يقعَ فيها المتصلُ لأَنهم لا يَعدلون إلى الأَثقل عن الأَخفِّ والمعنى واحدٌ إلا لضرورة، فلذلك لا تقولُ: ضَربَ أَنتَ ولا هو، لأَنه يجوزُ أَن يقعَ هنا المتصلُ، فتقولَ: ضربتَ وضربَ، فتكونَ التاءُ الفاعلةَ ولا حاجةَ إلى أَنت، وكذلك يكونُ الفاعلُ مستتِراً في ضربَ، ولا حاجةَ إلى هو، لأَن الأَولَ أَوجَزُ، وكذلك لا تقول: ضربَ زيدٌ إيَّاك، وإن كان فَصلَ بينهما الفاعلُ الظاهرُ لأَن الفصلَ ليس بلازم، إذ ليس تقدُّمُ الفاعل على المفعول حتماً لازماً لأَنه يجوزُ أَن تقولَ: ضربَكَ زيدٌ، فتُقدِّمَ المفعولَ من غير قُبحٍ، وأَما قولُ حُميد الأَرقط[١]:

إلَيْكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكا.

فإنه وضعَ إيَّاك موضعَ الكافِ ضرورةً، والقياسُ بلغتْكَ، وكان أَبو إسحق الزَّجاجُ يقولُ: تقديرُه حتى بلغتْكَ إيَّاكَ، وهذا التقديرُ لا يُخرجُه عن الضرورة[٢]، سواءٌ أَرادَ به

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤١، وزد الأصول: ٢/ ١٢٠، والنكت: ٦٥٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٩.

(٢) من قوله: «وكان أبو إسحاق...» إلى قوله: «الضرورة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٥٩، والأعلم في النكت: ٦٥٧، وانظر ضرائر الشعر: ٢٦١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١١- ١٢، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢١٧- ٢١٩.

التأكيدَ أَو البدلَ، لأنَ حذفَ المؤَكَّدِ أَو المبدَلِ منه ضرورةٌ، والمرادُ سارتْ هذه الناقةُ حتى بلغتْكَ، ومثلُه قولُ بعض اللُّصوص[١]:

كأَنَّا يَومَ قُرَّى إِنْـ ـنَما نَقْتُلُ إِيَّانا

البيتُ لذي الإِصبع العَدواني، وقبلَه:

لَقِينا مِنهمُ جَمْعاً فأَوْفَى الجمْعُ ما كانا

وبعدَه[٢]: [٣/ ١٠٣]

قَتلْنا مِنهُمُ كُلَّ فَتَىً أَبْيَضَ حسَّانا

الشاهدُ فيه وضعُ إِيَّانا موضعَ الضمير المتصل، إِلا أَنه أَسهلُ ممَّا قبله، وذلك لأَنه لا يُمكنُه أَن يأْتِيَ بالمتصل فيقولَ: نقتلُنا لأنه لا[٣] يتعدَّى فعلُه إِلى ضميره المتصلِ، فكان حقُّه أَن يقولَ: نقتلُ أَنفسَنا لأَن المنفصلَ والنفْسَ يَشتركان في الانفصال، ويَقعان بمعنىً، نحوُ قولك: ما أَكرمتُ إِلا نفسَك، وما أَكرمتُ إِلا إِيَّاك[٤]، فلمَّا كان المتصلُ لا يُمكنُ وقوعُه ههنا لِمَا ذكرناه، وكان النفْسُ والمنفصلُ مترادِفَين استُعملَ أَحدُهما موضعَ الآخر، وقُرَّى بضمِّ الأَول: موضعٌ[٥]، والمعنى أَنَّ قتلَنا إِيَّاهم بمنزلة قتْلِنا أَنفسَنا لأَنَّا عشيرةٌ واحدةٌ.

قال: «وتقولُ: هو ضَربَ، والكريمُ أَنتَ إِلخ» يشيرُ إِلى أَن المضمرَ إِذا وقعَ في هذه المواقعِ لا يكونُ إِلا مُنفصِلاً، ولا حظَّ للمتَّصل فيها.

---

(١) هو ذو الإصبع العدواني، كما سيأتي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤٢، وزد الكتاب: ٢/ ٣٦٢، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٥٩، والنكت: ٦٥٧- ٦٥٨، وضرائر الشعر: ٢٦١.

(٢) انظر ديوان ذي الإصبع العدواني: ٧٨.

(٣) سقط «لا» من ط، ر، خطأ، انظر مصادر الحاشية الآتية.

(٤) من قوله: «وذلك لأنه لا....» إلى قوله: «إياك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٦٠، والأعلم في النكت: ٦٥٨، وانظر أمالي ابن الشجري: ١/ ٥٧.

(٥) في بلاد بني الحارث، معجم البلدان (قرى).

وجملةُ الأَمرِ أَن المضمَراتِ المنفصلةَ تكونُ مرفوعةَ الموضعِ ومنصوبةَ الموضعِ، والمرادُ بالمنفصلِ الذي لا يَلِي العاملَ، ولا يتَّصلُ به بأَن يكونَ مُعرَّىً من عامل لفظيٍّ، أو مقدَّماً على عامله اللفظيِّ أَو مفصولاً بينه وبين عامِله.

فأَما المرفوعُ فخمسةُ مواضعَ، المبتدأُ وخبرُه، وخبرُ إِنَّ وأَخواتِها، وبعدَ حروف الاستثناء وحروفِ العطف، فقولُنا: هو ضَرَبَ، فهو: مبتدأٌ، و«ضربَ» جملةٌ في موضع الخبر، وقولُنا: الكريمُ أَنتَ، الكريمُ: مبتدأٌ، وأَنتَ: الخبرُ، والمبتدأُ وخبرُه العاملُ فيهما الابتداءُ، وهو عاملٌ معنويٌّ[1]، فلا يمكنُ وصلُ معمولِه به، فلذلك وجبَ أَن يكونَ ضميرُهما منفصلاً[2]، ومثلُ ذلك كيف أنتَ؟ وأَينَ هو؟ فكيفَ وأَينَ خبَران مقدَّمان، وأَنتَ وهو مبتدآن، فلذلك وجبَ أَن يكونَ ضميرُهما منفصلاً أَيضاً.

وقولُه: «إِنَّ الذاهِبينَ نحن» فنحن: خبرُ إِنَّ، ولا يكونُ ضميرُه [١٠٧/ب] إِلا مُنفصلاً لأَنه لا يصحُّ اتصالُه بالعامل فيه لأَن مرفوعَ إِنَّ وأَخواتِها لا يتقدَّمُ على منصوبها، وقولُه[3]:

ما قَطَّرَ الفارِسَ إِلَّا أَنا

لَمَّا وقعتْ الكنايةُ بعد حرف الاستثناء لم تكن إِلا منفصلةً[4].

وقولُه: «جاء عبدُ الله وأَنتَ» أَنت عُطفَ على عبد الله، فانفصلَ لأَنه وقعَ بعد حرف العطف، فلم يَلتصقْ بالعامل فيه.

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ١٩٧.

(٢) في ط، ر: «منفصل». خطأ.

(٣) صدر البيت:

قدْ عَلمتْ سَلْمَى وجاراتُها

وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤١، وهو من إنشاد ثعلب في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٩- ٦٠.

(٤) كذا في النكت: ٦٥٣.

وأَما المنصوبُ المنفصلُ فيقعُ في خمسة مواضعَ أَيضاً، إِذا تقدَّمَ على عامله، نَحوُ إِيَّاك أَكرمتُ، لأَنه لا يمكنُ اتصالُه بالعامل مع تقدُّمِهِ، أَو كان مفعولاً ثانياً أَو ثالثاً، نحوَ علمتُه إِيَّاه، وأَعلمتُ زيداً عَمراً إِيَّاه، أَو كانَ إِغراءَ المخاطَبِ، نحوُ إِيَّاك والطريقَ، وقد تقدَّم شرحُ ذلك؛ وربَّما اضطُرَّ الشاعرُ فوضعَ المتصلَ موضعَ المنفصل، نحوُ ما أَنشده أَحمدُ بن يَحْيى(١):

فما نُبالي إِذا ما كُنْتِ جارتَنا إِلخ.

فأَتى بالكاف موضعَ إِيَّاك، وهو ههنا أَسهلُ من قوله(٢):

إِليكَ حتى بَلغَتْ إِيَّاكا

لأَن فيه عدولاً إِلى الأَخفِّ الأَوجزِ، و«إِلَّا» في معنى العامل إِذ كانت مُقوِّيةً له، كيف وقد ذهب بعضُهم إِلى أَنها هي العاملةُ(٣)، وإِنما [٣/ ١٠٤] أَتى بالضميرِ المنصوبِ بعد إِلَّا هنا لأَنه استثناءٌ مقدَّمٌ، والمرادُ أَن لا يُجاوِرَنا ديَّارٌ إِلا أَنتِ، أَي أَنتِ المطلوبةُ، فإِذا حَصَلْتِ(٤) فلا التفاتَ إِلى غيرك.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فإِذا التقَى ضميران في نحو قولهم: الدرهمُ أَعطيتُكَه، والدرهمُ أعطيتُكموه، والدرهمُ زيدٌ مُعطِيكَه، وعَجِبتُ من ضربِكَه جازَ أَن يَتَّصلا كما ترى، وأَن ينفصلَ الثاني كقولك: أَعطيتُك إِيَّاه، وكذلك البواقي، وينبغي إِذا اتصلا أَن تُقدِّم منهما ما للمتكلِّم على غيره، وما للمخاطَب على الغائب، فتقولَ: أَعطانِيكَ، وأَعطانِيه زيدٌ، والدرهمُ أَعطاكَه زيدٌ، وقال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾).

قال الشارح: المضمَران إِذا اتصلا بعاملٍ فلا يخلو اتصالُهما إِما أَن يكونَ بفعلٍ، وإِما باسمٍ فيه معنى الفعل، فإِن اتصلا بفعل فإِنْ كانَ أَحدُ المضمَرين فاعلاً والآخرُ مفعولاً

---

(١) سلف البيت تاماً ٣/ ١٨٤، ولم يعرف قائله، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤١.
(٢) سلف البيت: ٣/ ١٨٥.
(٣) انظر ما سلف: ٢/ ١٨٦.
(٤) في ط، ر: «خَلَصْتِ»، «خلَصَ الشيء أي صار خالصاً»، الصحاح (خلص).

لزمَ تقديمُ الفاعل على كلِّ حال من غير اعتبارِ الأقربِ، وذلك نحوُ ضربتُكَ وضربتُه وضربتَني وضربتَه وضربَني وضربَك وضربَه.

وإنما لزمَ تقديمُ الفاعلِ مع الفعل على غيره من المضمرات لأَنه كجزء منه[1]، إذ كان يُغيِّرُ بناءه حتى يختلطَ به، كأَنه من صيغته، كقولك: ذهبْتُ وذهبْتُما وذهبْتُم وذهبْتُنَّ، فتسكِّنُ آخرَ الفعل، وقد كان مفتوحاً قبل اتصاله به، وربَّما اختلطَ به الضميرُ حتى يصيرَ مقدَّراً في الفعل بغير علامةٍ ظاهرةٍ، كقولك: زيدٌ قامَ، وأَنتَ تقومُ، وأَنا أَقومُ، ونحنُ نقومُ، ولا يوجَدُ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ بغير فعلٍ، ولذلك استحكمتْ علامةُ الإِضمار في الفعل.

فإِن كان المتصِلُ به الضميران مصدراً، نحوُ عجبتُ من ضرْبي إِيَّاك، ومن ضرْبيكَ فلك في الثاني وجهان: أَن تأتيَ بالمتصل، نحوُ عجبتُ من ضرْبيكَ، وأَن تأتيَ بالمنفصل، نحوُ عجبتُ من ضربي إِيَّاك، والثاني هو الأَجودُ المختارُ، وإِنما كان المنفصِلُ هنا هو المختارَ بخلافِ الفعلِ لوجهَيْن:

أَحدُهما: أَن ضرباً اسمٌ، ولا يَستحكمُ فيه علاماتُ الإِضمار استحكامَها في الأَفعال[2]، إِذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوعِ لا تتصلُ به، ولا بما اتصل به، وإِنما يتصلُ به علامةُ ضميرِ المجرورِ الذي[3] يشاركُه في ذلك الأَسماءُ التي ليس فيها معنى فعلٍ، نحوُ غلامي وغلامك وغلامه، ولا يتصلُ بالضمير المضافِ إِليه الغلامُ ضميرٌ آخرُ متصلٌ، فكان المصدرُ الذي هو نظيرُه كذلك.

والوجهُ الثاني: أَن الضميرَ المضافَ إِليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوينِ، ونحن لو نوَّنا المصدرَ لَما وَليَه ضميرٌ متصلٌ، وإِنما يَليه المنفصل، نحوُ قولك: عجبتُ من ضربٍ

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٣٢.

(٢) ذكر هذا الوجه في الكتاب: ٢/ ٣٦٥، والأصول: ٢/ ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣.

(٣) في د، ط، ر: «والذي»، تحريف، وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٤٨.

إِيَّاك، ومن ضربِ إِيَّاه، ومن ضربِ إِيَّاي[1]، ولذلك كان الأَجودُ المختارُ أَن تأتيَ بالمنفصل مع المصدر، ويجوزُ أَن تأتي بالمتصل معه جوازاً حسناً، وليس بالمختارِ[2].

وإِنما جاز اتصالُ الضميرَين به من نحو عجبتُ من ضَربيكَ، وإِن كان القياسُ يقتضي انفصالَ الثاني من حيث كان اسماً كغيره من الأَسماء غيرِ المشتقَّةِ، نحوُ غلامك وصاحبك لشَبهه بالفعل[3] من حيث كان الفعلُ مأخوذاً منه ويعملُ عمَلَه، فشُبِّه ما اتصلَ بالمصدر بما اتصلَ بالفعل، فقولُك: عجبتُ من ضرْبِي إِيَّاك هو الوجهُ والقياسُ، وقولُك: عجبتُ من ضَرْبيكَ جائزٌ حسنٌ على التشبيه بالفعل، نحوُ ضربتُك، فالياءُ في ضَربيك بمنزلة التاء في ضربتُك.

وإِذا اتصلَ الضميران بالمصدر فالأَولُ هو الفاعلُ، والثاني هو المفعولُ على الترتيب الذي ذكرَه من تقديم المتكلِّم ثمَّ المخاطَبِ ثمَّ الغائبِ[4] من نحو عجبتُ من ضَرْبيكَ وضَرْبيه ومن ضَرْبِكَه على الترتيب الذي رتَّبه صاحبُ الكتاب.

فإِن كان الفاعلُ المخاطَبَ، وأَضفتَ المصدرَ إِليه والمفعولُ به المتكلِّمُ لم يَحسنْ إِلا المنفصلُ، نحوُ عجبتُ من ضرْبِك [٣/ ١٠٥] إِيَّاي، وعجبتُ من ضَرْبِه إِيَّاي.

فإِن كان الضميران مفعولَينِ لزمَ اتصالُ ضميرِ المفعولِ الأَولِ بالفعل لأَنه يَليه، ولا فرقَ في ذلك بين أَن يكونَ قد اتصلَ بالفعل ضميرُ فاعلٍ، وأَن لا يكونَ اتصلَ به، لأن ضميرَ الفاعل يصيرُ كحرفٍ من حروف الفعلِ، فيتصلُ به ضميرُ المفعولِ بالفعل مع ضميرِ الفاعل كما يتصلُ به خالياً من الضمير، فتقولُ: ضربتُك وضربتَني كما تقولُ: ضربَك وضربَني.

---

(١) من قوله: «أن ضرباً اسم ولا...» إلى قوله: «إياي» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٤٨، والأعلم في النكت: ٦٥٥، بخلاف يسير، واضطرابٍ في النكت.

(٢) انظر مصادر الحاشيتين السالفتين.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٤٨- ٤٩.

(٤) كذا في الأصول: ٢/ ١٢٠.

فإذا جئتَ بعدَ اتصالِ ضميرِ المفعولِ الأولِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ جاز اتصالُه وانفصالُه، نحوُ الدرهمُ أَعطيتُكَه وأَعطيتُك إِيَّاه، فاتصالُه لقُوة الفعل، وأَنه الأَصلُ في اتصال المنصوب، ولمَّا كان المتصلُ أَخْصرَ من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصلِ اختاروه على المنفصل[١].

وأَما جوازُ الإِتيان بالمنفصل فلأَن ضميرَ المفعول الثاني لا يُلاقي ذاتَ الفعل، إِنما يُلاقي ضميرَ المفعولِ الأولِ [١٠٨/أ]، وليس كذلك ضميرُ المفعول الأَول لأَنه يُلاقي ذاتَ الفِعلِ حقيقةً في نحو ضربَك، أَو ما هو مُنزَّلٌ منزلةَ ما هو حرفٌ من حروف الفعل، نحوُ ضربتُك، أَلا ترى أَنه يُلاقي الفاعلَ، والفاعلُ يتنزَّلُ منزلَةَ الجزء من الفعل؟ قال الله تعالى: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾[٢]، فقدَّم ضميرَ المخاطَب على الغائب لأَنه أَقربُ إِلى المتكلِّم.

وقد اشترَطَ صاحبُ الكتاب أَنه إِذا التقى ضميران متصلان بُدئَ بالأَقرب إِلى المتكلِّم من غير تفضيلٍ، والصوابُ ما ذكرتُه، وهذا الترتيبُ رأْيُ سيبويه وحكايتُه عن العرب[٣]، والعِلةُ في ذلك أَن الأَولَى أَن يبدأَ الإِنسانُ بنفسه لأَنها أَعْرفُ وأَهمُّ عنده، وكما كان المختارُ أَن يبدأَ بنفسه كان المختارُ تقديمَ المخاطَبِ على الغائب لأَنه أَقربُ إِلى المتكلِّم.

---

(١) من قوله: «فإذا جئت بعد اتصال...» إلى قوله: «المنفصل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٦٤- ٦٥ بخلاف يسير
ظاهر كلام سيبويه لزوم اتصال الضمير الثاني، وهو ما استظهره السيرافي وابن مالك من كلامه، غير أن ابن مالك ذهب إلى عدم لزومه، ورأى الأستاذ أبو علي أن الانفصال أفصح، انظر الكتاب: ٢/ ٣٦٣- ٣٦٤، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٥٣، والارتشاف: ٩٣٤- ٩٣٥، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٣١- ٢٣٢، ٢/ ٢٣٦، والمساعد: ١/ ١٠٧.

(٢) هود: ١١/ ٢٨.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٦٤، والأصول: ٢/ ١٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٦٥.

وقد أَجازَ غيرُه من النحويين تقديمَ الضمير الأَبعدِ على الأَقرب قياساً، وهو رأْيُ أَبي العباس محمدِ بن يزيدَ، وكان يُسوِّي بين الغائب والمخاطَب والمتكلِّم في التقديم والتأخير، ويُجيز أَعطاهوكَ وأَعطاهوني وأَعطاكَني ويَستجيدُه[1]، ولم يَرضَ سيبويه مَقالتَهم، وقال: «هو شيءٌ قاسُوه ولم يتكلَّم به العربُ[2]»، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإِذا انفصلَ الثاني لم تُراعِ هذا الترتيبَ، فقلتَ: أَعطاه إِيَّاكَ، وأَعطاكَ إِيَّايَ، وقد جاء في الغائبين أعطاهاه وأَعطاهوها، ومنه قولهُ:

وقد جَعلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها

وهو قليلٌ، والكثيرُ أَعطاها إِيَّاه، وأَعطاه إِيَّاها، والاختيارُ في ضمير خبرِ كان وأَخواتِها الانفصالُ، كقوله:

لَئِنْ كان إِيَّاه لقد حالَ بَعْدَنا

وقولِه:

ليس إِيَّايَ وَإِيَّا ... كِ ولا نَخْشَى رَقيبا

وعن بعض العرب «عليه رجلاً لَيسني»، وقال:

إِذْ ذَهبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِي)

قال الشارح: ومتى انفصلَ الضميرُ الثاني عن الأَول لم يَلزمْ فيه هذا الترتيبُ، بل يجوزُ لك أن تبدأَ بأَيِّهما شئتَ، فتقولَ: أَعطاه إِيَّاك، وأَعطاه إِيَّاي، وأَعطاك إِيَّاي، فتكونَ مُخيَّراً، أَيَّهما شئتَ قدَّمتَ، وإِنما كان كذلك من قِبل أَن الضَميرَ المنفصلَ يَجري مَجْرى الظاهرِ لاستقلاله بنفسه وعدمِ افتقاره إِلى غيره، فكما أَن الأَسماءَ الظاهرةَ لا يُراعَى فيها الترتيبُ، بل تُقدِّمُ أَيَّها شئت، فكذلك الضميرُ المنفصلُ.

---

(١) رأيه في الأصول: ٢/ ١٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٦٥، والنكت: ٦٥٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٣١، والمساعد: ١/ ١٠٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٦٤

فإذا كانَ الضميران غائبيْنِ جاز لك الجمعُ بينهما متصلَينِ، فتقول: أَعطاهوها وأَعطاهاه، وكنتَ مخيَّراً في أَيِّهما بدأْتَ به، وذلك من قِبلِ أنهما كِلَاهما غائبٌ[١]، وليس فيها تقديمُ بعيدٍ على قريب، قال [٣/ ١٠٦] سيبويه: «وهو عربِّي جيِّدٌ وليس بالكثير في كلامهم، بل الأَكثرُ في كلامهم أَعطاه إِيَّاها وأَعطاها إِيَّاه»[٢]، فتأتي بضمير المفعول الثاني منفصلاً، وإِنما قلَّ في كلامهم لأَنه ليس فيه تقديمُ الأَقربِ على الأَبعد لتَساويهما في المرتبة، فأَما قولُ مُغَلِّسِ بن لَقِيط الأَسديِّ[٣]:

وقــد جَعلَــتْ نَــفْسِي إِلــخ.

فَالشاهدُ فيه أَنه جمعَ بين ضميرَيْن بلفظِ الغِيبةِ، الأَولُ مجرورٌ بإِضافة المصدر إِليه، والثاني في محلِّ نصبٍ بالمصدر، والجيِّدُ الكثيرُ لِضَغْمهما إِيَّاها، فتأتي به منفصلاً، واتصالُ الضميرَيْن في البيت أَقبحُ لأَنهما اتَّصلا بالمصدر، وهو اسمٌ، ولم يَسْتحكم في اتصال الضمير به استحكامَ الفعل[٤]، يصفُ حالَه مع بني أخيه مُدْرِكٍ وَمُرَّةَ، وهو من أَبيات أَولُها[٥]:

وَأَبْقَـتْ لِيَ الأَيَّـامُ بَعـدَكَ مُـدْرِكاً ... ومُـرَّةَ والـدُّنيا كَرِيـهٌ عتابُهـا

قَـرينَيْنِ كالـذِّئبيْنِ يَقْتَسِـمانِني ... وشَرُّ صَـحَاباتِ الرِّجـالِ ذِئابُهـا

الضَّغْم: العَضُّ، والضميرُ الأَولُ المثنَّى يعودُ إِلى قَرينَين، والضميرُ الثاني يعود إِلى النفس، وقولُه: «يَقْرعُ العَظْمَ نابُها» يصفُ شدَّةَ العَضِّ بحيث يصلُ نابُه إِلى العظم.

---

(١) هو تعليل سيبويه: ٢/ ٣٦٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٦٥ بتصرف.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤٣، وزد ديوان بني أسد: ٤٥، والشيرازيات: ٥٩١- ٥٩٢، والنكت: ٦٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣، ومصادر أخرى في الديوان: ٦١٢.

(٤) كذا في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٨٤.

(٥) انظر ديوان بني أسد: ٤٤- ٤٥.

فأَما ضميرُ خبر كان وأَخواتِها ففيه وجهان: أَحدُهما الاتصالُ، نحوُ قولك: كانَه وكانَني، قال أبو الأَسود[1]: [٣/ ١٠٧]

فإِنْ لم يَكنْها أَو تَكُنْهُ فإِنَّه ... أَخُوها غَذَتْه أُمُّه بلَبَانِها

والثاني: أَن يأتي منفصلاً، نحوُ كان زيدٌ إِيَّاه، وكان إِيَّايَ، قال الشاعر[2]:

ليْتَ هذا اللَّيلَ شَهرٌ ... لا نَرى فيهِ عَرِيبا

لَيسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكِ ... وَلا نَخْشى رَقِيبا

وقال عمرُ بن أَبي ربيعة[3]:

لَئِنْ كان إِيَّاهُ لقدْ حالَ بَعْدَنا ... عَنِ العَهْدِ والإِنسانُ قد يَتغيَّرُ

وهذا هو الوجهُ الجيِّدُ لأَن «كان» وأَخواتِها يدخُلنَ على المبتدأ والخبر، فكما أَن خبرَ المبتدأ منفصِلٌ من المبتدأ كان الأَحسنُ أن تَفصلَه ممَّا دخلْنَ عليه.

فأَما الاسمُ المخبَرُ عنه فإِن ضميرَه متصلٌ لأَنه بمنزلة فاعلِ هذه الأَفعالِ، ولا يكونُ إِلا اسماً، فصار مع الفعل كشيءٍ واحدٍ، ولذلك تتغيَّرُ بنيةُ الفعل له، ولَّما كان الخبرُ قد يكونُ جملةً وظرفاً غيرَ متمكِّن، وهذه الأشياءُ لا يجوزُ إِضمارُها، ولا تكونُ إِلا منفصلةً من الفعل اختِيرَ في الخبر الذي يُمكنُ إِضمارُه إِذا أُضمَر أَن يكونَ على منهاجِ ما لا يصحُّ إِضمارُه من الأَخبار في الانفصال من الفعل[4].

ووجهٌ ثانٍ[5] أَنا لو وصَلْنا ضميرَ الخبر بضمير الاسم، نحوُ كنْتُك وكانَه وكانَني

---

(١) البيت في ديوانه: ١٦٢، ٣٠٦، والكتاب: ١/ ٤٦، والأصول: ١/ ٩١، ٢/ ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٤، والنكت: ١٨٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٩٨.

(٢) سلف البيتان: ٣/ ١٣٨.

(٣) البيت في ديوانه: ١/ ٢٤٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٠، والعيني: ١/ ٣١٤، والخزانة: ٢/ ٤٢٠، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣.

(٤) من قوله: «فأما الاسم المخبر...» إلى قوله: «الفعل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٥٠-٥١

(٥) هذا الوجه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٥٠- ٥١ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٦٥٥- ٦٥٦.

فالفاعلُ في هذا الباب والمفعولُ لشيءٍ واحدٍ، وفعلُ الفاعل لا يتعدَّى إِلى نفْسه متصلاً، ويتعدَّى إِلى نفسه منفصلاً، فلا يجوزُ ضربتُني ولا ضربْتَك، ويجوزُ إِيَّاي ضربتُ وإِيَّاك ضربتَ.

فأَما وجهُ جوازِ كنْتُه وكانَني فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جُعلَ الاسمُ والخبرُ بمنزلة الفاعل والمفعول.

فأَما قولُهم: «عليه رجلاً ليْسَني»[1] فهو حكايةٌ عن بعض العرب، قال ذلك لرجل ذكَر له أَنه يريدُه بسُوء، فوصَل الضميرَ بنون [٣/ ١٠٨] الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالأَفعال الحقيقية، فأَما قولُ الشاعر[2]:

عَـدَدْتُ قَـومِي كَعِدِيـدِ الطَّـيْسِ إِذْ ذهـبَ القـومُ الكِـرَامُ لَـيْسِي

فوصَلَه بغير نون تشبيهاً لها بالحرف لقلَّة تَمكُّنِها وعدمِ تَصرُّفها.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والضميرُ المستتِرُ يكونُ لازماً وغيرَ لازم، فاللَّازمُ في أَربعةِ أَفعالٍ، اِفْعلْ وتَفْعلُ للمخاطَب، وأَفعلُ ونَفعلُ، وغيرُ اللَّازمِ في فَعَلَ الواحدِ الغائبِ وفي الصفات.

ومعنى اللُّزوم فيه أَن إِسنادَ هذه الأَفعالِ إِليه خاصَّةً، لا تسند أَلبتَّةَ إِلى مُظهَر، ولا إِلى مضمَر بارزٍ، ونحوُ فَعَلَ ويَفعلُ يُسندُ إِليه وإِليهما في قولك: عمرو قامَ، وقامَ غلامُه، وما قامَ إِلا هو، ومِن غيرِ اللازمِ ما يَستكنُّ في الصفة، نحوُ قولك: زيدٌ ضاربٌ، لأَنك تُسنِدُه إِلى المُظهَر أَيضاً في قولك: زيدٌ ضاربٌ غلامُه، وإِلى المضمَر البارزِ في قولك: هندٌ زيدٌ

---

(١) القول في المقتضب: ٣/ ٢٨٠، والأصول: ١/ ١٤٢، ٢/ ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٥٥، وحكى سيبويه «ليسني»، الكتاب: ٢/ ٣٥٩، وانظر التخمير: ٢/ ١٥٨- ١٥٩.

(٢) هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٥، والعين: ٧/ ٢٨٠، والخزانة: ٢/ ٤٢٥ عن العين، وهما بلا نسبة في جمهرة اللغة: ٨٣٩، ٨٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥١، وسر الصناعة: ٣٢٣، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٨٥، والبيت الثاني بلا نسبة في الحلبيات: ٢٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٥٥.

ضارِبتُه هي، والهندانِ الزيدانِ ضارِبتُهما هما ، ونحوُ ذلك ممَّا أَجريتَها فيه على غيرِ ما هي له).

قال الشارح: لَمَّا كانتْ المضمَراتُ إنما جيءَ بها للإيجاز والاختصارِ قلَّتْ حروفُها، فجُعلَ ما كان متصلاً منها على حرف واحدٍ كالتاء في قمتُ والكافِ في ضربَكَ، إلا أَن يكونَ هاءً، فإنه يُرْدَفُ بحرفِ [١٠٨/ ب] لِيْنٍ لخفائه، واحْتُملَ أَن يكونَ على حرف واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة

فأَما المنفصلُ فيكونُ على أَكثرَ من حرف واحد لانفصاله ممَّا يَعملُ فيه واستقلالِه بنفسه، فهو جارٍ لذلك مجْرى الظاهر.

وجُعلَ بعضُ المضمَرات مستتِراً في الفعل مَنْويَّاً فيه غُلوَّاً في الإِيجاز، وذلك عند ظهور المعنى وأَمْنِ الإلباسِ، وذلك في أَفعال مخصوصةٍ، فمن ذلك الفعلُ الماضي إذا أُسندَ إلى واحد غائبٍ، نحوُ زيدٌ قامَ، وعمرو ضربَ، لا يظهرُ له علامةٌ في اللفظ، فإن ثُنِّي وجُمعَ ظهرتْ علامتُه، نحوُ الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

فإن قيل(١): ولمَ كان لا يَظهرُ له علامةٌ مع الواحد، وتَظهرُ مع التثنية والجمع؟

قيل: قد عُلمَ أَن كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعل، [٣/ ١٠٩] إذ لا يَحدثُ شيءٌ من ذلك من تِلْقاءِ نفسِه، فقد عُلمَ فاعلٌ لا مَحالةَ، فلمَّا كان الفعلُ لا يخلو من فاعل لم يُحتجْ له إلى علامة.

فإن قيل(٢): ولمَ كان الفاعلُ الغائبُ إذا أُسندَ إلى الماضي لا يظهرُ له علامةٌ ومع المتكلِّم والمخاطَب يَظهرُ له علامةٌ نحوَ قمتُ وقمتَ.

قيل: مَع دلالة الفعل على فاعل وقد تقدَّم ظاهرٌ يعودُ إليه ذلك المضمرُ أَغنَى عن علامة له، وليس كذلك مع المتكلِّم والمخاطَب، فإنه لا يتقدَّمُ لهما ذِكرٌ، فاحتِيجَ إلى علامة لهما لذلك، فاعرفْه.

---

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٨٤.

(٢) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ٢٦١.

ومن ذلك الصفاتُ كاسم الفاعل واسمِ المفعول، نحوُ ضارِب ومضروبٍ ونحوِهما من الصفات، فإنها إذا جَرتْ صفةً لواحد كان فيها مضمَرٌ من الموصوف لِمَا فيها من معنى الفعليَّة، إلا أنه لا يظهرُ له علامةٌ في اللفظ لِمَا ذكرناه، نحوُ قولك: هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ، فإن وصفتَ بها اثنَيْن أَو جماعةً ثنَّيتَ الصفةَ أَو جمعتَها، فتقولُ: هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان، وقامتْ علامةُ التثنية والجمعِ مَقامَ علامةِ المضمَرِ، وإن لم تكن إيَّاها.

والذي يدلُّ على أَن التثنيةَ ههنا قائمةٌ مَقامَ علامة الضمير وإن لم تكن إيَّاها أَنه إذا خلتْ الصفةُ مِنَ المضمَر لم تحسنْ تثنيتُها ولا جمعُها، وذلك إذا أُسندتْ إلى ظاهر، نحوُ قولك: هذا رجلٌ ضاربٌ غلامُه، لم تثنِّه ولم تَجمعْه، نحوُ قولك: هذان رجلان ضاربٌ غلامُهما ومضروب أَخواهما.

ومن ذلك الأَفعالُ المضارِعةُ، نحوُ أَقومُ ونقومُ ويقومُ وتقومُ، يستوي فيها ضميرُ المخاطَب والمتكلِّم والغائبِ في الاستِتار وعدمِ ظهورِ علامةٍ، لأَن تَصريفَ الفعل وما في أَوله من حروف المضارَعة يدلُّ على المعنى، ويُغني عن ذكرِ علامةٍ له.

وهذا الضميرُ المستَتِرُ على ضربَيْنِ لازمٍ وغيرِ لازمٍ، والمرادُ بقولنا: لازمٌ أَن لا يُسنَدَ الفعلُ إلى غيره من الأَسماء الظاهرةِ والمضمَرة[1] ذواتِ العلامة، وذلك نحوُ أَقومُ إذا أَخبرتَ عن نفْسك وحدَها، ونقومُ إذا أَخبرتَ عن نفسك وعن غيرك، فإنه لا يكونُ الفاعلُ فيهما إلا مُستكِنّاً مستَتِراً، وإنما لم يُسْنَدْ إلى ظاهر لأَن الظاهرَ موضوعٌ[2] للغيبة، والمتكلِّمُ حاضرٌ، فاستحالَ الجمعُ بينهما.

---

(١) في هذا القول وكلام الزمخشري السالف دليل على عدم صحة قول أبي حيان: «وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف [ابن مالك] من واجب الخفاء وجائز الخفاء، يعني به أنه إذا كان واجب الخفاء لا يمكن أن يرفع الفعل ظاهراً ولا مضمراً بارزاً مكانه، وإذا كان جائز الخفاء يمكن أن يرفع الفعل ظاهراً أو مضمراً بارزاً مكانه، وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه»، التذييل والتكميل: ٢/ ١٣٠، وانظر الارتشاف: ٩١١.

(٢) في ط، ر: «موضع». وما أثبت أحسن.

ولم يظهرْ فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ لامتناعِ حقيقةِ التثنيةِ والجمعِ منه، إذ المتكلِّمُ لا يُشاركُه متكلِّمٌ آخَرُ في خطاب واحدٍ، فيكونَ اللَّفظُ لهما، لكنَّه قد يتكلَّمُ عن نفسه وعن غيره، فجُعلَ اللَّفظُ الذي يتكلَّمُ به عنه وعن غيره مخالِفَ اللفظِ الذي له وحدَه، واستَوى أَن يكونَ غيرُه المضمومُ إِليه واحداً واثنَين وجماعةً، وقد تقدَّم نحوُ ذلك.

فأَما قولُ صاحب الكتاب: «**فاللَّازمُ في أَربعة أَفعال اِفعلْ**» للأَمر فالفاعلُ فيه مستكنٌّ لا يُمكنُ إِبرازُه، وتَفعلُ للمخاطَب، وأَفعلُ للمتكلِّم وحدَه، ونَفعلُ للمتكلِّمِ إِذا كان معه غيرُه.

ومعنى اللُّزوم أَن إِسناد هذهِ الأَفعالِ إِليه خاصةً، لا تُسنَدُ إِلى مُظهَرٍ ولا إِلى مُضمَرٍ بارزٍ، والمرادُ بالبارز أَن يكونَ له علامةٌ لفظيةٌ، وذلك أَن اِفعلْ في الأَمر للواحد، لا يظهرُ ضميرُه، ويظهرُ في التثنية والجمع، نحوُ افْعلا وافْعلوا، وكذلك تَفعلُ إِذا خاطبتَ واحداً، لا يظهرُ له صورةٌ، وتظهرُ العلامةُ في التثنية والجمع، نحوُ تَفعلان وتَفعلون، فأَما أَفعلُ إِذا أَخْبرَ عن نفْسه، ونَفْعل إِذا أَخبرَ عن نفسه وعن غيره فلا يَظهرُ له صورةُ فاعلٍ أَلبتَّةَ استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقةِ للفعل، نحوُ الهمزةِ في أَفعلُ، والنونِ في نَفعلُ، وما عدا ما ذُكرَ من الأَفعال لا يلزمُ استِتارُ الضمير فيه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب (ويتوسَّطُ بين المبتدأ وخبرِه قبل دخولِ العواملِ اللفظيَّةِ وبعدَه إِذا كان الخبرُ معرفةً، أَو مضارِعاً له في امتناعِ دخولِ حرفِ التعريفِ عليه كأَفعلَ من كذا أَحدُ الضمائرِ [٣/ ١١٠] المنفصِلة المرفوعةِ ليؤذِنَ من أَول أَمره بأَنه خبرٌ لا نعتٌ، وليفيدَ ضرباً من التوكيد، ويُسمِّيه البصريون فَصْلاً، والكوفيون عِماداً، وذلك في قولك: زيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو أَفضلُ من عمرو، وقال الله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾، وقال: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ وقال: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾، وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾.

ويدخلُ عليه لامُ الابتداءِ، تقولُ: إنْ كان زيدٌ لَهوَ الظريفَ، وإنْ كنَّا لَنحنُ الصالحينَ، وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً، وما بعدَه مبنيًّا عليه، وعن رؤبة أنه كان يقولُ: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منكَ، ويقرؤون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ و ﴿أنا أقلُّ﴾).

قال الشارح: اعلمْ أَن الضميرَ الذي يقعُ فَصْلاً له ثلاثُ شرائطَ:

أَحدُها: أَن يكونَ من الضمائر المنفصِلةِ المرفوعةِ الموضعِ، ويكونَ هو الأَولَ في المعنى.

الثاني: أَن يكونَ بين المبتدأ وخبرِه، أَو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبرِه من الأَفعال والحروفِ، نحوُ إِنَّ وأَخواتِها، وكان وأَخواتِها، وظننتُ وأَخواتِها.

الثالثُ: أَن يكونَ بين معرفتَيْن أَو معرفةٍ وما قارَبَها من النكرات[١].

ويقال له فَصْلٌ وعِمادٌ، فالفصلُ من عبارات البصريين، كأَنه فَصَلَ الاسمَ الأَولَ عمّا بعدَه، وآذَنَ بتمامه، وإِن لم يَبقَ منه بقيَّةٌ من نعت ولا بدلٍ إلا الخبرُ لا غيرُ، والعِمادُ من عبارات الكوفيين، كأَنه عَمَدَ الاسمَ الأولَ وقوّاه بتحقيق الخبرِ بعدَه[٢].

والغرضُ من دخول الفصلِ في الكلام ما ذكرناه من إرادةِ الإيذانِ بتمام الاسم وكمالِه، وأَنَّ الذي بعدَه خبرٌ وليس بنعتٍ[٣]، وقيل أُتيَ به ليؤذنَ بأن الخبرَ معرفةٌ، أَو ما قارَبَها من النكرات[٤].

وإنما اشتُرِطَ أَن يكونَ من الضمائر المنفصِلةِ المرفوعةِ الموضعِ لأَن فيه ضرباً من

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٢/ ٣٨٩، والمقتضب: ٤/ ١٠٣- ١٠٤، والأصول: ٢/ ١٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٦-١١٧، ومغني اللبيب: ٥٤٨.

(٢) كذا في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣، وانظر المصطلحين في مصادر الحاشية السالفة، وزد معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧، ١/ ٤٠٩- ٤١٠، ١/ ٤٢٨، ٢/ ١١٣، ٢/ ١٤٥، ومجالس ثعلب: ٤٣، ٣٥٤، ٣٥٩، ٥٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٦١، والإنصاف: ٧٠٦- ٧٠٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦٣، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٥.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٦، والنكت: ٦٧٤.

(٤) كذا في الأصول: ٢/ ١٥٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٦، والنكت: ٦٧٤.

التأكيد، والتأكيدُ يكونُ بضمير المرفوعِ المنفصِلِ، نحوُ قمتُ أنـا و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(١)، ولذلك من المعنى وجبَ أَن يكونَ المضمَرُ هو الأَولَ في المعنى، لأَن التأكيدَ هو المؤكَّدُ في المعنى، ولهذا المعنى يُسمِّيه سيبويه وصفاً، كما يُسمِّي التأكيدَ المحضَ(٢)، ولو قلتَ على هذا: كان زيدٌ أَنتَ خيراً منه، أَو ظننتُ [١٠٩/ أ] زيداً أَنت خيراً منه لم يَجزْ لأَن الفصلَ ههنا ليس الأولَ، فلا يكونُ فيه تأكيدٌ له، فأَما قولُ الشاعر(٣):

وكـائنْ بالأَباطِحِ مِـنْ صَـديقٍ يَراني لَو أُصِبْتُ هو الُمصابَا [٣/ ١١١]

فإِنك لو حملتَه على ظاهره لم يَجزْ أَن يكونَ «هو» فصلاً، لأَن «هو» ضميرُ غائبٍ و«ني» ضميرُ متكلِّم، فلا يصحُّ أَن يكونَ تأكيداً له، فإِن حملتَه على حذف مضافٍ، كأَنه قال: يَرى مُصابي هو الُمصابا جازَ لأَن الثاني هو الأَولُ(٤).

وإِنما اشتُرِطَ أَن يكونَ بين المبتدأ والخبرِ، أَو ما دخلَ عليهما ممَّا يَقتضي الخبرَ، وذلك من قِبلِ أَن الغرضَ به إِزالةُ اللَّبْس بين النعت والخبر، إِذ الخبرُ نعتٌ في المعنى، وذلك نحوُ قولك: زيدٌ هو القائمُ، لأَن الذي بعده معرفةٌ يمكنُ أَن يكونَ نَعتاً لِـمَا قبله، فلمَّا جئتَ بهُوَ فاصلةً بيَّنَ أَنكَ أَردتَ الخبرَ، وأَن الكلامَ قد تَمَّ به لفصْلك بينهما، إِذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ.

فإِن قيل: إِذا كان الغرضُ بالفصل إِنما هو الفرقُ بين النعت والخبر فما بالُه جاء فيما لا

---

(١) البقرة: ٢/ ٣٥.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٧٨، ٢/ ٣٩٠، والمقتضب: ٤/ ١٠٥، والأصول: ٢/ ١٢٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٩١-٩٢.

(٣) هو جرير، والبيت في ديوانه: ٢٤٤، وكتاب الشعر: ٢١٣- ٢١٤، والبغداديات: ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٠٠، والخزانة: ٢/ ٤٥٤، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٧٥، وورد بلا نسبة في المقتصد: ٧٥٠.

(٤) انظر اعتراض ابن الشجري على البيت السالف في أماليه: ١/ ١٦٢ وجوابه عنه، وانظر أيضاً أمالي ابن الحاجب: ٦٦١- ٦٦٢.

لَبْسَ فيه نحوَ قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[١]، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[٢]، ولا لَبْسَ في ذلك لأَن المضمراتِ لا توصَفُ.

فالجوابُ أَن هذا هو الأَصلُ أَن لا يقعَ الفصلُ إِلا بعد الاسم الظاهرِ ممَّا يوصَفُ، فلمّا ثبتَ هذا الحكمُ للظاهر أُجريَ المضمرُ مُجْراه، وإِن كانت المضمراتُ لا تُنعتُ، إِذ كان أَصلُه المبتدأَ والخبرَ كما ذكرنا في يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِد، أَصلُ الحذفِ في يَعِدُ لوقوع الواو بين ياء وكسرةٍ، وباقي أَخواته محمولةٌ[٣] عليه، كذلك ههنا، فلذلك تقولُ: كان زيدٌ هو القائمَ، وكنتُ أَنا القائمَ، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٤]، وتقولُ: ظننتُ زيداً هو القائمَ، وحسبتُ زيداً هو الجالسَ، قال الله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[٥]، وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾، من رُؤية القلب.

واعلمْ أَن قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ يجوزُ أَن يكونَ المضمرُ فيه فصلاً، ويجوزُ أَن يكونَ تأكيداً لأَنه بعد مضمَرٍ، والمضمرُ يؤكَّدُ بالمضمَر المرفوعِ إِذ كانَهُ[٦]، سَواءٌ كان الأَولُ مرفوعَ الموضع أَو مَنصوبَه أَو مجرورَه[٧].

واعلمْ أَن الفصلَ لا يَظهرُ له حُكمٌ في باب إِنَّ وأَخواتِها وبابِ المبتدأ والخبر[٨] لأَن

---

(١) القصص: ٢٨/ ٥٨.

(٢) الكهف: ١٨/ ٣٩.

(٣) كأنه حمل على اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث.

(٤) المائدة: ٥/ ١١٧.

(٥) سبأ: ٣٤/ ٦.

(٦) في ط: «كأنه». تحريف

(٧) انظر في جواز ذلك الكتاب: ٢/ ٣٩٢، والمقتضب: ٤/ ١٠٥، والأصول: ٢/ ١٢٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٩.

(٨) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٨.

أَخبارَها مرفوعةٌ، فإذا قلت: زيدٌ هو القائمُ، وإِنَّ زيداً هو القائمُ لم يُعلَمْ أَن المضمَر فصلٌ أَو مبتدأٌ إِلا بالإِرادة والنيَّة، ولا يظهرُ الفرقُ بينهما في اللفظ، ويظهرُ مع الفعل لأَن أَخبارَه منصوبةٌ، نحوُ قولك: كان زيدٌ هو القائمَ، وظننتُ زيداً هو العاقلَ، فعُلمَ أَن «هو» فصلٌ بنصبِ ما بعده.

وإِنما وجَب أَن يكونَ بعدَ معرفةٍ لأَن فيه ضرباً من التأكيد، ولفظُه لفظُ المعرفةِ، فوجَب أن يكونَ الاسمُ الجاري عليه معرفةً كما أَن التأكيدَ كذلك، ووجب أَن يكونَ ما بعدَه معرفةً أَيضاً لأَنه لا يكونُ ما بعدَه إِلا ما يجوزُ أَن يكونَ نَعتاً لِمَا قبله، ونَعتُ المعرِفةِ معرفةٌ، فلذلك وجبَ أَن يكونَ بين معرفتَينِ.

وقولُنا: «أَو ما قارَبَ المعرفةَ» إِشارةٌ إِلى باب أَفعلَ مِنْ كذا، لأَنه يقعُ بعد الفصل، وإِن لم يكن معرفةً، وذلك لأَنه مُشابِهٌ للمعرفة [٣/ ١١٢] من أَجل أَنه غيرُ مضاف، ويمتنعُ دُخولُ الأَلف واللامِ عليه، لأَن الأَلفَ واللَّامَ تُعاقِبُ «مِنْ» فلا تُجامِعُها، فجرى مجْرى العَلم نحوَ زيدٍ وعمرو في امتناعه من الأَلف واللام، وليس بمضافٍ مع أَن «مِنْ» تُخصِّصه لأَنها من صِلته، فطالَ الاسمُ بها فصارتْ كالصِّلة للموصول، وذلك نحوُ قولك: كان زيدٌ هو خيراً منكَ، وحسبتَني أَنا خيراً منك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[1] يُقرأ تحسبَنَّ في الآية بالتاء والياء[2]، فمَنْ قرأَ بالتاء فتقديرُه لا تحسبَنَّ بُخْلَ الذين يَبخلون بما آتاهم اللهُ، ثمَّ حُذف المضافُ[3]، ومَنْ قرأَ بالياء فالذين في موضع الفاعل، والمفعولُ الأَولُ محذوفٌ، والتقديرُ البخلَ هُو خيراً لهم، وحَسُنَ إِضمارُه لما في «يبخلون» من الدلالة عليه[4]، وصار كقولهم:

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٨٠.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر بالياء، وقرأ حمزة بالتاء، انظر السبعة: ٢١٩- ٢٢٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٢١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٦٧.

(٣) كذا وجه الفارسي في الحلبيات: ٦٥- ٦٦.

(٤) ذكر هذين التوجيهين السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١١٨- ١١٩، واللفظ لفظه بخلاف يسير، والتوجيه الثاني في الكتاب: ٢/ ٣٩١، والمقتضب: ٤/ ٥٢، والأصول: ١/ ٧٩،=

مَنْ كذَبَ كان شرّاً له[١]، أي كان الكذبُ شرّاً له.

ولو قلتَ على هذا: ما ظننتُ أحداً هو خيراً منكَ لَمْ يَجزْ لأنه لم يأتِ بعدَ معرفة، وكذلك لو قلت: ما ظننتُ زيداً هو قائماً لم يَجزْ لأنَ الذي بعده ليس معرفةً ولا مُقارِباً للمعرفة.

ويجوزُ رفعُ ما بعد هذه المضمراتِ سواءٌ كان قبلَها معرفةٌ أو بعدَها أو لم تكنْ، وذلك نحوُ قولك: ما ظننتُ أحداً هو خيرٌ منك[٢]، فأَحداً مفعولٌ أولُ، وقولُك: هو خيرٌ منك مبتدأٌ وخبرٌ في موضع المفعولِ الثاني، وكذلك لو قلتَ: ما ظننتُ زيداً هو قائمٌ، كلُّ ذلك جائزٌ، وكذلك تقولُ: زيدٌ هو القائمُ، وإِن زيداً هو العالِمُ، وظننتُ محمداً هو الشاخصُ، وكنتُ أَنا الراكبُ، وهو استعمالُ ناس كثيرٍ من العرب، حكاه سيبويه[٣]، وعن رؤبةَ أنه كان يقولُ: أَظنُّ زيداً هو خيرٌ منكَ، بالرفع، حكَى عيسى بن عمر أَن ناساً كثيراً من العرب يقولون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٤]، وقال قيسُ بنُ ذَرِيح[٥]:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنتَ تركْتَها ... وكنْتَ عليها بالمَلَا أَنتَ أَقْدَرُ

جاء مرفوعاً لأَن القافيةَ مرفوعةٌ، والذي يُفارقُ به المبتدأُ الفصلَ ههنا أَن الضميرَ إذا كان مبتدأً فإِنه يغيِّرُ إعرابَ ما بعدَه فيرفعُه أَلبتَّةَ بأَنه خبرُ المبتدأ، وإِذا كان فصلاً لا يغيِّرُ

=٢/ ١٧٦، والقراءة بالياء أجود القراءتين في تقدير النحو على ما قال السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١١٨- ١١٩.

(١) انظر هذا المثال في الكتاب: ٢/ ٣٩١.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٥

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٢.

(٤) الزخرف: ٤٣/ ٧٦، هي قراءة عبد الله بن مسعود، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٢١، وشواذ ابن خالويه: ١٣٦.

(٥) البيت في ديوانه: ٤٦، والكتاب: ٢/ ٣٩٣، والمقتضب: ٤/ ١٠٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٥، والنكت: ٦٧٥، والملا: المتسع من الأرض، المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٤٥، ومن قول الشارح: «وعن رؤبة..» إلى البيت، قاله سيبويه: ٢/ ٣٩٢- ٣٩٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٤.

الإِعرابَ عمَّا كان عليه، بل يَبقَى على حاله كما لو لم يكنْ موجوداً، فتقولُ في المبتدأ: كان زيدٌ هو القائمُ، ترفعُ القائمَ بعد أَن كان منصوباً، [٣/ ١١٣] وتكونُ الجملةُ في موضعِ الخبرِ، وكذلك تقولُ: ظننتُ زيداً هو القائمُ، ترفعُه أَيضاً، وتكونُ الجملةُ في موضع المفعولِ الثاني لظننتُ.

فأَما إِذا كان الفصلُ [١٠٩/ ب] بين المبتدأ وخبرِه، أَو بين اسم إِنَّ وخبرِها فإِنه لا يظهرُ الفرقُ بينهما من جهة اللَّفظِ، لأَن ما بعدَ المضمَر فيه مرفوعٌ في كِلا الحالَين، لأَن خبرَ المبتدأ مرفوعٌ، وخبرُ إِنَّ مرفوعٌ، وإِنما يقعُ الفصلُ بينهما من جهة الحكم والتقديرِ، فإِذا جعلتَه مبتدأً كان اسماً، فله موضعٌ من الإِعراب، وهو الرفع بأَنه مبتدأٌ، والمبتدأُ يكونُ مرفوعاً.

ويدلُّ على ذلك أَنك لو أَوقعتَ موقعه اسماً ظاهراً لَكان مرفوعاً، نحوُ قولك: كان زيدٌ غلامُه القائمُ، وإِذا جعلتَه فصلاً فقد سلَبتَه معنى الاسميَّةِ وابْتَزَزْتَه إِيَّاه، وأَصَرْتَه إِلى حيِّز الحروف، وأَلغيتَه كما تُلغي الحروفَ، نحوُ إِلغاء «ما» في قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[١]، فلا يكونُ له موضعٌ من الإِعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا خفضٌ، وليس ذلك بأَبعدَ من إِعمال «ما» عمل «ليس» لشَبهها بها[٢]، والقياسُ أَن لا تعملَ، ونظيرُ ذلك من الأَسماء التي لا موضعَ لها من الإِعراب الكافُ في ذلك وأُولئك ورُوَيْدك والنَّجاءك ونحوِ ذلك.

وربَّما الْتَبس الفصلُ بالتأكيد والبدلِ في مواضعَ، والذي يَفصل بينهما أَما الفرقُ بين الفصل والتأكيد فإِنه إِذا كان التأكيدُ ضميراً فلا يؤكَّد به إِلا مضمرٌ، نحوُ قمتَ أَنتَ، ورأَيتُكَ أَنتَ، ومررتُ بكَ أَنتَ، والفصلُ ليس كذلك، بل يقعُ بعد الظاهر والمضمَر،

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٢) هذا معنى كلام الخليل في الكتاب: ٢/ ٣٩٧، وأكثر النحاة على أن ضمير الفصل حرف في معنى الضمير تمحَّض للحرفية، ونسب إلى الخليل أنه اسم، انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦٣- ٦٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٦، والارتشاف: ٩٥١- ٩٥٢.

فإذا قلت: كان زيدٌ هو القائمَ لم يكن «هو» ههنا إلا فصلاً لوقوعه بعد ظاهرٍ، ولو قلت: كنتَ أنتَ القائمَ جازَ أن يكونَ فصلاً ههنا وتأكيداً.

ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلتَ الضميرَ تأكيداً فهو باقٍ على اسميَّته، ويُحكَمُ على موضعه بإعراب ما قبله، وليس كذلك إذا كان فصلاً على ما بينَّا.

وأما الفصلُ بينه وبين البدل فإن البدل تابعٌ للمبدَل منه في إعرابه كالتأكيد، إلا أن الفرقَ بينهما أنك إذا أبدلتَ من منصوب أتيتَ بضمير المنصوب، فتقولُ: ظننتُكَ إيَّاك خيْراً من زيد، وحسبتُه إيَّاه خيْراً من عمرو، وإذا أكَّدتَ أو فصَلتَ لا يكونُ إلا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لامَ التأكيدِ[1] تدخلُ على الفصل، ولا تدخل على التأكيد والبدل، فتقول في الفصل: إنْ كان زيدٌ لَهوَ العاقلَ، وإنْ كنَّا لَنحنُ الصالحينَ، ولا يجوزُ ذلك في التأكيد والبدل لأن اللامَ تَفصلُ بين التأكيد والمؤكَّد والبدل والمبدَل منه، وهما من تمام الأول في البيان[2].

وقد ذهب قومٌ إلى أن «هو» ونحوَها من المضمَرات لا تكونُ فصلاً، وإنما هي في هذه المواضعِ وصفٌ وتأكيدٌ[2]، [٣/ ١١٤] وهي باقيةٌ على اسميَّتها[3]، وقد بينَّا فسادَ ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمَرِ، ولا يؤكَّدُ به الظاهرُ وبدخولِ لامِ التأكيدِ عليه، فاعرفْه.

---

(١) تابع الشارح المصنف في تسمية هذه اللام لام التأكيد، وفي هذا تسامح، لأنها تسمى في مثل ما استشهد به اللام الفارقة، قال ابن الحاجب: «ولكنه [أي الزمخشري] سماها لام الابتداء وإن كانت لازمة فارقة نظراً إلى أصلها، لأن أصلها الابتداء»، الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤٨.

(٢) انظر الفرق بين ضمير الفصل والبدل والصفة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١١٧، والنكت: ٦٧٤- ٦٧٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٠٦- ٤٠٧ عن شرح المفصل لابن يعيش.

(٣) نسب إلى الكسائي أن موضع ضمير الفصل موضع الاسم الذي قبله، ونسب إلى الفراء أن موضعه كموضع الخبر، واختلف النقل عنهما فعكس النسبة إليهما ابن عقيل، ونسب الرضي إلى الكوفيين أنهم يجعلونه تأكيداً لما قبله، ونسب ابن مالك هذا القول إلى قوم، وهو لا محل له عند البصريين، انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٠، والأصول: ٢/ ١٢٥، ٢/ ٢٥٧، وإعراب القرآن=

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُقدِّمون قبلَ الجملةِ ضميراً يُسمَّى ضميرَ الشأنِ والقصَّةِ، وهو المجهولُ عند الكوفيين، وذلك نحوُ قولك: هو زيدٌ منطلقٌ، أَي الشأْنُ والحديثُ زيدٌ منطلقٌ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ويتصلُ بارزاً في قولك: ظننتُه زيدٌ قائمٌ، وحسبتُه قامَ أَخوك، وإِنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ، وإِنَّه مَنْ يأْتِنا نأْتِه، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، ومُستكنّاً في قولهم: ليسَ خلَقَ اللهُ مثلَه، وكان زيدٌ ذاهبٌ، وكان أَنتَ خيرٌ منه، وقولُه تعالى: ﴿كادَ تَزيغُ قلوبُ فريقٍ منْهم﴾، ويَجيءُ مؤنَّثاً إِذا كان في الكلام مؤنَّثٌ، نحوُ قوله عز وجل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وقولِه: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وقال:

على أَنَّها تَعْفُو الكُلُومُ).

قال الشارح: اعلمْ أَنهم إِذا أَرادوا ذِكرَ جملةٍ من الجمل الاسميَّةِ أَو الفعليَّةِ فقد يُقدِّمون قبلها ضميراً يكونُ كنايةً عن تلك الجملة، وتكونُ الجملةُ خبراً عن ذلك الضميرِ وتفسيراً له، ويُوحِّدون الضميرَ لأَنهم يريدون الأَمرَ والحديثَ، لأَن كلَّ جملةٍ شأْنٌ وحديثٌ[١]، ولا يفعلون ذلك إِلا في مواضع التفخيمِ والتعظيمِ، وذلك قولُك: هو زيدٌ قائمٌ، فهو ضميرٌ لم يتقدمْه ظاهرٌ، إِنما هو ضميرُ الشأْنِ والحديثِ، وفسَّره ما بعدَه من الخبر، وهو زيدٌ قائمٌ، ولم تأْتِ في هذه الجملة بعائدٍ إِلى المبتدأ لأَنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسِّرةً له، ويُسمِّيه الكوفيون الضميرَ المجهولَ لأَنه لم يتقدَّمه ما يعودُ إِليه[٢].

=للنحاس: ٤/ ١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٦٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٩٩- ٣٠٠، والارتشاف: ٩٥٨، والمغني: ٥٥، والمساعد: ١/ ١٢٢.

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٨، والنكت: ٢٠٧.

(٢) انظر المصطلحين في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٥، والأصول: ١/ ١٨٢- ١٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٨، والحلبيات: ٢٥٣، والحجة للفارسي: ٦/ ٤٥٨، ٦/ ٤٦٢، والنكت: ٢٠٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١١٦-١١٧.

فأَما قولهُ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[١]، فقد قال جماعة البصريين والكسائيُّ من الكوفيين: إن «هو» ضميرُ الشأنِ والحديثِ، أُضمرَ ولم يتقدَّمْه مذكورٌ، وفسَّره ما بعده من الجملة[٢].

وقال الفرَّاءُ: هو ضميرُ اسم الله تعالى[٣]، وجازَ ذلك وإِن لم يَجْرِ له ذكرٌ لِمَا في النفوس من ذِكره[٤]، وكان يُجيز كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان والزيدون، فيكونُ قائماً خبراً لذلك الضميرِ، وما بعده مرتفِعٌ به[٥].

والبصريون لا يُجيزون أَن يكونَ خبرُ ذلك الضميرِ اسماً مفرداً، لأَن ذلك الضميرَ هو ضميرُ الجملةِ، فينبغي أَن يكونَ الخبرُ جملةً كما تقولُ: كان زيدٌ أَخاك، فتجعلُ الأَخَ خبراً له إِذ كان هو إِيَّاه[٦]، غيرَ أَنَّ الخبرَ إِذا كان مفرداً كان معرَباً، وظهرَ الإِعرابُ في لفظه، وإِذا كان جملةً كان الإِعرابُ مقدَّراً في موضعه دون لفظِه.

---

(١) الإخلاص: ١١٢/ ١.

(٢) قولهم في إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٣٠٨، والحلبيات: ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١١٦.

(٣) وبه قال الأخفش والزجاج والفارسي، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٩٩، ومعاني القرآن للأخفش: ٧٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٩-٦٠، والشيرازيات: ٥٢٣، وساق النحاس مذهب البصريين والكسائي في أن الضمير للحديث، وفسره بأنه الله الحق أحد، انظر إعراب القرآن: ٥/ ٣٠٨، وأجازه الفارسي في الحجة: ٦/ ٤٥٨.

(٤) بعدها في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٠ «تبارك اسمه».

(٥) قال الرضي: «وأجاز الفراء أن يفسر ضمير الشأن مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائماً زيد....» ثم نقل عنه ما ذكره ابن يعيش بنصه، شرح الكافية: ٢/ ٢٨، وأجاز الكسائي «كان قائماً زيدٌ»، واختلف النقل عنهما في توجيه ذلك، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٠٠-٤٠١، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، والارتشاف: ٩٤٨، ١١٦٨، والمساعد: ١/ ١١٥.

(٦) من قوله: «فقد قال جماعة من البصريين...» إلى قوله: «إياه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٥٩- ٦٠، وانظر الحلبيات: ٢٥٥.

ويَجيءُ هذا الضميرُ مع العوامل الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ، نحوُ إنَّ وأَخواتِها، وظننتُ وأَخواتِها، وكان وأَخواتِها، وتعملُ فيه هذه العواملُ، فإذا كان منصوباً برزتْ علامتُه متصلةً، نحوُ قولهم: ظننتُه زيدٌ قائمٌ، وحسبتُه قامَ أَخوك، فالهاءُ ضميرُ الشأن والحديثِ، وهي في موضع المفعول الأَول، والجملةُ بعدها في موضع المفعولِ الثاني، وهي مفسِّرةٌ لذلك المضمَرِ، وتقول: إِنه زيدٌ ذاهبٌ، فالهاءُ ضميرُ الأَمر، وزيدٌ ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ في موضع خبرِ الأَمر.

ومثلُه «إِنَّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ، وإِنَّه مَنْ يأْتِنا نأْتِه»[1]، الهاءُ في ذلك كلِّه ضميرُ الحديث، وما بعدَه من الجملة تفسيرٌ له في موضع الخبرِ، ولا يُحتاجُ فيها إِلى عائد في الجملة لأَنها هي الضميرُ في المعنى، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[2]، ولا يجوزُ حذفُ هذه الهاءِ إِلا في الشِّعر، لا يجوزُ في حال الاختيار إِنَّ زيدٌ ذاهبٌ على معنى إِنَّه زيدٌ ذاهبٌ، وقد جاء في الشعر، قال[3]: [٣/ ١١٥]

إِنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وقال[4]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيسةَ يَوماً يَلْقَ فيها جَآ ذِراً وظِباءَ[١١٠/ أ][٣/ ١١٦]

الهاءُ مرادةٌ، والتقديرُ إِنَّه، وذلك لأَن مَنْ ههنا شرطٌ، ولا يعملُ في الشرط ما قبلَه من

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٦٩.

(٢) الجن: ٧٢/ ١٩.

(٣) هو الأعشى، والبيت في ديوانه: ٣٣٥، والكتاب: ٣/ ٧٢، والحلبيات: ٢٦١، والإنصاف: ١٨٠، وضرائر الشعر: ١٧٨، والخزانة: ٢/ ٤٦٣، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٨، والنكت: ٧٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨.

(٤) هو الأخطل كما في الحُلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي: ٢٨٧، وعنه في الخزانة: ١/ ٢١٩، وليس في ديوان الأخطل [حاوي، صنعة السكري] والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٠، وضرائر الشعر: ١٧٨، وشرح أبيات المغني: ١/ ١٨٥.

العوامل اللفظيَّةِ، فلذلك قلنا: إن الهاءَ مرادةٌ، وكذلك باقي أَخواتها.

وإذا كان مرفوعاً متصلاً استكنَّ في الفعل واستتَر فيه، لأَن ضميرَ الفاعل إذا كان واحداً غائباً استكنَّ في الفعل، نحوُ زيدٌ قامَ، فلذلك قالوا: ليسَ خَلقَ اللهُ مِثلَه[1]، ففي «ليس» ضميرٌ مَنويٌّ مُستكنٌّ، لأَنَّ ليس وخلَقَ فعلان، والفعلُ لا يعملُ في الفعل، فلا بدَّ من اسم يرتفعُ به فلذلك قيل: فيه ضميرٌ.

وتقولُ: كان زيدٌ قائمٌ، وكان أنتَ خيرٌ منه، ففي «كان» ضميرُ الأَمر مستكنّاً فيها[2]، والجملةُ بعدَه في موضع الخبر، وهو تفسيرٌ لذلك المضمَر، وكذلك باقي أَخواتها، قال الشاعر[3]:

إِذا مِتُّ كان الناسُ صِنفانِ شامِتٌ … وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنْتُ أَصْنعُ

أَضمرَ في «كان» ضميرَ الشأن والحديثِ، وأَوقعَ الجملةَ بعده تفسِّرُه[4]، ومنه قولُ الآخر[5]:

هِيَ الشِّفاءُ لداءٍ لو ظَفِرتُ بها … وليس مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ

جعل في «ليس» ضميراً لم يتقدَّمْه ظاهرٌ، ثم فسَّرَه بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو

---

(١) القول في الكتاب: ١/ ٧٠.

(٢) هو قول الجمهور، ونسب إلى الكسائي قوله بإلغاء عمل «كان»، وإلى ابن الطراوة أنها حرف ودفع أبو حيان ذلك.
انظر الكتاب: ١/ ٧١، والمقتضب: ٢/ ١٤٤، ٤/ ٩٩-١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٥٩، والمسائل المنثورة: ٢١١، والأزهية: ١٩١، والنكت: ٢٠٨، والبسيط لابن أبي الربيع: ٧٤٠، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، ٤/ ٢٥٠، والارتشاف: ٩٤٧، ٩٥١.

(٣) سلف البيت: ١/ ١٨١.

(٤) في ط، ر: «تفسيره»، لها وجيهٌ.

(٥) هو هشام أخو ذي الرمة كما في الكتاب: ١/ ٧١، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٦٥، والنكت: ٢٠٩، والأشباه والنظائر: ٣/ ٨٤، ونسب البيت إلى هشام، وكعب بن زهير في شرح أبيات المغني: ٥/ ٢١٠، وليس في ديوان كعب، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٠١، والحلبيات: ٢٢٠.

خبرُه، فأما قولُه تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ﴾[١] فقد قرأ حمزةُ وحفصٌ «كادَ يَزيغُ» بالياء، وقرأ الباقون بالتاء[٢]، وفي رفع «قلوبُ» وجهان:

أَحدُهما: أَنها مرتفعةٌ بتَزيغُ، وفي «كاد» ضميرُ الأَمر[٣]، لأَن كادَ فعلٌ، وتَزيغُ فعلٌ، والفعلُ لا يعمل في الفعل، فلم يكن بدٌّ من مُرتفِعٍ به.

الثاني: أَنها مرتفِعةٌ بكادَ[٤]، والخبرُ مقدَّمٌ، وهو «تَزيغ»، والأَولُ أَجودُ لأَنك جعلتَ ما يعملُ فيه الأَولُ يَلي الآخِرَ، وهذا لا يحسُن.

قال[٥]: ورُبَّما أَنَّثوا ذلك الضميرَ على إِرادة القِصَّة، وأَكثرُ ما يجيءُ إِضمارُ القصَّةِ مع المؤنث، وإِضمارُها مع المذكَّر جائزٌ في القياس، لأَن التذكيرَ على إِضمار المذكَّر، وهو الأَمرُ والحديثُ، فجائزٌ إِضمارُ القصَّة، والتأنيثُ لذلك[٦].

وأَما قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٧] فإِنَّ ابنَ عامر

---

(١) التوبة: ٩/ ١١٧.

(٢) انظر السبعة: ٣١٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥١٠، والنشر: ٢/ ٢٨١.

(٣) قال بهذا القول سيبويه والفراء والأخفش والسيرافي، انظر الكتاب: ١/ ٧١، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٤٥٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٥، والحلبيات: ٢٥٠، والعسكريات: ١٤٧-١٤٨.

(٤) أجازه الأخفش وأبو جعفر النحاس والفارسي، انظر إعراب القرآن للأخفش: ٥٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٣٩، والحجة للفارسي: ٤/ ٢٣٦.

(٥) الظاهر أن القائل ابن يعيش، إلا أن الكلام الآتي للسيرافي.

(٦) من قوله: «وربما أنثوا...» إلى قوله: «لذلك» قاله السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٥٩، وأجاز البصريون تذكير ضمير الشأن مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر، وأوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث، انظر الكتاب: ١/ ٦٩، ٢، ١٧٦، والأصول: ١/ ٢٥٧-٢٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٧٨، والارتشاف: ٩٤٨، والمساعد: ١/ ١١٦، والهمع: ١/ ٦٧.

(٧) الشعراء: ٢٦/ ١٩٧.

وحدَه قرأَ بالتاء، ورفعِ آيةً، وقرأَ سائرُ السبعةِ بالياءِ ونصبِ آيةً[١]، فالنصبُ على خبر «كان»، وأَنْ يَعلمَه الاسمُ، ومَنْ قرأَ بالتاء والرفعِ فعلى إضمار القصة، والتقديرُ أَوَلَمْ تَكنْ القصةُ أَنْ يَعلمَه عُلماءُ بني إِسرائيلَ آيةٌ، كأَنك قلت: عِلمُ بني إسرائيلَ آيةٌ، كما تقول: لم تكن هندٌ منطلقةٌ وأَنتَ تريدُ لم تكنْ القصةُ، وأَنْ يَعلمَه مبتدأٌ وآيةٌ الخبرُ، وقد تقدَّم عليه كقولهم: تميميٌّ أَنا، ومَشْنوءٌ مَنْ [٣/ ١١٧] يَشْنأُك، ولا يَحسنُ أَن تكونَ آيةٌ اسمَ تَكُنْ لأَنها نكرةٌ، و«أَنْ يَعلمَه» معرفةٌ، فإِذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ النكرةُ[٢]، فلذلك عَدَلَ المحقِّقون عن هذا الظاهر إِلى إِضمار القصة.

وقد ذهب بعضُهم إِلى أَن آيةً اسمُ تكنْ، وتأنيثُ الفعلِ لذلك و«أَنْ يَعلمَه» الخبرُ، قال[٣]: لأَن الاسمَ والخبرَ شيءٌ واحد مع أَنها قد خُصتْ بقوله: لهم، وهذا ضعيفٌ لا يكونُ مثلُه إِلا في الشعر وموضعِ الضرورة، ويُقوي الوجهَ الأَولَ قراءةُ الجماعة، فأَما قولُ الشاعر[٤]:

عـلى أَنَّهـا تَعْفُـو الكُلُـومُ وإِنَّمـا ... نُوَكَّـلُ بـالأَدْنَى وإِنْ جَـلَّ مـا يَـمْضِي

البيتُ من الحماسة لأَبي خِراش الهذلي، وهو من قطعة أَولُها[٥]:

حَمِـدْتُ إِلهـي بعـدَ عُـرْوَةَ إِذْ نَجـا ... خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْونُ مِنْ بَعْضِ

والشاهدُ فيه قولُه: على أَنَّها على تأنيث القصَّةِ، أَي على أَن القصَّةَ تَعفُو الكُلومُ،

---

(١) انظر السبعة: ٤٧٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٥٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥١.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤٧-٤٨، ٤/ ٨٨-٩٤، والأصول: ١/ ٥٩-٦٠، ١/ ٨٣.

(٣) أي الزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٠١-١٠٢، والمقتصد: ٤٢٣، والمغني: ٥٠٦، وانظر إعراب الآية السالفة في معاني القرآن للأخفش: ٦٤٦، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٨٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٩٢، والحجة للفارسي: ٥/ ٣٦٩.

(٤) سيذكر الشارح أنه أبو خراش الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين، ١٢٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٧٨٦، والخزانة: ٢/ ٤٥٨، وللهذلي في الخصائص: ٢/ ١٧٠.

(٥) شرح أشعار الهذليين: ١٢٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٧٨٢.

الكُلومُ جمعُ كَلْمٍ، وهي [٣/ ١١٨] الجِراحُ، تَعفو، أَي تَدْرُسُ، من قولـه: عَفَتْ الرياحُ المنزلَ أَي دَرسَتْه، والمرادُ أَن الكُلومَ والمصائبَ قَد تُنْسَى، وإِنما نُوكَّلُ منها بما يَقْرُبُ حدوثُه وإِنْ كان ما مضى منه جليلاً[١]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والضميرُ في قولهم: رُبَّه رجُلاً نكرةٌ مبهَمٌ يُرمَى به من غير قصدٍ إِلى مضمَر له، ثم يُفسَّرُ كما يُفسَّرُ العددُ المبهَمُ في قولك: عشرون درهماً، ونحوُه في الإِبهام والتفسيرِ الضميرُ في نِعْمَ رجُلاً).

قال الشارح: هذا الضميرُ كالضمير المتقدِّمِ في احتياجه إِلى ما يفسِّرهُ، إِلا أَن ذلك الضميرَ يفسَّرُ بجملة، والضميرُ في «رُبَّ» يفسَّرُ بمفرَد، وإِنما دخلتْ رُبَّ على هذا المضمَر ورُبَّ مختصَّةٌ بالنكراتِ[٢] من حيث كان ضميراً لم يتقدَّمْه ذِكرٌ، فكان مُبهَماً مجهولاً يحتاجُ إِلى ما يفسِّره ويُبيِّنه، فأَشبهَ النكراتِ، فساغَ دخولُها عليه لذلك، وصار كالعدد إِذا قلت: عشرون أَو ثلاثون مَثَلاً، فإِنه يُفيدُ مقداراً معلوماً من غير أَن يدلَّ على نوع المعدود، فهو مبهَمٌ ولذلك فُسِّرَ بالواحد ليدلَّ على نوع المعدودِ.

ونظيرُ هذا المضمَرِ المضمَرُ في نِعْم وبِئس في أَحد ضَرْبَي فاعِلهما، فإِنه يكونُ مضمراً لم يتقدَّمْه ذِكرٌ، ثم يُفسَّرُ بالواحد المنكور، نحوُ نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وبِئْسَ غلاماً عمرو، وسنذكر حكمَهما في موضعهما إِن شاءَ اللهُ تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا كُني عن الاسم الواقع بعد لولا وعَسى فالشائعُ الكثيرُ أَن يقالَ: لولا أَنتَ ولولا أَنا، وعَسَيتُ وعَسَيتَ، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ وقال: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾، وقد رَوى الثقاتُ عن العرب لولاكَ ولولايَ وعَساكَ وعَساني، قال يزيدُ بنُ الحَكم[٣]:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحْتَ كما هَوَى ... بأَجْرامِـه مِـنْ قُلَّـةِ النِّيقِ مُنْهَـوِي

---

(١) انظر شرح أشعار الهذليين: ١٢٣٠.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٠، والحلبيات: ٢٣٣، ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٧.

(٣) في ط، ر، المفصل: ١٣٥: «بن أُم الحكم». خطأ.

وقال:

لـــــولاكَ هـــذا العـــامَ لَمْ أَحْجُـــجِ

وقال:

يـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أَوْ عَسَـــاكَا

وقال:

وَلِيْ نَفْـــسٌ أَقُـــولُ لهـــا إِذا مـــا تُنَـــازِعُني لَعَـــلِّي أَوْ عَسَـــاني).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن الاسمَ الواقِعَ بعد «لولا» الظاهرَ يرتفعُ بالابتداء عند جماعة من البصريين[١]، فإذا كُني عنه فينبغي أن لا يختلفَ إعرابُه، لأن العاملَ في الحالَين شيءٌ واحدٌ، فكما أنه إذا كان ظاهراً يكونُ مرفوعاً بالابتداء فكذلك إذا كُني عنه يكونُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، ويكونُ لفظُه من الضمائر المرفوعةِ المنفصلةِ، هذا هو القياسُ، وعليه أكثرُ الاستعمالِ، فعلى ذلك تقول: لولا أنتَ ولولا أنتما ولولا أنتم، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٢]، وقال عامرُ بن الأكوَع وهو يَحْدُو برسول الله ﷺ[٣]:

لا هُـــمَّ لَـــوْلا أنـــتَ مـــا اهْتَـــدَيْنا ولا تَصَـــــدَّقْنا ولا صَـــــلَّيْنا

وأما الكسائيُّ فكان يرى ارتفاعَ الاسم بعد لولا بفعلٍ مضمَرٍ معناه لو لم يكنْ[٤]، فعلى هذا ينبغي إذا كُني عنه أن تقولَ: لولا أنا، ولولا أنت لأن الفعلَ لم يظهر فيتصلَ به

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٢١- ٢٢٢.

(٢) سبأ: ٣٤/ ٣١.

(٣) نسب البيتان إلى عبد الله بن رواحة في شرح صحيح مسلم، الحديث: ١٨٠٣، والقرطبي: ١٧/ ٧٢-٧٣، وفتح الباري، الحديث: ٣٠٣٤، وهما في ديوانه: ١٠٦-١٠٧، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٢.

(٤) من قوله: «قد تقدم القول....» إلى قوله: «يكن» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٨١ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ١/ ٢٢٢.

كنايتُه، فوجبَ أَن يكونَ الضميرُ منفصلاً[1]. [٣/ ١١٩]

وأَما «عَسى» فهو فعلٌ من أَفعال المقارَبةِ، وهو محمولٌ في العمل [١١٠/ ب] على «كان» لاقتضائه اسماً وخبراً، واسمُها مشبَّهٌ بالفاعل، يرتفعُ ارتفاعَه كما أَن «كان» كذلك، فإِذا كُني عن اسمِ «عَسى» فينبغي أَن يكونَ كالكناية عن اسم «كان» ضميراً متصلاً مرفوعَ الموضعِ، وعَليه الاستعمالُ، نحوُ عسَيتُ وعسَيتَ وعسَيتُما وعسَيْنا وعسَيتُم، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[2]، قُرئَ بفتح السين وكسْرها[3]، وهما لغتان، والفتحُ أَشهرُ[4]، إِلا أَنه قد وردَ عن العرب لولاكَ ولولايَ، قال الثقفيُّ[5]:

وكم مَوْطِنٍ لَوْلايَ إِلخ

وقبلَه[6]:

عَدُوَّكَ يَخْشَى صَوْلَتي إِنْ لَقِيتُه وأَنتَ عَدُوِّي ليسَ ذاكَ بمُسْتَوِي

الشاهدُ فيه إِتيانُه بضميرِ المجرورِ بعد لولا، وهي من حروف الابتداء، ومعنى طِحْتَ: هَلَكْتَ، والأَجرامُ: جمعُ جِرْم، وهو الجسَد[7]، والنِّيقُ: أَعلى الجبَل، ومُنْهَوٍ:

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٦، ٢/ ٥١٢.
(٢) محمد: ٤٧/ ٢٢.
(٣) قرأ بكسر السين نافع وحده في البقرة [٢٤٦] وفي هذا الموضع، وقرأ الباقون بالفتح، انظر السبعة: ١٨٦، والتيسير: ٨١، والنشر: ٢/ ٢٣٠.
(٤) هو الأفصح كما في إصلاح المنطق: ١٨٨، والأجود كما في أدب الكاتب: ٤٢٢، والجيد كما في معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٣، والاختيار كما في إعراب القراءات وعللها: ١/ ٩٦، وانظر الصحاح (عسا).
(٥) سلف البيت تاماً قبل قليل، وهو في ديوان يزيد بن الحكم الثقفي في [شعراء أمويون]: ٣/ ٢٧٤، والكتاب: ٢/ ٣٧٣-٣٧٤، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٧٩، والبصريات: ٢٨٩، والخصائص: ٢/ ٢٥٩، وسر الصناعة: ٣٩٤-٣٩٥، والنكت: ٦٦٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٧١، ٢/ ٥١٢، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٨٥، والحلبيات: ٣٨.
(٦) انظر مصادر الحاشية السالفة.
(٧) فسره المبرد في الكامل: ٣/ ٣٤٥ بأنه «خَلْقه»، وابن الشجري في أماليه: ١/ ٢٧٣ بأنه «ذنوبه».

ساقِطٌ، وهو شاذٌّ لأَن نونَ المطاوَعة إنما تدخلُ فعلاً متعدِّياً، نحوُ كسرْتُه فانكَسَر وحسَرْتُه فانحَسرَ، وهو كما ترى لازمٌ، ومنه قولُ الآخر[1]:

لولاكَ هذا العامَ لَمْ أَحْجُجِ

البيتُ لعمر بن أَبي ربيعة، وصدرُه:

أَوْمَتْ بكفَّيْها مِن الهَوْدَجِ [٣/ ١٢٠]

وكان أَبو العباس يُنكرُ هذا الاستعمالَ، ويقولُ: إنه خطأٌ، والذي اسَتْغواهُم بيتُ الثقفيِّ، وفي قصيدته اضطرابٌ[2]، وإنكارُ مثلِ هذا لا يَحسنُ إذ الثقفيُّ من أعيان شعراءِ العرب، وقد رَوى شعرَه الثقاتُ، فلا سبيلَ إِلى منع الأَخذِ به مع أَنه قد جاء من غير جهة الثقفيِّ، نحوُ بيت عُمر، وهو قولُه:

لولاكَ هذا العامَ لَمْ أَحْجُجِ

الكافُ في لولاكَ مفتوحةٌ، والخطابُ لعُمر، يشيرُ إِلى أَنها أَومأَتْ إِليه وقالتْ ذلك، ومنه قولُ الآخر[3]:

أَتُطْمِعُ فِينا مَنْ أَراقَ دِماءنا ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ

وورد عنهم أيضاً عَساكَ وعَساني، قال الشاعر[4]:

---

(١) سيذكر الشارح صدره وأنه لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ١/ ١٣٧، والخزانة: ٢/ ٤٢٩، وحكى البغدادي نسبته إلى العرجي، وليس في ديوانه، ونسبة ابن الشجري في أماليه: ١/ ٢٧٧-٢٧٨ إلى أعرابي، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٢، والإنصاف: ٦٩٣.

(٢) قوله في الكامل له: ٣/ ٣٤٥، والمقتضب: ٣/ ٧٣، والنكت: ٦٦٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٧، ومن قوله: «وكان أبو العباس» إلى قوله: «اضطراب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٨٣ بخلاف يسير.

(٣) هو عمرو بن العاص كما في العيني: ٣/ ٢٦٠، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٢، والإنصاف: ٦٩٣، والرواية في معاني القرآن «حَسَمْ».

(٤) سلف البيت: ٣/ ٢٠.

ولِيْ نَفْــــسٌ أَقــــولُ لَهــــا إلــــخ.

البيتُ لِعِمْران بن حطَّان[١] الخارجيّ، والشاهدُ فيه اتصالُ ضميرِ النصب بعسَى، والقياسُ عسَيت، فتأتي بضمير الرفع كما أَن الظاهرَ كذلك، ودخولُ نون الوقاية في عَساني دليلٌ على أَن الضميرَ في موضع نصب.

يقول: إِذا نازَعتْني نَفسي في أَمر الدنيا خالفتُها، وقلتُ: لعلِّي أَتورَّطُ فيها فأَكفُّ عمَّا تدعوني إِليه[٢]، وقيل: المرادُ إِذا نازعتُها لأَحملَها على الأَصلح لها ثم سوَّفَتْني قلتُ لها: لعلِّي أَقبلُ هذا وأَصبرُ على ما تدعوني إِليه، وقبلَ هذا البيت[٣]:

ومَــنْ يَقْصِــدْ لأَهْــلِ الحــقِّ مِــنْهمْ فــإِنِّي أَتَّقِيــه بــما اتَّقــاني

يريد أَنَّ مَنْ يَقصِد الخوارجَ ويخالفها أُدافعه وأُحارِبه وأَتَّقيه، ومن ذلك قولُ رؤبةَ[٤]:

يــا أَبَتــا عَلَّــكَ أَوْ عَسَــاكا

وقبله[٥]:

تقــولُ بِنْتــي قَــدْ أَنَــى أَناكَــا

الشاهدُ فيه عَساكَا، ووضعُ [٣/ ١٢١] ضميرِ النصبِ موضعَ ضميرِ الرفعِ، والمعنى أَنه قد حانَ وقتُ رَحيلِكَ في طلبِ الرزق، وقولُه: علَّكَ أَي لعلَّكَ إِن سافرتَ أَصبتَ مُلتَمَسَكَ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (واختُلفَ في ذلك، فمذهبُ سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونسَ أَن الكافَ والياءَ بعد لولا في موضع الجرِّ، وأَنَّ لِلَولا مع المَكنيِّ حالاً ليس له مع المظهَر، كما أَن لِلَدُن مع غُدْوةً حالاً ليس له مع غيرها، وهما بعد عَسى في محلِّ

---

(١) في ط، ر: «خطاب». تحريف.

(٢) كذا في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٨٨.

(٣) انظر مصادر الحاشية (٤)، ٣/ ٢١٥.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٩.

(٥) انظر مصادر الحاشية السالفة.

النصبِ بمنزلتهما في قولك: لعلَّك ولعلِّي.

ومذهبُ الأَخفش أَنهما في الموضعَين في محلِّ الرفع، وأَنَّ الرفعَ في لولا محمولٌ على الجرِّ، وفي عَسى على النصب كما حُمل الجرُّ على الرفع في قولهم: ما أَنا كأَنتَ، والنصبُ على الجرِّ في مواضعَ).

قال الشارح: لمَّا وردَ عنهم لَولايَ ولَولاكَ وعَساكَ وعَساني، وليستْ هذه الكناياتُ من ضمائر المرفوع، والموضعُ موضعُ رفعٍ تشعَّبتْ[1] فيه آراءُ الجماعة.

فذهبَ سيبويه إِلى أَن موضعَ الضميرِ في لولايَ ولولاكَ خفضٌ، وحكاه عن الخليل ويونسَ، واحتجَّ بأَن الياءَ والكافَ لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ، وأَنَّ لولا في عملها الخفضَ مع المكنِّي وإِن كانتْ لا تعملُه مع الظاهر بمنزلة عَسى في عملها النصبَ مع المكنِّي، نحوُ عساكَ وعَساني، وإِن كان عملُها مع الظاهر الرفعَ[2]، فلِعَسى ولِلَولا مع المضمَر حالٌ تخالِفُ الظاهرَ كما أن لِلَدُن مع غُدْوةً حالاً ليستْ مع غيرها[3]، أَلا تراها تنصُبها دون أَن تنصبَ غيرَها؟ والمرادُ أَنه غيرُ مستنكَرٍ أَن يكونَ للحرف عملٌ في حال لا يكونُ له في حال أُخرى، وحاصلُه إِبرازُ نظيرٍ ليقعَ الاستِئناسُ به.

ومن ذلك «لاتَ» من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4]، فإنها تعملُ في الأَحيان عمَلَ ليس، ومع غيرِها لا يكونُ لها عملٌ[5].

فإِن قيل[6]: إِذا جعلتُم «لولا» خافضةً، وحروفُ الخفضِ جِيءَ بها

---

(١) في ط، ر: «تشعب».

(٢) من قوله: «فذهب سيبويه إلى أن موضع....» إلى قوله: «الرفع» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٨٣ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٦٦٣-٦٦٤.

(٣) هو تنظير سيبويه: ٢/ ٣٧٥، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٤.

(٤) ص: ٣٨/ ٣.

(٥) هو تنظير سيبويه: ٢/ ٣٧٥.

(٦) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٥، والنكت: ٦٦٥ بخلاف يسير.

لإيصالِ(١) الأَفعالِ إِلى الأَسماء، فلَولا وُصلةٌ لماذا؟ فالجوابُ أَن حروف الجرِّ قد تقعُ زوائدَ في موضع ابتداءٍ، وذلك نحوُ قولهم: بحسْبِك زيدٌ، والمرادُ حسبُك زيدٌ، وقولِهم: هل مِن أَحدٍ عندك؟ والمرادُ هل أَحدٌ عندك؟ فموضعُ الحرفَين رفعٌ بالابتداء، وإِن كانا عَمِلا الخفضَ، فكذلك «لولا» إِذا عملتْ الجرَّ صارتْ بمنزلة الباء في بحسْبِك زيدٌ، ومِنْ في هل مِنْ أَحدٍ عندكَ؟ [٣/ ١٢٢] غيرَ متعلِّقةٍ بشيءٍ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، والخبرُ مقدَّرٌ محذوفٌ كما كان مع الرفع.

وقال الأَخفشُ ـ وهو قولُ الفراء ـ: إِن الكافَ والياءَ في لولاكَ ولولايَ في موضع رفعٍ(٢)، واحتجَّ(٣) بأَن الظاهرَ الذي وقعتْ هذه الكناياتُ موقعَه مرفوعٌ، قال: وإِنما علامةُ الجرِّ دخلتْ على الرفع ههنا كما دخلت علامةُ الرفع على الجرِّ في قولهم: ما أَنا كأَنتَ، وأَنتَ من علامات المرفوع، وهو ههنا في موضعِ مجرورٍ، وكذلك الكافُ والياءُ من علامات المجرور، وهما في لولايَ ولولاكَ من علامات المرفوع

ويؤَيدُ ذلك أَنك تجدُ المكنيَّ يستوي لفظُه في الخفض والنصبِ، فتقولُ: ضربتُك ومررتُ بكَ، ويستوي أَيضاً في الرفع والنصب والخفضِ، فتقولُ: ضربَنا ومرَّ بنا وقُمْنا، فتكونُ النونُ والأَلفُ علامةَ المنصوبِ والمجرور والمرفوع(٤)، وإِذا كان كذلك جازَ أَن تكونَ الكافُ في موضعِ أَنتَ، [١١١/ أ] وأَنتَ في موضع الكاف، ويُفرقُ بين إِعرابهما بالقرائن ودلالاتِ الأَحوال.

وقد ردَّ سيبويه هذه المقالةَ، فقال: لو كان موضعُ الياء والكافِ في لولايَ ولولاكَ رفعاً، وأَن كنايةَ الرفعِ وافقتْ الجرَّ كما وافقَه النصبُ إِذا قلتَ: معكَ وضرَبَك لفُصِلَ

---

(١) في ط، ر: «لاتصال»، تصحيف.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٥، والكامل للمبرد: ٣/ ٣٤٥، والنكت: ٦٦٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٧، ٢/ ٥١٣، والإنصاف: ٦٨٧ فما بعدها.

(٣) أي الأخفش، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٥.

(٤) هذا ما استدل به الكوفيون، انظر الإنصاف: ٦٨٨.

بينهما في المتكلِّم، فكنتَ تقولُ في الرفع: لولاني، وفي الجرِّ: لولايَ كما تقول في النصب: ضرَبَني وفي الجرِّ: مَعِي[١]، فاعرفْه.

وأَما عَساكَ وعَسَاني ففيه ثلاثةُ أقوال:

أَحدُها قولُ سيبويه[٢]، وهو أَن عَسى بمنزلة لعلَّ، ينتصبُ بعدَها الاسمُ، والخبرُ محذوفٌ مرفوعٌ في التقدير، كما أَن علَّك خبرُها محذوفٌ مرفوعٌ في التقدير، والكافُ اسمُها، وهي منصوبةٌ، والذي يدلُّ على أَن الكافَ في عساك منصوبةٌ أَنها ليستْ من ضمائر الرفع، ويدخُل عليها نونُ الوقاية في قول عِمْران[٣]:

لَعلِّي أَو عَسَاني.

والنونُ والياءُ فيما آخرُه أَلفٌ لا تكونُ إلا للنصب.

والثاني: وهو قولُ الأَخفش أَن الكافَ والنونَ والياءَ في موضعِ رفعٍ، وأَن لفظَ النصبِ استُعيرَ للرفع كما استُعيرَ له لفظُ الجرِّ في لولاي ولولاك.

والثالثُ قولُ أَبي العباس المبرِّد، وهو أَن الكافَ والنونَ والياءَ في موضع نصبٍ بأَنها خبرُ عسى، وأَن اسمَها مضمرٌ فيها مرفوعٌ، وجعلَه كقولهم: عَسى الغُوَيرُ أَبْؤُسا[٤]، إلا أَنه قدَّم الخبرَ لأَنها فعلٌ، ونُويَ الاسمُ لِلعلم به، كما قالوا: ليس إِلَّا[٥]، فاعرفْه.

---

(١) من قوله: «وقال الأخفش –وهو قول الفراء....» إلى قوله: «معي» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٨٣-٨٥ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٦٦٣-٦٦٥، وتوجيه احتجاج سيبويه في أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٧٤.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٠.

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٧٢، والمثل في الكتاب: ١/ ٥١، ١/ ١٥٩، ٣/ ١٥٨، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٩٠، وكتاب الشعر: ٤٩٦، والعضديات: ٦٥، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٧، والمستقصى: ٢/ ١٦١.

(٥) من قوله: «وأما عساك وعساني...» إلى قوله: «إلَّا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٨٦. وانظر المذاهب الثلاثة في عساك وعساني منسوبة إلى أصحابها في الكامل للمبرد: ٣/ ٣٤٥، والنكت: ٦٦٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٦-٢٧٩، والإنصاف: ٦٨٧-٦٩٥،=

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُعمَدُ ياءُ المتكلِّم إذا اتصلتْ بالفعل بنونٍ قبلَها صَوناً له من أَخي الجرِّ، وتُحمَلُ عليه الأَحرفُ الخمسةُ لشَبهها به، فيقالُ: إِنَّني، وكذلك الباقيةُ كما قيل: ضَرَبَني ويضربُني، وللتضعيفِ [٣/ ١٢٣] مع كثرةِ الاستعمالِ جازَ حذفُها من أَربعة منها في كلِّ كلام، وجاء في الشِّعر لَيْتي لأَنها منها، قال زيدُ الخَيل:

كمُنْيَةِ جابرٍ إِذْ قالَ لَيْتي ... أُصادِفُه وأَفْقِدُ بعْضَ مالي).

قال الشارح: اعلمْ أَن ضميرَ المنصوبِ إِذا كان للمتكلِّم، واتَّصلَ بالفعل نحوَ ضَربَني وخاطَبني وحدَّثَني فالاسمُ إِنما هو الياءُ وحدَها، والنونُ زيادةٌ، إِلا تراها مفقودةً في الجرِّ من نحو غلامي وصاحبي؟ والمنصوبُ والمجرورُ يستويان.

وإِنما زادوا النونَ في المنصوبِ إِذا اتصلَ بالفعل وقايةً للفعل من أَن تدخلَه كسرةٌ لازمةٌ، وذلك أَن ياءَ المتكلِّم لا يكونُ ما قبلَها إِلا مكسوراً إِذا كان حرفاً صحيحاً، نحوُ غلامي وصاحبي، والأَفعالُ لا يدخلُها جرٌّ[1]، والكسرُ أَخو الجرِّ، لأَن مَعدِنَهما واحدٌ، وهو المَخْرجُ، فلمَّا لم يدخلْ الأَفعالَ جَرٌّ آثَروا أَن لا يدخلَها ما هو بلفظِه ومن مَعدِنه خوفاً وحِراسةً من أَن يتطرَّقَ إِليها الجرُّ[2]، فجاؤوا بالنون مَزيدةً قبلَ الياء ليقعَ الكسرُ عليها، وتكونَ وقايةً للفعل من الكسر[3].

وخصُّوا النونَ بذلك لقُربِها من حروف المدِّ واللِّين، ولذلك تجامِعُها في حروف الزيادة، وتكونُ إِعراباً في يَفعلان وتَفعلان ويَفعلون وتَفعلون وتَفعلينَ كما تكونُ حروفُ المدِّ واللِّينِ إِعراباً في الأَسماءِ الستَّةِ المعتلَّةِ من نحو قولك: أَخوك وأَبوك وأَخواتِها وفي التثنية والجمع، ولأَن هذه النونَ قد تكونُ علامةَ إِضمارٍ فكَرِهوا أَن يأتوا بحرفٍ غيرِ النون، فيخرجَ عن علاماتِ الإِضمار.

=والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٤.

(١) ولا كسرٌ كما في المقتضب: ١/ ٢٤٨.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٢.

(٣) كذا في سر الصناعة: ٥٥٠.

فإن قيل: فلِمَ زدْتُموها فيما آخرُه أَلفٌ من الأَفعال، نحوُ أعطاني وكَساني، والكسرُ لا يكونُ في الأَلف.

قيل: لَمَّا لزمتْ النونُ والياءُ في جميع الأَفعال الصحيحةِ لِما ذكرناه صارت كأَنها من جُملة الضمير، فلم تُفارقْها لذلك، مع أَن الحُكمَ يُدارُ على المظَنَّة لا على نفْس الحِكمة، والياءُ مَظَنَّةُ[1] كَسْرِ ما قبلها.

والذي يدلُّ على أَن النونَ مَزيدةٌ لِمَا ذكرناه أَن هذا الضميرَ إِذا اتصلَ باسمٍ لم تأتِ فيه بنون الوقايةِ، نحوُ الضاربي والشَّاتِمي، فالياءُ ههنا في محلِّ نصبٍ كما تقولُ: الضاربُ زيداً، ولم تأتِ معه بنون الوقاية، لأَنه اسمٌ يدخلُه الجرُّ، فلَمَّا كان الجرُّ مِمَّا يدخلُه لم يمتنعْ مِمَّا هو مقارِبٌ له.

فإن قيل: فهلَّا حرستَ الأَفعالَ من الكسر في مثل اضربْ الرجلَ.

قيل: الكسرةُ ههنا عارِضةٌ لالتقاءِ الساكنَين، فلا يُعتدُّ بها موجودةً[2]، أَلا ترى أَنك لا تُعيدُ المحذوفَ لالتقاء الساكنَين في مثل زَنَتْ المرأةُ، وبَغَتْ الأَمَةُ، وإِن كان أحدُ الساكنَين قد تحرَّكَ، إِذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين؟

وقد أَدخَلوا هذه النونَ مع إِنَّ وأَخوتها، فقالوا: إِنَّني وأَنَّني وكأَنَّني ولكنِّني ولعلَّني ولَيْتني لأَنها حروفٌ أَشبَهتْ الأَفعالَ[3]، وأُجريتْ في العمل مُجْراها، فلزمَها من علامة الضمير ما يلزمُ الفعلَ.

وقد جاءت محذوفةً، وأكثرُ ذلك في إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ وكأَنَّ، فقالوا: إِنِّي وأَنِّي ولكنِّي وكأَنِّي، وإِنما ساغَ حذفُ النون منها لأَنه قد كثُرَ استعمالُها في كلامهم[4]، واجتمعتْ في آخرها نوناتٌ، وهم يستثقلون التضعيفَ، ولم تكنْ أَصلاً في لَحاق هذه النونِ لها، وإِنما

---

(١) في ط، ر: «مظنته». تحريف.

(٢) هو قول سيبويه: ٢/ ٣٦٩، ولفظ السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٥.

(٣) كذا في سر الصناعة: ٥٥٠، وانظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٥٧.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٣.

ذلك بالحمل على الأَفعال، فلاجتماعِ هذه الأَسبابِ سوَّغوا حذفَها[١].

وقد حذَفوها من لعلَّ فقالوا: لعلِّي لأنَه وإِن لم يكنْ آخرُه نوناً فإِن اللام قريبةٌ من النون[٢]، ولذلك تُدغَمُ فيها في نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[٣]، فأُجريتْ في جواز الحذفِ مُجْراها.

وأَما ليتَ فلمَّا لم يكنْ في آخرها نونٌ ولا ما يُشْبهُ النونَ لزمتْها النونُ، ولم يجزْ حذفُها إِلا في ضرورة الشعر[٤]، فأَما قوله[٥]:

كمُنْيَةِ جابرٍ إِذ قال لَيْتي إلخ.

البيتُ لزيد الخَيل، وهو زيدُ بنُ مُهلل بنِ يزيدَ بنِ مِنْهَب [٣/ ١٢٤] الطائيّ، وكان شاعراً مُجيداً، قَدِمَ على النبيِّ ﷺ في وفدِ طيِّءٍ سنةَ تسعٍ، فأَسلمَ وسمَّاه النبيُّ ﷺ زيدَ الخيرِ، وقال: ما وُصفَ لي أَحدٌ في الجاهلية إِلا رأَيتُه دون ما وُصفَ غيرُك[٦]، وقبلَه[٧]:

تمنَّى مَزْيَدٌ زَيداً فَلاقَى ... أَخا ثِقَةٍ إِذا اختلفَ العَوَالي

ومَزْيدٌ رجلٌ من بني أَسَد [١١١/ ب]، كان يتمنَّى أَن يَلقَى زيدَ الخَيل، فلقيَه زيدُ الخيلِ، فطعنَه فهربَ منه.

وقولُه: «كمُنْيَةِ جابرٍ» يريدُ أَن مَزيداً تمنَّى أَن يَلقاه كما تمنَّى جابرٌ، وكلاهما لقيَ منه ما

---

(١) كلامه على دخول نون الوقاية إنَّ وأخواتها قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٥ بخلاف يسير.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٣- ١٦٤.

(٣) النساء: ٤/ ٤٠، والكهف: ١٨/ ٢.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٤.

(٥) سلف البيت: ٣/ ١٦٣.

(٦) انظر قدومه على الرسول ﷺ في الشعر والشعراء: ٢٨٦، والاشتقاق لابن دريد: ٣٩٥، والخزانة: ٢/ ٤٤٨.

(٧) البيت في ديوانه: ١٣٧

يَكرهُ، والشاهدُ في البيت حذفُ النونِ من لَيْتي ضرورةً[١]، شبَّهها بأَخواتها، [يصفُ أَن مَزيداً تَمَنَّى لقاءه فكان تمنِّيه عليه كمُنيةِ جابرٍ[٢]].

قال صاحب الكتاب: (وقد فعَلوا ذلك في مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ إِبقاءً عليها من أَن تُزيلَ الكسرةُ سكونَها، وأَما قولُه:

قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبينِ قَدِي

فقال سيبويه: لَمَّا اضطُرَّ شبَّهه بحَسْبي، وعن بعض العرب مِني وعَني، وهو شاذٌّ، ولم يفعلوه في على وإِلى ولَدَى لأَمْنهم الكسرةَ فيها).

قال الشارح: اعلمْ أَن مِنْ وعَنْ من الحروف المبنيَّةِ على السكون، ولَدُن وقَطْ وقَدْ بمعنى حَسْبُ أَسماءٌ مبنيةٌ أَيضاً على السكون، ومن الحروف والأَسماء ما هو متحرِّكٌ بحركةِ بناءٍ أَو إِعرابٍ، وياءُ المتكلِّم يكونُ ما قبلها متحرِّكاً مكسوراً، فكرهوا اتصالَ الياءِ بهذه الكَلِم فكسْرَ[٣] أَواخرِها لها، فتَلتبِسَ بما هو مبنيٌّ على حركة، أَو بما هو معرَبٌ من الأَسماء التي على حرفَين من نحو يَدٍ وهَنٍ، فجاؤوا بالنون حراسةً لسكون هذه الكَلم وإِيثاراً لبقاء سكونها لئَلَّا يقعوا في باب لَبسٍ[٤]، فلذلك قالوا: مِنِّي وعَنِّي ولَدُنِّي وقَطْني وقَدْني[٥]، فكان لفظُ المجرورِ هنا كلفظ المنصوب، فأَما قولُه[٦]:

قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبينِ قَدِي

البيتُ لأَبي بَحْدَلة، وبعدَه[٧]:

---

(١) انظر ضرائر الشعر: ١١٣.

(٢) سقط من د، وأثبته عن ط، ر.

(٣) في ط، ر: «فتكسر»، وما أثبت أوجه

(٤) في ط: «ليس». تصحيف

(٥) هو تعليل سيبويه: ٢/ ٣٧٠-٣٧١، وانظر الأصول: ٢/ ١٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٧٨، والنكت: ٦٦٣.

(٦) سلف البيت: ٢/ ٢٩٧- ٢٩٨.

(٧) انظر مصادر الحاشية السالفة.

لـــــيسَ الإِمـــــامُ بالشَّـــــحيحِ المُلْحِـــــدِ

والشاهدُ فيه حذفُ النون من قَدِي تشبيهاً لها بحَسْبي إذ كان معناهما واحداً، وإثباتُها هو المستعمَلُ لأَنها في البناء ومضارَعةِ الحروفِ بمنزلة مِنْ وعَن، فأَلْزمُوها النونَ قبل الياءِ لئلَّا يغيِّرَ آخِرُها عن السكون.

والمرادُ بأَبي خُبَيب عبدُ الله بن الزبير وكان يُكنَى[1] بابنٍ له اسمُه خُبَيبٌ، وثَنَّاه لأَنه أَراده ومُصعباً، وغَلَّب أَبا خُبيب لشُهرته، كما قيل: العُمران، ومَنْ قال[2]: الخُبَيْبِينَ بلفظ الجمع فإنه أَراد عبدَ الله [٣/ ١٢٥] وشِيعتَه، يصفُ رغبتَه عن عبد الله وأَخيه إِلى عبدِ الملك بنِ مروان، وقد جاءَ عن بعض العربِ مِني وعَنِي بحذف نون الوقاية، أَنشدَ بعضُهم[3]:

أَيُّهـــا الســـائلُ عَـــنهُمْ وعَنِـــي لَسْـــتُ مِـــن قـــيسٍ ولا قَـــيْسٌ مِنِـــي

وهو قليلٌ في الاستعمال، وإن كان القياسُ لا يأْباه كلَّ الإباءِ من حيث كانتْ حروفاً، والحروفُ قد تأْتي بالنون والياءِ، نحوُ مِنِّي وعَنِّي، وقد تأْتي بالياء وحدَها، نحوُ بي ولِي، فلذلك حذفَها مَنْ حذفَ حملاً لها على غيرها من الحروف.

فأَما ما في آخرِه أَلفٌ من الحروف والأَسماءِ غيرِ المتمكِّنةِ، نحوُ علَى وإِلى ولَدَا فإنهم لم يأْتوا فيها بالنون إذا أَضافوها إلى ياء النفْسِ، وإن كانت أَواخرُها ساكنةً كما أَتَوا بها مع مِنْ وعَنْ وقَطْ وقَدْ حيث قالوا: مِنِّي وعنِّي وقَطْني وقَدْني من قوله[4]:

---

(١) في ط، ر: «مكنى».

(٢) قاله الفارسي في كتاب الشعر: ١٥٥-١٥٦، والشيرازيات: ٢١٦-٢١٧، وانظر إصلاح المنطق: ٤٠١.

(٣) البيتان بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٩ وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣٨، وضرائر الشعر: ١١٣، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٨٧، والعيني: ١/ ٣٥٢، ونسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين، انظر الخزانة: ٢/ ٤٤٩.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٩٧.

امــــتلأَ الحَـــــوْضُ وقـــــالَ قَطْنـــــي

وذلك من قِبل أَنهم إنما أَتَوا بنون الوقاية في منِّي وعنِّي حراسةً لسكونهما وشُحًّاً عليه أَن يذهبَ، لأَن ياءَ النفْس تَكسِرُ ما قبلها، وههنا أَلفٌ تنقلبُ مع المضمَرِ ياءً، والأَلفُ والياءُ لا تُكسَرانِ لياءِ النفْس، ولا تزولان عن السكون معها، أَما الأَلفُ فلتعذُّرِ تحريكِها، وأَما الياءُ فالإِدغامُ يُحصِّنُها من التحريك، فاستغنَوا عن النون التي تكونُ وقايةً للكسرة لذلك. [٣/ ١٢٦]

أسماءُ الإشارة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ذا للمذكَّر، ولمثنَّاه ذانِ في الرفع، وذَيْنِ في النصب والجرِّ، ويَجيءُ ذانِ فيهما في بعض اللغات، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وتَا وتِي وتِهْ وذِهْ بالوصل وبالسكون، وذِي للمؤنث، ولمثنَّاه تانِ وتَيْنِ، ولم يُثَنَّ من لُغاته إلا تَا وحدَها، ولجمعهِما جميعاً أُولاءِ بالقصر والمدِّ مُستوياً في ذلك أُولو العقلِ وغيرُهم، قال جرير:

ذُمَّ المنازِلَ بَعْدَ مَنزِلةِ اللِّوَى والعَيْشَ بعدَ أُولئكَ الأَيَّامِ).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذا الضربَ من الأَسماء هو البابُ الثاني من المبنيَّات، وهي الأَسماءُ التي يشارُ بها إِلى المسمَّى، وفيها من أَجلِ ذلك معنى الفعلِ، ولذلك كانت عاملةً في الأَحوال، وهي ضربٌ من المبهَم.

وإِنما كانت مبنيَّةً لتضمُّنها معنى حرفِ الإِشارة[1]، وذلك أَن الإِشارةَ معنىً، والموضوعُ لإِفادةِ المعاني إِنما هي الحروفُ، فلمَّا استُفيدَ من هذه الأَسماءِ الإِشارةُ عُلمَ أَن للإِشارة حرفاً تضمَّنه هذا الاسمُ، وإِن لم يُنطقْ به، فبُنِيَ كما بُنِيَ مَنْ وكم ونحوُهما.

وقال قومٌ: إِنما بُنِيَ اسمُ الإِشارة لشبَهه بالمضمَر، وذلك لأَنك تشيرُ به إِلى ما بحضرتِك مادام حاضراً، فإِذا غاب زالَ عنه ذلك الاسمُ، والأَسماءُ موضوعةٌ للزوم مسمَّياتِها[2]، ولَمَّا كان هذا غيرَ لازمٍ لِمَا وُضعَ له صار بمنزلة المضمَرِ الذي يُسمَّى به إِذا تقدَّم ظاهرٌ، ولم يكن اسماً له قبلَ ذلك، فهو اسمٌ للمسمَّى في حال دون حالٍ، فلمَّا وجب بناءُ المضمَرِ وجبَ بناءُ المبهَم كذلك.

---

(١) هو قول الفارسي في الإغفال: ١/ ٣٠١، وهو بغير نسبة في توجيه اللمع: ٣١٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢١٥، والمساعد: ١/ ١٩٤.

(٢) هو ظاهر كلام النحاس في إعراب القرآن: ١/ ١٧٨، وابن جني في سر الصناعة: ٤٦٨، والجرجاني في المقتصد: ١٤٠

ويقالُ لهذه الأَسماءِ: مبهَماتٌ لأَنها تشيرُ بها إلى كلِّ ما بحضْرتِك، وقد يكونُ بحضرتِك أَشياءُ فتُلْبِسُ على المخاطَب، فلم يَدرِ إلى أَيِّها تُشيرُ، فكانت مبهمَةً لذلك، ولذلك لزمَها البيانُ بالصفة عند الإلباسِ.

ومعنى الإِشارةِ الإِيماءُ إلى حاضر بجارحةٍ، أَو ما يقومُ مَقامَ الجارِحةِ، فَيتعرَّفُ بذلك، فتعريفُ الإِشارةِ أَن تُخصِّصَ للمخاطَب شخصاً يعرفُه بحاسَّةِ البَصر، وسائرُ المعارفِ هو أَن تَختصَّ شخصاً يعرفُه المخاطَبُ بقلْبه، فلذلك قال النحويون: إن أَسماءَ الإِشارةِ تتعرَّفُ بشيئين بالعَين وبالقلْبِ[1].

فذَا إِشارةٌ إلى مذكَّر، وهو ثلاثيٌّ، ووزنُه فَعْل ساكنُ العينِ[2] محذوفُ اللّامِ، وأَلفُه منقلِبةٌ عن ياء، فهو من مضاعَفِ الياء من باب حَيِيْتُ وعَيِيْتُ، هذا مذهبُ البصريين، قالوا: أَصلُه ذَيٌّ على لفظ حَيٌّ وعَيٌّ، ثمَّ حُذفتْ اللامُ لضربٍ من التخفيف، فبقي ذَيْ ساكنَ الياء، فقُلبتْ ياؤه أَلفاً لئلَّا يُشْبهَ الأَدواتِ، نحوُ كَيْ وأَيْ[3].

فإن قيل: فمِن أَين زعمتُم أَن أَلفَه منقلبةٌ عن ياء، وهلَّا كانت أَصلاً لبُعدِها من التمكُّن وعدمِ اشتقاقِها كما قلتُم ذلك في ألف مَتى ولدَى وإذا ونحوِها من الأَسماء غيرِ المتمكِّنةِ.

فالجوابُ أَنهم قد قالوا في ذا: ذا فأَمالوها، حكاه سيبويه[4]، فدلَّ أَنها من الياء.

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٠٥- ١٠٦.

(٢) قاله ابن جني في المنصف: ١/ ١٢٢، وسر الصناعة: ٤٦٩، وقيل وزنه فعل بفتح الفاء والعين، وقيل: لا يطلب له وزن، انظر التذييل والتكميل: ٣/ ١٨٣-١٨٤.

(٣) وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذال وحدها، انظر مذهب الفريقين في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٨، والإنصاف: ٦٦٩-٦٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٤-٤٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣١٣-٣١٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢، والارتشاف: ٩٧٤، والجنى الداني: ٢٣٨.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٣، ٤/ ١٣٥، والسيرافي: ٣١٧، ٣٣٨، والشيرازيات: ٤٧٥، والمنصف: ١/ ١٢٢، وما سيأتي: ٩/ ١٢٧.

وذهب قومٌ إلى أنها من الواو[١]، قالوا: لأن بابَ شَوَيتُ ولَوَيْتُ أكثرُ من باب حَيِيتُ وعَيِيتُ، والأَولُ أَقْيسُ لمجيءِ الإمالة [١١٢/ أ] فيها.

فإن قيل: ولمَ حكمتُم عليها بأَنها من ذوات الثلاثة، وهلَّا كانت ثنائيَّةً كمَنْ وكم[٢].

قيل: لأَن «ذا» اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفْسه، قد غلبَ عليه أحكامُ الأَسماء الظاهرةِ، نحوُ وصفِه والوصفِ به وتثنيتِه وتحقيرِه، فلمَّا غلبَ عليه شَبهُ الأَسماء المتمكِّنة حُكمَ عليه بأنه ثلاثيٌّ كالأَسماءِ المتمكِّنةِ.

وقد جعلَه بعضُهم من الأَسماءِ الظاهرةِ[٣]، وهو القياسُ إذ لا يفتقرُ إلى تقدُّمِ ظاهرٍ، فيكونَ كنايةً عنه.

فإن قيل: فهلَّا كان ممَّا أُضمرَ على شريطة التفسير، ويكونَ ما بعده [٣/ ١٢٧] من النعت بياناً له كما فُسرَ المضمرُ بالظاهر في قولك: أَكرمَني وأَكرمتُ زيداً.

قيل: لو كان كذلك لزمَ نعتُه ولم يَجُزْ أَن لا تَذكره، أَلا تراك تقولُ: هذا زيدٌ، ورأَيتُ هذاً، فلا تأتي له بصفة، إنما تأتي بها إذا الْتبسَ للإيضاح، فلذلك كان القياسُ أَن يكونَ ظاهراً.

وقد أَشكلَ أَمرُه على قوم فجعلوه قِسماً ثالثاً بين الأَسماء الظاهرةِ والمضمرةِ[٤]، لأَن له شَبهاً بالظاهرة، وشَبهاً بالمضمرةِ، فمِن حيثُ كانت مبنيَّةً ولم يُفارقْها تعريفُ الإشارة كانت كالمضمرة، ومن حيث صُغِّرتْ ووُصفتْ ووُصفَ بها كانت كالظاهرة.

وذهب الكوفيون إلى أَن الاسمَ إنما هو الذالُ وحدَها، والأَلفُ مَزيدةٌ لتكثير الكلمةِ، قالوا: والدليلُ على ذلك قولُهم في التثنية: ذانِ وذَيْنِ، فحذفوا الأَلفَ لقيامِ حرفِ التثنية

---

(١) انظر هذا القول في الإنصاف: ٦٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢.

(٢) ذهب السيرافي إلى أن ذا على حرفين، انظر التذييل والتكميل: ٣/ ١٨٣.

(٣) هو قول الفارسي في الإغفال: ٢/ ٣١٤، وعنه في التخمير: ٢/ ١٨١.

(٤) ذكر ابن الشجري أن الإشارة بمنزلة الإضمار، انظر أماليه: ١/ ١٠٣، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٣٢.

مَقامَها في التكثير.

وهذا فاسدٌ لقولهم في التحقير: ذَيَّا، فأعادوه إِلى أَصله، وهذا شأنُ التصغيرِ، وأما ذهابُ أَلِفه في التثنية فلم يكنْ لِمَا ذكَروه من الاستغناء عنه بحرف التثنيةِ، إِنما حذفُه لالتقائه مع حرف التثنية، فُحذِفَ لالتقاء الساكنَين[1]، ولم يَقلبوه كما قلبوه في رحَيان لبُعده من التمكُّن وعدمِ تصرُّفه.

فإن قيل: الزيادةُ في حال التصغير لا تدلُّ على أَنَّ ذلك أَصلٌ فيها، فإِنَّا لو سمَّينا بقَدْ أو هَلْ ونحوِهما ممَّا هو على حرفَين، ثم صغَّرناه لزِدْنا فيه ما لم يكنْ له، فكذلك اسمُ الإِشارة لَمَّا كان على حرفَين وصغَّرناه زدْنا فيه زيادةً كمَّلَتْ له بناءَ التصغير.

قيلَ: نحن إِذا سمَّينا بقَدْ وأَشباهِه فإِنَّا ننقلُه من الحرف إِلى الاسم، فإِذا صغَّرناه فإِنما نصغِّرُهُ على أَنه اسمٌ، فوجب أَن نَجتلبَ له حرفاً يُوجِبُه الاسميَّةَ، وإِذا صغَّرنا ذا ونحوَه من أَسماء الإِشارة فإِنما نصغِّرُه وهو على معناه من الاسميَّة الذي وُضعَ له.

على أَنه لو ذهب ذاهبٌ إِلى أَن «ذا» ثُنائيٌّ وليس له أَصلٌ في الثلاثيَّة، نحوُ مَنْ وكم في المبهَمة وأَنَّ أَلفَه أَصلٌ كالأَلف في لَدَا وإِذا لم أرَ به بأْساً[2] لعَدم اشتقاقه وبُعده عن التصرُّف.

والذي يؤَيدُ ذلك أَنك لو سمَّيتَ بذا لقلتَ: هذا ذاءٌ، فتزيدُها أَلفاً أُخرى، ثم تقلبُها همزةً لاجتماع الأَلفَين كما تقول: لاء إِذا سمَّيتَ بلا، ولو كان أَصلُها الثلاثيةَ ولامُها ياءٌ لكنتَ تقولُ إِذا سمَّيتَ به: هذا ذَايٌ، فتأتي بالياء الأَصليةِ، ولا تقلبُها لوقوعها بعد أَلف أَصليةٍ كما تقولُ: زايٌ ورايٌ.

---

(١) بهذا رد الفارسي قول الكوفيين في الإغفال: ٢/ ٣١٤-٣١٩، وانظر مذهبهم في الأصول: ٢/ ٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٨، والإنصاف: ٦٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٤-٤٨٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨١-١٨٢.

(٢) هذا كلام السيرافي، انظر التذييل والتكميل:٣/ ١٨٢-١٨٣، وما سلف:٣/ ٢٢٦- ٢٢٧.

فأَما الإِمالةُ فإِنما ساغتْ فيه لأَن الأَلفَ قد تنقلبُ ياءً في ذي، فإِذا ثنَّيتَه قلت: ذانِ في الرفع، وهذه الأَلفُ علامةُ الرفع، وقد انحذفتْ أَلفُ الأَصلِ لالتقاء الساكنَين، دلَّ على ذلك انقلابُها في النصب والجرِّ من نحو رأَيتُ ذَيْنِ، ومررتُ بذَيْنِ.

وقد اختلفَ النحويون في هذه التثنية، فذهب قومٌ إِلى أَنها تثنيةٌ صناعيَّةٌ، والنونُ عوضٌ من الحركةِ والتنوين[١]، كما كانت في قولك: الزيدان والعُمران كذلك، وإِن كان الواحدُ مبنيًّا لا حركةَ ولا تنوينَ فيه لأَنه بالتثنية فارَقَ الحرفَ، وعادَ إِلى حُكم التمكُّن، فقُدِّرَ فيه في التثنية الحركةُ والتنوينُ، فصارتْ النونُ عوضاً منهما.

وقال آخرون: إِن النونَ في هذانِ وهذَينِ عوضٌ من الأَلف الأَصليةِ حين حُذفتْ في التثنية لالتقاء الساكنين[٢].

وذهب آخرون إِلى أَنها ليستْ تثنيةً صناعيَّةً، وإِنما هي صيغةٌ للتثنية[٣] كما صِيغتْ اللَّذان واللَّتان للتثنية، وليستْ النونُ عوضاً من الحركة والتنوينِ، ولا عوضاً من الحرف المحذوف، وذلك أَن أَسماءَ الإِشارةِ لا تَصحُّ تثنيةُ شيءٍ منها من قِبلِ أَن التثنيةَ إِنما تأْتي في النكرات، وأَسماءُ الإِشارة لا يصحُّ تنكيرُها بحال، فلا يصحُّ أَن يُثنَّى شيءٌ منها، وهو الصواب، أَلا ترى أَن حالَ أَسماءِ الإِشارةِ بعدَ التثنية على حدِّ ما كانت عليه قبلَ التثنية، وذلك نحوُ قولك: هذان الزيدان قائمِين، فتَنصبُ قائمِينِ على الحال بمعنى الفعل الذي [٣/ ١٢٨] دلَّ عليه الإِشارةُ والتنبيهُ كما كنتَ تنصبُ في الواحد، نحوُ هذا زيدٌ قائماً، فتجدُ الحالَ واحدةً قبل التثنيةِ وبعدَها.

---

(١) أجازه الفارسي في الإغفال: ٢/ ٥٢٩، وذهب إلى أن تثنية «هذان» حقيقية، انظر الحجة: ٥/ ٢٣١.

(٢) ذكر هذا القول بلا نسبة في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٠٨.

(٣) هو قول الفارسي وابن جني والجرجاني، انظر البصريات: ٨٥٢، والخصائص: ٢/ ٢٩٧، وسر الصناعة: ٤٦٦-٤٦٧، والمقتصد: ١٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٠٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٨.

فإذاً طريقُ هذين وهاتان غيرُ طريقِ الزيدانِ والعَمران، ألا ترى أن تعريفَ زيد وعمرو بالوضع والعَلَمية، فإذا ثنَّيتَ واحداً منهما تَنكَّرَ حتى صار كأسماء الأَجناس الشائعةِ، فتقولُ: هذان زيدان ظريفان، ورأيتُ زيدَين ظريفَين، فلو لم يكونا نكرتَين لَما صَحَّ وصفُهما بالنكرة، فإذا أردتَ بعد ذلك التعريفَ فبالأَلف واللام أَو بالإِضافة، فتعريفُهما بعد التثنيةِ من غير وجهِ التعريفِ قبلَها.

وإذا امتنعَ تثنيةُ الأَسماءِ المشارِ بها لامتناع تنكيرِها كان قولُهم: هذان وهاتان وهذَين وهاتين صيغاً موضوعةً للتثنية مختَرَعَةً لها، وليست بضَمٍّ[1] هذا إلى هذا، كما ضمَمْتَ زيداً إلى زيد حين قلت: الزيدان، إلا أَنهم جاؤوا بها على منهاج التثنية الحقيقيَّةِ، فقالوا: هذان وهذين لئلَّا يختلفَ طريقُ التثنية.

ونظيرُ ذلك الأَسماءُ المضمَرةُ، نحوُ قولك: أَنت [١١٢/ ب] وأَنتما وهو وهما في أَنها صيغٌ صِيغتْ للتثنية وأَسماءٌ مختَرَعةٌ لها، وليستْ تثنيةً صناعيَّةً.

فإن قيل فإذا كان هذان وهاتان صِيْغا للتثنية كهُما وأَنتُما في المضمراتِ فهلَّا قالوا في أَنت: أَنتان وفي هو: هُوَان كما قالوا في هذا وهاتا: هذان وهاتان.

قيل: أَسماءُ الإِشارةِ أَشدُّ شبَهاً بالمتمكِّنة من المضمرة، أَلا تراهم يَصفون أَسماءَ الإِشارة، ويَصفون بها، فيقولون: مررتُ بهذا الرجلِ، ومررتُ بزيد هذا[2]، فلمَّا قاربتْ أَسماءُ الإِشارةِ الأَسماءَ المتمكِّنةَ هذه المقارَبةَ ودانَتْها هذه المُداناةَ صِيغتْ في التثنية على منهاج تثنيةِ الأَسماءِ المتمكِّنةِ، ولذلك أُعربتْ التثنيةُ، وإن كان الواحدُ مَبنياً، كأَن ذلك لئلَّا يختلفَ طريقُهما، ولَمَّا بَعُدتْ المضمراتُ من المتمكِّنة، وتوغَّلتْ في شبَه الحروفِ صاغوا لها أَسماءً للتثنية[3] على غير منهاج تثنيةِ المتمكِّنةِ تمييزاً لِمَا قارَبَ المتمكِّنَة على ما لم

---

(١) في ط،ر: «تضم».تصحيف

(٢) هذا كلام الفارسي في الإغفال: ٢/ ٣١٤-٣١٥.

(٣) في ط،ر: «لتثنية».

يقارِبْها وبَعُدَ عنها(١).

فأَما قولُ صاحب الكتاب: «ويَجيءُ ذانِ فيهما في بعض اللُّغاتِ» فإن المرادَ بذلك أَنه يكونُ في حال الرفعِ والنصبِ والجرِّ بالأَلف، فتقولُ: جاءني ذانِ، ورأَيتُ ذانِ، ومررتُ بذانِ، وليس ذلك ممَّا يختُّص بأَسماءِ الإِشارة، بل يكونُ في جميع الأَسماء المثنَّاةِ، نحوُ قولك: جاءني الزيدان، ورأَيت الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهي لغةٌ لبني الحارث وبُطونٍ من ربيعة(٢)، فمن ذلك قولُه(٣):

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً ... دعَتْهُ إِلى هابي التُّرابِ عَقِيمِ

وقال الآخر(٤):

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجاعِ ولو يَرى ... مَسَاغاً لِنَابَاه الشُّجاعُ لصَمَّما[٣/ ١٢٩]

وأنشدوا(٥):

---

(١) من قوله: «وذلك أن أسماء الإشارة...» إلى قوله: «عنها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٦٦-٤٦٩ بخلاف يسير.

(٢) كذا في الإغفال: ٢/ ٤٠٨، والمسائل المنثورة:٦٩، وسر الصناعة: ٧٠٤، وهي لغة لكنانة كما في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٥، وانظر أيضاً نوادر أبي زيد: ١٥٩، ٢٦٩، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٣، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٤٥، ونسبها السيوطي في الهمع: ١/ ٤٠ إلى أقوام غير ما ذكر.

(٣) هو هَوْبَر الحارثي، انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٨، وزد شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٦٣.

(٤) هو المُتلَمِّس، والبيت في ديوانه: ٣٤، والأصمعيات: ٢٤٦، والشعر والشعراء: ١٨٠، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٤، وسر الصناعة: ٧٠٤.

(٥) الرجز لرجل من بني ضبة كما ورد في نوادر أبي زيد: ١٦٨، وصحح العيني: ١/ ١٦٨ هذه النسبة، وخطأ من نسب الأبيات إلى رؤبة، وهي في ملحقات ديوانه: ١٨٧، ونسبها البغدادي في الخزانة: ٣/ ٣٣٧ إلى رجل من ضبة تبعاً لأبي زيد، والأبيات الأربعة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٣٤، والثالث والرابع في كتاب الشعر: ١٢٣، وسر الصناعة: ٤٨٩، وشرح الملوكي: ١٧٦، وضرائر الشعر: ٢١٨، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٣٩ بلا نسبة.

إِنَّ لِسَلْمى عنْدَنا دِيْوانا ... أَخْزَى فُلاناً وابْنَه فُلَانا

أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ والعَيْنانا ... ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَها ظَبْيانا

يريدُ العينَين، ثم جاء بمَنْخَرَيْن على القياس، وقال آخر(١):

طارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاها ... واشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها

إِنَّ أَباها وأَبا أَباها ... قد بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

وهي لغةٌ فاشيةٌ، فأَما قولُه تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢)، فقد قرأَ ابنُ كثير وحَفْصٌ إِنْ بالتخفيف، وقرأَ أَبو عمرو ﴿إِنَّ هذَيْن لَساحِرانِ﴾ بتشديد النونِ والياءِ في هذَين، وقرأَ الباقون بتشديد النون والأَلف(٣).

فأَما قراءةُ ابن كثير وحَفْصٍ فعلى أَنَّ «إِنْ» المخفَّفةُ من الثقيلة، ودخلتْ اللَّام فرقاً بينها وبين النافيةِ، وأُبطلَ عملُها لنقصِ لفظِها وخروجِها لذلك عن شَبه الفعلِ، وهو المختارُ في «إِنْ» المكسورةِ إِذا خُففتْ.

وقال الكوفيون:[٣/ ١٣٠] «إِنْ» ههنا بمعنى النفي، واللَّامُ بمعنى إِلَّا، والتقديرُ ما هذان إِلَّا ساحِران، وهو حسنٌ على أَصْلهم، غيرَ أَن أَصحابَنا لا يُثْبتون مَجيءَ اللام بمعنى إِلَّا(٤).

---

(١) سلفت الأبيات: ١/ ١٢١- ١٢٢، ٣/ ٦١.

(٢) طه: ٢٠/ ٦٣.

(٣) انظر هذه القراءات في السبعة: ٤١٩، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٣٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٩٩، والنشر: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٤) هو قول الفراء والكوفيين إلا الكسائي، فإنه قال بقولهم إذا دخلت إن المخففة على الأفعال، وقال بتخفيفها من الثقيلة إذا دخلت على الأسماء.

انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٠، والأصول: ١/ ٢٦٠، والأزهية: ٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٩، والارتشاف: ١٢٧٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٤٢، ودفع قولهم الزجاجي في اللامات: ١٢٠-١٢٢، وابن مالك في شرح التسهيل له: ٢/ ٣٤-٣٥.

وأما قراءةُ الجماعةِ «إِنَّ هذان لساحِران» فأَمثَلُ الأَقوالِ فيها أَن تكونَ على لغةَ بني الحارث في جعْلهم المثنَّى بالأَلف على كلِّ حال، كأَنهم أَبدَلوا من الياء أَلفاً لانفتاح ما قبلها، وإِن كانت ساكنةً كقولهم في يَيْأَس: ياءَس[١].

وقال أَبو إِسحق: الهاءُ مرادةٌ، والتقديرُ إِنَّه هذان لَساحران، واللَّامُ مَزيدةٌ فيه للتأكيد، وحسُنَ دخولُها في الخبر حيث كانت الجملةُ مفسِّرةً لذلك المضمَر، فكأَنها في الحكم بعد «إِنَّ»، فدخلتْ اللامُ مع الهاء للتأكيد كما تدخلُ مع عدمِها[٢].

وقال قومٌ: «إِنَّ» ههنا بمعنى نَعمْ، والمعنى نَعمْ هذان لَساحران، واللَّام مُزيدةٌ للتأكيد، وكان محلَّها أَن تكونَ في الاسم، إِلا أَنهم أَخَّروها إِلى الخبر لوجود لفظِ «إِنَّ»، وإِنْ كانت بمعنى نَعمْ، وإِذا كانوا قد أَخَّروا لامَ التأكيد من الاسم إِلى الخبر نحوَ قوله[٣]:

---

(١) انظر في هذا المقتضب: ١/ ٩٢، وسر الصناعة: ٦٦٧، والصحاح (يئس).

(٢) الظاهر أن ابن يعيش خلط بين ما نقله الزجاج عن النحويين القدماء في إضمار الهاء في الآية، وأن المعنى إنه هذان لساحران، وما ذهب إليه الزجاج نفسه بعد أن عرضه على المبرد وإسماعيل بن إسحاق القاضي وقبلاه، ويتلخص مذهبه في أن «إِنَّ» وقعت موقع «نعم» وأن اللام مقدرة، فيكون التقدير «نعم هذان لهما ساحران».
آية هذا كلام الزجاج نفسه، وما نقله عنه النحاس إذ قال: «قال أبو إسحاق: النحويون القدماء يقولون: الهاء ههنا مضمرة، والمعنى إنه هذان لساحران» إعراب القرآن: ٣/ ٤٦، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٢-٣٦٣، وأيضاً فإن الفارسي عندما تعقب الزجاج لم يذكر أن مذهبه إضمار الهاء بعد «إن». انظر الإغفال: ٢/ ٤٠٨، زد على هذا أن ابن جنى أخذ ردَّ الفارسي على الزجاج في المسألة، ولم يشر إلى أن الهاء مضمرة عنده، انظر سر الصناعة: ٣٨٠-٣٨١.

(٣) هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٠، وصحَّح العيني: ١/ ٥٣٥ نسبة البيتين إلى عنترة بن عروس، وهُمالَه في الخزانة: ٤/ ٣٢٨، عن الصاغاني، ووردا بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٣، وسر الصناعة: ٣٧٨، والمساعد: ١/ ٣٢٣، والأول بلا نسبة أيضاً في الأصول: ١/ ٢٧٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٦، وانظر المؤتلف والمختلف: ٢٢٦.

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

على توهُّم «إِنَّ» لِكثرةِ دخولِها على المبتدأ فَلأَنْ يؤخِّروها مع وجود لفظها أجدرُ، وإِلى هذا الوجه ذهبَ أَبو عبيدة مَعمرُ ابن المثنَّى، ومحمدُ بن يزيدَ وأَبو الحسن عليُّ بن سليمان الأَخفشُ[١]، وقد جاءت «إِنَّ» بمعنى نَعمْ كثيراً، قال الشاعر[٢]:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو   حِ يَلُمْنَني وأَلُومُهنَّهْ

وَيقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا   كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلتُ إِنَّهْ

أي نَعْم هو كذلك، والهاءُ لبيان الحركة، وقال الآخر[٣]:

قالُوا غدَرْتَ فقلتُ إِنَّ ورُبَّما   نالَ العُلَى وشِفَا الغَليلِ الغَادِرُ[٣/ ١٣١]

أي نَعمْ.

فإِذا أَشرتَ إِلى المؤنَّث ففيه خمسُ لغات، قالوا: ذِيْ وِذْه وتَا وتِي وتِهْ، فأَما ذِي فهو تأنيثُ ذَا، ووزنُه فِعْلٌ كبِنْت، والياءُ فيه أصلٌ، وليستْ للتأنيث، إِنما هي عينُ الكلمة، واللَّامُ محذوفةٌ كما كانتْ في ذا كذلك، والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وصحَّتْ الياءُ

---

(١) مجيء إنَّ بمعنى نعم مذهب سيبويه والزجاج، واختاره ابن مالك، وأنكره أبو عبيد وابن عصفور، ودفعه أبو حيان، انظر الكتاب: ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢، ومجاز القرآن ٢/ ٢٢، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ٢٧١-٢٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٣-٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٢٨-١٣٠، والمغني: ٣٧.

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، والبيتان في ديوانه: ٦٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٤-٦٥، وهما بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ١٥١، والثاني أيضاً بلا نسبة في الأصول: ٢/ ٣٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٣، والبغداديات: ٤٢٩، وسر الصناعة: ٤٩٢، ٥١٧.

(٣) البيت بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٢، ٢/ ٦٥، وعنه في شرح أبيات المغني: ١/ ١٩٠.

لانكِسار ما قبلها.

وأَما ذِهْ فهي ذِيْ، والهاءُ فيها بدلٌ من الياء، وليستْ للتأنيث أَيضاً[١]

فإِن قيل: فلِمَ قلتُم: إِن الهاءَ بدلٌ من الياء في ذِي، وهلَّا كان الأَمرُ فيها بالعكس؟

قيل: إِنما قلنا: إِن الياءَ هي الأَصلُ لقولهم في تصغير ذا: ذَيَّا[٢]، وذِي إِنما هو تأنيثُ ذا، فكما أَن الهاءَ ليس لها أصلٌ في المذكَّر فكذلك هي في المؤنَّث لأَنها من لفظه.

فإِن قيل: فهلَّا كانتْ الهاءُ للتأنيث على حدِّها في قائمة وقاعدة فالجوابُ أَنها لو كانت للتأنيث على حدِّها في قائمة وقاعدة لكانت زائدةً[٣]، وكان يؤَدِّي إِلى أَن يكونَ الاسمُ على حرف واحدٍ، وقد بينَّا ضعْفَ مذهب الكوفيين في ذلك[٤].

وأَمرٌ آخَرُ أَنك لا تجدُ الهاءَ علامةً للتأنيث في موضع من المواضع، والياءُ قد تكونُ علامةً للتأنيث في قولك: اضرِبي، فأَما قائمة وقاعدة فإِنما التأنيثُ بالتاء، والهاءُ من تَغيُّرِ الوقف، أَلا تراك تجدُها تاءً في الوصل، نحوُ طَلْحتان، وهذه طلحةُ يا فتى، وقائمةٌ يا رجلُ، فإِذا وقفتَ كانت [١١٣/ أ] هاءً، والهاءُ في ذِهْ ثابتةٌ وصلاً ووقفاً، والكلامُ إِنما هو في حقيقته وما يَندرجُ عليه، أَلا ترى أَننا نُبْدلُ من التنوين أَلفاً في النصب، وهو في الحقيقة تنوينٌ على ما يُدرَجُ عليه الكلامُ.

ويؤَيدُ ذلك أَن قوماً من العربِ - وهم طيِّئٌ - يقفون على هذا بالتاء، فيقولون: شَجرتْ وحَجَفَتْ[٥]، فثبتَ بما ذكرناه أَن الهاءَ في ذِهْ ليستْ كالهاء في قائمة، فلا تفيدُ

---

(١) قال سيبويه «قول بني تميم في الوقف: هذهْ، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة.... وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره»، الكتاب: ٤/ ١٨٢، وانظر سر الصناعة: ٥٥٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٦.

(٢) انظر سر الصناعة: ٥٥٦.

(٣) هو معنى كلام ابن جني في سر الصناعة: ٥٥٦.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٢٢٩.

(٥) حكاها سيبويه عن أبي الخطاب، ونسبها الفراء والجوهري إلى طيئ، وحكاها البغدادي عن الصاغاني في العباب، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٧، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري:=

فائدتَها من التأْنيث.

وقولُه: «بالوصْلِ وبالسُّكون» يريدُ أَن هذه الهاءَ يجوزُ فيها وجهان.

أَن تَكسرَها وتَصلَها بحرف مدٍّ كما تفعلُ بهاءِ الإِضمار.

والآخَرُ: أَن تُسكنَها وصلاً ووقفاً[1]، فمَنْ حرَّكَها فلأَنها هاءٌ في اسم مبهَمٍ غيرِ متمكِّنٍ، فشُبهتْ بهاءِ الإِضمار نحوَ مررت بهِ، ونظرتُ إِلى غلامهِ، ومَنْ سكَّنها فإِنه جَرى على القياس، إِذ كانت بدلاً من حرف ساكن، وهو الياءُ، فيقولُ: هذهْ أُمةُ الله، ونظرتُ إِلى هذهْ يا فتى.

فإِذا لَقيَها ساكنٌ لم يكن بدٌّ من تحريكها بالكسر، فتقول: هذهِ المرأةُ قائمةٌ، وهذهِ الأُمةُ عاقلةٌ، ويَحتملُ ذلك أَمرَين:

أَحدُهما: أَن يكون لمَّا صار إِلى موضعٍ يَحتاجُ فيه إِلى حركة الهاء لئلَّا يجتمعَ ساكنان عادَ إِلى لغة مَن يَكسرُ، ولم يَجعلْها في قوله هذهِ أُمةُ الله لالتقاء الساكنين، وذلك أَقْيَسُ من اجتلاب حركةٍ غريبةٍ، ويدلُّ على ذلك أَن مَن قال: همْ قاموا فأَسكنَ الميمَ من هُم متى احتاج إِلى حركتها ردَّ إِليها الضمةَ التي في لغة مَن يقول: هُمُ قاموا، وعلى ذلك مَن قال: مُذْ فأَسكنَ الذال لزوالِ النونِ الساكنةِ مِن قبلها إِذا احتاج إِلى حركة الذال ردَّها إِلى الضمِّ، فقال: مُذُ اليوم[2]، وكذلك مَن أَعملَ «ما» النافيةَ إِذا عَرَضَ ما يُبطل الإِعمالَ من اعتراضِ الاستثناء أَو تقديمِ الخبر صار إِلى لغةِ مَن لا يُعمل.

والأَمرُ الآخر: أَن تكونَ الكسرةُ لالتقاء الساكنَين، وكذلك الضمُّ في هُمُ القومُ لالتقاء الساكنين، وإِنما عُدِلَ إِلى الضمِّ للإِتباع، وكذلك الضمُّ في مُذُ الليلةِ، ويؤَيدُ ما

=١/ ٢٢٣، والصحاح (الألف اللينة)، وشرح شواهد الشافية: ١٩٩، وانظر أيضاً التكملة: ٢٠، والعسكريات: ٢٢٥، والخصائص: ١/ ٣٠٥، وسر الصناعة: ١٥٩، وما سيأتي: ٩/ ١٥٧، والحجفة: التُّرس.

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٩٨، والسيرافي: ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) من قوله: «هذه الهاء يجوز فيها وجهان» إلى قوله: «اليوم» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٥٦-٥٥٧، وانظر الأصول: ٢/ ١٢٧، وشرح الملوكي: ٣١٣.

قلناه أَن بعضَ ذلك قد جاء مكسوراً، قال الشاعرُ فيما أَنشدَه قُطرب[1]:

أَلَا إِنَّ أَصْـحابَ الكَنِيـفِ وجـدْتُهمْ هُمِ القَومُ لَمَّا أَخْصبُوا وتَموَّلُوا[٣/ ١٣٢]

وأَنشد الكوفيون[2]:

فهُمُـو بِطـانَتُهمْ وهُـمْ وُزَراؤهُـمْ وهُـمُ القُضـاةُ ومِـنْهُم الحُكَّـامُ

وهي لغةٌ لبعض بني سُلَيم، وحكَى اللحيانيُّ مُذِ اليومِ ومُذِ الليلةِ، والكسرُ لا مَحالةَ لالتقاء الساكنَين، فكذلك يكونُ الضمُّ لالتقاء الساكنَين[3]، وعدَلوا عن الكسرة للإِتباع على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[4] وبنصبِ «وعذابُنَ ارْكُضْ»[5]، وإِذا جاز الإِتباعُ مع الفصلِ فيما ذكرناه فجوازُه مع غير الفصل أَولَى.

فإِذا ثنَّيتَ قلت: تانِ في الرفع، وتَيْنِ في النصب والجرِّ كما ذكرنا في المذكَّر.

وقال صاحب الكتاب: «ولم يُثَنَّ من لغاته إِلا تَا وحدَها»، والذي أَراه أَن ذِي وذِهْ لا

---

(١) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه: ١١٩، وورد بلا نسبة في المحتسب: ١/ ٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٧٥، والكنيف: حظيرة من خشب أو شجر تتخذ للإبل لتقيها الريح والبرد، اللسان (كنف).

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٣٢، والمحتسب: ١/ ٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣٤، والارتشاف: ٩٢١، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٧٥.

(٣) من قوله: «الكسرة لالتقاء الساكنين» إلى قوله: «الساكنين» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٥٨-٥٥٩، وبعضه في المحتسب: ١/ ٤٥-٤٦، وانظر لغة بني سليم في مصادر الحاشية السالفة، ومن أجل حركة ذال مذ انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٦.

(٤) يوسف: ١٢/ ٣١.

قرأ بضم التاء ابن كثير والكسائي ونافع وابن عامر، وقرأ الباقون بكسرها، انظر الكتاب: ٤/ ١٥٣، والأصول: ٢/ ٣٦٩، والسبعة: ٣٤٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٢٦، والسيرافي: ٣٧٥-٣٧٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، وما سيأتي: ٩/ ١٢٧.

(٥) ص: ٣٨/ ٤١-٤٢، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٣، ٤/ ١٥٣، والأصول: ٢/ ٣٦٩، والسيرافي: ٣٧٥-٣٧٨، والتكملة: ١٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٢، والمساعد: ٣/ ٣٤٠، وما سيأتي: ٩/ ٢٤٥- ٢٤٦.

يصحُّ تثنيتُها لأَنك لو فعلتَ لكنتَ تحذفُ الياءَ من ذِي لسكونها، والهاءَ من ذِهْ لأَنها بدلٌ من الياء، وكنتَ تقول: ذَانِ وذَيْن فيُلْبِسُ بالمذكر[1]، وأَما تَا وتِي وتِهْ فلا [٣/ ١٣٣] مانعَ من تثنيتها، فإِذا قلت: تانِ جاز أن يكونَ على لغة مَن يقول: تا فحذفَ الأَلفَ لالتقاء الساكنَين، وجاز أَن يكونَ على لغة مَن يقول: تَى فَحذَفَ الياءَ، وفَتَح التاءَ لمجاوَرةِ أَلفِ التثنية، ويجوزُ أَن يكونَ على لغة مَن يقولُ: تِهْ فحذفَ الهاءَ لأَنها عوضٌ من الياء في تِي، فأَجراها مُجْرى الياءِ في الحذف، وفتحَ التاءَ لمجاوَرة أَلفِ التثنية.

فإِذا أَردتَ الجمعَ قلتَ: أُولَا وأُولاءِ بالقصر والمدِّ، وهذا اللفظُ يُعبَّرُ به عن المذكَّر والمؤنَّث، وهي صيغةٌ من غير لفظِ الواحدِ، كالإِبل والخيل، والقصرُ هو الأَصلُ[2]، ونظيرُه قُرَى وبُرَى، ولم يَلتقِ في آخره ساكنان، فيُكسرَ لالتقائهما، فبقي ساكناً على ما يقتضيه القياسُ في كلِّ مَبْنيٍّ.

ومَن مَدَّ فإِنه زاد أَلفاً قبل اللَّامِ حيث أَرادَ بناءَ الكلمةِ على المدِّ، فاجتمعَ أَلفان، الأَلفُ المبدَلةُ من اللَّام وأَلفُ المدِّ، فوجبَ حذفُ أَحدِهما أَو تحريكُه لالتقاء الساكنَين، فلم يَجزْ الحذفُ لئلَّا يزولَ المدُّ وقد بنيتَ الكلمةَ على المدِّ، فوجبَ التحريكُ، فلم يَجزْ تحريكُ الأُولى لأَن تحريكَها يؤدِّي إِلى قلبِها همزةً، ولو قُلبتْ همزةً لفارقَتْ المدَّ، فوجبَ تحريكُ الثانية، فانقلبتْ همزةً لأَنها أَقربُ الحروف إِليها، وكان القياسُ أَن تكونَ ساكنةً على أَصل البناء، وإِنما كُسِرتْ لالتقاء الساكنين.

وهذه الصيغةُ يَستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ لأَنها واقعةٌ على جَمع أَو جماعة، فكأَنه قال: أُشيرُ إِلى هذه الجماعة أَو إِلى هذا الجمع، والجمعُ والجماعةُ كلُّ واحدٍ منهما يقعُ على المذكَّر والمؤنَّث والحيوانِ والجمادِ، فلذلك استوى فيه لفظُ المذكَّر والمؤنَّث، ووزْنُه فُعَال على

---

(١) كذا في المقتضب: ٤/ ٢٧٨، وانظر الأصول: ٢/ ١٢٧، والتكملة: ٤٧.

(٢) والمدُّ أجود كما في المقتضب: ٤/ ٢٧٨، وحكى ابن مالك عن الفراء أن المد لغة الحارثيين، والقصر لغة تميم، انظر شرح التسهيل له: ١/ ٢٤١.

وزن غُرَاب، فأَما قولُ جرير[(١)]:

ذُمَّ المَنازِلَ إلخ.

فالشاهدُ فيه استعمالُ أُولئك فيما لا يَعقلُ، وهي الأَيامُ على حدِّ ما يُستعملُ في العقلاء، أَلا ترى أَنه قال: أُولئكَ الأَيامِ كما يقولون: أُولئكَ القومُ، ومثلُه قولُ الآخر[(٢)]:

[٣/ ١٣٤]

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فجاء بأُولاءِ للضَّالِ والسَّمُرِ كما جاءَ به جريرٌ للأَيام.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويَلحقُ حرفُ الخطاب بأَواخرها، فيقالُ: ذاكَ وذانِك بتخفيف النون وتشديدِها، قال الله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾، وذَيْنِك وتاكَ وتِيك وذَيك وتَانك وتَينك وأُولاك وأُولئك، ويتصرَّفُ مع المخاطَب في أَحواله من التذكير والتأنيثِ والتثنيةِ والجمع، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾).

قال الشارح: اعلمْ أَن كافَ الخطاب على ضربَين:

أَحدُهما ما يفيدُ الخطابَ والاسميةَ.

والآخرُ: ما يفيدُ الخطاب مجرَّداً من معنى الاسمية.

---

(١) سلف البيت تاماً: ٣/ ٢٢٦، وهو في ديوان جرير: ٩٩٠، والعيني: ١/ ٤٠٨، وشرح شواهد الشافية: ١٦٧، والخزانة: ٢/ ٤٦٧، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٣، والمقتضب: ١/ ١٨٥، والكامل للمبرد: ١/ ٣٤٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٢٤، ورواية الديوان «الأقوامِ» وأشار العيني والبغدادي إلى هذه الرواية، والرواية في معاني الأخفش: «ذُمِّي».

(٢) سلف البيت: ١/ ١٤٣، وانظر ٥/ ٢٤٤.

فالأَولُ نحوُ الكاف في أَخيك وأَبيكَ وغلامِكَ ونحوِها ممَّا له موضعٌ من الإِعراب، أَلا ترى أَن موضعَ هذه الكافِ خفضٌ بإِضافة [١١٣/ ب] الاسمِ الأَول إِليه؟ وكذلك إِذا وضعتَ مكانَه ظاهراً كان مخفوضاً، نحوُ أَخي زيد، وأَبي خالد، وغلامِ عمرو.

والثاني نحوُ الكاف اللَّاحقةِ بأَسماء الإِشارة نحوَ ذاكَ وذانكَ وذَينكَ وتاكَ وتانِكَ وتَينك وتِيكَ وذَيكَ وأُولئك، الكافُ في جميع ذلك للخطاب مجرَّداً من معنى الاسميَّة، والذي يدلُّ على تجرُّدها من معنى الاسميَّة أَنها لو كانت باقيةً على اسميَّتها لكان لها موضعٌ من الإِعراب إِما رفعٌ وإِما نصبٌ وإِما خفضٌ، وذلك ممتنعٌ ههنا[1]، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك وشرحُه في إِيَّاكَ من المضمرات[2].

وممَّا يدلُّ على أَن هذه حروفٌ وليستْ أَسماءً إِثباتُ نونِ التثنيةِ معها في ذانِك وتانِك، ولو كانت أَسماءً لوجَب حذفُ النون قبلَها وجرُّها بالإِضافة كما تقولُ: غلاماكَ وصاحباكَ[3].

ونظيرُ الكافِ في ذلك ونحوِه من أَسماء الإِشارة الكافُ في النَّجاءك بمعنى أُنْجُ، الكافُ فيه حرفُ خطابٍ، إِذ لو كانت اسماً لَمَا جازتْ إِضافةُ ما فيه الأَلفُ واللَّامُ إِليها[4]، وكذلك قولُهم: أُنظرْكَ زيداً، الكافُ حرفُ خطابٍ لأَن هذا الفعلَ لا يتعدَّى إِلى ضميرِ المأمورِ المتَّصلِ، وقولُهم: لَيسَك زيداً، زيداً هو الخبرُ، والكافُ حرفُ خطاب، ومثلُه أَرأَيتَكَ زيداً ما يصنعُ؟ الكافُ هنا للخطاب، وليستْ اسماً، قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[5].

---

(١) هو استدلال سيبويه: ١/ ٢٤٥، والسيرافي في شرح الكتاب: ٥/ ١٤، وابن جني في سر الصناعة: ٣٠٩.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٧٨- ١٧٩.

(٣) هو استدلال قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣١٠.

(٤) بهذا علل المبرد في المقتضب: ٣/ ٢١٠، وانظر ما سلف: ٣/ ٩٩.

(٥) الإسراء: ١٧/ ٦٢، واستدلال الشارح قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٠٩، وانظر ما سلف: ٣/ ١٧٩.

فإذا قلت: لكَ أو إليكَ فقد خاطبتَه باسْمه كنايةً، وإذا قلت: ذاكَ أو ذلكَ فقد خاطبتَه بغير اسْمه، ولذلك لا يَحسنُ أَن يقالَ للمعظَّم من الناس: هذا لَكَ ولا إليكَ، ويَحسنُ أَن يقال: قد كان ذلك، وهو كذلك.

وقولُه: «**يتصرَّفُ مع المخاطَبِ في أَحواله من التذكير والتأنيث**» فالمرادُ أَنه تختلفُ حركاتُ هذه الكافِ ليكونَ ذلك أَمارةً على اختلاف أَحوالِ المخاطَبِ من التذكير والتأنيث، وتَلحقُه علاماتٌ تدلُّ على عدد المخاطَبين، ويوضِّحُ لك ذلك نعتُ اسمِ الإشارة ونداءُ المخاطَب، فإذا سأَلتَ رجلاً عن رجل قلتَ: كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ بفتح الكاف لأَنك تخاطِبُ مذكَّراً، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[1]، وإذا سأَلت امرأَةً عن رجُل قلتَ: [٣/ ١٣٥] كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأَةُ؟ كسَرتَ الكافَ حيث خاطَبت مؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾[2]، وإذا سأَلتَ رجلَين عن رجُل قلت: كيف ذلكُما الرجلُ يا رجلان؟ أَلحقتَ الكافَ علامةَ التثنية حيث خاطبتَ رجلَين، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[3]، فإن سأَلتَ رجلاً عن رجلَين قلت: كيف ذانِكَ الرجلان يا رجلُ؟ ثنَّيتَ «ذا» حيث كنتَ تسأَلُ عن رجلَين، وفتحتَ الكافَ حيث كنتَ تُخاطبُ واحداً، وإذا سألتَ رجالاً عن رجال قلتَ: كيفَ أُولئكُم الرجالُ يا رجالُ؟ جمعتَ اسمَ الإشارة لأَن المسؤولَ عنه جمعٌ، وأَلحقتَ الكافَ علامةَ الجمعِ إذ كنتَ تُخاطبُ جماعةً، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4]، فإن سألتَ رجلاً عن جماعة مذكَّرين قلتَ: كيف أُولئكَ الرجالُ يا رجلُ، فإن سأَلتَ نساءً عن نساء قلتَ: كيف أُولئكنَّ النساءُ يا نساءُ؟ قال الله تعالى:

---

(١) يوسف: ١٢/ ٥٢.

(٢) مريم: ١٩/ ٩، ١٢.

(٣) يوسف: ١٢/ ٣٧.

(٤) الأنعام: ٦/ ١٠٢، وفي د،ط،ر: «ذلكم الله الذي لا ....» ولم أرَ آية في القرآن الكريم على هذا النحو.

﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾(١)، أَلحقَ علامةَ جمعِ المؤنَّثِ حيث كان الخطابُ للنسوة، «وهُنَّ صَواحِباتُ يوسفَ(٢)»، وكيف ذلكُنَّ الرجلُ يا نساءُ؟ إِذا سأَلتَ نساءً عن رجل، وعلى هذا فَقِسْ ما يأتيك من هذا، هذه هي اللغةُ الفاشيةُ التي يَقتضيها القياسُ، وعليها معظَمُ الاستعمال.

وفيها لغةٌ أُخرى نَقلَها الثقاتُ، وهي إِفرادُ علامة الخطابِ وفتحُها على كلِّ حال تغليباً لجانب الواحد المذكَّر(٣)، فتقول للرجُل: كيف ذلكَ الرجلُ يا امرأةُ؟ بفتْح الكاف كخطاب المذكَّر، وكذا إِذا خاطبتَ اثنَين أَو جماعةً، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾(٤)، وقياسُ اللغةِ الأُولى وكذلكُم، لأَن الخطابَ لجماعةٍ كما في الآيةِ الأُخرى ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾(٦) إِلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾(٧) ولم يقلْ ذلكُم والمخاطَبُ جماعةٌ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقولُهم: ذلكَ هو ذاكَ زِيدتْ فيه اللَّامُ، وفُرِّقَ بين ذا وذاكَ وذلكَ، فقيل: الأَولُ للقريب، والثاني للمتوسِّط، والثالثُ للبعيد، وعن المبرِّد أَن ذانِّك مشدَّدةً تثنيةُ ذلك، ومثلُ ذلك في المؤنَّث تِلكَ وتالِكَ، وهذه قليلةٌ).

قال الشارح: قولُهم ذلك الاسمُ فيه ذا، والكافُ للخطاب، وزِيدتْ اللَّامُ لتدلَّ على بُعدِ المشارِ إِليه، وكُسِرتْ لالتقاء الساكنَين، ولم تُفتحْ لئلَّا تُلْبِسَ بلام المُلكِ لو قلتَ:

---

(١) يوسف: ١٢/ ٣٢.

(٢) هذه قطعة من حديث، انظر سنن النسائي: ١/ ٣٣، وصحيح سنن ابن ماجه: ١/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) انظر اللغتين في المقتضب: ٣/ ١٧٥-١٧٦، والأصول: ٢/ ١٢٧-١٢٩، وكلام الشارح مشابه لما جاء فيهما، وانظر أيضاً التذييل والتكميل: ٣/ ٢٠٠-٢٠١، والارتشاف: ٩٧٨.

(٤) البقرة: ٢/ ١٤٣.

(٥) الفتح: ٤٨/ ١٥.

(٦) محمد: ٤٧/ ٧.

(٧) محمد: ٤٧/ ٩.

ذالَكَ، فذا إِشارةٌ إِلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدلُّ على البُعد، فكانت على بابها من إفادةِ قُربِ المشار إِليه لأَن حقيقةَ الإِشارة الإِيماءُ إِلى حاضر، فإِذا أَرادوا الإِشارةَ إِلى مُتنحٍّ مُتباعِدٍ زادوا كافَ الخطاب وجَعلوه علامةً لتباعُدِ المشارِ إِليه، فقالوا: ذاكَ، فإِن زادَ بُعدُ المشار إِليه أَتَوا باللَّام مع الكاف فقالوا: ذلك، واستُفيدَ باجتماعهما زيادةٌ في التباعُدِ لأَن قُوةَ اللَّفظِ مُشعِرةٌ بقُوة المعنى.

فأَما تشديدُ النونِ في ذانِّ وهذانِّ فعِوضٌ من حرف محذوفٍ، فأَما في ذانِّ فعِوضٌ من أَلف ذا[١]، وهي في ذانِّك عوضٌ من لام ذلك، قاله المبرِّد[٢]، فإذا قلتَ: ذاكَ في الواحد قلتَ في التثنية: ذانِك، وإِذا قلت: ذلك قلت في التثنية: ذانِّك بالتشديد، ويحتملُ أَن يكونَ التشديدُ عوضاً من أَلف ذلك[٣]، وإِذا كان عوضاً من حرفٍ صار بمنزلة الميمِ المشدَّدةِ في آخِر اللَّهمَّ عوضاً من يا، فشُدِّدتْ كتشديد الميم.

ويجوزُ أَن يكونَ تشديدُ النونِ للفرق بين النون التي هي عوضٌ من حرفٍ، وبين النون التي هي عوضٌ [١١٤/ أ] من الحركة والتنوينِ، جعلوا لِمَا هو عوضٌ من الحرف مَزيةً فشُددتْ[٤].

فإِن قيل: فلمَ عوَّضوا من الحرف الذاهبِ وحذفُه عارضٌ لالتقاء الساكنَين؟

قيل: من قِبل أَن التثنيةَ لا يسقطُ [٣/ ١٣٦] منها شيءٌ لالتقاء الساكنَين إِلا المبهَمُ، فلَمَّا خالفَ المتمكِّنَ ونقصَ منه حرفٌ عُوضَ من ذلك.

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٢، وسر الصناعة: ٤٨٧.

(٢) المقتضب: ٣/ ٢٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٢، وانظر: ١/ ٢٢٩ منه، وهو قول ابن جني في سر الصناعة: ٤٨٧، والهروي في الأزهية: ٢٩٧، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٨١-٣٨٢.

(٣) قاله أبو حاتم السجستاني وابن جني، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٣٧، وسر الصناعة: ٤٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٦.

(٤) من قوله: «ويجوز أن يكون تشديد النون...» إلى قوله: «فشددت» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٢٢.

وبعضُهم لا يجعل التشديدَ في ذانِّ عوضاً، بل من قَبيل الإِدغام، وذلك أَنا ثَنَّينا ذا فصار ذان، ثم دخلتْ اللّامُ بعدَ النون للمعنى الذي أُريدَ منها، وهو بُعدُ المشار إِليه، فصار ذانِل، فاجتمعتْ النونُ واللّامُ، وكلُّ واحدٍ منهما يجوزُ إِدغامُه في صاحبه، فقُلبَ الثاني إِلى لفظِ الأَولِ، فصارت اللّامُ نوناً وأُدغمتْ فيها النونُ الأُولى[1] كما قالوا مُذَّكِر بالذال المعجَمة، وأَصلُه مُذْتَكر، ولا يكونُ ذلك في «هذان» لأَن هاءَ التنبيه واللّامَ لا يجتمعان لأَن ها للقريب، واللّامُ للبعيد، والبعدُ والقُرب معنيان متدافِعان.

وقولُه: «ومثلُ ذلك في المؤنَّث تلكَ وتالك» يريدُ أَنه كما زادوا اللّامَ مع المذكَّر لبُعدِ المشارِ إِليه فقالوا: ذلك كذلك زادوها مع المؤنث، فقالوا: تِلك وتالِكَ.

فأَما تِلك فهي تِي، وإِنما حذفوا الياءَ لسكونها وسكونِ اللّام بعدها، ولم يَكسِروا اللّامَ كما فعلوا في ذلِك، كأَنهم استثقَلوا وقوعَ الياء بين كسرتَين لو قالوا: تِيلك.

وقالوا في تا: تالِك فلم يَحذفوا الأَلفَ كما لم يحذفوها في ذلك، وهي قليلةٌ في الاستعمال، والقياسُ لا يأباها، ولم يقولوا: ذِيك، كأَنهم استغنَوا عنه بتِيك.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتدخلُ «ها» التي للتنبيه على أَوائلها، فيقالُ: هذا وهذاك وهذانِ وهاتا وهاتِي وهذِي وهاتِيكَ وهؤلاءِ وهؤلا).

قال الشارح: اعلمْ أَن «ها» كلمةُ تنبيهٍ، وهي على حرفَين كَلَا وما، فإِذا أَرادوا تعظيمَ الأَمرِ والمبالَغةَ في إِيضاحِ المقصودِ جَمعوا بين التنبيه والإِشارةِ، وقالوا: هذا وهذه وهاتِه وهاتَا وهاتِي، قال الشاعر[2]:

وخبَّرْتُماني أَنَّما الموتُ بالقُرَى ... فكيفَ وهاتِي هَضْبةٌ وكَثِيبُ

---

(١) هذا القول في معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٤٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٨٢، وانظر الأقوال السالفة في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤.

(٢) هو كعب الغنوي كما في الكتاب: ٣/ ٤٨٧، والأصمعيات: ٩٧، وأمالي القالي: ٢/ ١٥١، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧.

ورواية القالي موافقة لرواية ابن يعيش، وفي سائر المصادر «وقليب»، وفيها جميعاً «وهاتا».

وقال الآخر[1]:

ولَيسَ لعَيْشِنا هذا مَهَاهٌ وليْستْ دارُنا هاتَا بِدارِ

فها للتنبيه وذا للإشارة، والمرادُ تنبَّهْ أَيُّها المخاطَبُ لِمَنْ أُشيرُ إِليه، وتسقطُ أَلفُه في الخطِّ لكثرة الاستعمالِ، وهي ثابتةٌ لفظاً، وقد يكونُ معهما خطابٌ، فتقولُ: هاذاك وهاتاك، فها تنبيهٌ، وذا وتا إشارةٌ، والكافُ حرفُ خطاب، وفي التثنية هاذان وهاتان، وإن جئتَ بالخطاب قلتَ: هاذانِك وهاتانِك، فها تنبيهٌ وذان إِشارةٌ إِلى اثنين، والكافُ حرفُ خطابٍ، وتقولُ في الجمع: هؤلاءِ، وفيه ثلاثُ لغاتٍ، أَشهرُها هؤلاء بالمدِّ وهَؤلا بالقصر وهَوْلاءِ بحذْف أَلف ها التي للتنبيه، كأَنه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة، فخفَّفوه بحذف أَلفه، قال الشاعر[2]:

تَجلَّدْ لا يَقُلْ هَوْلاءِ هذا بَكَى لَمَّا بكَى أَسَفاً وغَيْظاً [٣/ ١٣٧]

وقال الأعشى[3]:

هؤلا ثُمَّ هؤلائكَ أَعطَيْتُ نِعَالاً مَحْذُوَّةً بِنِعالِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن ذلك قولُهم إِذا أشاروا إِلى القريب من الأَمكنة: هُنا، وإِلى البعيدِ: هَنَّا، وقد حُكي فيه الكسرُ، وثَمَّ، وتَلحقُ كافُ الخطابِ وحرفُ التنبيهِ بِهُنا وهَنَّا، ويقالُ: هُنالِك كما يُقال: ذلك).

---

(١) هو عمران بن حطان، والبيت له في شعر الخوارج: ١٧١، والكتاب: ٣/ ٤٨٨، ونوادر أبي زيد: ١٧٢، والمقتضب: ٢/ ٢٨٨، والكامل للمبرد: ٣/ ١١٨، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٧٧، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٩٦، والمهاه: اللِّين

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٤٢، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٩١، والخزانة: ٢/ ٤٧٠.

(٣) البيت في ديوانه: ١١، والمقتضب: ٤/ ٢٧٨.

ورواية الديوان والمقتضب: «هؤلا ثم هؤلا كُلًّا... بمثال».

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه الأَسماءَ من أَسماءِ الإِشارة أَيضاً، فهي مشارٌ بها كما يُشارُ بهذا وهؤلاءِ، إلا أَن هذه الأَسماءَ لا يشارُ بها إلا إِلى ما حضَرَ من المكان، وتلك يشارُ بها إِلى كلِّ شيءٍ، وهي مبنيَّةٌ كبناء ذا وذِهْ على السكون، والعلَّةُ في بنائها كالعلَّة في بناء ذا وذِهْ، وهو تضمُّنُها معنى حرف الإِشارة، أَو شَبهُها بالمضمرات على ما تقدَّم[1].

وفيها ثلاثُ لغات: هُنَا وهَنَّا وهِنَّا، فأَفصحُها هُنا بضمِّ الهاء، وأَردؤها هِنَّا بالكسر، وأَلفُ هُنا لامٌ، ووزنُه فُعَلٌ كصُرَد ونُغَر.

وأَما هَنَّا بتضعيف العينِ فينبغي أَن لا يكونَ من لفظ هُنا[2]، بل من معناه، وإِن وافقَه في بعض حروفه كسَبِط وسِبَطْر ودَمِث ودِمَثْر، وأَلفُه زائدةٌ، ووزنُه فَعْلَا، العينُ واللَّامُ من وادٍ واحدٍ كحَبٍّ ودُرٍّ، وذلك لقلَّة ما جاء في الأَسماء على وزن فَعَّل، إِنما جاء في أَسماءٍ قليلة من المعارف، نحوُ خَضَّم[3] وعَثَّر[4]، ويَحتمِلُ أَن تكونَ أَلفُه للإِلحاق، نحوُ أَرْطَى فيمَنْ قال: أَديمٌ مأْروطٌ وعَلْقَى ولم ينوِّن للبناء، ويَحتمِلُ أَن تكونَ للتأنيث كسَلْمَى[5] ورَضْوَى[6].

وأَما مَنْ كسَر الهاء فقال: هِنَّا فهي أَرْدأُ اللغات[7] وأُقلُّها، وأَلفُه زائدةٌ أَيضاً، لأَنه قد ثبتتْ زيادتُها في لغة مَنْ فتحَ الهاءَ، فتكونُ زائدةً في لغة مَن كسَر لأَنها لا تكونُ أَصلاً في لغة زائدةً في لغة أُخرى، ويَحتمِلُ أَن تكونَ أَلفُه للإِلحاق بدِرْهم كمِعْزَى، ويَحتمِلُ أَن

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٢٢٦.

(٢) كذا في الشيرازيات: ٤٧٢.

(٣) اسم قرية، المعرب: ١٠٨، وهو اسم العنبر بن عمرو، انظر الكتاب: ٣/ ٢٠٨، والمقتضب: ١/ ١٤٥، ٣/ ٣١٥، ومعجم البلدان (خضم).

(٤) اسم بلد باليمن، انظر المعرب: ١٠٨، ومعجم البلدان (عثر)

(٥) هو أَحد جبلَي طيِّئ، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٥١.

(٦) هو اسم جبل، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٧.

(٧) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٧٦.

تكونَ للتأنيثِ كذِفْلى(١)، قال ذو الرمة في التشديد(٢):

هَنَّـــا وهِنَّـــا ومِـــنْ هَنَّـــا لَهُـــنَّ بهـــا ذاتَ الشَّمائلِ والأَيْمانِ هَيْنُومُ [٣/ ١٣٨]

فأَما قولُ الراجز(٣):

قَـــــدْ وَرَدَتْ مِـــــنْ أَمْكِنَـــــهْ

مِـــنْ هـــا هُنَـــا ومِـــنْ هُنَـــهْ

إِنْ لمْ أُرَوِّهـــــــا فَمَـــــــهْ

فإِنه أَراد هُنا فأَبدلَ من الأَلف هاءً.

ويجوزُ إِدخالُ هاءِ التنبيهِ عليها كما تُدخلُه على «ذا»، فتقولُ: هاهُنا وهاهِنَّا وهاهَنَّا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾(٤)، ويدخلُ عليها كافُ الخطاب، فيقالُ: هُناك، فهُنا إِشارةٌ إِلى مكان قريبٍ، وهُناك إِشارةٌ إِلى مكان متباعِدٍ كما كان في ذاك كذلك، فإِن أَرادوا زيادةَ البُعدِ جاؤوا باللّام، فقالوا: هُنالك كما قالوا: ذلك، قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾(٥).

وأَما «ثَمَّ» فإِشارةٌ إِلى المكان البعيدِ، جعَلوا لفْظَه وصيغَته تدلُّ على بُعدٍ، فلم يحتاجوا

---

(١) دفع الفارسي أن تكون ألف هَنَّا للإلحاق أو التأنيث، ورأى أنها على وزن فَعْلَل، انظر الشيرازيات: ٤٧٢-٤٧٥.

(٢) البيت في شرح ديوانه: ٤٠٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٧٦، والبصريات: ٧٥٨، وهو بلا نسبة في الشيرازيات: ٤٧٢، هينوم، أي هَيْمَنة، وهو صوت تسمعه ولا تفهم كلاماً، شرح الديوان.

(٣) الأبيات بلا نسبة في المنصف: ٢/ ١٥٦، وسر الصناعة: ١٦٣، ٥٥٥، والمحتسب: ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد الشافية: ٤٧٩، والأول والثاني بلا نسبة في شرح الملوكي: ٣١٢، وضرائر الشعر: ٢٣٢، والممتع: ٤٠٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢١٠، والثالث غير منسوب في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٨.

(٤) المائدة: ٥/ ٢٤.

(٥) الكهف: ١٨/ ٤٤.

معه إِلى قرينةٍ من كافِ خطاب أَو لامٍ، إِذ نفسُ الصيغةِ تدلُّ على ذلك، فإِذا قلت: هُناك دلَّتْ الكافُ على مثلِ ما يدلُّ عليه «ثَمَّ» بمجرَّدها، وهي مبنيَّةٌ لتضمُّنِها حرفَ الإِشارة أَو شَبهِ المضمَر على ما ذكرناه في ذلك وهنالك، وكان أَصلَها أَن تكونَ ساكنةً، وإِنما حُركتْ لالتقاء الساكنَين، وهما الميمان في آخرها، وفُتحتْ طلباً للخفَّة لاستثقال الكسرةِ مع التضعيف، [١١٤/ ب] فإِذا وقفْتَ عليها إِن شئْتَ أَلحقتَها هاءَ السكت، فقلتَ: ثَمَّهْ، وإِن شئتَ لم تأتِ بها وقلتَ: ثَمَّ، فاعرفْه.

الموصولات

(فصل) قال صاحب الكتاب: (الذي للمذكَّر، ومن العرب من يشدِّدُ ياءه، واللّذان لمثنَّاه، ومنهم مَنْ يشدِّدُ نونَه، والذين وفي بعض اللغات اللّذون لجمعه، والأُلى واللّاؤون في الرفع واللَّائينَ في الجرِّ والنصب، والتي لمؤنثِه، واللّتان لمثنَّاه، واللَّاتي واللّات واللّائي واللّاء واللَّاي واللّواتي لجمعِه).

قال الشارح: معنى الموصول أَن لا يتمَّ بنفْسه، ويفتقرَ إِلى كلام بعدَه تَصلُه به ليتمَّ اسماً، فإذا تمَّ بما بعده كان حكمُه حُكمَ سائر الأَسماءِ التامَّةِ، يجوزُ أَن يقعَ فَاعلاً ومفعولاً ومضافاً إِليه ومبتدأً وخبراً، فتقولُ: قام الذي عندَك، فموضعُ الذي رفعٌ بأَنه فاعلٌ، وتقولُ: ضربتُ الذي قام أَبوه، فموضعُه نصبٌ بأَنه مفعولٌ، وتقولُ: جاءني غلامُ الذي في الدار، فيكونُ موضعُ الذي خفضاً بإِضافة الغلامِ إِليه، وتقولُ: الذي في الدار زيدٌ، فيكونُ موضعُ الذي رفعاً بأَنه مبتدأٌ، وتقولُ: زيدٌ الذي أَبوه قائمٌ، فموضعُ الذي رفعٌ بأَنه خبرُ المبتدأ.

ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسماً إِلى جُملة بعده توضِّحُه وجبَ بناؤه لأَنه صار كبعض الكلمة، وبعضُ الكلمةِ لا يستحقُّ [٣/ ١٣٩] الإِعرابَ، أَو لأَنه أَشبهَ الحرفَ من حيث إِنه لا يفيدُ بنفْسه، ولا بدَّ من كلام بعدَه، فصار كالحرف الذي لا يدلُّ على معنى في نفسه، إِنما معناه في غيره[1]، ولذلك يقولُ بعضُهم: إِن الموصولَ وحدَه لا موضعَ له من الإِعراب، وإِنما يكونُ له موضعٌ من الإِعراب إِذا تمَّ بصِلته، والصوابُ عندي أَن الإِعرابَ للاسم الأَولِ الموصولِ، ومَجْرى الصِّلةِ من الموصول مَجْرى الصفةِ من الموصوف، فكما لا يتوقَّفُ إِعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقَّفُ

---

(١) ظاهر كلام المبرد أن الاسم الموصول بني لمضارعته الحرف، وهو ما ذهب إليه السهيلي والعكبري والرضي، انظر المقتضب: ٣/ ١٧١-١٧٢، ونتائج الفكر: ١٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥، ومن أجل معنى الحرف انظر ما سيأتي: ٨/ ٥-٦.

إِعرابُ الموصول على تمامه بالصلة، ويوضِّح ذلك لك أَن المعرَبَ من الموصولات يظهرُ الإعرابُ فيه، نحوُ أَيّ، أَلا تراكَ تقولُ: جاءني أَيُّهم أَبوه قائمٌ، ورأَيتُ أَيَّهم أَبوه قائمٌ، ومررتُ بأَيِّهم أَبوه قائمٌ[1]، فكما أَن الإِعراب هنا ظاهرٌ في أَيّ كذلك يَنبغي أَن يكونَ في الذي وأَخواتِها.

إِلا أَن الفرقَ بين الصلة والصفةِ أَن الجملةَ إِذا كانت صفةً كان لها موضعٌ من الإِعراب لأَنها واقعةٌ موقعَ المفرَد، إِذ كانت الصفةُ تكونُ بالمفرد، والصلةُ لا موضعَ لها من الإِعراب لأَنها لم تقعْ موقعَ المفردِ لأَن الصلةَ لا تكونُ مفرَداً.

واعلمْ أَن الموصولاتِ ضربٌ من المبهَمات، وإِنما كانت مبهمةً لوقوعها على كلِّ شيءٍ من حيوان وجَماد وغيرِهما كوقوع هذا وهؤلاء ونحوِهما من أَسماءِ الإِشارة على كلِّ شيءٍ.

وجملةُ الأَمر أَن الموصولاتِ تسعةٌ، وهي الذي والتي وتثنيتُهما وجمعُهما، ومَن وما بمعناهما، واللَّامُ بمعنى الذي، وأَيٌّ، وذو في لغة طيِّئ، وذا إِذا كان معها «ما»، والأُلَى في معنى الذين

فأَما الذي فيقعُ على كلِّ مذكَّرٍ من العقلاء وغيرِهم، تقولُ: جاءني زيدٌ الذي قام أَبوه، ورأَيتُ الثوبَ الذي تعرفُه، قال الله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾[3]، وفيها أربعُ لغاتٍ.

قالوا: الذي بياءٍ ساكنةٍ، وهو الأَصلُ فيها، واللَّذِ بكسر الذالِ من غير ياءٍ، كأَنهم حذَفوا الياء تخفيفاً إِذ كانت الكسرةُ قبلها تدلُّ عليها، فعلُوا ذلك كما قالوا: يا غلامِ ويا صاحبِ بالكسرة اجتزاءً بها عن الياء.

---

(١) بهذا دفع ابن هشام قول بعضهم، انظر المغني: ٤٥٧.

(٢) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

(٣) الإسراء: ١٧/ ١.

الثالث: اللَّذْ بسكون الذال، ومَجازُه أَنهم لَمَّا حذفوا الياءَ اجتزاءً بالكسرة منها أَسكَنوا الذالَ للوقف، ثم أجرَوا الوصلَ مُجْرى الوقف كما قالوا[1]:

مِثْـلَ الحَريـقِ صـادَفَ القَصَـبَّا

وهو من قَبيل الضرورة، وعند الكوفيين قياسٌ لكثرته.

الرابع: الذيُّ بتشديد الياء للمبالَغة في الصفة كما قالوا: أَحمريُّ وأَصفريُّ وكما قال[2]:

والـدَّهْرُ بالإِنسـانِ دَوَّاريُّ

وليس منسوباً.

وأَصلُ الذي لَذٍ كعَمٍ وشَجٍ، فاللامُ فاءُ الكلمة، والذالُ عينُها والياءُ لامُها، هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون: الأَصلُ في الذي الذالُ وحدَها[3]، وما عدَاها زائدٌ، فأَصلُ الذي كأَصل هذا، وهذا عندَهم أَصلُه الذالُ وحدَها، فجَوهرُهما واحدٌ، وإِنما يفترقان بحسَب ما يَلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنَيَيْهما، واحتجُّوا لذلك بأَن قالوا: رأَينا الياءَ تسقط في التثنية نحوَ قولك: اللَّذان [٣/ ١٤٠] واللَّذَيْن، وقالوا في إِحدى لغاتها اللَّذْ بسكون الذال[4]، قال الشاعر[5]:

كاللَّـذْ تَزَبَّـى زُبْيـةً فاصْـطِيدا.

---

(١) سلف البيت: ٣/ ١٦٩.

(٢) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ١/ ٤٨٠، وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٩٠.

(٣) انظر مذهب الفريقين في الكتاب: ٣/ ٢٨١، والأصول: ٢/ ٢٦٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١١-١١٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٢، والإنصاف: ٦٦٩-٦٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١١٤-١١٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩-٤٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٩-٢٠.

(٤) انظر اللغات في الذي في الأصول: ٢/ ٢٦٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١٠-١١١، والأزهية: ٣٠٢-٣٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٣-٥٤.

(٥) تخريج البيت في المقصور والممدود لابن ولاد: ١٣٦-١٣٧، وزد الإغفال: ٢/ ٣٢٠

وهو فاسدٌ لأَنه لا يجوزُ أَن يكونَ اسمٌ في كلام العربِ على حرف واحِدٍ، إِلا أَن يكونَ مضمَراً متصلاً، ولو كان الأَصلُ الذالَ وحدَها لَمَا جاز تصغيرُها، والتصغيرُ مِمَّا يَردُّ الأَشياءَ إِلى أُصولها، ولا يَدخلُ إِلا على اسم ثلاثيٍّ، وقد قالوا في التصغير: اللَّذيَّا، فالياءُ الأُولى للتصغير، والأَلفُ كالعِوض من ضمِّ أَولِه، والموجودُ بعد ذلك ثلاثةُ أَحرف، اللَّامُ والذَّالُ والياءُ، ولا يُدفعُ المسموعُ وما عليه اللَّفظُ إِلا بدليل[١]، إِذ الأَصلُ عدمُ الزيادة.

وأَما احتجاجُهم بحذف الياءِ في التثنية نحوَ قولهم: اللَّذان فإِنما كان لالتقاء الساكنَين كما قلْنا في هذان[٢]، ولم تَثبتْ الياءُ وتتحرَّكْ، فيقالَ: اللَّذَيَان كما قالوا: العَمَيان لنقص تمكُّنِها وخروجِها إِلى شَبهِ الحروف، والحروفُ جامدةٌ لا تصرُّفَ لها كتصرُّفِ المتمكِّنة، وأَما حذفُ الياء وإِسكانُها فلضربٍ من التخفيف كحذفهم لها في قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[٣] في قراءة كثيرٍ من القرَّاء، ومثلُه[٤]:

كَنَواحِ رِيْشِ حَمامةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ باللَّثَتَينِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

وأَما الأَلفُ واللَّامُ في الذي والتي وتثنيتِهما وجمعِهما فذهب قومٌ إِلى أَنها زائدةٌ

---

(١) من قوله: «لأنه لا يجوز أن يكون اسم....» إلى قوله: «بدليل» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٦٣ بخلاف يسير.

(٢) هذا ما ردَّ به الفارسي مذهب الكوفيين، انظر الإغفال: ٢/ ٣١٩-٣٢٠، وانظر: ٣/ ١٣٩، ج:٥.

(٣) الكهف: ١٨/ ١٧، والإسراء: ١٧/ ٩٧، وانظر السبعة: ٣٨٦، ٤٠٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٥٣، والنشر: ٢/ ٣٠٩، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٧٧٣.

(٤) البيت لخفاف بن ندبة، وهو في ديوانه: ١٠٦، والكتاب: ١/ ٢٧، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٢٤٨ عن الجرمي، وذكر السيرافي أنه لم يجده في شعر خفاف، ودفع هو وابنه نسبة البيت إلى ابن المقفع، وذكر الابن نسبته إلى زهير، وليس في ديوانه، انظر شرحه للسيرافي: ٢/ ١٥٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤١٦-٤١٧، والبيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٧٧٢، والتمام: ١٧٦، والنكت: ١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٩٨.
الإثمد: حجر يتخذ منه الكحل.

للتعريف على حدِّها في الرجُل والغلام لأَنها معارفُ، والأَلفُ واللَّامُ معرِّفان، فكان إِفادةُ التعريف بهما[(١)].

والذي عليه المحقِّقون أَنهما زائدتان[(٢)]، والمرادُ بهما لفظُ التعريفِ لا معناه، والذي يدلُّ أَنهما ليستا لمعنى التعريف أَمران:

أحدهما: أن الألف واللام [٣/ ١٤١] في الموصولات زيادةٌ لازمةٌ، ولامُ التعريف لا نَعرفُها جاءتْ لازمةً، بل يجوزُ إِسقاطُها، نحوُ الرجل والغلام [١١٥/ أ] ورجل وغلام، ولم نجدْهم قالوا: لَذِ كما قالوا: غلام، فلمَّا خالفتْ ما عليه نظائرُها دلَّ على أَنها زائدةٌ لغير معنى التعريف كما يُزادُ غيرُها من الحروف.

والأَمرُ الثاني: أَنَّا نجدُ كثيراً من الأَسماء الموصولةِ مُعرَّاةً من الأَلف واللام، وهي مع ذلك معرفةٌ، وهي مَنْ وما وأَيٌّ، نحوُ قولك: ضربتُ مَنْ عندك، وأَخذتُ ما أعطيتَني، ولأُكْرِمَنَّ أَيُّهم في الدار، فهذه الأَشياءُ كلُّها معارفُ، ولا أَلفَ ولامَ فيها كما كانتا في الذي والتي، وإِنما تعرُّفُها بما بعدها من صِلاتها.

وإِذا ثبتَ أَن الصلةَ معرِّفةٌ لم يكنْ الأَلفُ واللَّامُ فيما دخلَا فيه من الموصولات معرِّفةً أَيضاً لأَن الاسمَ لا يتعرَّفُ من جهتَين مختلفتَين.

وإِذا ثبت أَن الأَلفَ واللَّامَ لا يفيدان هنا التعريفَ كان زيادتُهما لضربٍ من إِصلاح اللَّفظ، وذلك أَن الذي وأَخواتِه ممَّا فيه لامٌ إِنما دخلَ توَصُّلاً إِلى وصف المعارف بالجُمل، وذلك أَن الجملَ نكراتٌ، أَلا ترى أَنها تجري أَوصافاً على النكرات[(٣)]، نحوُ قولك: مررتُ برجلٍ أَبوه زيدٌ، ونظرتُ إِلى غلامٍ قام أَخوه، وصفةُ النكرة نكرةٌ.

---

(١) هو قول الأخفش، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣٥، والارتشاف: ٩٠٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ١١١، والمساعد: ١/ ٧٧.

(٢) هو قول الفارسي، انظر كتاب الشعر: ٤١٤-٤١٦، والحجة للقراء السبعة: ١/ ١٥٢، ومصادر الحاشية السالفة.

(٣) انظر تعليلي ابن الحاجب وضياء الدين بن العلج في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤١٨، والأشباه والنظائر: ١/ ٣٢١، وما سلف: ٣/ ٩٨.

ولولا أَن الجملَ نكراتٌ لم يكن للمخاطَب فيها فائدةٌ لأَن ما تَعرَّفَ لا يُستفاد، فلمَّا كانت تجري أَوصافاً على النكرات لتنكُّرِها أَرادوا أَن يكونَ في المعارف مثلُ ذلك، فلم يَسُغْ أَن تقولَ: مررتُ بزيد أَبوه كريمٌ وأَنتَ تريد النعتَ لزيدٍ، لأَنه قد ثبتَ أَن الجملَ نكراتٌ، والنكرةُ لا تكونُ وصفاً للمعرفة، ولم يُمكن إِدخالُ لام التعريف على الجملة لأَن هذه اللَّامَ من خواصِّ الأَسماء، والجملةُ لا تختصُّ بالأَسماء، بل تكونُ جملةً اسميةً وفعليةً، فجاؤوا حينئذٍ بالذي متوصِّلينَ بها إِلى وصْف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملةَ التي كانت صفةً للنكرة صلةً[1] للذي، وهي[2] الصفةُ في اللفظ، والغرضُ الجملةُ كما جاؤوا بأَيّ متوصِّلينَ بها إِلى نداء ما فيه الأَلفُ واللَّامُ، فقالوا: يا أَيُّها الرجلُ، والمقصودُ نداءُ الرجل، وأَيّ وُصْلةٌ، وكما جاؤوا بذي التي بمعنى صاحِب متوصِّلينَ إِلى وصْف الأَسماء بالأَجناس.

إِلا أَن لفظَ الذي قبلَ دخول الأَلف واللَّام لم يكن على لفظ أَوصاف المعارف، فزادُوا في أَولها الأَلفَ واللَّامَ ليحصُلَ لهم بذلك لفظُ المعرفة الذي قصَدوه، فيتطابقَ اللفظُ والمعنى، فإِذا ثنَّيتَ الذي قلتَ في الرفع: اللَّذان وفي النصب والجرِّ اللذين[3].

واعلمْ أَن جميعَ هذه الأَسماءِ المبهَمةِ، نحوُ الذي والتي وأَسماءِ الإِشارةِ ونحوِها ممَّا لا يُفارقهُ التعريفُ لا يصحُّ تثنيتُه، فالتثنيةُ فيه إِنما هي صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية لأَن التثنيةَ إِنما تكونُ في النكرات، نحوُ قولك: رجلٌ ورجلانِ وفرسٌ وفَرسان، فأَما زيدٌ وعمرو وزَيدانِ وعَمرانِ فإِنك لم تُثنِّه إِلا بعد سلبِه ما كان فيه من تعريف العلميَّةِ، حتى صار شائعاً كرجُل وفَرس، وإِنما كان كذلك من قِبل أَن المعرفةَ لا يصحُّ تثنيتُها، لأَن حَدَّ

---

(١) في ط، ر: «صفة». تحريف، وما أثبت موافق لما جاء في سر الصناعة: ٣٥٤.

(٢) في ط، ر: «وهو».

(٣) انظر فيما سلف الحجة للفارسي: ١/ ١٥٢، وكتاب الشعر: ٤١٤ فما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣٥-١٣٦، ومن قوله: «أنا نجد كثيراً من الأسماء....» إلى قوله: «اللذين» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٥٣-٣٥٤ بمجمله.

المعرفة ما خَصَّ الواحدَ من جنسه ولم يَشِعْ في أُمَّته، وإذا ثُنِّي فقد شُورِكَ في اسمِه، وخرجَ عن أن يكونَ معرفةً، وإذا ثبتَ أَن المعرفةَ لا تصحُّ تثنيتُها مع بقاء تعرُّفها فما لا يصحُّ تنكيرُه لا تصحُّ تثنيتُه.

ولَمَّا كانت هذه الأَسماءُ ممَّا لا يصحُّ اعتقادُ التنكيرِ فيها لم تكن تثنيتُها تثنيةً حقيقيةً، وإنما هي صيغةٌ موضوعةٌ للدلالة على التثنية، إلا أَنها جَرتْ على منهاجِ التثنيةِ الحقيقيةِ في الإعراب لقُربها من الأَسماء المتمكِّنةِ، وممَّا يؤَيد أَنها وضعيَّةٌ حذفُ الياء في التثنية، ولو كانت تثنيةً صناعيَّةً لثبتَ فيها الياءُ كما يثبتُ في عَمٍ وعَمَيان، ومَجْرى النونِ فيها مَجْراها في هذانِ، وكانت مكسورةً لأَنها جَرتْ على منهاج التثنية الحقيقية، تقول: رجُلان وفَرسان بكسرِ النون، كذلك ههنا[1].

ومنهم مَن يقول: دخلتْ النونُ في اللَّذان واللَّتان عوضاً من الياء المحذوفةِ كما [٣/ ١٤٢] كانتْ في هذان كذلك[2]، ومنهم مَن لا يَجعلُها عوضاً من شيءٍ[3] لأَنها صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية على ما تقدَّم.

ومنهم مَن يُشدِّدُ النونَ، فيقولُ: اللَّذانِّ، وقد قرأ ابنُ كثير ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾[4] بتشديد النون، فمَن خَفَّف النونَ فقد جَرى على منهاج التثنية على حدِّ نون رجُلانِ وفَرسانِ، ومَن شدَّدها فإنه جعلَ التشديدَ فرْقاً بين ما يضافُ من المثنَّى وتسقطُ نونُه للإضافة، نحوُ غلاما زيدٍ وصاحِبا عمرو، وبين ما لا يضافُ، نحوُ الذي

---

(١) كذا في سر الصناعة: ٤٦٧-٤٦٨، وانظر ما سلف: ٣/ ٢٣٠.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٠.

(٣) هو قول ابن جني في سر الصناعة: ٤٦٥.

(٤) النساء: ٤/ ١٦، انظر هذه القراءة في السبعة: ٢٢٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٨١، والنشر: ٢/ ٢٤٨.

وتشديد النون لغة قريش وتخفيفها لغة الحجاز وبني أسد، انظر الأزهية: ٣٠٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٥، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٥، والمساعد: ١/ ١٤٠-١٤١.

والتي وسائرِ المبهَمات[١].

ومنهم مَن يقولُ: التشديدُ فَرقَ بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوينِ وبين النون الداخلةِ عوضاً من حرفٍ ساقطٍ من نفس الكلمة، كأَنهم جعلوا لِمَا هو عوضٌ من أَصل الكلمة مزيَّةً على ما هو عوضٌ من شيءٍ زائدٍ ليس من الكلمة[٢].

وتقولُ في الجمع: الذينَ بالياء في الرفع والنصب والجرِّ، لا يختلفُ لأَنه مبنيٌّ كالواحد.

ومنهم مَن يقولُ: الَّذون في الرفع[٣]، والذينَ في النصب والخفض، يجعلهُ كالتثنية إِذ كان على منهاجها في الصحَّة، والأَولُ أَكثرُ.

وأَما الأُلَى بمعنى الذين فهو جمعُ الذي من غير لفظِه كرجُل ونَفَر وامرأةٍ ونِسْوة، وهو بوزْن الحُطَم واللُّبَد.

وأَما اللَّاءِ فهو بمعنى الذي، نحوُ جاءني اللَّاءِ فعلَ كذا، أَي الذي فعلَ، فهو بوزنِ رجلٌ مالٌ إِذا كثُر مالُه، وكَبشٌ صافٌ إِذا كثُر صُوفُه، ويومٌ راحٌ إِذا كثُرتْ فيه الريحُ، ويُجمعُ اللَّاءِ جمعَ السلامة كما فعلوا ذلك بالذي فقالوا: اللاَّؤون في الرفع واللائينَ في النصب [١١٥/ ب] والجرِّ.

وأَما التي فهي عبارةٌ عن كلِّ مؤَنَّث من حيوان وغيرِه، تقول: جاءتْني المرأَةُ التي تعرفُها، ورأَيتُ الناقةَ التي عندكَ، وعُنيتُ بالشجرة التي حملُها طيبٌ، والكلامُ فيها كما الكلامُ في الذي، والأَلفُ واللَّامُ فيها زائدةٌ كما كانت في الذي لإِصلاح لفظِها لوصفِ

---

(١) ذكر هذا الوجه غير منسوب في التذييل والتكميل: ٣/ ٢٦.

(٢) الزجاج والفارسي وابن الشجري ذهبوا إلى أن التشديد عوض من الحرف المحذوف في التثنية، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١٢، والحجة للفارسي: ٣/ ١٤١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٦، وما سلف: ٣/ ٢٤٤.

(٣) هي لغة هذيل كما في الأزهية: ٢٩٨ وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٩١، ولغة لعقيل كما في التذييل والتكميل: ٣/ ٣١، ولطيئ في المساعد: ١/ ١٤٢.

المعارف، وهي ثُلاثيةُ الاسمِ، اللَّامُ والتاءُ والياءُ لأَنه الموجودُ والذي عليه اللَّفظُ[(١)].

وقال الكوفيون: هي منقولةٌ مِن تا في الإِشارة، وأَصلُ تا عندهم التاءُ وحدَها، والكلامُ عليها كالكلام في الذي[(٢)].

وفيها أَربعُ لغات كلغاتِ الذي، يقولون: التي بإِسكان الياء[(٣)]، واللَّتِ بالكسر، واللَّتْ بالسكون، واللتيَّ بالتشديد، والكلامُ عليها كالكلام على الذي، وقد تقدَّم ما فيه مُقنِعٌ[(٤)].

وتُثنَّى «التي» فتقولُ: اللَّتانِ في الرفع، واللَّتَيْنِ في النصب والجرِّ، وهو معرَبٌ لأَن منهاجَ التثنيةِ لا يختلفُ، ولا تكونُ إلا من لفظ الواحد، وليس كذلك الجمعُ، فإِنه يختلفُ، فيكونُ جمعٌ أَكثرَ من جمع، ولا تكون تثنيةٌ أَكثرَ من تثنية، ويكونُ الجمعُ من غير لفظِ واحدِه، كالنَّفَر والنِّسوة والإِبل، فلذلك حافَظوا على التثنية وأَجرَوها في الإِعراب على منهاج واحد، وتركوا الجمعَ على حاله من البناء كواحده.

ويقولون في جمع التي: اللَّاتي على وزن القاضِي واللَّائي واللَّاءِ بغير ياءٍ، كما قالوا في الذي: الأُلَى فأَتَوا به على غير لفظِ الواحد، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾[(٥)] وربَّما قالوا: اللَّوائي واللَّواءِ[(٦)] بغير ياءٍ كما قالوا: اللواتي واللواتِ، فاعرفه.

---

(١) هو قول البصريين، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨١، والأصول: ٢/ ٢٦٣، والعضديات: ١٩٨، والشيرازيات: ٣٥١، والأزهية: ٣٠٢، وما سلف: ٣/ ٢٥٢.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٥٢.

(٣) هي اللغة العليا، انظر الأزهية، ٣٠٢، والصحاح (لتا)، وذكر ابن مالك ست لغات في الذي والتي، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٨٩-١٩٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩-٤٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٠-٢٥، والمساعد: ١/ ١٣٨-١٤٠.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٢٥٢- ٢٥٣.

(٥) الطلاق: ٦٥/ ٤.

(٦) انظر العضديات: ١٩٧-١٩٩، والشيرازيات: ٣٥٠-٣٥٤، والأزهية: ٣٠٠-٣٠١.

قال صاحب الكتاب: (واللاَّمُ بمعنى الذي في قولهم: الضارِبُ أَباه زيدٌ، أي الذي ضَربَ أَباه، وما ومَنْ في قولك: عرفتُ ما عرفتَه، ومَنْ عَرفتَه، وأَيُّهم في قولك: اضربْ أَيُّهم في الدار، وذو الطائية الكائنةُ بمعنى الذي في نحو قول عارِق:

لَأَنْتَحِيَنْ للعَظْمِ ذو أَنا عارِقُهْ

وذا في قولك: ماذا صنعتَ؟بمعنى أَيُّ شيءٍ الذي صنعتَه؟).

قال الشارح: قد ذكرْنا عِدَّةَ الأَسماءِ الموصولةِ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على الذي والتي وتثنيتِهما وجمعِهما. [٣/ ١٤٣]

فأَما الأَلفُ واللَّامُ فتكونُ موصولةً بمعنى الذي في الصِّفة، نحوُ اسم الفاعل واسمِ المفعول، تقولُ: هذا الضاربُ زيداً، والمرادُ الذي ضربَ زيداً، وهذا المضروبُ، والمرادُ الذي ضُرِبَ، أَو يُضرَبُ، وذلك أَنهم أَرادوا وصفَ المعرفةِ بالجملة من الفعلِ، فلمَّا لم يُمكنْ ذلك لتنافِيهما في التعريف والتنكير توصَّلوا إِلى ذلك بالأَلف واللام، وجعلُوها بمعنى الذي بأَن نوَوْا فيها ذلك، ووصَلوها بالجملة كما وصَلوا الذي بها، إِلا أَنه لَمَّا كان من شأْنها أَن لا تَدخلَ إِلا على اسمٍ حوَّلوا لفظَ الفعلِ إِلى لفظ الفاعل أَو المفعولِ وهم يريدون الفعلَ.

فإِذا قلت: الضاربُ فالأَلفُ واللَّامُ اسمٌ في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعلٌ في صورة الاسم، أَلا ترى أَنه لا يجوزُ أَن تقولَ: هذا ضاربٌ زيداً أَمسِ، فتُعملَه فيما بعدَه؟ بل تضيفُه أَلبتةَ، ويجوزُ أَن تقولَ: هذا الضاربُ زيداً أَمسِ، فتُعملَه لأَنك تنوي بالضارب الذي ضربَ، ومتى لم تَنوِ بالأَلف واللَّامِ «الذي» لم يَحسنْ أَن يَعملَ ما دخلَا عليه، وصار كسائر الأَسماء، ويؤَيدُ ما ذكرناه أَن الشاعرَ قد يُضطرُّ فيُدخلُ الأَلفَ واللَّامَ على لفظِ الفعلِ من غير أَن يَنقلَه إِلى اسم الفاعلِ، وما أَقلَّه، قال الشاعر[1]:

(١) سلف البيت: ١/ ٥٨.

فَيَسْـتخرِجُ اليَرْبُـوعَ مِـنْ نافِقائِـهِ ... ومِـنْ جُحْـرِه ذي الشِّـيحةِ[١] اليَتَقصَّـعُ

[٣/ ١٤٤] قال الآخر[٢]:

يقـولُ الخَنَـا وأَبغَـضُ العُجْـمِ ناطِقـاً ... إِلى رَبِّـه صَـوْتُ الحِـمارِ اليُجَـدَّعُ

والمرادُ الذي يَتقصَّعُ، والذي يُجَدَّعُ.

وقد اختُلفَ في هذه اللَّامِ، فذهب قومٌ إِلى أَنها حرفٌ[٣]، وليستْ اسماً، وإِن نُـوِيَ بها مذهبُ الاسميَّة، ولذلك أُعربَ الاسمُ الواقعُ بعدها بإِعرابِ الـذي بغَير صِلةٍ، ولـو كانت اسماً لكان الإِعرابُ لها، وحُكمَ على موضعها بالإِعراب الذي يستحقُّه «الذي».

وذهب قومٌ إِلى أَنها اسمٌ[٤]، واحتجُّوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إِليها كما يعودُ إِلى الذي من صِلتها.

والصوابُ الأَولُ أَنها حرفٌ، إِذ لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإِعراب، ولا خلافَ أَنه لا موضعَ لها من الإِعراب، أَلا ترى أَنها لو كان لها موضعٌ من الإِعراب لكنتَ إِذا قلتَ: جاءني الضاربُ يكونُ موضعُها رفعاً بأَنها فاعلٌ؟ فكان يؤَدِّي إِلى أَن يكونَ للفعل الواحد فاعلان من غير تثنيةٍ أَو عطفٍ، الأَلفُ واللَّامُ واسمُ الفاعلِ، وإِذا قلت: ضربتُ الكاتبَ يكونُ للفعل مفعولان، وذلك لا يجوزُ لأَن هـذا الفعلَ لا يكونُ

---

(١) في ط: «الشيخة».

(٢) هو ذو الخِرَق الطهوي، انظر مصادر البيت السالف، وزد العضديات: ١١٩.

(٣) هو قول السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٧٩، ونسب إِلى المازني في البغداديات: ٥٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧، ونسب أيضاً إِلى الأخفش في اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٢٧، وفصل المرادي فنسب إِلى المازني أنها حرف موصول وإِلى الأخفش أنها حرف تعريف، انظر الجنى الداني: ٢٠٢، وظاهر كلام الأخفش أنها اسم موصول، وظاهر كلام ابن جني أيضاً أنها حرف تعريف، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٥٥، وسر الصناعة: ٣٦٨.

(٤) نسب المبرد هذا القول إِلى المازني واختاره، وهو مذهب ابن السراج والفارسي، انظر الكامل للمبرد: ١/ ٣٦، والأصول: ٢/ ٢٦٥، والشيرازيات: ٨٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٦٢، والارتشاف: ١٠١٣، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦٠.

له أَكثرُ من مفعول واحدٍ، وإِذا قلت: مررتُ بالضاربِ يكونُ لحرف الجرِّ مجروران، وذلك مُحالٌ.

وأَما قولُهم: إِنه يعودُ إِليها الضميرُ من الصفة فلا نقولُ: إِن الضميرَ يعودُ إِلى نفْس الأَلف واللَّام، بل نقولُ: إِنه يعودُ إِلى الموصوف المحذوفِ، لأَنك إِذا قلت: مررتُ بالضاربِ فتقديرُه مررتُ بالرجلِ الضاربِ، فالضميرُ يعودُ إِلى الرجلِ الموصوفِ المحذوفِ لأَنه في حُكم المنطوق به، وتارةً نقولُ: إِنه يعودُ إِلى مدلول الأَلف واللَّام، وهو الذي، فاعرفْه.

وأَما «مَنْ» فإِنها تكونُ بمعنى الذي، وتحتاجُ من الصِّلة إِلى مثل ما احتاجتْ إِليه الذي، إِلا أَنها لا تكونُ إِلا لذواتِ مَن يعقلُ، وهي اسمٌ بدليل أَنها تكون فاعلةً، نحوُ قولك: جاءَني مَن قامَ، فموضعُ مَنْ رفعٌ بأَنه فاعلٌ، ومفعولةً، نحوُ رأَيتُ مَن عندكَ، فيكونُ موضعُها نصباً بأَنه مفعولٌ به كما تكونُ الأَسماءُ كذلك، ولا بدَّ لها من ضمير يعودُ إِليها، وذلك من خصائص الأَسماء، ويدخلُ عليها حروفُ الجرِّ، نحوُ قولك: مررتُ بمَنْ عندَك، قال الله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾(١).

وهي مبنيَّةٌ كما كانت الذي كذلك لأَن ما بعدها من الصِّلة مِن تمامها، فهي بمنزلة بعضِ الاسم، وبعضُ الاسم مبنيٌّ لا يستحقُّ الإِعرابَ، وذلك نحوُ قولك: جاءني مَن عندك، أَي الذي عندَك، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ [١١٦/ أ] وَمَنْ عِندَهُۥ﴾(٢)، إِلا أَنها تُفارِقُ «الذي» في أَنها لا تُوصفُ كما تُوصفُ الذي، ولا يُوصفُ بها كما يُوصفُ بالذي، أَلا تراك تقولُ: جاءَني زيدٌ الذي قام، وجاءني الذي قامَ الظريفُ، فتصفُ الذي وتصفُ بها، ولا تفعلُ ذلك في مَنْ لخروجها عن شَبه الأَسماءِ المتمكِّنةِ؟ وشَبهُها بالمضمَرات بنقصِ لفظِها، أَلا تَرى أَنها على حرفَين؟ والأَسماءُ الظاهرةُ لا تكونُ

(١) آل عمران: ٣/ ١٢٩.
(٢) الأنبياء: ٢١/ ١٩.

على أَقلَّ من ثلاثة أَحرف، فلمَّا بَعُدَتْ من الظاهر لم تُوصفْ ولم يُوصفْ بها، وليس كذلك الذي، فإنها على ثلاثة أَحرف، إِذ أَصلُها لَذٍ مثلُ عَمٍ وشَجٍ.

فإن قيل: إذا زعمتَ أَنها لا تقعُ إلا على ذَواتِ مَن يَعقلُ فما تَصنعُ بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ﴾[1]، والذي يَمشي على بطْنِه والذي يَمشي على أَربعٍ ليسوا مِن العقلاء، لأَن الذي يَمشي على بطنِه من جنس الحيَّات، والذي يَمشي على أَربعٍ من جنسِ الأَنعام والخيلِ؟

فالجوابُ أَنه لَمَّا خَلَطَ ما يَعقلُ وما [٣/ ١٤٥] لا يَعقلُ غلَّبَ جانبَ مَنْ يَعقلُ[2]، وذلك أَنه قال: فمِنْهم، فجَمعَ كنايةَ مَن يعقلُ وما لا يعقلُ بلفظِ ما يعقلُ، فلمَّا كان كنايةُ الجمعِ الذي فيه ما يعقلُ وما لا يعقلُ مثلَ كنايةِ الجمعِ الذي ليس فيه ما لا يعقلُ كان تفصيلُه كذلك، ولِمَنْ مواضعُ غيرُ ذلك تذكَرُ فيما بعدُ.

وأَما «ما» فتكون موصولةً بمعنى الذي، تحتاجُ مِن الصِّلة إلى مثل ما تحتاجُ، وهي مبنيَّةٌ لِمَا ذكرناه في مَن مِن أَنها هي وما بعدَها اسمٌ واحدٌ، فكانت كبعضِ الاسم، وهي تقعُ على ذواتِ ما لا يعقلُ، وعلى صفاتِ مَن يعقلُ، قال الله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ﴾[3]، أَي يُذابُ ما في بُطونهم وجلودِهم، وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[4]، فأَوقعَ «ما» على ما كانوا يعبدون من الأَصنام، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[5].

---

(١) النور: ٢٤/ ٤٥.

(٢) هو قول الأخفش والمازني والمبرد، انظر المقتضب: ٢/ ٥٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٩٦، والشيرازيات: ٤٩٤، والنكت: ٦٢٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٩.

(٣) الحج: ٢٢/ ٢٠.

(٤) النحل: ١٦/ ٧٣.

(٥) النحل: ١٦/ ٥٣.

وقد ذَهب بعضُهم إِلى أَنها تقعُ لِمَا يعقلُ، بمعنى مَن، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾[١] وبقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[٢]، وحكَى أَبو زيد مِنْ قول العرب: «سُبْحان ما سَخَّركُنَّ لنا[٣]»، فأَجْرَى «ما» على القديم سُبحانه، وهذا ونحوُه محمولٌ عندنا على الصِّفة، وقد ذكرنا أَنها تقعُ على صفات مَنْ يعقلُ.

فقولُه: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ بمعنى الطيِّب منهنَّ[٤]، وقولُه: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ بمعنى الباني لها في أَحد القولَين، والقولُ الآخَر: أَن يكونَ بمعنى المصدرِ، أَي وبنائها[٥]، وقولُهم: سُبحان ما سخرَّكنَّ لنا بمعنى المسخِّر، ومهما جاءَ مِن ذلك فمتأَوَّلٌ على ما يُرجعُه إِلى ما أَصَّلْنا، ولها مواضعُ تُذكَر أَقسامُها فيها فيما بعدُ، إِن شاءَ اللهُ.

وأَما «أَيٌّ» فإِنها تكونُ موصولةً أَيضاً تحتاجُ إِلى كلامٍ بعدها تَتمُّ به اسماً كاحتياج الذي ومَنْ وما إِذا كانا بمعنى الذي، ويَعملُ فيها ما قبلها من العوامل كما تعملُ في الذي، فتقولُ: لأَضربَنَّ أَيُّهم في الدار، والمعنى الذي في الدار مِنهم، فأَيٌّ بمنزلة الذي، إِلا أَنها تُفيد تبعيضَ ما أُضيفتْ إِليه، ولذلك لزمتْها الإِضافةُ، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: لأَضربَنَّ الذي في الدار لم يكنْ في اللَّفظ دلالةٌ على أَنه واحدٌ من جماعة كما تفيدُ أَيٌّ ذلك؟

وقد تُفرَدُ ومعناها الإِضافةُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٦]، والمعنى أَيَّ الاسمَيْنِ دعوتَ اللهَ به فله الأَسماءُ الحُسنَى.

---

(١) النساء: ٤/ ٣.

(٢) الشمس: ٩١/ ٥، انظر ما سيأتي: ٨/ ٢٦٠.

(٣) هو من كلام العرب كما في المقتضب: ٢/ ٢٩٦، والأصول: ٢/ ١٣٥، والشيرازيات: ٤٩٣، والبغداديات: ٢٦٥، ونتائج الفكر: ١٨٣.

(٤) هو قول أَبي جعفر النحاس لأن «ما» تقع للنعوت كما تقع لِما لا يعقل، و«ما» في الآية عند الفراء مصدرية، ودفع النحاس هذا القول، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣٣-٤٣٤، والقرطبي: ٦/ ٢٥-٢٦.

(٥) كذا في المقتضب: ٢/ ٥٢، وذكر الفارسي القولين الأخيرين في البغداديات: ٢٦٥.

(٦) الإسراء: ١٧/ ١١٠، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٢٨.

ولا بدَّ من عائدٍ في الجملة التي هي صلةٌ له، أَلا تراكَ تقولُ: جاءني أَيُّهم قامَ أَبوه، والعائدُ الهاءُ في أَبوه؟ وتقولُ: لأَضربَنَّ أَيُّهم قامَ غلامُه، وأَيُّهم هو أَحسنُ، فإِن حذفتَ العائدَ المرفوعَ الذي لا يَحسنُ حذفُه في الذي بُنيَ على الضمِّ، نحوُ قولك: لأَضربَنَّ أَيُّهم أَحسنُ، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1]، والمعنى أَيُّهم هو أَشدُّ.

وإِنما بُنيتْ لأَن القياسَ فيها أَن تكونَ مبنيَّةً على حدِّ نظيرَيْها، وهما مَنْ وما، لأَنها إِذا كانت استفهاماً فقد تضمَّنتْ معنى همزةِ الاستفهام، وإِذا كانت جَزاءً فقد تضمَّنتْ معنى حرف الجزاء، وهو إِنْ، وإِذا كانت خبراً بمعنى الذي فهي كبعض الاسم على ما أَصَّلْنا.

وإِنما أُعربتْ لتمكُّنها بلُزوم الإِضافةِ لها حملاً لها على نقيضها ونظيرِها، وهو بعضٌ وكُلٌّ، فلمَّا حُذفَ العائدُ المرفوعُ الذي لا يحسنُ حذفُه مع «الذي» دخلَها نقصٌ بإِزالتها عن ترتيبها[2]، فعادتْ إِلى أَصلها ومقتضَى القياسِ فيها من البناء، كما أَن «ما» الحجازيةَ إِذا قُدمَ خبرُها أَو دخلَها الاستثناءُ الناقضُ لمعنى الجحْدِ رُدَّتْ إِلى قياس نظيرِها في الابتداء، نحوُ هل وإِنما ونحوُهما ممَّا يكونُ بعدَه المبتدأُ والخبرُ.

وإِنما بُنيَ على الضمِّ على التشبيه بقَبلُ وبَعْدُ ويا زيدُ، لأَنه يكونُ معرباً في حال ومبنيَّاً في حال، كما تقول: جئتُ مِن قبلٍ ومِن بعدٍ ويا رجُلاً، ثمَّ تقولُ: جئتُ من قبلُ ومن بعدُ إِذا أَردتَ المعرفةَ ويا زيدُ، هذا مذهبُ سيبويه[3].

والكوفيون يُخالفونه في هذا [٣/ ١٤٦] الأَصل، ويَنصبون أَيّاً إِذا وقع عليها فعلٌ سَواءٌ حذَفوا العائدَ من الصِّلة أَوْ لم يَحذفوه، ولا فرقَ عندهم بين قولهم: لأَضربنَّ أَيَّهم هو أَفضلُ، وبين لأَضربنَّ أَيَّهم أَفضلُ، ولا يضمُّون أَيَّهم إِلا في موضعِ رفعٍ، فأَما قولُه

---

(١) مريم: ١٩/ ٦٩.
(٢) بهذا علل ابن الشجري في أماليه: ٣/ ٤١، وانظر تعليل الأعلم في النكت: ٦٧٨.
(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٨-٤٠١، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٢٧-١٢٨.

تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ فإنهم يقرؤونها بالنصب، حكاه هارونُ القارئُ عنهم[١]، وقرأ بها أيضاً[٢]، وتأوَّلوا الضمَّ على وجوه:

أَحدُها: أَنه معرَبٌ وأنه رُفعَ بأنه مبتدأٌ، وأَشدُّ الخبرُ، ويكونُ أَيُّ هنا استفهاماً، كأنه اكتفى بالجارِّ والمجرور في قوله: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾، كما يقال: لأَقتُلَنَّ من كلِّ قَبيلٍ، ولآكُلَنَّ من كلِّ طعامٍ، ثم ابتدأ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، وهو رأْيُ الكسائيِّ والفراءِ، وعلى هذا لا يكون للجملة التي هي «أَيُّهم أَشدُّ» موضعٌ [١١٦/ب] من الإِعراب.

والوجه الثاني: أَن يكونَ «أَيُّهم» أَيضاً استفهاماً على ما ذكرنا، وهو رفعٌ بأَنه مبتدأٌ، وما بعدَه الخبرُ، والجملةُ في موضع المفعولِ لقوله: لننزعنَّ، والنَّزعُ بمعنى التَّبيين، فهو قريبٌ من العِلم، فلذلك جاز تعليقُه عن العمل[٣].

والوجه الثالث: أَن يكونَ رفعاً على الحكاية، والمعنى ثمَّ لَننزعنَّ من كلِّ فريقٍ تَشايَعوا الذي يقال فيه: أَيُّهم أَشدُّ على الرَّحمنِ عِتيّاً، وهو رأْيُ الخليل[٤]، وشبَّهه بقول الأَخطل[٥]:

---

(١) حكاها عنه سيبويه: ٢/ ٣٩٩، وهي قراءة معاذ الهراء وطلحة بن مصرف انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٣١، وشواذ ابن خالويه: ٨٦، والقرطبي: ١٣/ ٤٨٨.

(٢) عبارة سيبويه: «وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها «ثم لننزعن من كل شيعة أَيَّهم» ثم قال: «وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضل» الكتاب: ٢/ ٣٩٩.

(٣) وذكر الفراء وجهاً ثالثاً، وهو على النداء، أي لننادين أيهم أشد على الرحمن عتياً.
انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧-٤٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٤-٢٥، والمسائل المنثورة: ١٢١-١٢٢، والإغفال: ٢/ ٣٩٩-٤٠٠، والإنصاف: ٧١١-٧١٢

(٤) هو قياس قول الخليل ومفهومه، انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٩.

(٥) صدر البيت:

ولقد أَبيتُ من الفتاة بمنزلٍ

وهو في ديوانه: ٦١٦، والكتاب: ٢/ ٣٩٩، والأصول: ٢/ ٣٢٤، والخزانة: ٢/ ٥٥٣، وورد=

فأَبِيْـــــتُ لا حَـــــرِجٌ ولا مَحْـــــرومُ

وهذا بابُه الشِّعرُ، وفي حال الاختيارِ عنْه مَندوحةٌ.

ويونسُ يجعلُه من قَبيلِ أَشهدُ إِنك لرسولُ الله في تعليق الفعل[1] عن العمل، سَواءٌ كان من أَفعال القلْب أَو لا يكونُ، ويُجيز لأَضربَنَّ أَيُّهم هو أَفضلُ، ويُعلِّقُ الضربَ، وهذا ضعيفٌ لأَن التعليقَ ضربٌ من الإِلغاء، ولا يجوزُ أَن يعلَّقَ من الأَفعال عن العمل إِلا ما يجوزُ إِلغاؤه، والذي يجوزُ إِلغاؤه أَفعالُ القلْب، نحوُ ظننتُ وعلمتُ.

والكوفيون لا يَرونَ لأَضربنَّ أَيُّهم قائمٌ بالضمِّ، ولا يقولونه إِلا منصوباً، ويَعْضُد ما قالوا ما حكاه الجرميُّ قال: مِن حينَ خرجتُ من الخَندق- يعني خندقَ البصرة- حتى صُرتُ إِلى مكةَ لم أَسمعْ أَحداً يقول: اضربْ أَيُّهم أفضلُ، أي كلُّهم ينصبُ، وهذه الحكايةُ لا تمنعُ أَن يكونَ غيرُه سمعَ خلافَ ما رَواه، ويكونَ ما سمعَه لغةً لبعض العرب، وذلك أَن سيبويه سمعَ ذلك وحَكاه[2]، ويدلُّ على ذلك قولُه: «وسأَلتُ [٣/ ١٤٧] الخليلَ عن قولهم: اضربْ أَيُّهم أَفضلُ - يَعني العربَ - وقال: القياسُ هو النصبُ، وتأَوَّلَ الرفعَ على الحكاية»[3]، وأَنشد أَبو عمرو[4]:

=بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٣٠، والإغفال: ٢/ ٣٩٨، والمخصص: ٨/ ٦٩، ١٦/ ١١٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٢، والإنصاف: ٧١٠.

(١) عبارة سيبويه: «وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة أشهد إنك لرسول الله»، الكتاب: ٢/ ٤٠٠.

(٢) من قوله: «والكوفيون لا يرون....» إلى قوله: «وحكاه» جاء في اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٢٤-١٢٥، وبعضه في الإنصاف: ٧١٢.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩ بتصرف، وانظر الأصول: ٢/ ٣٢٥.

(٤) حكى الشيباني عن غسَّان -وهو أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب- أنه أنشد البيت، كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٢٩، والإنصاف: ٧١٥، ونسب البيت إلى غسان بن عُلة في العيني: ١/ ٤٣٦، والدرر: ١/ ٦٠، وحكى البغدادي نسبته إلى غسان، انظر الخزانة: ٢/ ٥٢٢، وورد بلا نسبة في كتاب الجيم: ٣١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٠٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ٥٥، والمغني: ٨٢، ٤٥٧، ٦٠٩.

وكلام الشارح على آية سورة مريم وما تخلَّله من آراء وشواهد وتقسيمات قاله السيرافي في=

إذا مـــا أَتَيْـــتَ بَنـــي مالِـــكٍ فسَــلِّمْ عــلى أَيُّهــمْ أَفْضــلُ

وهذا نصٌّ في محلِّ النزاعِ، ولأَيٍّ وما ومَنْ أَقسامٌ تُذكَرُ فيما بعد إِن شاءَ الله.

وأَما «ذو» فإن طيِّئاً تقولُ: هذا ذو قالَ ذاك، يريدون الذي قالَ ذاك، وهي ذو التي بمعنى صاحِبٍ، نقَلوها إِلى معنى الذي، ووصَلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبرِ التي تُوصَلُ بها الذي، وبنَوها لاحتياجها إِلى ما بعدَها كما كانت «الذي» مبنيَّةً، فقالوا: هذا زيدٌ ذو قامَ، ورأَيتُ زيداً ذو قامَ، ومررتُ بزيدٍ ذو قامَ أَبوه، فيكونُ في حال الرفع والنصب والجرِّ بالواو، وهذه الواوُ عينُ الكلمةِ، وليستْ علامةَ الرفعِ، وتقولُ: مررت بالمرأَة ذو قامتْ، وبالرجلَين ذو قاما، وبالرجالِ ذو قاموا، فيَستوي فيه التثنيةُ والجمعُ والمؤنثُ، قال الشاعر(١):

فَـــإِنَّ المـــاءَ مـــاءُ أَبي وجَـــدِّي وبئْري ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ[٣/ ١٤٨]

وصفَ البئر بذو، وهي مؤنَّثةٌ، ومن أَبيات الحماسة لمنظور بن سُحَيم(٢):

فإِمَّـــا كِـــرامٌ مُـــوسِرون أَتَيـــتُهمْ فحَسْـبِيَ مِـنْ ذُو عنـدَهُمْ مـا كفَانِيـا

أَي مِن الذي عندَهم، ووصَلَه بالظرف كما تصلُ الذي به في قولك: جاءني الذي عندَهم، فأَما قولُه(٣):

=شرح الكتاب: ٩/ ١٢٨-١٣٠ بخلاف يسير.

(١) هو سنان بن الفحل الطائي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٩١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٥، والإنصاف: ٣٨٤، والخزانة: ٢/ ٥١١، والبيت بلا نسبة في الأزهية: ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٧٨.

(٢) البيت له في شرح الحماسة للمرزوقي: ١١٥٨، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٩٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٥١، وروي «ذي» على أن بعض الطائيين يعربون «ذو»، انظر المصادر السالفة وشرح أبيات المغني: ٦/ ٢٥٠.

(٣) هو قيس بن جِرْوة الطائي، ولقبه عارق، ويقال هو لعمر بن مِلْقَط، كذا في نوادر أبي زيد: ٢٦٦، والبيت لقيس بن جروة في سر الصناعة: ٣٩٦، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٤٥-١٧٤٦، والخزانة: ٣/ ٣٣٠، وجاء بلا نسبة في كتاب الشعر: ٤١٥، والمحتسب: ١/ ١٤٢.

لَـئنْ لم تُغـيِّرْ بَعْـضَ مـا قَـدْ صَـنَعْتُمُ   لأَنْتِحَـيَنْ لِلعَظْـمِ ذُو أَنَـا عَارِقُـهْ

وقبله(١):

حَلفْـتِ بِهَــدْي مُشْــعَرٍ بَكراتُــه   تَخُـبُّ بِصَـحْراءِ الغَبِـيطِ دَرَادِقُـهْ

فالبيتُ لعارِق الطائيِّ، وعارِق لقبٌ غلَبَ عليه، لُقبَ بذلك لقوله في آخر البيت: «ذو أَنا عارِقُهْ»، واسمُه قَيسُ بنُ جِرْوة بنِ سيف بنِ مالك بن عمرو بنِ أَبان، ويُروي «لئنْ لم يُغيِّر» ويُروى «لأَنتحيَنَّ العَظْمَ»(٢)، والشاهدُ فيه جعلُ «ذو» بمعنى الذي ووصلُها بالمبتدأ والخبر، وقولُه: لئنْ فيما بينَ القَسم والمقسَمِ عليه توطئةٌ للقسم، وجوابُ القسمِ «لأَنتحينْ للعَظْمِ»، يقول: آليَتُ إِنْ لم تُغيِّرْ بعضَ صنيعِك لأَقصدَنَّ في مقابَلتِه كَسْرَ العظمِ [٣/ ١٤٩] الذي صُرتُ أَعْرُقه، أَي أَنتزعُ اللحمَ منه، جعلَ شَكْواه كالعَرْق، وجعلَ ما بعده إِن لم يُغيِّرْ معامَلتَه تأثيراً في العظم نفسِه، وهذا وَعيدٌ.

وذهبَ بعضُهم إِلى أَنك تقولُ في المؤنَّث: ذاتُ قالتْ ذاك وفي التثنية والجمع، ويكونُ مضموماً في كلِّ حال، وحكَى أَنه يجوز أَن تقولَ في جماعة المؤنَّث: ذواتُ قُلْنَ(٣)، وفي ذلك دلالةُ أَنه منقولٌ من «ذي» التي بمعنى صاحب.

والفرقُ بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيِّئ وبين ذو التي بمعنى صاحِب من وجوه:

منها: أَن «ذو» في لغة طيِّئ توصَلُ بالفعل، ولا يجوزُ ذلك في «ذو» التي بمعنى صاحب.

ومنها: أَن ذو في مذهب طيِّئ لا يوصَفُ بها إِلا المعرفةُ، والتي بمعنى صاحِب يوصَفُ بها المعرفةُ والنكرةُ، إِن أَضفتَها إِلى نكرة وصفتَ بها النكرةَ، وإِن أَضفتَها إِلى

(١) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) أشار البغدادي إلى هذه الرواية في الخزانة: ٣/ ٣٣١.

(٣) انظر في ذلك الأصول: ٢/ ٢٦٢-٢٦٣، والأزهية: ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٤-٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٧٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٥١.

معرفة صارتْ معرفةً، ووصفتَ بها المعرفةَ، وليست ذو التي بمعنى الذي كذلك لأَنها معرفةٌ بالصِّلة على حدِّ تعريفِ مَن وما.

ومنها: أَن التي في لغة طيِّئ لا يجوزُ فيها ذا ولا ذي، ولا تكونُ إلا بالواو[1]، تقول: مررتُ بالرجلِ ذو قال، أَي الذي قال، ورأَيتُ الرجلَ ذو قال، وليس كذلك التي بمعنى صاحِب فاعرفْه.

فأما «ذا» من قولك: ماذا صنعْتَ فهي على وجهين:

أَحدُهما: أَن تكونَ ما استفهاماً، وهي اسمٌ تامٌّ مرفوعُ الموضعِ بالابتداء، وذا خبرُه، وهي بمعنى الذي، وما بعدَه من الفعل والفاعلِ صِلتُه، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ صنعتَه.

والوجهُ الثاني: أَن تجعلَ ما وذا جميعاً بمنزلة «ما» وحدَها، وتكونَ قد ركَّبتَ من كلمتَين كلمةً واحدةً، نحوُ إِنَّما وحَيثما ونحوِهما من المركَّبة، وتكونَ ما مع ذا في موضع نصبٍ بصنعتَ، ويكونَ جوابُ الأَولِ مرفوعاً، وجوابُ الثاني منصوباً لأَن الجوابَ بدلٌ من السؤال، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[2]، قُرئَ برفع العفوِ ونصبِه[3]، فالرفعُ على أَن يكونَ «ذا» بمعنى الذي، والمعنى ما الذي يُنفقونه، قال الشاعر[4]:

أَلَا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَم ضَلالٌ وباطِلُ

[٣/ ١٥٠] والنصبُ على تركيب ما وذا وجعِلهما معاً كلمةً واحدةً في موضعِ

---

(١) بعض الطائيين أعربها، انظر: ٣/ ٢٦٧- ٢٦٨.

(٢) البقرة: ٢/ ٢١٩.

(٣) قرأ بالرفع أبو عمرو وحده، والباقون بالنصب، انظر السبعة: ١٨٢، والتيسير: ٨٠، والنشر: ٢/ ٢٢٧.

(٤) هو لبيد، والبيت في ديوانه: ٢٥٤، والكتاب: ٢/ ٤١٧، والأصول: ٢/ ٢٦٣-٢٦٤، وكتاب الشعر: ٣٨٩، والأزهية: ٢٠٦، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٦٠.

منصوبٍ [١١٧/ أ] بالفعل بعدَهما، قال الله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾[١].

فإِن قيل[٢]: فهلَّا كانت «ذا» في قولك: ماذا صنعتَ زائدةً مُلْغاةً.

قيل: عنه جوابان:

أَحدُهما: أَنه لو كانت «ذا» زائدةً لقلتَ في الجواب: عَمَّ ذا تسألُ بحذفِ أَلف ما كما تقولُ: عمَّ تسألُ؟ لأَن ما إِذا كانت استفهاماً، ودخلَ عليها حرفُ الجرِّ حُذفتْ أَلفُها[٣]، نحوُ قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٤]، و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[٥]، فلَّما ثبتتْ الأَلفُ وقلتَ: عمَّا ذا تسأَلُ دلَّ على أَنهما رُكِّبا تركيبَ «إِنَّما»، وصارتْ الأَلفُ حَشْواً.

والثاني: لو كانت مُلغاةً لكانَ التقديرُ في ماذا تصنعُ ما تصنعُ، وتكونُ في موضع نصبٍ[٦]، فلَّما قال:

أَنَحْبٌ فيُقضَى أَم ضَلالٌ وباطِلٌ

فأَبدلَ المرفوعَ من «ما» دلَّ أَنها مرفوعةٌ بالابتداء، والخبرُ «ذا»، والفعلُ صِلةٌ على ما ذُكر.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والموصولُ ما لا بدَّ له في تمامه اسماً من جملةٍ تَرْدُفُه من الجمل التي تقعُ صفاتٍ، ومن ضميرٍ فيها يَرجُع إِليه، وتسمَّى هذه الجملةُ صِلةً، ويُسمِّيها سيبويه الحَشْوَ، وذلك قولُك: الذي أَبوه منطلِقٌ زيدٌ، وجاءني مَنْ عَهِدَه عمرو، واسمُ الفاعل في الضارِب في معنى الفعل، وهو مع المرفوع به جملةٌ واقعةٌ صِلةً للَّام، ويَرجعُ الذِّكرُ منه إِليه كما يَرجعُ إِلى الذي).

---

(١) النحل: ١٦/ ٣٠.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه من وجهين قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٦٠ بخلاف يسير.

(٣) هذا التعليل قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٦٤.

(٤) النبأ: ٧٨/ ١.

(٥) النازعات: ٧٩/ ٤٣.

(٦) انظر كتاب الشعر: ٣٨٨.

قال الشارح: الموصولُ ما لا يَتمُّ حتَّى تَصِلَه بكلام بعدَه تامٍّ، فيصيرَ مع ذلك الكلامِ اسماً تامَّاً بإزاء مسمَّىً، فإذا قلتَ: جاءَني الرجلُ الذي قامَ، فالذي وما بعدَه في موضِعِ صفةِ الرجلِ بمعنى القائمِ، وإذا قلتَ: جاءني مَنْ قامَ فمَنْ وما بعدَها في موضعِ اسمٍ معروفٍ غيرِ صفةٍ، فمنزلةُ الذي ونحوُه من الموصولات وحدَه منزلةُ حرفٍ من الكلمة من حيث كان لا يُفهمُ معناه إلا بضمٍّ ما بعدَه إليه، فصار لذلك من مقدِّماتِه، ولذلك كان الموصول مبنيَّاً، فالموصولُ وحدَه اسمٌ ناقصٌ، أي ناقصُ الدلالةِ، فإذا جئتَ بالصِلة قيل: موصولٌ حينئذٍ.

وقولُه: «**لا بدَّ له في تمامه اسماً من جُملة تَرْدُفُه**» أَي تَتبعُه، وكلُّ شيءٍ يتبعُ شيئاً فقد رَدِفَه.

وقولُه: «**من الجُمل التي تقعُ صفاتٍ**» يريدُ من الجمل التي توضِّحُ وتبيِّنُ، وهي الجملُ المتمكِّنةُ في باب الخبر، وصَلَحَ فيها أَن يقالَ فيه صِدقٌ أَو كذبٌ، وجازَ أَن تقعَ صفةً للنكرة.

فأَما الاستفهامُ فلا يجوزُ أَن يُوصَلَ به «الذي» وأَخواتُها، لا يجوزُ جاءني الذي أَزيدٌ أَبوه قائمٌ، وكذلك الأَمرُ والنهيُ[١] لِمَا ذكرناه من أَنها لا تقعُ صفةً للنكرة، إذ كانت لا تَحتمِلُ الصدقَ والكذبَ، وجملةُ الأَمرِ أَن الصِّلةَ بأَربعة أَشياءَ، الفعلُ والفاعلُ والمبتدأُ والخبرُ والشرطُ وجوابُه والظرفُ. [٣/ ١٥١]

ولا بدَّ في كلِّ جملة من هذه الجمل من عائدٍ يعودُ منها إلى الموصول، وهو ضميرُ ذلك الموصولِ ليربطَ الجملةَ بالموصول، ويُؤْذِنَ بتعلُّقها بالموصول، إذ كانت الجملة عبارةً عن كلِّ كلامٍ تامٍّ قائمٍ بنفْسه، فإذا أَتيتَ فيها بما يتوقَّفُ فهمُه على ما قبله آذَنَ بتعلُّقها به.

---

(١) قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٦٧، وأجاز الكسائي أن تقع جملة الصلة جملة أمر أو نهي، وأجاز المازني أن تقع جملة دعاء إذا كانت بلفظ الخبر، وأجاز هشام أن تصدر بلعل وليت وعسى، والمبرد بكأن وليت، وأجاز ابن السراج تصدر الجملة بكأن، ومنعه في الباقي، انظر المقتضب: ٣/ ١٩٤، والأصول: ٢/ ٢٦٩، والارتشاف: ٩٩٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ٧.

فمثالُ وصلِك بالفعل قولُك: جاءني الذي قامَ، فالذي الموصولُ، و«قامَ» الصِّلةُ، والعائدُ الفاعلُ، وهو ضميرُ الموصولِ، واستتَرَ في الفعل لأنه له، ولو كان لغيرِه لم يَستترْ، نحوُ الذي قامَ غلامُه زيدٌ، وسَواءٌ في الصِّلةِ[1] الفعلُ اللّازمُ والمتعدِّي والحقيقيُّ وغيرُ الحقيقيِّ، نحوُ كان وليس، فمثالُ اللّازمِ ما تقدَّمَ من قولنا: جاءني الذي قامَ، والذي قامَ غلامُه، ومثالُ المتعدِّي جاءني الذي ضَربَ زيداً، والذي أَعطَى عَمراً درهماً، والذي ظَنَّ زيداً قائماً، والذي أَعلمَ عَمراً زيداً خيرَ الناسِ، فالذي هو الموصولُ و«ضَربَ زيداً» هو الصِّلةُ، والعائدُ الفاعلُ المستتِرُ في ضربَ، وكذلك الباقي، الصِّلةُ الفعلُ وما يَتبعُه من الفاعل والمفعولينَ، ومثالُ وصلِك بالفعل غيرِ الحقيقيِّ قولُك: جاءني الذي كان قائماً، والذي ليس قائماً، فكانَ واسمُها وخبرُها الصِّلةُ، والعائدُ الاسمُ المستتِرُ.

ولا فرقَ في ذلك بين أَن تكونَ الجملةُ إِيجاباً أَو سَلباً، فمثالُ الإِيجاب الذي قامَ زيدٌ، ومثالُ[2] السلبِ الذي ما قامَ زيدٌ، وتقولُ في الموصول بالمبتدأ والخبرِ: جاءني الذي أَبوه قائمٌ، فالذي اسمٌ موصولٌ، وأَبوه قائمٌ الصِّلةُ، والعائدُ الهاءُ في أَبوه، ومثلُه جاءني الذي هو قائمٌ، فقولُك: هو قائمٌ صلةٌ، وهو العائدُ إِلى الموصول، ومثالُ وصلِك بالشرط والجزاءِ قولُك: جاءني الذي إِن تَأْتِه يَأْتِك عمرو، فقولُك: إِن تَأْتِه يَأْتِك عمرو صِلةٌ، والعائدُ الهاءُ في تأْتِه.

واعلمْ أَن كلَّ واحدٍ من الشرط والجزاءِ جملةٌ فعليةٌ تامَّةٌ، فلمَّا دخلَ عليهما حرفُ الشرط ربطَهما، وجعلَهما كجملة واحدةٍ في افتقار كلِّ واحدةٍ من الجملتَين إِلى الأُخرى كافتقار المبتدأ إِلى الخبر، فالجملةُ الأُولى التي هي شرطٌ بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانيةُ التي هي جَزاءٌ كالخبر، وإِذا كان كذلك فأَنتَ بالخِيار في إِلحاق العائد، إِن شئتَ أَتيتَ به في الجملة الأُولى، نحوُ ما تقدَّم من قولك: جاءني الذي إِن تأْتِه يأْتِك عمرو، فالعائدُ الهاءُ في

---

(١) في ط،ر: «الفعل».

(٢) في ط،ر: «ومثله».

تأْتِه، وإِن شئتَ أَتيتَ به في الجملة الثانية، نحوُ قولك: جاءني الذي إِن تُكرمْ زيداً يشكرْكَ، فالعائدُ المضمَرُ في يشكرْك.

فإِن جئتَ بالضمير فيهما فأَحسنُ شيءٍ، نحوُ قولك: جاءني الذي إِن تَزرْه يُحسنْ إِليكَ، فالعائدُ الأَولُ الهاءُ المنصوبةُ في تَزرْه، والآخرُ الضميرُ المرفوعُ في يُحسنْ إِليك، كما يكونُ في المبتدأ والخبر إِذا كانا صلةً كذلك، إِن شئتَ أَتيتَ بالعائد مع المبتدأ وحدَه، نحوُ جاءَني الذي أَبوه قائمٌ، وإِن شئتَ أَتيتَ به مع الخبر وحدَه، نحوُ الذي أَخوك غلامُه زيدٌ، وإِن شئتَ أَتيتَ به معَهما، نحوُ الذي أَبوه أَخوه زيدٌ، والذي عمُّه خالُه عمرو.

وأَما الصِّلةُ إِذا كانت ظرفاً أَو جارّاً ومجروراً فنحوُ الذي عندَك زيدٌ، والذي في الدار خالدٌ.

واعلمْ أَن الظرفَ إِذا وقعَ صِلةً فإِنه يتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ، نحوُ استقرَّ أَو حَلَّ ونحوِه، ولا يتعلَّقُ باسمِ فاعلٍ لأَن الصِّلةَ لا تكونُ بمفرَد، إِنما تكونُ بجملة.

وأَكثرُ النحويِّين يسمِّي هذه الجملة صِلةً[1]، وسيبويهِ يسميِّها حَشْواً[2]، فالصِّلةُ مصدرٌ كالوصْل في قولك: [١١٧/ ب] وصَلتُ الشيءَ وصْلاً وصِلةً، والمرادُ أَن الجملةَ وصلٌ له، فأَما تسميةُ سيبويه لها حَشْواً فمِن معنى الزيادة، أَي أَنها ليستْ أَصلاً، وإِنما هي زيادةٌ يتمَّمُ بها الاسمُ ويوضَّح بها معناه، ومنه فلانٌ مِن حَشْوِ بني فلان، أَي من أَتْباعهم، وليس من صميمِهم[3].

وقولُه: «**واسمُ الفاعلِ في الضارِب في معنى الفعل**» قد تقدَّم القولُ: إِنَّ الأَلفَ واللَّامَ بمعنى الذي، واسمُ الفاعلِ بمعنى الفعل[4]، وذلك أَنهم أَرادوا أَن يَصِفوا بالجملة الفعليةِ المعرفةَ كما وصَفوا بها النكرةَ، فلم يُمكنْهم ذلك لتنافِيهما في التعريف والتنكير،

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٩١ فما بعدها، والأصول: ٢/ ٢٦٦-٢٦٩.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٥-١٠٧، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٣٢، والأشباه والنظائر: ١/ ٩٣.

(٣) انظر الصحاح واللسان (حشا).

(٤) هو قول السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٧٩، وانظر ما سلف: ٣/ ٢٦٠- ٢٦١.

فجاؤوا [٣/ ١٥٢] بالألف واللَّامِ ونوَوْهما بمعنى الذي، ولم يُمكنْ إدخالُهما على لفظِ الفعل لأَنهما مِن خصائصِ الأَسماء، فحَوَّلوا لفظَ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسماً في اللَّفظ، وهو فعلٌ في الحكم والتقدير، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى الأَلف واللَّام إذ[١] كانت في تأويل الذي[٢]، والصوابُ أنه عائدٌ إلى مدلول الأَلف واللَّامِ[٣]، وهو الموصوفُ باسم الفاعل، واسمُ الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع في تقدير الجملةِ كسائر الصِّلات.

قال صاحب الكتاب: (وقد يُحذفُ الراجعُ كما ذكرنا، وسمعَ الخليلُ عربيَّاً يقول: ما أَنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، وقُرِئ (تماماً على الذي أَحْسَنُ) بحذف شَطْرِ الجملة، وقد جاءت «التي» في قولهم: بعد اللَّتيَّا والتي محذوفةَ الصِّلةِ بأَسْرِها، والمعنى بعدَ الخُطَّة التي من فَظَاعةِ شأْنِها كَيتَ وكَيتَ، وإنما حَذفوا لِيُوهِموا أَنها بلغتْ من الشدَّة مَبلغاً تَقاصرتْ العبارةُ عن كُنْهه).

قال الشارح: اعلمْ أَنهم قد حذَفوا الرواجِعَ من الصِّلة، وكثُرَ ذلك عندهم حتى صار قياساً، وليس حذفُها دون إثباتِها في الحُسْن، وقد جاء الأَمران في كتاب الله تعالى، نحوُ قوله: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٤]، والمرادُ بعثَه، وقال في موضع آخر: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[٥]، فأَتى بالعائد، وهو الهاءُ.

وإنما حَذفوا العائدَ من الصِّلة لأَن «الذي» وما بعدَه من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسمٍ واحدٍ[٦]، وكذلك كلُّ موصولٍ يكونُ هو وصِلتُه كاسمٍ واحدٍ، فكأَنهم

---

(١) في ط: «إذا». تحريف.

(٢) هو قول المبرد في المقتضب: ٣/ ٨٩، والرضي في شرح الكافية: ٢/ ٤٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٧٩.

(٣) هو ظاهر مذهب ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٧٠.

(٤) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٧٥، وفي د،ط،ر: «كالذي». خطأ.

(٦) هو تعليل المبرد في المقتضب: ١/ ١٩.

استَطَالوا الاسمَ وأَنْ يكونَ أَربعةُ أَشياءَ كشيءٍ واحدٍ[١]، فكَرهوا طولَه كما كَرهوا طولَ اشهِيبابٍ واحْمِيرارٍ، فخفَّفوه بحذف الياء، وقالوا: اشْهِبَابٌ واحْمِرارٌ، كذلك لَمَّا اسْتطَالوا الاسمَ بصِلتِه حذَفوا من صِلته العائدَ تخفيفاً.

وإنما حذَفوا الراجعَ دون غيرِه من الصِّلة إذ لم يكنْ سبيلٌ إلى حذف الموصول لأَنه هو الاسمُ، ولا إلى حذفِ الفعل لأَنه هو الصِّلةُ، ولا إلى حذف الفاعل لأَن الفعلَ لا يُستغنَى عنه، فحذَفوا الراجعَ، ولا يُحذفُ هذا الراجعُ إلا بمجموع ثلاثِ شرائط[٢]:

أَحدُها: أَن يكونَ ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً، لأَن المفعولَ كالفضلة في الكلام والمستغنَى عنه.

وأَن يكونَ الراجعُ متَّصلاً لا منفصِلاً لكثرة حروف المنفصل.

وأَن يكونَ على حذفِه دليلٌ، وذلك أَن يكونَ ضميراً واحداً لا بدَّ للصِّلةِ منه، فتقولُ: الذي ضربتُ زيدٌ، فتَحذفُ العائدَ الذي هو الهاءُ لأَنَّ الكلامَ والصِّلةَ لا يتمُّ إلا بتقديره، ولو قلتَ: الذي ضربتُه في داره زيدٌ لم يَجُزْ حذفُ الهاء لأَن الصِّلة تتمُّ[٣] بدونه، فلا يكونُ في اللفظ ما يدلُّ عليه.

وقد حذفوا العائدَ على الموصول إذا كان مبتدأً، نحوُ قولك: جاءني الذي ضاربٌ زيداً، والمرادُ الذي هو ضارِبٌ، وحكَى صاحبُ الكتاب عن الخليل «ما أَنا بالذي قائلٌ لك شيئاً»[٤] أَي الذي هو قائلٌ، ومن ذلك قراءةُ بعضِهم: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾[٥] برفع بعوضة[٦]، كأَنه جعلَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، والمرادُ أَن اللهَ لا يَستَحْيي أَن يَضربَ

---

(١) كذا في الأصول: ٢/ ٢٧١.

(٢) أجملها المبرد في المقتضب: ١/ ١٩.

(٣) الصواب: «لا تتمُّ».

(٤) الكتاب: ٢/ ٤٠٤، وانظر الكتاب: ٢/ ١٠٨، والأصول: ٢/ ٣٩٦.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٦.

(٦) قرأ بالرفع رؤبة، انظر الكتاب: ٢/ ١٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٠٤، وشواذ ابن خالويه: ٤، والمحتسب: ١/ ٦٤، ونسبها الأخفش إلى ناس من تميم، انظر معاني القرآن له:=

مثلاً الذي هو بعوضةٌ، ومثلُه قراءةُ بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[(١)]، أَي الذي هو أَحسنُ[(٢)]، ومثلُه قولُه[(٣)]:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيانِ في غِيَرِ الْـ ... أَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَواقِبُها [٣/ ١٥٣]

أَي يَنسَوْن الذي هو عَواقبُها[(٤)]، وحذفُ الضمير من هذا ضعيفٌ جدًّا، لأَن العائدَ هنا شَطْرُ الجملة، وليس فضلةً كالهاءِ في قولك: الذي كلَّمتُه، والذي سهَّلَه قليلاً العِلمُ بموضعه، إِذ كانت الصِّلةُ لا تكونُ بالمفرد[(٥)].

وقد جاءتْ الصِّلةُ محذوفةً بالكُلِّيَّة، وذلك شاذٌّ في الاستعمال والقياسِ، أَما قلَّتُه في الاستعمال فظاهرٌ، وأَما في القياس فلأَن الصِّلةَ هي الصفةُ في المعنى، وإِنما جِيءَ بالذي وُصْلةً إِلى ذلك، فلا يَسوغُ حذفُها لأَن فيه تفويتَ المقصودِ، كما لا يجوزُ حذفُ الصفةِ من المبهَم في قولك: يا أَيُّها الرجلُ لأَنه هو المقصودُ بالنداء، وأَيُّ وُصْلةٌ إِلى ذلك، فمن ذلك قولُهم في المثل: «بَعدَ اللَّتيَّا والتي» بحذفِ الصِّلة من كلِّ واحدٍ منهما لأَن الغرضَ أَنَّ هذه الخُطَّةَ لِعظَمِها وفخامةِ أَمرِها موصوفةٌ بصغير المكروهِ وعظيمهِ، وقيل: اللَّتيَّا والتي من أَسماء الداهية[(٦)]، كأَنها سُميتْ بالموصول دون الصِّلة، وأَما قولُ الشاعر - أَنشدَه أَبو عثمانَ[(٧)]:

=٢١٥، والشيرازيات: ٥٠٧، والإغفال: ٢/ ١٠٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١١٢.

(١) الأنعام: ٦/ ١٥٤.

(٢) سلفت القراءة: ٢/ ٢٠٨.

(٣) هو عدي بن زيد، والبيت في ديوانه: ١٣٩، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٢٤٥، وكتاب الشعر: ٤٣٣، والشيرازيات: ٣٥٦، ٥٠٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١١١، ونسب في الحماسة البصرية: ٢/ ٤٢١ إلى أُحيحة بن الجلاح، وليس في ديوانه، وفيه بيت من البحر والقافية.

(٤) قاله الفارسي في الشيرازيات: ٥٠٧، وابن جني في المحتسب: ١/ ٢٣٥.

(٥) الذي حسنه عند ابن الشجري تكثُّر الصلة بالموصول والجار والمجرور، انظر أماليه: ١/ ١١٢.

(٦) كذا في مجمع الأمثال: ١/ ٤٤٠، وانظر: ٥/ ٢٥٤.

(٧) البيتان بهذا الإنشاد وبلا نسبة في كتاب الشعر: ٤٢٥، والشيرازيات: ٣٥٧-٣٥٨،=

حتَّــــى إِذا كانـــا هُمَـــا اللَّــــذَيْنِ   مِثْـلَ الجَـدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَـيْنِ [٣/ ١٥٤]

فإِنه شبَّه الذي بمَنْ وما، فحذَفَ صِلتَها ووصَفَها كما يفعلُ بمَنْ وما.

فأَما على أَصل الكوفيين فإِنهم يجعلون الذي هنا موصولةً على بابها، ويَصِلونها بِمِثْلٍ لأَنهم يُجرونها مُجْرى الظرف[1].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي وُضِعَ وُصْلةً إِلى وصفِ المعارف بالجُمل، وحقُّ الجملةِ التي يُوصَلُ بها أَن تكونَ معلومةً للمخاطَب، كقولك: هذا الذي قَدِمَ من الحَضْرة لَمِنْ بلَغه ذلك).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن الذي إِنما أُتِيَ بها توصُّلاً إِلى وصفِ المعارف بالجُمل حين احتاجوا إِلى وصفها بالجمل كما كانت النكراتُ كذلك[2]، وينبغي أَن تكونَ الجملةُ التي تقعُ صِلَةً معلومةً عند المخاطَب لأَن الغرضَ بها تعريفُ المذكور بما يَعلمُه المخاطِبُ من حالِه ليصحَّ الإِخبارُ عنه بعد ذلك.

والصِّلةُ تُخالفُ الخبرَ، لأَن الخبرَ ينبغي أَن يكونَ مجهولاً عند المخاطَب، لأَن الغرضَ من الخبر إِفادةُ المخاطَب شيئاً من أَحوال مَن يَعرفُه، فلو كان ذلك معلوماً عنده لم يكن مفيداً له شيئاً، فلذلك لا تقولُ: جاءني الذي قامَ إِلا لِمَنْ عرفَ قيامَه، وجهلَ مجيئه لأَن جاء خبرٌ وقام صِلةٌ، وكذلك لا تقولُ: أَقبلَ الذي [١١٨/ أ] أَبوه منطلقٌ إِلا لِمَنْ عرفَ انطلاقَ أَبيه، وجهلَ إِقبالَه، فاعرفْ ذلك.

قال صاحب الكتاب: (ولاسْتِطالَتِهم إِيَّاه بصِلَتِه مع كثرةِ الاستعمال خفَّفوه من غير وجهٍ، فقالوا: الَّذِ بحذف الياء، ثمَّ الَّذْ بحذف الحركة، ثم حذَفوه رأْساً واجتزؤوا عنه

=والعضديات: ٢٠٤-٢٠٥، وسر الصناعة: ٣٦٥، حملج الحبل: فتله، المحملج: الشديد الفتل.

(١) من قوله: «فإنه شبه الذي....» إلى قوله: «الظرف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٦٥، وانظر مذهب الكوفيين في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢١٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٦، ومصادر البيتين السالفين.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٧١- ٢٧٢.

بالحرف المُلْتَبِسِ به، وهو لامُ التعريف، وقد فعلُوا مثل ذلك بمؤنَّثه، فقالوا: الَّتِ والَّتْ، والضارِبتُه هندٌ بمعنى التي ضربتْه هندٌ، وقد حذفوا النونَ من مثنَّاه ومجموعِهِ، قال الفرزدق:

أَبَنِــي كُلَيْــبٍ إِنَّ عَمَّــيَّ اللَّــذَا قَــتَلا المُلُــوكَ وفَكَّكَــا الأَغْــلالا

وقال:

وإِنَّ الــذي حانَــتْ بِفَلْــجٍ دِمــاؤُهُمْ

وقال الله تعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَنهم استطالُوا الاسمَ الموصولَ بصِلته[1]، ولاستِطالتِهم إِيَّاه تجرَّؤوا على تخفيفه من غير جهة واحدةٍ، فتارةً حذَفوا الياءَ منها، واجتزؤوا بالكسرة منها، وقالوا: الَّذِ، وتارةً يحذفون الياءَ والكسرةَ معاً لأَنه أَبلغُ في التخفيف[2]، فإِذا غالَوْا في التخفيف حذَفوا «الذي» نفسَها، واقتصَروا على الأَلف واللَّامِ التي [٣/ ١٥٥] في أَوَّلها، وأَقاموها مُقامَ «الذي»، ونوَوْا ذلك فيها، ولم يُمكنْ إِدخالُها على نفس الجملة لأَنها من خصائص الأَسماء، فحوَّلُوا لفظَ الفعل إِلى لفظ اسم الفاعل، وأَدخَلوا عليه اللَّام وهم يريدون «الذي»، وقد تقدَّم ذلك[3].

وقد فعَلوا في المؤنث مثلَ ذلك، فقالوا: الَّتِ بكسر التاء، والَّتْ بسكونها كما كان في المذكَّر كذلك، وقالوا الضارِبتُه هندٌ، والمرادُ التي[4] ضربتْه، فحذَفوا التي، واجتزؤوا بالأَلف واللَّامِ، وحوَّلوا لفظَ الفعلِ إِلى اسم الفاعل مبالَغةً في التخفيف.

وقد حذفوا النون أَيضاً تخفيفاً من مثنَّاه ومجموعِه، فقالوا: جاءَني اللَّذَا قاما، والَّذي قاموا، والمرادُ اللَّذانِ والذينَ، فحذَفوا النونَ تخفيفاً لطُول الاسم بالصِّلة، فأما قولُ

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٢٧٤- ٢٧٥.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٥١- ٢٥٢.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٢٥٩.

(٤) كذا في د، ط، ر، والصواب: «الذي»، وهذا ينسحب على «التي» الآتي ذكرها.

الفرزدق[١]:

أَبَنِـــي كُلَيْـــبٍ إِنَّ عَمَّـــيَّ اللَّـــذَا إلـــخ.

فإِنَّ الشاهدَ فيه حذفُ النون من اللَّذانِ، وقولُه: اللَّذا يَفخرُ على جرير ـ وهو من بني كُلَيبِ بنِ يَرْبوع ـ بِمَنْ اشتُهرَ من بني تَغْلبَ كعمرو بن كُلثوم قاتِلِ عمرو بنِ هندٍ الملكِ وعاصمِ بنِ النعمان بن مالك بن عَتَّاب أَبي حَنَشٍ بنِ حَنَشٍ قاتِلِ شُرَحْبيل بنِ عمرو بنِ حجر يومَ الكُلَاب الأَول وغيرِهما من سادات تَغْلب[٢]، وقيل أَرادَ بعمَّيه هُذيلَ بنَ هُبَيْرة التغلبيَّ الشاعرَ، والهُذَيْلَ بنَ عِمْران الأَصغرَ الذي كان أَخاً لأُمِّه، وأَما قولُ الآخر[٣]:

وإِنَّ الـــذي حانَـــتْ بفَلْـــجٍ دِمـــاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خالِدِ[٣/ ١٥٦]

فإِن البيتَ للأَشْهَب بن رميلة ـ ويُروى زميلة بالزَّاي[٤] ـ والشاهدُ فيه حذفُ النون من الذينَ استخفافاً على ما تقدَّمَ، والذي يدلُّ أَنه أَرادَ الجمعَ قولُه: دماؤهُم، فعَودُ الضميرِ من الصِّلة بلفظ الجمع يدلُّ أَنه أَرادَ الجمعَ، ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى

---

(١) وكذا سلفت نسبة البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وهو للأخطل، انظر ديوانه: ٣٨٧، والكتاب: ١/ ١٨٦، والمقتضب: ٤/ ١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٧، وسر الصناعة: ٥٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٥، والخزانة: ٢/ ٤٩٩، وورد بلا نسبة في الشيرازيات: ٣٧٥.

(٢) انظر الشعر والشعراء: ٢٣٦، والاشتقاق لابن دريد: ٣٣٨، والخزانة: ٢/ ٥٠٠-٥٠١.

(٣) هو الأشهب بن رميلة على ما سيذكر الشارح، والبيت له في شعره [شعراء أمويون]: ٤/ ٢٣١-٢٣٢، والكتاب: ١/ ١٨٦-١٨٧، والمقتضب: ٤/ ١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٧، وسر الصناعة: ٥٣٦-٥٣٧، والمحتسب: ١/ ١٨٥، والخزانة: ٢/ ٥٠٧.

(٤) حكاها البغدادي كذلك في الخزانة: ٢/ ٥٠٩ عن معجم الشعراء للمرزباني، ولم أجده في مطبوعة المعجم، والبيت للأشهب في شعراء أمويون: ٢٣١، والكتاب: ١/ ١٨٦-١٨٧، والمقتضب: ١/ ١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٧، وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٧.

خَاضُوٓاْ ﴾[1]، والمرادُ الذينَ لقوله: خاضُوا[2]، ويجوزُ أَن يكونَ «الذي» واحداً ويؤدِّي عن الجمع[3]، فإِن عـادَ الضـميرُ بلفـظِ الواحـد فنظـراً إِلى اللَّفـظ، وإِن عـاد بلفـظِ الجمـع فبالحملِ على المعنى على حدِّ مَنْ، ومثلُه قولـه تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[4]، وقال سبحانه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾[5]، فعـادَ الضـميرُ مـرةً بلفـظ الواحد ومرةً بلفظِ الجمع حملاً على المعنى.

وهو يَرثي قوماً قُتلوا بِفَلْجٍ، وهو موضعٌ معروفٌ بين البصرة وضَرِيَّة[6]، وهـو مـذكَّر مصروفٌ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومَجَالُ الـذي في بـاب الإِخبـارِ أَوسـعُ مـن مَجَالِ الـلَّام التي بمعناه، حيثُ دخلَ في الجملتَين الاسميَّةِ والفعليَّةِ جميعاً، ولم يكن للَّامِ مَـدخَلٌ إِلا في الفعليَّة، وذلك قولُك إِذا أَخبرتَ عـن زيـد في قـامَ زيـدٌ، وزيـدٌ منطلِـقٌ: الـذي قـامَ زيـدٌ، والذي هو منطلقٌ زيدٌ، والقائمُ زيدٌ، ولا تقـولُ: أَلْـهُوَ منطلـقٌ زيـدٌ، والإِخبـارُ عـن كـلِّ اسم في جملة سائغٌ إِلا إِذا منعَ مانعٌ).

قال الشارح: الإِخبارُ ضربٌ من الابتداء والخبرِ، تُصدَّرُ فيه بالذي أَو بالأَلف والـلَّامِ

---

(١) التوبة: ٩/ ٦٩.

(٢) انظر هذا القول في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٤٦، والطبري: ١٠/ ١٧٦، والأزهية: ٢٩٨- ٢٩٩، والمحـرر الـوجيز: ٦/ ٥٦٠، والقرطبـي: ١٠/ ٢٩٦، والبحـر: ٥/ ٤٥٧، والتـذييل والتكميل: ٣/ ١٨.

(٣) هو مـذهب الأخفش، انظر معـاني القـرآن لـه: ٦٧٢، والتـذييل والتكميـل: ٣/ ٣٠، وانظر أقوالاً أخرى في الشيرازيات: ٣٦٠، ٦٠٢، والعضديات: ٢٠٧، والأزهية: ٣٠٠، وأمالي ابـن الشجري: ٣/ ٥٧، ومصادر الحاشية السالفة.

(٤) الزمر: ٣٩/ ٣٣.

(٥) البقرة: ٢/ ١٧.

(٦) كذا في معجم البلدان (فَلْج).

بمعناها، وقد ذكرْنا أَن «الذي» إذا تَمَّ بصِلتِه كان اسماً مفرداً كزيدٍ وعمرو، لا يفيدُ إلا بضمِّ جزءٍ آخرَ إليه.

فإذا قيل لك: أَخبرْ عن اسم من الأَسماء فالمرادُ أَلحِقْ الكلامَ الذي، أَوْ الأَلفَ واللَّامَ[1]، واجعلْهما في موضعِ مبتدأ، وانزِع ذلك الاسمَ من مكانه الذي كان فيه، وضَعْ موضعَه ضميراً يقومُ مَقامَه يكونُ راجعاً إلى الذي أو إلى الأَلف واللَّام، واجعلْ ذلك الاسمَ خبراً، مثالُ ذلك: إذا قيل لك: أَخبرْ عن زيد من قولك: قامَ زيدٌ بالذي قلتَ: الذي قامَ زيدٌ، فيكونُ الذي مبتدأً، و«قام» صِلتُه، وفيه ضميرٌ قامَ مَقامَ زيدٍ في كونِه الفاعلَ، وهو ضميرٌ راجعٌ إلى الذي، وبه تَمَّ الكلامُ، وهو في المعنى زيدٌ لأَنه ضميرُ الذي، والذي هو زيدٌ، ولذلك كان خبراً عنه لأَن الخبرَ إذا كان مفرَداً هو المبتدأُ في المعنى.

فإن أَخبرتَ عنه بالأَلف واللَّامِ قلت: القائمُ زيدٌ، فالأَلفُ واللَّامُ قائمٌ مَقامَ الذي، واسمُ الفاعل الذي هو قائمٌ عوضٌ عن «قامَ»، وفي اسم الفاعل ضميرٌ عائدٌ إلى الأَلف واللَّام[2]، والأَلفُ واللَّامُ هما زيدٌ، غيرَ أَنك أَعربتَ الأَلفَ واللَّامَ بتمامه[3]، بإعراب الذي [٣/ ١٥٧] وحدَها[4].

فإن أَخبرتَ عن زيد من قولك: زيدٌ منطلِقٌ قلتَ: الذي هو منطلِقٌ زيدٌ، جعلتَ بدلَ زيدٍ ضميرَه، وهو مبتدأٌ كما كان زيدٌ مبتدأً، ومنطلقٌ الخبرُ، و«هو منطلقٌ» صِلةُ الذي، وهو راجعٌ إلى الذي، وزيدٌ خبرُ الذي لأَن زيداً هو الذي في المعنى.

فلو أَخذتَ تُخبرُ عنه بالأَلف واللَّام لم يَصحَّ لأَنكَ تحتاجُ أَن تنقلَه إلى اسم الفاعل،

---

(١) انظر المقتصد: ١١٤٥.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٧٤.

(٣) في الأصول: ٢/ ٢٧٠ «أعربت القائم بتمامه».

(٤) من قوله: «ألحق الكلام....» إلى قوله: «وحدها» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٧٠، وانظر المقتضب: ٣/ ٨٩، ٤/ ٣٥٢.

واسمُ الفاعل إنما يكونُ من الفعل لا من الاسم، ولذلك قال[١]: «**إنَّ مَجَالَ الـذي في بـاب الإِخبار أَوْسعُ من مَجال الأَلف واللَّامِ**»، لأَن الذي يكونُ مع الجملتَين الاسميَّةِ والفعليَّةِ، والأَلفُ واللَّامُ لا تكونُ إلا مع جملة فعليَّةٍ[٢]، فكلُّ ما يُخبرُ عنه بالأَلفِ والـلَّام يصحُّ أَن يُخبَرَ عنه بالذي، وليس كلُّ ما يُخبَرُ عنه بالذي يجوز أَن يُخبَرَ عنه بـالأَلف والـلامِ، فكـان الإِخبارُ بالذي أَعمَّ.

وقولُه: «**والإِخبارُ عن كلِّ اسـم في جملـة سـائغٌ**» يريـدُ الجملـةَ الخبريَّـةَ التـي يَحسـنُ في جوابها صدقٌ وكذبٌ، لأَن هذه الجملَ تقعُ صلاتٍ وصفاتٍ كما تقعُ أَخباراً، والأَسـماءُ بِحُكمِ أَنها أَسماءٌ سِماتٌ على مسمَّيات يجوزُ الإِخبـارُ عنهـا بأَحوالهـا، إلا إذا منـعَ مـانعٌ، وسنذكر الموانعَ فيما بعدُ.

قـال صـاحب الكتـاب: (وطريقـةُ الإِخبـارِ [١١٨/ ب] أَن تُصـدِّرَ الجملـةَ بالموصـول وتُزحْلِفَ[٣] الاسمَ إِلى عَجُزِها واضعاً مكانَه ضميراً عائداً إِلى الموصول، بيانُه أَنك تقـول في الإِخبار عن زيد في زيدٌ منطلقٌ: الذي هو منطلـقٌ زيـدٌ، وعـن منطلـق: الـذي زيـدٌ هـو منطلقٌ، وعن خالد في قامَ غلامُ خالدٍ: الـذي قـامَ غلامُـه خالـدٌ، أَو القـائمُ غلامُـه خالـدٌ، وعن اسمكَ في ضربتُ زيداً: الذي ضربَ زيداً أَنا، أَو الضارِبُ زيداً أَنـا، وعـن الـذُّباب في يَطيرُ الذُّباب فيغضبُ زيدٌ: الذي يَطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ، أَو الطائرُ فيغضـبُ زيـدٌ الذبابُ، وعن زيد: الذي يَطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ، أَو الطائرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ).

قال الشارح: قد ذكرْنا أَن طريقةَ الإِخبار أَن تُصدِّرَ الجملةَ بالموصول الذي هو الـذي والتي أَو الأَلفُ واللَّامُ بمعناهمـا، وتَنـزِعَ الاسـمَ الـذي تُريـدُ الإِخبـارَ عنـه مـن الجملـة، وتضعَ موضعَه ضميراً يعودُ إِلى الموصول يكونُه في المعنى، ثـمَّ تـأتيَ بـذلك الاسـمِ الـذي تُخبرُ عنه آخِراً، تجعلُه خبراً عن الموصول، وإنما قال النحويُّون: أُخبرَ عنه وهـو في اللَّفظِ

---

(١) تصرف الشارح بكلام الزمخشري.

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ١٠٠.

(٣) في المفصل: ١٤٥ «وتزحلق»، والمؤدى واحد، انظر اللسان (زحلف).

خبرٌ لأَنه في المعنى محدَّثٌ عنه، إِذ قد يكونُ خبرٌ ولا يُخبَرُ عنه، نحوُ الفعلِ[1]، فأَرادوا التنبيه على أَنه خبرٌ ومحدَّثٌ عنه في المعنى.

فإِذا أَخبرتَ عن زيد من قولك: زيدٌ منطلقٌ فإِنك تقول: الذي هو منطلقٌ زيدٌ، نَزعتَ زيداً من الجملة، وجعلتَ بدلَه ضميرَه، وهو مبتدأٌ كما كان زيدٌ مبتدأً، ومنطلقٌ خبرُه على ما كان، والجملةُ من المبتدأ والخبر صِلةُ الذي، وهو راجعٌ إِلى الذي، والذي هو زيدٌ، ولذلك كان خبراً عنه، لأَن الخبرَ إِذا كان مفرداً يكونُ هو المخبَرَ عنه في المعنى.

فإِن أَخبرتَ عن منطلِق من قولك: زيدٌ منطلقٌ قلتَ: الذي زيدٌ هو منطلقٌ، فتجعلُ الضميرَ موضعَ منطلِقٍ خبراً عن زيد كما كان زيدٌ كذلك، وجعلتَ الجملةَ صِلَةَ الذي، ثمَّ أَتيتَ بمنطلق، وجعلتَه خبراً عن الموصول الذي هو زيدٌ، ولا يصحُّ الإِخبارُ بالأَلف واللَّامِ هنا لأَن الأَلفَ واللَّامَ لا مَدخَل لها في المبتدأ والخبر على ما بينَّا.

فإِن أَخبرتَ عن خالد في قولك: قامَ غلامُ خالدٍ قلت: الذي قامَ غلامُه خالدٌ، جعلتَ الهاءَ موضعَ خالدٍ، وهي مضافٌ إِليها الغلامُ كما كان خالدٌ كذلك، وجعلتَ خالداً خبراً عن الموصول الذي هو الهاءُ في المعنى.

فإِن أَخبرتَ بالأَلف واللَّام قلتَ: القائمُ غلامُه خالدٌ، فالقائمُ مبتدأٌ، وغلامُه مرتفعٌ ارتفاعَ [٣/ ١٥٨] الفاعل، كأَنك قلتَ: الذي قامَ غلامُه، لأَن الأَلفَ واللَّامَ في معنى الذي، واسمُ الفاعل في معنى الفعل، وجعلتَ خالداً الخبرَ كما كان في الذي كذلك.

وجُملةُ الأَمر أَن الإِضافةَ تنقسمُ قسمَيْن:

أَحدُهما: أَن يدلَّ المضافُ إِليه على شخص بعَيْنه.

والآخَرُ: أَن لا يدلَّ على شخص بعَينه.

فأَما ما دلَّ على شخص مفرَدٍ فنحوُ غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرو، وأَما ما لا يدلُّ على

(١) من قوله: «وإنما قال النحويون....» إلى قوله: «الفعل» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٢٧١ بخلاف يسير.

شخص مفرَدٍ فنحوُ سامُّ أَبْرصَ[1]، وأَبي الحُصَيْن.

فأَما الثاني وهو ما لا يدلُّ على شخص مفرَد فلا يجوزُ الإِخبارُ عنه لأَنـه لا يتخصَّـصُ بالإِضافة، وأَما الأَولُ ـ وهو ما يدلُّ على شخص مفرَدٍ ـ فإِنه يجوزُ الإِخبـارُ عـن المضـاف مفرَداً وعن المضاف إِليه مفـرَداً، ولا يجـوزُ الإِخبـارُ عـنهما معـاً لأَن المضـمَرَ لا يـدلُّ عـلى أَكثرَ من واحد.

ولو قيل لك: أَخبرْ عن قامَ من قولك: قامَ غلامُ خالدٍ قلتَ: هذا لا يجوزُ لأَن الفعـلَ لا يُضـمَرُ، وقـد بينَّـا أَن معنـى الإِخبـار أَن تَنـزِعَ الاسـمَ المخبَرَ عنـه مـن الكـلام، وتـأْتيَ موضعَه بضميره، إِن كان مبتدأً كان ضميراً منفصِلاً، وإِن كان مفعولاً أَو مضافاً إِليه كان المضمَرُ متَّصلاً.

فإِن أَخبرتَ عن اسمكَ في ضربتُ زيداً قلتَ في الإِخبـار بالـذي: الـذي ضربَ زيـداً أَنا، نزعتَ ضميرَ المتكلِّم من الفعل، ووضعتَ مكانَه ضميرَ الغَيبة لأَنه راجعٌ إِلى الـذي، والذي موضوعٌ للغَيبة، واستَتر الضميرُ في الفعل لأَن الفعلَ إِذا كان واحداً غائباً لم تظهرْ له علامةٌ، ثمَّ جعلتَ ضميرَ المتكلِّم المُنتزَعَ خبراً، فلمَّا صار خبراً وجبَ أَن يكونَ ضـميراً مرفوعاً منفصلاً للمتكلِّم، نحوُ أَنا، وإِنما كان مرفوعاً لأَنـه خـبرُ المبتـدأ، وخـبرُ المبتـدأ لا يكونُ إِلا مرفوعاً، وإِنما كان منفصلاً لأَن خبرَ المبتدأ ليس عاملُه لفظاً فيتصـلَ بـه، وكـان ضميرَ متكلِّمٍ على حدِّ ما كان في ضربتُ.

وتقولُ في الإِخبار بالأَلف واللَّام: الضارِبُ زيداً أَنا، فالضـارِبُ مبتـدأٌ، وفيـه ضـميرٌ يعودُ إِلى الأَلف واللام، وأَنا الخبرُ.

فإِن أَخبرتَ عن المفعول الذي هو زيدٌ بالذي قلتَ: الذي ضربتُه زيدٌ، فالذي مبتـدأٌ، «وضربتُـه» صِـلتُه، والهـاءُ عائـدةٌ إِليـه، وزيـدٌ خـبرٌ، ويجـوزُ حـذفُ الهـاء، فتقـولُ: الـذي ضربتُ زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2].

---

(١) هي دويبة، انظر اللسان (سمم).

(٢) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

فإن أخبرتَ بالألف واللام قلتَ: الضارِبُه أنا زيدٌ، فالهاءُ في الضاربه ترجعُ إلى ما دلَّ عليه الألفُ واللَّامُ، وهو الذي، وأنا مرتفِعٌ بضارِبٍ، وأظهرتَ المضمَرَ الذي هو أنا لأن ضارباً لكَ، وقد جَرى على الألف واللَّامِ الذي لزيدٍ، وقد جرَى على غيرِ مَنْ هو له، واسمُ الفاعلِ إذا جَرى على غير مَنْ هو له برزَ ضميرُه.

وتقولُ: يَطيرُ الذُّبابُ فيَغضبُ زيدٌ، إن أخبرتَ عن الذُّباب قلتَ: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ، فيكونُ «الذي» في موضع رفعٍ لأنه مبتدأٌ، و«يطيرُ» صِلتُه، وفيه ضميرٌ يعود إلى الذي، وهو الفاعل، استكنَّ فيه لكونه واحداً لغائب، وضميرُ الفاعل إذا كان بهذه الصفةِ كان مستكنّاً في الفعل بلا علامةٍ لفظيَّةٍ، وقولُه: فيغضبُ زيدٌ جملةٌ معطوفةٌ على يطيرُ، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه داخلٌ في الصِّلة، والذُّبابُ خبرُ المبتدأ، وقد كان قبلَ الإخبار فاعلَ يطيرُ، فلمَّا أخبرتَ عنه وضعتَ مكانَه ضميرَه وأخَّرتَه، فجعلتَه خبراً.

فإن أخبرتَ بالألف واللَّامِ قلتَ: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ، فيكونُ الطائرُ مبتدأً، وفيه ذِكرٌ يعودُ إلى مدلول الألفِ واللَّامِ، وهو مرتفعٌ به، وقولُه: فيغضبُ زيدٌ معطوفٌ عليه لأنه وإن كان مفرَداً فهو في تأويل الجملةِ لأن الطائر بمعنى الذي يطيرُ، فكأنك عطفتَ جملةً على جملة في الحُكم.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ [١١٩/ أ] وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[1] على معنى إن الذين تصدَّقوا وأقرَضُوا، والذُّبابُ الخبرُ، فهو الآن مرفوعٌ لأنه خبرُ المبتدأ، وقَبلُ [٣/ ١٥٩] كانَ مرفوعاً بأنه فاعلٌ، فإن أخبرتَ عن زيد قلتَ: الذي يَطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، فالذي مبتدأٌ، ويطيرُ الذُّبابُ صِلةٌ، وقولُه: فيغضبُ معطوفٌ عليه، وفيه ذِكرٌ يعودُ إلى المبتدأ الموصولِ[2]، وهو الذي، وزيدٌ الخبرُ، والفاءُ ربطتْ الجملتَينِ وجعلَتْهما كالجملة الواحدة لأنها أَحدثتْ فيهما معنى الجزاء، وصار

---

(١) الحديد: ٥٧/ ١٨.

(٢) في ط، ر: «والموصول». وما أثبت أحسن.

بمعنى إِنْ طارَ الذُّبابُ يغضبُ زيدٌ، ولَمَّا كان الشرطُ والجزاءُ كالجملة الواحدة فاقتضى كلُّ واحدةٍ من الجملتَين الأُخرى كفَى عَودُ الضميرِ إِلى الموصول من إِحداهما إِذا كانَتا صِلةً، نحوُ قولك: الذي أَبوه قائمٌ زيدٌ.

ولو كانَ مكانَ الفاء الواوُ لم يصحَّ الإِخبارُ عن الذُّباب ولا عن زيد لأَن الواوَ لا تُحدثُ في الكلام معنى الجزاء، فتَبقى إِحدى الجملتَين أَجنبيةً من الموصول لخلوِّها من العائد.

وتقولُ في الإِخبار بالأَلف واللَّام: الطائرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ، فالطائرُ مبتدأٌ، والذُّبابُ رُفعَ به، وليس فيه ذِكرٌ لأَنه قد رفعَ ظاهراً، ويغضبُ معطوفٌ عليه، وفيه ذِكرٌ يعودُ إِلى الموصول، وبه تمَّتْ الصِّلةُ، وزيدٌ خبرُ المبتدأ.

قال صاحب الكتاب: (ومِمَّا امتنعَ فيه الإِخبارُ ضميرُ الشأنِ لاستحقاقِه أَولَ الكلامِ، والضميرُ في منطلِق في «زيدٌ منطلقٌ»، والهاءُ في «زيدٌ ضربتُه»، و«منْه» في «السمَّنُ مَنَوانِ مِنْه بدرهم»، لأَنها إِذا عادتْ إِلى الموصول بقيَ المبتدأُ بلا عائدٍ، والمصدرُ والحالُ في نحو ضَرْبي زيداً قائماً، لأَنك لو قلتَ: الذي هو زيداً قائماً ضَرْبي أَعملتَ الضميرَ، ولو قلتَ: الذي ضَرْبي زيداً إِيَّاه قائمٌ أَضمرتَ الحالَ، والإِضمارُ إِنما يُسوَّغُ فيما يَسُوغُ تعريفُه).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن كلَّ اسمٍ من جملة تامَّةٍ خبريَّةٍ يجوزُ الإِخبارُ عنه، إِلا أَن يَمنعَ منه مانعٌ، فمن المواضع التي يمتنعُ الإِخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشأْن والحديثِ، لو قلتَ: كان زيدٌ قائمٌ فأَضمرتَ في «كان» ضميرَ الشأْن والحديثِ لم يجزْ الإِخبارُ عن ذلك الضميرِ، فلا يجوزُ الذي كانَ زيدٌ قائمٌ هو، ولا الكائنُ زيدٌ قائمٌ[1] هو لأَن ضميرَ الشأْن والحديثِ لا يكونُ إِلا أَوَّلاً غيرَ عائدٍ على ظاهر، وإِنما تُفسِّره الجملةُ بعدَه، وأَنت إِذا أَخبرتَ عنه أَخرجتَه عن هذه الصفةِ بأَن يصيرَ متأَخِّراً يعودُ على ما قبلَه من الموصول غيرَ مفسَّرٍ بجملة، وهذا غيرُ ما وُضعَ عليه.

---

(١) انظر المقتصد: ١١٥٥.

ومن ذلك الضميرُ في «منطلق» في قولك: زيدٌ منطلِقٌ، لا يجوز الإِخبارُ عنه، لو قلتَ: الذي زيدٌ منطلقٌ هو لم يَجُزْ لأَن الضميرَ في منطلق كان عائداً إِلى المبتدأ الذي هو زيدٌ، وأَنت حين أَخبرتَ عنه نَزعتَ منه ذلك الضميرَ، وجعلتَ فيه ضميراً يعودُ إِلى الموصول، وأَخَّرتَ الضميرَ الذي كان مستكنّاً فيه إِلى موضع الخبر، وجعلتَه منفصِلاً، فبقيَ المبتدأُ الذي هو زيدٌ بلا عائدٍ إِليه، فإِن أَعدتَ الضميرَ إِلى زيد بقيَ الموصولُ بلا عائدٍ، فكانت المسأَلةُ باطلةً من هذا الوجه.

ومثلُه امتناعُ الإِخبارِ عن الهاء في زيدٌ ضربتُه لأَن هذه الهاءَ عائدةٌ إِلى زيد، ولو أَخبرتَ عنه لنزعتَ هذا المضمَر، وجعلتَ مكانه ضميراً آخرَ يعودُ إِلى الموصول، وأَخَّرتَ الضميرَ الذي في «ضربتُه» إِلى موضع الخبر على القاعدة المذكورة، وكنتَ تجعلُه منفصِلاً لتعذُّرِ الإِتيان بالمتصل، ولو فعلتَ ذلك لأَخْليتَ المبتدأَ الذي هو زيدٌ من عائد عليه.

ومثلُه امتناعُ الإِخبار عن الهاء في مِنْه من قولك: السَّمنُ مَنَوانِ مِنْه بدرهمٍ، لأَنك لو أَخبرتَ عنها لكنتَ قائلاً: الذي السَّمنُ مَنَوانِ مِنْه بدرهمٍ هو، فتجعلُ الهاءَ في مِنْه عائدةً على الموصول، ويَبقى المبتدأُ الذي هو السَّمنُ بلا عائد، وذلك ممتنعٌ.

ومن ذلك قولُك: [٣/ ١٦٠] ضَرْبي زيداً قائماً، لا يجوزُ الإِخبارُ عن المصدر ههنا ولا عن الحالِ، لأَنك إِن أَخبرتَ عن المصدر لزمَكَ إِضمارُه، وكنت تقولُ: الذي هو زيداً قائماً ضَرْبي، فكنتَ تنصبُ زيداً قائماً بِهُوَ لأَنها كنايةٌ عن المصدر الناصبِ، والمصدرُ إِذا أُضمرَ لا يعملُ، لو قلتَ: مُروري بزيدٍ حَسَنٌ، وهو بعمرو قبيحٌ لم يجز لأَن المصدرَ إِنما عَمِلَ بما فيه من حروف الفعل وتقديرِه بأَنْ والفعلِ، وبعد الكنايةِ تزولُ منه حروفُ الفعلِ، ويمتنعُ تقديرُه بأَنْ والفعل.

وكذلك لو أَخبرتَ عن الحال فقلتَ: الذي ضَرْبي زيداً إِيَّاه قائمٌ لم يَجُزْ لأَن الحالَ لا يكونُ إِلا نكرةً، وأَنتَ إِذا كَنيتَ عنه عرَّفتَه، وذلك لا يجوز في الحال، فلو أَخبرتَ عن المفعول وهو زيدٌ لجازَ، وكنتَ تقول: الذي ضَرْبي إِيَّاه قائماً أَو ضربتُه قائماً زيدٌ، فاعرفْه.

محتويات الجزء الثالث


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش



شرح المفصل

لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

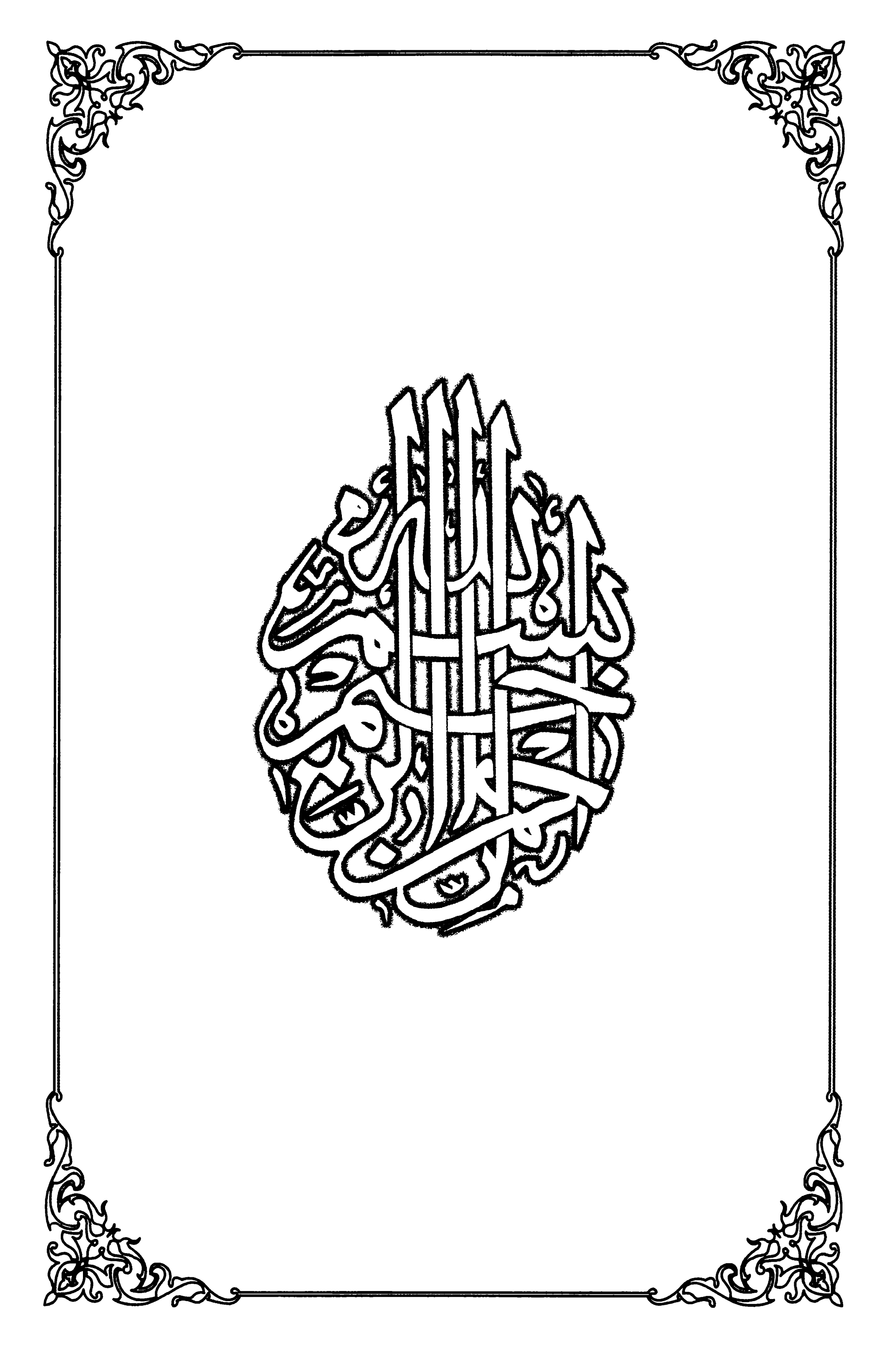
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الرابع

دار سعد الدين



بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل) قال صاحب الكتاب: («وما» إِذا كانت اسماً على أَربعة أَوجُهٍ، موصولةٌ كما ذكَر، وموصوفةٌ كقوله:

رُبَّ ما تَكْرهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لـه فُرْجةٌ كحَلِّ العِقالِ

ونكرةٌ في معنى شيءٍ من غير صِلةٍ ولا صِفةٍ، كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وقولِهم في التعجُّب: ما أَحسنَ زيداً، ومضمَّنةٌ معنى حرفِ الاستفهامِ أَو الجزاءِ[1]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾، وقوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾).

قال الشارح: لـمّا ذكَرَ الموصولاتِ وذكَر في جُملتها «ما» أَتبعَها ذِكرَ أَقسامِها، وهي على أَربعة أَضرُبٍ:

أَحدُها: أَن تكونَ موصولةً مَعرفةً بمنزلة الذي، والآخرُ: أَن تكونَ منكورةً غيرَ موصولةٍ، والثالثُ: أَن تكونَ استفهاماً، والرابعُ: أَن تكون جَزاءً.

فأَما الأَولُ منها، وهو أَن تكونَ بمعنى الذي، وتُوصَلَ بما يُوصَلُ به الذي فقد تقدَّمَ الكلامُ عليها.

وأَما الثاني: وهو أَن تكونَ منكورةً فهي على ضربَيْن: أَحدُهما: أَن [٤/ ٣] تكونَ غيرَ موصوفةٍ، والآخرُ: أَن تكونَ موصوفةً، فأَما الموصوفةُ فكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[2]، عتيدٌ خبرٌ ثانٍ أَو صفةٌ ثانيةٌ، ويجوزُ أَن تكونَ «ما» بمعنى الذي، ولَدَى بعدَه

---

(١) في ط: «والجزاء».

(٢) ق: ٥٠/ ٢٣.

الصِّلةُ، وهو خبرٌ عن هذا، وعَتيدٌ خبرٌ ثانٍ[١] على حدِّ (وهذا بَعْلي شَيْخٌ[٢]).

والفصلُ بين الصفة والصِّلةِ أَن الصِّلةَ لا تكونُ إِلا جملةً، والصفةُ قد تكون اسماً مفرداً، فإِذا وقعتْ الجملةُ صفةً للنكرة فإِنما تقعُ من حيث تُوصَفُ النكراتُ بالجمل، لا أَن ذلك لازمٌ بخلاف الصِّلةِ، والفرقُ بين الجمل التي تكون صِلةً لِما وبين الجمل التي تكونُ صفةً لها أَن الجملَ التي تكونُ صفةً لها لها موضعٌ من الإِعراب بحسَب إِعرابِ موصوفِها، والجملُ التي تكونُ صِلةً لا موضعَ لها من الإِعراب[٣].

وممَّا جاءتْ فيه منكورةً موصوفةً قولُه تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٤]، أَجاز بعضُهم أَن تكون «ما» نكرةً، وبعوضةً وصفٌ لها[٥] على أَن تكونَ «ما» في موضع البدل من مَثَلاً.

فإِن قيل: كيف [١١٩/ ب] ساغَ وصفُها ببعوضة وهو نوعٌ قيل: لا يَبعُدُ ذلك ههنا لأَن «ما» اسمٌ عامٌّ قريبٌ[٦] في الإِبهام والعموم من «ذا»، وحكمُ هذه الأَسماءِ أَن تُبيَّنَ بأَسماءِ الأَنواع، وقد تقدَّم عِلةُ ذلك.

وكذلك «ما» الثانيةُ في قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ يجوزُ أَن تكونَ نكرةً، ويكونَ «فوقَها» صفةً، والتقديرُ إِنَّ اللهَ لا يَسْتحيي أَن يَضربَ مثَلاً شيئاً بعوضةً فشيئاً فوقَها[٧]، فأَما قولُ

---

(١) انظر الوجهين في الكتاب: ٢/ ١٠٦، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٣٣، والبغداديات: ٢٦٢، وغيرَهما في المغني: ٣٢٩.

(٢) هود: ١١/ ٧٢، بهذه القراءة نظَّر سيبويه: ٢/ ١٠٦، وهي قراءة ابن مسعود والأعمش، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٨٠، وإِعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩٤، وشواذ ابن خالويه: ٦٠، والمحتسب: ١/ ٣٢٤.

(٣) من قوله: «والفصل بين الصفة والصلة...» إلى قوله: «الإعراب» قاله الفارسي في البغداديات: ٢٦٣.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٦.

(٥) أجازه الزجاج، والفارسي وحكاه النحاس وابن الشجري بلا نسبة، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٠٤، وإِعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٠٣، والبغداديات: ٢٦٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥٤، والمغني: ٣٤٨، ٣٥١، وانظر أَيضاً الشيرازيات: ٥٠٥- ٥٠٦.

(٦) في ط، ر: «قربت»، وما أثبت موافق لما في البغداديات: ٢٦٠.

(٧) من قوله: «لأن ما اسم عام..» إلى قوله: «فوقها» قاله الفارسي في البغداديات: ٢٦٠- ٢٦١=

الشاعر[١]:

رُبَّ مـــــا تَكْـــــرهُ إلـــــخ

فالبيتُ لأُميةَ بن أَبي الصَّلت، والشاهدُ فيه كونُ «ما» نكرةً وما بعدَها صفةً لها، والذي يدلُّ أَنها نكرةٌ دخولُ رُبَّ عليها، وهي بمعنى شيء، والعائدُ من الصفة محذوفٌ، والمعنى رُبَّ شيءٍ تَكرهُه النُّفوسُ من الأُمور الحادثةِ الشديدةِ وله فُرجةٌ تَعقُبُ الضِّيقَ كحلِّ عِقال المقيَّدِ، والفَرْجة بالفتح في الأَمر وبالضمِّ في الحائط ونحوِه ممَّا يُرى[٢].

وحكَى أَبو عبيدة عن أَبي عمرو بن العلاء قال: أَخافَنا الحَجَّاج فهربَ إِلى نحوِ اليمن، وهربتُ معه، فبينا نحن نسيرُ وقد دخلْنا إِلى أَرض اليمن لحقَنا أَعرابيٌّ على بَعير يُنشدُ[٣]:

لا تَضِيقَنَّ بالأُمورِ فقد يُكْـ ـشَفُ غَمَّاؤُها بغَيرِ احْتِيالِ
رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِن الأَمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقَالِ

[٤/ ٤] فقال أَبو عمرو: وما الخبرُ؟ قال: مات الحَجَّاج، قال أَبو عمرو: وكنتُ بقوله: فَرْجةٌ[٤] بفتح الفاء أَشدَّ فرحاً من قوله: ماتَ الحَجَّاجُ[٥].

والضربُ الآخرُ من ضربَي النكرة هو أَن تكونَ نكرةً غيرَ موصوفةٍ، وذلك من نحوِ

=وانظر في إعراب «ما» الثانية في الآية مصادر الحاشية السالفة.

(١) سلف البيت تاماً، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت وغيره، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٦٤- ٤٦٥، وزد الأصول: ٢/ ١٦٩، ٢/ ٣٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٢٥، ٧/ ٣٦، والبغداديات: ٢٦٢- ٢٦٣، والشيرازيات: ٤٨٤، وكتاب الشعر: ٢٦٣، والنكت: ٤٢١، ٤٩٨.

(٢) انظر الصحاح واللسان (فرج).

(٣) البيت الأول ليس في ديوان أمية، والبيتان لأعرابي في الخزانة: ٢/ ٥٤٤، وانظر: ٨/ ٥٧.

(٤) قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: {إلا من اغترف غرفه} [البقرة: ٢/ ٢٤٩] بفتح الغين من غرفة، انظر السبعة: ١٨٧، والنشر: ٢/ ٢٣٠، وكان يطلب شاهداً على قراءته.

(٥) انظر حكاية أبي عبيدة في كشف المشكلات: ١٧٨، والخزانة: ٢/ ٥٤٤.

قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ (١)، فما ههنا نكرةٌ غيرُ موصوفة، والذي يدلُّ على ذلك أنها لو كانت موصوفةً لكان بعدَها صفةٌ، وليس بعدها ما يصلُحُ أَن يكونَ صفةً، لأَن الصفةَ إِنما تكونُ مفردةً أَو جملةً، وإِذا كان الوصفُ مفرداً وجبَ أَن يكونَ نكرةً لإِبهام الموصوف، وليس ما بعدَه نكرةً ولا جملةً فيكونَ صفةً، فثبت بما ذكرناه أَنها غيرُ موصوفةٍ، وأَنها نكرةٌ لعدَم الصِّلة.

وإِذا كانت نكرةً فهي في موضع نصبٍ كما لو كانتْ النكرةُ ملفوظاً بها، والتقديرُ إِنْ تُبْدُوا الصَّدقاتِ فالصدقاتُ نِعْمَ شيئاً إِبداؤها، أَي نِعْمَ الشيءُ شيئاً، فإِبداؤها هو المخصوصُ بالمدح، فحذِفَ المضافُ الذي هو الإِبداءُ، وأُقيمَ المضافُ إِليه وهو ضميرُ [٤/ ٥] الصدقاتِ مُقامَه للدلالة عليه، وإِنما قلنا ذلك لأَن «هي» ضميرُ الصَّدقات غيرَ ذي شكٍّ، فلا يخلو إِما أَن يكونَ على تقدير حذفِ المضافِ الذي هو الإِبداءُ أَوْلا على تقديره، فلو لم يكن المضافُ مقدَّراً لكان المعنى فنِعْمَ شيئاً الصَّدقاتُ، وتكونُ الصَّدقاتُ هي الممدوحةَ، وليس المعنى على ذلك، إِنما المدحُ راجعٌ إِلى إِبداءِ الصدقات لا إِليها نفْسِها، وإِخفاؤها وإِيتاؤها الفقراءَ خيرٌ(٢).

ومن ذلك «ما» في التعجُّب، نحوُ قولك: ما أَحسنَ زيداً، ومنه قولُه تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ (٣)، فما نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ في موضع رفعٍ بالابتداء، وأَكْفرَه الخبرُ، ومعناه التعجُّبُ، أَي هو ممَّن يُتعجَّبُ منه، ومثلُه: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ (٤)، أَي هم ممَّن يقالُ فيهم ذلك، وقيل: إِن «ما» استفهامٌ، وهو ابتداءٌ، وأَكفرَه الخبرُ، أَيْ أَيُّ شيءٍ حملَهم على الكفر مع ما يَرون من الآيات الدالةِ على التوحيد(٥).

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧١.

(٢) من قوله: «فما ههنا نكرة..» إلى قوله: «خير» قاله الفارسي في البغداديات: ٢٥٩، وانظر الشيرازيات: ٤٨٩، والإغفال: ٢/ ١٠٧- ١٠٩، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٩٩.

(٣) عبس: ٨٠/ ١٧.

(٤) البقرة: ٢/ ١٧٥.

(٥) هذان الوجهان في البغداديات: ٣٥٣، والشيرازيات: ٤٩٤.

وأَما القسمُ الثالثُ وهو كونُها استفهاماً فهي فيه غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وهي سؤالٌ عن ذَوات غيرِ الأَناسيِّ وعن صفات الأَناسِيِّ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ (١)، وقولِه تعالى: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ (٢)، فما اسمٌ نكرةٌ في موضع رفعٍ بالابتداء، والتقديرُ أَيُّ شيءٍ تلك بيمينِك؟ وهي مبنيَّةٌ لتضمُّنها همزةَ الاستفهام، وإِنما جِيءَ بها لضربٍ من الاختصار، وذلك أَنك إِذا قلت: ما بيدِكَ؟ فكأَنك قلت: أَعصاً بيدك أَم سيفٌ أَم خِنْجرٌ؟ ونحوُ ذلك ممَّا يكونُ بيده، وليس عليه إِجابتُك عمَّا بيده إِذا لم تأتِ على المقصود، فجاؤوا بها، وهو اسمٌ واقعٌ على جميع ما لا يَعقلُ مبهَمٌ فيه، وضمَّنوه همزةَ الاستفهام، فاقتضى الجوابَ من أَول وَهْلة، فكان فيه من الإِيجاز ما ترى.

وأَما كونُها جزاءً فنحوُ قولك: ما تصنعْ أَصنعْ مثلَه، ونحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ (٣)، ونحوُ قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ (٤)، وحكمُها في الجزاء في حَصْرها الأَسماءَ ووقوعِها عليها كحُكمِها في الاستفهام، فإِذا قال: ما تأكلْ آكُلْ فتقديرُه إِنْ تأكلْ خبزاً أَو إِن تأكلْ لحماً أَو غيرَ ذلك ممَّا يؤكَل، فما قامتْ مَقامَ هذه الأَشياءِ، وأَغنتْ عن تَعْدادها كما كانت في الاستفهام كذلك.

فأَما موضعُها من الإِعراب فعلى حسَب العامل كما أَنها في الاستفهام كذلك، إِن كان الشرطُ فعلاً غيرَ متعدٍّ كان الموضعُ رفعاً بالابتداء، نحوُ ما تَقُمْ أَقُمْ، وما تَقُمْ أَضربْ كما أَنها في الاستفهام كذلك، وإِن كان متعدِّياً كانت منصوبةَ الموضع به، وإِن دخل عليها حرفُ جرٍّ أَو أُضيفَ إِليها اسمٌ كانت مجرورةَ الموضع به كما أَنها في الاستفهام كذلك.

---

(١) طه: ٢٠/ ١٧.
(٢) الأنبياء: ٢١/ ٥٢.
(٣) المزمل: ٧٣/ ٢٠.
(٤) فاطر: ٣٥/ ٢.

فأَما انجزامُ الفعل بعدَها وبعدَ غيرها من أَسماء الجزاء فينبغي أَن يكونَ بتقدير إِنْ، ولا يكونَ بالاسم لأَنَّا لم نجدْ اسماً عاملاً في فعل، وإِنما الأَفعالُ تعملُ في الأَسماء[١].

قال صاحب الكتاب: (وهي في وجوهها مبهَمةٌ تقعُ على كلِّ شيءٍ، تقول لشَبحٍ رُفعَ لك من بَعيد لا تشعرُ به: ما ذاكَ؟ فإِذا شعرتَ أَنه إِنسانٌ قلتَ: مَنْ هو؟ وقد جاء «سُبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا، وسُبحان ما سبَّحَ الرَّعدُ بحمده»).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن «ما» في وجوهها الأَربعةِ تقعُ على ذوات غيرِ الأَناسيِّ وعلى صفات الأَناسيِّ، فإِذا قلت: ما في الدار؟ فجوابُه ثوبٌ أَو فرسٌ ونحوُ ذلك ممَّا لا يَعقل، وإِذا قلت: ما زيدٌ؟ فجوابُه طويلٌ أَو أَسودُ أَو سَمينٌ، فتقعُ على صفاته، وقد تُقامُ الصفةُ مُقامَ الموصوف في الخبر، نحوُ مررتُ بعاقلٍ وكاتبٍ، فكذلك يجوز أَن تقومَ مَقامَه [١٢٠/ أ] في الاستِخبار، فإِذا قيل: ما عندَك؟ قلت: زيدٌ أَو عمرو ونحوُهما من أَشخاص [٤/ ٦] الأَناسيِّ، وذلك على إِقامة «ما» ـ وهو استخبارٌ عن الأَوصاف ـ مُقامَ مَنْ في الاستخبار عن المعارف كما أَقمتَ الكاتبَ مُقامَ زيد، وكما أَقمتَه مُقامَه في الاستِخبار، كذلك يجوزُ أَن تُقيمَه مُقامَه في الخبر، وعليه قولُه تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾[٢]، ومن ذلك ما حُكي عن أَبي زيد «سُبحانَ ما سَبَّحَ الرَّعدُ بحمْدِه، وسُبحانَ من سَخَّرَكُنَّ لنا»[٣].

فأَما إِذا قلت في جواب ما عندك؟ رجلٌ أَو فرسٌ فليس على إِقامة الصفةِ مُقامَ الموصوف لأَن «ما» يُسأَلُ بها عن الأَنواع والأَشياءِ التي تدلُّ على أَكثرَ من واحد، فمِن حيثُ كان رجلٌ وفرسٌ نوعَين يَعمَّان جماعةً كثيرةً جاز أَن يقعا في جواب «ما»، وليس ذلك باتِّساع كما كان وقوعُ زيد وعمرو في جوابها اتِّساعاً[٤].

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦٣، والمقتضب: ٢/ ٤٦، ٥٣، ٣٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٦٥.
(٢) المؤمنون: ٢٣/ ٦.
(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٢٦٣.
(٤) من قوله: «تقع على ذوات الأناسي..» إلى قوله: «اتساعاً» قاله الفارسي في البغداديات:=

وقولُه: «تقولُ: لشبَحٍ رُفعَ لك من بَعيدٍ لا تَشعرُ به: ما ذاكَ؟» يريدُ أنك إذا رأيت شخصاً من بُعدٍ ولا تتحقَّقُ أنه من العقلاء أو غيرِهم عبَّرتَ عنه بها لأنها تقعُ على الأنواع، فكأنَّ السؤالَ وقعَ عن نوع الشَّبح المَرئيِّ، فإذا تحقَّقتَ أنه إنسانٌ قلتَ: مَنْ هو؟ فتعبِّرُ عنه بمَنْ إذ كانت مختصَّةً بالعقلاء، وقد تقدَّم الكلامُ عليها.

(فصل) قال صاحب الكتاب: **(ويُصيبُ أَلِفَها القلبُ والحذفُ، فالقلبُ في الاستفهاميَّة جاء في حديث أَبي ذؤَيب قدِمتُ المدينةَ ولأَهلِها ضَجيجٌ بالبكاء كضَجيجِ الحَجِيجِ أَهَلُّوا بالإحرام فقلتُ: مَهْ، فقيل: هَلكَ رسولُ الله ﷺ)**.

قال الشارح: اعلمْ أنه لـمَّا كثُرَ استعمالُ هذه الكلمةِ وتشعَّبتْ مواضعُها، وأَوقعوها على ما لا يعقلُ وعلى صفات مَنْ يعقلُ، وربَّما اتَّسعوا فيها وأَوقَعوها على ذَواتهم على ما ذكرناه اجْترؤوا على أَلِفِها تارةً بالقلب وتارةً بالحذف، فأَما القلبُ ففي الاستفهامية، وذلك قولُهم: مَهْ؟، والمرادُ ما الأَمرُ؟ أَو ما الخبرُ؟ فقلَبوا الأَلفَ هاءً لأَنها من مَخرجها وتُجانسُها في الخفاء، إلا أَنها أَبيَنُ منها، قال الراجز[1]:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ ها هُنا ومِنْ هُنَهْ
إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ

فقولُه[2]: فمَهْ أَي ما أَصنعُ أَو فما قُدرتي؟ ونحوُ ذلك حديثُ أَبي ذؤَيب قَدِمتُ المدينةَ إلخ، والمرادُ [٤/ ٧] ما الخبرُ أَو ما الأَمرُ، فقلَبوا الأَلفَ هاءً وحذَفوا الخبرَ لدلالة الحال عليه.

وأَبو ذؤَيب هذا هو الشاعرُ، كان مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ولم يَرهُ، وكان

=٢٦٣-٢٦٥ ببعض تقديم وتأخير، وأجاز المبرد وقوع العاقل في جواب «ما» على بعد، انظر المقتضب: ٤/ ١٨٥، والأصول: ٢/ ١٣٥، والشيرازيات: ٤٩٢- ٤٩٣-٦٠٥.

(١) سلف الرجز: ٣/ ٢٤٨.

(٢) في ط: «فقول». خطأ.

جاهلياً إسلامياً، واسمُه خُوَيْلدُ بنُ خالد بن مُحرِّث[١]، وهذا الحديثُ رواه ابنُ يَسار يرفعُه إلى أَبي ذؤيب أنه قال: بلغَنا أَن رسولَ الله ﷺ عَليلٌ، فاستشعرتُ حُزناً، فبتُّ بأَطولِ ليلةٍ لا يَنْجابُ دَيْجورُها، ولا يَطلُعُ نورُها، وظَلَلتُ أُقاسي طولَها، حتى إذا كان قريبُ السَّحر أَغفَيتُ، فهتَفَ بي هاتفٌ وهو يقولُ:

خَطْبٌ أَجَلُّ أَناخَ بالإِسلامِ بينَ النَّخيلِ ومَقْعَدِ الآطَامِ

قُبِضَ النبيُّ محمدٌ فعيُونُنا تَذْرِي الدُّموعَ علَيه بالتَّسْجامِ

قال أَبو ذؤيب: فوثبتُ من نَومي فَزِعاً، فنظرتُ إلى السماء، فلم أَرَ إلا سَعْدَ الذابِحَ، فتفاءلتُ به ذَبْحاً يقعُ في العرب، وعلمتُ أَن النبيَّ ﷺ قد قُبِضَ وهو ميتٌ من عِلَّته، فركبتُ ناقتي وسِرتُ، فلمَّا أَصبحتُ طلبتُ شيئاً أَزجرُ به، فعَنَّ لي شَيْهمٌ يعني القُنْفذَ وقد قَبَضَ على صَلٍّ يعني الحيَّة، فهي تَلْتوي والشَّيْهمُ يَعَضُّها حتى أَكلَها، فزَجرتُ ذلك فقلتُ: شَيْهمٌ شيءٌ مُهِمٌّ، والتِواءُ الصَّلِّ التواءُ الناس على القائم بعد رسول الله ﷺ، ثمَّ أَوَّلتُ أَكْلَ الشَّيْهمِ غَلَبَةَ القائمِ بعدَه على الأَرض، فحَثَثْتُ ناقتي حتى إذا كنتُ بالغابة زجرتُ الطائرَ فأَخبرَني بوفاته، ونعَبَ غرابٌ سانِحٌ فنطَقَ بمِثل ذلك، فتعوَّذتُ بالله من شرِّ ما عَنَّ لي في طريقي، وقَدِمتُ المدينةَ ولهم ضَجيجٌ بالبكاء كضَجيجِ الحَجيج إذا أَهلُّوا بالإِحرام، فقلتُ: مَهْ؟ قالوا: قُبِضَ رسولُ الله صلَّى الله تعالى عليه وسلَّمَ، فجئتُ إلى المسجد، فوجدتُه خالياً، فأَتيتُ بيتَ رسول الله ﷺ، فوجدتُ بابَه مُرْتَجاً، وقيل: هو مُسجَّىً وقد خلَا به أَهلُه، فقلتُ: أَين الناسُ؟ فقالوا: في سَقيفة بَني ساعدةَ، صاروا إلى الأَنصار، فجئتُ إلى السَّقيفة، فوجدتُ أَبا بكر وعُمرَ وأَبا عبيدةَ بن الجرَّاح وسالماً وجماعةً من قريش، ورأَيتُ الأَنصارَ فيهم سعدُ بن عُبادة، وفيهم شعراؤهم حسانُ بن ثابت وكعبُ بن مالك ومَلأٌ منهم، فأَويتُ إلى قريش، وتكلَّمتْ الأَنصار، فأَطالوا

---

(١) في د، ط، ر: «محرب»، تصحيف، انظر شرح أشعار الهذليين: ٣، والمفضليات: ٤١٩، وسمط اللآلي: ٩٨، والخزانة: ١/ ٢٠٣.

الخطابَ، وأَكثَروا الصَّوابَ، وتكلَّمَ أَبو بكر فلِلَّه دَرُّه من رجُل لا يُطيلُ الكلامَ، ويعلمُ مواضعَ فصْلِ الخِصام، والله لقد تكلَّمَ بكلام لا يسمعُه سامعٌ إِلا انْقادَ له ومالَ إِليه، ثمَّ تكلَّم عمرُ بعده بدونِ كلامه، ثم مَدَّ يدَه إِليه وبايَعه وبايَعوه، ورجَع أَبو بكر ورجعتُ معه، قال أَبو ذؤيب: فشهدتُ الصلاةَ على محمَّد ﷺ وشهدتُ دفْنَه، ثمَّ أَنشدَ أَبو ذؤيب يبكي النبيَّ ﷺ:

لـمَّا رأَيـتُ النـاسَ في عَسَـلانِهِمْ ... مـا بَيْنَ مَلْحُـودٍ لـه ومُضَرَّحِ

مُتبـادِرِينَ لِشَرْجَـعٍ بـأَكُفِّهِمْ ... نَـصَّ الرِّقـابِ لِفَقْـدِ أَرْوَعَ أَرْوَحِ

فهنـاكَ صِرْتُ إِلى الهُمـومِ ومَـنْ يَبِـتْ ... جـارَ الهُمـومِ يَبِيـتُ غـيرَ مُـرَوَّحِ

كُسِـفَتْ بمَصْرَعِـه النُّجـومُ وبَـدْرُها ... وتَزَعْزَعـتْ آطَـامُ بَطْـنِ الأَبْطَـحِ

وتَزعْزَعَـتْ أَجْبـالُ يَثْـربَ كلُّهـا ... ونَخيلُهـا بحُلـولِ خَطْـبٍ مُفْـدَحِ

ولقَـدْ زَجَـرْتُ الطَّـيرَ قبـلَ وفاتِـهِ ... بمُصـابِه وزَجَـرْتُ سَـعْدَ الأَذْبَـحِ

وزَجَـرْتُ إِذْ نَعَـبَ المُشَـحِّجُ سـانِحاً ... مُتفائلاً فيهِ بفَأْلٍ أَقْبَحِ [١٢٠/ ب][٤/ ٨]

ثمَّ انصرَفَ أَبو ذؤَيب إِلى باديته(١)، وتُوفي أَبو ذؤيب في خلافة عثمان بن عفَّان بطريق مكةَ ذاهباً إِليها، ودَفنَه ابنُ الزُّبير.

قال صاحب الكتاب: (والجزائيَّةُ، وذلك عند إِلحاقِ «ما» المزيدةِ بآخرِها كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾).

قال الشارح: وقد قلَبوا أَلفَها هاءً أَيضاً إِذا كانت جزاءً، فقالوا: مَهْما، وأَصلُها عند الخليل «ما»، وحروفُ الجزاء قد تزادُ فيها «ما» كقولك: متى ما تأْتِني آتِكَ، وأَينَ ما تكنْ أَكنْ، فزادوا «ما»على «ما» كما يزيدون «ما» على متى، فصار ماما، فاستقبَحوا هذا اللفظَ لتكرار الحرفَين، فأَبدَلوا من الأَلف الأُولى هاءً، فقالوا: مَهْما، إِذ الأَلفُ والهاءُ من

(١) انظر حديث أبي ذؤيب وأبياته في الروض الأنف: ٤/ ٢٧٤-٢٧٥، وأسد الغابة: ٦/ ٩٩-١٠٠، ومعاهد التنصيص: ٢/ ١٦٦- ١٦٧.

مَخْرج واحد[١].

وقال آخرون: هي مركَّبةٌ من مَهْ بمعنى اكْفُفْ «وما» الشرطيَّة، والمعنى عندهم اكْفُفْ عن كلِّ شيءٍ ما تفعلْ أَفعلْ[٢].

وقال غيرُهم: هي اسمٌ مفردٌ معناه العمومُ، قالوا: لأَن الأَصلَ عدمُ التركيب[٣]، ويؤَيدُ القولَ الأَولَ عَوْدُ الضمير إلى مَهْما كما يعود إلى «ما»، قال الله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٤]، ويؤَيد الثاني قولُ الشاعر[٥]:

أَماوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صَديقِهِ أَقاوِيلَ هذا النَّاسِ ماوِيَّ يَنْدَمِ

فرَكَّبَ مَهْ مع مَنْ كما رَكَّبْتَها مع «ما»، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والحذفُ في الاستفهاميَّة عند إِدخال حروف الجرِّ عليها، وذلك قولك: فِيمَ وبِمَ وعَمَّ ولِمَ وحتَّامَ وإِلَامَ وعَلامَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن أَلفَ «ما» إِذا كانت استفهاماً، ودخلَ عليها حرفٌ جارٌّ فإِنها تُحذفُ لفظاً وخطّاً، [٤/ ٩] نحوُ قولك: فيمَ وبِمَ وعَلامَ وعَمَّ ولِمَ وحتَّامَ وإِلامَ، وإِنما

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩، والمقتضب: ٢/ ٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٢، والبغداديات: ٣١٣.

(٢) نسب هذا القول إلى الزجاج في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٢، لكنه اختار قول الخليل، وذكره الفارسي بلا نسبة ودفعه، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٦٩، والبغداديات: ٣١٣، والعضديات: ٤٧، ونسب إلى الأخفش والبغداديين في الارتشاف: ١٨٦٣، والمساعد: ٣/ ١٣٧.

وجوز سيبويه أن تكون مهما مَهْ ضُمَّ إليها ما، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠، والأصول: ٢/ ١٥٩، والعضديات: ٤٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٧١.

(٣) ممن قال بهذا ابن إياز، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٣، والارتشاف: ١٨٦٣، والجنى الداني: ٦١٢، والمغني: ٣٦٨، والمساعد: ٣/ ١٣٣.

(٤) الأعراف: ٧/ ١٣٢.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح السبع الطوال: ٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٩، واللسان (مهه)، والخزانة: ٣/ ٦٣١.

حذفوها لأَن الاستفهامَ له صدرُ الكلام، ولذلك لا يَعملُ فيه ما قبلَه من العوامل اللفظيَّةِ إلا حروفُ الجرِّ، وذلك لئلَّا يَخرجَ عن حكمِ الصَّدرِ، وإنما وجَب لحروف الجرِّ أَن تَعملَ في أَسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لِتنزُّلها ممَّا دخلتْ عليه منزلةَ الجزء من الاسم، يُحكمُ عليها جميعاً بالنصب، ولذلك يُعطفُ عليهما بالنصب، نحوُ قوله[1]:

فلَسْــــنا بالجبــــالِ ولا الحَديــــدا

وإذا دخل على «ما» الاستفهاميةِ حرفُ جرٍّ بَعُدَ من الاستفهام حيث عملَ فيه ما قبله، وقَرُبَ عن الخبريَّة، فحَذفوا أَلفَه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: فيمَ وعَمَّ، والأَصلُ فيما وعمَّا، قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[2]، وقال: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[3]، وإنما خصُّوا أَلفَ الاستفهاميَّة بالحذف دون الخبريةِ لأَن الخبريةَ تلزمُها الصِّلةُ، والصِّلةُ من تمام الموصول، فكأَن أَلفَها وقعتْ حَشْواً غيرَ متطرِّفة، فتحصَّنتْ عن الحذف، ورُبَّما أَثبتُوها في الشعر، وهو قليلٌ، قال الشاعر[4]:

علـى مـا قـامَ يَشْـتُمني لَئـيمٌ كخِنْزيـرٍ تَمَـرَّغَ في رَمَـادِ

[٤/ ١٠] (فصل) قال صاحب الكتاب: (ومَنْ كما في أَوجُهها إلا في وقوعها غيرَ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وهي تختصُّ بأُولي العِلم).

قال الشارح: اعلمْ أَن مَنْ اسمٌ مبهَمٌ يقعُ على ذَواتُ ما يَعقلُ، والدليلُ على أَنه اسمٌ أَنه يقعُ فاعلاً ومفعولاً، ويدخلُ عليه حروفُ الجرِّ، ويعودُ عليه الضميرُ، وهذه الأَشياءُ من خصائص الأَسماء، فأَما وقوعُها فاعلةً ففي غير الاستفهام والجزاء، وذلك إذا اكانت

---

(١) سلف البيت: ٢/ ٢٥٤.

(٢) النازعات: ٧٩/ ٤٣.

(٣) النبأ: ٧٨/ ١، وانظر ما سيأتي: ٩/ ٨٠.

(٤) هو حسان بن ثابت، والبيت في ديوانه: ١٩٩، والمحتسب: ٢/ ٣٤٧، والأزهية: ٨٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٤٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٧١، والرواية في أمالي ابن الشجري «دمان» ومعنى الرماد والدمان واحد، انظر اللسان (رمد)، (دمن)، وانظر ما سيأتي: ٩/ ٨٧- ٨٨.

موصولةً أَو نكرةً، لأَن الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَه، والفاعلُ لا يكونُ إِلا بعد فعلٍ، وأَما المفعولُ فيكونُ في جميع ضُروبها لأَن المفعولَ يجوزُ تقديمُه على فِعله، نحوُ قولك: مَنْ ضربتَ؟ فمَنْ في موضع نصبٍ، وأَقسامُها كأَقسام «ما» في جميع مواضعِها إِلا في وقوعها نكرةً غيرَ موصوفةٍ على ما ذكرناه في «ما» في نحو ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [(١)] وفي التعجُّب، نحوُ ما أَحسنَ زيداً عند سيبويه وأَصحابِه[(٢)]، فإِن مَنْ لا تُستعملُ في ذلك، ولها ثلاثةُ مواضعَ:

الأَولُ أَن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، تحتاجُ إِلى جملة بعدها تُتمُّ بها اسماً، وقد تقدَّم شرحُه.

الثاني أَن تكونَ استفهاماً، نحوُ قولك: مَنْ قامَ ومَنْ عندَك؟ فمَن في موضع رفعٍ بالابتداء، وما بعدَها الخبرُ، والذي يدلُّ على ذلك أَنك لو أَوقعتَ موقعَها اسماً معرباً ممَّا يظهرُ فيه الإِعرابُ لظهرَ فيه الرفعُ، نحوُ قولك: أَيُّ إِنسانٍ عندَك؟ وأَيُّ رجلٍ قام؟ قال الله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [(٣)]، وقال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [(٤)]، وقال الشاعر[(٥)]:

مَنْ رأَيتَ المَنُونَ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ ... ذا علَيْه مِنْ أَنْ يُضامَ خَفِيرُ

[٤/ ١١] فمَنْ هنا استفهامٌ في موضعِ رفعٍ إِذا رفَعَ المنونَ وأَلغَى الفعلَ الذي هو رأَيتُ، فإِن أَعملتَ الفعلَ نصبتَ المنونَ وكانتْ «مَنْ» في موضع نصبٍ بخلَّدنَ[(٦)]، وهي

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧١، وانظر ما سلف: ٤/ ٨.

(٢) انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨، ٤٦٦، ٢/ ١٠١، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٨-٧٢.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٥٥.

(٤) الحديد: ٥٧/ ١١.

(٥) هو عدي بن زيد، والبيت في ديوانه: ١٨٤، وكتاب الشعر: ٢١٦، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٤٢، وانظر أمالي ابن الشجري: ١/ ١٣٧-١٣٩.

(٦) انظر توجيه إعراب «مَنْ» في كتاب الشعر، وأمالي ابن الشجري.

مبنيَّةٌ لتضمُّنها همزةَ الاستفهام، وذلك أنك إذا قلتَ: مَنْ هذا؟ فكأنك قلتَ: أزيدٌ هذا؟ أعمرو هذا؟ والأسماءُ لا تُحصَى كثْرةً، فأتَوا باسمٍ يتضمَّنُ جميعَ ذلك، وهو مَنْ فاستُغنيَ به عن تَعداد الأسماءِ كلِّها على ما تقدَّمَ في «ما».

الموضعُ الثالثُ أن تقعَ للمُجازاة، وتختصُّ أيضاً بذَوات مَنْ يَعقلُ، وهي مبنيةٌ أيضاً لتضمُّنها حرفَ الجزاء، وهو إنْ، وذلك نحوُ قولك: مَنْ يأتِني آتِه، ومَنْ يُكرمْني أشكرْه، كأنك قلت: إن يُكرمْني زيدٌ أو عمرو - ونحوُهما ممَّنْ يَعقل - أشكرْه، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[1].

الرابع أن تكونَ نكرةً موصوفةً، نحوُ قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[2] في أحد الوجهَين[3]، أي كلُّ شيءٍ عليها هالكٌ إلا وجهَه، ومثلُه قولُ الشاعر[4]:

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوادَنا ... رُحْنَ على بَغْضائه واغْتَدَيْنْ

ومثلُه قولُ الآخر[5]:

رُبَّ مَنْ أَنضجْتُ غَيْظاً صَدْرَه ... قد تَمَنَّى ليَ مَوْتاً لم يُطَعْ

[٤/ ١٢] فمَنْ في ذلك كلِّه نكرةٌ لدخول رُبَّ عليها، وما بعدَها من الجملة صفةٌ لها، وقد وُصفتْ بالمفرد نحوَ قوله[6]:

---

(١) الطلاق: ٦٥/ ٣.

(٢) الرحمن: ٥٥/ ٢٦.

(٣) الوجه الآخر أن تكون موصولة، انظر في ذلك المحرر الوجيز: ١٤/ ١٩٧، والبحر: ١٠/ ٦٢.

(٤) هو عمرو بن قميئة كما في الأزهية: ١٠١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٦٤، ٣/ ٢١٩، والبيت مما نسب إلى عمرو، انظر ديوانه: ١٩٥-١٩٦، وتخريجه فيه، ونسب في الوحشيات لأبي تمام: ٩، والحماسة البصرية: ١/ ٨٦، إلى عمرو بن لأي التيمي، وصوَّب الأستاذ محمود محمد شاكر نسبة البيت إلى عمرو بن لأي، والبيت بلا نسبة في الأصول: ٢/ ٣٢٥، والبغداديات: ٥٦٦.

(٥) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري، والبيت له في المفضليات: ١٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٤٠، والخزانة: ٢/ ٥٤٦، ٣/ ١١٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٣/ ٢١٩.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٢، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٣٣،=

وكَفَى بنا فضلاً على مَنْ غَيرِنا حُبُّ النبيِّ محمَّدٍ إِيَّانا

فقولُه: غيرِنا مخفوضٌ(١) على أنه نعتٌ لمَنْ [١٢١/ أ].

والكوفيون يزيدون في أقسامها قسماً خامساً يجعلونها زائدةً مؤكِّدة كما تزادُ «ما»، وأَنشدَ الكسائيُّ لعنترةَ(٢):

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له حَرُمَتْ عليَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ

قال: أَرادَ يا شاةَ قَنَصٍ، وأَصحابُنا يُنشدونه ياشاةَ ما قَنَصٍ(٣)، فإِن صحَّتْ روايتُهم حُمِلَ على أَنها موصوفةٌ، وقَنصٌ الصفةُ، فهو مصدرٌ بمعنى قانِص، كما قالوا: ماءٌ غَوْرٌ، أَي غائرٌ، ورجلٌ عَدْلٌ، أَي عادِل، والمرادُ يا شاةَ إِنسانٍ قانصٍ(٤).

وإِنما قال: «تختصُّ بأُولي العِلمِ» ولم يقلْ: بأُولي العقل على عادة النحويين لأَنه رآها تُطلقُ على الباري سبحانه في نحوِ قوله: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(٥)، ونحوِ قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾(٦)، [٤/ ١٣] والباريءُ سبحانه يُوصفُ بالعِلم، ولا يوصفُ بالعقل، فاعرفْه.

=وسر الصناعة: ١٣٥، والبصريات: ٤٢٢، والنكت: ٤٩٧، ونسبه البغدادي في شرح أبيات المغني: ٢/ ٣٧٩ إلى عبد الله بن رواحة بصيغة التمريض، وليس في ديوانه.

(١) وروي بالرفع، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) البيت في ديوانه: ٢١٣، وشرح السبع الطوال: ٣٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٧، والأزهية: ١٠٣، والخزانة: ٢/ ٥٤٩، وورد بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٧٣-٤٧٤، ٢/ ٥٧٨، والارتشاف: ١٠٣٣، والمغني: ٣٦٦، ورواية الديوان: يا شاة ما...، والقنص: الصيد. والذي زاد القسم الخامس الكسائي، انظر قوله في المصادر السالفة.

(٣) هي رواية أكثر الناس كما في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٧، ورواية شراح المعلقات كما في الخزانة: ٢/ ٥٤٩-٥٥٠.

(٤) هو توجيه السيرافي وابني عصفور وهشام، واستجاده البغدادي.

(٥) المؤمنون: ٢٣/ ٨٨.

(٦) الملك: ٦٧/ ١٤.

قال صاحب الكتاب: (وتُوقَعُ على الواحد والاثنين والجمعِ والمذكَّرِ والمؤنثِ، ولفظُها مذكَّرٌ، والحملُ عليه هو الكثيرُ، وقد تُحملُ على المعنى، وقُرِىءَ قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ بتذكير الأَول وتأنيثِ الثاني، وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ وقال الفرزدق:

نكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ)

قال الشارح: اعلمْ أَن مَنْ لفظُها واحدٌ مذكَّرٌ، ومعناها معنى الجنسِ لإِبهامها، تقعُ على الواحد والاثنَين والجماعة والمذكَّر والمؤنث، فإِذا وقعتْ على شيءٍ من ذلك ورَدَدْتَ إِليها الضميرَ العائدَ مِن صِلتها أَو خبرِها على لفظها نفسِها كان مفرداً مذكَّراً لأَنه ظاهرُ اللَّفظ، سواءٌ أَردتَ واحداً مذكَّراً أَو مؤنثاً أَو اثنَين أَو جماعةً، وإِن أَعدتَ الضميرَ إِليها على معناها فهو على ما يقصدُه المتكلِّمُ من المعنى، فأَما ما أُعيدَ إِليه على اللفظ فنحوُ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [1] على حدِّ قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [2]، وقولِه: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [3]، ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [4]، وعليه أَكثرُ الاستعمال، وأَما ما أُعيدَ إِليه على معناه في الجمع فنحوُ قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [5]، ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ﴾ [6]، وأَما ما أُعيدَ بلفظ التثنيةِ فنحوُ قول الفرزدق[7]:

تَعشَّ فإِنْ عاهدْتَني لا تَخُونُني   نكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

(١) الأنعام: ٦/ ٢٥.

(٢) يونس: ١٠/ ٤٣.

(٣) الطلاق: ٦٥/ ٢.

(٤) التغابن: ٦٤/ ١١.

(٥) يونس: ١٠/ ٤٢.

(٦) الأنبياء: ٢١/ ٨٢.

(٧) سلف البيت: ٢/ ٢٩٩، ومن قوله: «ورددت إليها الضمير» إلى البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٥٥-١٥٦ بمجمله، وانظر النكت: ٦٨٨.

[٤/ ١٤] ويُروى «تعالَ[1]»، وقبلَه[2]:

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وما كان صاحِباً رَفَعْتُ لناري مَوْهِناً فأَتاني

الشاهدُ فيه قولُه: يَصْطحبانِ، ثَنَّى الضميرَ الراجعَ إلى مَنْ مِن حيث إنه أَراد معنى التثنية لأَنه عنَى نفسَه والذئبَ، وصفَ أَنه أَوقدَ ناراً، وطَرقَه الذئبُ، فدَعاه إلى العَشاء، وقد فَرَّقَ بين الصِّلة والموصول بقوله: «يا ذئبُ»، وساغ ذلك لأَن النداءَ موجودٌ في الخطاب، وإِن لم يَذكره، فإِن قدَّرتَ مَنْ نكرةً، ويَصْطحبان في موضع الصفة كان الفصلُ بينهما أَسهلَ.

وأَما المؤنثُ فنحوُ قولهم فيما حكاه يونس: مَنْ كانتْ أُمَّك[3]، أَنثَ «كانت» حيث كان فيها ضميرُ مَنْ، وكان مؤنَّثاً لأَنه هو الأُمُّ في المعنى، هذا إِذا نصبتَ أُمَّك، فإِن رفعتَ الأُمَّ كان اسمَ كان، وكان التأنيثُ ظاهراً، إِذ كان الفعلُ مسنَداً إِلى مؤنث ظاهر، وتكونُ مَنْ في موضع نصبِ خبرِ كان، وعلى الوجه الأَول تكونُ في موضع رفعٍ بالابتداء، ومن ذلك قراءةُ الزعفراني والجَحْدريّ: ﴿وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[4] بالتاء فيهما[5] حيث أَرادَ واحدةً من النساء، جعلَ صِلتَه إِذ عنَى المؤنثَ كصلةِ التي، وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ «يَقْنُتْ ويَعمَلْ» بالياء على التذكير حملاً على اللفظ فيهما، وقرأَ الباقون من السبعة يَقْنتْ بالتذكير على اللفظ وتَعمَلْ بالتأنيث على المعنى[6].

---

(١) هي رواية الكتاب: ٢/ ٤١٦، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٥٥، والنكت: ٦٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٩٠.

(٢) انظر مصادر البيت السالف.

(٣) انظر ما حكاه في الكتاب: ٢/ ١٧٩، ٢/ ٤١٥، والأصول: ٢/ ٣٦٩، والشيرازيات: ٢٨٥.

(٤) الأحزاب: ٣٣/ ٣١.

(٥) وهي قراءة يعقوب أيضاً، وابن عامر في رواية، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع، انظر شواذ ابن خالويه: ١١٩، والمحرر الوجيز: ٤/ ٣٨١، والقرطبي: ١٧/ ١٣٥، ومعجم القراءات: ٧/ ٢٧٩.

(٦) انظر السبعة: ٥٢١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٩٦، والنشر: ٢/ ٣٤٨.

وقال بعضُ الكوفيين: إِذا حُمِلَ على المعنى لم يَجُزْ أَن يُردَّ إِلى اللَّفظ، وإِذا حُمِلَ على اللفظ جاز حملُه على المعنى، وهو ضعيفٌ لأَنه لا فرقَ بينهما، وقد جاء ذلك في التنزيل قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾، فجمعَ حملاً على المعنى، ثم قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ (١).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا استَفهمَ بها الواقفُ عن نكرةٍ قابَلَ حركتَه في لفظ الذاكِر من حروفِ المدِّ بما يُجانسُها، يقولُ إِذا قال: جاءني رجلٌ: مَنُو؟ وإِذا قال: رأَيتُ رجلاً: مَنَا، وإِذا قال: مررتُ برجلٍ: مَنِي، وفي التثنية: مَنَانْ ومنَيْنْ، وفي الجمع: مَنُونْ ومَنِينْ، وفي المؤنَّث: مَنَهْ ومَنْتان ومَنتَيْنْ ومَناتْ، والنونُ والتاءُ ساكنتان).

قال الشارح: اعلمْ أَن الاستفهامَ هنا استِثباتٌ، وهو ضربٌ من الحكاية، والغرضُ به إِعلامُ السامع أَنه قد تقدَّمَ كلامٌ هذا إِعرابُه خوفاً من أَن يكونَ عَرَضَ له غفلةٌ عن استماع الكلام المتقدِّم، وكان القياسُ أَن تُعادَ الكلمةُ جمعاءَ بالأَلف واللَّام، أَو تُضمَرَ لأَنها تصيرُ معهودةً لتقدُّم ذِكرها، قال الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ (٢)، إِلا أَنهم عدَلوا عن ذلك لئلَّا يُتوهَّمَ فيه أَنه معهودٌ غيرُ الأَول، فزادوا على مَنْ في الوقف زيادةً تُؤذنُ بأَنه قد تقدَّمَ كلامٌ هذا إِعرابُه، وأَن القصدَ إِليه دون غيرِه.

وكانت تلك الزيادةُ من حروف المدِّ واللِّينِ، لأَنها تُجانسُ الحركاتِ، فقابَلُوا كلَّ حركةٍ في لفظ المذكَّر بما يجانسُها من هذه الحروفِ، فإِن كان مرفوعاً زدتَ في أَداة الاستفهام واواً، وإِن كان منصوباً زدتَ أَلفاً، وإِن كان مجروراً زدتَ ياءً، فإِذا قال القائل:

---

(١) الطلاق: ٦٥/ ١١.

ومن قوله: «وقال بعض الكوفيين» إِلى الآية الكريمة قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٥٧، والأعلم في النكت: ٦٨٨-٦٨٩، وانظر قول بعض الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٩١، والارتشاف: ١٠٢٨، وانظر أيضاً التذييل والتكميل: ٣/ ١١٠-١١١.

(٢) المزمل: ٧٣/ ١٥-١٦.

هذا رجلٌ قلتَ في جوابه: مَنُو، وإِذا قال: رأَيتُ رجلاً قلت في جوابه: مَنَا، وإِذا قال: مررتُ برجلٍ قلت: مَنِي، وتُثنِّي وتَجمعُ وتؤنِّثُ، فتقولُ: إِذا قال: هذان رجلان: مَنَانْ، وإِذا قال: رأَيتُ رجلَيْن أَو مررتُ برجلَين قلتَ: مَنَيْنْ، وإِذا قال: هؤلاء رجالٌ قلت: مَنُونْ، وإِذا قال: رأَيتُ رجالاً أَو مررتُ برجال قلت: مَنِيْنْ، فإِن قال: رأَيتُ امرأَةً قلتَ: مَنَهْ ومَنْتْ كما يقال: ابْنَه وبنْتْ، [٤/ ١٥] وإِذا قال: هاتان امرأَتان قلتَ: مَنْتان، وإِذا قال: رأَيتُ امرأَتَينِ أَو مررتُ بامرأَتَينِ قلتَ: مَنْتَيْن بإِسكان النون، كأَنه ثنَّى مَنْت فقال: مَنْتان كما يقال: بِنْتان وثِنْتان، وإِذا قال في الجمع: رأَيتُ نساءً قلت: مَنَاتْ بإِسكان التاء[1].

واعلمْ أَنك إِذا قلتَ في الاستِثبات: مَنُو أَو مَنَا أَو مَنِي [١٢١/ ب] فمَنْ في موضع رفعٍ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ مَنْ المذكورُ، أَو مَنْ المستفهَمُ عنه، أَو يكونُ خبراً، والمحذوفُ هو المبتدأ، وهذه الزياداتُ ليستْ إِعراباً لـمَا دخلتْ عليه، وإِنما هي علاماتٌ يُحكَى بها حالُ الاسم المتقدِّمِ، وإِنما قلتُ ذلك لأَمرَيْن:

أَحدُهما: أَن مَنْ مبنيةٌ لتضمُّنها حرفَ الاستفهام، وذلك مستمرٌّ فيها، وإِذا كان مستمرّاً فيها استمرَّ البناءُ لاستمرار سببه.

والأَمرُ الثاني: أَن هذه العلاماتِ لا تَثبتُ إِلا في الوقف، والإِعرابُ لا يثبتُ في الوقف.

وقد اختلفَ العلماءُ في كيفيَّة دخولِ هذه الحروفِ، فقال قومٌ[2]: إِنما دخلتْ الحركاتُ التي هي الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ مَنْ في حال الوقف حكايةً لإِعراب الاسم المتقدِّم، ولم تكنْ الحركةُ ممَّا يوقَفُ عليها، فوصَلُوها بهذه الحروف لتبيين ما قصَدوه من الدلالة،

---

(١) انظر الأوجه السالفة في الكتاب: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، والمقتضب: ٢/ ٣٠٦- ٣٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٤-١٤٥.

(٢) منهم السيرافي والأعلم، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٤، والنكت: ٦٨٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٦٢، وانظر آراء أخرى في الارتشاف: ٦٨٤، والمساعد: ٣/ ٢٦٢.

فوصَلوا الضمَّةَ بالواو والفتحةَ بالألف والكسرةَ بالياء كوصْلهم القافيةَ المطلَقةَ بهذه الحروف نحوَ قوله(١):

سُقيْتِ الغَيْثَ أيَّتها الخِيَامُو

ونحوَ قوله(٢):

أَقلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابا

ونحوَ(٣):

بَيْنَ الدُّخُولِ فحَوْمَلي

وقال المبرِّد: أَدخَلوا هذه [٤/ ١٦] الحروفَ قبلَ الحركات، فالواوُ في مَنُو قبل ضمَّةِ النون، والأَلفُ في مَنَا قبلَ الفتحة، والياءُ في مَنِي قبلَ الكسرة، وإنما حرَّكوا النونَ وأَصلُها البناءُ على السكون لِعلَّتين:

إِحداهما: أَنك تقولُ في النصب: مَنَا فتفتحُ النونَ لأَن ما قبل الأَلفِ لا يكونُ إلا مفتوحاً، فلمَّا وجبَ تحريكُها في النصب حرَّكوها في الرفع والجرِّ ليكونَ الجميعُ على منهاج واحد لا يختلفُ.

والعِلَّةُ الثانيةُ: أَن الواوَ والياءَ خفيَّتان، فإِذا جعلوا قبلَ كلِّ واحدٍ منهما الحركة التي هي منها ظَهرتَا وتَبيَّنَتا(٤).

---

(١) صدر البيت:

متى كان الخيامُ بذي طُلُوحِ

وقائله جرير، وهو في ديوانه: ٥١٢، والكتاب: ٤/ ٢٠٦، والأصول: ٢/ ٣٨٦، والنكت: ١١٢١، والبيت بلا نسبة في كتاب القوافي: ١١٩، والمنصف: ١/ ٢٢٤، وسر الصناعة: ٤٧٩-٤٨١، ٤٩٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤١.

(٢) سلف البيت: ١/ ١٤٨

(٣) سلف البيت: ٢/ ٢٩١.

(٤) المقتضب: ٢/ ٣٠٦-٣٠٧ بخلاف يسير، ونقل السيرافي والأعلم هاتين العلتين عن المبرد، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٤-١٤٥، والنكت: ٦٨٤.

وأَما مَنَهْ فإنما فُتحتْ النونُ لأَن هاءَ التأنيث لا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحاً[1]، وأَما تحريكُها في التثنية والجمع فمِن قِبلِ أَنهم أَرادوا أَن يكونَ الاستِثباتُ في التثنية والجمع على منهاج التثنيةِ والجمع الحقيقيِّ، فلمّا كان ما قبلَ حرف التثنية مفتوحاً فتَحوا النونَ في حكايته، ولـمّا كان ما قبلَ الواو في الجمع مضموماً، وما قبلَ الياء مكسوراً اعتَمدوا مثلَ ذلك في حكايته إذا استثبتُوا، فأَما مَنْتَانْ ومَنْتَينْ بسكون النون في حكاية تثنيةِ المؤنث فكأَنه ثَنَّى مَنْت بسكون النون، كما تقول: بِنْتان وأُختان، جعلَ التاءَ للإلحاق بفِلْس وكَعْب كما كانت في بِنت وأُخت ملحقتَين بعَدْل وبُرْد.

قال صاحب الكتاب: (وأَما الواصِلُ فيقول في هذا كلِّه: مَنْ يا فتَى بغير علامةٍ، وقد ارتكَبَ مَنْ قال:

أَتَوْا ناري فقلْتُ مَنُونَ أَنتُمْ

شذوذَينِ إلحاقَ العلامةِ في الدَّرْجِ وتحريكَ النونِ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن هذه العلاماتِ إنما تَلحقُ في حال الوقف فقط، فإذا وصلتَ عادتْ إلى حالها من البناء على السكون ومقتضَى القياسِ فيها، فلذلك إذا قال في الوقف: مَنُو ومَنَا ومَنِي يقولُ إذا وصَلَ: مَنْ يا فتَى، وكذلك إذا قال: رأَيتُ نساءً فقال في الوقف: مَنَاتْ، وإذا قال: رأَيتُ رجالاً فقال: مَنِينْ وإذا قال: رأَيتُ امرأَةً فقال: مَنَه أَو مَنَت فإنه إذا وصَلَ قال: مَنْ يا فتَى بإسكان النون، وكذلك إذا قال: رأَيتُ رجلاً وامرأَةً فبدأَ بالمذكَّر قلتَ في السؤال: مَنْ ومَنَه، وإن بدأَ بالمؤنَّث قلتَ: مَنْ ومَنَا لأَن العلامةَ إنما تَلحقُ الذي تقفُ عليه، وهو الثاني، والأَولُ لا تلحقُه علامةٌ لأَنه موصولٌ بالثاني، هذا مذهبُ الخليل وسيبويه، وأَما يونسُ فكان يُجيزُ منةٌ ومنةً ومنةٍ في الوصل كما يكون مع الوقف ويقيسُه على أَيٍّ، وزعمَ أَنه سمعَ عربياً يقول: ضربَ مَنٌ مَنَاً[2]، وعلى هذا ينبغي

---

(١) بهذا علل المبرد في المقتضب: ٢/ ٣٠٦، والسيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٤٤، والأعلم في النكت: ٦٨٤.

(٢) قول يونس والردُّ عليه في الكتاب: ٢/ ٤١٠-٤١١، والأصول: ٢/ ٣٩٤، وشرح الكتاب=

إذا ثنَّى أَو جَمعَ فقال: مَنَان أَو مَنُون أَن لا يغيِّره ويُثبتَه وصلاً ووقفاً، واستدلَّ على ذلك بقول شَمِر بن الحارث الطائي الشاعر[١]:

أَتَـوْا نـاريْ فقلـتُ مَنُـونَ أَنـتُمْ فقالوا الجِنُّ قلْتُ عِمُوا ظَلاما [٤/ ١٧]

فقلْـتُ إِلى الطَّعـامِ فقـالَ مِـنْهمْ زَعـيمٌ نَحْسُـدُ الإِنْـسَ الطَّعامـا

وبعضُهم يَرويه «عِمُوا صباحاً[٢]» والأَكثرُ «ظلاماً»، ويؤَيدُه البيتُ الثاني، وهو شاذٌّ، وشذوذُه من وجهَين:

أَحدُهما: أَنه أَثبتَ الزيادةَ في الوصل، وهي إِنما تكونُ في الوقف لا غيرُ.

والثاني: أَنه فتَح النونَ، وحقُّها السكونُ، وكان أَبو إِسحقَ يقول فيه[٣]: إِن الشاعرَ اعتقدَ الوقفَ على مَنُون، ثمَّ ابتدأَ بما بعده[٤]، وأَما قياسُ مَنْ على أَيّ فليس بصحيح لأَن أَيّاً معرَبةٌ ومَنْ مبنيَّةٌ.

وأَما ما حكَاه[٥] من قولهم: ضَربَ مَنٌ مَناً فهي حكايةٌ نادرةٌ لا يؤخَذُ بها، وقد استبعدَها سيبويه فقال: «لا يتكلَّم به العربُ[٦]»، ووجهُه من القياس أَنه جرَّدَ «مَنْ» مِن

=للسيرافي: ٩/ ١٤٥.

(١) هو شُمير بن الحارث الضبِّي كما في نوادر أبي زيد: ٣٨٠، ونسبه أبو زيد عن أبي الحسن إلى سُمير، وكذا نسبته في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٨٣، والنكت: ٦٨٥، ونسبه العيني: ٤/ ٤٩٨ إلى شمر بن الحارث الضبي، وحكى البغدادي الخلاف في نسبة البيتين إلى شمر وغيره، انظر الخزانة: ٣/ ٢-٧، ونسب الأول في التصريح: ٢/ ٢٨٣ إلى شَمر أو تأبط شراً، انظر ديوان تأبط شراً: ٢٥٦-٢٥٧، والبيت الأول بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٤١٠، والمقتضب: ٢/ ٣٠٧، والبغداديات: ٣٥١، والخصائص: ١/ ١٢٩.

(٢) ذكر هذه الرواية السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٤٥، والأعلم في النكت: ٦٨٥، والبغدادي في الخزانة: ٣/ ٦.

(٣) أي في البيت الشاهد.

(٤) قول أبي إسحاق في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٥، والنكت: ٦٨٥.

(٥) أي يونس.

(٦) الكتاب: ٢/ ٤١١، وانظر ردَّ السيرافي على يونس في شرح الكتاب: ٩/ ١٤٥-١٤٦.

الدلالةِ على الاستفهام حتى صارت اسماً كسائر الأَسماء، يجوز إِعرابُها وتثنيتُها وجمعُها كما جرَّدوا أَيًّا من الاستفهام حين وصَفوا بها فقالوا: مررتُ برجل أَيِّ رجلٍ، أَيْ كاملٍ، وقد فعلوا ذلك في مواضعَ[(١)]، فمِن ذلك قولُ الشاعر[(٢)]: [٤/ ١٨]

أَمْ هَـلْ كبـيرٌ بكَـى لم يَقْـضِ عَبْرَتَـه إِثْـرَ الأَحِبَّـةِ يـومَ البَـيْنِ مَشْـكُومُ

فهذا اعتقدَ خلْعَ الاستفهامِ مِن هَلْ، ولولا ذلك لم يَجمعْ بين استفهامَين، وهي أَم وهَلْ، وإِنما حكمْنا على خلعِ دليلِ الاستفهام مِن هَلْ دون أَمْ لأَن هلْ قد استُعملَ غيرَ استفهام، نحوُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[(٣)] أي قد أَتى، ونحوُ قوله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[(٤)]، والمرادُ النفيُ، أَي ما جزاءُ الإِحسانِ إِلَّا الإِحسانُ، فكان اعتقادُ نزعِ الاستفهامِ منها أَسهلَ من اعتقادِ نزعِه من أَم[(٥)]، فأَما قولُ الشاعر[(٦)]:

أَمْ كيفَ يَنْفعُ ما تُعطِي العَلُوقُ بهِ رِئْمانُ أَنْفٍ إِذا ما ضُنَّ باللَّبنِ

[٤/ ١٩] فإِنه ينبغي أَن يُعتقَدَ نزعُ دليلِ الاستفهامِ من أَمْ وقصرُها على العطف لا غيرُ، أَلا ترى أَنَّا لو نزعْنا الاستفهامَ من كيف للزمَ إِعرابُها كما أُعربتْ مَنْ في هذا الوجه[(٧)]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ومِنهم مَنْ لا يزيدُ إِذا وقفَ على الأَحرف الثلاثةِ وحَّدَ أَم ثنَّى

---

(١) كذا وجه ابن جني قول يونس، انظر الخصائص: ٢/ ١٧٩، ٢/ ١٨٤.

(٢) هو علقمة بن عبدة، والبيت في ديوانه: ٥٠، والكتاب: ٣/ ١٧٨، والأزهية: ١٢٩، والنكت: ٨٠٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٩٠، والأصول: ٢/ ٥٩، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٧، مشكوم: مُثَاب، عن ابن الشجري.

(٣) الإنسان: ٧٦/ ١.

(٤) الرحمن: ٥٥/ ٦٠.

(٥) انظر توجيه ابن الشجري للبيت في أماليه: ٣/ ١٠٨.

(٦) هو أفنون التغلبي، والبيت له في شعر تغلب: ١٣٩، والمفضليات: ٢٦٣، والبيان والتبيين: ١/ ٩، وأمالي القالي: ٢/ ٥١، والخزانة: ٤/ ٤٥٥، وورد بلا نسبة في البغداديات: ٤١٩، والخصائص: ٢/ ١٨٤، والمخصص: ٧/ ٢٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٥٤.

(٧) كذا وجه ابن جني البيت في الخصائص: ٢/ ١٨٤.

أَم أَنْتَ أَم جَمعَ).

قال الشارح: قومٌ من العرب لا يَحكون إِلا الإِعرابَ لا غيرُ، فيقولون في الرفع: مَنُو وفي النصب: مَنَا، وفي الجرِّ: مَنِي، سَواءٌ في ذلك الواحدُ والاثنانِ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنثُ، حكى سيبويه عن يونسَ أَن قوماً من العرب يقولون ذلك[1]، وكأَن الذين يقولونه اكتفَوا بما ضمَّنوه من علامات الإِعراب، ويُجْرون مَنْ على أَصلها مِن كونها تصلحُ للواحد والاثنين والجمع بلفظ الواحد المذكَّر، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وأَما المعرفةُ فمَذهبُ أَهل الحجاز فيه إِذا كان عَلماً أَن يَحكيَه المستفهِمُ كما نَطق به، فيقولُ لِمَنْ قال: جاءني زيدٌ: مَنْ زيدٌ؟ ولمَن قال: رأَيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ ولمَنْ قال: مررتُ بزيد: مَنْ زيدٍ؟ وإِذا كان غيرَ عَلمٍ رُفعَ لا غيرُ، يقولُ لمَن قال: رأَيتُ الرجلَ: من الرجلُ؟ ومَذهبُ بني تميم أَن يَرفعوا في المعرفةِ أَلبتةَ).

قال الشارح: قد اختلفتْ العربُ في الاسم المعروف، فذهب أَهلُ الحجاز إِلى حكاية لفظِهِ، وهي أَن يَجْريَ الاسمُ على إِعراب الاسم المتقدِّمِ ذِكرُه، فإِذا قال الرجلُ لرجلٍ: جاءني زيدٌ قلتَ في جوابه مستثبِتاً: مَنْ زيدٌ؟ وإِذا قال: رأَيتُ زيداً قلتَ: مَنْ زيداً؟ وإِذا قال: مررتُ بزيدٍ قلتَ: مَنْ زيدٍ؟ وإِنما يفعلون ذلك في العَلم خاصَّةً.

وأَما بنو تميمٍ فيَرفعون على كلِّ حال[2]، ويقولون: مَنْ زيدٌ بالرفع لا غيرُ، سَواءٌ قالوا: جاءني زيدٌ أَو رأَيتُ زيداً أَو مررتُ بزيدٍ.

فأَما أَهلُ الحجازِ فتحرَّزوا بالحكايةِ لِمَا قد يَعرِضُ في العَلَم من التنكير بالمشارَكة في الاسم، فجاؤوا بلفظِه لئلَّا يَتوهَّم المسؤولُ أَنه يُسأَلُ عن غير مَنْ ذكَره من الأَعلام، وخصُّوا الأَعلامَ بذلك لكثرة دَورِها وسَعةِ استعمالِها في الإِخبارات والمعامَلات[3]

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤١٠.

(٢) كذا في الأصول: ٢/ ٣٩٥: وانظر اللغتين في الكتاب: ٢/ ٤١٣، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٥٠

(٣) بهذا اللفظ علل السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٥٠، والأعلم في النكت: ٦٨٦، وهو معنى كلام المبرد في المقتضب: ٢/ ٣٠٩.

ونحوِهما، ولأَن الحكايةَ ضربٌ من التغيير، إِذ كان فيها عدولٌ عن مُقتَضى عملِ العامل، والأَعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير، أَلا ترى أَنهم قالوا: رجاءُ بن حَيْوَة، وقالوا: مَحْبَب ومَكْوَزَة[١]؟ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الأَسماء لأَنها في أَصلها مغيَّرةٌ بنقلِها إِلى العلميَّة، والتغييرُ يُؤْنسُ بالتغيير.

ووجهٌ ثانٍ أَن الأَعلامَ إِنما سوَّغوا الحكايةَ فيها لِمَا توهَّموه من تنكيرها ووجودِ التَّزاحُم لها في الاسم، فجاؤوا بالحكاية لإِزالة توهُّمِ ذلك، وهذا المعنى ليس موجوداً في غيرها من المعارف لأَنه لا يصحُّ اعتقادُ التنكيرِ فيما فيه الأَلفُ واللَّامُ مع وجودهما، ولا فيما هو مضافٌ مع وجود الإِضافة[٢]، وكذلك سائرُ المعارف.

وكان يونسُ يُجْري الحكايةَ في جميع المعارف ويَرى بابَها وبابَ الأَعلام واحداً[٣]، وحكيَ سيبويه عن بعض العرب «دَعْنا مِنْ تَمرتان»، كأَنه قال: ما عندَه تمرتان، فحكى قولَه وقال: [٤/ ٢٠] «سمعتُ عربياً يقولُ لرجل سأَلَه أَليس قُرشيَّاً فقال: ليس بقُرشيَّاً[٤]» حكايةً لقوله، فعلى هذا إِذا قال: رأَيتُ أَخا زيدٍ جازَ أَن يقولَ: مَنْ أَخا زيدٍ، وليس ذلك بالمختار، والوجهُ الرفعُ في جميع المعارف ما خلَا الأَعلامَ، نحوُ قولك في جواب جاءني أَخو زيد: مَنْ أَخو زيدٍ، ورأَيتُ أَخا زيدٍ: مَنْ أَخو زيدٍ، ومررتُ بأَخي زيدٍ، مَنْ أَخو زيدٍ، وكذلك باقي المعارف.

فإِن قيل: إِذا كان الغرضُ من حكاية العَلَمِ إِزالةَ توهُّمِ أَن الاسمَ الثاني غيرُ الأَول

---

(١) انظر البغداديات: ٢٣٣- ٢٣٤، والمسائل المنثورة: ١٢٧، وسر الصناعة: ١٥٤-١٥٥، ٤٢٧، ٥٩٠، والخصائص: ٣/ ٣٤.

(٢) هو قول المبرد في المقتضب: ٢/ ٣١٠.

(٣) هذه حكاية المبرد عن يونس بلفظها، انظر المقتضب: ٢/ ٣٠٩، وانتقد السيرافي والأعلم المبرد في هذه الحكاية وساقا قول يونس الذي جاء في الكتاب: ٢/ ٤١٣-٤١٤، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٥٢، والنكت: ٦٨٧، ولم يحك سيبويه ذلك عن يونس، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٦٣.

(٤) الكتاب: ٢/ ٤١٣، وانظر شرحه للسيرافي: ٩/ ١٥١.

فهلَّا زادوا على مَنْ زيادةً تُنبِئُ عن حال الاسم المذكورِ، فيُعلمَ أنه المرادُ دون غيره كما فُعلَ بالنكرة حيث قالوا: مَنُو ومَنَا ومَنِي.

قيل: كان القياسُ في النكرة الحكايةَ كالعَلم لَمَا ذكرناه غيرَ أن إعادةَ لفظِ النكرة لم تَجزْ لأَنه يَلزمُ فيها إِذا أُعيدتْ إِدخالُ الأَلف واللَّام فيها لأَنها تصيرُ معهودةً، نحوُ قولك: جاءني رجلٌ وفعلَ الرجلُ كذا، وإِذا أُدخلَ عليه الأَلفُ واللَّامُ لم تُمكنْ إِعادةُ لفظِ الأَولِ، فلمَّا لم تَسُغْ الحكايةُ في النكرة عدَلوا إِلى ما فعلوه من زيادةٍ على لفظ مَنْ لتنوبَ مَنابَ الحكاية.

وأَما العَلمُ والمعرفةُ فلا يلزمُ فيه ما لزمَ في النكرة من الإِتيان بالأَلف واللَّامِ لتعرُّفِه، فساغتْ فيه الحكايةُ.

وأَما بنو تميم فإِنهم جرَوا في ذلك على القياس في غير هذا الباب، إِذ لا خلافَ أَن مُستفهِماً لو ابتدأَ السؤالَ لقالَ: مَنْ زيدٌ؟ فمَنْ مبتدأٌ، وزيدٌ الخبرُ، أَو زيدٌ مبتدأٌ، ومَنْ الخبرُ، فكذلك إِذا وقع السؤالُ جواباً، لا فرقَ بينهما، ولأَن الحكايةَ إِنما كانت في النكرة لتُنبِىءَ أَن الاستفهامَ إِنما كان عن الاسم المتقدِّمِ، لا عن غيره ممَّا يشارُكه في اسمه، وليس هذا المعنى في المعرفة، فكان منزلةُ بني تميمٍ منزلةَ مَن أَتى بالكلام من غير تأكيدٍ، نحوُ قولك: أَتاني القومُ، ومنزلةُ أَهلِ الحجاز منزلةَ مَنْ أَتى بالتأكيد، نحوُ قولك: أَتاني القومُ كلُّهم، لأَن التأكيدَ يُزيلُ توهُّمَ اللَّبْس كما تزيلُه الحكايةُ[١].

فإِن جئتَ مع مَنْ بواو عطفٍ أَو فاءٍ نحوَ قولك: فمَنْ أَو ومَنْ لم يكن فيما بعدَه إِلا الرفعُ، وبطَلَتْ الحكايةُ[٢]، وذلك قولُك إِذا قال القائلُ: رأَيتُ زيداً، ومَنْ زيدٌ أَو فمَنْ زيدٌ، وإِنما كان كذلك مِن قِبلِ أَنك لـمَّا أَتيتَ بحرف العطف عَلمَ المسؤولُ أَنك تعطفُ على كلامه، وتَنْحو نحوَه فاستغنيتَ عن الحكاية[٣]، فاعرفْه.

(١) انظر لغة بني تميم فيما سلف: ٤/ ٢٧.

(٢) كذا في الكتاب: ٢/ ٤١٤، والمقتضب: ٢/ ٣٠٩.

(٣) كذا في المقتضب: ٢/ ٣٠٩.

قال صاحب الكتاب: (وإذا استُفهِمَ عن صفة العَلَمِ قيل إذا قال: جاءني زيدٌ: أَلـمَنيُّ أي القُرشيُّ أَم الثقفيُّ والـمَنيَّان والـمَنيُّون).

قال الشارح: قد يحتاجُ الإنسانُ إلى معرفة نَسبِ مَنْ يُذكَرُ له[١]، وإن كان معروفَ العَينِ عندَه، فإذا أرادَ ذلك أدخلَ الألَفَ واللّامَ على مَنْ مِن أولها، وأتى بياء النَّسب من آخرها، وأعربَها بإعراب الاسم المسؤول عنه، فإذا قال: جاءني زيدٌ قال: أَلمنيُّ؟ وإذا قال: رأيتُ زيداً قال: أَلمنيَّ، وإذا قال: مررتُ بزيدٍ قال: أَلمنيِّ؟ كأنه قال: أَلثقفيُّ أَم القُرشيُّ، وإذا قال: جاءني الزيدان قلت: أَلمَنيَّان، وفي النصب والجرِّ: أَلمنيَّيْن، فجئتَ بمَنْ لأَنْ «مَنْ» يُسأَلُ بها عن الرجل المنسوب أو الموصوفِ.

وأما علامةُ النَّسب التي هي الياءُ فليُعلمَ أنه يُسألُ عنه منسوباً، وأما الأَلفُ واللامُ فلأنه إنما يُسألُ عن صفةٍ العبارةُ عنها بالألف واللّام، ولو صرَّحتَ مكانَ المنيِّ بالثقفيِّ أو القُرشيِّ لكان إعرابُه [١٢٢/ ب] إعرابَ المَنيِّ على حسَب الاسم المتقدِّم، ويجوز رفعُه ألبتةَ على إضمار مبتدأ تقديرُه أهو الثقفيُّ أو القرشيُّ، كما إذا قيل: كيف أنتَ؟ قلتَ: صالحٌ، أي أنا صالحٌ، ولا يَحسُنُ أن يقعَ في جواب المَنيّ غيرُ النَّسب إلى الأَب، نحو الثقفيّ والقرشيّ، ولا يَحسنُ البصريُّ أو المكيُّ لأنَّ أكثرَ أغراضِ العرب في المسألة عن الإنسان.

وحُكي عن المبرِّد أنه سُئل[٢] عن الرجل يقول: رأيتُ [٤/ ٢١] زيداً، فأردتَ أن تسألَه عن صِفته فقال: أقولُ: المَنيُّ، كأنِّي أقول: الظَّريفيّ أو العالميّ، فعلى هذا يجوزُ في كلِّ صفة، والأولُ أكثرُ، فعلى هذا لو قيل: رأيتُ لاحِقاً[٣] وأُريدَ البعيرُ وأردتَ أن تسألَه عن صفته فالقياسُ أن تقولَ: المائيّ أو الماويّ[٤] لأن «ما» تختصُّ بما لا يعقلُ، فاعرفه.

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٥٣، فإن كلام الشارح مقارب لما جاء فيه.

(٢) السائل مبرمان كما في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٥٤.

(٣) هو اسم فرس، انظر نسب الخيل لابن الكلبي: ٣٢.

(٤) من قوله: «أنه سئل...» إلى قوله: «الماويّ» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٥٤ بخلاف يسير، وما ذكر عن المبرد «تفريع من أبي العباس وقياسٌ»، شرح الكتاب للسيرافي:=

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَيٌّ كمَنْ في وجوهها، تقولُ مستفهِماً: أَيُّهم حضرَ؟ ومُجازِياً أَيُّهم يأْتِني أُكرمْه، وواصِلاً: اضربْ أَيُّهم أَفضلُ، وواصِفاً: يا أَيُّها الرجلُ، وهي عند سيبويه مبنيةٌ على الضمِّ إِذا وقعتْ صِلتُها محذوفةَ الصدرِ كما وقعتْ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، وأَنشدَ أَبو عمرو الشيبانيُّ في كتاب الحروف[1]:

إِذا ما أَتيْتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّمْ على أَيُّهمْ أَفضَلُ[2]

فإِذا كَملتْ فالنصبُ كقولهم: عرفتُ أَيَّهم هو في الدار، وقد قُرِئ «أَيَّهم أَشدُّ»).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ على أَيّ وأَنَّ معناها تبعيضُ ما أُضيفتْ إِليه، ولذلك لزمتْها الإِضافةُ[3]، وأَقسامُها كأَقسام مَنْ في وجوهها، وهي أَربعةُ أَقسام، تكونُ استفهاماً وجَزاءً وموصولةً وموصوفةً.

فإِذا كانت استفهاماً أَو جزاءً كانت تامةً لا تحتاجُ إِلى صِلة، وتكونُ مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً، فرفعُها بالابتداء لا غيرُ، ونصبُها بما بعدَها من العوامل، ولا يعملُ فيها ما قبلَها لأَن الاستفهامَ والجزاءَ لهما صدرُ الكلام، فمثالُ الاستفهام أَيُّهم حضرَ؟ وأَيُّهم يأْتيني؟ فأَيٌّ هنا اسمٌ تامٌّ لا يفتقرُ إِلى صِلة، وهو رفعٌ بالابتداء، وما بعدَه الخبرُ، قال الله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[4]، وتقول: أَيَّهم تضربُ؟ فأَيَّ نُصبَ بما بعدَه، قال الله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[5]، فأَيٌّ نُصبَ بيَنقلبون لا بما قبلَه، ومثالُها[6] إِذا كانت جزاءً أَيُّهم يأْتِني أُكرِمْه، وأَيُّهم تُكرمْ [٤/ ٢٢] أُكرمْه، فأَيٌّ نُصبَ بما بعده من الفعل،

=٩/ ١٥٤، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٦٥، والارتشاف: ٦٩١، والمساعد: ٣/ ٢٦٥.

(١) هو كتاب الجيم، انظر إنباه الرواة ١/ ٢٢٤، ٢٢٩.

(٢) سلف البيت: ٣/ ٢٦٦- ٢٦٧.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٢٦٣- ٢٦٥.

(٤) النمل: ٢٧/ ٣٨.

(٥) الشعراء: ٢٦/ ٢٢٧.

(٦) في ط، ر: «ومثالهم»، وما أثبت أحسن.

قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] فأَيّاً نُصب بتَدْعوا، وما زائدةٌ.

وإِذا كانت موصولةً احتاجتْ إِلى وصلِها بكلام بعدها يُتمُّها، وتصيرُ اسماً به كاحتياج الذي ومَنْ وما إِذا كانا بمعنى الذي، ويعملُ فيها ما قبلها وما بعدها كما يَعملُ في الذي، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُستقصىً في الموصولات.

وأَما كونُها موصوفةً ففي النداء خاصَّةً إِذا أَردتَ نداءَ ما فيه الأَلفُ واللَّامُ، فتَجيءُ بها مجرَّدةً من معنى الاستفهام، وتجعلُها وُصْلةً إِلى نداء ما فيه الأَلفُ واللَّامُ، وذلك نحوُ قولك: يا أَيُّها الرجلُ، ويا أَيُّها الغلامُ، وهو كثيرٌ في الكتاب العزيز، نحوُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[2] و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[3]، ولزِمتْها هاءُ التنبيه كالعِوض من المضاف إِليه، فأَيٌّ منادَى مضمومٌ كيا زيدُ، وها للتنبيه، وما بعده صفةٌ له، وقد تقدَّم ذلك في النداء.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا استُفهِمَ بها عن نكرة في وَصْلٍ قيل لمَنْ يقولُ: جاءني رجلٌ: أَيٌّ بالرفع، ولمَنْ يقولُ رأَيتُ رجلاً: أَيّاً، ولمَن يقولُ: مررتُ برجلٍ: أَيٍّ وفي التثنية والجمع في الأَحوال الثلاثِ أَيَّانِ وأَيُّون وأَيِّينَ وفي المؤنث أَيَّة، وأَما في الوقف فإِسقاطُ التنوينِ وتسكينُ النونِ).

قال الشارح: سبيلُ أَيٍّ في الاستِثْبات سبيلُ مَنْ، وكان الأَصلُ إِذا قال القائل: رأَيتُ رجلاً أَن تقولَ: أَيَّ الرجلِ لأَن النكرةَ إِذا أُعيدتْ عُرفتْ بالأَلف واللَّام لأَنها تصير معهودةً بتقدُّم ذِكرِها[4]، فاقتصَروا على أَيٍّ وأَعربوه بإِعراب الاسم المتقدِّم، وحكَوا إِعرابَه وتثنيتَه وجمعَه إِن كان مثنّىً أَو مجموعاً ليُعلِموا بذلك أَنه المقصودُ دون غيره، فإِذا قال: جاءني رجلٌ قلتَ: أَيٌّ، وإِذا قال: رأَيتُ رجلاً قلت: أَيّاً، وإِذا قال: مررتُ برجلٍ قلتَ: أَيٍّ، وإِذا قال: جاءني رجلان قلتَ: أَيَّانِ، وفي النصب والجرِّ أَيَّيْنِ، وإِذا قال: رجالٌ

---

(١) الإسراء: ١٧/ ١١٠.

(٢) في غير ما آية.

(٣) في غير ما آية.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٣، والنكت: ٦٨٢-٦٨٣.

قلتَ: أَيُّونَ وفي النصب والجرِّ أَيِّينَ، وإذا قال: جاءتْني امرأةٌ قلتَ: أَيَّةٌ، وإذا قال: امرأتان أَو امرأَتين قلت: أَيَّتانِ وأَيَّتَيْنِ، وإن قال: جاءني نساءٌ قلت: أَيَّاتٌ، وكان ذلك أَخْصرَ وأَوجزَ من أَن يأْتوا بزيادة الأَلف واللَّامِ والجملةِ بأَسْرها مع حصول المقصود بدونها.

وربَّما وقعَ عند ظهور الخبرِ بالأَلف واللَّام في الخبر لَبْسٌ بأَن المذكورَ معهودٌ غيرُ الأَول، قال أَبو العباس المبرِّد: «لو ذكرتَ الخبرَ وأَظهرتَه لم تكن أَيٌّ إلا مرفوعةً، نحوُ قولك: أَيٌّ مَنْ ذكرتَ، أَو أَيٌّ هؤلاء[1]»، ولم تَحسنْ الحكايةُ لأَن الخبرَ إِذا ظهرَ عُلمَ أَن المتقدِّمَ مبتدأٌ، فقَبُحَ مخالَفةُ ما يقتضيه إِعرابُ المبتدأ.

أَلا ترى أَنهم قد أَجازوا الحكايةَ بمَنْ في العَلم فقالوا في جواب مَنْ قال: رأَيتُ زيداً: مَنْ زيداً لعدم ظهور الإِعراب في مَنْ؟ ولم يفعلوا ذلك مع أَيٍّ لظهور الإِعراب فيها، فاستقبَحوا مخالَفةَ ما يقتضيه ظاهرُ اللفظ، وكذلك وردَ عنهم إِنهم أَجمعونَ ذاهبون[2] برفعِ أَجمعين على الموضع لـمَّا لم يظهرْ في المكنيِّ الإِعرابُ، ولم يُجيزوا إِن القومَ أَجمعونَ ذاهبونَ على الموضع لظهور الإِعراب في القوم[3].

واعلمْ أَن أَيّاً لـمَّا كانت مخالِفةً لـمَنْ من جهة أَن أَيّاً معرَبةٌ، ومَنْ مبنيةٌ كان ما يَلحق أَيّاً إِعراباً يَثبتُ وصلاً ويُحذف وقْفاً، ويُبدَلُ في الوقف من تنوينه في النصب أَلفٌ، ولـمَّا كانتْ مَنْ مبنيةً لم يكن ما يَلحقُها إِعراباً، وإِنما هو علاماتٌ ودلالاتٌ على المسؤول عنه، ولذلك كان بابهُ الوقفَ، ويُحذفُ في الوصل، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ومحلُّه الرفعُ على الابتداء في هذه الأَحوال كلِّها، وما في لفظه من الرفع والنصب والجرِّ حكايةٌ، وكذلك قولُك: مَنْ زيدٌ ومَنْ زيداً ومَنْ زيدٍ، مَنْ والاسمُ بعده فيه مرفوعا المحلِّ [٤/ ٢٣] مبتدأً وخبراً، ويجوزُ إِفرادُه على كلِّ حال، وأَن

---

(١) المقتضب: ٢/ ٣٠٣، وانظر الكتاب: ٢/ ٤٠٧-٤٠٨، والأصول: ٢/ ٣٩٥-٣٩٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٠.

(٢) هو من الغلط، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٥، والإغفال: ٢/ ٤٣٥.

(٣) هو تعليل الفارسي، انظر المسائل المنثورة: ١٣١، وانظر ما سيأتي: ٨/ ١٢٤- ١٢٥.

يقالَ: أَيّاً لـمَنْ قال: رأَيتُ رجلَينِ أَو امرأَتينِ أَو رجالاً أَو نساءً، ويقالُ في المعرفة إِذا قال: رأَيتُ عبدَ الله: أَيُّ عبدِ الله لا غيرُ).

قال الشارح: اعلمْ أَنك إِذا حكَيتَ وقلتَ: أَيّاً في جواب رأَيتُ رجلاً فأَيّاً في محلِّ مرفوعٍ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ أَيّاً مَنْ ذكرتَ، أَو أَيّاً المذكورُ، ويجوزُ أَن يكونَ خبرَ ابتداءٍ، والمحذوفُ هو المبتدأُ، والنصبُ في لفظه على حكايةِ إِعراب الاسمِ المتقدِّمِ كما أَنك إِذا حكَيتَ بمَنْ عن العَلم، فقلتَ في جواب مَنْ قال: رأَيتُ زيداً: مَنْ زيداً، يكونُ زيداً في موضع رفعٍ بأَنه خبرُ المبتدأ، وإِن كان منصوباً على الحكاية، كذلك إِذا قلت: أَيّاً كان في موضعِ مرفوعٍ، وإِن كان منصوباً [١٢٣/ أ] في اللفظ على الحكاية، وكذلك الجرُّ إِذا قلتَ: أَيٍّ في جواب مررتُ برجلٍ في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وخفضُه حكايةُ إِعرابِ الاسم المتقدِّمِ.

وإِذا قيل: جاءني رجلٌ قلتَ: أَيٌّ فرفعتَ فالرفعُ على الحكاية لأَنك إِنما تَستفهمُ عمَّا وَضعَ المتكلِّمُ كلامَه عليه، وليس الرفعَ الذي يُوجبُه الابتداءُ، إِنما هو في محلِّ مبتدأ، ويجوزُ أَن يقالَ: أَيّاً لِمَنْ قال: رأَيتُ رجلَيْنِ أَو امرأَتين أَو رجالاً أَو نساءً، فتُفردُها مع الاثنَين والجماعة، وتُذكِّرُها مع المؤنث لأَن لفظَ أَيٍّ يجوزُ أَن يقعَ للاثنين والجماعة على لفظ الواحد، ويقعَ على المؤنث بلفظ المذكَّر كما كانت مَنْ كذلك.

فإِذا اسْتَثبتَّ بأَيٍّ عن معرفة لم يكن بدٌّ من الإِتيان بالخبر، وبَطَلَتْ الحكايةُ، فإِذا قال: جاءَني عبدُ الله قلتَ: أَيُّ عبد الله، وإِذا قال: رأَيتُ عبدَ الله قلتَ: أَيُّ عبدِ الله، وإِذا قال: مررتُ بعبدِ الله قلتَ: أَيُّ عبد الله بالرفع لا غيرُ، لم يكتفوا في المعرفة إِلا بذِكْر الاسم والخبرِ، وفصَلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالَيهما في السؤال، وذلك أَن السؤالَ في النكرة إِنما هو عن ذاتِها وفي المعرفة إِنما هو عن صِفتها، فإِذا سأَلتَ عن منكور فإِنما سأَلتَ عن شائع في الجنس ليَخُصَّه لك باللَّقب أَو بغيره من المعرِّفات، وإِذا سأَلتَ عن معرفة فإِنما سأَلتَ عن معروف وقع فيه اشتراكٌ عارِضٌ، فأَردتَ أَن يَخُصَّه لك بالنعت، فإِذا قال: جاءني عبدُ الله قلتَ: أَيُّ عبدُ الله فالجوابُ الطويلُ أَو العالمُ ونحوُهما من

الصفات المميِّزةِ ممَّنْ له مثلُ اسمِه، فلمَّا كان الجوابُ بالنعت لم يكن بدٌّ من ذِكر المنعوت[١]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (لم يُثبِتْ سيبويه «ذا» بمعنى الذي إلا في قولهم: ماذا، وقد أَثبتَه الكوفيون، وأنشدوا:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ وهذا تحملينَ طَليقُ

أي والذي تحملينه طَليقُ، وهذا شاذٌّ عند البصريين، وذكَر سيبويه في «ماذا صنعْتَ» وجهَين، أَحدُهما: أَن يكونَ المعنى أَيُّ شيءٍ الذي صنعتَه، وجوابُه حسنٌ بالرفع، وأنشد للبيد:

أَلَا تَسأَلانِ المرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ

والثاني: أَن يكونَ «ماذا» كما هو بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأَنه قيل: أَيَّ شيءٍ صنعتَ؟ وجوابُه بالنصب، وقُرِىءَ قولُه تعالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ بالرفع والنصبِ). [٤/ ٢٤]

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ في ذا مِن قولك: ما ذا صنعتَ أَنها تكونُ على وجهَين[٢]: أَحدُهما: أَن تكونَ بمعنى الذي، وما بعدَه من الفعل والفاعل صِلتُه، وهو في موضعٍ مرفوعٍ لأَنه خبرُ المبتدأ الذي هو «ما».

والوجهُ الثاني: أَن يكونَ ما وذا جميعاً اسماً واحداً يُستفهمُ به بمعنى «ما»، وموضعُه نصبٌ بالفعل بعده، وقد مضى مشروحاً، فأَما البيتُ الذي أَنشدَه ـ وهو[٣]:

أَلَا تَسأَلانِ إلخ

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠٧-٤٠٨، والمقتضب: ٢/ ٣٠٤-٣٠٥، وكلام الشارح مقارب لما جاء في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٤٠، والنكت: ٦٨٣.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٦٩.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٦٩.

البيتُ للبيد، والشاهدُ فيه رفعُ أَنَحْبٌ وضَلالٌ على البدل من ما، فدلَّ ذلك على أَن «ذا» في موضع رفعٍ بأَنه خبرُ ما، وهو بمعنى الذي، وما بعدَه صِلتُه، والنَّحْبُ: النَّذْر، يقال: سارَ فلانٌ على نَحْبٍ إذا سار فأَجْهَدَ السَّيرَ، كأَنه خاطَرَ على شيء، فجدَّ في السَّير[١]، كأَنه يُعنِّفُ الإنسانَ على جِدِّه في أَمر الدنيا وتعبِه لها، أَي يَفعلُ ذلك لنَذْرٍ يَقضيه أَم لضلالٍ وأَمرٍ باطلٍ.

ولا يكونُ «ذا» ولا شيءٌ من أَسماء الإشارة موصولاً عند البصريين إلا فيما ذكرْناه مِن ذا إذا كان معها ما، وذهب الكوفيون إلى أَن جميعَ أَسماء الإشارة يجوزُ أَن تقعَ موصولةً، وإِن لم يكن معها «ما»، واحتجُّوا بأَشياءَ منها قولُه تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[٢]، ومن ذلك ما قاله ثعلبٌ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٣]: إن هؤلاء بمعنى الذين، والمرادُ الذين تَقتلون أَنفسَكم، ومن ذلك قولُه[٤]:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ إلخ

البيت ليزيدَ بن مُفرِّغ، والشاهدُ فيه قولُه: وهذا تَحملينَ، جعلَ هذا بمعنى الذي موصولاً، و«تحملين» صِلةٌ، أَي والذي تحملينه طليقٌ، يصفُ أَمْنَه بخروجه عن ولاية عَبَّاد، ويُخاطبُ بَغْلتَه، فقولُه: عَدَسْ زَجرٌ للبغْلة، كأَنه زَجرَها ثم قال: ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ، ويجوز أَن يكونَ عَدَسْ اسماً للبغْلة نفسِها، سُمِّيتْ بذلك لأَنه مِمَّا تُزجَرُ به كما قال[٥]:

إذا حَمَلْتُ بِزَّتي على عَدَسْ

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ٣٦٣، والصحاح واللسان (نحب).

(٢) طه: ٢٠/ ١٧.

(٣) البقرة: ٢/ ٨٥، وقول ثعلب هو قول الكوفيين، انظر ما سيأتي بعدُ.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٣٩.

(٥) البيت بلا نسبة في المحتسب: ٢/ ٩٤، والمخصص: ٦/ ١٨٣، واللسان (عدس)، والخزانة: ٢/ ٥١٧.

والصوابُ ما ذهبَ إليه أَصحابُنا(١)، وما تعلَّقوا به لا حُجةَ فيه، فأَما قولُه تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ فالجارُّ والمجرورُ في موضع الحال، وما استفهامٌ في موضع رفعٍ بالابتداء، وتلك الخبرُ كما يكون الجارُّ والمجرورُ صفةً إِذا وقعَ بعد نكرة نحوَ هذه عصاً بيمينِك، وصفةُ النكرةِ تكونُ حالاً للمعرفة، وكذلك «تحملينَ» من قوله: «وهذا تحملين طليقُ»، فهذا مبتدأٌ وطليقُ الخبرُ، وتَحملين في موضع الحال، والتقديرُ هذا محمولاً طليقٌ(٢).

وأَما قولُه: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(٣) فأَنتم مبتدأٌ، وهؤلاءِ الخبرُ، و«تقتلونَ أَنفُسَكم» في موضع الحال، والتقديرُ ثمَّ أَنتم هؤلاء قاتلينَ أنفسَكم.

وذهب أَبو العباس المبرِّد إِلى أَن هؤلاءِ منادَى، والتقديرُ يا هؤلاءِ(٤)، فهو في [٤/ ٢٥] موضعِ اسمٍ مضمومٍ، وأَنتم مبتدأٌ، والخبرُ تَقتلون، ولو كان تقديرُ هؤلاء الذين كما ذهبُوا إِليه لكان تَقتلون بلفظ الغِيبة لأَن الذي اسمٌ ظاهرٌ موضوعٌ للغِيبة، هذا هو الأَكثر، وربَّما جاء لا بلفظِ الغِيبة حملاً على المعنى دون اللفظ، نحوُ قوله(٥):

وأَنا الذي قَتَّلْتُ بَكْراً بالقَنَا ... وتَركْتُ مُرَّةَ غيرَ ذاتِ سَنَامِ

وهو قليلٌ من قَبيل الشاذِّ، فاعرفْه. [١٢٣/ ب]

---

(١) أجاز البصريون مجيء «ذا» من أسماء الإشارة موصولاً إذا سبق بما أو مَنْ، ووافق الزجاج الكوفيين، انظر الكتاب: ٢/ ٤١٦-٤١٧، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٥٣، ٣/ ٤١٦، وكتاب الشعر: ٣٨٨-٣٨٩، والبغداديات: ٣٧١-٣٧٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٤٣-٤٤٤، وكشف المشكلات: ٨٢٠-٨٢١، والإنصاف: ٧١٧-٧٢٢.

(٢) انظر كتاب الشعر: ٣٨٩.

(٣) البقرة: ٢/ ٨٥.

(٤) انظر ما سلف: ٢/ ٣٨.

(٥) هو مهلهل، كما في المقتضب: ٤/ ١٣٢، والبصائر والذخائر: ٤/ ٥٨ وليس البيت في ديوانه، ولا في شعراء النصرانية، وهو بلا نسبة في الأصول: ٢/ ٣٠٩، وسر الصناعة: ٣٥٨، والخزانة ٢/ ٥٢٧.

أسماء الأفعالِ والأصوات

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي على ضربَيْن: ضربٌ لتسميةِ الأوامرِ، وضربٌ لتسمية الأَخبارِ، والغَلبةُ للأَول، وهو ينقسمُ إِلى متعدٍّ للمأمور وغيرِ متعدٍّ له، فالمتعدِّي نحوُ قولك: رُويْدَ زيداً، أَي أَرْوِدْه، وأَمهِلْه، ويقال: تَيْدَ زيداً بمعنى رُوَيْدَ، وهَلُمَّ زيداً، أَي قَرِّبْه وأَحضِرْه، وهاتِ الشيءَ أَي أَعطِنيه، قال الله تعالى: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾، وهاءِ زيداً، أَي خُذْه، وحَيَّهَلَ الثَّريدَ، أَي ائْتِه، وبَلْهَ زيداً، أَي دَعْه، وتَراكِها ومَنَاعِها أَي اتركْها وامنَعْها، وعليكَ زيداً، أَي الزَمْه، وعليَّ زيداً، أَي أَوْلِنيه).

قال الشارح: اعلمْ أَن معنى قولِ النحويين: أَسماءُ الأَفعالِ المرادُ به أَنها وُضعتْ لتدلَّ على صيغ الأَفعال كما تدلُّ الأَسماءُ على مسمَّياتها، فقولُنا: بَعُدَ دالٌّ على ما تحتَه من المعنى، وهو خلافُ القُربِ، وقولُك: هَيْهاتَ اسمٌ للَفظِ بَعُدَ دالٌّ عليه، وكذلك سائرُها، والغرضُ منها الإِيجازُ والاختصارُ ونوعٌ من المبالَغة، ولولا ذلك لكانت الأَفعالُ التي هذه الأَلفاظُ أَسماءٌ لها أَولَى بموضعها.

ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظٍ واحد وصورةٍ واحدةٍ[1]، أَلا ترى أَنك تقولُ في الأَمر للواحد: صَهْ يا زيدُ، وفي الاثنَين: صَهْ يا زيدان، وفي الجماعة: صَهْ يا زيدونَ، وفي الواحدة: صَهْ يا هندُ، وصَهْ يا هندان، وصَهْ يا هنداتُ، ولو جئتَ بمسمَّى هذه اللفظةِ وهو اسكُتْ لقلت: اسكُتْ[2] واسكُتا للاثنَين، واسكُتوا للجماعة، واسكُتي للواحدة المخاطَبة، واسكُتْنَ لجماعة المؤنث، فتركُهم إِظهارَ علامةِ التأْنيث والتثنيةِ والجمعِ مع أَن في كلِّ واحد من هذه الأَسماء ضميراً للمأمور والمَنْهيِّ بحُكم مشابَهةِ الفعلِ ونيابتِه عنه دليلٌ على ما قلناه من قصْدِ الإِيجاز والاختصار.

---

(١) كذا في الخصائص: ٣/ ٤٧، والمقتصد: ٥٦٩، والمرتجل: ٢٤٩.

(٢) سقط من ط، ر: «لقلت: اسكت». خطأ.

وأَما المبالَغةُ[١] فإن قولَنا: صَهْ أَبلغُ في المعنى من اسكُتْ، وكذلك البواقي.

واعلمْ أَن هذه الأَسماء وإِن كان فيها ضميرٌ تَستقلُّ به فليس ذلك على حدِّه في الفعل، أَلا ترى الفعلَ يَصيرُ بما فيه من الضمير جملةً، وليست هذه الأَسماءُ كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أَسماءٌ مفرَدةٌ على حدِّه في اسم الفاعل واسم المفعول والظرفِ، والذي يدلُّ على أَن هذه الأَلفاظَ أَسماءٌ مفردةٌ إِسنادُ الفعل إِليها، قال زهير[٢]: [٤/ ٢٦]

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنتَ إِذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

فلو كانتْ نَزالِ بما فيها من الضمير جملةً لَمَا جازَ إِسنادُ دُعِيَتْ إِليها من حيث كانت الجملُ لا يصحُّ كونُ شيءٍ منها فاعلاً[٣]، وإِنما لم يصحَّ أَن تكونَ الجملةُ فاعلاً لأَن الفاعلَ يصحُّ إِضمارُه، والجملةُ لا يصحُّ إِضمارُها، لأَن المضمَرَ لا يكونُ إِلا معرفةً، والجملُ ممَّا يصحُّ تعريفُها من حيث كانت معاني الجمل مستفادةً، ولو كانتْ [٤/ ٢٧] معرفةً لم تكنْ مستفادةً[٤]، فلمَّا تَدافَعَ الأَمران فيها وتَنافَيا لم يَجتمعا.

والذي يدلُّ أَن هذه الأَلفاظَ أَسماءٌ أُمور[٥]:

الأَولُ منها جوازُ كونِها فاعلةً ومفعولةً، فمِن الفاعلِ ما ذكرناه من إِسناد الفعل إِليها في قولِه: «إِذا دُعِيَتْ نَزالِ»، والفعلُ لا يُسنَدُ إِلا إِلى اسم مَحْضٍ، ومن المفعولِ قولُ

---

(١) انظر الخصائص: ٣/ ٤٦.

(٢) البيت في ديوانه: ٧٨، والكتاب: ٣/ ٢٧١، والمقتضب: ٣/ ٣٧٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٤، وما بنته العرب على فعال: ٨٧، وورد بلا نسبة في الأصول: ٢/ ١٣٢، ورواية صدره في شرح السيرافي «ولأنت أشجع من أسامة إذ».

(٣) مجيء الجملة فاعلاً مطلقاً قول هشام وثعلب، ومجيئها مصدَّرة باستفهام وفعلها قلبي قول الفراء، ووافقه ابن هشام، انظر سر الصناعة: ٢٨٥، والخصائص: ٢/ ٤٣٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٣٩٦-٣٩٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٣، والارتشاف: ١٣٢٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٢٢-٢٢٣، والمغني: ٤٤٨-٤٤٩.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٩٧- ٩٨، ٣/ ٢٥٥.

(٥) انظرها في كتاب الشعر: ٥-٦، والخصائص: ٣/ ٤٤-٤٥.

الآخر[1]:

فــدَعَوْا نَــزالِ فكنْــتُ أَوَّلَ نــازِلٍ وعَــلَامَ أَرْكَبُــه إذا لم أَنْــزِلِ

فإن قيل: فقد قال الشاعر[2]:

ومــا راعَنــي إلَّا يَســيرُ بشُرْطــةٍ وعَهْــديْ بــه قَيْنــاً يَفُــشُّ بكِــيرِ

فجعَلَ «يَسيرُ» فاعلاً، وهو فعلٌ مضارعٌ، وقال جميل[3]:

جَزِعْــتُ حِــذَارَ البَــيْنِ يَــومَ تَحمَّلُــوا وحُــقَّ لِمــثْليْ يــا بُثَينــةُ يَجْــزَعُ

فأَسندَ حُقَّ إلى يَجْزَعُ وهو فعلٌ.

قيل: إن مُرادَه ههنا معنى الفعلَين، والتقديرُ أَنْ يَسيرَ، وأَنْ يجزعَ، فالفعلُ [٤/ ٢٨] فيهما مسنَدٌ إلى المصدر المَنويِّ لا إلى الفعل، لأَن «أَنْ» والفعلَ مصدرٌ، والمرادُ وما راعَني إلا سَيرُه، وحُقَّ لمثلي الجزعُ[4]، وقد اطَّردَ حذفُ أَنْ وإرادتُها، نحوُ قوله[5]:

أَلَا أَيُّهــذا الزَّاجِــرِي أَحضرُ الــوَغَى وأَنْ أَشْــهدَ اللَّــذاتِ هــل أَنــتَ مُخْلِــدِي

والمرادُ أَن أَحْضرَ، فلمَّا حذَف أَنْ ارتفعَ الفعلُ، وإن كانت مرادةً، ومثلُه قوله[6]:

فقــالُوا مــا تَشــاءُ فقلْــتُ أَلْهُــو

---

(١) هو ربيعة بن مَقْروم، والبيت في شعره [شعراء أمويون: ٢٦٩]، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٢، وبلا نسبة في الإنصاف: ٥٣٦.

(٢) هو رجل من بني أسد كما في شرح أبيات المغني: ٦/ ٣٠٦، وليس في ديوان بني أسد، والبيت بلا نسبة في الشيرازيات: ٤٧٩، وكتاب الشعر: ٤٠٤، ٤٩٧، والخصائص: ٢/ ٤٣٤، وضرائر الشعر: ٢٦٣، والخزانة: ٣/ ٦٢٣.
فشَّ الكير: أخرج منه ريحاً.

(٣) البيت في ديوانه: ١١٨، وسر الصناعة: ٢٨٥، والخصائص: ٢/ ٤٣٥، والخزانة: ٣/ ٦٢٣، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٢٦٤.

(٤) كذا التوجيه في كتاب الشعر: ٤٠٤، ٤٩٧، والشيرازيات: ٤٧٩، والخصائص: ٢/ ٤٣٥.

(٥) سلف البيت: ٢/ ١٧.

(٦) سلف البيت: ٢/ ٢٢٥.

والمرادُ أَنْ أَلهوَ، أَي اللَّهو.

والثاني: حكايةُ بنائه إِذا نُقِلَ إِلى العَلميَّة، وسُمِّي به وفي آخره الراءُ، فانه يجتمعُ القَبيلان بنو تميم وأَهلُ الحجاز على بنائه، نحوُ قولك: حَضَارِ وسَفَارِ، فحالُه بعد التسمية كحالة قبلَ التسمية في بنائه، لأَنه اسمٌ نُقلَ فبقيَ على بنائه ولم يُعرَبْ، ولو كان فعلاً لوجبَ إِذا نُقلَ إِلى العلميَة أَن يُعرَبَ، نحوُ كَعْسَب وتَغْلِب واضْرِبْ[١].

فإِن قيل[٢]: فهلَّا كان إِعرابُ بني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخرُه راءً نَحوَ نَزالِ ودَراكِ دليلاً على أَنه فعلٌ.

قيل: لا يدلُّ ذلك على كونه فعلاً، لأَنهم أَجرَوا ذلك مُجْرى أَينَ وكيفَ وكم إِذا سُمِّي به، وإِجماعُهم مع الحجازيين على بناء ما كان آخرُه راءً بعد التسمية به دلالةٌ على أَنه اسمٌ عندهم.

الثالثُ: أَنه يُنوَّن فرقاً بين المعرفة والنكرة، وذلك إِذا قلتَ: صَهْ كان معرفةً، وإِذا قلتَ: صَهٍ كان نكرةً، والتعريفُ من خصائص الأَسماء[٣]، ويَؤيِّدُ ما قلناه جمودُها وعدمُ تصرُّفِها.

فإِن قيل: هذه تعملُ عَملَ الأَفعالِ، وتفيدُ فائدةَ الأَفعال من الأَمر والنَّهي والزمانِ الخاصِّ، أَلا تراكَ إِذا [٤/ ٢٩] قلتَ: هَيْهاتَ فهمْتَ البُعدَ في زمان ماضٍ؟ وهذه دِلالةُ الفعلِ، فهلَّا قلتَ: إِنها أَفعالٌ، وتكونُ من قَبيل الأَلفاظِ المترادِفة، فصَهْ واسْكُتْ بمنزلة ذهبَ ومضَى وقعدَ وجلَسَ.

---

(١) بهذا استدلَّ الفارسي على اسمية أسماء الأفعال في الحلبيات: ٢١٥، وانظر الكتاب: ٣/ ٢٠٦.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه بألفاظه في الحلبيات: ٢١٥-٢١٦، وكتاب الشعر: ١٢.

(٣) هذا استدلال الأخفش كما في الحلبيات: ٢١٣، وانظر الحلبيات: ٢١٨، وكتاب الشعر: ١٣، وذهب الكوفيون إلى أن أسماء الأفعال أفعال حقيقية، وأكثر البصريين على أنها أسماء، وذهب آخرون إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالاً، وسموها الخالفة، انظر كتاب الشعر: ٥، والمقتصد: ٥٧٣، والارتشاف: ٢٢٨٩، والمساعد: ٢/ ٦٣٩، والأشموني: ٣/ ١٩٥، وشرح التصريح: ٢/ ١٩٥، والأشباه والنظائر: ٣/ ٣.

قيل: قد تقدَّمتْ الدلالةُ على اسميَّة هذه الكَلِم بما فيه مُقْنِعٌ.

وأَما إِعمالُها عمَلَ الأَفعالِ فللشَّبه الواقعِ بينها وبين الأَفعال، وأَما دلالتُها على ما تدلُّ عليه الأَفعالُ من الأَمْر والنَّهي والزمان الخاصِّ فإِنما استُفيدَ من مدلولها لا منها نفسِها، فإِذا قلتَ: صَهْ دلَّ ذلك على اسكُتْ، والأَمرُ مفهومٌ منه، أَي من المسمَّى الذي هو اسكُتْ، وهَيْهاتَ اسمٌ، ومسمَّاه لفظٌ آخرُ، وهو بَعُدَ، فالزمانُ معلومٌ من المسمَّى لا من الاسم.

ولـمَّا كانت هذه الأَلفاظُ [١٢٤/ أ] أَسماءً للأَفعال كالأَعلام عليها كان فيها كثيرٌ من أَحكام الأَعلام، وذلك أَن فيها المُرتَجَلَ والمنقولَ والمشتقَّ، فالمُرتَجَلُ نحوُ صَهْ ومَهْ، والمنقولُ كعلَيْكَ وإِلَيْكَ ودونَك، والمُشتقُّ كنَزالِ وحَذارِ وبَدادِ.

وهذه الأَسماءُ على ضربَيْن كما ذكَرَ، ضربٌ لتسمية الأَوامر، وضربٌ لتسمية الأَخبار، والغَلَبةُ للأَول، وإِنما كان الغالبُ فيها الأَمرَ لَمَا ذكرناه من أَن الغرَضَ بها الإِيجازُ مع ضربٍ من المبالَغة، وذلك بابُه الأَمرُ لأَنه الموضعُ الذي يُجتزأُ فيه بالإِشارة وقرينةِ حالٍ أَو لفظٍ عن التصريح بلفظِ الأَمر.

أَلا ترى أَنك تقولُ لِـمَنْ أَشَالَ سَوْطاً أَو سدَّدَ سَهماً أَو شَهَرَ سيفاً: زيداً أَو عمراً فتَستغني بشاهد الحالِ[1] عن أَن تقولَ: أَوجِعْ أَو ارْمِ أَو اضربْ، ويكفي من ذلك الإِشارةُ وشاهدُ الحال، وقامتْ المخاطَبةُ وحضورُ المأْمور مَقامَ اللَّفظ بالأَمر.

وإِذا جازَ حذفُ فعل الأَمر من غير خَلَفٍ لشاهدِ حالٍ كان حذفُه لقيام غيرِه مَقامَه أَولَى بالجواز، وليس كذلك الغائب والخبرُ، فلذلك قَلَّ استعمالُ هذه الكَلِم في الخبر وكثُرَ في أَمرِ الحاضِر.

ووجهٌ ثانٍ أَن الأَمرَ لا يكونُ إِلا بالفعل، فلمَّا قَويتْ الدلالةُ على الفعل حَسُنَ حذفُه وإِقامةُ الاسمِ المُنابِ عنه خلَفاً منه.

---

(١) هذا تمثيل الفارسي ولفظه، انظر المقتصد: ٥٦٩، وأيضاً الخصائص: ٣/ ٣٧.

ولـمَّا كانت هذه الأَسماءُ عِوضاً عن اللَّفظ بالفعل ونائبةً عنه أُعمِلتْ عملَه، ولـمَّا كانت الأَفعالُ التي هي مسمَّياتُ هذه الأَسماءِ منها ما هو متعدٍّ للفاعل متجاوِزٌ له إلى غيره، نحوُ خُذْ زيداً، والزَمْ عمراً، ومنها ما هو لازمٌ له لا يتجاوزُه إلى مفعول، نحوُ اسكُتْ واكفُفْ كانت هذه الأَسماءُ كذلك على حسَب مسمَّياتها، منها ما هو متعدٍّ للمأمور، ومنها ما هو لازمٌ له لا يتجاوزُه إلى غيره.

فمن المتعدِّي قولُهم: رُوَيْدَ زيداً، أَي أَرْوِدْه وأَمهِلْه، فهو اسمٌ لهذا اللفظِ، وهو مشتقٌّ من مسمَّاه الذي هو أَرْوِدْ، وأَصلُه المصدرُ الذي هو إِرْواد، وصُغِّر بحذف الزوائد تصغيرَ الترخيم، فقالوا: رُوَيْدَ كما قالوا: سُوَيْد في أَسود وزُهَيْر في أَزْهَر، وقال الفرَّاء[١]: رُوَيْد تصغيرُ رُوْد، والرُّوْد: المَهْل، يقال: فلانٌ يمشي على رُوْدٍ أَي على مَهْل، قال الشاعر[٢]:

كأَنَّها ثَمِلٌ يَمْشي على رُوْدِ

وقالوا: تَيْدَ زيداً في معنى رُوَيدَ زيداً، فهو اسمٌ لقولك: أَرْوِدْ وأَمهِلْ، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ فعلِ الأَمر وتضُّمنِه معنى لام الأَمر[٣]، وكان الأَصلُ أَن يكونَ ساكنَ الآخِر، إلا أَنه التقَى في آخره ساكنان الياءُ والدالُ، ففُتحتْ الدالُ لالتقاء الساكنَين لِثقَل الكسرة بعد الياء على حدِّ صنيعهم في رُوَيْدَ وأَينَ وكيفَ.

---

(١) قوله في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٧، وأجازه الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٧٠، وانظره في الارتشاف: ٢٣٠٠، والمساعد: ٢/ ٦٤٦.

(٢) صدر البيت كما في شرح السبع الطوال: ٤٠٣، والصحاح واللسان (رود):

تكادُ لا تَثْلِمُ البَطحاءَ وَطْأَتُه

وفي اللسان (وطأتها)، وفي تهذيب اللغة: ١٤/ ١٦٢:

يمشي ولا تَكْلِمُ البَطْحاءَ مشيتُه

وعجزه بلا نسبة في الغريب المصنف: ٣٦٨، والمخصص: ١٤/ ٨٩، والقرطبي: ٢٢/ ٢١٧، ونسبه صاحب اللسان (رود) إلى الجموح الظَّفَري.

(٣) كذا في الخصائص: ٣/ ٥٠-٥١.

وحكَى البغداديون تَيْدَكَ زيداً، ويَحتمِلُ أَن يكونَ الكافُ اسماً في موضع خفضٍ، ويكونَ انتصابُه على المصدر بمنزلة ضَرْبَ [٤/ ٣٠] زيدٍ عمراً، ويجوزُ أَن تكونَ للخطاب مجرَّدةً من معنى الاسميَّة بمنزلة رُوَيْدَك زيداً، والأَقربُ في هذه اللفظة أَن تكونَ مأخوذةً من التُّؤدة، الفاءُ واوٌ، أُبدِلَ منها التاءُ، ولزمَ البدلُ على حدِّ تَيْقُور وتَوْراة، والعينُ همزةٌ أُبدلتْ ياءً[١] لضربٍ من التخفيف على غير قياسٍ، كما قالوا في قرأْتُ: قَرَيتُ، وفي بدأْتُ: بدَيْتُ وفي توضأتُ: توضَّيْتُ.

ومن ذلك هَلُمَّ زيداً، أَي قرِّبْه وأَحضِرْه، وليس المرادُ أَنها دالةٌ على ما يدلُّ عليه قرِّبْه وأَحضرْه، وإنما هَلُمَّ[٢] اسمٌ لهذا اللفظ الذي هو قَرِّبْ وأَحضِرْ، وله موضعٌ يُذكرَ فيه.

ومن ذلك هاتِ الشيءَ أَي أَعطِنيه، وهو اسمٌ لأَعطِني وناوِلْني ونحوِهما، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الأَمر، وكُسِرَ لالتقاء الساكنَين الأَلفِ والتاءِ، وكأَنه من لفظ هَيْتَ ومعناه، وقال بعضُهم: هو من آتى يؤَاتي، والهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة، ويُعْزَى هذا القولُ إلى الخليل[٣]، واستَدلَّ على ذلك بتصريفه، نحوُ قوله[٤]:

لِلَّهِ ما يُعطِي وما يُهاتِي

من المُهاتَاة، ويُلحقونه ضميرَ التثنية والجمع لقُوة شَبهِ الفعل، قال الله تعالى: ﴿هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٥]، وفي الحديث: «هاتُوا رُبعَ

---

(١) من قوله: «وحكى البغداديون» إلى قوله: «ياء» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٢٨-٢٩، وعنه في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٠، وانظر الارتشاف: ٢٢٩٥، والمساعد: ٢/ ٦٤٦.

(٢) في ط: «هم». تحريف.

(٣) عزي إليه في الصحاح (هيت)، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٠، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٥٥٣، وشرح الملوكي: ٣٠٧، واللسان (هتا)، قال الخليل: «ويقال: هاتِ في معنى آتِ على فاعل، فدخلت الهاء على الألف»، العين: ٤/ ٨٠.

(٤) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٥٥٣، وشرح الملوكي: ٣٠٧، واللسان (هتا).

(٥) البقرة: ٢/ ١١١.

عُشُورِ أَموالِكم[(١)]» كما فَعلوا ذلك في هَلُمَّ حين قالوا: هَلـمَّا وهلمُّوا[(٢)] وفي هاءَ حين قالوا: هاؤُما وهاؤُم، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[(٣)].

ومن ذلك قولُهم: حَيَّهَلَ الثَّريدَ، جَعلوا حَيَّ وهَلْ بمنزلة شيءٍ واحدٍ وفتَحوهما[(٤)] كخمسةَ عشرَ، وسمَّوا بهما الفعلَ، فحيَّهَلَ الثَّريدَ بمنزلة إِيتوا الثَّريدَ.

وقالوا: بَلْهَ زيداً، والمرادُ دَعْ زيداً، وقالوا: تَراكِها ومَناعِها، والمرادُ اتركْها وامنَعْها، وقالوا: علَيْكَ زيداً، أَي الزَمْه، وقالوا: عليَّ زيداً، أَي أَوْلِنيه، فهذه كلُّها أَسماءٌ لِمَا ذكرناه من الدلالة، وكلُّها متعدِّيةٌ ضميرَ المأمور إِلى المفعول كما كانت مسمَّياتُها كذلك، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وغيرُ المتعدِّي نحوُ قولك: صَهْ، أَي اسكُتْ، ومَهْ أَي اكْفُفْ، وإِيْهِ أَي حَدِّثْ، وهَيْتَ وهَلْ أَي أَسرِعْ وهَيْكَ وهَيَّكَ وهَيَّا أَي أَسرِعْ فيما أَنتَ فيه، قال:

فَقَـــدْ دَجَـــا اللَّيْـــلُ فهيَّـــا هَيَّـــا

ونَزالِ أَي انزِلْ، وقَدْكَ وقَطْكَ أَي اكْتفِ وانْتَهِ وإِليكَ أَي تَنَحَّ، وسمعَ أَبو الخطَّاب مَنْ يقالُ له: إِلَيْكَ [٤/ ٣١] فيقولُ: إِلَيَّ، كأَنه قيل له: تَنحَّ فقال: أَتنحَّى، ودَعْ أَي انتَعِشْ، يقال: دَعاً لكَ ودَعْدَعاً وأَمِين وآمين بمعنى استجِبْ).

قال الشارح: هذه الأَلفاظُ كلُّها ممَّا سُمِّي به الفعلُ في حال الأَمر، وهي لازمةٌ لا تُجاوزُ مأمورَها لأَنها نائبةٌ عن أَفعال لازمةٍ غيرِ متعدِّية، وإِذا كان الأَصلُ الذي هو المسمَّى لازماً كان الاسمُ الذي هو فرعٌ باللُّزوم وعدمِ التعدِّي أَولَى.

فمن ذلك صَهْ بمعنى اسكُتْ، ومَهْ بمعنى اكْفُفْ، وإِيْهِ بمعنى حَدِّثْ، فكلُّها أَسماءٌ لَمَا تقدَّمَ بيانُه، وكلُّها لازمةٌ لأَنها اسمٌ لفعلٍ لازمٍ، وكلُّها مبنيةٌ لوقوعها موقعَ الفعل

---

(١) الحديث في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٢/ ١٠٥.

(٢) انظر ما سيأتي: ٤/ ٦٤.

(٣) الحاقة: ٦٩/ ١٩.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٨، وانظر نوادر أَبي زيد: ٥٥٠، والشيرازيات: ١٩٠- ١٩١، والمخصص: ١٤/ ٨٩، والارتشاف: ٢٣٠٧.

المبنيِّ[١]، وهو الأَمرُ.

فإِن قيل: فعلُ الأَمر مختلَفٌ في بنائه وإِعرابه على ما هو معلومٌ[٢]، فما بالُ الإِجماعِ وقعَ على بناء هذه الكَلِم.

قيل: فعلُ الأَمر مبنيٌّ عند المحققينَ، على أَنَّا نقول: إِن وقوعَ هذه الأَسماء موضعَ ما أَصلُه البناءُ وجَريُها مجْراه في الدلالة سببٌ كافٍ في البناء، ولا خلافَ عند الجميع في أَن أَصلَ ما وقعتْ هذه الكَلِمُ موقعَه البناءُ، وهو الفعلُ على الإِطلاق، فكان مبنيَّاً لهذه العِلَّة.

فصَهْ ومَهْ مبنيَّان لَمَا ذكَرْناه [١٢٤/ ب] ولأَنهما صَوْتان سُمِّي بهما، وحُكي حالُهما قبلَ التسمية وبعد التسمية، وهما لازمان على حسَب مسمَّاهما، فصَهْ نائبٌ عن اسكُتْ، ومَهْ نائبٌ عن اكْفُفْ، وهما مبنيَّان على الوقف، وذلك هو الأَصلُ في كلِّ مبنيٍّ، وإِنما حُركَ منه ما حُرِّك لعِلَّة.

وحالُ إِيْهِ كحالِ صَهْ ومَهْ في البناء، وكان القياسُ أَن تكونَ ساكنةَ الآخِر كصَهْ ومَهْ، إِلا أَنه التقَى في آخرها ساكنان الياءُ والهاءُ، فكُسِرتْ الهاءُ لالتقاء الساكنَين، واحتُملَ ثِقلُ الكسرة بعد الياء إِذ لو فُتحتْ لالْتبسَ بإِيْها التي للكفِّ، وهي نائبةٌ عن زِدْ أَو حَدِّثْ، وذكَرها مع اللَّازمة نظراً إِلى الاستعمال، إِذ لا يكادون يقولون: إِيْهِ الحديثَ وإِن كان القياسُ لا يأَباه، بل يَقتضيه لأَنه اسمٌ نابَ عن فعل متعدٍّ، نحوُ حدِّثْ أَو زِدْ، وكلُّ واحدٍ من هذين الفعلَين متعدٍّ، فوجبَ أَن يكون كذلك لأَنه عبارةٌ عنهما، قال ذو الرمة[٣]:

---

(١) انظر ردَّ ابن جني على هذا في الخصائص: ٣/ ٥٠/ ٥١.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أنه مبني، انظر الكتاب: ١/ ١٧، والمقتضب: ٢/ ٣، ٢/ ٤٤، ٢/ ١٣١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٠، وأسرار العربية: ٣١٧، والإنصاف: ٥٢٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٧، وما سيأتي: ٧/ ١٠٨.

(٣) البيت في ديوانه: ٤٤٥، وإصلاح المنطق: ٢٩٨، والأصول: ٢/ ١٣٠-١٣١، ٣/ ٤٤٠،=

وقفْنا وقلْنا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سالِمٍ ... وما بالُ تَكْليمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ

[٤/ ٣٢] وكان الأَصمعيُّ يُنكرُ على ذي الرمَّة هذا البيتَ، ويزعمُ أَن العربَ لم تقُلْ إلا إِيهٍ بالتنوين، وجميعُ النحويين صوَّبوا قولَ ذي الرمة[1]، وقسَموا إِيْه إلى قسمَين معرفةٍ ونكرةٍ، فإِذا استَزادوا منكوراً قالوا: إِيْهٍ بالتنوين[2]، وإِذا استَزادوا معرفةً قالوا: إِيْهِ من غير تنوين على حدِّ صَهْ وصَهٍ.

ومن ذلك هَيْتَ وهو اسمٌ للفعل، وفيه ضميرُ المخاطَب كصَهْ ومَهْ، ومُسمَّاه أَسرِعْ، يقال: هَيْتَ إِذا دَعاه[3]، قال الشاعر[4]:

أَبْلِغْ أَميرَ المؤمِنيـ ... ـنَ أَخا العِراقِ إذا أَتَيْتا

أَنَّ العِراقَ وأَهلَهُ ... سَلَمٌ إِلَيْكَ فهَيْتَ هَيْتا

يريدُ عليَّ بنَ أَبي طالب رضوانُ الله عليه، وهو لازمٌ لا يتعدَّى إلى مفعول كما أَن مُسمَّاه كذلك، وفيه ثلاثُ لغات: هَيْتَ بالفتح، وهَيْتُ بالضمِّ وَهيْتِ بالكسر[5]، وأَصلُه البناءُ على السكون كصَهْ، إِلا أَنه التقى في آخره ساكنان الياءُ والتاءُ، فحُركتْ التاءُ لالتقاء الساكنَين، فمَنْ فتحَ فطلباً للخِفَّة لثِقَل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: أَينَ وكَيفَ،

=ومجالس ثعلب: ٢٨٨، وسر الصناعة: ٤٩٤، والنكت: ٨٦٦، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٢١، والمقتضب: ٣/ ١٧٩.

(١) ممن وافق الأصمعي الزجاج والأعلم، انظر الأصول: ٣/ ٤٤٠ وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٤٢، وسر الصناعة: ٤٩٤، والمخصص: ١٤/ ٨١، والنكت: ٨٦٦، وشرح شذور الذهب: ١١٩، وانظر أيضاً ديوان ذي الرمة: ٧٧٩.

(٢) قاله ابن سيده في المخصص: ١٤/ ٨١.

(٣) في ط: «دعاء». تحريف.

(٤) البيتان بلا نسبة في مجاز القرآن: ٢/ ٣٠٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٠٠، والحجة للفارسي: ٤/ ٤١٧، والمحتسب: ١/ ٣٧٧، والقرطبي: ١١/ ٣٠٩، واللسان (هيت)، والثاني بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠، والخصائص: ١/ ٢٧٩، والمخصص: ١٧/ ٤٨.

(٥) انظر هذه اللغات في المحتسب: ١/ ٣٣٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧١، والارتشاف: ٢٢٩٥.

ومَنْ ضَمَّ فإنه شبَّهه بالغايات، نحوُ قبلُ وبعدُ، وذلك لأن معنى هَيْتَ دعائي لكَ، فهو في معنى الإضافة، واستعمالُه من غيرِ إضافة كقطْعِه عن الإضافة، فبُنيَ[1] على الضمِّ كبناء قبلُ وبعدُ، ومَنْ كسَرَ فقال: هَيْتِ، وهي أقلُّها، فكسَرَ على أصل التقاء الساكنَين، ولم يُبالِ الثقلَ لقِلَّة استعمالها ونُدْرتها في الكلام، فجاؤوا بها على الأَصل كجَيْرِ.

و«لك» من قولك: هَيْتَ لكَ تبيينٌ[2] للمخاطَب، جِيءَ به بعدَ استغناءِ الكلام عنه، كما كان كذلك في سَقْياً لكَ[3]، ألا ترى أن سَقْياً غيرُ محتاجٍ إلى لكَ لأن معناه سَقاكَ اللهُ سَقْياً، وإنما جِيءَ بلَكَ تأكيداً وزيادةً، فهي في هَيْتَ لكَ كذلك.

وأما هَلْ فهو من الأَصوات المسمَّى بها أيضاً، ومعناها أَسرعْ وتعالَ، يقال: هَلْ وهَلٍ، وهو مبنيٌّ لأَنه صوتٌ وقع موقعَ الفعل المبنيِّ، وسُكِّنَ على أَصلِ البناء، وتنوينُه يدلُّ على أنه صوتٌ كصَهْ وإِيْه، قال الشاعر[4]:

فظَنَنَّا أَنَّه غالِبُه ... فدَعَوْناهُ بِهابٍ ثمَّ هَلْ

وأَصلُه زَجرٌ للفرس، ثمَّ سُمِّي به الفعلُ، قال الشاعرُ ـ أَنشده أَبو عبيدة[5]:

فعَرَفْنا هِزَّةً تأْخُذُهُ ... فزَجَرْناه وقُلْنا هَلَ هَلْ

وقالوا هَيَّكَ مضعَّفَ الياءِ، والمرادُ أَسرعْ، والاسمُ هَيَّ، والكافُ حرفُ خطاب، كالتي في رُوَيدكَ [٤/ ٣٣] زيداً، وهو مبنيٌّ، وحُرِّكَ آخرهُ لالتقاء الساكنين، وفُتحَ لثِقل

---

(١) في ط، ر: «فيبنى».

(٢) التبيين أن تعلق الظرف أو الجار والمجرور بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدره في الصلة، المنصف: ١/ ١٣١، وانظر كتاب الشعر: ١٠١، والبغداديات: ٥٥٤-٥٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٣٢-٤٣٣.

(٣) بهذا مثل ابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٤٣٣.

(٤) هو النابغة الجعدي، والبيت في ديوانه: ٨٨، ونسب في الارتشاف: ٢٣١٤ إلى الجعدي.

(٥) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه: ٨٨، وعجزه في الديوان:

فَقَرَنَّاه بِرَضْراضٍ وهَلْ

هزة: نشاط، رضراض: بعير كثير اللحم.

التضعيف، ويُخفَّفُ بحذفِ إِحدى الياءين، فيقالُ: هَيْك كما قالوا في بَخٍّ: بَخٍ، فحذَفوا إِحدى الخاءين، وكما قالوا في أُفٍّ: أُفْ فحذَفوا إِحدى الفاءين، فإِذا لم يُلحِقوا الكافَ جاؤوا بالألف للوقف، فقالوا: هَيَّا كما جاؤوا بها للوقف في أَنا، قال ابنُ ميَّادة[1]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرباً جُلْذِيَّا

ما دامَ فيهنَّ فَصِيلٌ حَيَّا

وقد دَجَا اللَّيلُ فهيَّا هَيَّا

أَي أَسرِعي أَسرِعي، يخاطبُ ناقتَه، ولذلك كسَرَ الباءَ من لَتقْرُبِنَّ، وجُلْذِيَّاً أَي سريعاً، يحثُّها على سرعة السير.

ومن ذلك قولهُم: نَزَالِ في الأَمر، والمرادُ انزِلْ، فهو لازمٌ غيرُ متعدٍّ على حدِّ لزومِ مُسمَّاه، وهو انزِلْ، وسيوضَّحُ أَمرُه في موضعه بعدُ.

ومن ذلك قَدْكَ وقَطْكَ، وهما اسمان، ومُسمَّاهما اكْتفِ وانتَهِ، فهما لازمان على حسَب ما سُمِّيا به من الأَفعال، وهما مبنيَّان لوقوعهما موقعَ الفعل المبنيِّ وجَريِهما مجْراه في الدلالة، وسُكنَ آخرُهما على حدِّ التسكين في صَهْ ومَهْ، لأَنه الأَصلُ في البناء، ولم يَلتقِ في آخرهما ساكنان، فتجبَ الحركةُ لاجتماعهما، والكافُ فيهما ليستْ اسماً، وإِنما هي حرفُ خِطابٍ على حدِّها في «النَّجاءك» ورُوَيْدكَ.

وقَدْ مخففَّةٌ، وأَصلُها قدٌّ مثقَّلةٌ، فحُذِفتْ إِحدى الدالَين تخفيفاً على حدِّ قولهم: بَخْ خفيفةً في بَخٍّ مثقَّلةً لأَنه مأخوذٌ من قَدَدْتُ الشيءَ إِذا قطَعتُه طُولاً[2]، وكذلك قَطْكَ

---

(١) الأبيات في ديوانه: ٢٣٧، والخزانة: ٤/ ٥٩-٦٠، وهي بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٥٦، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٤، والنكت: ١٩٣، والأول والثاني بلا نسبة في النوادر لأبي زيد: ٥١٢، والمقتضب: ٤/ ٩١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٥٨، والارتشاف: ٢٢٩٥ مع خلاف في الترتيب.

(٢) انظر الصحاح واللسان (قدد).

مخففَّةٌ من قَطٌّ مأخوذةٌ من قَطَطْتُ الشيءَ[١] أي قطَعتُه عَرضاً، كأَن الاكتفاءَ قطعٌ عمَّا سواه[٢]، فاعرفه.

ومن ذلك إِلَيْكَ بمعنى تَنَحَّ، قال الأَعشى[٣]:

فاذْهَبِي ما إِلَيْكِ أَدْرَكَني الحِلْـ ـمُ عَدَاني عن هَيْجِكُمْ أَشْغالي

وأَنشد ثعلبٌ[٤]:

إِذهبْ إِلَيْكَ فإِنِّي مِن بَني أَسَدٍ أَهْلِ القِبَابِ وأَهْلِ الخَيلِ والنَّادِي

كأَنه قال: اذهبْ تَنَحَّ، فالكافُ في محلِّ خفضٍ بحرفِ الجرِّ، والتسميةُ وقعتْ بالجارِّ والمجرور، ولذلك حُكيَ [٤/ ٣٤] لفظُهما وجَريا في التسمية مَجْرى الأَصوات المسمَّى بها من نحوِ صَهْ ومَهْ، وحكَى أَبو الخطَّاب أَنه سمعَ مَنْ يقالُ له: إِليْكَ فيقولُ: إِليَّ، كأَنه قيل له: تَنَحَّ فقال: أَتنحَّى[٥]، لم يأْتِ ذلك إِلا في هذا الحرفِ وحدَه، فلا يقال: دُوني ولا عَليَّ، وذلك مِن قِبلِ أَن بابَ هذا الأَمرُ، فإِذا قلت: إِليكَ فقال: إِليَّ فقد جعلَ إِليَّ بمعنى أَتنحَّى، وهذا خبرٌ ليس بأَمرٍ، وقد تقدَّمَ أَن بابَ هذه الأَسماءِ إِنما هو[٦] الأَمرُ للمخاطَبِ، لأَن أَمرَ المخاطَبِ يُكتفَى معه بشاهِدِ الحال على ما سبقَ.

ومن ذلك[٧] قولُهم: دَعْ، ومعناه انْتَعِشْ، يقالُ ذلك للعاثِرِ [١٢٥/ أ] أَو لِمَنْ أَصابتْه

---

(١) سقط من ط: «الشيء». خطأ.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٩٠، والصحاح واللسان (قطط).

(٣) البيت في ديوانه: ٥، وكتاب الشعر: ٣، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٠٨.
وفي ط، ر: «أشغالُ»، وهذا مخالف لقافية الديوان والمصادر السالفة.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه: ٤٩، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٠٧، ٤/ ٥٠٤، وهو من إنشاد ثعلب في كتاب الشعر: ٤، والشيرازيات: ٢٧٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٥١.

(٥) حكاية أبي الخطاب في الكتاب: ١/ ٢٤٩-٢٥٠، وانظر الشيرازيات: ٢٧٤، ٣٤١.

(٦) سقط من ط، ر: «هو».

(٧) سقط من ط، ر: «ذلك».

حادثةٌ، قال الشاعر[١]:

لَحَى اللهُ قَوْماً لمْ يقولوا لِعاثِرٍ ولا لابْنِ عَمٍّ نالَه الدَّهْرُ دَعْدَعَا

وهو صوتٌ سُمِّي به، يقال: دَعْدَعْتُ بالمعَز إذا دَعوتُها، وهو مبنيٌّ على السكون، وعِلَّةُ بنائه كعِلَّة صَهْ ومَهْ، فأَما قولُهم: دَعَاً لك ودَعْدَعَاً فهو مصدرٌ معرَبٌ كقولهم: سَقْياً لكَ.

ومن ذلك قولهم في الدعاء: آمِين، ومعناه استجِبْ، فهو اسمٌ لهذا الفعل، وفيه لغتان أَمِين بالقصر على زنة فَعِيل، وآمِين بالمدِّ على زنة فاعِيْل[٢]، قال الشاعر[٣]:

يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أَبداً ويَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قالَ آمِينا

فجاء بها ممدودةً، وقال الآخرُ في المقصورة[٤]:

تَباعَدَ عنِّي فُطْحَلٌ إِذْ رأَيْتُه أَمِينَ فزادَ اللهُ ما بَيْنَنا بُعْدا

والأَصلُ القصرُ، والمدُّ إِشباعُ فتحةِ الهمزةِ، ومنه قولُ الهذلي[٥]:

بَيْنا تَعنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه يَوْماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ

---

(١) البيت بلا نسبة في الغريب المصنف: ٨٢٠، وتهذيب اللغة: ١/ ٩٣، والمخصص: ١٢/ ١٨٨.

(٢) هو اسم أعجمي عند الأخفش، لأنه لم يجيء عليه شيء من العربي كما قال الفارسي في الحلبيات: ١١٠، وانظر اللغتين في آمين في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٠، وكشف المشكلات: ١١، وسفر السعادة: ١٣٥ فما بعدها.

(٣) هو مجنون بني عامر، والبيت في ديوانه: ٢٨٣، ونسب في اللسان (أمن) إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٠، وسفر السعادة: ١٣٥-١٣٦.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٠، وسفر السعادة: ١٣٥، وشرح شذور الذهب: ١١٧-١١٨، والأشموني: ٤/ ٣٤، واللسان (فطحل)، ونسب في التاج (فطحل) إلى جبير بن الأضبط.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٣٧، وسر الصناعة: ٢٥، والخزانة: ٣/ ١٨٣، ونسب إلى الهذلي في سر الصناعة: ٧١٩، وورد بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥٤، وكتاب الشعر: ٢٥٧، والإغفال: ١/ ٢٧٣.

سلفع: جريء، وانظر كلام البغدادي على رواية «تعنقه».

[٤/ ٣٥] والمرادُ بينَ أَوقاتِ تَعنُّقِهِ، قالوا في بين: بَيْنا، وهي مبنيةٌ لوقوعها موقعَ فعلِ الأَمر، وفُتِحتْ لالتقاء الساكنين على حدِّ رُوَيْدَ وأَينَ وكيفَ.

فأَما قولُ أَبي العباس في آمين: بمنزلة عاصِينَ فإِنه إِنما يريدُ به أَن الميمَ خفيفةٌ كصاد عاصِينَ، لا أَنه جمعٌ، وقال أَبو الحسن: آمين اسمٌ من أَسماء الله تعالى[1]، والوجهُ الأَولُ إِذ لو كان كذلك لم يكن مبنياً، ويؤَيد ذلك قولُه تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[2] كما جاء في الخبر أَن موسى كان يدعو وأَخوه[3] كان يؤَمِّنُ، والاسمُ الواحدُ لا يقال له دعاءٌ[4].

قال صاحب الكتاب: (وأَسماءُ الأَخبارِ نحوُ هَيْهاتَ ذاكَ، أي بَعُدَ، وشَتَّان زيدٌ وعمرو، أَي افْتَرَقا وتَبايَنا، وسَرْعانَ ذا إِهالة، أَي سَرُعَ، ووَشْكانَ ذا خُروجاً، أَي وَشُكَ، وأُفٍّ بمعنى أَتضجَّر، وأَوَّه بمعنى أَتوجَّعُ).

قال الشارح: قد ذكرنا أَن بابَ أَسماءِ الأَفعالِ الأَغلبُ فيها الأَمرُ، لأَن الغرضَ منها مع ما فيها من المبالَغة الاختصارُ، والاختصارُ يقتضي حذفاً، والحذفُ يكونُ مع قُوة العلمِ بالمحذوف، وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأَمر لَمَا ذكرناه لأَن الأَمرَ يُستغنَى فيه في كثير من الأَمر عن ذِكر أَلفاظِ أَفعاله بشَواهدِ الأَفعالِ.

والخبرُ ليس كالأَمر في ذلك، فلذلك قَلَّ في الخبر، إِلا أَنه لـمَّا كان الحذفُ أَيضاً قد يقعُ في بعض الأَخبار لدلالةِ الحال على المراد ووضوحِ الأَمر فيه وكونِه محذوفاً كمنطوقٍ به لوجود الدليلِ عليه استُعملَ في الخبر بعضُ ذلك، فجاءت فيه كما جاءت في الأَمر، إِلا

---

(١) وهو قول الحسن وثعلب ومجاهد وهلال بن يساف وجعفر بن محمد، ودفع أبو بكر الأنباري والفارسي والسخاوي هذا القول، انظر مجالس ثعلب: ١٢٦، والزاهر: ١/ ٦٦، والحلبيات: ٩٧، فما بعدها، وسفر السعادة: ١٣٥-١٣٨، والقرطبي: ١١/ ٤٢، وزاد المسير: ١/ ١٢ واللسان (أمن)، والدر المنثور: ١/ ٤٥.

(٢) يونس: ١٠/ ٨٩.

(٣) في د، ط، ر: «وأخاه»، لعلها على لغة القصر.

(٤) من قوله: «فأما قول أبي العباس..» إلى قوله: «دعاء» قاله الفارسي في الحلبيات: ٩٧، ١١٠.

أَنها قليلةٌ بالإِضافة إِلى ما جاء في الأَمر، وبابُه السماعُ دون القياسِ[١].

فمن ذلك قولُهم: هَيْهاتَ، وهو اسمٌ لِبَعُدَ، وإِنما عدَلوا عن لفظ الفعل لضربٍ من المبالَغة، فإِذا قال: هَيْهاتَ زيدٌ فكأَنه قال: بَعُدَ جدَّاً، أَو بَعُدَ كلَّ البُعد، ولعلَّه يَخرجُ في كثير من الأَمر إِلى أَن يُؤْنَسَ منه، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الفعل المبنيِّ، وهو بَعُدَ، ويقعَ الاسمُ بعدَها مرفوعاً بها ارتفاعَ الفاعلِ بفعِله لأَنها جاريةٌ مَجْرى الفعل، فاقتضتْ فاعلاً كاقتضائه الفعلَ، قال جرير[٢]:

فَهيْهاتَ هَيْهاتَ العَقيقُ وأَهْلُه ... وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

العقيقُ: وادٍ بالمدينة، وقال أَيضاً[٣]: [٤/ ٣٦]

هَيْهاتَ مَنزِلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقةٍ ... كانتْ مباركةً مِن الأَيَّامِ

فالعقيقُ ومنزلُنا مرتفِعان بأَنهما فاعلُ هَيْهاتَ، فأَما قولُه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٤] فقيل: اللَّامُ زائدةٌ وما الفاعلةُ، والتقديرُ هَيْهاتَ هَيْهاتَ ما تُوعَدون[٥]، وقيل: الفاعلُ محذوفٌ، والتقديرُ بَعُدَ الصِّدقُ لِمَا تُوعَدون، فاللَّامُ على بابها لأَنه لم تُؤلَفْ زيادةُ اللَّامِ في نحو هذا، وإِنما تُزادُ لتمكينِ معنى الإِضافة، نحوُ قوله[٦]:

---

(١) هذا كلام ابن جني معنىً، انظر الخصائص: ٣/ ٣٧.

(٢) البيت في ديوانه: ٩٦٥، والحلبيات: ٢٤١، والعضديات: ١٧١- ١٧٢، والشيرازيات: ٥٢٨، والخصائص: ٣/ ٤٢، وورد بلا نسبة في الشيرازيات: ٢٨٩، ورواية الديوان «فأَيهات».

(٣) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٠٣٩، والكتاب: ٤/ ٢٠٦، والحلبيات: ٢٤١، والشيرازيات: ٥٢٨، والخصائص: ٣/ ٤٣، والنكت: ١١٢٢، وورد بلا نسبة في البغداديات: ٥٢١، وسر الصناعة: ٧٧٤، نعف سويقة: موضع، والرواية في الديوان: أَيهات.

(٤) المؤمنون: ٢٣/ ٣٦.

(٥) دفع ابن جني هذا القول ولم ينسبه، انظر المحتسب: ٢/ ٩٢، وانظر هذا القول والذي يليه في معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٢-١٣، والتبيان: ٩٥٤، والمحرر الوجيز: ١٠/ ٣٥٤-٣٥٥، والبحر: ٧/ ٥٦٠-٥٦٢، والمغني: ٢٤٤.

(٦) سلف البيت: ٢/ ٢٤٧.

يــا بُــؤْسَ لِلحَــربِ التــي وَضَــعتْ أَراهِــطَ فاسْــتَراحُوا

وقولِه[١]:

يــا بُــؤْسَ لِلحَــربِ ضَرَّاراً لأَقْــوامِ

وقد استبعدَ بعضُهم القولَ بحذف الفاعل، وزعمَ أنه مضمرٌ فيه، والتقديرُ هَيْهات بَعثُكم وإِخراجُكم لتقدُّم ذِكر الإِخراج[٢].

وممَّا سُمِّي به الفعلُ في حال الخبر شَتَّانَ، ومُسمَّاه افْتَرقَ وتَباعَدَ، وهو مبنيٌّ على الفتح، وربَّما كسَروا نونَه، والفتحُ المشهورُ[٣]، وإِنما بُني لوقوعه موقعَ الفعل المبنيِّ، وهو الماضي، نحوُ افْتَرقَ وبَعُدَ.

وقال الزَّجاج[٤]: إِنما بُني لأَنه على زنة فَعْلان، فهو مُخالِفٌ لأَخواته، إِذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزِّنة، فبُني لذلك، وهذا ضعيفٌ لأَنه قد جاء عنهم لَوَاه لَيَّاناً[٥]، قال الشاعر[٦]:

تُطِيلِيــنَ لَيَّــاني وأَنــتِ مَلِيئَــةٌ وأُحْسِــنُ يــا ذاتَ الوِشَــاحِ التَّقاضِــيَا

وتحريكُه لالتقاء الساكنينِ، وهما النونُ والأَلفُ قبلَها، وإِنما فُتحَ إِتباعاً للفتحة قبلَه،

---

(١) سلف البيت: ٣/ ١٢٣.

(٢) هو قول الفارسي وابن جني، انظر العضديات: ١٧١، والإغفال: ٢/ ٤٨٠-٤٨١، والحلبيات: ٢٤١، والعسكريات: ١١٤، والمحتسب: ٢/ ٩٢.

(٣) حكى الفراء أن كسر النون لغة، وذلك على التشبيه بنون التثنية، انظر شرح الفصيح للزمخشري: ٦٢٤- ٦٢٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٤، والارتشاف: ٢٣٠٤، والخزانة: ٣/ ٤٨، والتاج (شتت).

(٤) انظر قوله في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٦، والنكت: ٨٦٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٤، والارتشاف: ٢٣٠٤.

(٥) بهذا دفع الرضي قول الزجاج في شرح الكافية: ٢/ ٧٤، وحكاه ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٢٤٢، وابن قتيبة في أدب الكاتب: ٣٤١.

(٦) هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه: ١٣٠٦، وبلا نسبة في المخصص: ١٤/ ٨٦.

وقيل: إنما فُتِحَ لأَن الفتحةَ حركةُ مُسمَّاه، وهو الفعلُ الماضي[١].

وزعم أَبو حاتم أَن شَتَّانَ كسُبْحانَ[٢]، وهو وهمٌ لأَن شَتَّانَ مبنيٌّ، وسُبحانَ معرَبٌ، لكنَّه لا ينصرفُ للتعريف والأَلفِ والنونِ[٣]، ولذلك لـمَّا نُكِّرَ في قوله[٤]:

سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحاناً نَعوذُ بِه وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

[٤/ ٣٧] انصرفَ ونُونَ، ولفظُه مأخوذٌ من الشَّتِّ، وهو التفرُّقُ والتباعُدُ، يقالُ: شَتَّ الشَّمْلُ يَشِتُّ إِذا تَفرَّقَ، وقيل: إِنَّ شَتَّ الذي شَتَّان مصدرُه فَعُلَ مضمومُ العين[٥]، وإِنما حُذفتْ الضمَّةُ للإِدغام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[٦]، ولا بدَّ له من فاعِل، فيقالُ: شَتَّانَ زيدٌ وعمرو، قال الشاعر[٧]:

شَتَّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ والمَشْرَبُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ

ويقال: شَتَّانَ ما زيدٌ وعمرو، والمرادُ شَتَّانَ زيدٌ وعمرو، وما زائدةٌ، قال الأَعشى[٨]:

---

(١) انظر الصحاح (شتت).

(٢) قوله في المخصص: ١٤/ ٨٦، وممن ذهب مذهبه المرزوقي والهروي، انظر الخزانة: ٣/ ٤٩. ولعل ابني سيده ويعيش نَقَلا من مصدر واحد، إذ كلامهما متماثل.

(٣) من قوله: «وزعم أبو حاتم..» إلى قوله: «والنون» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٣.

(٤) سلف البيت: ١/ ٢٨١- ٢٨٢.

(٥) كذا في إصلاح المنطق: ٢٨٢، وهو ظاهر كلام ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٤٠٤، وانظر الصحاح واللسان (شتت).

(٦) الليل: ٩٢/ ٤.

(٧) هو حاجب بن زرارة كما في التنبيهات: ٨٥، وجمهرة اللغة: ٤٦٨، ونسب الرجز إلى لقيط بن زرارة في مجاز القرآن: ١/ ٤٠٤، والبيان والتبيين: ٣/ ٢٢٠، والمقتضب: ٤/ ٣٠٥، والأغاني: ١١/ ١٤٩، والخزانة: ٣/ ٤٩، وورد بلا نسبة في الأصول: ٢/ ١٣٣-١٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨١، والمخصص: ٤/ ٨٥.

(٨) البيت في ديوانه: ١٤٧، وإصلاح المنطق: ٢٨٢، وأدب الكاتب: ٤٠٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨١، والعسكريات: ١١٧-١١٨، والمخصص: ١٤/ ٨٥-٨٦، والاقتضاب: ٢١٦، والخزانة: ٣/ ٤٦.

شَتَّانَ ما يَومِي على كُورِها ويَومُ حَيَّانَ أخي جابِرِ [١٢٥/ ب]

وربَّما قالوا: شَتَّانَ ما بينَ زيدٍ وعمرو، قال ربيعةُ الرقيُّ[1]:

لَشَتَّانَ ما بينَ اليَزيدَيْنِ في النَّدى يَزيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ بنِ حاتِمِ

[٤/ ٣٨] وكان الأَصمعيُّ يُنكرُ هذا الوجه ويأْباه، وحُجَّتُه أَن شَتَّانَ نابَ عن فعل تقديرُه تَفرَّقَ وتَباعَدَ، وهو من الأَفعال التي تَقتضي فاعلَين لأَن التفرُّقَ لا يحصُلُ من واحد، والقياسُ لا يأباه[2] من جهة المعنى، لأَنه إذا تَباعَدَ ما بينهما فقد تَباعَدَ كلُّ واحد منهما من الآخر، ولو قال: شَتَّانَ زيدٌ أَوْ عمرو لم يَجُزْ لأَن أَوْ لأَحد الشيئَين، والافتِراقُ لا يكونُ من واحد[3].

ومن ذلك سَرْعان، والمرادُ سَرُعَ، وفُعِلَ به ما فُعلَ بشَتَّانَ من البناء والفتحِ، وفي المَثَل «سَرْعانَ ذا إِهَالةً[4]» أَي ما أَسرعَ هذه الإِهالةَ، والإِهالةُ: الشَّحمُ المذابُ، زعموا أَن بعضَ حَمْقَى العرب اشترى شاةً، فسال رُغَامُها[5]، فتوهَّمه شَحماً مُذاباً، فقال لبعض أَهله: خُذْ من شاتِنا إِهالَتَها، فنظرَ إِلى مُخاطِها فقال: سَرْعانَ ذا إِهالةً، فإِهالةً منصوبٌ

---

(١) البيت في شعره: ٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٢، والمخصص: ١٤/ ٨٦، والخزانة: ٣/ ٤٥، وورد بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢٨١، وأدب الكاتب: ٤٠٤، والعسكريات: ١١٨، والاقتضاب: ٢١٦.

(٢) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٢، والفارسي في العسكريات: ١١٨، واحتجاج الشارح احتجاجهما، وانظر الصحاح (شتت).

(٣) قول الأصمعي والرد عليه في إصلاح المنطق: ٢٨١-٢٨٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٢، والعسكريات: ١١٩-١٢٠، والبغداديات: ٥٢٢-٥٢٣، والمخصص: ١٤/ ٨٦، والاقتضاب: ٢١٦، واللسان (شتت)، والخزانة: ٣/ ٤٦-٤٧.

(٤) المثل في البغداديات: ٥٢٢، والعسكريات: ١١٣، والعضديات: ١٧١، والخصائص: ٣/ ٣٩، وجمهرة الأمثال: ١/ ٥١٩، ومجمع الأمثال: ١/ ٣٣٦.

(٥) في مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٦: «رغامها» بالغين المعجمة، والرغام والرعام واحد، وهو المخاط، انظر اللسان (رغم)، (رعم).

على التمييز، وقيل: إن بعضَهم استَضاف بقومٍ فعجَّلوا له إهالةً، فقال: سَرْعانَ ذا إهالةً[١].

وقالوا: وَشْكانَ وأَشْكانَ ذا خُروجاً، أي سَرُعَ وقَرُبَ، وخُروجاً نُصبَ على التمييز، أي مِن خروج.

ومن ذلك قولُهم: أُفٍّ، ومعناه أَتضجَّرُ، فهو اسمٌ لهذا الفعلِ ونائبٌ عنه، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الفعل مطلَقاً إذ الفعلُ أَصلُه البناءُ، ومَنْ يقولُ[٢]: إنما بُنيَ بالحمل على أَسماء الأَفعال المأمورِ بها لم يَحتجْ إلى اعتذارٍ عن أُفٍّ، وأَصلُه أَن يكونَ بناؤه على السكون، وإنما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان.

وفيه لغاتٌ، قالوا: أُفٍّ وأُفَّ وأُفُّ وأُفٌّ وأُفٍّ وأُفّاً، وتُمالُ فيقال: أُفِّي، والعامَّةُ تُخْلِصُها ياءً فتقولُ: أُفي، وتُخفَّفُ فيقالُ: أُفٌ، فالحركةُ في جميعها لالتقاء الساكنين، فمَن كسَر فعلى أَصل الباب، ومَن ضَمَّ فللإتباع، ومَن فَتحَ فللاستخفاف، ومَن لم يُنوِّنْ فإنه أَرادَ المعرفةَ، أَي أَتضجَّرُ التضجُّرَ، ومَن نوَّنَ أَراد النكرةَ، أَي تضجُّراً، ومَن أَمالَ أَدخلَ فيها أَلفَ التأنيث وبنَاها على فُعْلَى، وجاز دخولُ أَلفِ التأنيثِ مع البناء كما جاءتْ تاؤه مع ذَيَّة وكَيَّة، وقد قالوا: هَنَّا فأَدخَلوا فيها أَلفَ التأنيث، ووزنُها فَعْلَى[٣]، وليس من لفظِ هَنَّا، بل هو مثلُ سِبَطْر وسَبِط، ويجوزُ أَن يكونَ من لفظه، ويكونَ وزنُه فَنْعَلاً كعَنْبَس وعَنْسَل فيمَنْ جعلَه من العَسْلان.

---

(١) من قوله: «ومن ذلك سرعان..» إلى قوله: «إهالة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٣ بخلاف يسير.

(٢) كذا في النسخ.

(٣) من قوله: «وفيه لغات..» إلى قوله: «فعلى» قاله ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣٧-٣٨، والمحتسب: ٢/ ١٨ بخلاف يسير، وابن يعيش في شرح الملوكي: ٤٣٧-٤٣٨، وعقد الفارسي مسألة لهنَّا في الشيرازيات: ٤٧٢-٤٨١ وانتهى إلى أن وزنها فعلل، وأنه لا يجوز أن يكون فعلى، انظر كتاب الشعر: ١٥، والمخصص: ١٤/ ٨١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٥-١٨٦، ٣/ ٢٤٧.

ومن ذلك أَوَّهْ بمعنى أَتوجَّعُ، وفيه لغات، قالوا: أَوْهِ مِن كذا بسكون الواو وكسرِ الهاء، قال الشاعر[(١)]:

فَأَوْهِ لِذِكْراها إِذا ما ذكرْتُها ... ومِنْ بَعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنا وسَماءِ

[٤/ ٣٩] وقالوا: آهِ بمدَّةٍ بعدَ الهمزة وكسرِ الهاءِ، وربَّما شدَّدوا الواوَ وكسَروها وسكَّنوا الهاءَ، فقالوا أَوِّهْ من كذا، وربَّما كسَروا الهاءَ مع التشديد، أَنشدَ أَحمدُ بن يحيى قال: أَنشدتْني امرأةٌ من بني قُرَيْط[(٢)]:

أَوِّهِ مِنْ ذِكْري حُصَيْناً ودُونَهُ ... نَقَاً هائلٌ جَعْدُ الثَّرَى وصَفِيحُ

وقالوا فيه: آوَّهْ بالمدِّ وتشديدِ الواوِ وفتحِها ساكنةَ الهاءِ، وكلُّ ذلك من التأَوُّه، ومنه قولُه[(٣)]:

إِذا ما قُمتُ أَرْحَلُها بِلَيلٍ ... تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾[(٤)]، فالهمزةُ فاءٌ والواوُ عَينٌ والهاءُ لامٌ، فمن قال: أَوْهِ فإِنه كسرَ الهاءَ لسكون الواو قبلها، ومَن قال: آه فإِنه قلبَ الواوَ أَلفاً للفتحة قبلها كما قالوا في الدَّوِّ: داوِي، ومَن قال: أَوَّه بتشديد الواو وسكونِ الهاء فإِنه ضعَّفَ العينَ للمبالَغة، وكسَرها لالتقاء الساكنين، وسكَّنَ الهاءَ لتحرُّكِ ما قبلها، ومَنْ

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣، والحلبيات: ٣٤٦، والمنصف: ٣/ ١٢٦، والخصائص: ٢/ ٨٩، ٣/ ٣٨، وسر الصناعة: ٤١٩، والمحتسب: ١/ ٣٩، والرواية في معاني القرآن «فأوه»، وفي سائر المصادر «فأَوِّ».

(٢) البيت من إنشاد أحمد بن إبراهيم عن امرأة من بني قريظ في كتاب الشعر: ١٥، ونسب في الحماسة البصرية: ١/ ٢٢٧ إلى زهراء الكلابية، وروايته فيها:
تأوهت من ذكرى ابن عمي ودونه..
وعلى الرواية الأولى دخل البيت خرم، وفي ط: «قريظ».

(٣) هو المثقب العبدي، والبيت في ديوانه: ١٩٤، والمفضليات: ٢٩١، والشيرازيات: ٥٢٦، والصحاح (أوه) والخصائص: ٣/ ٣٨، وهو بلا نسبة في الحلبيات: ٣٤٦.

(٤) التوبة: ٩/ ١١٤.

قال: أَوِّهْ فكسَرَ الهاءَ مع كسرِ الواو وتشديدِها فقد كان القياسُ أَن تسكَّنَ الهاءُ التي هي لامٌ لأَن ما قبلَها متحرِّكٌ، إلا أَنه حُرِّكَ الآخِرُ إتباعاً لكسرِ الواوِ، وقد فعلوا نحواً من ذلك ببعض المعرَب، نحوُ أَخوك وأَبوك وامرُؤ وابْنُم، ومَنْ قال: آوه بالمدِّ فيَحتملُ أَن يكونَ أَشبعَ فتحةَ الهمزةِ فصارتْ أَلِفاً كما قالوا: آمِين في أَمِين، وفتَحوا الواوَ إتباعاً للفتحة قبلَها.

وقد قالوا: أَوَّتِ في معنى أَوه، وجاؤوا فيها بلغات قريبةٍ من لغات أَوه، وينبغي أَن لا تكونَ من لفظها، بل من معناها، لأَن أَوه صحيحُ اللّام، فهو من باب حَوْض وفَوْز، وأَوَّتْ الهمزةُ فاءٌ، والعينُ واللّامُ واوٌ، فهو من باب الهُوَّة والقُوَّة، فهي كَلِمٌ تقارَبْت أَلفاظُها واتَّحدتْ معانيها(١).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (في رُوَيْدَ أَربعةُ أَوجهٍ، هو في أَحدها مبنيٌّ، وهو إذا كان اسماً للفعل، وعن بعض العرب «واللهِ لو أَردْتَ الدراهمَ لأَعطيتُكَ رُوَيْدَ ما الشِّعرَ).

قال الشارح: لرُوَيْدَ أَربعةُ مواضعَ:

أَحدُها: أَن يكونَ اسماً للفعل، نحوُ ما تقدَّمَ، ومُسمّاه أَرْوِدْ وأَمهِلْ، وهو متعدٍّ إلى مفعول واحد، نحوُ رُوَيْدَ زيداً على حسَب تعدِّي مُسمّاه، نحوُ قولك: أَرْوِدْ زيداً وأَمْهِلْه، وفيه ضميرٌ مَنْويٌّ، وهو ضميرُ المخاطَب، إن كان المخاطَبُ واحداً كان الضميرُ واحداً، وإن كان اثنَين فالضميرُ اثنان، وإن كان الخطابُ لجماعة فالضميرُ لجماعة، إلا أَنه لا يَظهرُ لذلك صورةُ لفظٍ لا في تثنية ولا جمعٍ بخلاف الفعل، فإن الضميرَ تظهرُ صورتُه في التثنية والجمع لأَن الفعلَ هو الأَصلُ في العمل، وهذه الأَسماءُ فروعٌ ونائبةٌ عنه، فلذلك انحطَّتْ عن درجته، قال الشاعر(٢):

---

(١) كلامه على «أوه» قاله الفارسي وابن جني، انظر كتاب الشعر: ١٥-١٧، والشيرازيات: ٥٢٦-٥٢٧، والحلبيات: ٣٤٦، والخصائص: ٣/ ٣٨، واللسان (أوا).

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي، وقال السكري بعد أن نسب قصيدة البيت إليه: «ويقال: إنها=

[٤/ ٤٠] رُوَيْدَ عَلِيّاً جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنا ولكنْ بُغْضُهمْ مُتَمايِنُ

فنصبَ علياً برُوَيدَ، كأنه قال: أَرْوِدْ علياً أي أمهلْهم، وعليٌّ قبيلةٌ[1]، وجُدَّ قُطِعَ نسبُهم[2] بنا، وكنَى بالثَّدي عن القرابة لأن الرَّضاعَ سببُ القرابة.

فأَما قولُهم: والله لو أَردْتَ الدراهم لأَعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعرَ[3]، فالمرادُ أَرْوِدْ الشِّعرَ وما زائدةٌ، كأَنه قال: لو أَردتَ الدراهمَ لأَعطيتُكَ فدَعْ الشِّعرَ، لا حاجةَ بكَ إِليه[4].

وقد تدخلُه كافُ الخطاب فيقالُ: رُوَيدَكَ زيداً، جاؤوا بها لتبيِّنَ مَن يُعنَى بالخطاب لئلَّا يَلتبسَ بمَن لا تَعنيه[5] [١٢٦/ أ] كما جاؤوا بها في هَلُمَّ لكَ وسَقْياً لكَ، إلا أن الكافَ في لكَ في محلِّ خفضٍ بما قبلَه من الخافض، والكافُ في رُوَيْدَكَ لا محلَّ لها من الإِعراب وإِن كان طريقُهما في البيان واحداً، فإِن كان المخاطَبُ مذكَّراً فتحتَها، وإِن كان مؤنثاً كسرتَها، وتُثنِّيها وتجمعُها إِذا أَردتَ تثنيةً أَو جمعاً، فتقولُ: رُويْدَكَ يا زيدُ ورُوَيدَكِ يا هندُ ورُوَيْدَكما يا زيدان ورُوَيدَكم يا زيدون.

وقد اختلَفوا في هذه الكافِ فذهب قومٌ إِلى أنها اسمٌ موضعُه من الإِعراب رفعٌ[6]، وقال آخرون: موضعُها نصبٌ[7]، وذهبَ سيبويه إِلى أنها حرفٌ مجرَّدٌ من معنى الاسميَّة

=للمعطل، هكذا قال أبو نصر»، شرح أشعار الهذليين: ٤٤٤، والبيت في شرح أشعار الهذليين: ٤٤٧، ونسب إلى الهذلي في الكتاب: ١/ ٢٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢، والنكت: ٣٣٣، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٠٨، ٣/ ٢٧٨، والحلبيات: ٢١٢، والشيرازيات: ٥٤٨، وانظر كتاب الشعر: ٢٢، متماين: كاذب.

(١) انظر شرح أشعار الهذليين: ٤٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢.

(٢) في ط، ر: «نسبتهم».

(٣) قولهم في الكتاب: ١/ ٢٤٣، وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٢، والنكت: ٣٣٣.

(٤) هو تفسير المبرد كما في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٢، والنكت: ٣٣٣، وانظر المقتضب: ٣/ ٢١٠، ٣/ ٢٧٧، ٣/ ٢٧٩.

(٥) كذا في الكتاب: ١/ ٢٤٤، وانظر المقتضب: ٣/ ٢١٠، ٣/ ٢٧٧، والأصول: ١/ ١٤٤.

(٦) هو قول الفراء.

(٧) هو قول الكسائي، وانظر قولي الفراء والكسائي في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٦٩،=

للخطاب كالكاف في ذلك وأُولئك والنَّجاءَك[1].

والصحيحُ مذهبُ سيبويه فيها لأَنها[2] لو كانت في موضع رفعٍ بأَنها فاعلٌ لم يَجزْ حذفُها، وأَنتَ قد تقول: رُوَيدَ زيداً، فتحذفُها وتجعلُ في رُوَيدَ ضميراً مرفوعاً في النِّية يجوز أَن يؤكَّدَ وأَن يُعطفَ عليه بحسَب ما يجوزُ في ضمائر الفاعِلينَ، نحوُ قولك: رُوَيدَكم أَنتم وزيدٌ، ورُوَيدَكم أَجمعون كما تقول: قُمْ أَنتَ وعبدُ الله، وقُوموا أَجمعونَ، فلمَّا ساغَ فيها ذلك دلَّ على أَن الكافَ ليستْ فاعلةً.

ولا تكونُ أَيضاً في موضع نصبٍ لأَن رُوَيْدَ اسمُ أَرْوِدْ، وأَرْوِدْ إِنما يتعدَّى إِلى مفعول واحدٍ، فلو كانت الكافُ في محلِّ نصبٍ لكنتَ إِذا قلتَ: رُوَيدَك زيداً مُعدِّياً له إِلى مفعولَين أَحدُهما مضمَرٌ، وهو الكافُ، والآخرُ ظاهرٌ، وهو زيدٌ، ولو جاز ذلك لجازَ رُوَيدَ زيداً خالداً، ولا نعلمُ أَحداً قاله، ولو كانت منصوبةً أَيضاً لجازَ أَن تقولَ: رُوَيدَكَ نفسَكَ إِذا أَردتَ تأكيدَ الكاف، وكذلك لو كانت مجرورةً لجازَ أَن تقول: رُوَيدَكَ نفسِك على أَنه تأكيدٌ، ولم[3] يُسمعْ مثلُ ذلك. [٤/ ٤١]

قال صاحب الكتاب: (وهو فيما عدَاه معرَبٌ، وذلك أَن يقعَ صفةً كقولك: ساروا سَيْراً رُوَيْداً، وضَعْه وَضْعاً رُوَيداً، وقولِك للرجل يعالجُ شيئاً: رُوَيداً، أَي عِلاجاً رُوَيْداً، وحالاً كقولك: ساروا رُوَيداً، ومصدراً في معنى إِرْواد مضافاً كقولك: رُوَيدَ زيدٍ، وسمعَ بعضُ العرب: رُوَيْدَ نَفْسِه، جعلَه مصدراً كضَرْبَ الرِّقابِ).

قال الشارح: الموضعُ الثاني من مواضع رُوَيْدَ أَن تكونَ صفةً، نحوُ قولك: ساروا سَيْراً رُوَيْداً، وتكونَ معرَبةً مصدراً وُصِفَ به على حدِّ قولهم: رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ،

=والارتشاف: ٢٣١٠، والمساعد: ٢/ ٦٥٧، وهما بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٣.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٤٤، والمقتضب: ١/ ٤٠، والأصول: ١/ ١٤٤، والحلبيات: ٧٦، والشيرازيات: ١٦١، وما سلف: ٣/ ٢٤٠- ٢٤١.

(٢) انظر ما استدل به السيرافي على هذا في شرح الكتاب: ٥/ ١٣-١٤.

(٣) في ط، ر: «ولا»، وما أثبت أَحسن.

ويكونَ أَصلُه إِرْواداً، إِلا أَنه صُغرَ بحذف زوائدِه كما قالوا في أَسْود: سُوَيْد، وفي أَزْهَر: زُهَيْر، ويجوز أَن يكونَ تصغيرَ مُرْوِد أَو مُرْوَد[١]، فحذَفوا الزوائدَ.

الموضعُ الثالثُ: أَن يكونَ حالاً ويكونَ معرَباً أَيضاً، نَحوُ قولهم: ساروا رُوَيْداً، أَي مُرْوِدِينَ، إِذا ذكَرتَ المصدرَ كان صفةً له، وإِذا لم تذكُرْه كان حالاً لضعفِ حذفِ الموصوف وإِقامةِ الصفة مُقامَه، ويجوزُ أَن يكونَ المرادُ ساروا سَيْراً رُوَيداً، ثم حُذفَ الموصوفُ وأُقيمتْ الصفةُ مُقامَه، وهو ضعيفٌ[٢].

والموضعُ الرابعُ: أَن يكونَ مصدراً بمعنَى إِرْواد، ويكونَ معرَباً، فتقولُ: رُوَيداً زيداً بمعنى أَرْوِدْ زيداً إِرْواداً[٣]، فحُذفَ الفعلُ وأُقيمَ المصدرُ مُقامَه كما قالوا: سَقْياً ورَعْياً، والمرادُ سَقاكَ اللهُ ورَعاك اللهُ، وقد يضافُ إِلى المفعول فيقالُ: رُوَيدَ زيدٍ كما قال: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٤]، فهو باقٍ على مصدريَّته غيرَ مُسمَّىً به ولا مُغيَّرٍ عن جهته، قال الشاعر[٥]:

رُوَيْداً بَني شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلاقُوا غَداً خَيْلي على سَفَوَانِ

ويُروى «رُوَيدَ بني شَيبانَ[٦]» من غير تنوينٍ، ويحتملُ أَن يكونَ مصدراً مضافاً إِلى ما بعدَه، ويؤَيدُه روايةُ مَنْ نوَّنَ، ويجوزُ أَن يكونَ أَرادَ اسمَ الفعل، ويكونَ «بني شَيبان» منصوباً به كقوله[٧]:

---

(١) هو قول ابن الخباز، انظر الارتشاف: ٢٣٠٠، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٢٤٣-٢٤٤، وكتاب الشعر: ٢٢.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٤٣-٢٤٤، والأصول: ١/ ١٤٣.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٤٣، والمقتضب: ٣/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٤) محمد: ٤٧/ ٤.

(٥) هو وَدَّاك المازني كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٧، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٩، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٣٤، واللسان (رود)، سفوان: ماء قرب البصرة، انظر معجم البلدان (سفوان).

(٦) كذا الرواية في مصادر الحاشية السالفة.

(٧) سلف البيت: ٤/ ٦٠.

رُوَيْـــــــــــدَ عَلِيَّـــــــــــاً

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هَلُمَّ مركَّبةٌ من حرف التنبيه مع لُمَّ محذوفةً من «ها» أَلفُها عند أَصحابنا، وعند الكوفيين من هَلْ مع أُمَّ محذوفةً همزتُها، والحجازيون فيها على لفظ واحدٍ في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلْمُمْنَ، وهي على وجهَين: متعدِّيةٌ كهاتِ، وغيرُ متعدِّيةٍ بمعنى تعالَ وأَقبلْ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾، وقال: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾، وحكَى الأَصمعيُّ أَن الرجلَ يقال له: هَلُمَّ فيقول: لا أَهَلُمَّ).

قال الشارح: قد تقدَّم أَن هَلُمَّ اسمٌ من أَسماء الأَفعال[1]، ومُسمَّاه إِيْتِ وتعالَ، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الفعل المبنيِّ، وأَصلُه أَن يكونَ ساكناً على أَصل البناء، وإِنما حُركَ آخرُه لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخره، وفُتحَ تخفيفاً لِثقل التضعيف، وهو مركَّبٌ، قال الخليل: أَصلُه هالُمَّ، فها للتنبيه، ولُمَّ من قولهم: لَمَّ اللهُ شَعثَه[2]، أَي [٤/ ٤٢] جمعَه، كأَنه أَرادَ لُمَّ نفسَكَ إِلينا، أَي اُقْرُبْ، وإِنما حُذفتْ أَلفُ «ها» تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولأن اللَّامَ بعدها وإِن كانت متحرِّكةً في حُكم الساكن، أَلا ترى أَن الأَصلَ وأَقْوى اللُّغتَين وهي الحجازيةُ أَنك تقولُ: ها الْمُمْ، فلمَّا كانت اللَّامُ في حُكم الساكنِ حُذفتْ لها أَلفُ «ها» كما تُحذَفُ لالتقاء الساكنَين، وجُعلا اسماً واحداً.

وقال الفرَّاءُ: أَصلُه هَلْ أُمَّ، أَي اقصِدْ، فخُففتْ الهمزةُ بأَن أُلقيَتْ حركتُها على اللَّام، وحُذفتْ فصارتْ هَلُمَّ[3]، وقد أَنكر[4] بعضُهم ذلك وقال: إِنه ضعيفٌ من جهة المعنى، إِذ كانت «هَلْ» للاستفهام، ولا مَدخَلَ للاستفهام ههنا، والقولُ أَن «هَلْ» التي رُكبتْ

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٤٤.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٥٢٩.

(٣) قوله في معاني القرآن له: ١/ ٢٠٣، والإغفال: ٢/ ٢٢٠.

(٤) المنكر أبو علي الفارسي، انظر العضديات: ٢٨٠، والشيرازيات: ١٨٣-١٨٤، والخصائص: ٣/ ٣٦.

مع «أُمَّ» ليستْ التي للاستفهام، وإنما هي التي للزَّجْر والحَثِّ من قوله[(١)]:

ولقـــدْ يَســـمَعُ قَـــوْلي حَـــيَّ هَـــلْ

وفيها مذهبان:

أَحدُهما وهو مذهبُ أَهل الحجاز أَن تكونَ بلفظٍ واحدٍ مع الواحد والاثنَين والجماعة والمذكَّر والمؤنَّث، نحوُ هَلُمَّ يا رجلُ، وهَلُمَّ يا رجُلان، وهَلُمَّ يا رجالُ، وهَلُمَّ يا امرأَةُ، وهَلُمَّ يا امرأَتان، وهَلُمَّ يا نِسوةُ، يستوي في اللفظ الواحدُ والجمعُ كما كان كذلك في صَهْ ومَهْ ونحوِهما، وهو القياسُ، وبه وردَ التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[(٢)]، أَفردَ والمخاطَبونَ جماعةٌ، وعليه قولُه[(٣)]:

يـــا أَيُّهـــا النـــاسُ أَلَا هَلُمَّـــهْ

وإنما كان هذا هو القياسَ لأَنه قد قامتْ الدلالةُ على أَنه اسمٌ، وليس القياسُ في الأَسماء أَن تتَّصلَ بها علامةُ الضمير المرفوعِ، إنما ذلك للأَفعال، والذي يدلُّ على خروجه عندهم عن حُكم الأَفعال مخالَفتُهم مَجْراه في لغتهم، لأَن لغتَهم أَن يقولوا للواحد: الْمُمْ بإِظهار التضعيف، نحوُ ارْدُدْ واشدُدْ، فلمَّا ركَّبوه مع غيره، وسمَّوا به خرجَ عن حُكم الفعل، فلم يَظهرْ [١٢٦/ ب] فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ.

---

(١) صدر البيت:

يـــتمارى في الـــذي قلـــت لـــه

وقائله لبيد، وهو في ديوانه: ١٨٣، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٨٧، والخزانة: ٣/ ٣٩.

وعجز البيت بلا نسبة في العضديات: ٢٨٢، والخصائص: ٣/ ٣٦.

التماري: المجادلة.

ومن قول الشارح: «وقال الخليل...» إلى البيت قاله ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣٥-٣٦ ببعض خلاف.

(٢) الأحزاب: ٣٣/ ١٨.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ١٦١، والخصائص: ٣/ ٣٦، والنكت: ١٠٩٨، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٧٩.

والمذهبُ الثاني ـ وهو مذهبُ بني تميم ـ اعتبارُ الفعل ـ وهو لُمَّ ـ وتغليبُ جانِبه، فيُثنُّون ويجمعون، نحوُ قولهم: هَلُمَّ يا رجلُ، وهَلُمَّا يا رجلان، وهَلُمُّوا يا رجالُ، وهَلُمِّي يا امرأَةُ، وهَلْمُمْنَ يا نسوةُ، تفتحُ الهاءَ وتُسكنُ اللامَ وتضمُّ الميمَ الأُولى وتُسكنُ الثانيةَ وتفتحُ النونَ مخففَةً، هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين.

وإنما كان كذلك لأَن لامَ الكلمة تُسكَّنُ عند اتصال هذه النون بها، إذ كانت ضميرَ مرفوعٍ كما تقولُ: ضربْنَ وخرجْنَ، وإذا سُكنَ ما قبلَها بَطَلَ الإدغامُ، وصار بمنزلة اشْدُدْ وارْدُدْ[1].

وزعم الفرَّاءُ أَن الصوابَ أَن يقالَ: هَلُمَّنَّ بفتح الهاء وضمِّ اللام وفتحِ الميم وتشديدِها وفتح النون أَيضاً مشدَّدةً، قال: والذي أَوجبَ ذلك أَن هذه النونَ التي هي ضميرُ الجماعةِ لا تُوجَدُ إلا وقبلَها ساكنٌ، فزادوا نوناً ثانيةً قبلها ليقعَ السكونُ عليها، وتَسلمَ فتحةُ الميم في هَلُمَّ، فتكونَ وقايةً لها من السكون، كما قالوا: مِنِّي وعَنِّي، فزادوا نوناً ثانيةً لتسلمَ نونُ مِنْ وعَنْ من الكسر إذ كانت ياءُ المتكلِّم أَبداً تَكسِرُ ما قبلها[2].

وحُكي أَيضاً عن بعضهم هَلُمَّينَ يا نسوةُ، يجعلُ الزائدَ للوقاية ياءً، وهذا شاذٌّ[3].

واعلمْ أَن بني تميم وإن كانوا يُجْرونها مُجْرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدَّة شَبهِها بالفعل وإفادتِها فائدةَ الفعل فهي عندهم أَيضاً اسمٌ للفعل، وليستْ مُبقَّاةً على أَصلها من الفعلية قبل التركيب والضمِّ، والذي يدلُّ على ذلك أَن بني تميم يختلفون في آخِر الأَمر من المضاعَف، فمنهم مَن يُتْبِعُ فيقول: رُدُّ بالضمِّ وفِرِّ بالكسر وعَضَّ بالفتح،

---

(١) انظر لغتي أهل الحجاز وبني تميم في الكتاب: ٣/ ٣٣٢، ٣/ ٥٢٩، والمقتضب: ٣/ ٢٥، ٣/ ٢٠٢- ٢٠٣، والأصول: ١/ ١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٤، والإغفال: ٢/ ٢١٦-٢١٧، والعضديات: ٢٨٠، والشيرازيات: ١٨٣- ١٨٤، والخصائص: ٣/ ٣٦.

(٢) قول الفراء في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٣٥٧-٣٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٣، والارتشاف: ٢٣٠٥، وكلام الشارح مماثل لكلام السيرافي والرضي.

(٣) من قوله: «وحكي عن بعضهم..» إلى قوله: «شاذ» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٥.

ومنهم مَن يَكسِرُ على كلِّ حال فيقول: رِدِّ وفِرِّ وعِضِّ[١]، ومنهم مَن يَفتحُ على كلِّ حال[٢]، ثمَّ رأيناهم كلَّهم مجتمعينَ على فتح الميم من هَلُمَّ[٣]، [٤/ ٤٣] ليس أحدٌ يَكسرُها ولا يضمُّها، فدلَّ ذلك على أنها خَرجتْ[٤] عن طريق الفعليةِ، وأُخلصتْ اسماً للفعل، نحوُ دُونَكَ ورُوَيدَكَ وعِندكَ[٥].

وهي تكون على وجهَيْن، متعدِّيةٌ وغيرُ متعدِّية، فالمتعدِّيةُ نحوُ قولهم: هَلُمَّ زيداً بمعنى قَرِّبْه وأَحضِرْه، فتكونُ كهاتِ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[٦]، وغيرُ المتعدِّية قولُك: هَلُمَّ يا زيدُ بمعنى إِيْتِ واقْرُبْ، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٧]، فعدَّاه بحرف الجرِّ، فيكونُ مَجْراه مَجْرى الأَفعالِ التي تُستعملُ لازمةً ومتعدِّيةً، نحوُ رجَعَ ورجَعْتُه وشَحَا فُوه وشَحَا فاه[٨] ونحوِهما، وحكَى الأَصمعيُّ هَلُمَّ إِلى كذا، فيقالُ: لا أَهَلُمُّ إِليه، وهَلُمَّ كذا فيقالُ: لا أَهلمُّه[٩] بفتح الأَلف والهاءِ وضمِّ اللامِ والميم، والأَصلُ في ذلك لا أَلُمُّ كما تقولُ لا أَردُّ[١٠]، كأَنه يَردُّه إِلى أَصله قبل التركيب، وهو شاذٌّ.

---

(١) هم كعب وغني، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٣.

(٢) ظاهر كلام سيبويه أنهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢-٥٣٤، والمقتضب: ١/ ١٨٤-١٨٥، والكامل للمبرد: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، والأصول: ٢/ ٣٦٣، وشرح الملوكي: ٤٥٤-٤٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٣-٢٤٥، والمساعد: ٣/ ٣٤٥-٣٤٧.

(٣) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٤) في الخصائص: ٣/ ٣٧: «خلجت»، أي جذبت، انظر اللسان (خلج).

(٥) من قوله: «فهي عندهم أيضاً...» إلى قوله: «وعندك» قاله ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣٦-٣٧.

(٦) الأنعام: ٦/ ١٥٠.

(٧) الأحزاب: ٣٣/ ١٨.

(٨) أي فتحه، انظر الأفعال لابن القطاع: ٢٨١، والصحاح واللسان (شحا).

(٩) قول الأصمعي في الإغفال: ١/ ٥٢، ٢/ ٢١٩، وسر الصناعة: ٢٣٤، والخصائص: ٣/ ٢٣٠، وانظر إصلاح المنطق: ٢٩٠.

(١٠) من قوله: «هلم إلى كذا...» إلى قوله: «أرد» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٥ دون=

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ها بمعنى خُذْ، وتَلحقُ الكافُ فيقالُ: هاكَ، فتُصرَّفُ مع المخاطَب في أَحواله، وتُوضعُ الهمزةُ موضعَ الكافِ، فيقالُ: هاءَ، وتُصرَّفُ تصريفَها ويُجمعُ بينهما فيقالُ: هاءَك بإقرار الهمزةِ على الفتح وتصريف الكافِ، ومنهم مَنْ يقولُ: هاءِ كرَامِ، ويُصرِّفُه تصريفَه، ومنهم مَن يقول هَأْ بوزن هَبْ ويُصرِّفُه تصريفَه).

قال الشارح: اعلمْ أَن «هاءَ» من الأَصوات المسمَّى بها الفعلُ في الأَمر، ومُسمّاه خُذْ وتَناولْ ونحوُهما، ومنهم مَنْ يجعلُه ثنائياً مثلَ صَهْ ومَهْ، وتلحقُه كافُ الخطاب فيقالُ: هاكَ يا رجلُ، وهاكُما يا رجُلان، وهاكُم يا رجالُ، وهاكِ يا امرأَةُ، وهاكُما يا امرأتان، كالمذكَّرينِ، وهاكُنَّ يا نسوةُ، فالاسمُ ها، وفيه ضميرٌ بحسَب المخاطَبين، إن كان واحداً ففيه ضميرُ واحدٍ، وإن كان اثنَين ففيه ضميرُ اثنَين، وإن كان جماعةً ففيه ضميرُ جماعةٍ، إلا أنه لا يظهرُ ذلك الضميرُ، والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الإعراب، وتختلفُ بحسَب اختلاف المخاطَبينَ في التذكير والتأْنيث والإفراد والتثنية والجمع، فتفتُحها إذا كان المخاطَبُ مذكَّراً، وتكسِرُها إذا كان مؤنثاً، وتثنِّيها وتجمعُها إذا كان المخاطَبُ مثنًّى أَو مجموعاً.

ومنهم مَنْ يقول هاءَ بهمزةٍ بعد الأَلف يجعلُه ثلاثياً كخافَ وهابَ، ويفتحُ الهمزةَ مع المذكَّر ويكسِرُها مع المؤنثَ، فيقولُ: هاءَ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ، ويكونُ فيه ضميرٌ مستترٌ، فإن ثُنيَ أَو جُمعَ ظهرَ ذلك الضميرُ، فتقولُ في تثنيةِ المذكَّر وجمعِهِ: هاؤُما وهاؤم، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[1]، وفي جماعة المؤنث: هاؤُنَّ يا نِسوةُ، وهذه أَجودُ لغاتِها، وبها وردَ الكتابُ العزيزُ[2].

واعلمْ أَن البابَ والقياسَ في هذه الأَسماءِ أَن لا يلحقَها ضميرُ تثنيةٍ ولا جمعٍ[3] لأَن

=إسناده إلى الأصمعي.

(١) الحاقة: ٦٩/ ١٩.

(٢) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٦.

(٣) كذا في العضديات: ١٦٦-١٦٧، وانظر اللغات في «ها» المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري:=

هذه الأسماءَ إنما سُمِّيتْ بها الأفعالُ لضربٍ من الاختصار، ولولا ذلك لكانت الأفعالُ التي هذه الألفاظُ أسماؤُها موجودةً هنا غيرَ معوَّضٍ عنها.

ووجهُ الاختصار مجيئُها للواحد والواحدة فما فوقَهما على صورة واحدةٍ، تقول: هاءَ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ، وكذلك التثنيةُ والجمعُ، وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمالِ، وإنما لـمّا نابتْ عن الأفعال وقامتْ مَقامَها قَويتْ الدلالةُ على معناها، فصارت كالمرادِفة لها، فظهرَ الضميرُ في بعض الأحوال ليؤْذِنَ بقُوةِ الشَّبهِ بهذه الأفعالِ التي هي في معناها، وليُعلَمَ أيضاً بظهوره أن في باب صَهْ ومَهْ ضميراً كما قالوا المَقْوُوْد والحَوَكة وأَغْيَلَتْ المرأةُ، و(١).

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ

ليكونَ ذلك مَنْبَهةً وأمارةً على أن الأَصلَ ذلك(٢)، [٤/ ٤٤] ولـمّا ظهرَ الضميرُ ظهرَ على صورة غريبةٍ ليدلَّ ذلك على أن الموضعَ ليس من مواضع ظهور الضمير.

وإنما كانتْ غريبةً لأنها ليستْ على حدِّ افْعَلْ وافْعلَا وافْعلُوا، إنما ذلك هَأْ وهاءا وهاؤوا، فأما هاؤُم فغريبٌ من نادِر العربية لأن الميمَ إنما تُوجَدُ في ضمير المخاطَب إذا كان غيرَ أمرٍ، نحوُ قمتُمْ وقمتُما وضربتُكم وضربُتكما، وهذا ممَّا يؤكِّد كونَ هذه الألفاظ

=٢/ ٣٥٨- ٣٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٦-١٨٧، والبصريات: ٤٣٠-٤٣١، وسر الصناعة: ٣١٨-٣١٩.

(١) البيت بتمامه:

صددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقَلَّما وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَدُومُ

نسب في إحدى نسخ الكتاب: ١/ ٣١، والنكت: ١٥١ إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ٢/ ٢٣٥، ونسب إلى المرار الفقعسي في الأزهية: ٩١، وفرحة الأديب: ٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦٧، والخزانة: ٤/ ٢٨٩، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٢٤٧، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ١١٥، والمقتضب: ١/ ٨٤، والأصول: ٢/ ٢٣٤، ٣/ ٤٦٦، وكتاب الشعر: ٩١، والشيرازيات: ٢٥٨-٢٥٩، ٤٠٧، ٤٩٦، والبغداديات: ٢٩٦، والخصائص: ١/ ١٤٣، والمنصف: ١/ ١٩١.

(٢) هو تعليل ابن جني في الخصائص: ١/ ١٤٢-١٤٣.

أَسماءً، وليست أَفعالاً، وذلك أَنه لـمَّا اتصلَ الضميرُ بما اتصلَ به منها اتصلَ على غير حدِّ اتصاله بالفعل، إِنما جاء على نحوِ أَنتما وأَنتم، فدلَّ ذلك على أَنها أَسماءٌ لا أَفعالٌ[١].

على أَن بعضَهم قد قال: هاءَ يا رجلُ وهاءا وهاؤوا على حدِّ اضرِبا واضرِبوا، [١٢٧/ أ] حكى ذلك أَبو عمر الجرميُّ[٢] وأَبو بكر بن السَّراج[٣]، قال أَبو عمر: وذلك قليلٌ.

ومنهم مَن يقول: هاءِ يا رجلُ على وزن عاطٍ ورامٍ، يجعلُ أَصلَه هاءِي بالياء، فمثالُه من الفعل فاعِل كقاتِل، وسقطتْ الياءُ للأَمر، ومثلُه هاتِ، وتقولُ للاثنين: هائِيَا وللجمع: المذكَّر: هاؤوا وللمرأة: هائي[٤] بباءٍ، والتثنيةُ هائِيَا كالمذكَّرِينِ، وتقول في جماعة المؤنث: هائِينَ، قال الشاعر[٥]:

فقلتُ لها هائي فقالتْ براحةٍ ... تَرَى زَعْفَرَاناً في أَسِرَّتِها وَرْدا

فأَما قولُ عليٍّ رضي الله عنه[٦]:

أَفاطِمُ هاءِ السَّيفَ غيرَ ذَميمِ

فإِنه يَحتملُ أَن يكونَ من اللغة الأُولى، ويَحتملُ أَن يكونَ من هذه اللغة، وحُذفَ الياءُ

---

(١) هذا استدلال الفارسي في كتاب الشعر: ٥، ١٠.

(٢) حكايته في كتاب الشعر: ٦، ١١ وفي الموضع الأخير «ها».

(٣) انظر الأصول: ٢/ ١٣١-١٣٢.

(٤) من قوله: «ومنهم من يقول: هاء...» إلى قوله: «هائي» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٦.

(٥) البيت بلا نسبة في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٣٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٦، والرواية في الأخير «وَرْدَا».

(٦) عجز البيت:

فلستُ برعديدٍ ولا بلئيمِ

وهو في ديوان علي رضي الله عنه: ١٧٤، وجمهرة اللغة: ٢٥١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٦، وورد بلا نسبة في الحلبيات: ٢١٢، والعضديات: ١٦٦، وسر الصناعة: ٣١٩، والمحتسب: ١/ ٣٣٧.

لسكون اللام بعدَها[1].

فإن قيل[2]: فهلَّا حكمتُم عليه بأَنه فعلٌ لاتصال الضميرِ به على حدِّ اتصاله بالفعل، كما قلتُم في ليس: إنها فعلٌ مع عدَمِ دلالتها على الزمان الماضي لاتصال الضمير بها على حدِّ اتصاله بالأَفعال.

قيل: الجوابُ أَنه قد قامتْ الدلالةُ بما سبَقَ أَنه اسمٌ، ومَن قال: هاء أَو هاؤوا فلقُوةِ شَبهِه بالفعل ووقوعِه موقعَه أَجراه مُجْراه في اتصال الضمير به، وعامَلَه معامَلَةَ مقابِلِه، وهو هاتِ وهاتِيَا وهاتُوا وهاتِينَ، كما شبَّه ليس بما مَن قال: ليس الطِّيْبُ إِلا المسكُ[3]، فعامَلَها معامَلَتَها في إِبطال عملِها عند دخول حرف الاستثناء على خبرها.

ومِمَّا يدلُّ أَنه ليس فعلاً أَنك تقولُ في أَمر الواحد: هاءَ، ولو كان فعلاً لقيل: هَأْ كخَفْ، فلمَّا لم يُقَلْ دلَّ على أَنه اسمٌ وليس فعلاً.

على أَن منهم مَنْ يقولُ: هَأْ يا رجلُ على زِنة خَفْ بهمزة ساكنةٍ وهاءٍ، أَو هائي يا امرأةُ، وهاؤوا وهَأْنَ مثلَ خَفْنَ[4]، وهؤلاء يجعلونه فعلاً، ويؤَيدُ ذلك ما حكاه الكسائيُّ[5] من قول الرجل إِذا قيل له: هاءِ: مِمَّن أَهاءُ وإِهاءُ كما تقولُ: مِمَّن أَخافُ، وقياسُ هذا المذهب أَن يكونَ على فَعِلَ يَفْعَلُ كَعِلمَ يَعْلَم كخِلْتُ إِخالُ، ولذلك جازَ كسرُ الهمزة من أَوله، فقالوا: إِهاءُ كما قالوا إِخالُ.

ومنهم مَنْ يقول: هَأْ بهمزة ساكنة وهاءا وهاؤوا كما تقول طَأْ وطاءا وطاؤوا، وهائي يا امرأةُ كما تقول طائي، وهأْنَ كما تقول: طأْنَ، وقياسُ هذه اللغة أَن تجعلَها من باب

---

(١) من قوله: «ومنهم من يقول: هاء يا رجل» إلى قوله: «بعدها» قاله ابن سيده في المخصص: ١٤/ ٩٠.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في كتاب الشعر: ٦-٧، والحلبيات: ٢١٤.

(٣) انظر ما سيأتي: ٧/ ٢٠٦، ١٠/ ١٥١.

(٤) من قوله: «منهم من يقول: هأ..» إلى قوله: «خفن» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٨٧.

(٥) حكايته في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٣٥٩، والارتشاف: ٢٢٩٢، وفي المذكر والمؤنث: «شبهه ها هنا بالفعل أَخاف وأُخاف».

وَهَبَ يَهَبُ مِمَّا فاؤه واوٌ، وسقطتْ الواوُ على حدِّ سقوطها في وَهَبَ يَهَبُ[(١)].

وقولُه: «**وتَلحقُ الكافُ فيقالُ: هاكَ**» يعني للخطاب، «**فتُصرَّفُ مع المخاطَب في أَحواله**» يعني إِن كان المخاطَبُ مذكَّراً فُتحتْ، وإِن كان مؤنثاً كُسرتْ، وإِن كان مثنَّى ثُنِّيتْ، [٤/ ٤٥] وإِن كان مجموعاً جُمعتْ على ما تقدَّم.

وقولُه: «**وتُوضَعُ الهمزةُ موضعَ الكاف**» يعني أَنهم يُخاطبون بها فيَفتحونها مع المذكَّر ويَكسرونها مع المؤنث كما يفعلون بالكاف، ولا يُريدُ أَنها زائدةٌ للخطاب كالكاف، إِنما الهمزةُ لامٌ، والكلمةُ بها ثلاثيةٌ، فهاء بأَلفٍ وهمزةٍ بعدها من غيرِ لفظ «ها» بأَلفٍ وحدَها، وإِن كانا بمعنى واحدٍ على حدِّ لُؤلُؤ ولأَّال وسَبِط وسِبَطْر.

وقولُه: «**ويُجمعُ بينهما**» يريدُ بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقولُ: أَرأَيتَكَ زيداً ما صنع، والجمعُ بينهما يؤَيدُ أَن الهمزةَ ليستْ زائدةً كزيادة الكاف، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (حَيَّهَلَ مركَّبٌ من حَيَّ وهَلْ مبنيٌّ على الفتح، ويقال: حَيَّهلاً بالتنوين وحَيَّهلا بالأَلف، ذكرَ هذه اللغاتِ سيبويه، وزادَ غيرُه حَيَّهَلْ وحَيَّهْلَ وحَيَّهلَا).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن حَيَّهَلَ اسمٌ من أَسماء الأَفعال[(٢)]، وهو مركَّبٌ من حَيَّ وهَلْ، وهما صوتان معناهما الحثُّ والاستعجالُ، فجُمعَ بينهما وسُمِّي بهما للمبالَغة، فكان الوجهُ أَن لا ينصرفَ كما كان حَضْرَموتُ وبَعلبكُّ كذلك، إِلا أَنه ههنا وقعَ موقعَ فعلِ الأَمر فبُنِيَ كصَهْ ومَهْ، وفيه لغاتٌ قالوا: حَيَّهَلَ بفتحهما، شبَّهوه بخمسةَ عشرَ[(٣)] وبابِه، وفي الحديث: «إِذا ذُكِرَ الصالحون فحيَّهَلَ بعُمَر[(٤)]»، أَي أُدْعُ عُمَر، إِنه من أَهل

---

(١) من قوله: «هأ بهمزة ساكنة» إلى قوله: «يهب» قاله ابن سيده في المخصص: ١٤/ ٩٠، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٧، فإن كلام الشارح وابن سيده مقارب لما جاءِ فيه.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ٤٥.

(٣) كذا في الأصول: ١/ ١٤٤، وكتاب الشعر: ٦٩.

(٤) الحديث في غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٨٧، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٤٦٣-٤٦٤، وهذه أجود اللغات، انظر المقتضب: ٣/ ٢٠٥، والأصول: ١/ ١٤٥.

هذه الصِّفة[١]، وقالوا: حَيَّهلاً فنوَّنوه للتنكير كما قالوا في صَهْ: صَهٍ، وفي إِيهِ: إِيهٍ، وقالوا: حَيَّهلا بـأَلف مـن غـير تنـوين، وأَصـلُها أَن تلحـقَ في الوقـف عـلى حـدِّ إِلحـاق الهـاءِ في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٢] و﴿حِسَابِيَهْ﴾[٣] للوقف، ونظيرُ الأَلف هنا الأَلفُ في أَنا من قولـك: أَنـا إِذا وقفتَ عليها من قولك: أَنَ فعلتُ، وإِثباتُها في الوصل لغةٌ رديئةٌ، وبابُه الشِّعرُ، نحوُ قوله[٤]:

فكيـــفَ أَنـــا وانْتِحـــالي القَوافِـــ ... ـيَ بعْـــدَ المَشِـــيبِ كفَـــى ذاكَ عـــارَا

وحكَى غيرُ سيبويه: حَيَّهَلْ بسكون اللام[٥] على أَصل البناء كصَهْ ومَهْ لأَنـه لا يَلحقُ في آخره ساكنان، فبقي على أَصله من البناء، قال لبيد[٦]:

يَـــتَمارَى في الـــذي قُلْـــتُ لَـــهْ ... ولقـــدْ يَســـمعُ قَـــوْلي حَيَّهَـــلْ

وقالوا: حَيَّهَلَ بسكون الهاء وفتح اللام، وحَيَّهْلا بسكون الهاء مع الأَلف، وإِنما أَسكَنوا الهاءَ لأَنها لـمَّا رُكبتْ وصارتْ كلمةً واحدةً استثقَلوا اجتماعَ المتحرِّكاتِ، فسكَّنوا الهاءَ كما سكَّنوا الشينَ في إِحدى عشْرةَ ونظائِره لاجتماع المتحرِّكات[٧].

قال صاحب الكتاب: (وقد جاء مُعدًّى بنفسه وبالباء وبِعَلَى وبإِلى، وفي الحديث «إِذا

---

(١) كذا في غريب الحديث.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ١٩.

(٣) الحاقة: ٦٩/ ٢٠.

(٤) هو الأعشى، والبيت في ديوانه: ٥٣، والكامل للمبرد: ٢/ ٣٧، وفي الأصول: ٣/ ٤٥٤: «روى الأعشى»، ولعله «وروي عن الأعشى»، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٣١، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٧٣، وضرائر الشعر: ٤٩.

(٥) حكاها أبو عبيد في غريب الحديث له: ٤/ ٨٧، وعنه في المخصص: ١٤/ ٨٩، وانظر كتاب الشعر: ٦٨.

(٦) سلف البيت: ٤/ ٦٤.

(٧) انظر اللغات في «حيهل» الكتاب: ١/ ٢٤١، ٣/ ٣٠٠-٣٠١، والمقتضب: ٣/ ٢٠٥، والأصول: ١/ ١٤٤- ١٤٥، والعضديات: ٢٨١-٢٨٢، وكتاب الشعر: ٦٨-٦٩، والشيرازيات: ١٩٠، والمخصص: ١٤/ ٨٩. وما سلف: ٤/ ٣٠.

ذُكِرَ الصالحون فحيَّهلا بعُمرَ»، وقال:

بحـــيَّهلَا يُزْجُـــونَ كُـــلَّ مَطِيَّـــةٍ أَمـــامَ المَطايـــا سَـــيْرُها الـــمُتقاذِفُ

وقال الآخرُ:

وهَـــيَّجَ الحَـــيَّ مِـــنْ دارٍ فظَـــلَّ لَهُـــمْ يَـــومٌ كَثـــيرٌ تَنادِيـــهِ وحَيَّهَلُـــهْ)

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه الأَسماءَ لـمَّا كانت أَسماءً لأَلفاظ الأَفعال وواقعةً موقعَها ومُؤَدِّيَةً[١] معناها قَوِيتْ دلالتُها عليها، فكان حكمُها في اللُّزوم والتعدِّي كحكمِها، فتكونُ لازمةً إِذا كانت أَسماءً لفعل لازِم غيرِ متناوِلٍ مفعولاً، نحوُ صَهْ ومَهْ، فهذان اسمان لازمان، لأَنهما وقَعا موقعَ فعلٍ هو كذلك، فكان ما نابَ عنه كذلك لا يتعدَّى إِلا بواسطة حرف جرٍّ، وتكونُ متعدِّيَةً، وذلك إِذا كانت أَسماءً لفعل متعدٍّ، نحوُ رُويدَكَ زيداً، أَي أَمهِلْه، وعليكَ بكراً بمعنى الزمْه، وخُذْه من فَوقِك، ودُونَكَ بكراً، أَي تَناوَلْه مِن تحتِك [١٢٧/ ب].

ومنها ما استُعملَ تارةً لازماً وتارةً[٢] متعدِّياً كرُويدَ وهَلُمَّ، ونظيرُ الاسمِ من هذه الأَسماءِ ما استُعملَ تارةً لازماً لا يتعدَّى إِلا بواسطة حرف الجرِّ وتارةً متعدِّياً بنفسه في الأَفعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة، نحوُ وَزَنْتُ زيداً[٣]، ووَزنْتُ له، وكِلْتُه وكِلْتُ له[٤]، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٥].

وحَيَّهَلَ أَيضاً مِمَّا يُستعملُ لازِماً ومتعدِّياً بنفسه، وذلك على اختلاف تقديرِ الفعل المسمَّى، فإِذا قلتَ: حَيَّهَلَ الثَّريدَ فمعناه أَحضِرْه وقَرِّبْه[٦]، فلمَّا كان[٧] الفعلان متعدِّيينِ

---

(١) في ط، ر: «ومؤذنة». تحريف، «أَذِن به إِذناً: علم» اللسان (أذن).

(٢) سقط من ط، ر: «تارة»، خطأ.

(٣) انظر الصحاح واللسان (وزن).

(٤) انظر الصحاح واللسان (كيل).

(٥) المطففين: ٨٣/ ٣.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٢٤١.

(٧) في ط، ر: «كانا». تحريف.

كان الاسمُ الواقعُ موقعَهما كذلك، وتقول: حَيَّهَلَ بفلان بمعنى إِيْتِ به، فتَصِلُ الاسمَ بالباء كما كان الفعلُ المَنُوبُ عنه كذلك، وتقولُ: حيَّ على الصلاةِ، أي أَقْبِلوا عليها، وقالوا: حَيَّ على الصَّبُوح، وربَّما قالوا: حَيَّ إِلى كذا بمعنى سارِعُوا إِليه وبادِرُوا، فأَما ما أَنشدَه من قوله[١]:

يَحِـــــيَّهلا يُزْجُـــــون إِلـــــخ

فشاهدٌ على أَن معناها الاستِحثاثُ والعَجلةُ، والبيتُ للنابغة الجعديّ، أَدخلَ حرفَ الجرِّ على حَيَّهلا وتركَه على لفظه إِذ كان مبنياً، والباءُ متعلِّقةٌ بيُزْجُون، يقول[٢]: لعجَلتِهم يُزْجون المطايا بحَيَّهلا على أَنها متقدِّمةٌ في السَّير متقاذِفةٌ فيه، أَي مُترامِيةٌ، وجعلَ التَّقاذُفَ للسَّيرِ [٤/ ٤٧] توسُّعاً لأَنه يكونُ فيه، وَأَما قولُه[٣]:

وهَـــــيَّجَ الحَـــــيَّ إِلـــــخ

فهو من أَبيات الكتاب، والشاهدُ فيه إِعرابُ حيَّهلُه ورفعُه، جعَلَه وإِن كان مركَّباً من شيئين اسماً واحداً للصوت، ولم يُرِدْ به الدعاءَ، أَي كثيرٌ فيه هذا الصوتُ الذي معناه الدعاءُ، ومثلُه في جعلِه اسماً واحداً قولُ الآخر[٤]:

هَيْهـــــاءه وحَيَّهلَـــــهْ

وصفَ جيشاً سُمعَ به وخِيفَ منه فانتُقلَ عن المحلِّ لأَجله وبُودِرَ بالانتقال قبلَ لحاقِه[٥].

---

(١) سلف البيت تاماً، وقائله النابغة الجعدي كما سيذكر الشارح، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧٩، وزد ديوان مزاحم العقيلي: ٣٠، والنكت: ٨٧٠.

(٢) شرح البيت قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٥٢.

(٣) سلف البيت تاماً، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧٩، وزد الأصول: ١/ ١٤٥، والنكت: ٨٦٩.

(٤) البيت بلا نسبة في الصحاح (هَلّا).

(٥) قال هذا الأعلم في كلامه على البيت السالف، انظر تحصيل عين الذهب: ٢/ ٥٢.

قال صاحب الكتاب: (ويُستعملُ حَيَّ وحدَه بمعنى أَقبِلْ، ومنه قولُ المؤذِّن: حَيَّ على الصلاة وهَلَا وحدَه، قال:

أَلَا أَبْلِغَا لَيْلَى وقُولا لها هَلَا)

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَن كلَّ واحد من حَيَّ وهَلْ صوتٌ معناه الحثُّ والاستعجالُ، فهو مستقِلٌّ بهذه الفائدةِ، وإِنما جُمعَ بينهما مبالَغةً في إِفادة هذا المعنى، فإِذا أَردتَ المبالَغةَ جمعتَ بينهما، وإِذا أَردت أَصلَ الدُّعاء من غير مبالَغة فيه جئتَ بكلٍّ واحد منهما منفرِداً، فمن ذلك قولُ ابن أَحمر[1]:

أَنشَأْتُ أَسأَلُه ما بالُ رِفقَتِه حَيَّ الحُمُولَ فإِنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبا

ومن ذلك قولُ المؤذِّن: حَيَّ على الفلاحِ، إِنما هو دعاءٌ إِلى الصلاة وإِلى الفلاح، وربَّما اكتفَوا بهَلْ وحدَها، قال النابغة الجعديُّ[2]:

أَلَا حَيِّيا لَيْلَى وقُولا لها هَلَا

أَي تعالَي وأَقبِلي، واستعمالُ حَيَّ وحدَها أَكثرُ من استعمال هَلْ وحدَها.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (بَلْهَ على ضربَين: اسمُ فعلٍ، ومصدرٌ بمعنى التَّركِ، ويضافُ فيقالُ: بَلْهَ زيدٍ، كأَنه قيلَ: تَرْكَ زيدٍ، أَنشد أَبو عبيد قولَه:

بَلْهَ الأَكُفَّ كأَنَّها لم تُخلَقِ

منصوباً ومجروراً، وقد رَوى [٤/ ٤٨] أَبو زيد فيه القلْبَ إِذا كان مصدراً، وهو قولُهم: بَهْلَ زيدٍ).

قال الشارح: اعلمْ أَنى «بَلْهَ» تكونُ على ضربَين:

---

(١) البيت في ديوانه: ٤٣، وكتاب الشعر: ٦٩ والصحاح (حيي)، والخزانة: ٣/ ٣٦، والرواية في كتاب الشعر «... فقال حيَّ فإِن...»، وانظر رواية أخرى في الخزانة.

(٢) عجز البيت:

فقد ركبَتْ أَمراً أَغرَّ مُحجَّلا

وهو في ديوان النابغة: ١٢٣، والخزانة: ٣/ ٣١.

أَحدُهما أَن تكونَ اسماً من أَسماء الأَفعال كصَهْ ومَهْ.

والآخرُ أَن تكونَ مصدراً مضافاً إِلى ما بعده كما كانت «رُوَيْدَ زيدٍ[1]» كذلك.

فإِذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى دَعْ، وكانت مبنيَّةً لوقوعها موقعَ الفعل، وهو دَعْ، وحُركتْ لالتقاء الساكنين، وهما اللَّامُ والهاءُ، وفُتحَ إِتباعاً لفتحة الباء، ولم يُعتدَّ باللَّام حاجزاً لسكونها كما قالوا: مُنذُ فأَتبعوا الذالَ ضمَّةَ الميم، ولم يَعتدُّوا بالنون حاجزاً، ومثلُه قولُه[2]:

لم يَلْـــــدَه أَبـــــوانِ

فتحَ الدالَ إِتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام.

وإِن كان مصدراً كان معرَباً غيرَ مبنيٍّ مضافاً إِلى ما بعدَه، فتقولُ: بَلْهَ زيدٍ كما تقول: تَرْكَ زيدٍ من نحوِ قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[3]، فمَنْ قال: بَلْهَ زيداً[4]، جعلَه بمنزلة دَعْ، وسَمَّى به الفعلَ، ومَنْ قال: بَلْهَ زيدٍ فأَضافَ جعلَه مصدراً، ولا يجوزُ أَن يضافَ، ويكونَ مع الإِضافة اسمَ الفعل[5]، لأَن هذه الأَسماءَ التي سُمِّي بها الفعلُ عندهم لا تضافُ كما لا تضافُ مسمَّياتُها من الأَفعال، فلا تضافُ كما لا تضافُ الأَفعالُ، فأَما ما أَنشدَ من قوله[6]:

---

(١) كذا في كتاب الشعر: ٢٢، ٢٦.

(٢) البيت بتمامه:

أَلا رُبَّ مولــود ولــيس لــه أَبٌ وذي وَلــدٍ لم يَلْــدَه أَبــوانِ

تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٠، وزد الأصول: ١/ ٣٦٤، ٣/ ١٥٨، والخصائص: ٢/ ٣٣٣، والنكت: ٥٩٠.

(٣) محمد: ٤٧/ ٤.

(٤) في ط: «فمن قال: بله قال زيداً»، خطأ.

(٥) كذا في كتاب الشعر: ٢٢.

(٦) هو كعب بن مالك كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ١٩٥، وكتاب الشعر: ٢٦، والنكت: ١١٣٠، والخزانة: ٣/ ٢٠.

تَــذَرُ الجَماجِــمَ ضــاحِياً هاماتُهــا ... بَلْــهَ الأَكُــفَّ كأَنَّهــا لم تُخْلَــقِ

[٤/ ٤٩] فـإن أَبـا عبيـدة[١] أَنشـدَه لكعـب بـن مالـك، ويُـروى بخفـضِ الأَكـفِّ ونصبِها[٢]، فمَنْ خفضَ جعلَه مصدراً بمنزلة «ضَرْبَ الرِّقابِ»، ومَنْ نصبَ جعلَه اسماً للفعل بمعنى دَعْ، والذي يدلُّ على أنه اسمُ فعل قولُ ابن هرمة[٣]:

يَـمْشي القَطُـوفُ إِذا غَنَّـى الحُـدَاةُ بـهِ ... مَشْيَ الجَـوَادِ فبَلْـهَ الجِلَّـةَ النُّجُبـا

فهذا لا يكونُ إلا اسْمَ فعلٍ لنصبهِ ما بعده، فأَما قولُ الآخر[٤]:

حَمَّـالُ أَثْقـالِ أَهْـلِ الـوُدِّ آوِنَـةً ... أُعْطيهمُ الجَهْـدَ مِنِّـي بَلْـهَ مـا أَسَـعُ

فيجوزُ أَن تكونَ «ما» في موضع نصب، ويكونَ في بَلْهَ ضميرٌ مرفوعٌ، ويدلُّ على ذلك قولُه:

بَلْــــهَ الجِلَّــــةَ النُّجُبـــا

ويجوزُ أَن يكونَ موضعُه جرّاً على مَنْ أَنشدَ:

بَلْــــهَ الأَكــــفِّ

يجعلُه مصدراً[٥].

وذهبَ أَبو الحسن الأَخفش إِلى أَن بَلْهَ حرفُ جرٍّ بمنزلة حاشَى وعَدَا[٦]، وقد حكَى

---

(١) سلف «أبو عبيد» في كلام الزمخشري، وأنشد أبو عبيد البيت ونسبه إلى كعب بن مالك، انظر غريب الحديث له: ١/ ١٨٦.

(٢) لم يذكر سيبويه وجه النصب، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٢، والنكت: ١١٣٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٠.

(٣) البيت في ديوانه: ٥٧، وغريب الحديث لأبي عبيد: ١/ ١٨٦-١٨٧، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ٢٧، وبه استدل أبو علي على أن بله اسم فعل، انظر كتاب الشعر: ٢٦-٢٧.

(٤) هو أبو زبيد الطائي، والبيت في ديوانه: ١٠٩، وغريب الحديث لأبي عبيد: ١/ ١٨٦، والخزانة: ٣/ ٢٧، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ٢٥.

(٥) توجيه البيت في كتاب الشعر: ٢٥.

(٦) مذهبه في كتاب الشعر: ٢٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٠، والارتشاف: ٢٢٩٦، وانظر المغني: ١٢٣.

أَبو زيد فيها بَهْلَ، قلَبَ اللَّامَ إِلى موضع العين، وحَكى عنهم أَن فلاناً لا يُطيقُ أَن يَحملَ الفِهْرَ فمِنْ بَلْهِ أَن يأتيَ بالصخرة؟ يقولُ: لا يُطيقُ أَن يحملَ الفِهْرَ، فكيف يُطيقُ حَمْلَ الصخرةِ؟ وبعضُ العرب يقولُ: مِن بَهْلَ أَن يحملَ الصخرةَ، فقلَبَ، وهذه الحكايةُ مِنْ دخول مِنْ عليه، والإِضافةُ في قوله:

بَلْهَ الأَكفِّ.

والقلْبُ في قولهم: بَهْلَ يدلُّ على أَنه مصدرٌ لأَن اسمَ الفعل لا يضافُ، ولا يدخلُ عليه عواملُ الأَسما، لأَنه في معنى الفعل، ولذلك قال أَبو الحسن: إِن دُونَكَ في الإِغراء لا ينتصبُ على حدِّ انتصابه قبل [١٢٨/ أ] التسمية[١] والنيابةِ عن الفعل، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فَعَالِ على أَربعة أَضربٍ: التي في معنى الأَمر كنَزَالِ وتَرَاكِ وبَرَاكِ ودَرَاكِ ونَظَارِ وبَدَادِ، أَي لِيأخذْ كلٌّ منكم قِرْنَه، ويقالُ أَيضاً: جاءتْ الخيلُ بَدَادِ، أَي متبدِّدةً، ونَعاءِ فلاناً ودَبَابِ للضَّبُع أَي دِبِّي، وخَرَاجِ لِعبةٌ للصِّبيان، أَي اخرُجوا، وهي قياسٌ عند سيبويه في جميع الأَفعال الثلاثية، وقد قلَّت في الرباعية كقَرْقَارِ في قوله:

قالتْ له رِيحُ الصَّبا قَرْقَارِ

وقال:

يَدْعُو وَليدُهُمْ بها عَرْعارِ).

[٤/ ٥٠] قال الشارح: اعلمْ أَن صيغةَ فَعَالِ ممَّا اختصَّ به المؤنثُ، ولا يكونُ إِلا معرفةً معدولاً عن جهته، وهو على أَربعة أَضرُبٍ:

فالأَولُ أَن يكونَ اسماً للفعل في حال الأَمر مبنيّاً على الكسر، وذلك قولُك: نَزَالِ وتَرَاكِ ونحوُهما، وإِنما بُنيَ لَما ذكرناه من وقوعه موقعَ فعل الأَمر، وهذا تقريبٌ، والحقُّ

---

(١) من قوله: «وقد حكى أَبو زيد..» إِلى قوله: «التسمية» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٢٦-٢٧ بخلاف يسير.

وانظر حكاية أَبي زيد في المقتصد: ٥٧٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٠، والارتشاف: ٢٢٩٦.

في ذلك أن عِلَّة بنائه إنما هي لتضمُّنه معنى لام الأَمر[١]، أَلا ترى أَن نَزَالِ بمعنى انزلْ، وكذلك صَهْ بمعنى اسكُتْ، وأَصلُ اسكُتْ وانزِلْ لِتسكتْ ولِتنزِلْ كما أَن أَصلَ قُمْ لِتَقُمْ وأَصلَ اقعُدْ لِتقعُدْ[٢]، يدلُّ على ذلك أَنه قد جاء على الأَصل في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفرحو﴾[٣]، فلمَّا تضمَّنتْ هذه الأَسماءُ معنى لام الأَمر شابَهتْ الحروفَ فبُنيتْ كما بُنيتْ كيفَ وكمْ لـمَّا تضمَّنَ كلٌّ واحد منهما معنى حرفِ الاستفهام.

والأَسماءُ المسمَّى بها الفعلُ في الخبر نحوُ شَتَّان وهَيْهاتَ محمولةٌ في ذلك على الأَسماء المسمَّى بها في الأَمر، وحقُّها أَن تكونَ مسكَّنةَ الآخِر كصَهْ ومَهْ، إلا أَنه التقى في آخرها ساكنان الأَلفُ الزائدةُ ولامُ الكلمة، فوجبَ تحريكُ اللَّام لالتقاء الساكنَين، وكان الكسرُ أَولى لوجهَين[٤]:

أَحدُهما: أَن نَزَالِ وبابَه مؤنَّثٌ، والكسرُ من عَلَم التأنيث، نحوُ قُمتِ وضرَبكِ، فحُركَ بأَشكلِ الحركاتِ به.

والوجهُ الآخر أَنه كُسِرَ على حدِّ ما يُوجِبُه التقاءُ الساكنَين[٥].

وإِنما أُتي بهذه الأَسماءِ لَمَا ذكرناه من إِرادة الإِيجازِ والمبالَغةِ في المعنى، فنَزالِ أَبلغُ في المعنى من انزِلْ، وتَرَاكِ أَبلغُ من اترُكْ، وإِنما غُيِّر لفظُ الفعل الواقعةِ هذه الأَسماءُ موقعَه ليكونَ ذلك أَدلَّ على الفعل وأَبلغَ في إِفادة معناه، فنَزَالِ بمعنى المنازَلة، ولذلك كان مؤنثاً في قوله[٦]:

---

(١) هو قول ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٥٤، وهو أحد قولي ابن عصفور في شرح الجمل: ٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) قاله ابن جني في المحتسب: ١/ ٣١٣.

(٣) يونس: ١٠/ ٥٨، وانظر المقتضب: ٢/ ٤٥، ٢/ ١٣١، وشواذ ابن خالويه: ٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٧، والنشر: ٢/ ٢٨٥.

(٤) انظرهما في ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٣-٣٥٤، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٤.

(٥) انظر اختيار الكسر في الكتاب: ٣/ ٢٧٢، والمقتضب: ٣/ ٣٧٤.

(٦) سلف البيت: ٤/ ٣٩.

ولَـــنِعْمَ حَشْـــوُ الـــدِّرْعِ أَنْـــتَ إِذا دُعِيَـــتْ نَـــزَالِ ولُـــجَّ في الـــذُّعْرِ

وهو اسمٌ لنازِلْ، وأَصلُه أَنه كان إِذا التقى خَصمان نَزلا عن ظُهور خَيْلهما وتَقاتلَا، ثمَّ اتُّسعَ فيه حتى قيلَ لكلِّ متحاربَيْن: متنازِلان، وإِن كانا راكبَيْن.

وقالوا: تَرَاكِ بمعنى اتركْ، قال الشاعر(١):

تَرَاكِهـــا مِـــنْ إِبِـــلٍ تَرَاكِهـــا أَمَـــا تَـــرَى الخيـــلَ لَـــدَى أَوْراكِهـــا

[٤/ ٥١] وقالوا: بَرَاك بمعنى(٢) ابْركْ، يقال في الحرب بَرَاكِ بَرَاكِ أَي ابْركُوا واثْبتُوا، والبَرَاكاء: الثَّباتُ في الحرب والجِدُّ فيه(٣)، قال بِشر(٤):

ولا يُنْجِـــي مِـــنَ الغَمَـــراتِ إِلَّا بَرَاكـــاءُ القِتـــالِ أَو الفِـــرارُ

وقالوا: دَرَاكِ بمعنى أَدرِكْ، والإِدراكُ: اللُّحوقُ، يقالُ: مشيْتُ حتى أَدركتُ، والمُداركَة المتابَعةُ، ويقال: بَدَادِ بَدَادِ في الحرب، أَي لِيأخذْ كلُّ رجلٍ قِرْنَه، والبَدَادُ: البِرازُ، يقالُ: لو كان البِدادُ لَمَا أَطاقوه، أَي لو بارزْناهم رجُلاً رجُلاً، ويقالُ: تَبادَّ القومُ إِذا أُخذ كلُّ واحد قِرْنَه(٥)، فأَما قولُهم: جاءتْ الخيلُ بَدَادِ أَي مُتبدِّدةً فليس من هذا

---

(١) هو طفيل بن يزيد الحارثي كما في ما بنته العرب على فعال: ٨٢، والخزانة: ٢/ ٣٥٤، وورد اسمه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٠٧ طفيل بن يزيد المعقلي، والبيتان بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٧١، والكامل للمبرد: ٢/ ٦٩، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٥، ٥/ ٩، والنكت: ٨٥١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٣، والأول بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٤١، والمقتضب: ٣/ ٣٦٩.

ورواية شرح السيرافي: ١/ ١٢٥:

مناعهـــا مـــن إبـــل مناعهـــا أمـــا تـــرى المـــوت لـــدى أوراكهـــا

(٢) في ط: «بمني». تحريف.

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٩، والسيرافي: ٦٢٨.

(٤) البيت في ديوانه: ٧٩، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٦٩.

(٥) كذا في الصحاح (بدد)، وما بنته العرب على فعال: ٢٢، واللسان (بدد).

الباب، وسيُذكر في موضعه[١]، وقالوا: نَعَاءِ الرجُلَ بمعنى انْعِهِ، قال الكميت[٢]:

نَعَـاءِ جُـذَاماً غـيْرَ مَـوتٍ ولا قَتْـلِ ولكـنْ فِراقـاً للـدَّعَائمِ والأَصْـلِ

وكانت العربُ إذا مات منها ميِّتٌ له خطَرٌ وقَدْرٌ ركبَ راكبٌ وجعلَ يسيرُ في الناس ويقول: نَعاءِ فلاناً[٣]، أَي انْعَه، أَي أَظهرْ خبرَ وفاته[٤]، وقالوا: دَبَابِ للضَّبُع، والمرادُ دِبِّي، قيل لها ذلك لِقلَّة عَدْوِها كأَنها تَدِبُّ، يقالُ: ناقةٌ دَبُوب، أَي لا تكادُ تمشي لكثرة لحمِها[٥]، وقالوا: خَرَاجِ خَرَاجِ، أَي اخْرُجوا إِلى الخَرِيج، والخَرِيجُ لِعبةٌ للصبيان، قال الهذلي[٦]:

أَرِقْـتُ لَـهُ ذاتَ العِشَـاءِ كأَنَّـه مَخَـارِيقُ يُـدْعَى تحـتهنَّ خَـرِيجُ

وقالوا: مَنَاعِ زيداً، أَي امنَعْه، قال الشاعر[٧]:

---

(١) انظر ما سيأتي: ٤/ ٨٥.

(٢) البيت في ديوانه: ٣/ ٣٠، والكتاب: ١/ ٢٧٦، وشرحه للسيرافي: ١/ ١٢٥، والنكت: ٣٤٧، وما بنته العرب على فعال: ٨، والإنصاف: ٥٣٩، وهو بلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٨.

(٣) كذا عن الأصمعي في إصلاح المنطق: ١٧٩، وما بنته العرب على فعال: ٧.

(٤) كذا في الصحاح (نعا)، وما بنته العرب على فعال: ٧.

(٥) كذا في الصحاح واللسان (دبب)، وانظر ما بنته العرب على فعال: ١٠.

(٦) هو أبو ذؤيب، والبيت في شرح أشعار الهذليين: ١٣٠، ونسب إلى الهذلي في كتاب الشعر: ٥٥١.

قال ابن السكيت: «وتقول: لعبَ الصبيان خَراجِ يا هذا مكسورة الجيم بمنزلة دراكِ وقطامِ»، إصلاح المنطق: ٢٨٧، وذهب الفارسي إلى نحو هذا، انظر كتاب الشعر: ٥٥١، وما قاله صاحب اللسان (خرج).

(٧) هو راجز من بكر بن وائل كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٩٨، وما بنته العرب على فعال: ٦٧، والبيتان بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٧٠، والمقتضب: ٣/ ٣٧٠-٣٧١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٥، ٥/ ٩، والمخصص: ١٧/ ٦٣، والنكت: ٨٥١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٣، والأول بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٤١.

مَنَاعِهـا مِـنْ إبِـلٍ مَنَاعِهـا أَمَـا تَـرى المـوتَ لَـدَى أَرْباعِهـا

ولم يأْتِ هذا البناءُ من الرباعيِّ إلا قليلاً، قالوا: قَرْقارِ بمعنى قَرقِرْ، قال الراجز[1]:

قالـتْ لـه رِيـحُ الصَّبَا قَرْقـارِ واخْـتلَطَ المعـروفُ بالإنْكـارِ

[٤/ ٥٢] أي قالت: قَرْقِرْ بالرَّعْد، كأَنها أَمرتْ السَّحابَ بذلك[2]، أَي أَلقحَتْه وهيَّجتْ رعْدَه، وهو مأخوذٌ من قَرْقَرَ البعيرُ إذا صفَا صوتُه ورجَّع، وبعيرٌ قَرْقارُ الهديرِ إذا كان صافي الصوت في هَديره[3]، وقالوا: عَرْعارِ من العَرْعَرة، وهي لُعْبةٌ للصبيان، قال النابغة[4]:

مُتكنِّفـي جَنْبَـيْ عُكَـاظَ كِلَـيْهما يَـدْعو وَليـدُهُمُ بهـا عَرْعَـارِ

وذلك أَن الصبيَّ كان إذا لم يَجِدْ مَنْ يلاعبُه رفعَ صوتَه فقال: عَرْعارِ، أَي هَلُمُّوا إلى العَرْعَرة، فإذا سَمعوا خَرجوا إليه ولعِبوا معه، تلك اللِّعْبة[5].

هذا مذهبُ سيويه في ذلك كلِّه[6]، وقد خُولفَ في حملِ قَرْقارِ وعَرْعارِ على العدْل لخُروجهما عن الثلاثيِّ الذي هو البابُ، وجُعلا حكايةً للصَّوت المردَّدِ دون أَن يكونا معدولَين، وهو القياسُ لأَن بناءَ فَعَالِ إنما يجيءُ من الثلاثيِّ، وهذا العدلُ إنما جاء فيه، فأَما الرباعيُّ نحوَ قَرْقارِ وعَرْعارِ فهو فَعْلَال، وليس بفَعَالِ[7].

---

(١) هو أبو النجم، والبيتان في ديوانه: ٢٠٣، ٢٠٤ غير متتاليين، والأول في ما بنته العرب على فعال: ١٠١-١٠٢، وهما بلا نسبة في ما لا ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٥، والنكت: ٨٥٤، والخزانة: ٣/ ٥٨، والأول بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٧٦، والمسائل المنثورة: ٢٥٤.

(٢) كذا في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٤٠، وما بنته العرب على فعال: ١٠١.

(٣) انظر الصحاح (قرر).

(٤) البيت في ديوانه: ٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٥، والمسائل المنثورة: ٢٥٤-٢٥٥، وما بنته العرب على فعال: ١٠٠-١٠١، والخزانة: ٣/ ٦٠.

(٥) كذا في اللسان (عرر)، والخزانة: ٣/ ٦٠.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٠.

(٧) غلَّط المبرد سيبويه في هذا، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٤، والانتصار: ١١٦-١١٧=

واعلمْ أَن هذه الأَسماءَ كلَّها أَسماءٌ لـِمَا تقدَّم من الدلالة لأَن هذا البناءَ ليس من أَمثلة الأَفعال، وهو في الأَسماء كثيرٌ، وهي مؤنَّثةٌ بدليل قوله[1]:

.... إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعرِ

فتأنيثُ الفعل حين أُسندَ إِليه دليلٌ على أَنه مؤنثٌ، وهي معرفةٌ لأَن قولك: نَزالِ معناه انزِلْ، وهذا لفظٌ معروفٌ غيرُ منكور.

واعلمْ أَن للنحويين خلافاً في هذا القسم المعدولِ عن لفظ فعلِ الأَمر المأخوذِ من لفظه، فمنهم مَن طَرَدَه في كلِّ فعل ثلاثيٍّ لكثرة ما وردَ منه عنهم واستمرَّ، وهو رأْيُ سيبويه[2]، ومنهم مَنْ يقفُ عند ما جاء عن العرب منه، فلا يقولُ: قَوَامِ في معنى قُمْ ولا قَعَادِ في معنى اقعُدْ، وهو القياسُ[3] لأَن فَعَالِ اسمٌ وضعتْه العربُ موضعَ افعَلْ، وليس لأَحدٍ [١٢٨/ ب] أَن يبتدعَ اسماً لم يتكلَّمْ به العربُ.

وأَما الرباعيُّ فلا كلامَ أَنه لا يقاسُ عليه، والفصلُ بين الثلاثيِّ والرباعيِّ عند سيبويه أَن الثلاثيَّ قد كثُرَ في كلامهم جدّاً، ولم[4] يُسمعْ من الرباعيِّ إِلا في الحرفَين اللَّذين ذكرناهما، فلَمَّا كثرُ ذلك في كلامهم جعلَه أَصلاً وقاسَ عليه[5]، ولـمَّا قلَّ في الرباعيِّ وقفَ عند المسموع منه، ولم يتجاوزْه. [٤/ ٥٣]

=المخصص: ١٧/ ٦٥، والنكت: ٨٥٥، وانظر أيضاً الأصول: ٢/ ٩٠، وكلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٢٧٦.

(١) سلف البيت: ٤/ ٨١- ٨٢، وانظر في الدلالة على اسمية فعال شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٢) هذا ظاهر كلامه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٠، وشرحه للسيرافي: ١/ ١٢٤-١٢٥، ونسب هذا القول إلى الأخفش، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٥-٧٦، والارتشاف: ٢٢٩٠، والأشموني: ٣/ ١٦١.

(٣) عند المبرد والزجاج، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٦، والارتشاف: ٢٢٩٠، والأشموني: ٣/ ١٦١.

(٤) في ط، ر: «ولا»، وما أثبت أحسن.

(٥) من قوله: «ومنهم من يقف عند...» إلى قوله: «عليه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٢٦.

قال صاحب الكتاب: (والتي في معنى المصدر المعرفةُ كفَجَارِ للفَجْرَة ويَسَارِ للمَيْسَرة وجَمَادِ للجُمود وحَمَادِ للمَحْمدة، ويقولون للظِّباء إذا وردَت الماءَ: فلا عَبَابِ، وإذا لم تَرِدْ: فلا أَبَابِ، وركبَ فلانٌ هَجَاجِ، أَي الباطلَ، ويقالُ: دَعْني كَفَافِ، أَي تَكُفُّ عنِّي وأَكُفُّ عنكَ، ونزلتْ بَوَارِ على الكفارِ، ونزلتْ بَلَاءِ على أَهل الكتاب).

قال الشارح: الضربُ الثاني من ضُروب فَعَالِ أَن تكونَ اسماً لمصدرٍ عَلَماً عليه كفَجَارِ وبَدَادِ، ولا تُبنَى إِلا أَن يجتمعَ فيها ما اجتمعَ في نَزالِ وبابِه من التعريف والتأنيث والعدلِ، فهي محمولةٌ عليه في البناء لأَنها على لفظه ومُشابِهةٌ له من الجهات المذكورة، وهذا مذهبُ سيبويه[١].

وزعم أَبو العباس المبرِّدُ أَن الذي أَوجبَ بناءَ هذه الأَسماءِ أَنها لو كانت مؤنثةً مَعرفةً غيرَ معدولة لكان حكمُها منعَ الصرفِ، فلمَّا عُدلتْ زادَها العَدْلُ ثِقلاً، فلم يَبقَ بعد منع الصرف إِلا البناءُ[٢]، وهو رأْيُ ابن كَيسان[٣].

وكان أَبو إِسحق يُنكرُ هذا القولَ ويَستضعفُه، ويقولُ[٤]: الاسمُ إِذا اجتمعَ فيه عِلَّتان امتنعَ من الصرف، ولا يزيدُه اجتماعُ العِلل على منع الصرف، فيكونُ اجتماعُ العِلل المانِعَ من الصرف، وأَدنى ذلك عِلَّتان، والذي يدلُّ على ذلك أَن صَحْراء لا ينصرفُ، وإِذا سُمِّي به زاد عِلةً، ولم يُخرجْه ذلك إِلى البناء، وكذلك حمراء غيرُ مصروف، وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلِّ بمنع الصرف، ومن ذلك فِرْعَون لو سمَّيتَ به امرأَةً لم يَزدْه ذلك على منع الصرف، وقالوا: أَذْرَبيجان[٥]، اسمُ هذا المكان، فإِنه قد اجتمع فيه التعريفُ

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٧٤-٢٧٥، وشرحه للسيرافي: ١/ ١٢٦.
(٢) من قوله: «وزعم أبو العباس.. إلى قوله: «البناء» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٢٧.
(٣) انظر المقتضب: ٣/ ٣٧٤، والردَّ على هذا القول في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠١-١٠٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٧، والخصائص: ١/ ١٧٩-١٨٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٦١-٣٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٤٨-٢٥٠.
(٤) قوله في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠١-١٠٢.
(٥) هو استدلال ابن جني في الخصائص: ١/ ١٨٠.

وزيادةُ الأَلف والنون والعُجمةُ والتأنيثُ والتركيبُ ولم يَزِدْه على منع صرفه، فمِن ذلك فَجارِ، قال النابغة[(١)]:

إِنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَينا بَيْننا فحَملْتُ بَرَّةَ واحْتملْتَ فَجارِ

[٤/ ٥٤] قالوا: يريدُ الفَجْرةَ، جعلوه عَلَماً عليه، فإذا قيل: فَجارِ دلَّ على لفظ الفَجْرة، والحدَثُ الذي هو الفُسوقُ مستفادٌ من المسمَّى لا من الاسم.

وقد ذهب مَن ينتمي إلى التحقيق من النحويين إلى أن الأَمْثَلَ أَن تكونَ فَجارِ معدولةً عن فَجْرةَ عَلَماً لأنه قرنَها بعِدْلِها بَرَّة، فكما أَن بَرَّةَ عَلَمٌ لا مَحالةَ فكذلك ما عُدِلَ عنه فَجارِ، فهو في التقدير فَجْرة، فلو عُدِل عن بَرَّة هذا لكان قياسُه بَرارِ[(٢)].

ومن ذلك بَدَادِ، يقال: جاءَ القومُ بَدَادِ، قال عوفُ بن الخَرِع[(٣)]:

وذَكَرْتَ مِن لَبَنِ المُحَلَّقِ شُرْبةً والخَيلُ تَعْدو في الصَّعيدِ بَدادِ

أَي بَدَداً بمعنى متبدِّدة، فهو مصدرٌ في معنى اسم الفاعل كقولهم: عَدْل بمعنى عادِل وغَوْر بمعنى غائر، والتحقيقُ فيه أَنه اسمٌ لمصدر مؤنثٍ معرفةٍ كأَنه البَدَّةُ[(٤)]، وإن كان لا يُتكلَّمُ به، كأَنه أَصلٌ مرفوضٌ، ومثلُه قولُ حسان[(٥)]:

---

(١) سلف البيت: ١/ ٨٨.

(٢) هو قول ابن جني واستدلاله، ووجَّه كلام سيبويه في أنها معدولة عن الفجرة بأنه تفسير عن طريق المعنى، وردَّ البغدادي على ابن جني، وظاهر كلام أبي علي أن فجار جعل علماً.
انظر الكتاب: ٣/ ٢٧٤، وشرحه للسيرافي: ١/ ١٢٧-١٢٨، والمسائل المنثورة: ٢٥٣، والخصائص: ٢/ ١٩٩، ٣/ ٢٦١، ٣/ ٢٦٥، والمخصص: ١٧/ ٦٥، والخزانة: ٣/ ٦٦-٦٧.

(٣) البيت له في الإبل للأصمعي: ١٣٤، وطبقات فحول الشعراء: ١٦٦، والنكت: ٨٥٤، وما بنته العرب على فعال: ٢٠، والخزانة: ٣/ ٨٠، ونسب في الكتاب: ٣/ ٧٥، والمخصص: ٧/ ١٥٦ إلى النابغة الجعدي، وهو في ديوانه: ٢٤١، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٧١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٢٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٧.

(٤) هو قول السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٢٨، والأعلم في النكت: ٨٥٤.

(٥) البيت في ديوانه: ١٦٤، وما بنته العرب على فعال: ٢١-٢٢.

كُنَّا ثَمانِيَةً وكانوا جَحْفَلاً لَجَباً فشُلُّوا بالرِّماحِ بَدَادِ

[٤/ ٥٥] أي مُتبدِّدِينَ.

فإن قيل[١]: بَدَادِ معرفةٌ فيما زعمتُم، وهي ههنا حالٌ، والحالُ لا تكون إلا نكرةً فالجوابُ يجوزُ أن يجيءَ الحالُ معرفةً إذا كان مصدَراً، نحوُ فعلْتَه جَهْدَكَ وطاقَتَكَ، وأَرْسلَها العِرَاكَ من قوله[٢]:

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولمْ يَذُدْها ولمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

وقالوا: يَسَارِ بمعنى المَيْسَرة، يقال: أَنْظِرْني حتى يَسَارِ، أَي إلى المَيْسَرة[٣]، قال[٤]:

فقلْتُ امكُثي حتَّى يَسَارِ لعلَّنا نَحُجُّ مَعاً قالتْ أَعاماً وقابِلَهْ

أَي امكُثي إلى مَيْسَرة، فهو عَلَمٌ على هذا اللفظ، وقالوا: جَمَادِ بمعنى الجمُود، يقال للبخيل: جَمَادِ له، أي لا زالَ جامدَ الحال[٥]، وقالوا: حَمَادِ بمعنى المَحْمَدة، قال المتلمِّس[٦]:

جَمَادِ لها جَمَادِ ولا تَقولي لها أَبداً إذا ذُكِرَتْ حَمَادِ

أَي قُولي لها جُموداً ولا تَقولي لها حَمْداً وشُكراً، وقالوا: عَبَابِ بمعنى العَبِّ، ويقال: لا

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٢٨.

(٢) سلف البيت: ٢/ ١٥٣.

(٣) كذا ما بنته العرب على فعال: ٥٢.

(٤) هو حميد بن ثور، والبيت في ديوانه: ١١٧ [راجكوتي]، ٣٤٤ [د. بيطار]، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣١٦-٣١٧، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٧٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٢٠٩، والمخصص: ١٧/ ٦٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٦، وما بنته العرب على فعال: ٥٢، والرواية في الديوان [راجكوتي]. «وقابلُ»، وفي الديوان [د. بيطار]، والمذكر والمؤنث «أعامٌ وقابلُه».

(٥) قاله في ما بنته العرب على فعال: ٢٣.

(٦) البيت في ديوانه: ١٦٧، والكتاب: ٣/ ٢٧٥-٢٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٩، والنكت: ٨٥٦، وما بنته العرب على فعال: ٢٤، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٧.

عَبَابِ، أَي لا عَبَّ، [٤/ ٥٦] والعَبُّ: شربُ الماء من غير مَصٍّ، وفي الحديث «الكُبَادُ من العَبِّ[١]»، والكُبَادُ: وجَعُ الكَبد[٢]، ويقولون للظِّباء إذا وردتْ الماءَ: لا عَبَابِ، أَي لا عَبَّ، وإذا لم تَرِدْ: لا أَبَابِ[٣]، وقالوا: ركبَ فُلانٌ هَجَاجِ، أَي رأْسَه[٤]، فكأَنه اسمٌ للهجَاجِ، قال الشاعر[٥]:

وقــد رَكِبُــوا عــلى لَــوْمي هَجَــاجِ

أَي الهَجَّة، أَي هاجِّينَ على رؤوسهم لا يَلتَوون، ويقال: دَعْني كَفَافِ، أَي تَكُفُّ عنِّي وأَكُفُّ عنكَ[٦]، فهو اسمٌ بمعنى الكَفَّة، ويقال: نزلتْ عليهم بَوَارِ، حكاه الأَحمرُ[٧]، جعلَه معدولاً عن المصدر، وبناه على الكسْر لِمَا ذكرناه، والبَوَارُ: الهَلاكُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾[٨] أي هَلْكَى، وقالوا: نزلتْ بَلاءِ على أَهل الكتاب مكسورةً كفَجَارِ وَبَدادِ، حكاه الأَحمرُ عن العرب[٩]، وهو اسمٌ للمصدر، والمرادُ البَلِيَّةُ،

---

(١) الحديث في الفائق: ٣/ ٢٤٣، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٢٤٩.
(٢) انظر الصحاح (كبد).
(٣) انظر أدب الكاتب: ٩٨، ١٤٢، والصحاح (أبب)، (عبب)، وما بنته العرب على فعال: ٩-١٠.
(٤) كذا في الغريب المصنف: ٥٤١، وما بنته العرب على فعال: ١٥.
(٥) صدر البيت:

فــلا يَــدعُ اللِّئــامُ سـبيلَ غــيٍّ

وقائله المتمرِّس بن عبد الرحمن الصُّحاريّ كما في ما بنته العرب على فعال: ١٥، والصحاح واللسان (هجج).
والبيت بلا نسبة في الغريب المصنف: ٥٤١، والمخصص: ٣/ ١٠٩، ١٧/ ٦٩.
(٦) انظر الصحاح (كفف).
(٧) حكايته في الغريب المصنف: ٥٤٠، وتهذيب اللغة: ١٥/ ٢٦٧، والمخصص: ١٧/ ٦٩، وما بنته العرب على فعال: ٢٩، وانظر الكتاب: ٣/ ٢٧٩، والمقتضب: ٣/ ٣٧٦.
(٨) الفتح: ٤٨/ ١٢.
(٩) حكايته في الغريب المصنف: ٥٤٠، والمخصص: ١٧/ ٦٩، وما بنته العرب على فعال: ٦٠.

والبَلاءُ: الاختبارُ بالخير والشرِّ، يقال: أَبْلاه اللهُ بَلاءً حسناً، قال زهير[1]:

جَـزَى اللهُ بالإِحْسـانِ مـا فَعَـلَا بكُـمْ وأَبْلاهُمـا خَـيْرَ الـبَلاءِ الـذي يَبْلُـو

أَي خيرَ الصَّنيع الذي يَختبرُ به عبادَه، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والمعدولةُ عن الصفة كقولهم في النداء: يا فَسَاقِ ويا خَبَاثِ ويا لَكَاعِ ويا رَطَابِ ويا دَفَارِ [٤/ ٥٧] ويا خَضَافِ ويا حَبَاقِ ويا خَزَاقِ).

قال الشارح: هذا الضربُ هو الثالثُ من ضُروب فَعَالِ، وهو أَن تكونَ صفةً غالبةً، نحوُ قولك: يا فَسَاقِ ويا غَدَارِ ويا خَبَاثِ ونحوُ ذلك ممَّا ذكرَه، وأَصلُها فاعِلة نحوُ فاسِقة وغادِرة وخبِيثة.

وإنما عُدِلَ إلى فَعَالِ لضربٍ من المبالَغة في الفِسق والغَدر والخُبث كما عدَلوا عن راحِم إلى رَحْمن للمبالَغة، وكما عدَلوا عن لئيم إلى مَلْأَمان وعن لاكِع إلى مَلْكَعان حيث أَرادوا المبالَغةَ في الصفة.

ولا يُستعملُ في غير النداء غالباً، وإنما اختصَّ به النداءُ لأَنه يصيرُ معرفةً بالقصْد كتعريف رجُل في قولك: يا رجلُ، فاجتمع فيه التعريفُ الحاصلُ بالنداء والتأنيثُ إذ كان معدولاً عن مؤنث والعدلُ مع لفظ فَعَالِ، فناسَبَ لفظَ نَزَالِ ومعناه فبُنيَ كبنائه، والدليلُ على تعريفه قولُهم: يا فُسَقُ الخبيثُ[2]، ويا فَسَاقِ الخبيثةُ، فوصفُهم إيَّاه بالمعرفةِ دليلٌ على [١٢٩/ أ] تعريفه، وربَّما جاء في غير النداء ضرورةً في الشِّعر، ولذلك قلنا: غالباً، قال الحطيئة[3]:

أُطَـوِّفُ مـا أُطَـوِّفُ ثـمَّ آوِي إلى بَيْـتٍ قَعِيدَتُـه لَكَـاعِ

ففَسَاقِ معدولٌ عن فاسِقة، والفاسِق: الفاجِر، وأَصلُه الخروجُ عن الأَمر، يقال:

---

(١) البيت في ديوانه: ٩١، وهو بلا نسبة في الخصائص: ١/ ١٣٧.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥١.

(٣) البيت في ديوانه: ٣٣٠، والخزانة: ١/ ٤٠٨، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٧.

فسَقَتْ الرُّطَبَةُ إذا خرجتْ عن قِشرتها[١]، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾[٢] أَي خرجَ عن ذلك[٣]، قال ابنُ الأَعرابي: لم يُسمع في شيءٍ من كلام الجاهلية ولا شِعرِهم فاسِقٌ[٤].

وأَما خَبَاثِ فمعدولٌ عن خَبيثة، والخبيثُ ضدُّ الطَّيِّب، يقال: خَبُثَ فهو خَبِيثٌ، أَي خَبٌّ رديءٌ، وأَخْبَثَه غيرُه: علَّمه الخُبثَ[٥]، ولَكَاعِ معدولٌ عن لَكْعاء، يقال: رجلٌ لُكَعُ أَي لئيمٌ وامرأةٌ لَكْعاء، وقد لَكِعَ[٦] لَكَاعةً، فهو أَلْكَعُ، ولُكَعُ معدولٌ عنه، ولذلك لا ينصرفُ، ولَكَاعِ معدولٌ عن لَكْعاء، وقالوا: رَطَابِ للأَمَة، وهي صفةُ ذَمٍّ، والمرادُ يا رَطْبَةَ الفَرْج[٧]، وذلك ممَّا تُعابُ به المرأةُ، وقالوا: يا دَفَار، والمرادُ يا دَفْرَةُ، فعدَلوا عن دَفْرة إلى دَفَارِ للمبالَغة في الصفة، والدَّفْر: النَّتْنُ، والدُّنيا أُمُّ دَفَارٍ[٨]، كنَّوها بذلك ذمّاً لها، ويقال: دَفْراً لك، أَي نَتْناً، وقالوا للأَمة أَيضاً: يا خَضَافِ، فهو صفةُ ذمٍّ، والخَضْفُ: الحَبْقُ، أَنشد الأَصمعيُّ[٩]: [٤/ ٥٨]

إِنَّا وجَدْنا خَلَفاً بِئْسَ الخَلَفْ عَبْداً إذا ما نَاءَ بالحِمْلِ خَضَفْ

كأَنهم أَرادوا يا خاضِفة، أَي يا ضارِطة، ومثلُه قولُهم: يا حَبَاقِ، والمرادُ يا حابِقة، فعُدِلَ إلى فَعَالِ للمبالَغة، والحَبْقُ: الضَّرْطُ، وقالوا: يا حَزَاقِ، أَي يا حازِقة، وهو من

---

(١) كذا في اللسان (فسق).

(٢) الكهف: ١٨/ ٥٠.

(٣) هو تفسير الفراء في معاني القرآن: ٢/ ١٤٧، والجوهري في الصحاح (فسق)، وانظر القرطبي: ٣/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٤) قوله في الصحاح واللسان (فسق).

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (خبث)، وانظر الأفعال لابن القطاع: ١٤٨.

(٦) انظر الأفعال لابن القطاع: ٤٤٨، ٤٥٠، والصحاح (لكع).

(٧) انظر ما بنته العرب على فعال: ١٠، واللسان (رطب).

(٨) كذا في إصلاح المنطق: ٣٣٦- ٣٣٧، وأدب الكاتب: ٢٠١، وما بنته العرب على فعال: ٣٥.

(٩) الرجز لأعرابي يذم رجلاً كما في الكامل للمبرد: ٣/ ٣٧٢-٣٧٣، ومن إنشاد الأصمعي في الصحاح (خضف)، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة: ٧/ ١١٣، والأساس واللسان (خضف).

صفاتِ الذَّمِّ من معنى البُخلِ، وقيل: هو بالخاء المعجَمة من الخَزْق[1]، وهو القَذَرُ، كأنه قال: يا ذارِقة.

قال صاحب الكتاب: (وفي غير النداء، نحوُ حَلَاقِ وجَبَاذِ للمنيَّة، وصَرَامِ للحَرب، وكَلَاحِ وجَدَاعِ وأَزَامِ للسَّنة، وحَنَاذِ وبَرَاحِ للشمس، وسَبَاطِ للحُمَّى وطَمَارِ للمكان المرتفع، يقال: هَوَى من طَمَارِ، وابْنا طَمَارِ: ثَنِيَّتان، ووقَعَ في بنات طَبَارِ وطَمَارِ أَي في دَوَاهٍ، ورمَاه اللهُ بِبِنْت طَمَارِ، وسببَتُه سَبَّةً تكونُ لَزَامِ أَي لازِمةً، ويقولون للرجل يَطْلُعُ عليهم يَكرهون طَلْعتَه: حَدَادِ حُدِّيه، وكَرَارِ: خَرزةٌ يؤخِّذْنَ بها أَزواجَهنَّ، يقلْنَ: يا هَصْرةُ اهْصِريه، ويا كَرَارِ كُرِّيه إِن أَدْبَرَ فرُدِّيه، وإِن أَقبلَ فسُرِّيه، وفي مثَل «فَشَاشِ فُشِّيه من اسْتِه إِلى فِيهِ» وقَطَاطِ في قوله:

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حتَّى إِذا ما ... قَتلْتُ سَراتَهمْ كانتْ قَطَاطِ

أَي كانت تلك الفَعْلةُ لي كافيةً وقاطَّةً لثأري، أَي قاطِعةً له، ولا تَبُلُّ فلاناً عندي بَلَالِ، أَي بالَّةٌ، ويقالُ [٤/ ٥٩] للداهية: صَمِّي صَمَامِ وكَوَيْتُه وَقَاعِ، وهي سِمةٌ على الجاعِرتَيْن، وقيل في طُول الرأس مِن مُقدَّمه إِلى مؤخَّره، قال:

وكنتُ إِذا مُنِيتُ بخَصْمِ سَوْءٍ ... دَلفْتُ لَهُ فأَكْوِيهِ وَقَاعِ)

قال الشارح: هذه الأَلفاظُ وإِن كان أَصلُها الصفةَ إِلا أَنها خرَجتْ مَخْرَجَ الأَعلام، نحوُ حَذَامِ وقَطَامِ، فلذلك كانت معارفَ، والعِلَّةُ في بنائها كالعِلَّة في بناء حَذَامِ وقطَامِ، فمِن ذلك حَلَاقِ وجَبَاذِ للمَنيَّة، قيل لها حَلَاقِ لأَنها تَحلِقُ كلَّ حَيٍّ، من حَلَقَ الشَّعرَ، قال الشاعر[2]:

---

(١) هي كذلك بالخاء في ما بنته العرب على فعال: ٨٠، وانظر أدب الكاتب: ١٧٢، والصحاح (حزق).

(٢) هو الأخزم بن قارب الطائي وقيل: المُقعَد بن عمرو كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٦٤، وما بنته العرب على فعال: ٧٩، وحكى الغندجاني هذه النسبة في فرحة الأديب: ١٤٢ ونسب البيت إلى الأخزم السنبسي.=

لَحِقَتْ حَلَاقِ بِهِمْ عَلى أَكْسائِهِمْ ... ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

وجَبَاذِ من جَبَذْتُ الشيءَ، كأَنها تَجبِذُهم، وليس جَبَذَ مقلوباً من جَذَبَ، وإِنْ كان في معناه، وإِنما هما لغتان، يقالُ: جَذَب وجَبَذَ، أَلا ترى أَن تصرُّفَهما بالماضي والمستقبَل والمصدر واسمِ الفاعل والمفعول تصرُّفٌ واحدٌ، نحوُ جَبذَ يَجْبِذُ جَبْذاً، فهو جابِذ[1] ومَجبوذ كقولك جَذَب يَجذِبُ جَذْباً فهو جاذِبٌ ومَجذوب[2]، وإِن تَساويا في التصرُّف لم يكن جعلُ أَحدِهما أَصلاً والآخرِ مقلوباً منه بأَولَى من العكس، وإِنما قيل لها ذلك لجبْذِها الأَرواحَ.

ومن ذلك قولُهم: ضَرَامِ للحرب، عَلَمٌ لها، وهو من أَضرمتُ النارَ أَي أَجَّجتُها، يقال منه ضَرِمَتْ النارُ وأَضرمتُ وضَرِمَ الشيءُ بالكسر: اشتدَّ حَرُّه، والحربُ تُشبَّه بالنار[3].

وقالوا: كَلَاحِ وجَذَاعِ وأَزَامِ للسَّنة، وكَلَاحِ من قولهم: كَلَحَ الرجلُ كُلُوحاً وكُلاحاً إِذا كشَّرَ عن أَنيابه عُبوساً، وتُوصَفُ السنةُ المجدِبةُ بالكُلُوح، فيقالُ: سنة كالِحةٌ، وربَّما وصفوها بالمصدر مبالَغةً كما قالوا: رجلٌ عَدلٌ ورِضَىً، قال لبيد[4]:

كانَ غِيَاثَ المُرْمِلِ المُمْتاحِ ... وعِصْمةً في الزَّمَنِ الكَلَاحِ

=وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٧٣، والمقتضب: ٣/ ٣٧٢، والكامل للمبرد: ٢/ ٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٩، والصحاح (حلق) والمخصص: ١٧/ ٦٤، والنكت: ٨٥٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٨-٣٥٩.

الأَكساء: جمع كَسْءٍ، وهو آخر الشيء، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٩.

(١) في ط: «جابز». تحريف.

(٢) هو قول ابن جني واستدلاله، انظر الخصائص: ٢/ ٦٩-٧٠، ٢/ ٤٣٩، وهو من المقلوب في أدب الكاتب: ٤٩٢، والصحاح (جبذ)، والأفعال لابن القطاع: ٩٢، واللسان (جذب).

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٢٠٩، وأدب الكاتب: ٣٩٨، والصحاح (ضرم).

وفي ما بنته العرب على فعال: ٩٢ «صرام: من أسماء الحرب» بالصاد غير المعجمة، وانظر اللسان (صرم).

(٤) البيتان في ديوانه: ٣٣٣، وما بنته العرب على فعال: ١٩-٢٠.

وكَلَاحِ اسمٌ للسنة المُجدِبةِ الشديدةِ معدولٌ عن كالِحة، وجَدَاعِ اسمٌ للسَّنة المُجدِبة أَيضاً التي تَجْدَعُ بالمال، أَي تَذهبُ به، قال الشاعر[(١)]: [٤/ ٦٠]

لقد آلَيْتُ أَغْدُرُ في جَدَاعِ وإِنْ مُنِّيتُ أُمَّاتِ الرِّبَاعِ

وقالوا: أَزَامِ للسَّنة الشديدةِ، يقالُ: نزلتْ بهم أَزَامِ وأَزُومٌ أَي سنةٌ شديدةٌ، من الأَزْمة، وهي الشِّدةُ والقحطُ، يقالُ: أَصابتْهم سنةٌ أَزَمتْهم أَزْماً أَي طحَنتْهم[(٢)].

وقالوا للشمس: حَنَاذِ، من الحَنْذ، وهو شِدَّةُ الحرِّ وإِحراقُه، يقالُ منه: حَنَذَتْه الشمسُ، أَي أَحرقَتْه، ويجوزُ أَن يكونَ من قوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[(٣)] أَي مَشويٍّ[(٤)]، كأَنها تَشْوي بحرِّها.

وقالوا: بَرَاحِ، وهو من أَسماء الشمس أَيضاً، قال الشاعر[(٥)]:

هذا مَقامُ قَدَمَيْ رَبَاحِ ذَبَّبَ حتَّى دَلَكَتْ بَرَاحِ

وهو مأخوذٌ من بَرِحَ إِذا زالَ، ولذلك قيل لأَقربِ ليلةٍ مضَتْ البارحةُ، قيل لها ذلك لزَوالها، ويجوز أَن يكونَ قيل لها ذلك لشدَّةِ حرِّها من البَوارِح، وهي الرياحُ الحارَّةُ، ومنه بُرَحَاءُ الحُمَّى، وهي شدَّةُ حرِّها[(٦)]، وقالوا: سَبَاطِ للحُمَّى، قال[(٧)]:

---

(١) هو أبو حَنبل الطائي كما في ما بنته العرب على فعال: ٦٢، واللسان (جدع)، والبيت بلا نسبة في الصحاح (جدع)، والمخصص: ١٠/ ١٦٨، الرِّباع جمع رُبَع، وهو الفصيل الذي ينتج في الصيف

(٢) انظر الصحاح (أزم)، وما بنته العرب على فعال: ٨٨.

(٣) هود: ١١/ ٦٩.

(٤) هو وأقوال أخرى في القرطبي: ١١/ ١٥٩، وانظر إصلاح المنطق: ٨١، والصحاح (حنذ).

(٥) هو رباح المذكور في الرجز، والبيتان في مجاز القرآن: ١/ ٣٨٧، والنوادر لأبي مسحل: ٦٢، ونوادر أبي زيد: ٣١٥، وجمهرة اللغة: ٢٧٤، ٦٧٩، ومجالس ثعلب: ٣٠٨، والصحاح (برح)، والرواية في مجالس ثعلب «بِراحي» وانظر توجيهها فيه وفي غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٣٧١، وانظر أيضاً المخصص: ٩/ ٢٥.

(٦) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦١، ٧٠، والصحاح (برح).

(٧) صدر البيت:=

كــــــأَنَّهمُ تَمَلُّهــــــــمُ سَـــــــبَاطِ

وهـو مـأخوذٌ مـن أَسْبَطَ الرجـلُ أَي امتـدَّ وانبسَـطَ مـن الضَّربِ إِذ المحمـومُ يتمـدَّدُ ويَتمطَّى ويتألَّم تألُّمَ المضروبِ، وطَمَارِ[1] من أَسماء المكان المرتفِع، قـال الأَصـمعيُّ: يقـال: انصبَّ عليه مِن طَمَارِ[2]، أَي من عالٍ، قال الشاعر[3]:

وإِنْ كنْتِ لا تَـدْرينَ مـا المـوتُ فـانظُري ... إلى هـــانِىءٍ في السُّـــوقِ وابْـــنِ عَقيـــلِ

إِلى بَطَـلٍ قــد عَقَّــرَ السَّــيفُ وجْهَــهُ ... وآخَـــرَ يَهْـــوِي مِـــنْ طَـــمَارِ قَتِيـــلِ

قال الكسائي: يقال مِن طَمَارِ ومِن طَمَارَ بكسر الـراء وفتحِها[4]، فمَـن كسرَ بنـاه علـى الكسر، ومَن فتحَ أَعربَه [٤/ ٦١] ولم يَصرِفْه كما فعلوا في حَذَامِ وقَطَامِ، وهو مأَخوذٌ من الطُّمُور، وهو شِبْهُ الوُثوب نحوَ السماء، قال الشاعر[5]:

= أَجـــزتُ بفتيــــةٍ بِـــيضٍ خِفَـــافِ

وقائله المتنخل الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين: ١٢٧٦ والصحاح (سبط)، وما بنته العرب على فعال: ٥٨.

(١) في ط: «وطمارا». تحريف، وهو اسم جبل كما في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ٩٢، وفسره ابن خلكان بأنه المكان المرتفع وقال أقوالاً أخرى في معجم البلدان (طمار).

(٢) قوله في الصحاح (طمر) وما بنته العرب على فعال: ٣٨.

(٣) هو سليم بن سلام الحنفي كما في ما بنته العرب على فعال: ٣٨-٣٩، واللسان (طمر)، وهو سليمان بن سلام كما في ديوان الأدب: ١/ ٣٧٨، والتاج (طمر)، وهو عبد الله بن الزَّبير الأسدي كما في مقاتل الطالبيين: ١٠٨، والنقائض: ٢٤٦-٢٤٧، والبيت في ديوانه: ١١٥. وهو عبد الرحمن بن الزَّبير الأسدي كما في الأخبار الطوال: ٢٤٢، وليس البيتان في ديوان بني أسد، وهما بلا نسبة في الغريب المصنف: ٥٣٩، وجمهرة اللغة: ٧٥٩، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٩٢، والصحاح (طمر)، والمخصص: ١٧/ ٦٩.

(٤) قوله في الغريب المصنف: ٥٤٠، والصحاح (طمر)، وما بنته العرب على فعال: ٣٩.

(٥) هو أبو كبير الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٤، والصحاح (طمر)، وللهذلي في مجالس ثعلب: ٣٥٠.

طمور: نَزْوُ، الأخيل: طائر، شرع أشعار الهذليين: ١٠٧٤.

وإذا نَبَــذْتَ لَــه الحَصــاةَ رأيْتَــه ... يَنْــزُو لوقْعتِهــا طُمُــورَ الأَخْيَــلِ

وطامِرُ بنُ طامِرِ البُرغوثُ قيل له ذلك لوُثوبه[١]، وابْنا طَمَارِ ثَنِيَّتان معروفتان[٢]، ووقعَ في بناتِ طَمَارِ وطَبَارِ أي في دَواهٍ، وأظنُّ الباءَ بدلاً من الميم لغلَبة استعمالِ الميم، ويقولون: رَماه اللهُ بِبنتِ طَمَارِ[٣]، أي بداهيةٍ.

وقالوا: سَبَّتُه سَبَّةً تكونُ لَزَامِ أي لازِمةً، جاؤوا بها على فَعَالِ كقَطَامِ، وقياسُه أن يكونَ صفةً شاملةً، إلا أن السَّبةَ اختصَّتْ بهذا البناء حتى صار كالعَلَم لها، حَكى ذلك الكسائي[٤].

ويقولون للرجل يَطْلُعُ عليهم يكرهون طَلعتَه: حَدَادِ حُدِّيه[٥]، وهو من الحَدِّ، وهو المنعُ، ومنه قيل للبَوَّاب: حَدَّادٌ لمنعِه الداخلَ[٦]، فحَدَادِ معدولٌ عن حادَّةٍ أي مانِعةٍ، وهو منادًى محذوفُ أداةِ النداء، وينبغي أن يكونَ موضعُه مع فَسَاقِ ولَكَاعِ، وقولُهم: حُدِّيه [١٢٩/ ب] أي امْنِعيه، وهي كالرُّقْية، والتأنيثُ كأنه يُخاطبُ جِنِّيَّةً أو تابِعةً.

وكذلك قولهم: كَرَارِ هي خَرزةٌ تؤخَذُ بها نساءُ العرب أزواجَهنَّ، أي يَسحرْنَ، تقول الساحرة: يا هَصْرةُ اهْصِريه[٧]، أي ارْجِعيه، وأصلُه المَيْلُ، ويا كَرَارِ كُرِّيه، وهو معدولٌ عن كارَّة، وهو من الكَرِّ، وهو الرُّجوعُ، يُستعملُ لازماً ومتعدِّياً كما كان رَجَعَ[٨]، كذلك

---

(١) كذا في أدب الكاتب: ١٩٨، واللسان (طمر).

(٢) «وقيل: جبلان معروفان»، معجم البلدان (طمار).

(٣) كذا في القلب والإبدال لابن السكيت: ١٥، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٥١، وذكر الصاغاني طبار وطمار كلٌّ على حدة، انظر ما بنته العرب على فعال: ٣٨.

(٤) حكايته في الغريب المصنف: ٥٣٩، وما بنته العرب على فعال: ٩٦.

(٥) قاله الصاغاني في ما بنته العرب على فعال: ٢٥، وانظر الصحاح (حدد).

(٦) كذا في الصحاح (حدد).

(٧) في اللسان (كرر) «يا همرة اهمريه»، والهَصرة والهمرة: خرزة يؤخَّذ بها الرجال» الصحاح واللسان (هصر)، (همر)، وانظر ما بنته العرب على فعال: ٤٧.

(٨) انظر الأفعال لابن القوطية: ٢٦٦، ولابن القطاع: ٤٣٦، والصحاح (كرر).

إِنْ أَدْبرَ فردِّيه وإِنْ أَقبلَ فسُرِّيه.

وقالوا في مثَل: «فَشَاشِ فُشِّيه مِن اسْتِه إِلى فِيهِ[١]»، ففَشَاشِ مبنيٌّ على الكسر، والمرادُ فاشَّة، عُدلَ إِلى فَشَاشِ للمبالَغة، والمرادُ بفَشَاشِ الداهيةُ، أَي يا داهيةُ استخرِجي ما عنده كما تَنْفشُّ الرياحُ من الوَطْبِ، ورُدِّيه عمَّا في نفْسه من قولهم: انْفَشَّ الرجلُ من الأَمر إِذا فتَر وكَسِلَ[٢].

وقالوا: قَطَاطِ، وهو معدولٌ عن قاطَّة أَي كافِية، يقال: قَطَاطِ بمعنى حَسْبي مِن قولهم: قَطْكَ درهمٌ، أَي حَسْبُك وكافِيك، مأخوذٌ من القَطِّ، وهو القَطْعُ، كأَنَّ الكِفاية قُطِعتْ عن الاستمرار، فأَما قوله[٣]:

أَطَلْـــــتُ فِـــــرَاطَهُمْ إِلـــــخ

فالبيتُ لعمَرو بن مَعْد يكرب.

وقالوا: بَلَالِ بمعنى بالَّة، يقال: لا تَبلُّكَ عندي بَلَالِ[٤] أَي بالَّةٌ، قالت ليلى الأَخيلية[٥]:

فــلا وأَبِيــكَ يــا ابــنَ أَبي عَقِيــلٍ تَبُلُّــكَ بعــدَها فِينــا بَــلَالِ
فلَــــوْ آسَــيْتَه لَخَــلَاكَ ذَمٌّ وفارَقَــكَ ابــنُ عَمِّــكَ غــيرَ قــالِ

ابنُ أَبي عَقيل كان مع تَوْبَةَ حين قُتلَ وفَرَّ عنه، فهي تُعنِّفُه على ذلك، وكان ابنَ عمِّه، أَي لا يُصيبُك بعدَها [٤/ ٦٢] فينا نَدىً ولا خَيرٌ[٦]، وهو من البَلَل، وهو الرُّطوبة،

---

(١) المثل في مجمع الأمثال: ٢/ ٧٨، والمستقصى: ٢/ ١٨٠، وما بنته العرب على فعال: ٥٦، يضرب لمن يغضب ولا يقدر على شيء، المستقصى.

(٢) كذا في الصحاح واللسان (فشش).

(٣) سلف البيت تاماً: ٤/ ٩٠، وهو لعمرو بن معد يكرب كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ١٣٦، والغريب المصنف: ٥٤١، وما بنته العرب على فعال: ٥٩-٦٠، والخزانة: ٣/ ٧٥.

(٤) قاله الجوهري في الصحاح (بلل)، والصاغاني في ما بنته العرب على فعال: ٨٤.

(٥) البيت الثاني قبل الأول، انظر ديوانها: ١٠٦، وما بنته العرب على فعال: ٨٤.

(٦) قاله الجوهري في الصحاح (بلل)، وانظر ما بنته العرب على فعال: ٨٤.

وقالوا: صَمَامِ للدَّاهية، أَي صامَّة، ويقالُ: داهيةٌ صَمَّاءُ، أَي شديدةٌ، يقالُ: صَمِّي صَمَامِ، أَي ادْهَيْ يا داهيةُ وزِيدِي[١]، وقالوا: كَوَيْتُه وَقَاعِ[٢]، وهي سِمةٌ، قال أَبو عُبيد[٣]: هي الدائرةُ على الجاعِرَتَين، وقال غيرُه: هي دائرةٌ واحدةٌ يُكوَى بها جلدُ البعير أَينَ كان لا تَخُصُّ موضعاً[٤]، قال عوفُ بن الأَحوص[٥]:

وكنـــــتُ إِذا مُنِيْـــــتُ... إِلـــــخ

وهو مأْخوذٌ من الوَقِيعة، وهي نُقْرةٌ في مَتْن حَجَرة يَستنقعُ فيها الماءُ[٦].

قال صاحب الكتاب: (والمعدولةُ عن فاعِلَة في الأَعلام كحَذَامِ وقَطَامِ وغَلَابِ وبَهَانِ لِنِسْوة، وسَجَاحِ للمتنبِّئة وكَسَابِ وخَطَافِ لكلبتَيْن، وقَثَامِ وجَعَارِ وفَشَاحِ للضَّبع، وخَصَافِ وسَكَابِ لفرسَيْن، وعَرَارِ لبقَرة، يقالُ: باءتْ عَرَارِ بكَحْلٍ، وظَفَارِ للبلد الذي يُنسبُ إِليه الجَزْعُ، ومنها قولُهم: مَنْ دخلَ ظَفَارِ حَمَّرَ، ومَلَاعِ ومَنَاعِ لهضبتَيْن، ووَبَارِ وشَرَافِ لأَرضَيْن، ولَصَافِ لجبلٍ).

قال الشارح: هذا القسمُ الرابعُ من أَقسام فَعَالِ، وهو ضربٌ من المرتَجَل، لأَنه لم يكنْ قبلَ العلميَّة بإِزاءِ حقيقةٍ معدولاً، ثم نُقلَ إِلى العلميَّة، والفرقُ بين هذا القسمِ والذي قبله أَن هذا القسمَ مقطوعُ النظرُ فيه عن معنى الوصفيَّةِ، والذي قبله الوصفيةُ فيه مرادةٌ.

---

(١) كذا في الصحاح (صمم).

(٢) حكاه الكسائي كما في الغريب المصنف: ٥٣٩.

(٣) في ط، ر: «أبو عبيدة». تحريف، وهو قول أبي عبيد في الغريب المصنف: ٥٣٩، والصحاح (وقع)، وعنه عن الكسائي في تهذيب اللغة: ٣/ ٣٨، وعنه في المخصص: ٦/ ١٦٥، ١٧/ ٦٩، وفي ما بنته العرب على فعال: ٦٨.

(٤) هذا القول في الغريب المصنف: ٥٣٩، واللسان (وقع).

(٥) سلف البيت: ٤/ ٩٠.

وهو لعوف في اللسان (وقع)، وورد بلا نسبة في الغريب المصنف: ٥٣٩، والصحاح (وقع)، والمخصص: ٦/ ١٦٥، ١٧/ ٦٩، وما بنته العرب على فعال: ٦٩.

(٦) كذا في الصحاح (وقع)، وانظر جمهرة اللغة: ٩٤٤.

فمن ذلك حَذَامِ، اسمٌ من أَسماء النساء معدولٌ عن حاذِمة عَلماً، وهو مأخوذٌ من الحَذْم، وهو القَطْعُ، يقالُ: حَذَمتُ الشيءَ حَذْماً، أَي قطعتُه، وسيفٌ حِذْيَم أَي قاطِعٌ، وبه سُمِّي حَذِيمةُ بنُ يَربوعِ بنِ غَيْظ بن مُرَّةَ[1].

ومن ذلك قَطَامِ، اسمُ امرأةٍ معدولٌ عن قاطِمة، وهو مأخوذٌ من القَطْمِ، وهو العَضُّ وقطعُ الشيءِ بمُقدَّم الفمِ، ولذلك قيل للصَّقر: قُطاميٌّ، ومنه لقبُ الشاعر قُطاميّ بضمِّ القاف وفتحِها[2].

وكذلك غَلَابِ من أَسماء النساء كقَطَامِ مأخوذٌ من غلبه يَغلِبُه غَلْباً وغَلَباً وغَلَبَةً، قال الله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾[3]، وبَهَانِ اسمُ امرأَة، قال الشاعر[4]:

أَلَا قالتْ بَهَانِ ولَمْ تَأَبَّقْ كَبِرْتَ ولا يَليقُ بكَ النَّعيمُ

وهو مأخوذٌ من قولهم: امرأَةٌ بَهْنانةٌ أَي ضحَّاكةٌ طيِّبةُ الأَرَجِ، وبَهْنانة فَعْلَانة، الأَلفُ والنونُ فيها زائدةٌ كخَمْصانة ونَدْمانة.

وسَجَاحِ اسمُ امرأَةٍ من بني يَرْبوع تنبَّأَتْ في زمن مُسَيْلَمةَ[5]، وهو مأخوذٌ من قولهم: وجهٌ أَسْجَحُ أَي حسَنٌ مستقيمُ الصورةِ، قال الشاعر[6]:

---

(١) انظر الصحاح واللسان (حذم).

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٣٩، وجمهرة اللغة: ٩٢٤، والمؤتلف والمختلف: ٢٥١.

(٣) الروم: ٣٠/ ٣.

(٤) هو غامان ـ أو عامان ـ بن كعب كما في نوادر أبي زيد: ١٧٥، ونسب ابن بري البيت إلى عامر بن كعب بن عمرو بن سعد كما في اللسان (أبق)، ونسب في ما بنته العرب على فعال: ٩٨، واللسان والتاج (بهن) إلى عاهان بن كعب، والبيت بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٠٣٠، والصحاح (بهن)، ومقاييس اللغة: ١/ ٣٩، ١/ ٣١٢، وانظر الاشتقاق لابن دريد: ٤٠١.

(٥) خبره وخبرها في تاريخ الطبري: ٣/ ٢٦٧، والبداية والنهاية: ٦/ ٣٩١، وانظر ما بنته العرب على فعال: ١٧.

(٦) البيت بتمامه:

لها أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرى أَسيلةٌ وخَدٌّ كمرآةِ الغريبةِ أَسْجَحُ

وقائله ذو الرمة، وهو في ديوانه: ١٢١٧، والمخصص: ١٧/ ٣٣.

كمِـــــــرْآةِ الغَريبـــــــةِ أَسْــــــجَحُ

ومنه قولُهم: مَلكتَ فأَسْجِحْ[١]، أَي أَحسِنْ، فسَجَاحِ معدولٌ عن ساجِحة عَلَماً، وساجِحةُ منقولٌ من الصفة وهي المُحسِنةُ.

ومن الأَعلام على فَعَالِ قولُهم: كَسَابِ[٢] وخَطَافِ لكلبتَيْن[٣]، فكَسَابِ معدولٌ عن كاسِبة منقولٌ من الصفة، يقال: كسَبْتُ مالاً واكتسبتُه بمعنىً واحدٍ[٤]، وكسَبْتُ الرجلَ مالاً فكَسَبَه، جاء مطاوِعُه على فَعَلَ، والكَسْبُ: طلبُ الرزقِ، والكَواسِبُ: [٤/ ٦٣] الجوَارحُ، وخَطَافِ معدولٌ عن خاطِفة، كأَنها تَخْطَفُ الصَّيدَ، أَي تَستلِبُه.

ومن أَسماء الضَّبع قَثَامِ وجَعَارِ وفَشَاحِ، فقَثَامِ اسمُ الأُنثى من الضِّباعِ والذَّكَر: قُثَمَ، فقُثَم معدولٌ عن قاثِم منقولٌ من الصفة بمعنى المُعطِي من قَثَم له من المال إذا أَعطاه دُفْعةً من المال جيِّدةً كما كان عُمَرُ معدولاً عن عامِرٍ[٥]، وقَثَامِ معدولٌ عن قاثِمه[٦] كما كان حَذَامِ معدولاً عن حاذِمه.

وقيل: إنما قيل لها قَثَامِ لتلطُّخِها بجَعْرها[٧]، وهو نَجْوُها، يقالُ للأَمة: قَثَامِ كما يقالُ لها: دَفَارِ، وقالوا لها أَيضاً: جَعَارِ لكثرة جَعْرها[٨]، وقالوا لها أَيضاً فَشَاحِ[٩]، وهو من

---

(١) هذا القول قالته السيدة عائشة لسيدنا علي يوم الجمل، انظر مجمع الأمثال: ٢/ ٢٨٣، والمستقصى: ٢/ ٣٤٨، والفائق: ٢/ ١٥٧، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٧٥٥، أي قدرتَ فسهِّلْ، النهاية.

(٢) هو كلب للبيد، انظر ديوانه: ٣١٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨.

(٣) وأيضاً اسم جبل، انظر ما بنته العرب على فعال: ٧٢.

(٤) هو قول ابن جني في الخصائص: ٣/ ٢٦٦، وفرق بينهما سيبويه: ٤/ ٧٤، وانظر المخصص: ١٤/ ١٨٣، والنكت: ١٠٥٨ - ١٠٥٩، وشرح الملوكي: ٨٢.

(٥) كذا في أدب الكاتب: ٧٨، وانظر الصحاح واللسان (قثم).

(٦) قال سيبويه: «ويقال لها قثام لأنها تَقْثم أي تقطع»، الكتاب: ٣/ ٢٧٣ وقال الزجاج: «لأنها تقثم التراب، أي تثيره»، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٩، وانظر اللسان (قثم).

(٧) كذا في ما بنته العرب على فعال: ٩٤، واللسان (قثم).

(٨) قاله ابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٣٥٨.

(٩) كذا في ما بنته العرب على فعال: ١٨، وفسَّرها الصغاني بأنها الضبع، والأظهر أن تكون=

قولهم: فَشَحَ فبالَ أَي فَرَّجَ ما بين رِجْلَيه، وهو كالتفحُّج كأَنها لِعظم بطْنها تَفْشَحُ.

وقالوا: حَصَافِ، وهو اسمُ فَرسٍ، وهو من قولهم: فرسٌ مِحْصَفٌ وناقةٌ مِحْصافٌ، أَي سريعةٌ، وربَّما قالوه بالخاء المعجَمة(١)، وعَرَارِ بالعين والراء المهملتَين اسمُ بقرة، ومن أَمثالهم «باءتْ عَرَارِ بكَحْلِ(٢)»، كانتا بقَرتَين انتطحَتا فماتَتا معاً، فباءتْ هذه بهذه، يُضربُ لكلِّ متساوِيَيْنِ(٣)، قال ابنُ عَنْقاء الفزاريّ(٤):

باءَتْ عَرَارِ بكَحْلٍ والرِّفاقُ مَعاً … فلا تَمَنَّوا أَمانِيَّ الأَباطِيلِ

يقال: باءَ الرجلُ بصاحِبه إِذا قُتِلَ به، ويقال: بُؤْبِه، أَي كُنْ ممَّن يُقتَلُ به(٥)، وكَحْل يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، فمَن لم يَصرفْه فلأَنه عَلَمٌ مؤنثٌ لأَنه اسمُ بقَرة، ومَن صرَفَه فلِخفَّتِه كدَعْد.

ويجوزُ أَن يكونَ اشتقاقُ عَرَارِ من العَرَّة، وهو السَّلْحُ، يقال: عَرَّ إِذا سَلَحَ، كأَنه قيل لها ذلك لسَلْحِها كما قيل للضَّبع: جَعَارِ لكثرة جَعْرِها(٦)، [١٣٠/ أ] وظَفَارِ اسمُ بلدٍ باليمن(٧)، يقال: جَزْعٌ ظفاريٌّ منسوبٌ إِليها، وعُودٌ ظفاريٌّ للذي يُتبخَّرُ به، ومن أَمثالهم «مَنْ دخلَ ظَفَارِ حَمَّرَ(٨)»، أَي تكلَّمَ بكلام حِمْيَر، يُضربُ لمَن يَتلبَّسُ بقوم، فيصيرُ

=فشاج بالجيم، انظر معناها الذي سيذكره الشارح في تهذيب اللغة: ١٠/ ٥٤٣، والصحاح واللسان (فشج).

(١) هو كذلك في أسماء الخيل وفرسانها: ٤٤، ٧٦، ونسب الخيل: ٥٠، وتهذيب اللغة: ٧/ ١٤٩، والصحاح (خصف)، وما بنته العرب على فعال: ٧٠، واللسان (خصف)، وورد بالحاء المهملة في اللسان (حصف).

(٢) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٩١، والمستقصى: ٢/ ٢، وما بنته العرب على فعال: ٤٢.

(٣) كذا في مصادر الحاشية السالفة.

(٤) البيت له في المستقصى: ٢/ ٢، وما بنته العرب على فعال: ٤٣-٤٤، والرواية في الأخير «الأضاليل»، ومن المثال إلى البيت قاله الجوهري في الصحاح (عرر).

(٥) كذا في الصحاح واللسان (بوأ).

(٦) كذا في ما بنته العرب على فعال: ٣٠، واللسان (جعر)، وانظر الصحاح (جعر).

(٧) انظر معجم البلدان (ظفر)، وما بنته العرب على فعال: ٤٠.

(٨) المثل في الصحاح (ظفر)، ومجمع الأمثال: ٢/ ٣٠٦، والمستقصى: ٢/ ٣٥٥، وما بنته العرب=

على خُلقِهم، واشتقاقُ ظَفَارِ من الظَّفَر[١]، وهو المطمئنُّ من الأَرض ذو النباتِ، ويقالُ: ظَفَّرَ النباتُ يُظفِّر إذا طَلَعَ[٢].

ومَلَاعِ اسمُ هضبةٍ[٣]، والهضبةُ: الجبلُ المنبسِطُ على وجه الأَرض، ومن أَمثالهم «أَوْدَتْ بهم عُقابُ مَلَاعِ[٤]» أي أَهلكتْهم بكُؤودها، وهو من المَلِيع والمَلَاع، وهما المَفازةُ لا نباتَ فيها[٥]، وكذلك مَنَاعِ اسمُ هضبةٍ[٦] أيضاً شاقَّةٍ، وهو مأخوذٌ من قولهم: مكانٌ مَنِيعٌ، وقد مَنُعَ إذا امتنعَ على مَن يُريده، وقالوا: وَبَارِ، وهو عَلَمٌ لأَرض كانت لعادٍ، ويزعمون أَنها بلدُ الجنِّ[٧]، ويَحتملُ اشتقاقُها أَمرين:

أَحدُهما أَن تكون سُمِّيتْ بذلك لكثرة الوِبَار بها، وهو جمعُ وَبْرة، وهي دُوَيْبَّة تُشبَّه بالسِّنَّور بلا ذَنَب.

أَوْ لأَنها تُنبتُ بناتِ أَوْبَر، وهي ضربٌ من الكَمأة.

وقالوا: شَرَافِ[٨]، وهو اسمٌ لأَرض من قولهم: جبلٌ مُشْرِفٌ أي عالٍ، وقالوا: لَصَافِ، وهي أَرضٌ من منازل بني تميم[٩]، قال الشاعر[١٠]:

=على فعال: ٤١.

(١) في ط: «مظفر». تحريف.

(٢) بعدها في الصحاح واللسان (ظفر): «على مقدار الظُّفُر».

(٣) انظر معجم البلدان (ملاع).

(٤) المثل في الصحاح (ملع)، والمستقصى: ٢/ ٤٢٨، وانظر ما بنته العرب على فعال: ٦٦.

(٥) انظر اللسان (ملع).

(٦) في جبل طيء، انظر معجم البلدان (مناع).

(٧) كذا في العين: ٨/ ٢٨٦، وانظر الصحاح (وبر)، ومعجم البلدان (وبار)، وما بنته العرب على فعال: ٥٠.

(٨) انظر معجم البلدان (شراف)، وما بنته العرب على فعال: ٧٣.

(٩) انظر معجم البلدان (لصاف)، وما بنته العرب على فعال: ٧٦.

(١٠) هو أبو المهوش الأسدي، والبيت له في ديوان بني أسد: ٤٨٠، وما بنته العرب على فعال: ٧٦، والخزانة: ٣/ ٨٣، وانظر مصادر أخرى في الديوان.

قَـدْ كنـتُ أَحسَـبُكمْ أُسـودَ خَفِيَّـةٍ ... فـإِذا لَصَـافِ تَبِـيضُ فيهـا الحُمَّـرُ

[٤/ ٦٤] الحمَّر: ضربٌ من الطَّير كالعصفور، ويجوزُ أَن يكونَ اشتقاقُ لَصافِ من اللَّصْف، وهو شيءٌ يَنبتُ في أَصل الكَبَرِ أَشبَهَ الخِيارَ، وقيل: هو ضربٌ من التَّمر[١].

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والبناءُ في المعدولة لغةُ أَهل الحجاز، وبنو تميم يُعربونها ويَمنعونها الصَّرفَ، إِلا ما كان آخرُه راءً، كقولهم: حَضَارِ لأَحد المُحْلِفَينِ وجَعَارِ، فإِنهم يُوافقون فيه الحجازيين إِلا القليلَ منهم كقوله:

ومَـرَّ دَهْـرٌ عـلى وَبَـارِ ... فَهَلَكَـتْ جَهْـرةً وَبَـارُ

بالرفع).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذا الضربَ من المعدولة فيها[٢] مذهبان:

أَحدُهما: مذهبُ أَهل الحجاز، فإِنهم يجعلونها كالفصول المتقدِّمةِ، فيَبنونها ويَكسرونها حملاً عليها لمجامَعتها إِيَّاها في التأنيث والعَدْل والتعريفِ، كما كان كذلك فيما قبلُ، وقال أَبو العباس: إِنما بُنيتْ لأَنها قبلَ العدلِ غيرُ مصروفةٍ، نحوُ حاذِمة وفاطِمة، فإِذا عُدِلتْ زادَها العدلُ ثِقلاً، وليس وراءَ منعِ الصرف إِلا البناءُ، وقد تقدَّم ذلك والكلامُ عليه[٣]، قال الشاعر[٤]:

إِذا قالَـتْ حَـذَامِ فصـدِّقُوها ... فـإِنَّ القَـولَ مـا قالَـتْ حَـذَامِ

---

(١) كذا في الصحاح (لصف)، وانظر النبات للأصمعي: ٢٤.

(٢) الصواب: «فيه».

(٣) انظر ما سلف: ٤/ ٨٤- ٨٥.

(٤) هو لُجيم بن صعب كما في مجمع الأمثال: ٢/ ١٠٦، وما بنته العرب على فعال: ٨٩، ونسب البيت إلى دَيْسَم بن طارق في الفاخر: ١٤٦، وحكى البغدادي نسبته إلى لُجيم ودَيسم، انظر شرح أبيات المغني: ٤/ ٣٣٠، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١٥، والكامل للمبرد: ٢/ ٧١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠١، والاشتقاق لابن دريد: ١١٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٢٠٥، والخصائص: ٢/ ١٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٦٠.

وقال الآخر(١):

أَتارِكَــــةٌ تَــــدلُّلَها قَطَــــامِ   وضَــــنّاً بالتَّحيَّــــةِ والكَــــلامِ

[٤/ ٦٥] فبَناهما على الكسر.

وأما بنو تميم فإنهم يُجْرونها مُجْرى مالا ينصرفُ من المؤنث، نحوُ زينب وعائشة، فيقولون: هذه حَذامُ وقَطَامُ ورأيتُ حَذَامَ وقَطَامَ ومررتُ بحَذَامَ وقَطَامَ، إلا ما كان آخرُه راءً فإن أكثرَهم يوافقُ أهلَ الحجاز، فيَكسرون الراءَ، وذلك من قِبل أن الراءَ لها حظٌّ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف، فيَكسرونها على كلِّ حال من جهة الإمالةِ التي تكونُ فيها، فيكونُ الكسرُ من جهة واحدة، وذلك نحوُ حَضَارِ اسمُ كَوْكب بالقُرب من سُهَيْلٍ(٢)، يقال: حَضَارِ والوَزْنُ مُحْلِفَان، وهما نَجمان يَطلعان قبل سُهَيْل، فيُحْلَفُ إنَّهما سُهَيْلٌ للشَّبه(٣)، وجَعَارِ: اسمٌ للضَّبع(٤)، ووَبَارِ: موضعٌ(٥).

ومنهم(٦) مَنْ لا يفرِّق بين ما آخِرُه راءٌ وغيرِه، فلا يصرفُه كحَذَامِ وقَطَامِ، وقال الشاعر(٧):

---

(١) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ١٣٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٢٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٦٠، وهو بلا نسبة في إيضاح الوقف والابتداء: ٣٠٠، ورواية الأمالي: «والسلام».

(٢) من قوله: «فإنهم يجعلونها كالفصول..» إلى قوله: «سهيل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٢٩-١٣٠ بخلاف يسير.

(٣) كذا في الصحاح (حضر)، وما بنته العرب على فَعال: ٣٣.

(٤) كذا في الصحاح (جعر)، وما بنته العرب على فَعال: ٣٣.

(٥) انظر ما سلف: ٤/ ١٠٠.

(٦) كذا في المقتضب: ٣/ ٣٧٦، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٠.

(٧) سلف البيت: ٤/ ١٠١، وقائله الأعشى كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه، ٢٨١، والكتاب: ٣/ ٢٧٩، والأصول: ٣/ ٨٩، والصحاح (وبر)، والنكت: ٨٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٦١، وما بنته العرب على فعال: ٥١، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٥٠، ٣/ ٣٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٣.

... ومَـــــــرَّ دَهْـــــــرٌ إلـــــخ

هكذا جاء مرفوعاً، وهو من قصيدة قوافيها مرفوعةٌ، وهو للأعشى، وهو من بني قَيس، ومنزلُه باليمامة، وبها بنو تميم[١].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هَيْهاتَ بفتح التاءِ لغةُ أَهلِ الحجاز، وبكسرِها لغةُ أَسَد وتميمٍ، ومن العرب مَنْ يضمُّها، وقُرِئ بهنَّ جميعاً، وقد تنوَّنُ على اللغات الثلاثِ، وقال:

تَـذكَّرْتُ أَيَّامـاً مَضَـيْنَ مِـن الصِّـبَا فهَيهـاتَ هَيْهـاتٍ إليـكَ رُجوعُهـا

وقد رُويَ قوله:

هَيْهـــاتُ مِـــن مُصْـــبَحِها هَيْهـــاتِ

بضمِّ الأَول وكسرِ الثاني).

قال الشارح: قد ذكرْنا هَيْهاتَ وأَنه مبنيٌّ لوقوعِه موقعَ الفعلِ المبنيِّ، أَو بالحملِ على صَهْ ومَهْ ونحوِهما ممَّا يُؤْمَرُ به[٢]، وحقُّه السكونُ على أَصل البناء، والحركةُ فيه لالتقاءِ الساكنَين الأَلفِ والتاءِ.

فمنهم مَن فتحَ التاءَ إتباعاً لِمَا قبلها من الفتح، إذ كانت الأَلفُ غيرَ حصينةٍ لضربٍ من الخِفَّة كما فتَحوها في الآنَ وشَتَّانَ، [٤/ ٦٦] وهي لغةُ أَهل الحجاز[٣]، وهو اسمٌ واحدٌ عندهم رباعيٌّ من مضاعَف الهاء والياءِ، ووزنُه فَعْلَلة، وأَصلُه هَيْهَيَة، فهو من باب الزَّلْزلة والقَلْقلة، ونظيرُه من المعتلِّ الزَّوْزَاة والقَوْقَاة والشَّوْشَاة[٤]، والزَّوزاة مصدرُ

---

(١) انظر اللغتين الحجازية والتميمية في مصادر الحاشية السالفة، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٩-١٣٠.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ٥٣.

(٣) كذا في الأشموني: ٣/ ١٩٩، وهي لغة العوام في القرآن، انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٢١٣، واللسان والتاج (هيه).

(٤) هو قول ابن جني وتمثيله، انظر الخصائص: ٣/ ٤١.

زَوْزَيتُ به، وهو شِبْهُ الطَّرد، والقَوْقاة كالضَّوْضاة، ومنه قَوْقَتْ الدجاجةُ إذا صوَّتتْ، والشَّوْشاة الناقةُ السريعةُ، والأَصلُ الزَّوْزَوَة والقَوْقَوْة والشَّوْشَوَة، فقُلبتْ الواوُ فيهنَّ ياءً لوقوعها رابعةً، ثم قُلبتْ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فالأَلفُ هنا بدلٌ من ياءٍ هي بدلٌ من واو.

وهَيْهاتَ أَصلُها هَيْهَيَة، فقُلبتْ ياؤه أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فصارت هَيْهات، وتاؤه للتأنيث، لِحقَه عَلَمُ التأنيث وإِن كان مبنيّاً كما لِحِقَ كَيَّة ودَيَّة[١]، فعلى هذا تُبدِلُ من تائه هاءً في الوقف كما تُبدِلُها في أَرْطاة وسَعْلاة.

ومنهم مَن كسرَ التاءَ فقال: هَيهاتِ، وهي لغةُ تميمٍ وأَسدٍ[٢]، ويَحتملُ أَمرَين:

أَحدهما أَن يكونَ اسماً واحداً كحاله في لغةِ مَن فتحَ، وإِنما كُسِرَ على أَصل التقاء الساكنَين لِخفَّة الأَلفِ قبلها، كما كسَروا نونَ التثنية بعد الأَلف في قولك: الزيدانِ والعمرانِ.

ويَحتملُ[٣] أَن يكونَ جُمعَ هيهاتَ المفتوحةُ الجمعَ المصحَّحَ، والتاءُ فيه تاءُ جمعِ التأنيث، فالكسرةُ فيها كالفتحة في الواحد، ويكونَ الوقفُ بالتاء على حدِّ الوقفِ على التاء في مُسلماتٍ، واللَّامُ التي هي الأَلفُ في هيهاتَ محذوفةٌ لالتقائها مع أَلف الجمع، وإِنما حُذفتْ ولم تُقلبْ كما قُلبتْ في حُبْلَيات لعدم تمكُّنها، جعلوا للمتمكِّن مَزيةً على غير المتمكنِّ، فحذَفوها على حدِّ حذفِ الياء في اللَّذان واللَّتان[٤]، ولو جاءت غيرَ محذوفةٍ لقلتَ: هَيْهَيَات كشَوْشَيَات وقَوْقَيَات في جمع شَوْشَاة وقَوْقاة، لكنَّه جاء مخالِفاً لجمع المتمكِّنِة[٥].

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٢-١٣.

(٢) كذا في البحر المحيط: ٧/ ٥٦٠-٥٦١، والأشموني: ٣/ ١٩٩، وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٢١٣-٢١٤.

(٣) هو الأمر الثاني، وهو قول الأخفش كما في الصحاح (هيه).

(٤) كذا في المحتسب: ٢/ ٩١.

(٥) ذكر ابن جني الأمرين السالفين، وكلام الشارح يكاد يطابق كلامه، انظر الخصائص: ٣/ ٤١-٤٢، وانظر أيضاً العضديات: ١٦٨-١٦٩.

فالأَلفُ في في هَيْهات في مَن فتحَ لامُ الفعل المبدلةُ من الياء بمنزلة اللّام الثانية في الزَّلزلة [١٣٠/ ب] والقَلْقلة، والأَلفُ فيمَنْ كسرَ زائدةٌ، وهي التي تَصحَبُ تاءَ الجمع في مثل الهِنْدات والحُبْلَيات.

ومنهم مَن يضمُّ التاءَ فيقولُ: هَيْهاتُ، ويَحتملُ الضمُّ فيها أَمرَين[١]:

أَحدُهما أَن يكونَ إِعراباً، وقد أَخلَصها اسماً معرَباً فيه معنى البُعد، ولم يجعلْها اسماً للفعل فيبنيَه، ويكونُ مبتدأً وما بعده الخبرُ.

والأَمرُ الثاني أَن تكونَ مبنيةً على الضمِّ، لأَن الضمَّ أَيضاً قد يكونُ لالتقاء الساكنَين نحوَ أُفُّ ومُنذُ ونحنُ، وقد قالوا في زجْر الإِبل: جَوْتَ بالفتح وجوتِ بالكسر وجوتُ بالضمِّ.

وقد تنوَّنُ هَيْهاتَ في لغاتها الثلاثِ، فيقالُ: هَيهاتٌ وهَيهاتٍ وهَيهاتاً، فمَن لم يُنوِّن أَرادَ المعرفةَ أَي البُعدَ، ومَن نونَ أَراد النكرةَ أَي بُعداً[٢].

وقولُه: «وقد قرىء بهن جميعا»[٣] يريدُ اللغاتِ الثلاثَ، فالفتحُ هي القراءةُ العامةُ المشهورةُ، وقد رُويتْ منوَّنةً عن الأَعرج، والكسرُ من غير تنوينٍ قراءةُ أَبي جعفر الثقفيّ، والكسرُ مع التنوين قراءةُ عيسى بن عمر، والضمُّ مع التنوين قراءةُ أَبي حَيْوة[٤]، ولا أَعلمُها قُرئتْ بالضمِّ من غير تنوين: وقيل: قرأَ بها قَعْنَب[٥]، فأَما

---

(١) ذكرهما ابن جني في المحتسب: ٢/ ٩١ بخلاف يسير.

(٢) انظر اللغات في هيهات الكتاب: ٣/ ٢٩١-٢٩٢، والمقتضب: ٣/ ١٨٢-١٨٣، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٢١٣-٢١٤، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٩، والعضديات: ١٦٨-١٦٩، والمحتسب: ٢/ ٩١-٩٢، والخصائص: ٣/ ٤٢-٤٣، والتاج (هيه).

(٣) في سورة المؤمنون: ٢٣/ ٣٦ «هيهات هيهات لما توعدون».

(٤) هذه القراءات السالفة منسوبة إلى أصحابها في إيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٨-٢٩٩، وشواذ ابن خالويه: ٩٧-٩٨، والمحتسب: ٢/ ٩٠-٩١، والقرطبي: ١٥/ ٤٠-٤١.

(٥) وهي قراءة عاصم وأبي حيوة وأبي العالية، وهي بلا نسبة في شواذ ابن خالويه: ٩٧، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٩، والمحرر الوجيز: ١٠/ ٣٥٦، والبحر المحيط: ٧/ ٥٦٠-٥٦١، ومعجم القراءات: ٦/ ١٧١.

قولُه[١]:

تَـــــذكَّرتُ أَيَّامـــــاً إِلــــخ

فشاهدٌ على الكسر مع التنوين، فنوَّنَ الثانيةَ ولم ينوِّنْ الأُولى، والمعنى يتأَسَّفُ على أَيام الصِّبا، ويَستبعدُ رجوعَها، وأَما قولُ الآخر[٢]:

يُصْـــبِحْنَ بـــالقَفْرِ أَتَاوِيَّـــاتِ هَيْهـــاتُ مِـــنْ مُصْـــبَحِها هَيْهـــاتِ

هيهـــاتِ حَجْــرٌ مِـــنْ صُـــنَيِّعاتِ

[٤/ ٦٧] فالروايةُ بضمِّ الأَول وكسرِ الثاني، يصفُ إِبلاً قَطعتْ بلاداً حتى صارتْ في القِفار.

قال صاحب الكتاب: (ومنهم مَنْ يحذفُها، ومنهم مَن يُسكِّنها، ومنهم مَن يجعلُها نوناً، وقد تُبدَلُ هاؤها همزةً، ومنهم مَن يقول: أَيْهاكَ وأَيْهانَ[٣] وأَيْها، وقالوا: إِن المفتوحةَ مفرَدةٌ، وتاؤها للتأنيث، مثلُها في غُرفة وظُلْمة، ولذلك يَقلبُها الواقفُ هاءً، فيقولُ: هَيْهاه، وأَلفُها عن ياء لأَن أَصلَها هَيْهَيَة من المضاعَف كزَلْزلة، وأَما المكسورةُ فجمعُ المفتوحةِ، وأَصلُها هَيْهيات[٤]، فحذِفُ اللَّامُ، والوقفُ عليها بالتاء كمُسلمات).

قال الشارح: من العرب مَن يحذفُ التاءَ من هَيْهات، فيقولُ: هَيْها، لأَن التاءَ زائدةٌ لتأنيثِ اللفظةِ كظُلْمة وغُرْفة، وليستْ لتأنيث المعنى كقائمة وقاعدة، فلذلك حذفَها

---

(١) سلف البيت: ٤/ ١٠٣، وقائله الأحوص، وهو في شعره: ١٣١، وشرح السبع الطوال: ٤٣٩-٤٤٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٢١٤-٢١٥، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٩.

(٢) هو أبو النجم، والأبيات في ديوانه: ١٠٧، ونسبت إلى حميد الأرقط في اللسان (هيه).
حجر وصُنيبعات: موضعان، انظر معجم البلدان (حجر)، (صنبيعات).
وأَتاويات: غريبات.

(٣) حكاها الفارسي عن ثعلب، انظر الخصائص: ٣/ ٤٢، وحكاها أبو بكر الأنباري عن العرب، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٣٠٠-٣٠١.

(٤) في ط: «هيهات». تحريف.

وجعَلَ تسميةَ الفعلِ بدونها لأنه أَخفُّ، والتذكيرُ هو الأَصلُ.

ومنهم مَن يُسكنُ التاءَ، ويقولُ: هَيْهاتْ هَيْهاتْ، وقد قرأَ بها عيسى الهَمْداني[١]، وهي روايةٌ عن أَبي عمرو[٢]، ووجهُ ذلك اعتقادُ الوقفِ، لأَنه في الوقف يجوزُ الجمعُ بين ساكنَين، فيكونُ الوقفُ كالسادِّ مسدَّ الحركةِ.

والأَمثلُ أَن يكونَ ذلك فيما فيه ضميرٌ نحوَ قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٣] إِذ كان فيه ضميرُ الإِخراج لتقدُّم ذِكره، وإِذا كان فيه ضميرٌ استقلَّ به فساغَ الوقفُ عليه، والوجهُ أَن يكونَ ذلك على لغة مَن كسَر التاء، واعتَقَدَ فيه الجمعيَّةَ، ولذلك وقفوا عليها بالتاء، إِذ لو كان مفرَداً لكانت هاءً كهاءِ عَلْقاة وسُماناةٍ، ولَلَزمَ إِبدالُها في الوقف هاءً، فكنتَ تقولُ: هَيْهاه، فبقاءُ التاءِ في الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه[٤].

وقد قيل: إِن الوقفَ عليها بالتاء إِجراءٌ لحال الوقف مُجْرى الوصلِ، كقول مَن سُلِّم عليه: وعليكَ السلام والرَّحمتْ[٥]، ونحوِ قوله[٦]:

بَلْ جَوْزَ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

والأَولُ أَشْبهُ إِذ الثاني بابُه الضرورةُ والشِّعرُ.

---

(١) «هو عيسى بن عمير أبو عمر الهمداني الكوفي القارئ، قرأ عليه الكسائي»، غاية النهاية: ١/ ٦١٣، والقراءة منسوبة إليه في القرطبي: ١٥/ ٤١.
وكلام الشارح قاله ابن جني في المحتسب: ٢/ ٩٢ بخلاف يسير، وقال ابن الأنباري: «وكان عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء يقفان عليها هيهاه وهيهاه بالهاء» إيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٨، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٣١، والنشر: ٢/ ١٣١- ١٣٢.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٨.

(٣) المؤمنون: ٢٣/ ٣٦.

(٤) هو كلام ابن جني معنىً، انظر المحتسب: ٢/ ٩٢.

(٥) انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٦.

(٦) سلف البيت: ٢/ ٢٧١.

ومنهم مَن يجعلُها نوناً فيقولُ: هَيْهان، والأَقيسُ في ذلك أَنهم لـمَّا اعتزَموا التذكيرَ بحذفِ التاء منها بالَغوا في ذلك بأَن زادوا الأَلفَ والنونَ اللَّتين تكونان للتذكير في الصفات نحوَ عَطْشان وسَكْران، وانحذفتْ الأَلفُ الأَصليةُ لسكونها وسكونِ الأَلف الزائدةِ بعدها كما حُذفتْ مع أَلف الجمع في هَيْهات على لغة مَن كسَرَ، فيكونُ هَيْهان[1] مذكَّراً وهَيهات مؤنثاً، ويجوزُ أَن يكونَ هَيْهان[2] فَعْلانَ، ثلاثيٌّ، فيكونَ من معنى هَيْهات لا من لفظه كسَبِط وسِبَطْر، ولا يقالُ: النونُ بدلٌ من التاء[3] لأَنّا لا نعلمُها أُبدلتْ من التاء في موضع، فيكونَ هذا مثلَه.

فأَما مَن كسرَ نونَ هيهانِ فيكونُ تثنيةً، وقد حكَى ثعلبٌ التثنيةَ فيها، والمرادُ بالتثنية معنى التكرير، أَي هَيهاتَ هَيهاتَ كما كان تقديرُ حَنانَيك ودَوالَيْك تحنُّناً بعد تحنُّنٍ ومُداوَلةً بعدَ مُداوَلةٍ، ويَحتملُ أَن يكونَ تثنيةً أَيضاً على لغة مَن فتحَ النونَ على حدِّ قوله[4]:

أَعْـرِفُ مِنْها الأَنْـفَ والعَيْنانا ... ومَنْخَـرَيْنِ أَشْـبَها ظَبْيانا

ومن العرب مَن يُبدلُ هاءه همزةً فيقولُ: أَيهات، قال جرير[5]:

أَيْهاتَ مَنزِلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقةٍ ... كانتْ مبارَكةً مِنَ الأَيَّامِ

[٤/ ٦٨] والهمزةُ قد تُبدَلُ من الهاء، قالوا: ماءَ وشاء، والأَصلُ مَوه وشَوه، وكان ذلك لضَرْبٍ من التَّقاصِّ لكثْرة إِبدالِ الهاءِ من الهمزة، أَلا تراهم قالوا: هِنْ فعلتَ فعلتُ، والمرادُ إِنْ، وقالوا: هَنْرتُ الثوبَ في أَنرتُه، وقالوا: هَرحتُ[6] الدابةَ والمرادُ

(١) في ط: «هيهات». تحريف.
(٢) في ط: «هيهات». تحريف.
(٣) انظر الإبدال لأبي الطيب: ١/ ١٤٧.
(٤) سلف الرجز: ٣/ ١٢٩.
(٥) سلف البيت: ٤/ ٥٣.
(٦) في ط: «هرجت»، تحريف، «هرج بعيره إذا حمل عليه في السير في الهاجرة»، اللسان (هرج).

أَرحتُها[١]، فعوَّضوا الهمزةَ من الهاء لكثرة دخولِ الهاءِ عليها.

وقالوا: أَيْهاك، فأَبدَلوا من الهاءَ الهمزةَ[٢]، ولـمَّا حذَفوا التاءَ من هَيْهاتَ لِمَا ذكرنا من إِرادة تذكيرِ لفظِها أَدخلَوا كافَ الخطاب، فقالوا: أَيهاك على حدِّها في ذاكَ والنَّجاءك، ويجوزُ أَن تكونَ الكافُ اسماً في محلِّ خفضٍ بالإِضافة، وتَخْلُصَ هَيْها اسماً معرَباً بمعنى البُعد، ويُؤْنسُ بذلك قراءةُ مَن قرأَ «هيهاتٌ» بالرفع والتنوينِ[٣] في أَحد الوجهَين، ومِمَّا يُؤْنِسُ باستعمالهم في هذا اللفظ اسماً معرباً قولُ رؤبة[٤]:

هَيهـاتَ مِـن مُنْخَـرقٍ هَيْهـاؤهْ

فهو كقولهم: بَعُدَ بُعْدُه، وجُنَّ جنونُه للمبالَغة، فهيهاءةٌ فَعْلالَة كزَلْزالة، والهمزةُ فيه بدلٌ من الياء لأَنه رباعيٌّ على ما تقدَّمَ، وقالوا: أَيْهان وأَيْها كما قالوا: هَيْهانَ وهَيْها.

وقولُه: «إِنَّ المفتوحةَ مفرَدةٌ» قد تقدَّمَ الكلامُ عليه إِلى آخر الفصل.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (المعنى في شَتَّانَ تَبايُنُ الشيئَين في بعض المعاني والأَحوالِ، والذي عليه الفصحاءُ شَتَّان زيدٌ وعمرو، وشتَّانَ ما زيدٌ وعمرو، قال:

شَتَّانَ ما يُومِي على كُورِها ... ويَومُ حَيَّانَ أَخي جابِرِ

وقال:

شَتَّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ ... والمَشْرَبُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ

وأَما نحوُ قوله:

لَشتَّانَ ما بينَ اليَزيدَيْنِ في النَّدى ... يَزيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ بْنِ حاتِمِ

فقد أَباه الأَصمعيُّ ولم يَستبعدْه بعضُ العلماء عن القياس).

---

(١) انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥-٢٦.

(٢) انظر اللغات في هيهات الصحاح والتاج (هيه).

(٣) سلف القراءة: ٤/ ١٠٥.

(٤) البيت في ديوانه: ٤، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ٤٣.

قال الشارح: قد تقدَّم الكلامُ على شَتَّان بما فيه مُقْنِعٌ[(١)]، ونحن الآن نتكلَّم على [١٣١/ أ] الأَبيات.

اعلمْ أَن شَتَّانَ معناها تَبايَنَ وافترقَ، وذلك لا يكونُ من واحد لأَن الفُرقةَ إنما تَحصُلُ من اثنَين فصاعداً، والمرادُ المفارَقةُ في المعاني والأَحوالِ كالعِلم والجهل والصحَّةِ والسَّقَمِ ونحوِها لأَن الافتراقَ بالذَّوات حاصلٌ، إذ كلُّ شيئَين فأَحدُهما غيرُ الآخرِ لا مَحالةَ، وإنما لـمّا كان قد يَحصُلُ ثَمَّ اشتِباهٌ في بعض الأَحوال والمعاني وجبَ أَن يكونَ الافتراقُ فيها أَيضاً، فلذلك تقولُ: شَتَّانَ زيدٌ وعمرو، ولو قلت: شَتانَ زيدٌ وسكتَّ لم يَجزْ لَما ذكرناه من أَن الافتراقَ لا يكونُ من واحد.

وأَما البيتُ الثاني الذي أَنشده، وهو[(٢)]:

شَتَّان هذا والعِناقُ والنَّومْ إلخ

فالشاهدُ فيه رفعُ الاسمَين بعده ارتفاعَ الفاعل، وهذه اللغةُ الفصيحةُ، ويُروى «في ظِلِّ الدَّومْ» على الإضافة، فمَنْ رَوى «والظلُّ الدَّومْ[(٣)]» فعلى الصفة، والمعنى الظلُّ الدائم، ومَن أَضافَ أَرادَ بالدَّوم شجرَ المُقْلِ لا الصفةَ.

وأَما البيتُ الأَولُ وهو[(٤)]:

شَتَّان ما يَومِي إلخ

فالبيتُ للأَعشى، والشاهدُ فيه ما يَومِي ويومُ حَيَّانَ، فما [٤/ ٦٩] زائدةٌ، والمرادُ شَتانَ يَومِي ويومُ حَيَّانَ، فهو كالأَول، إلا أَن فيه زيادةَ «ما»، وحَيَّانُ رجلٌ من بَني حنيفةَ كان يُنادمُ الأَعشى، وله أَخٌ يقالُ له جابرٌ كان مَلِكاً يُحسنُ إليه، فهو يُفرِّقُ بين ركوبِه على كُوْرِ الناقة تدورُ وبين تلك الأَيامِ، وهو قريبٌ من معنى البيت الأَول.

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٥٤.

(٢) سلف البيت: ٤/ ٥٥.

(٣) هي رواية البيان والتبيين: ٣/ ٢٢٠، والمقتضب: ٤/ ٣٠٥، والمخصص: ١٤/ ٨٥.

(٤) سلف البيت: ٤/ ٥٥- ٥٦.

وأما البيتُ الثالثُ وهو[1]:

لَشَتَّانَ ما بينَ اليَزيدَيْنِ إلخ

فهو لربيعةَ الرُّقِّي، وهو مولَّدٌ لا يؤخَذُ بشِعره، واليَزيدان يزيدُ بن حاتم المهلَّبيِّ[2]، وهو الممدوحُ ويَزيدُ بنُ أُسَيْد السُّلَميّ، وكان المنصورُ قد عقَدَ ليزيدَ بنِ أُسَيد على ديار مصر، وعقَدَ ليزيدَ بن حاتم على إفريقيَّة، فسارا معاً، وكان يزيدُ بن حاتم يَمُونُ[3] الكتيبتَين، فقال ربيعةُ ذلك[4].

وكان الأَصمعيُّ يُنكرُه، ووجهُ إنكارِه أن شَتَّانَ يقتضي اسمَيْن، و«ما» ههنا إن جعلتَها موصولةً كان ما بعدَها اسماً واحداً بمنزلة شَتَّان زيدٌ، وذلك لا يجوزُ، ولذلك قالوا: لو قيل: شَتَّانَ زيدٌ أو عمرو من غير ذِكرِ اثنَين لم يَجُزْ لأَن أَوْ لأَحدِ الشيئَين، وإن جعلتَها صِلةً لم يَبقَ معك ما يصلُحُ أَن يكونَ فاعلاً، وقال قومٌ: لا يَبعُدُ جوازُ ذلك لأنه إذا تَباعَدَ ما بينهما فقد تَباعَدا وفارَقَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه[5]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (أُفّ يُفتَح ويُضمُّ ويُكسَرُ ويُنوَّنُ في أَحواله، وتَلحقُ به التاءُ منوَّناً فيقالُ: أُفَّة). [٤/ ٧٠]

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن أُفٍّ مبنيةٌ ومعناها أَتضجَّرُ ونحوُه، وحقُّها السكونُ على أَصل البناءِ، والحركةُ فيه لالتقاء الساكنَين، وهما الفاءان، وفيها لغاتٌ عِدَّةٌ، قالوا: أُفَّ مفتوحةً غيرَ منوَّنةٍ، وأُفّاً مفتوحةً منوَّنةً، وأُفُّ مضمومةً من غير تنوين، وأُفٌّ مضمومةً منوَّنةً، وأُفِّ بالكسر من غير تنوينٍ[6]، وأُفٍّ بالكسر مع التنوين، وتخفَّفُ فيقالُ: أُفْ ساكنةَ الفاء، وتُمال فيقالُ: أُفِّي، وهي التي تُخلِصُها العامةُ ياءً فتقولُ: أُفِّي.

---

(١) سلف البيت: ٤/ ٥٦.

(٢) ترجمته في وفيات الأعيان: ٦/ ٣٢١.

(٣) أي يحتمل مؤونة الكتيبتين، انظر اللسان (مون).

(٤) الخبر في الأغاني: ١٦/ ٢٧١-٢٧٢، ووفيات الأعيان: ٦/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٥) انظر قول الأصمعي والردَّ عليه: ٤/ ٥٦.

(٦) هو أَحسن الأَوجه السالفة، انظر العين: ٨/ ٤١٠.

فأَما الفتحُ فيها فلكراهية الكسرِ فيها مع ثِقَلِ التضعيف، فعدَلوا إِلى الفتح إِذ كان أَخفَّ الحركات، ومَن ضَمَّ أَتبعَ الفاءَ ضمَّةَ الهمزةِ كما قالوا: مُنذُ وشُدُّ ومُدُّ، ومَن كسَرَ فعلى أَصل التقاء الساكنَين، ولم يُبالِ الثقلَ.

ومَن لم ينوِّنْ أَرادَ التعريفَ، أَي التضجُّرَ المعروفَ، ومَن نوَّنَ أَرادَ النكرةَ أَي تضجُّراً، ومَن أَمالَ أَدخلَ فيه أَلفَ التأنيثِ وبناه على فُعْلَى، وجازَ دخولُ أَلفِ التأنيثِ مع البناء كما جاءتْ معه في ذَيَّة وكَيَّة، وقد قالوا: هَنَّا في المكان فأَدخَلوا فيه عَلَمَ التأنيثِ مع البناء، فعلى هذا لا يكونُ من لفظ هُنَا، لأَن هُنَا من لفظٍ معتلِّ اللَّامِ، فهو من باب هُدَى وضُحَى، وهَنَّا صحيحُ اللَّام من المضاعَف، فهو من باب حَبٍّ ودَرٍّ، ولا يَبْعُدُ أَن يكونَ من لفظه، ويكونَ وزنُه فَنْعَلاً كعَنْبس، فتكونَ النونُ الأُولى زائدةً، والأَلفُ أَصلاً[١].

وأَما أُفْ الخفيفةُ فإِنهم استثقَلوا التضعيفَ فحذفوا إِحدى الفاءين تخفيفاً، فصارتْ أُفْ ساكنةً لأَنها إِنما كانت متحرِّكةً للساكنَين، وقد زالَ المقتضِي للحركة، وهو ذهابُ أَحدِ الساكنَين.

ومنهم مَن قال: أُفَ بفتح الفاء مع تخفيفها، وقد قرأَ بها ابنُ عباس[٢]، ووجهُ ذلك أَنهم أَبقَوا الحركةَ مع التخفيف أَمارةً على أَنها قد كانت مثقَّلةً مفتوحةً كما قالوا: رُبَ فخفَّفوها، وأَبقَوا الفتحةَ فيها دلالةً على أَصلها كما قالوا: لا أُكلِّمك حِيْرِي دَهْرٍ، فأَسكنَ الياءَ في موضع النصبِ في غير الشِّعر، لأَنه أَرادَ التضعيفَ في حِيْرِي دَهْرٍ، فكما أَنه لو أَدغمَ الياءَ الأُولى في الثانية لم تكنْ إِلا ساكنةً، فكذلك إِذا حُذفتْ الثانيةُ تخفيفاً أُقِرتْ الأُولى على سكونها لتكونَ أَمارةً وتنبيهاً على إِرادة الإِدغام، إِذ مع الإِدغامِ لا تكونُ الأُولى إِلا ساكنةً كذلك ههنا، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في شرح الملوكي[٣].

---

(١) سلف الكلام على أف وهنَّا: ٣/ ٢٤٧، ٤/ ٥٧.

(٢) قراءته في المحتسب: ٢/ ١٨، وانظر معجم القراءات: ٥/ ٤٣، والكلمة من سورة الإسراء: ١٧/ ٢٣.

(٣) ص: ٤٣٧- ٤٣٨ منه، وانظر ما سلف: ٤/ ٥٧.

وأما أُفَّة[١] بتاء التأنيث فلا أعرفُها، وإن كانت قد وردتْ فما أَقلَّها، وإن كان القياسُ لا يأْباها كلَّ الإِباء، لأنه إذا جازَ أَن يدخلَها أَلفُ التأنيث فيقالَ: أُفَّى جازَ أَن يدخلَها تاؤه، لا فرقَ بينهما[٢]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهذه الأَسماءُ على ثلاثة أَضربٍ، ما يُستعمَلُ معرفةً ونكرةً، وعلامةُ التنكيرِ لحاقُ التنوينِ، كقولك: إِيهِ وإِيهٍ وصَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وغاقِ وغاقٍ وأُفِّ وأُفٍّ، ومالا يُستعمَلُ إِلا معرفةً، نحوُ بَلْهَ وآمِين، وما التُزمَ فيه التنكيرُ كأَيْهاً في الكَفِّ، ووَيْهاً في الإِغراء، ووَاهاً في التعجُّب، يقالُ: واهاً له ما أَطْيبَه، ومنه فِدَاءٍ لك فلانٌ بالكسر والتنوينِ، أَي لِيَفْدِكَ، قال:

مَهْــــلاً فِــــداءٍ لــــكَ الأَقْــــوامُ كُلُّهــــمُ)

قال الشارح: قد تقدَّم أَن هذه الأَسماءَ تكونُ نكرةً ومعرفةً، فإذا أُريدَ بها النكرةُ نوِّنتْ، وكان التنوينُ دليلَ التنكيرِ، وإذا أُريدَ بها المعرفةُ واعتُقِدَ ذلك فيها سقطَ التنوينُ منها، وكان سقوطُه عَلَمَ المعرفةِ، وذلك نحوُ صَهْ وصَهٍ وإِيهِ وإِيهٍ، هذا [١٣١/ ب] مقتضَى القياسِ فيها، إلا أَنها من جهة الاستعمال على ثلاثة أَضربٍ، منها ما يُستعملُ معرفةً ونكرةً، ومنها مالم يُستعملْ إِلا معرفةً، ومنها ما لم يُستعملْ إِلا نكرةً.

فالأَول نحوُ قولك: إِيهِ وإِيهٍ وصَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وغاقِ وغاقٍ وأُفِّ وأُفٍّ، فإِيهِ من غير تنوينٍ معرفةٌ، ومعناه الاستزادةُ، قال ذو الرمة[٣]: [٤/ ٧١]

وقَفْنا وقلْنا إِيهِ عن أُمِّ سالِمٍ   وما بالُ تَكْليمِ الدِّيارِ البَلَاقِعِ

لـمَّا أَرادَ المعرفةَ لم يأْتِ فيه بالتنوين، وكان الأَصمعيُّ يخطِّىءُ ذا الرمةِ في هذا البيتِ، ويَزعمُ أَن العربَ لا تقولُ إِلا إِيهٍ بالتنوين، وجميعُ البصريين صوَّبوا ذا الرمة، وقَسَموا

---

(١) حكاها الخليل في العين: ٨/ ٤١٠، والأزهري في تهذيب اللغة: ١٥/ ٥٨٨، والجوهري في الصحاح (أفف)، والرضي في شرح الكافية: ٢/ ٧٤، وانظر اللسان والتاج (أفف).

(٢) كلام الشارح على «أُف» قاله فيما سلف: ٤/ ٥٧.

(٣) سلف البيت: ٤/ ٤٦- ٤٧.

إِيهِ إِلى معرفة ونكرة، فالمعرفةُ إِيهِ بلا تنوينٍ، والنكرةُ إِيهٍ منوَّناً، وقالوا: خَفِيَ هذا الموضعُ على مَن عابَه[١]، والقولُ فيه أَن الأَصمعيَّ أَنكَره من جهة الاستعمال، والنحويون أَجازوه قياساً، ولا خلافَ بينهم في قِلَّة استعمالِه[٢].

ومن ذلك صَهْ من غير تنوينٍ معرفةٌ، وصَهٍ منوَّناً نكرةٌ، ومثلُه مَهْ ومَهٍ، فمَهْ في المعرفة، ومعناه الكَفُّ، ومَهٍ في النكرة، ومعناه كَفًّا، وكذلك إِذا قلت في حكاية صوت الغراب: غاقِ وغاقٍ، إِذا نوَّنتَ كان نكرةً، ومعناه بُعداً بُعْداً أَو فِراقاً فِراقاً، لأَن صوتَ الغراب يُؤْذنُ بالفراق والبُعدِ عندهم، ولذلك سمَّوه غُرابَ البَيْن، وكأَنهم فَهموا ذلك من لفظه إِذ[٣] كان الغرابُ من الغُربة والاغتراب، وإِذا أُريدَ به المعرفةُ تُركَ منه التنوينُ نحوَ غاقِ غاقِ.

ومن ذلك أُفِّ وأُفٍّ، وقد تقدَّم الكلامُ فيه[٤].

فالتنوينُ الذي يدخلُ في هذه الأَصواتِ إِنما يُفرقُ بين المعرفة والنكرةِ، ولا يكونُ في معرفة أَلبتَّة، ولا يكونُ إِلا تابعاً لحركات البناء، وليس كتنوين زيد وعمرو الذي يكونُ بعد حركات الإِعراب في المعرفة والنكرة[٥].

وأَما الثاني وهو مالا يُستعملُ إِلا معرفةً فنحوُ بَلْهَ بمعنى دَعْ، وآمِين بمعنى استجبْ، لم يُسمعْ في واحد منهما[٦] التنوينُ، وقد تقدَّم ذِكرهما[٧].

وأَما الضربُ الثالثُ وهو ما لا يُستعملُ إِلا نكرةً منوَّناً فنحوُ إِيهاً في الكفِّ، فإِنها لم

---

(١) كذا في سر الصناعة: ٤٩٤.

(٢) انظر قول الأصمعي فيما سلف: ٤/ ٤٧.

(٣) في ط: «إذا». تحريف.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٣٧، ٤/ ٥٧.

(٥) من قوله: «فالتنوين..» إلى قوله: «والنكرة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٩٤.

(٦) في ط: «منها». تحريف.

(٧) انظر ما سلف: ٤/ ٧٦.

تَرِدْ إلا منوَّنةً نكرةً، وفُتحتْ للفرق بينها[1] وبين إِيهِ التي بمعنى الاستزادة، يقالُ: إِيهِ أي زِدْ من حديثك أو عملِك، وإِيهاً إذا استكففتَه عن ذلك، قال حاتم[2]:

إِيــهٍ فِــدَاءٍ لَكــمْ أُمِّــي ومــا ولَــدَتْ حــامُوا علىٰ مَجْدِكُمْ واكْفُـوا مَـنْ اتَّكَـلَا

[٤/ ٧٢] وقال أبو بكر بنُ السرِّي: يقالُ: إِيهِ في الكَفِّ وإِيهاً بالتعريف والتنكير، قال: ومَن يُنوِّنْ إذا فتَح فكثيرٌ، والقليلُ مَن يفتحُ ولا يُنوِّنُ[3]، ومن ذلك وَيْهاً بمعنى الإغراءِ بالشيء والاستِحثاثِ عليه، قال الكميتُ[4]:

وجــاءتْ حَــوادِثُ في مِثْلِهــا يقــالُ لِمِــثْلِيَ وَيْهــاً فُــلُ

وقال الآخرُ[5]:

وهْــوَ إذا قِيــلَ لَــهُ وَيْهــاً كُــلْ فإِنَّـــه مُوَاشِـــكٌ مُسْـــتَعْجِلْ
وَهْــوَ إذا قِيــلَ لَــهُ وَيْهــاً فُــلْ فإِنَّـــه أَحْـــرِ بـــهِ أَن يَنْكُـــلْ

يريدُ يا فلانُ، وهو صوتٌ سُمِّي به الفعلُ، ومسمَّاه أَسرِعْ وعَجِّلْ، وهو مبنيٌّ لذلك، وفُتحَ لثقلِ الكسرِ بعد الياء، ولم يأتِ عنهم إلا منكوراً، وقالوا: وَاهاً له ما أَطْيبَه للتعجُّب من طِيب الشيء وحُسنِه، وهو اسمٌ لأَعْجَبُ، قال أَبو النجم[6]:

واهــاً لِرَيَّــا ثُــمَّ واهــاً وَاهَــا يــا ليــتَ عَينَيْهــا[7] لَنــا وفَاهــا

بِــــثَمنٍ نُــــرْضِي بـــــه أَباهـــــا

---

(١) في ط: «بينهما». تحريف.

(٢) البيت في ديوانه: ٧٥، والأصول: ٢/ ١٣١، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٨٠، والرواية في المصادر السالفة «وَيهاً».

(٣) الأصول: ٢/ ١٣١.

(٤) البيت في ديوانه: ١/ ٤٤٣.

(٥) الأبيات بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢٩٢، وتهذيب اللغة: ٥/ ٣٥٤-٣٥٥، والإمتاع والمؤانسة: ٣/ ٢٠، والصحاح واللسان (ويه).

(٦) الأبيات في ديوانه: ٤٤٩، وانظر تخريجها فيه: ٤٥٥-٤٥٦.

(٧) كذا في د، ر، ط، وفي الديوان «عيناها».

وهو من الأَسماء التي لم تُستعملُ إِلا منكورةً منوَّنةً، والعِلةُ في بنائه وفتحِه كالعِلة في وَيْهاً، ومن ذلك قولُهم: فِداءٍ لكَ فلانٌ بالكسر والتنوينِ، أَنشدَ أَبو زيد[١]:

أَيْهـاً فِـداءٍ لـكَ يـا فَضَـالَهْ أَجِـرَّهُ الـرُّمحَ ولا تُهالَـهْ

[٤/ ٧٣] فهو مبنيٌّ على الكسر، وإِنما بُني لوقوعه موقعَ ما أَصلُه البناءُ، وهو فعلُ الأَمر[٢] لأَنهم يريدون به الدعاءَ، والدعاءُ حقُّه أَن يكونَ على لفظ الأَمر، وما جاء منه بلفظ الخبر نحوَ رحمَه اللهُ وسلَّمه اللهُ فتوسُّعٌ ومبالَغةٌ على معنى حصول ذلك واستقرارِه، والمرادُ لِيَفْدِكَ[٣]، وهو في البناء كنَزَالِ ومَنَاعِ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين على أَصل ما يقتضيه التقاءُ الساكنَين، والتنوينُ فيه للتنكير على نحوه في إِيهٍ، ولم يُسمعْ عنهم إِلا منوَّناً، وذلك لأَنه ليس له متعلَّقٌ يَحتملُ التعريفَ كما لنظائره فيما ذكرنا، فيجريَ مَجْرى ما وقع موقعَه من الفعل.

ويُروى «فِداءٌ لكَ» بالرفع و«فِدَىً لك» بالقصر، أَما وجهُ الرفع فعلى أَنه خبرٌ مقدَّمٌ على المبتدأ، وهو فلانٌ، وأَما القصرُ فيَحتملُ أَمرَين:

أَحدُهما أَن يكونَ في موضعِ رفعٍ، كما قالوا: فداءٌ لكَ فرفعوا، ويجوز أَن يكونَ في موضعِ بناءٍ إِلا أَنه ثبتتْ الأَلفُ وإِن كان في موضع سكونٍ لأَن الأَلفَ الواقعةَ قبل الممدود لا تقعُ قبل المقصور، لكنَّه ثبتتْ فيه الأَلفُ كما ثبتتْ في متى، وليستْ الأَلفُ في

---

(١) تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٨٤، وزد المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٠٧، والبغداديات: ٤٣٥، وكتاب الشعر: ٢٠١، والعسكريات: ٢٧٩، وسر الصناعة: ٨١ والرواية في النوادر والمقتضب وسر الصناعة «ويهاً»، وفي البغداديات والعسكريات: «إيهاً»، وفي الإيضاح والمقصور والممدود: «مهلاً».

(٢) هو قول الفارسي في الحلبيات: ١٠٧، وذهب ابن جني إلى أنه بني لتضمنه معنى لام الأمر، وانتقد من يقول بقول ابن يعيش، انظر التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٥، والنكت: ٨٦٧، ومصادر الحاشية السالفة.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٤٢.

«فِدَىً لك» على هذا كالتي في عَلَا من قوله[1]:

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا.

لأن هذه في موضعِ حركةٍ وهي ضمةٌ، وتلك في موضع سكونٍ، فأما قولُه[2]:

مَهْلاً فِداءٍ لكَ الأَقوامُ كُلُّهمُ ... وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ

[٤/ ٧٤] فالبيتُ للنابغة، والأَقوامُ رفعٌ لأَنه فاعلُ فِداء لأَنه في معنى لِيَفْدِك الأَقوامُ، ويُروَى بالرفع على الابتداء والخبرِ، وبالنصب على المصدر، ذكَره النحاسُ[3]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن أَسماء الفعل دُونَكَ زيداً، أَي خُذْه[4] وعِندَكَ عَمراً، وحَذْرَكَ بكراً، وحِذَارَكَ ومَكانَكَ وبَعْدَكَ إِذا قلت: تأَخَّرْ أَو حذَّرتَه شيئاً خلفَه، وفَرْطَكَ وأَمامَكَ إِذا حذَّرتَه من بين يدَيْه شيئاً أَو أَمرتَه أَن يتقدَّم، ووراءَك[5] أَي أُنظرْ إِلى خلفِك إِذا بصَّرتَه شيئاً).

قال الشارح: قد سمَّوا الأَفعالَ بأَسماءٍ مضافةٍ ظروفَ أَمكنةٍ وغيرَها، وقد قصَره بعضُهم على السماع[6]، ولا يَستعملُ إِلا ما وردَ عن العرب من ذلك ولا يقيسُه، وقد أَجازَ الكسائيُّ الإِغراءَ بجميع حروف الصفات[7]، ويريدُ أَهلُ الكوفة بحروف

---

(١) هو غيلان بن حريث كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٧٧، والبيت لغيلان في اللسان (نوش)، والخزانة: ٤/ ١٢٥ عن ابن بري، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٤٥٣، والأصول: ٢/ ١٣٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٩، والمنصف: ١/ ١٢٤ والصحاح (نوش)، والنكت: ٩٣٠.

(٢) هو النابغة الذبياني كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ٢٦، والمسائل المنثورة: ٢٤٥، والخزانة: ٣/ ٧.

(٣) في إعراب القرآن: ٣/ ٢٨.

(٤) في ط: «خذ».

(٥) في ط: «وراءك».

(٦) هم البصريون، انظر المرتجل: ٢٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٥، والارتشاف: ٢٣١٠، والمساعد: ٢/ ٦٥٦.

(٧) انظر إجازته في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٥، والارتشاف: ٢٣١٠، والمساعد: ٢/ ٦٥٦،=

الصفات حروفَ الجرِّ لإجراء حروف الجرِّ مُجْرى الظروف[١].

والمذهبُ الأَولُ، وعليه الأَكثرُ، وذلك لِقلَّة ما جاء منه عنهم، فمن ذلك [١٣٢/ أ] قالوا: دُونَكَ زيداً، أَي خُذْه من تحتُ[٢]، وعِندَكَ عمراً، أَي الزمْه من قُرْبٍ، وقالوا: مَكانَكَ بمعنى اثبتْ، قال الله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾[٣] فأَكَّدَ الضميرَ في «مكانَكم» حيث عطفَ عليه الشُّركاءَ، فهو كقولك: اثبتُوا أَنتم وشركاؤكم[٤].

وقالوا: بَعْدَكَ ووراءَكَ إِذا قلت له: تأَخَّرْ وحذَّرتَه شيئاً مِن خَلفِه، وقالوا: فَرْطَكَ وأَمامَكَ إِذا حذَّرتَه من بين يدَيه شيئاً، فهذه كلُّها ظروفٌ أُنيبتْ عن فعل الأَمر، فهي في مذهب الفعل لذلك، والذي يدلُّ على ذلك قولُه[٥]:

وقَوْلي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشَتْ ... مَكانَكِ تُحْمَدي أَوْ تَسْتَريحي

فجوابُه بالجزم دليلٌ على أَنه في مذهب الأَمر، كأنه قال: اثبُتي تُحمدي أَو تَستريحي، ومن ذلك ما حكاه الفرَّاء من قول بعض العرب مَكانَكَني[٦] لـمَّا وضعَه موضعَ أَنظرْني أَلحقَه النونَ المزيدةَ لسلامة الفعل من الكسر، نحوُ خُذْني وأَنظرْني، وهذه مبالَغةٌ في إِجراء هذه الظروفِ مُجْرى الفعل.

ولكونِ هذه الظروفِ في مَذهب الفعل [٤/ ٧٥] ونائبةً عنه لم تكن معمولةً لغيرها،

=وما سيأتي: ٨/ ١٦.

(١) من قوله: «وقد أجاز الكسائي..» إلى قوله: «الظروف» قاله ابن الباذش في المرتجل: ٢٥٣، وانظر مصطلح الكوفيين في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢، ١/ ٣١-٣٢، ١/ ١١٩، ١/ ٣٢٢، ١/ ٣٧٥، والمحلَّى: ٢٢٥، والبسيط لابن أبي الربيع: ٨٣٨، والمساعد: ٢/ ٢٤٥، والهمع: ٢/ ١٩، ويطلق الكسائي مصطلح الصفة على الظرف، انظر الأصول: ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٦، والنكت: ٣٣٤، وهو تفسير المازني.

(٣) يونس: ١٠/ ٢٨.

(٤) كذا في الخصائص: ٣/ ٣٥، وانظر الحلبيات: ١٠٤.

(٥) هو عمرو بن الإطنابة كما في مجالس ثعلب: ٦٧، وأمالي القالي: ١/ ٢٥٨، وسمط اللآلي: ٥٧٤، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٢٣٨، ٤/ ٢٤٧، والبيت بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ٣٥.

(٦) حكاه في معاني القرآن: ١/ ٣٢٣، وحكايته بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ٣٥.

ولا الحركةُ فيها بحركة إعراب، وإنما هي حركةُ بناء محكيَّةٌ جائيةٌ بعد النقل على ما كانت عليه قبلَه، إلا أنها لـمَّا لم تكن بعاملٍ كانت بناءً[١].

ويجوزُ أن لا تكونَ حكايةً، وإنما هي بناءٌ لأنه لـمَّا سُمِّي به في حال إضافته صار كالاسم الواحد، وصار الأَولُ كالصَّدر للثاني، ففتْحَ الأَولُ كفتحِ حضرَموتَ، وليستْ الفتحةُ فيه الفتحةَ التي كانت له في حال إعرابِه.

وأما الكافُ في عندَك ودُونَك ونحوِهما من الظروف المسمَّى بها الأفعالُ فإنها أسماءٌ مخفوضةُ الموضعِ[٢] لأَنها قبلَ التسمية بها كانت أسماءً مخفوضةً لا محالةَ، والتسميةُ وقعتْ بها، فكانت باقيةً على اسميَّتها إذ التسميةُ لا تُحيلُها، ألا ترى أن نحوَ تأبَّطَ شرَّاً لـمَّا وقعتْ التسميةُ بالجملة حُكيتْ، وكان الاسمُ الثاني منصوباً كحاله قبل التسمية.

وذكَر ابنُ بابَشاذ أن الكافَ في هذه الأَسماءِ حرفُ خطابٍ على حدِّها في رُوَيدَك وذلكَ والنَّجاءكَ، واحتجَّ بأَنها أسماءُ أفعالٍ، وأسماءُ الأفعالِ في مَذهب الفعل، فلا تُضافُ، هذا معنى كلامه[٣].

والمذهبُ الأَولُ لأَن التسميةَ في دُونكَ وعِندَكَ ونحوِهما وقعتْ بالمضافِ والمضافِ إليه كما وقعتْ بالجملة في نحو تأبَّطَ شرَّاً وبَرَقَ نَحْرُه، والتسميةُ في رُوَيدَك وقعتْ بالاسم الأَولِ وحدَه بدليل أنه يقعُ بعدَه الظاهرُ، فتقولُ: رُوَيدَ زيداً، وليس كذلك في الظروف.

فأَما حَذْرَكَ وحِذَارَك فلا أَراه من هذا الباب[٤]، وإنما هو من مصادرَ مضافةٍ إلى ما

---

(١) هو قول الأخفش كما في الحلبيات: ١٠٧-١٠٨.

(٢) انظر في هذا الكتاب: ١/ ٢٥٠، والمقتضب: ٣/ ٢٠٥، ٣/ ٢١١، ٣/ ٢٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٦، والنكت: ٣٣٤، والارتشاف: ٢٣١٠.

(٣) وهو قول ابن الخشاب، انظر المرتجل: ٢٥٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٦٩، والارتشاف: ٢٣١٠، والمساعد: ٢/ ٦٥٧.

(٤) هو ما اعترض به المبرد على سيبويه، انظر في ذلك الكتاب: ١/ ٢٤٩، والانتصار: ٩٠-٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٧، والنكت: ٣٣٤.

بعدَها، فهي من باب عَمْرَكَ اللهَ وقِعْدَكَ اللهَ، وإنما أوردَها ههنا لأن فيها تحذيراً كالتحذير في وراءَكَ وأمامَكَ ونحوِهما، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن الأصواتِ قولُ المتندِّم والمتعجِّبِ: وَيْ، يقولُ: وَيْ ما أَغْفلَه، ويقال: وَيْ لُمَّه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وضرَبَه فما قال: حَسِّ ولابَسِّ، ومِضٍّ أن يتمَطَّقَ بشفتيه عند ردِّ المحتاج، قال:

سألتُها الوَصْلَ فقالتْ مِضِّ

وفي أمثالهم: «إنَّ في مِضٍّ لَمَطمَعاً»، وبَخٍّ عند الإعجاب، وأَخٍّ عند التكرُّه، قال العجَّاجُ:

وصارَ وَصْلُ الغانياتِ أَخَّا

ورُوِي «كِخَّا»، وهَلَا زجرٌ للخيل، وعَدَسْ للبغل، وبه سُمِّي، وهَيْدَ بفتح الهاء وكسرِها للإبل، وهادَ مثلُه، ويقالُ: أتاهم فما قالوا له: هَيْدَ مالكَ إذا لم يسألوه عن حاله، وجَهْ ودَهْ مثلُه، ومنه إلَّا دَهٍ فلا دَهٍ، وحَوْبُ وحَايْ وعايْ مثلُه، وسَعْ حَثٌّ للإبل وجَوْتَ دُعاءٌ لها إلى الشُّرب، وأنشد قولَه:

دَعاهُنَّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لِصوتِهِ ... كما رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّماءَ الصَّوادِيَا

بالفتح مَحْكيّاً مع الألف واللام، وجِئْ مِثلُه وحَلْ زجرٌ للناقة، وحَبْ من قولهم للجمل: حَبْ لا مَشيتَ، وهِدَعْ تسكينٌ لصغار الإبل، ودَوْهِ دعاءٌ للرُّبَع، ونَخَّ مشدَّدةً ومخففَّةً صوتٌ عند إناخة البعير، وهِيخِ وإيخِ مثلُه، وهُسْ وهِجْ وفَاعِ زجرٌ للغنم، وبُسْ دعاءٌ لها، وهَجْ وهَجَا خَسْءٌ للكلب، قال:

سَفِرَتْ فقلْتُ لها هَجِ فتبَرْقَعَتْ ... فذكَرتُ حينَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارا

وهِيج يصوِّتُ به الحادي، وحَجْ وعَهْ وعِيزِ زجرٌ للضأن، وثِئْ دعاءٌ للتَّيس عند السِّفاد، ودَجْ صياحٌ بالدجاج، وسَأْ وتُشُؤْ دعاءٌ للحمار إلى الشُّرب، وفي مثَلٍ «إذا وقفَ الحمارُ على الرَّدْهة فلا تَقلْ له سَأْ»، وجاهِ زجْرٌ للسَّبُع، وقُوسْ دعاءٌ للكلب، وطِيخِ

حكايةُ صوتِ الضاحِك، وعِيطِ صوتُ الفتيان إذا تَصايَحوا في اللَّعب، وشِيْبِ صوتُ مَشافِرِ الإِبل عند الشُّرب، وماء حكايةُ بُغَام الظَّبية، وغاقِ حكايةُ صوت الغراب، وطاقِ حكايةُ صوت الضَّرْب، وطَقْ حكايةُ صوت وقْعِ الحجارة بعضها ببعض، وقَبْ حكايةُ وقْعِ السيف). [٤/ ٧٦]

قال الشارح: إنما قال: «ومن الأَصوات» لأَن أَسماءَ الأَفعالِ والأَصواتِ مُتواخِيةٌ، لأَنها مزجورٌ بها كما أَن الأَصواتَ كذلك.

واعلمْ أَن الأَصواتَ كلَّها مبنيةٌ محكيَّةٌ، لأَن الصوتَ ليس فيه معنىً، فجَرى مَجْرى بعضِ حروف الاسم، وبعضُ حروف الاسم مبنيٌّ، فمن ذلك قولُهم: وَيْ في حال النَّدم والإِعجابِ بالشيءِ، وهو اسمٌ سُمِّي به الفعلُ في حال الخبرَ، كأَنه اسمُ أَعجَبُ أَو أَتندَّمُ، وهو مبنيٌّ لأَنه صوتٌ سُمِّي به، ولم يَلتقِ في آخره ساكنان، فيجبَ لذلك التحريكُ، فبقي على سكونه.

وقالوا[١]: وَيْ لُمِّهِ، والمرادُ لأُمِّه، فحذفوا الهمزةَ تخفيفاً كما قالوا: أَيْشٍ، والمراد أَيُّ شيءٍ، فحذفوا تخفيفاً، فأما قولُه تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٢] فذهب الخليلُ وسيبويه إِلى أَن وَيْ منفصلةٌ معناها أَعجَبُ، ثم ابتدأَ كأَنه لا يُفلحُ الكافرون، وكأَنَّ ههنا لا يرادُ به التشبيهُ[٣]، بل القطعُ واليقينُ، وعليه بيتُ الكتاب[٤]:

---

(١) في ط: «قال».

(٢) القصص: ٢٨/ ٨٢.

(٣) قاله ابن جني، ووافق الخليل وسيبويه، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٤، والأصول: ١/ ٢٥١، والحلبيات: ٤٤-٤٦، والعضديات: ٥٨-٥٩، والمحتسب: ٢/ ١٥٥، والنكت: ٥٢٣.

(٤) هو زيد بن عمرو بن نُفيل كما في الكتاب: ٢/ ١٥٥، والأصول: ١/ ٢٥١-٢٥٢، والنكت: ٥٢٤-٥٢٥، والخزانة: ٣/ ٩٧، ونسب البيت إلى نُبيه بن الحجاج السهمي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١١، وصحح الغندجاني نسبته إلى زيد بن عمرو في فرحة الأديب: ١٣٣، ونسبه الجاحظ في البيان والتبيين: ١/ ٢٣٥ إلى أبي الأعور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.=

وَيْ كأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

لم يُرِدْ ههنا التشبيهَ، بل اليقينَ، ومِمَّا لا يكونُ فيه «كأَنَّ» إِلَّا عاريةً من معنى التشبيه قولُه[1]: [٤/ ٧٧]

كأَنَّني حينَ أُمْسي لا تُكلِّمني مُتَيَّمٌ يَشْتهي ما ليسَ مَوجُودا

أَي أَنا حينَ أُمسي هذه حالي[2]، وذهب أبو الحسن إلى أنه وَيْكَ مفصولةٌ من أَنَّه[3]، وكان يعقوبُ يقفُ على وَيْكَ[4]، ثمَّ يبتدئ ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، كأَنه أَراد بذلك الإِعلامَ بأَن الكافَ من جُملة وَيْ، وليستْ التي في صدْر كأَنَّ[5]، إنما هي وَيْ على ما ذكرنا، أُضيفَ إِليها الكافُ للخطاب على حدِّها في ذلك وأُولئك، ويؤيِّد ذلك قولُ عنترة[6]:

ولقدْ شَفَى نَفْسي وأَبْرأَ سُقْمَها قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

فجاء بها متصلةً بالكاف من غير «أَنَّ»، فهي حرفُ خطابٍ، وليستْ اسماً مخفوضاً كالتي في غلامك وصاحبك، لأَن وَيْ إِذا كانت اسماً للفعل فهي في مَذهب الفعل، فلا تضافُ لذلك، وأَنَّ وما بعدَها في موضع نصبٍ باسم الفعل الذي هو وَيْ، ولذلك

=وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٨٧-٨٨، والعضديات: ٦٠، والخصائص: ٣/ ٤١، والمحتسب: ٢/ ١٥٥.

(١) نسبه ابن جني في الخصائص: ٣/ ١٧٠ إلى عمر، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة: ١/ ١٦٦، وورد بلا نسبة في المحتسب: ٢/ ١٥٥.

(٢) قاله ابن جني في المحتسب: ٢/ ١٥٥.

(٣) مذهبه في العضديات: ٥٨-٥٩، والخصائص: ٣/ ٤٠-٤١، ٣/ ١٧٠، والمحتسب: ٢/ ١٥٥.

(٤) وروي هذا الوقف عن أبي عمرو، انظر المحتسب: ٢/ ١٥٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٧٦، والنشر: ٢/ ١٥١، وانظر أيضاً إيضاح الوقف والابتداء: ٣٩٤-٣٩٦.

(٥) هو توجيه ابن جني لهذا الوقف، انظر المحتسب: ٢/ ١٥٦.

(٦) البيت في ديوانه: ٢١٧، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١٢، وشرح السبع الطوال: ٣٥٩، والمحتسب: ٢/ ١٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨٤.

فُتحتْ أَن، والتقديرُ أَعجَبُ لأَنه لا يفلحُ الكافرون، فلمَّا سقطَ الجارُّ وصلَ [٤/ ٧٨] الفعلُ فنصَبَ.

وذهب الكسائيُّ إِلى أَن الأَصل وَيْلَك، فحُذِفتْ اللَّامُ تخفيفاً، وهو بعيدٌ، وليس عليه دليلٌ (١)، وقد ذهب بعضُهم إِلى أَن وَيْكأَنَّه بكماله اسمٌ واحدٌ، والمرادُ شِدَّةُ الاتصالِ، وأَنه لا ينفصلُ بعضُه من بعض، فاعرفْه (٢).

ومن ذلك حَسِّ وبَسِّ، فحَسِّ اسمٌ سُمِّي به الفعلُ في حال الخبر، ومعناه أَتأَلَّمُ وأَتوجَّعُ، وهو مبنيٌّ لأَنه صوتٌ وقعَ موقعَ الفعل، وكُسِرَ لالتقاء الساكنَين، وبَسِّ بمعنى حَسْبُ، فهو اسمُ اكتَفِ واقطَعْ، يقالُ: ضرَبَه فما قال: حَسِّ ولا بَسِّ، أَي لم يتوجَّعْ ولا اسْتَكفَّ (٣)، وفي الحديث: «فأَصابَ قدمُه قدمَ رسولِ الله ﷺ، فقال: حَسِّ (٤)»، كأَنه تأَلَّمَ.

ومن ذلك مِضِّ بكسر الميم والضادِ، وهو حكايةُ صوتِ الشفتَين عند التمطُّقِ، يقالُ ذلك عند رَدِّ ذي الحاجةِ، وهو اسمٌ [١٣٢/ ب] بمعنى اعْذِرْ، والمرادُ به الرَّدُّ مع إِطماعٍ، وفي المثل «إِن في مِضٍّ لَطمَعاً (٥)»، أَي لَطَمعاً، وقال الراجز (٦):

---

(١) مذهب الكسائي في الخصائص: ٣/ ١٧٠، والمحتسب: ٢/ ١٥٦، ودفعه الزجاج من دون نسبة، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٥٦، وذكر ابن الشجري في أماليه: ٢/ ١٨٣ أن الكسائي وافق الخليل وسيبويه في هذه المسألة. وأجاز الفراء أن يكون ويك بمعنى ويلك، وحكى عن بعض النحويين أن يك بمعنى ويلك، انظر معاني القرآن له: ٢/ ٣١٢، والنكت: ٥٢٤.

(٢) هو ظاهر كلام الفراء في معاني القرآن: ٢/ ٣١٢، وهو بلا نسبة في المحتسب: ٢/ ١٥٥. وانظر الأقوال السالفة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨٣-١٨٤.

(٣) أي لم يسأل الناس التخفيف، اللسان (كفف).

(٤) الحديث في النهاية لابن الأثير: ١/ ٣٧٧.

(٥) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٥١، والمستقصى: ١/ ٤١٣، يضرب عند الشك في نيل الشيء.

(٦) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٢١ والصحاح (مضض)، ومجمع الأمثال: ١/ ٥١، والارتشاف: ٢٣١٧، والدرر: ٢/ ١٤١.

سَـــــأَلْتُها الوَصْـــــلَ فقالـــــتْ مِـــــضِّ

وهي مبنية على الحكاية، وكُسِرتْ لالتقاء الساكنَين، وهما الضَّادان، ومن ذلك بَخٍّ، وهي كلمةٌ تقال عند تعظيم الشيءِ وتفخيمِه، وأَصلُها التشديدُ والكسرُ، قال الشاعر(١):

في حَسَـــــبٍ بَـــــخٍّ وعِـــــزٍّ أَقْعَسـا

أَي في حسَبٍ مقولٍ فيه ذلك، وهو اسمٌ لعَظُمَ وفَخُم، فهو مبنيٌّ لذلك، وفيه لغاتٌ، قالوا: بَخٍّ بَخٍّ بالتضعيف والكسر من غير تنوينٍ، فالبناءُ لأَنه صوتٌ محكيٌّ أَو لوقوعه موقعَ الفعل، والكسرُ لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان، وقالوا: بَخٍّ بَخٍّ بالتضعيف مع التنوين، كأَنهم أَرادوا النكرةَ، وقالوا: بَخْ بَخْ مخففَّةً كأَنهم استثقَلوا التضعيفَ، فحذَفوا إِحدى الخاءين، ثم سكنَّوا الأُخرى لأَنه لم يَلْتَقِ فيه ساكنان، قال الأَعشى(٢):

بَـــينَ الأَشَـــجِّ وبَـــينَ قَـــيْسٍ بـــاذِخٌ بَـــخْ بَـــخْ لوالِـــدِهِ ولِلمَولُـــودِ

وقالوا: بَخٍ بَخٍ بالتنوين للتنكير، قال الشاعر(٣): [٤/ ٧٩]

رَوَافِـــدُهُ أَكْـــرَمُ الرَّافِـــداتِ بَـــخٍ لـــكَ بَـــخٍّ لِبَحْـــرٍ خِضَـــمّْ

فجمعَ بين اللُّغتين، وحكى ابن السِّكيت بَهْ بَهْ في معنى بَخْ بَخْ، وينبغي أَن تكونا لغتَين لأَن الهاءَ لا تُبدَلُ من الخاء(٤).

---

(١) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ١/ ٢٠٣، والكتاب: ٣/ ٤٥٢، والنكت: ٩٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٤، وشرح الملوكي: ٤٣٤، وبلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢٣٤، والأصول: ٣/ ٣٢٥، والشيرازيات: ٢١٢ أقعس: ثابت.

(٢) هو أَعشى همْدان، والبيت له في الصبح المنير: ٣٢٣، وجمهرة اللغة: ٦٥ والصحاح(بخخ)، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٤، وشرح الملوكي: ٤٣٤، وبلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣٤٩.

(٣) هو خلف الأحمر كما في شرح الملوكي: ٤٣٥، والبيت مما ذكره أو أنشده الأحمر في الغريب المصنف: ٢٦٧، وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة: ١/ ١٧٥، ٢/ ٤٢١، والمخصص: ١٢/ ١٩٨، والخزانة: ٣/ ١٠٣، والصحاح واللسان والتاج (بخخ)، والخضم: البحر لكثرة مائه، اللسان (خضم).

(٤) قال ابن السكيت في باب الهاء والخاء: «ويقال بَخْ بَخْ وبَهْ بَهْ..»، القلب والإبدال: ٣٢،=

وقالوا: أَخٍّ عند التكرُّه للشيءِ، وهو صوتٌ سُمِّي به الفعلُ، ومسمّاه أكرهُ وأتكرَّهُ، قال العجاج[١]:

وانْثَنَتْ الرِّجْلُ فصارَتْ فَخَّا ... وصارَ وَصْلُ الغانياتِ أَخَّا

ويُروى «كخًا»[٢]، أعربَها هنا لأنه أرادَ اللفظةَ، ولم يُردْ مُسمَّاها، وقالوا: هَلَا، وهو زجرٌ للخيل والإِبل، وهو اسمٌ للفعل، ومسمّاه توسَّعي أو تَنحَي ونحوُهما، قال[٣]:

وأيُّ جَوادٍ لا يقالُ لـه هَلَا

وقد تُسكَّنُ بها الإِناثُ عند دُنوِّ الفحلِ منها، وهو صوتٌ محكيٌّ مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الفعل، وهو مسكَّنُ الآخِرِ على ما يقتضيه البناءُ، وقالوا: عَدَسْ، وهو زَجْرٌ للبَغل، قال ابنُ مُفرِّغ[٤]:

عَدَسْ ما لِعبَّادٍ عَليكِ إِمارةٌ ... أَمِنْتِ وهذا تَحملينَ طلَيقُ

وقد سمَّوا البغلَ نفسَه عَدَسْ، قال[٥]:

إِذا حَمَلْتُ بِزَّتي على عَدَسْ ... على الذي بينَ الحِمارِ والفرَسْ

فلا أُبالي مَنْ غَزَا ومَنْ جَلَسْ

=ومثله حكى أبو الطيب في الإِبدال: ٢/ ٣٤٨، وانظر الإبدال والمعاقبة والنظائر: ٥٣، وشرح الملوكي: ٤٣٦، واللسان (بهه).

(١) البيتان في ديوانه: ٢/ ٢٨٠، وهما بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٨٣، والثاني غير منسوب في الخزانة: ٣/ ١٠٣-١٠٤، وانظر تخريجهما في الديوان.

(٢) قال ابن الأثير: «قيل: هي أعجمية عُربت»، النهاية: ٢/ ٥٢٦.

(٣) صدر البيت:

أَعيَّرْتَني داءً بأُمِّكَ مثلُه

وقائلته ليلى الأخيلية، وهو في ديوانها: ١٠٣، وأدب الكاتب: ٤٢٠-٤٢١، والاقتضاب: ٤٩٧، والخزانة: ٣/ ٣٣.

(٤) سلف البيت: ٤/ ٣٦.

(٥) سلف البيت الأول: ٤/ ٣٦.

[٤/ ٨٠] وهو صوتٌ مَحكيٌّ، ولم يَلتقِ في آخره ما يُوجبُ تحريكَه، فبقيَ على سكونِه، وقالوا: هَيْدَ وهِيْدَ بفتح الها وكسرِها، وهو زجرٌ للإبل، قال الشاعر[1]:

باتَــتْ تُبــارِي[2] شَعْشَــعاتٍ ذُبَّــلَا فهْــيَ تُســمَّى زَمْزَمــاً وعَــيْطَلَا

حتَّــى حَــدَوْناها بِهَيْــدَ وهَــلَا حتَّــى يُــرَى أَسْــفَلُها صــارَ عَــلَا

زَمْزَمُ وعَيْطَلُ اسمان لناقة واحدة[3]، ويقال: أَتاهم فما قالوا له: هَيْدَ، أَي ما سأَلوه عن حاله، وهو مبنيٌّ لَمّا ذكرناه من أَنه صوتٌ سُمِّي به الفعلُ، وكان حقُّه أَن يكونَ مسكَّنَ الآخِر، إلا أَنه التقَى في آخره ساكنان الياءُ والدالُ، ففُتحتْ الدالُ لالتقاء الساكنَين لِثِقل الكسرة بعد الياء.

وهَادِ مثلُه، يقال: هَيْدَ وهَادِ، ويقال: مالَه هَيْدَ ولا هادِ، أَي لا يقالُ له ذلك، أَي لا يُمنعُ من مَرامِه ولا يُزْجَرُ عنه لقُوته، قال ابن هرمة[4]:

حتــى اســتقامَتْ لَــهُ الآفــاقُ طائِعــةً فــما يقــالُ لَــهُ هَيْــدَ ولا هَــادِ

إلا أَن هَيْدَ مفتوحةٌ لثقل الكسرة بعد الياء، وهادِ مكسورةٌ على القياس.

وقالوا: جَهْ، وهو صوتٌ يُزجرُ به السبعُ لِيَكُفَّ وينتهيَ، يقالُ منه: جَهْجَهْتُ بالسَّبُع، إذا قلتُ له ذلك، كما يقال: بَخْبَخْتُ إذا قلت له: بَخٍّ بَخٍّ، ويقال: تَجَهْجَهْ عنِّي، أَي طاوِعْ وانْتَهِ[5].

---

(١) الأبيات مما نسب إلى القتال الكلابي، انظر ديوانه: ١٠٠، والثالث والرابع له في الصحاح (هيد)، والأول والثاني بلا نسبة في اللسان (زمم)، والثالث والرابع بلا نسبة أيضاً في اللسان (هلا)، والخزانة: ٣/ ٨٩.

(٢) في ط، ر: «تبادي».

(٣) انظر الصحاح (عطل).

(٤) البيت في ديوانه: ١٠٦، والخزانة: ٣/ ٨٩، وهو بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٤٥١.

(٥) كذا في الصحاح (جهجه).

ومثلُه في الزَّجر قالوا: دَهْ، مثلُ هَبْ، ومنه «إِنْ لادَهْ فلادَهْ[(١)]» ساكنةَ الهاء، وهي[(٢)] روايةُ ابن الأعرابيِّ[(٣)]، والمشهورُ روايةُ المفضَّل إِنْ لادَهٍ فلادَهٍ[(٤)]، ومعناه افعلْ، فهو صوتٌ سُمِّي به الفعلُ [٤/ ٨١] في الأمر، ومنه قولُ رؤبة[(٥)]:

وقُـــــوَّلٍ إِنْ لادَهٍ فــــــلا دَهٍ

والمعنى إِن لا يكنْ منك فعلٌ لهذا الأمر فلا يكونُ بعد الآن، فكأنه نفَى مدلولَ مسمّاه، والتنوينُ فيه للتنكير على نحو صَهٍ ومَهٍ، وهو كلمةٌ فارسيةٌ[(٦)]، وأَصلُه أَن الموتورَ كان يَلتقي واتِرَه فلا يتعرَّضُ له، فيقالُ له ذلك، يُضربُ لكلِّ من لا يُقدِمُ على الأَمر وقد حانَ حِيْنُه.

وقالوا: حَوْبُ، وهو صوتٌ يُزجَرُ به الإِبلُ، يقال: حَوَّبْتُ بالإِبل إِذا قلتُ لها: حَوْبُ، وهو مبنيٌّ لأَنه صوتٌ محكيٌّ، والحركةُ فيه لالتقاء الساكنَين، وفيه ثلاثُ لغات، قالوا: حَوْبَ بالفتح، وحَوْبُ بالضمِّ، وحَوْبِ بالكسر، وتنوَّنُ في جميع لغاتها، فيقال: حَوْباً وحَوْبٌ وحَوْبٍ، وقالوا فيه: حَابِ[(٧)]، فمَن فتحَ طلبَ الخِفةَ، ومَن ضَمَّ فإِتباعٌ للواو قبلها، أَجرَوا الواوَ مُجْرى الضمة، فأَتبعوها الضمَّ كما أَتبعوا الضمةَ، فقالوا: مُدُّ وشُدُّ، ومَن قال: حَوْبِ فكسَر فعلى أَصل التقاء الساكنين، ومَن لم ينوِّنْ أَرادَ المعرفةَ،

---

(١) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٤٥، والمستقصى: ١/ ٣٧٤، وفصل المقال: ٤/ ٣٤٩.

(٢) في ط، ر: «وهو».

(٣) روايته في مجمع الأمثال: ١/ ٤٥، وضبطت في اللسان (دهده) بالكسر، وانظر تهذيب اللغة: ٥/ ٣٥٧، والبصريات: ٥٩٨.

(٤) انظر الصحاح والتاج (دهده).

(٥) البيت في ديوانه: ١٦٦، ومجاز القرآن: ١/ ١٠٦، والخزانة: ٣/ ٩٠، وورد بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣/ ٤٢٦.

(٦) انظر في ذلك العين: ٣/ ٣٤٨، ومجاز القرآن: ١/ ١٠٦، والبصريات: ٥٩٨، وتهذيب اللغة: ٥/ ٣٥٥-٣٥٧، والصحاح واللسان (دهده)، والمعرب: ١٧١.

(٧) انظر الصحاح (حوب).

ومَن نوَّنَ أَراد النكرةَ.

واعلمْ بأَن اختلافَ هذه اللّغاتِ ومجيئَها منوَّنةً وغيرَ منوَّنةٍ ممَّا يدلُّ أَنها أَصواتٌ، وليست أَفعالاً، إِذ ليس لها عِصمةُ الأَفعال.

ومن ذلك قولُهم: عَايْ في الزَّجر، وحَايْ كلمةُ زجرٍ للإِبل وغيرِها من المواشي، وقالوا: سَعْ، وهو زجرٌ للمَعز، يقال لها: سَعْ سَعْ، قال الفرَّاء: يقالُ: سَعْسَعْتُ بالمعَز إِذا زجرتُها[1]، قال ابنُ دُريد: وقد يُزجَرُ البعيرُ، فيقال له: سَعْ[2]، وهو صوتٌ أَيضاً مبنيٌّ محكيٌّ، وسُكنَ آخرُه لأَنه لم يَلتقِ في آخره ما يُوجِبُ الحركةَ كصَهْ ومَهْ.

وقالوا: جَوْتَ، وهو دعاءٌ للإِبل لتشربَ، ويقال: جَوْتَ جَوْتَ، وهو من الأَصوات المحكيَّة، وفُتح للخِفَّة، فأَما قولُ الشاعر ـ أَنشدَه [٤/ ٨٢] الكسائيُّ[3]:

دَعَاهُنَّ رِدْفِي إِلخ

فشاهدٌ على صِحَّة الاستعمال [١٣٣/ أ] وقال[4]: «بالجَوْتِ» فأَدخلَ عليه الأَلفَ واللَّام وأَبقاه على حاله من الحكاية والبناءِ لأَن إِلحاقَ الأَلف واللَّام الأَسماءَ المبنيةَ لا يُوجبُ لها الإِعرابَ، أَلا ترى إِلى قولهم: الآنَ والذي والتي ونحوِها كيف دخلتْ عليها اللَّامُ ولم تُوجبْ لها إِعراباً، فكذلك دخولُ الأَلف واللَّام في الجَوْت زائدةً على حدِّ

---

(١) قوله في تهذيب اللغة: ١/ ٨١، والصحاح (سعع).

(٢) جمهرة اللغة: ٢٠٣.

(٣) سلف البيت تاماً: ٤/ ١٢٠.

ذكر البغدادي أنه جاء في «شعري شاعرين، أحدهما: شعر عُويف القوافي.. والثاني: شعر سحيم عبد بني الحسحاس»، الخزانة: ٣/ ٨٧، وليس البيت في شعر سحيم، وهو لعُويف في العيني: ٤/ ٣٠٩، ومن إنشاد الكسائي في الصحاح واللسان (جوت)، وعجزه أيضاً من إنشاده في الغريب المصنف: ٨٦٥، ومقاييس اللغة: ١/ ٤٩٢، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٥، وعجزه كذلك في المخصص: ٧/ ٨٠، وتهذيب اللغة: ١١/ ١٦٤.

وقيل: الضمير في دعاهنَّ للقوافي، والرِّدف: تابعه من الجن، الخزانة: ٣/ ٨٧.

(٤) أي الشاعر.

زيادتها فيما ذكرنا، ولا يُوجبُ ذلك إعراباً لأنها لم تَلحقْ هذا القبيلَ لأَن مَجْراه مَجْرى الفعل، أَلا ترى أَنها لا تدخلُ في مثل غاقِ وصَهْ ونحوِهما، ومثلُ الجَوْت في دخول الأَلف واللَّامِ عليه قولُه[1]:

تَداعَيْنَ باسْمِ الشِّيْبِ في مُتَثَلَّمِ

فقولُه: شِيْبِ حكايةُ صوتِ جَذبِها الماءَ ورشْفِها له عند الشُّرب[2]، فأَدخلَ عليه اللَّام وحكاه، ومثلُه قولُ الآخر[3]:

يَدْعُونَني بالماءِ ماءً أَسْوَدا

[٤/ ٨٣] فماء حكايةُ صوت بُغَام الظِّباء، وأَدخلَ عليه اللَّامَ، وهو قليلٌ قياساً واستعمالاً، ومثلُه جِيءْ، وهو صوتٌ محكيٌّ ساكنُ الآخِر، لأَنه لم يَعرضْ فيه ما يُوجبُ الحركةَ، يقالُ ذلك للإِبل عند الشُّرب، ويقال: جَأْجَأْتُ بالإِبل جَأْجَأَةً إِذا قلتُ لها: جِيءْ جِيءْ، والاسمُ الجِيءُ مثلُ الجِيْعِ، قال[4]:

وما كانَ على الجِيءِ ولا الهِيْءِ امْتِداحِيْكا

فالجِيءُ: الدعاءُ للشُّرب، والهِيءُ: الدعاءُ للعَلَف، يقال: هَأْهَأْتُ بها إِذا دعوتُها للعَلف[5].

ومن الأَصوات حَلْ، وهو زجرٌ للناقة، وهو مبنيٌّ على السكون لأَنه لم يَلتقِ في آخره ساكنان، فبقيَ على سكونه، يقال منه: حَلْحَلْتُ بالناقة إِذا قلتُ لها: حَلْ حَلْ، ويدخلُه

---

(١) سلف البيت: ٣/ ٢٨.
(٢) قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٣٥، والشيرازيات: ٥٥٨.
(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٧.
(٤) هو معاذ الهراء كما في الغريب المصنف: ٩٢٢، وتهذيب اللغة: ١١/ ٢٣٧، واللسان (جيأ)، (هيأ)، والبيت بلا نسبة في تهذيب اللغة: ٦/ ٤٨٤، والصحاح (جيأ)، والمخصص: ٧/ ٨١، وشرح التصريح: ٢/ ٢٠١.
(٥) كذا في الصحاح (جيأ)، وفي اللسان (هيأ)، «والـهِيْءُ: الدعاء إلى الطعام والشراب، وهو أيضاً دعاء الإبل إلى الشرب».

تنوينُ التنكيرِ، فيقالُ: حَلٍ، قال رؤبة[١]:

وطُــــولُ زَجْـــــرٍ بِحَـــــلٍ وعـــــاجِ

وقالوا: حَبْ بالحاء غيرِ المعجَمة، وهو صوتٌ يُزجَرُ به الجَملُ عند البُروك، يقولـون: حَبْ لا مَشيتَ، والإِحْبابُ في الإِبل كالحِرَان في الخيل[٢]، قال الشاعر[٣]:

ضَرْبَ البعـــــيرِ السَّـــــوْءِ إِذْ أَحَبَّـــــا

وهو مبنيٌّ على السكون لأَنه لم يُوجد في آخره ما يُوجب الحركةَ.

وقالوا: هِدَعْ بكسر الهاء وفتح الدال، وهو صوتٌ تُسكَّنُ به صغارُ الإِبل إِذا تفرَّقـتْ، وهو ساكنُ الآخِرِ على أَصل البناءِ، وقالوا: دَوْهِ، وهو دعاءٌ للرُّبَعُ، والرُّبَع: الفَصيل يُنتَجُ في الربيـع، وهـو أَولُ النِّتـاج[٤]، يقـال: مالـه رُبَـعٌ ولا هُبَـعٌ[٥]، والهُبَـع: مـا يُنتَج في آخـر النِّتاج[٦]، وقالوا: نَخَّ مشدَّدةً، وهو صوتٌ يقال عند إِناخـة البعـير، وفُـتح آخـرُه لالتقـاء الساكنين، وهما الخاءان، وخُصَّ بالفتح لِثقل التضعيف وإِتباعاً لفتحة النون، وقد يُخفَّفُ بحذف إِحدى الخاءين، فإِذا حُذفتْ إِحدى الخاءَين يُسكَّنُ آخـرُه لأَن الموجِبَ للحركـة قـد زالَ، وهـو اجتماعُ السـاكنَين، ويقـالُ منـه: نَخْنَخْـتُ الناقـةَ فتَنخْنخَـتْ، أَي أَبركتُهـا فبَركتْ، [٤/ ٨٤] قال العجاج[٧]:

---

(١) البيت في ديوانه: ٣١، وتهذيب اللغة: ٦/ ٤٤٥، والصحاح واللسان (حلل)، وعاج: صـوت تدعى به الإبل للنهوض، الغريب المصنف: ٨٦٥.

(٢) كذا في جمهرة اللغة: ٦٤، والصحاح واللسان (حبب).

(٣) هو أبو محمد الفقعسي، والبيت له في الأصمعيات: ١٦٣، واللسان (حبـب)، وورد بـلا نسـبة في الاشتقاق لابن دريد: ٣٩، وجمهرة اللغة: ٦٥، والمحتسـب: ١/ ٣٦٤ والصـحاح (حبـب)، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٥٨.

(٤) كذا في اللسان (ربع).

(٥) انظر إصلاح المنطق: ٣٨٤، وجمهرة اللغة: ٣٦٨، وتهذيب اللغة: ١/ ١٤٨.

(٦) كذا في تهذيب اللغة: ١/ ١٤٧.

(٧) البيت في ديوانه: ٢/ ١٧٧، والمنصف: ٢/ ١٩٩، والصحاح (نخخ).

ولـــــو أَنَخْنـــا جَمْعَهـــمْ تَنَخْنَخُـــوا

وقالوا: هِيْخِ، وإِيْخِ مثلُه[١]، يقال لإِناخة البعير، وقالوا: هُسَّ[٢]، وهـو صـوتٌ يَزجُرُ به الراعي الغنمَ، وهو مفتوحُ الآخِرِ لِثقلِ التضعيف، ويقـالُ: راعٍ هَسْـهاسٌ وهَسَـاهِسٌ إِذا رَعاها ليلَه كلَّه[٣]، كأَنه قيل له ذلك لزجْره إِيَّاها بهُسَّ.

وقالوا: فاعِ، والمشهورُ فَعْ، فعلى ذلك تكونُ الأَلـفُ إِشباعاً عـن فتحـة الفـاء، يقـال: فَعْفَعَ بالغنم إِذا قال لها: فَعْ فَعْ، ومنه راعٍ فَعْفاع[٤]، وقالوا: بَسْ[٥]، وهـو صـوتٌ يُـدعَى به الغنمُ، قـال أَبـو زيـد: أَبْسَسْـتُ بـالغنم إِذا أَشلَيْتُها إِلى المـاء[٦]، وقـال أَبـو عبيـد: يقـال بَسْبَسْتُ الإِبِلَ وأَبْسَسْتُها لغتـان إِذا قلـتُ لهـا: بَسْ بَسْ[٧]، ومصـدرُه الإِبْسـاس، وهـو صوتٌ للراعي يُسكِّنُ به الناقةَ عند الحلبِ[٨].

وقالوا: هَجْ في خَسْءِ الكلبِ وزجرِه، ساكنُ الآخِرِ مخفَّفٌ على أَصل البناءِ كصَهْ ومَهْ، وهـو زجـرٌ للغَـنم، وربَّـما قـالوا فيـه: هَجَـا بـأَلف، فأَمـا قولُـه ـ وهـو الحـارثُ بـنُ الخزرج[٩]:

(١) في اللسان والتاج: إِخْ إِخْ، انظر (هيخ) فيهما.

(٢) نص ابن سيده في المخصص: ٨/ ١٠ على ضم الهاء، وانظر الصحاح (هسس).

(٣) كذا في الصحاح واللسان (هسس).

(٤) كذا في الصحاح واللسان (فعفع)، والمخصص: ٨/ ١٠.

(٥) ويجوز كسر الباء، والفتح أكثر، غريب الحديث لأبي عبيد: ٣/ ٨٩.

(٦) قول أبي زيد في الصحاح واللسان (بسس).

(٧) قول أبي عبيد في غريب الحديث لـه: ٣/ ٩٠، والصحاح واللسـان (بسس)، وانظر الغريب المصنف: ٨٦٨.

(٨) كذا في الصحاح واللسان (بسس).

(٩) سلف البيت تاماً: ٤/ ١٢٠، وقائله الحارث بن الخزرج الخفاجي، أو الخزرج بن عوف كما في التكملة للصاغاني (هجج)، والبيت بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٠٤٧، والحيوان للجاحظ: ١/ ٢٥٩، ٢/ ٢١، والصحاح (هجج)، (هبر)، والمخصص: ٨/ ٨٣، ١٥/ ١٦١، واللسان (ضبر)، (هجج).

سَــــفَرَتْ فقلـــــتُ لهـــا هَـــجٍ إلــــخ

فشاهدٌ على الاستعمال، ونوَّنَ هَجٍ لأَنه أَراد النكرةَ، يهجو امرأَةً، ويصفُها بالقَباحة وأَنها حين سَفرتْ زجرَها زجْرَ الكلابِ، وحين تَبرقعتْ أَشبهتْ الكلابَ، وضَبَّار اسمُ كلْب، وقالوا: هِيْجِ، وهو صوتٌ يُصوِّتُ به الحادِي ويَزجرُ به إبلَه[١].

وجَحْ[٢]، وهو صوتٌ يُزجَرُ به الضأْنُ، ومثلُه عَهْ وعِيْزِ[٣]، وقالوا: ثِيْءْ، وهو دعاءٌ للتَّيس عند السِّفاد[٤]، وهو ساكنُ الآخِر لأَنه لم يوجَدْ فيه ما يُوجبُ تحريكَه، وقالوا: دَجْ بفتح الأَول وإسكانِ الثاني، وهو صوتٌ يُدعَى به الدجاجُ، يقال: دَجْدَجْتُ بالدجاجة إذا قلتُ لها: دَجْ تدعوها[٥].

وقالوا: سَأْ بالسين غيرِ المعجَمة وتَشُؤ بالشين المعجمة، وهو صوتٌ يُدعَى به الحمارُ إلى الشُّرب، قال الأحمر[٦]: سَأْسَأْتُ بالحمار إذا دعوتُه إلى الشُّرب وقلتُ له: سَأْسَأْ بالسين غيرِ المعجمة، وقال أَبو زيد: شَأْشَأْتُ بالحمار: دعوتُه وقلتُ له: تَشُؤتَشُؤ، وقال رجلٌ من بني الحِرماز[٧]: تُشَأْ تُشَأْ بضمِّ التاء وفتحِ الشين[٨]، يقال: شَأْشَأْتُ، وفي المثل «إذا وقفَ الحمارُ على الرَّدْهة فلا تَقُلْ له: سَأْ»، وفي رواية «قَرِّبْ الحمارَ من الرَّدْهة ولا تقلْ له سَأْ[٩]»، والرَّدْهة: نُقْرةٌ في صخرة الجبَلِ يَستنقعُ فيها ماءُ السماء، والمرادُ قَربْ

---

(١) انظر اللغات في (هج) في تهذيب اللغة: ٥/ ٣٤٤-٣٤٥، والصحاح (هجج)، والمخصص: ١٥/ ١٦١.

(٢) في د، ط، ر: «حج»، انظر المخصص: ٨/ ١٠، والارتشاف: ٢٣١٤، والقاموس (الجح)، وفي اللسان (حجج) «وحِج من زجر الغنم».

(٣) كذا في الارتشاف: ٢٣١٤.

(٤) انظر الصحاح (ثأثأ)، والمخصص: ٨/ ١٠.

(٥) انظر أدب الكاتب: ١٦٠، والصحاح (دجج).

(٦) قوله في الصحاح (سأسأ).

(٧) قوله في اللسان (شأشأ).

(٨) من قوله: «قال أبو زيد.. » إلى قوله: «الشين» قاله الجوهري في الصحاح (شأشأ).

(٩) هذه الروايات في مجمع الأمثال: ٢/ ٩٤، والمستقصى: ٢/ ١٩٧-١٩٨، وانظر جمهرة اللغة:=

الحمارَ من الماء، فهو يشربُ، ولا حاجةَ إلى أن تدعوَه إلى الشُّرب بهذا اللفظ.

وقالوا: جاهِ مكسورَ الآخِر لالتقاء الساكنَين، وهو صوتٌ يُزجَرُ به البعيرُ دون الناقة، هكذا نقلَه الجوهريُّ(١)، وربَّما قالوا: جاهٍ بالتنوين(٢)، وأنشد(٣): [٤/ ٨٥]

إذا قلتُ جاهٍ لَجَّ حتَّى تَرُدَّه ... قُوَى أَدَمٍ أطواقُها في السَّلاسِلِ

وصاحب الكتاب قال: هو زجرٌ للسَّبُع(٤)، وقالوا: قُوسْ، وهو صوتٌ يُدعَى به الكلبُ، وهو ساكنُ الآخِر، وإن اجتمعَ فيه ساكنان، كأنه موقوفٌ عليه، فإن وُصلَ بكلام يُوجبُ تحريكَه ضُمَّ للإتباع(٥)، وقالوا: طِيخِ بكسر الطاء، وهو حكايةُ صوتِ الضاحِك(٦)، وقالوا: عِيط ساكنَ الطاء(٧)، وهو حكايةُ صوت الصِّبيان إذا تَصايَحوا، يقال: عَطْعَطَ [١٣٣/ ب] القومُ إذا تَصايَحوا، والمصدرُ العَطْعَطةُ، ولا أَراه من لفظ عيط، إنما الفعلُ منه عيَّطوا، ويجوزُ أن يكونَ الأَصلُ في عِيطْ عِطْ مثل جِئْ وشِئ، والياءُ حدثَتْ عن إشباع كسرة العين كما قالوا في صَهْ: صاه، فأَشبَعوا فتحةَ الصاد، فصارت أَلفاً، فعلى هذا تكونُ العَطْعطَة، وشِيبِ حكايةُ صوت مَشافِرِ الإبل عند الشُّرب، قال ذو الرمة(٨):

تَداعَيْنَ باسْمِ الشِّيْبِ في مُتَثلِّمٍ ... جَوانِبُه مِنْ بَصْرةٍ وسِلَامِ

=٢٢٦- ٢٢٧، والصحاح (سأسأ).

(١) الصحاح (جوه).

(٢) هو قول الأصمعي كما في الصحاح (جوه).

(٣) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٠٤٢، والصحاح واللسان (جوه)، والمنشد الأصمعي.

(٤) لم يذكر هذا المعنى في جمهرة اللغة: ٤٩٨، ١٠٤٧، ولا في تهذيب اللغة: ٦/ ٣٥٠، ولا في الصحاح واللسان (جوه).

(٥) انظر اللسان (قوس).

(٦) كذا في العين: ٢/ ٢٩٤، وفي الكتاب: ٣/ ٣٢٣، واللسان (ضحك). «الضحك».

(٧) انظر العين: ٢/ ٢١١، والصحاح (عطط)، واللسان (عيط).

(٨) سلف البيت: ٤/ ١٢٩.

وشِيْبِ مكسورُ الباء للساكن قبله، وقالوا: ماءِ مكسورَ الهمزة لسكون الألَف قبلها، وهو حكايةُ صوتِ بُغَام الظَّبيةِ، وقد تقدَّمَ، وقالوا: غاقِ، وهو حكايةُ صوت الغُراب، وهو مكسورُ الآخِر لسكون الألَف قبل آخرِه، وقد ينوَّنُ فيقالُ: غاقٍ، قال القُلَاخ[1]:

مُعَاوِدٌ لِلجُوعِ والإمْلاقِ ... يَغضَبُ إنْ قالَ الغُرابُ غَاقِ

أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ نِيَاقِ

وقالوا: طَاقِ حكايةُ صوت الضَّرْب، وهو مكسورٌ للساكن قبله، وطَقْ حكايةُ وقعِ الحجارة بعضِها على بعض، يقال: طَقْطَقَتْ الحجارةُ إذا جاءَ صوتُها طَقْ طَقْ، والطَّقْطَقَةُ: صوتُ وقعِ حَوافِرِ الخيل على الصِّلَاب[2] مثلُ الدَّقْدَقة، وهو ساكنُ الآخِر لأَنه لم يُوجَدْ في آخره ما يُوجبُ الحركةَ، وقالوا: قَبْ ساكنَ الباء أَيضاً، وهو حكايةُ صوت وقعِ السيف على الضَّرِيبة.

---

(١) الأبيات له في نوادر أبي زيد: ٣٤٨، والصحاح (غيق)، والثاني والثالث بلا نسبة في جمهرة اللغة: ٨٥١، والثالث بلا نسبة في العين: ٥/ ٢٢٠، والمخصص: ٣/ ٨٧، وتهذيب الألفاظ: ٢٣٨.

(٢) انظر الصحاح واللسان (طقق).

الظروف

(فصل) قال صاحب الكتاب: (منها الغاياتُ، وهي قَبلُ وبَعدُ وفَوقُ وتَحتُ وأَمامُ وقُدَّامُ ووَراءُ وخَلْفُ وأَسْفلُ ودُونُ ومِنْ عَلُ وابدأْ بهذا أَوَّلُ، وقد جاء ما ليس بظرفٍ غايةً، نحوُ حَسْبُ ولا غَيرُ وليس غَيرُ، والذي هو حَدُّ الكلام وأَصلُه أن يُنطَقَ بهنَّ مضافاتٍ، فلمّا اقتُطِعَ عنهنَّ ما يُضفْنَ إليه، وسُكتَ عليهنَّ صِرْنَ حُدوداً يُنتهَى عندها، فلذلك سُمِّينَ غاياتٍ).

قال الشارح: إنما قيلَ لهذا الضربِ من الظروف غاياتٍ لأَن غايةَ كلِّ شيءٍ ما يَنتهي به ذلك الشيءُ، وهذه الظروفُ إذا أُضيفتْ كانت غايتُها آخرَ المضافِ إليه لأَنَّ به يتمُّ الكلامُ، وهو نهايتُه[١]، فإذا قُطعتْ عن [٤/ ٨٦] الإضافة وأُريدَ معنى الإِضافةِ صارتْ هي غاياتِ ذلك الكلامِ[٢]، فلذلك من المعنى قيل لها: غاياتٌ.

وهي مبنيةٌ على الضمِّ، أَما بناؤها[٣] فلأَن هذه الظروفَ حقُّها أَن تكونَ مضافةً لأَنها من الأَسماء الإِضافيةِ التي لا يتحقَّقُ معناها إلا بالإِضافة، أَلا ترى أَن قَبلاً إنما هو بالإضافة إلى شيء بعدَه، وبَعْداً إنما هو بالإِضافة إلى ما قبله، فلذلك كان حقُّها الإِضافةَ، نحوُ جئتُ قبلَ يومِ الجمعة وبعدَ يومِ خروجِك، فلمّا حُذفَ ما أُضيفتْ إليه مع إرادته واكتُفيَ بمعرفةِ المخاطَبِ عن ذِكره، وفُهِمَ منها بعدَ الحذف ما كان مفهوماً منها قبلَ الحذف صارتْ بمنزلة بعضِ الاسم، لأَن المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحد، وبعضُ الاسم مبنيٌّ[٤] لا يستحقُّ الإعرابَ.

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠٢.

(٢) هو تعليل الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧٦.

(٣) انظر تعليل بنائها في المقتضب: ٣/ ١٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٤، وأسرار العربية: ٣١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠٢.

(٤) من قوله: «كان حقها الإضافة..» إلى قوله: «مبني» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٣١=

وأَما كونُها على حركةٍ[1] فلأَن لها أَصلاً في التمكُّن، أَلا ترى أَنها تكونُ معرفةً إِذا كانت مضافةً، نحوُ قولك: جئتُ قبلَك ومن قبلِك وبعدَك ومِن بعدِك، أَو نكرةً في نحو جئتُ قَبلاً وبَعداً، وإِنما تكونُ مبنيةً إِذا قُطعتْ عن الإِضافة، فلمَّا كان لها هذا القِدَمُ في التمكُّن وجبَ بناؤها على حركة تمييزاً لها على[2] ما بُني ولا أَصلَ له في التمكُّن من نحو مَنْ وكَمْ، وليس تحريكُها لالتقاء الساكنَين كما يظنُّ بعضُهم، أَلا ترى أَن من جُملة الغايات أَوَّلُ ومِنْ عَلُ وآخرُهما متحرِّكٌ ولم يَلتقِ فيه ساكنان[3].

وأَما الضمُّ فيها خاصةً فلأَن الضمَّة حركةٌ لم تكنْ لها في حال إِعرابها وتمكُّنِها، أَلا ترى أَنها في حال إِعرابِها تكونُ منصوبةً ومجرورةً، نحوُ قولك: جئتُ قبلَك وبعدَك وجئتُ مِن قبلِك ومِن بعدِك، فلمَّا بُنيتْ ووجَب لها الحركةُ ضمُّوها لئلَّا يُتوهَّمَ أَنها معرفةٌ إِذ الضمَّةُ غريبةٌ منها[4].

وقيل: حُركتْ بأَقوى الحركاتِ وهي الضمةُ لتكونَ كالعِوض[5] من حذف ما أُضيفَ إِليه، وقيل: بُنيتْ على الضمِّ لشَبهها بالمنادى المفرد[6] من نحو يا زيدُ، ووجهُ الشَّبه بينهما أَن المنادى المفردَ متى نُكِّرَ أَو أُضيفَ أُعربَ، نَحوُ قوله[7]:

=بخلاف يسير.

(١) انظر تعليل بنائها على حركة في مصادر الحاشيتين السالفتين.

(٢) كذا في النسخ، وأسرار العربية: ٣١، والصواب «من»، انظر اللسان (ميز).

(٣) بهذا دفع ابن الشجري هذا القول في أماليه: ٢/ ٧٤، وانظر أسرار العربية: ٣١.

(٤) انظر تعليل ذلك في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٤، وأسرار العربية: ٣١.

(٥) هذا القول بلا نسبة في أسرار العربية: ٣١.

(٦) هو ظاهر كلام سيبويه: ٢/ ١٨٣، ٢/ ١٩٩، والمبرد في المقتضب: ٤/ ٢٠٥، وانظر القرطبي: ١٦/ ٣٩٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠٢.

(٧) عجز البيت:

فَمَاءُ الهوى يَرْفَضُّ أَو يَترقرقُ

وقائله ذو الرمة، وهو في ديوانه: ٤٥٦، والكتاب: ٢/ ١٩٩، والنكت: ٥٥٠، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٨٣.=

أداراً بحُـــزْوَى هِجْـتِ لِلعَـــيْنِ عَـــبْرَةً

وقولِه تعالى: ﴿يَـٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [(١)]، وإذا أُفردَ معرفةً بُني [٤/ ٨٧] وقد كان له حالةُ تمكُّنٍ، وكذلك قبلُ وبعدُ إذا نُكِّر وأُضيفَ أُعربَ، وإذا أُفردَ معرفةً بُني، فلذلك قالوا: جئتُ قبلُ وبعدُ ومن قبلُ ومن بعدُ، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [(٢)]، والمرادُ مِن قبلِ كلِّ شيءٍ ومِن بعدِ كلِّ شيءٍ، وكذلك بقيَّةُ الظروف، قال الشاعر[(٣)]:

..........ولم يكنْ لقـــاؤُكَ إِلَّا مِـــنْ وَراءُ وراءُ

وقال[(٤)]:

أَرْمَـضَ مِـنْ تَحـتُ وأَضْحَى مِـنْ عَلُـهْ

وحُكمُ أَوَّلُ وحَسْبُ وليس غيرُ حُكمُ قبلُ وبعدُ، قال الشاعر[(٥)]:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْري وإِنِّي لأَوْجَـلُ عـلى أَيِّنـا تَغْـدُو المنيَّـةُ أَوَّلُ

=حزوى: موضع في ديار بني تميم، معجم البلدان (حزوى)، يرفض: يسيل.

(١) يس: ٣٦/ ٣٠.

(٢) الروم: ٣٠/ ٤، ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٣١-١٣٢ الأوجه السالفة في تعليل بناء الظروف على الضم، ولفظ الشارح مقارب لفظه.

(٣) صدر البيت:

إذا أنـا لم أُومَـنْ عليـك ولم يكـن

وهو لعُتَي بن مالك العقيلي كما في الكامل للمبرد: ١/ ٦١، والصحاح واللسان (ورى)، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٢٠، وتهذيب اللغة: ٢/ ٢٤٤، والدرر: ١/ ١٧٧.

(٤) هو أبو ثروان، كما في العيني: ٤/ ٥٤٥، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٣٥٣، والبيت من إنشاد ابن الأعرابي في مجالس ثعلب: ٤٣٠، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٣١٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٥، ٣/ ١٧٩، والدرر: ١/ ١٧٢.

(٥) هو معن بن أوس، والبيت في ديوانه: ٩٣، والخزانة: ٣/ ٥٠٥، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٤٥-٢٤٦، والمنصف: ٣/ ٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٤.

فاعرفه. [٤/ ٨٨]

قال صاحب الكتاب: (وإنما يُبنَيْنَ إذا نُويَ فيهنَّ المضافُ إليه، فإن لم يُنْوَ فالإعرابُ كقوله:

فساغَ ليَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

وقد قُرِئَ «للهِ الأَمرُ مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ»، وابدأْ به أَوَّلاً).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إن المضافَ إليه من تمام المضافِ إذ كان مُعرِّفاً له، فهو بمنزلة اللَّام من الرجُل والغلام، فإذا حُذفَ المضافُ إليه مع إرادتهِ كان ما بَقي كبعض الاسم، وبعضُ الاسم لا يستحقُّ الإعرابَ[١]، وأَما إذا حُذفَ ولم يُنوَ ثبوتُه ولا التعريفُ به كان المضافُ تامًّا، فيُعرَبُ كسائر النكراتِ، نحوُ فَرس وغُلام، فتقولُ جئتُ قَبلاً وبَعداً ومِن قَبلٍ ومِن بَعدٍ، وأَما قولُ الشاعر[٢]:

فساغَ ليَ الشَّرابُ إلخ

فشاهدٌ على إعراب «قبل» حيث حُذفَ منها المضافُ إليه ولم يُنوَ، والمشهورُ فيه الروايةُ «بالماء الفُراتِ[٣]»، ورَواه الثعالبيُّ عن أَبي عمرو «بالماءِ الحميمِ[٤]»، وهو المحفوظُ.

وقُرئَ «للهِ الأَمرُ مِن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ» بالجرِّ والتنوين[٥] على إرادة النكرةِ وقطعِ النظرِ

---

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٣١، وانظر أمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٠٣.

(٢) هو عبد الله بن يعرب كما في العيني: ٣/ ٤٣٥، والدرر: ١/ ١٧٦، وفي الخزانة: ١/ ٢٠٤ أنه يزيد بن الصعق، والبيت في ديوان النابغة الذبياني: ٢١١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٢٠-٣٢١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٧، والارتشاف: ١٨١٧.

(٣) هي رواية شرح الكتاب للسيرافي وأمالي ابن الشجري، والارتشاف.

(٤) رواية الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية: ٢/ ٦٤٣، وهي رواية ديوان النابغة، وشرح التسهيل، ونص العيني والشنقيطي والبغدادي على أن رواية الثعالبي: «بالماء الفرات».

(٥) هي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي، انظر المقتضب: ٢/ ١٨٠، ٤/ ٢٠٧،=

عن المضاف إليه، وقرأ الجَحْدريُّ وعَونٌ العُقيليُّ «مِن قَبلِ [١٣٤/ أ] ومِنْ بَعدِ[١]» بالجرِّ من غير تنوين على إرادة المضافِ إليه وتقديرِ وجودِه.

ومثلُه في إرادة النكرة قولُهم: ابدأْ بذلك أَوَّلاً[٢]، أَي مقدَّماً، ولم يتعرَّض للتقدُّم على ماذا، فصار نكرةً يُفهمُ منه مفرَداً غيرُ ما يُفهمُ منه مضافاً، أَلا ترى أَنك إِذا أَضفتَه تفهمُ منه التقدُّمَ على شيءٍ بعَينه، وإِذا لم تُضفْه فهمتَ منه التقدُّمَ مطلقاً؟ وقيل: معنى التنكير فيه أَنه إِذا أُضيفَ إِلى نكرة كان نكرةً، وإِذا حُذفَ المضافُ إِليه بقيَ على تنكيره، فكان مُعرَباً لذلك.

قال صاحب الكتاب: (ويقال: جئتُه من عَلِ، وفي معناه من عَالٍ، ومِنْ مَعَالٍ ومِنْ عَلَا، ويقال: جئتُه من [٤/ ٨٩] عَلوَ وعُلْوِ وعِلْوُ وفي معنى حَسْبُ بَجَلْ قال[٣]:

ردُّوا علينا شَيخَنا ثمَّ بَجَلْ).

قال الشارح: اعلمْ أَنهم يقولون: جئتُه مِن عَلِ، ومعناه مِن فوق، وفيه لغاتٌ قالوا: جئتُه من عَلِ، منقوصٌ كعَمٍ وشَجٍ، قال امرؤ القيس[٤]:

كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

=ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦٢-٢٦٣، والكشاف: ٣/ ١٩٧، والبحر: ٨/ ٣٧٥.

(١) انظر القراءة في مصادر الحاشية السالفة، وزد معجم القراءات: ٧/ ١٤٠.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٧، والمقتضب: ٤/ ٢٠٥، والشيرازيات: ١٦-١٩، والخصائص: ٢/ ٣٦٣.

(٣) هو الأعرج المغْني كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٩١، ونسب البيت إلى الأعرج أو لعمرو بن يثربي في شرح الحماسة للتبريزي: ١/ ٢٨٠، والبيت بلا نسبة في اللسان (بجل).

(٤) صدر البيت:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدْبِرٍ مَعاً

وهو في ديوان امرئ القيس: ١٩، والكتاب: ٤/ ٢٢٨، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٣٦٠، ٣/ ٣٧٤، وورد بلا نسبة في المحتسب: ٢/ ٣٤٢.

وقالوا: من عالٍ كقاضٍ وغازٍ، قال الشاعر[١]:

قَبَّـاءُ مـن تحـتُ وريّـا مِـنْ عـالْ

ويُروى[٢]

تَظْمـأُ مـن تحـتُ وتَـرْوَى مِـنْ عـالْ

وقالوا: في معناه: مِن مَعَال، قال ذو الرمة[٣]:

ونَغَضَـانُ الرَّحْـلِ مِـنْ مُعَـالِ

وقالوا: مِن عَلَا مقصوراً كعَصَا ورَحَى، قال[٤]:

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا نَوْشاً بـه تَقْطَعُ أَجْوازَ الفَلَا

وقالوا: مِنْ عَلُ بضمِّ اللَّام، قال الشاعر[٥]:

ولقد سَدَدْتُ عليكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وأَتَيتُ فوقَ بَني كُلَيْبٍ من عَلُ

[٤/ ٩٠] وقالوا: مِنْ عَلْوُ ومن عَلْوَ ومن عَلْوِ بالضمِّ والفتح والكسر، قال أعشى باهلةَ[٦]:

---

(١) هو دكين الراجز، والبيت له في المعاني الكبير: ١٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٩، والصحاح واللسان (علا)، وهو بلا نسبة في الشيرازيات: ٣٣٤، والمخصص: ١٣/ ١٤٤.
والرواية في المعاني الكبير والمخصص والصحاح واللسان «ظمأى النَّسَا من تحت»، وذكر السيرافي الروايتين.

(٢) هي رواية الشيرازيات.

(٣) البيت في شرح ديوانه: ٢٨٤، النغَضان: الاضطراب، من مُعَال: من فوق. شرح الديوان.

(٤) سلف البيت الأول: ٤/ ١٤٠.

(٥) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢/ ١٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٩، والعيني: ٣/ ٤٤٧، والدرر: ١/ ١٧٧.

(٦) البيت له في الصبح المنير: ٢٦٦، ونوادر أبي زيد: ٢٨٨، والكامل للمبرد: ٤/ ٦٥، والصحاح (علا)، والخزانة: ١/ ٩٢، ٣/ ١٣٥، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٩.

إِنِّي أَتتنْــــي لِســـــانٌ لا أُسَرُّ بهـــا مِـنْ عَلْـوَ لا عَجَـبٌ مِنْهـا ولا سَـخَرُ

يُروَى بالضمِّ والفتح والكسرِ، وهذه اللغاتُ[١] وإن اختلفتْ أَلفاظُها فالمرادُ بها معنىً واحدٌ، وهو فوقَ، و«فوقَ» من الأَسماء التي لا تَنفكُّ من الإِضافة، لأَنه إنما يكونُ فَوْقاً بالنسبة إِلى ما يضافُ إِليه كما كانتْ قبلُ وبعدُ كذلك، فوجبَ أَن يكونَ عَلُ وسائرُ لغاتِها مضافةً إِلى ما بعدها، فإِذا أُضيفَ إِلى معرفة وقُطِعَ عن الإِضافة وكان المضافُ إِليه مُراداً منوَّياً كان معرفةً، وبُنيَ لَمَا ذكرناه من تنزُّله منزلةَ بعضِ الاسم، إِذ كان إِنما يتمُّ تعريفُه بما بعدَه ممَّا أُضيفَ إِليه.

وإِن قُطِعَ النظرُ عن المضاف إِليه كان معرَباً منكوراً، وكذلك لو أَضفتَه إِلى نكرة وقطَعتَه عنه كان معرَباً أَيضاً، لأَنه منكورٌ كما كان، فمعناه مع قطعِ الإِضافةِ كمعناه مضافاً، فإِذا قلت: جئتُ من عَلٍ بالخفض جعلتَه منكوراً، كأَنك قلتَ: جئتُ من فَوقٍ، ويَحتملُ أَن تكونَ الكسرةُ إِعراباً، وهو محذوفُ اللَّامِ، ويَحتملُ أَن تكون الكسرةُ فيه بناءً، وكسرةُ الإِعرابِ محذوفةٌ لِثقلها على الياء التي هي لامٌ مبدَلةٌ من الواو والياء، حُذفتْ لسكون التنوينِ بعدها على حدِّ قاضٍ.

وإِذا قلتَ: مِنْ عَلُ بالضمِّ فهو معرفةٌ محذوفُ اللَّامِ، والضمُّ فيه كقبلُ وبَعدُ، وإِذا قلت: عَلْوُ وعَلْوَ وعَلْوِ فقد تمَّمتَ الاسمَ ولم تَحذفْ منه شيئاً، فمَن قال: عَلْوِ وعَلْوَ بالكسر أَو الفتح فكأَنه توهَّمَ الحركةَ فيه لالتقاء الساكنَين، فالكسرُ على أَصل التقاءِ الساكنَين، والفتحُ طلباً للخفَّة وإِتباعاً لفتحة العين، إِذ كانت اللَّامُ ساكنةً، فهي حاجزٌ غيرُ حَصين.

وكذلك مَن قال فيه: عَلَا، وجعلَه مقصوراً، فهو أَيضاً تامٌّ غيرُ مُنتقَصٍ منه، وأَلفُه منقلبةٌ عن الواو، فإِن نَوى فيه المضافَ إِليه، وجعَله معرفةً كانت الأَلفُ في تقدير ضمَّة، ومَن جعَله نكرةً كانت الأَلفُ في تقدير كسرةٍ كما تكون عَصًا كذلك.

---

(١) انظر هذه اللغات في نوادر أبي زيد، والصحاح، وشرح الكتاب للسيرافي، والمخصص: ٣/ ١٤٤.

وكذلك عال ومَعَال، فهو تامٌّ، إذا كان نكرةً كان مجروراً ونُون، وإذا كان معرفةً حُذفَ منه التنوينُ، وكان بالياء، وكانت الضمةُ فيه مَنويَّةً، هذا هو القياسُ.

فأما بَجَلْ فهي اسمٌ من أسماء الأفعال، معناها اكْتَفِ واقطَعْ، وهي مبنيةٌ على السكون لوقوعها موقعَ الفعل المبنيِّ، وسُكنتْ على مقتضَى القياس في كلِّ مبنيٍّ، وقد يُدخلون عليها الكافَ فيقولون: بَجَلَك كما يقولون: قَطْكَ وقَدْكَ، إلا أنهم يقولون في إضافته إلى النفس: بَجَلي، ولا يكادون يقولون: بَجَلني[١] كما يقولون: قَطْني، وإنما ذُكرتْ ههنا لأنها في معنى حَسْبُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وشَبهُ حيثُ بالغايات من حيثُ ملازَمتُها الإضافةَ، ويقال: حَيْثُ وحَوْثُ بالفتح والضمِّ فيهما، وحَكى الكسائيُّ حَيْثِ بالكسر، ولا يضافُ إلى غير الجملة إلا ما رُويَ من قوله[٢]:

أَمَا تَرى حيثُ سُهَيْلٍ طالِعاً

أَي مكانُ سهيلٍ، وقد رَوى ابنُ الأَعرابيِّ بيتاً عَجُزُه: [٤/ ٩١]

حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ

ويتصل به «ما» فيصيرُ للمُجازاة).

قال الشارح: في «حَيثُ» أَربعُ لغات، قالوا: حَيثُ بالضم وحَيثَ بالفتح[٣] وحَوثُ[٤] وحَوثَ[٥]، وهي مَبنيةٌ في جميع لغاتها، والذي أَوجبَ بناءها أَنها تقعُ على

---

(١) الأكثر أَلَّا تلحقها نون الوقاية، انظر الصحاح (بجل)، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٢، والجنى الداني: ٤٢٠، والمغني: ١١٩.

(٢) البيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٨٠، والأزمنة والأَمكنة: ٢/ ٣١٢، وشرح أبيات المغني: ٣/ ١٥١، والخزانة: ٣/ ١٥٥.

(٣) هي لغة بني يربوع وطُهية، انظر المحكم: ٣/ ٣٣٢، والارتشاف: ١٤٤٧، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٥.

(٤) هي لغة طيئ، انظر المحكم: ٣/ ٣٨٥، والارتشاف: ١٤٤٨، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٥.

(٥) انظر اللغات في حيث الكتاب: ٣/ ٢٩٢، والمقتضب: ٣/ ١٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي:=

الجهات الستِّ، وهي خلفَ وقُدَّام ويَمين وشِمال وفوق وتحت، وعلى كلِّ مكان، فأُبْهمتْ حيثُ، ووقعتْ عليها جميعاً، فضاهَتْ بإِبهامِها في الأَمكنة «إِذْ» المبهمةَ في الأَزمنة الماضيةِ كلِّها، فكما كانت «إِذ» مضافةً إِلى جملة توضِّحُها أُوضحتْ «حيث» بالجملة التي توضَّحُ بها «إِذ» من ابتداء وخبر وفعلٍ وفاعل، وحين افتقرتْ إِلى الجملة بعدها أَشبهتْ «الذي» ونحوَها من الموصولات في إِبهامها في نفْسها وافتقارِها إِلى جملة بعدها توضِّحُها، فبُنيتْ كبناء الموصولات.

ووجهٌ ثانٍ أَنه ليس شيءٌ من ظروف الأَمكنة يضافُ إِلى جملة إِلا «حيثُ»، فلمَّا خالفتْ أَخواتِها بُنيتْ لخروجها عن بابها[1].

ووجبَ أَن يكونَ بناؤها على السكون لأَن المبنيَّ على حركةٍ ما كان له أَصلٌ في التمكُّن وحالةٌ يكونُ معرَباً فيها، نحو يا زيدُ وبابِه في النداء وقبلُ وبعدُ ونحوِهما من الغايات.

فأَما حيثُ فلمَّا لم تكن لها هذه الحالةُ كانت ساكنةَ الآخِر، إِلا أَنه التقَى في آخرها ساكنان، وهما الياءُ والثاءُ، فمنهم مَن فتَح طلباً للخفَّة [١٣٤/ ب] لثِقل الكسرة بعد الياء كأَينَ وكيفَ، ومنهم مَن شبَّهها بالغايات فضمَّها كقبلُ وبعدُ[2].

ووجهُ الشَّبه بينهما أَن حقَّ حيثُ من جهةِ أَنها ظرفٌ أَن تضافَ إِلى المفرد كغيرها من ظروف الأَمكنة، نحوُ أَمامك وقُدَّامك ونحوِهما، فلمَّا أُضيفتْ[3] إِلى الجملة صارتْ إِضافتُها كَلَا إِضافةٍ، فأَشبهتْ قبلُ وبعدُ في قطعهما عن الإِضافة، إِلا أَن الحركةَ في حيث

=١/ ١٠٦، والمحكم: ٣/ ٣٣٢، ٣/ ٣٨٤-٣٨٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٩، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٥.

(١) انظر تعليل بناء حيث في الكتاب: ٣/ ٢٨٥، والمقتضب: ٤/ ٣٤٦، والأصول: ٢/ ١٤٤، وكتاب الشعر: ١٨١، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٥، ومن قوله: «الجهات الست..» إلى قوله: «بابها» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٠٦-١٠٧ بخلاف يسير.

(٢) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٣) في ط: «أُضيف». تحريف.

لالتقاء الساكنَين، وفي قبلُ وبعدُ للبناء.

وحَكى الكسائيُّ عن بعض العرب الكسرَ في حيث، فيقول: ﴿مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[١]، فكسَرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجهُ هذه اللغةِ أنهم أجرَوا حيثُ وإن كانت مكاناً مُجْرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل، وإذا أُضيفتْ إلى الجملة كان فيها وجهان الإعرابُ والبناءُ، نحوُ قوله[٢]:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

[٤/ ٩٢] ويُروَى «على حينِ» بالكسر، فمَنْ فتَح بَناه، ومَنْ كسرَ أعربَه.

ويجوزُ أن يكونَ مَنْ قال: حيثِ بَناه أيضاً إلا أنه كسرَ على أصل التقاءِ الساكنَين، ولم يُبالِ الثقلَ كما قالوا: جَيْرِ[٣] ووَيْبِ فكسرَوا، وإن كان قبلَ الآخِر ياءٌ، ومن العرب مَنْ يُضيفُ حيثُ إلى المفرد ويَجرُّه، أنشدَ ابنُ الأعرابيِّ[٤]:

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٨٢، وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل: ٨/ ٦٥ أن جر «حيث» قراءة، انظر معجم القراءات: ٣/ ٢٢٤، وانظر حكاية الكسائي في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٠٨، والمحكم: ٣/ ٣٣٢، وفي التاج (حيث): «قال الكسائي: وسمعت في بني الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب» ا. هـ.

(٢) سلف البيت: ٣/ ١٤٨.

(٣) بهذا نظر ابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٥٩٩، وهو ما وجه به السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٠٨ حكاية الكسائي.

(٤) اختلف في نسبة البيت الذي أنشده ابن الأعرابي، انظر في ذلك شرح أبيات المغني: ٣/ ١٤٤، والخزانة: ٣/ ١٥٤، وذكر العيني: ٣/ ٣٨٧ أنه قيل: إن البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣٢، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٦، والخزانة: ٣/ ١٥٤، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٣٨٧.

وإضافة «حيث» إلى المفرد مذهب الكسائي على ما سلف، ومنعها البصريون، انظر الكتاب: ١/ ١٠٦-١٠٧، والمقتضب: ٣/ ١٧٥-١٧٦، وكتاب الشعر: ١٨٠، والمحكم: ٣/ ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣٢، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٦-٦٨.

وَنَطْعُنُهم حيثُ الحُبَى بعدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَواضِي حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ

فهذا بَناه وأَضافَه إِلى المفرد كما قال: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [١]، فأَضافَ لَدُنْ مع كونه مبنيًّا، ولم يمنعْه ذلك من الإِضافة.

ولا يُجازَى بحيثُ كما جُوزِيَ بأَخواتها من نحو أَينَ وأَنَّى من حيثُ كانت مضافةً إِلى الجملة بعدها، والإِضافةُ موضِّحةٌ مخصِّصةٌ، والجزاءُ يقتضي الإِبهامَ، فيتنافَى معنى الإِضافة والجزاءِ، فلم يُجمَعْ بينهما، فإِذا أُريدَ ذلك أُتِيَ معها بما يقطعُها عن الإِضافة، ويصيرُ الفعلُ بعدها مجزوماً بعد أَن كان مجرورَ الموضعِ، ولا تصيرُ بدخول «ما» عليها حرفاً كما صارت «إِذ» عند سيبويه حرفاً[٢] بدخول «ما» عليها، وذلك لقُوة حيثُ وكثْرةِ مَواضعها وتشعُّبِ لغاتِها على ما سيوضَّح في موضعه من هذا الكتاب[٣].

وقد يُستعملُ «حيثُ» بمعنى الزمان، نحوُ قوله[٤]:

لِلْفتى عَقْلٌ يَعيشُ بهِ حَيثُ تَهْدي ساقَه قَدَمُهْ

فاعرفْه. [٤/ ٩٣]

---

(١) النمل: ٢٧/ ٦، ومن قوله: «ومن العرب من يضيف..» إلى الآية الكريمة قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٠٩.

(٢) هي كذلك عند سيبويه، وهي عند المبرد وابن السراج والفارسي باقية على اسميتها، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦-٥٩، والمقتضب: ٢/ ٤٦، والأصول: ٢/ ١٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٦٩، والنكت: ٧٢٧، ونسب ابن عصفور إلى المبرد القول باسميتها، وهو خلاف قوله، انظر شرح الجمل له: ٢/ ١٥٩، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٣، وما سيأتي: ٧/ ٨٢، ٨/ ٢٨١.

(٣) انظر ما سيأتي: ٧/ ٨٢، ٨/ ٢٨١.

(٤) هو طرفة بن العبد، والبيت في ديوانه: ٨٠، والخزانة: ٣/ ١٦٢، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٨٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٩، وشرح أبيات المغني: ٣/ ١٤٦، وانظر ديوان طرفة: ٢٢٢-٢٢٣.

ومجيء حيث للزمان قول الأخفش، واستشهد بهذا البيت، انظر كتاب الشعر: ١٨٢، والتذييل والتكميل: ٨/ ٦٨.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها «منذُ»، وهي إذا كانت اسماً على معنيَين:

أَحدُهما: أَولُ المدَّةِ، كقولك: ما رأَيتُه منذُ يومِ الجمعة، أَي أَولُ المدَّةِ التي انتفتْ فيها الرؤيةُ ومَبدؤها ذلك اليومُ.

والثاني جميعُ المدَّة كقولك: ما رأَيتُه منذ يومانِ، أَي مدَّةُ انتفاءِ الرؤية اليومان جميعاً، ومُذْ محذوفةٌ منها.

وقالوا: هي لذلك أَدخَلُ في الاسميَّة، وإذا لَقيَها ساكنٌ بعدها ضُمتْ ردَّاً إلى أَصلها).

قال الشارح: اعلمْ أَن مُذْ ومُنذُ يختصَّان بالزمان، فلا يدخلان إلا على زمان، فمَحلُّهما من الزمان محلُّ «مِنْ» من المكان، فمِنْ لابتداءِ الغاية في المكان، ولا يُستعملُ في غيره، تقولُ: ما سرتُ من بغدادَ، أَي ما ابتدأْتُ السَّيرَ من هذا المكانِ، ومُنذُ ومُذْ لهذا المعنى في الزمان، ولا يُستعملان في غيره.

وذهب الكوفيون إلى أَن «مِنْ» يصلُح للزمان والمكان، ومُذ ومنذُ لا يصلُحان إلا للزمان، وتعلَّقوا بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ [1]، و«أَولُ يوم» من الزمان، وقد دخلتْ «مِنْ» على الزمان، ومنه قولُ زهير[2]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وحِجَجٌ[3] معناه سِنونَ، وقد دخل عليها «مِنْ»، ولا حُجةَ في ذلك لاحتمال أَن يكونَ المرادُ بقوله: «مِنْ أَولِ يومٍ» من تأْسيسِ أَولِ يومٍ[4]، ثم حُذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وقولُ زهير: «مِنْ حِججٍ» أَي مِن مَرِّ حِججٍ[5]، فدخولُ «مِنْ» إنما هو على

(١) التوبة: ٩/ ١٠٨.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥١، وزد الأزهية: ٢٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٩٩.

(٣) في ط: «وحجيج». تحريف.

(٤) كذا في المقتصد: ٨٥٥.

(٥) من قوله: «وذهب الكوفيون..» إلى قوله: «حجج» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٦٦ بخلاف يسير.

الحدَث لا على الزمان[١].

قال سيبويه: «ومُذْ تكونُ ابتداءَ غايةِ الأيام والأَحيانِ كما [٤/ ٩٤] كانت «مِنْ»، لا يدخلُ واحدٌ منهما على الآخر[٢]»، يعني أَن مُذْ لا تدخلُ على مِنْ، ومِنْ لا تدخلُ عليها.

ومُذْ مخففَّةٌ من مُنذُ بحذف عَينها، كما كانتْ لَدُ مخففَّةً من لَدُنْ بحذف لامِها، والذي يدلُّ على ذلك أَنك لو سميتَ بمُذْ وصغَّرتَها لقلت: مُنَيْذ، فتُعيدُ المحذوفَ[٣].

والعربُ تَستعملُها[٤] اسمَيْن وحرفَين، والأَغلبُ على مُنذُ أَن تكونَ حرفاً، ويجوزُ أَن تكونَ اسماً، والأَغلبُ على مُذْ أَن تكونَ اسماً للحذفِ الذي لحقَها[٥]، والحذفُ بابُه الأَسماءُ من نحو يَدٍ ودَمٍ[٦]، والأَفعالُ من نحو خُذْ وكُلْ، وأَما الحروفُ فليس الأَصلُ فيها الحذفَ، إِلا أَن تكونَ مضاعَفةً فتخفَّفَ، نحوُ إِنْ ولكنْ ورُبَ[٧].

وإِنما قَلَّ الحذفُ في الحروف لأَن الحذفَ ضربٌ من التصرُّف، والحروفُ لا تصرُّفَ لها[٨] لجمُودها وكونِها بمنزلة جزءٍ من الاسم والفعلِ، وجزءُ الشيءِ لا تصرُّفَ له.

---

(١) انظر مذهبي البصريين والكوفيين في الكتاب: ٤/ ٢٢٤، والمقتضب: ١/ ٤٤، ٤/ ١٣٦، والأصول: ١/ ٤٠٩، والإنصاف: ٣٧٠-٣٧١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٩٩، والمساعد: ٢/ ٢٤٦.

وأجاز الأخفش استعمال «من» للغاية في المكان والزمان، وصحَّحه ابن مالك وأبو حيان، انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٥١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣١، والارتشاف: ١٧١٨، وانظر ما سيأتي: ٨/ ٢٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٢٦ بتصرف.

(٣) بهذا استدل سيبويه: ٣/ ٤٥٠، وانظر في أن منذ أصل مذ شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٦، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٤) في ط: «تستعملها». تحريف.

(٥) كذا في الإغفال: ١/ ٥١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٥.

(٦) كذا في المقتضب: ٣/ ٣١.

(٧) كذا في الإغفال: ١/ ٥١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٧، والمقتصد: ٨٥٥.

(٨) بهذا علل العكبري في اللباب: ١/ ٣٦٩.

وشيءٌ آخَرُ، وهو أَن الحروفَ إِنما جِيءَ بها لضربٍ من الإِيجاز والاختصار، وهو النيابةُ عن الأَفعال لتفيدَ فائدتَها مع إِيجاز اللفظِ، أَلا ترى أَن همزةَ الاستفهام نائبةٌ عن أَستفهمُ، وواوَ العطف نائبةٌ عن عطَفتُ؟ وكذلك سائرُ الحروف، وإِذا كانت الحروفُ إِنما جِيءَ بها للإِيجاز والاختصار فلو ذهبتَ تحذفُ منها شيئاً لكان اختصارَ المختصَرِ، وهو إِجحافٌ.

فلذلك كان الغالبُ على مُنذُ الحرفيةَ، والغالبُ على مُذْ الاسميَّةَ، فإِذا كانت حرفاً كان ما بعدَها مخفوضاً، وكانت بمعنى الزمان الحاضِر، نحوُ قولك: ما رأَيتُه مُذ الساعةِ، أَي في هذه الساعةِ الحاضرةِ، وكذلك مُنذُ الشهرِ ومُنذُ العامِ، كلُّه بمعنى الحاضِرِ، فمنذُ أَوصلتْ معنى الفعل إِلى ما بعدها من الزمان، ومثلُه مُذْ كم سِرتَ؟ فمذْ أَوصلتْ معنى «سِرْتَ» إِلى كَمْ كما كانت الباءُ كذلك في قولك بمَن تَمُرُّ؟ وتقولُ: ما رأَيتُه مُذ اليومِ إِلى ساعتِك هذه، جعلتَ اليومَ أَولَ غايتِك، فأُجرِيتْ في بابها كما جَرتْ «مِنْ» إِذا قلت: مِنْ مكان كذا، وتقولُ: ما رأَيته مُذ يومَيْن، جعلتَها [١٣٥/ أ] غايةَ ابتدائها.

وإِذا كانت اسماً فلها معنيان:

أَحدُهما: أَن تكونَ بمعنى الأَمَد فتنتظِمَ[١] أَولَ الوقت إِلى آخره.

والآخَر: أَن تكونَ بمعنى أَولِ الوقت.

مثالُ الوجه الأَول قولُك: ما رأَيتُه مُذْ يومان ومُنذُ ليلتان، والمعنى أَمدُ ذلك يومان وليلتان، والنكرةُ ممَّا يختصُّ بهذا الضربِ لأَن الغرضَ عِدَّةُ المدَّةِ التي انقطعتْ فيها الرؤيةُ، وذلك أَنها وقعتْ جواباً عن كمْ مدَّةُ انقطاعِ الرؤية؟ أَو مُذْ كَمْ يوماً لم تَره؟ فوجبَ أَن يكونَ الجوابُ عَدداً لأَن كَم عددٌ، والجوابُ ينبغي أَن يكونَ مطابِقاً للسؤال.

ولا يلزمُ تخصيصُ الوقت وتعيينُه، فإِن أَتيتَ بمعرفةٍ تشتملُ على عدد جاز ولم يمتنعْ، نحوُ قولك: لم أَرَه مُذْ المُحرَّم ومُذْ الشتاء لاشتمالهما على مدَّة معدودةٍ، كأَنك قلت: لم أَرَه

---

(١) في ط، ر: «فتنظم». تحريف، وانظر المقتصد: ٨٥٥.

مُنْ ثلاثون يوماً ومذ ثلاثةُ أَشهر، لأَن تعريفَه لم يُخرجْه عن إِفادة العدد[١]، فقد وفَيتَ بجواب كم وزيادةٍ.

وأَما الوجهُ الآخرُ فيُذكَرُ فيه ابتداءُ الوقتِ على جهة التعريف، كقولك: ما رأَيتُه مُذ يومُ الجمعةِ، والمعنى ابتداءُ ذلك يومُ الجمعة، وأَولُ ذلك يومُ الجمعة، وهذا الوجه الثاني لا يجوزُ فيه إِلا التوقيتُ والإِشارةُ إِلى وقت بعَينه، وذلك أَن جميعَ ذلك جوابُ كلامٍ، كأَنه لـمَّا قال: كم مدَّةُ ذلك؟ وما أَولُ ذلك؟ فجوابُ الأَول العددُ وما له مقدارٌ معلومٌ من الزمان على ما ذُكرَ، وجوابُ الثاني - وهو ما أَولُ ذلك وما ابتداءُ ذلك - أَن تذكُرَ له أَوقاتاً معلومةً، نحوُ يومِ كذا وسنةِ كذا، والمرادُ ما رأَيتُه مُذْ ذلك الوقتِ إِلى وقتي هذا، إِلا أَنك تركتَ ذِكرَ منتهَى الغاية للعِلم به، إِذ لو كان وقعتْ رؤيتُه بعدُ، ولم تكن الرؤيةُ انقطعتْ من الوقت الذي ذكَره لكان الإِخبارُ غيرَ صحيح.

واعلمْ أَنك إِذا رفعتَ ما بعد مُذ فالكلامُ مبتدأٌ وخبرٌ، فمُذْ ابتداءٌ وما بعدَه الخبرُ لأَن مُذ واقعةٌ موقعَ الأَمَد، كأَنك قلت: أَمَدُ ذلك يومان[٢]، أَو أَولُ أَمدِه يومُ الجمعةِ، فكما يكونُ الأَمدُ مبتدأً [٤/ ٩٥] فكذلك ما وقعَ موقِعَه، وقال بعضُهم: يومان هو المبتدأُ، ومُذْ الخبرُ، وتُقدَّرُ مُذْ تقديرَ ظرفِ المكان، كأَنه قال: بَيني وبينَه يومان[٣]، والأَول أَظهرُ، فالكلامُ إِذا رفعتَ ما بعد مُذ جملتان، وإِذا خفضتَ وقلتَ: مُذ يومَيْن فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ.

وذهب الفراءُ إِلى أَن مُنذُ مركَّبةٌ مِنْ مِنْ وذُو[٤]، فحذَفوا الواوَ تخفيفاً، وما بعدَها من

---

(١) من قوله: «فإن أتيت..» إلى قوله: «العدد» قاله الجرجاني في المقتصد: ٨٥٥.

(٢) هو قول المبرد وابن السراج والفارسي، انظر المقتضب: ٣/ ٣٠-٣١، والأصول: ٢/ ١٣٧، ١٤٩، والإيضاح العضدي: ٢٦١-٢٦٢، والمقتصد: ٨٥٥.

(٣) هو قول الأخفش والزجاج والزجاجي وجماعة من البصريين، انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٨-٥٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٤٠، والارتشاف: ١٤١٩، والمغني: ٣٧٣، والمساعد: ١/ ٥٩٥.

(٤) الطائية، وقوله في الإنصاف: ٣٨٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٦٩، وشرح=

صِلة الذالِ، وقال غيرُه: هي مركَّبةٌ مِنْ مِنْ وإِذ، فحُذِفتْ الهمزةُ تخفيفاً، وغُيرتْ بضمِّ أَولها، وحُركتْ الذالُ لسكونها وسكونِ النون قبلها، وضُمتْ إِتباعاً لضمة الميم[١]، وهذه دَعاوَى لا دليلَ عليها، والأَصلُ عدمُ التركيب.

وقد ذهبَ بعضُ أَصحابنا إِلى أَن مُذْ ومُنذُ اسمان على كلِّ حال[٢]، فإِذا رفعتَ ما بعدَهما فعلى الابتداء والخبر على ما سبق، وإِذا خفضتَ ما بعدَهما فعلى تقدير اسمَيْن مضافَين، وإِن كانا مبنيَّين كقوله تعالى[٣]: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٤]، أَضفتَ لَدُنْ إِلى حكيم، وإِن كان مبنيّاً.

ومثلُه في خفض ما بعده ورفعِه «كَم»، تقول: كم رجلٍ جاءني، فيكونُ بمنزلة عدد مضافٍ، وتقولُ: كم دراهمُك[٥]؟ فيكونُ في موضع مبتدأ، وما بعدَه الخبرُ[٦]، وهو قولٌ متينٌ إِلا أَن الجوابَ عنه أَن مُذ ومُنذُ لابتداء الغاية في الزمان، فهي نظيرةُ مِن في المكان، فكما أَن مِن حرفٌ فكذلك ما هو في معناه.

فإِن قيل: فلمَ بُنيتْ مُنذُ ومُذْ قيل: أَما إِذا كانت حرفاً فلا كلامَ في بنائها إِذ الحروفُ

=الكافية للرضي: ٢/ ١١٨، والارتشاف: ١٤١٥، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٢، والمساعد: ١/ ٥١٢.

(١) هو قول غير الفراء من الكوفيين، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) حكى الأخفش أن بني تميم يرفعون بمذ ومنذ مطلقاً، وانظر مذهب بعض البصريين منسوباً إليهم في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٨، ونسبه أبو حيان إلى بعض النحويين وساق إبطاله في التذييل والتكميل: ٧/ ٣٤٢-٣٤٣، ورأى أن مذ ومنذ اسمان مبنيان حقيقة في الارتشاف: ١٤١٦، وحكى المرادي القول باسميتها مطلقاً في الجنى الداني: ٥٠٠ بصيغة التمريض، وانظر الهمع: ١/ ٢١٧.

(٣) في د، ط، ر: «كقولك»، خطأ، وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٧.

(٤) النمل: ٢٧/ ٦.

(٥) من قوله: «وقد ذهب بعض أصحابنا..» إلى قوله: «دراهمك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٦) عكس السيرافي فجعل كم خبراً وما بعدها مبتدأ، انظر شرح الكتاب له: ١/ ١٦٨.

كلُّها مبنيَّةٌ، وإذا كانت اسماً فهي مبنيَّةٌ أيضاً لأَنها اسمٌ في معنى الحرف[١]، فكان مبنياً كمَنْ وما إذا كانا استفهاماً أو جَزاءً، وحقُّهما السكونُ لأَن أَصلَ البناءِ على السكون، وإنما حُركتْ منذُ لكون النون قبلَها ساكنةً، وضُمتْ إتباعاً لضمِّ الميمِ إذ النونُ خفيَّةٌ لأَنها غُنَّةٌ في الخَيشوم ساكنةٌ، فكانت حاجزاً غيرَ حَصين.

ولو بنَوها على الكسر بمقتضَى التقاءِ الساكنَين لخَرَجوا من ضمٍّ إلى كسرٍ، وذلك قليلٌ في كلامهم، ومثلُه في الإتباع قولُهم: مُنْتُن، فمنهم مَن يضمُّ التاءَ إتباعاً لضمَّة الميم، ومنهم مَنْ يقول: مِنْتِن بكسر الميم إتْباعاً لكسرة التاء، إذ النونُ لخفائها وكونِها غُنةً في الخَيشوم حاجزٌ غيرُ حصين[٢].

وأَما مُذْ فساكنةٌ لأَنه لم يَلتقِ في آخرها ما يُوجبُ لها الحركةَ، فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها ضُمتْ لالتقاء الساكنين، نحوُ مُذُ اليوم ومُذُ الليلة، ومنهم مَنْ يَكسرُها[٣]، فيقول: مذِ اليوم ومذِ الليلة، فمَنْ ضَمَّ فإنه أَتبعَ الضمَّ الضمَّ، وإذا كانوا أَتبعُوا في منذُ مع الحاجز فأَنْ يُتْبعوه مع عدم الحاجز أَولَى، ويجوز أَن يكونَ لـمَّا وجَب التحريكُ لالتقاء الساكنَين حرَّكوه بالحركة التي كانت له كما قالوا: رُبَ فحرَّكوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبلَ التخفيف، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها إذْ لِما مضَى من الدَّهر، وإذا لِما يُستقبلُ منه، وهما مضافَتان أَبداً، إلا أَن إذْ تضافُ إلى كِلْتا الجملتين، وأُختُها لا تضافُ إلا إلى الفعليَّة، تقولُ: جئتُ إذ زيدٌ قائمٌ، وإذ قامَ زيدٌ، وإذ يقومُ زيدٌ، وإذ زيدٌ يقومُ، وقد استقبَحوا إذ زيدٌ قامَ، وتقولُ: إذا قام زيدٌ وإذا يقومُ زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا

---

(١) انظر تعليل بنائها في الخصائص: ٢/ ٣٤٢-٣٤٣، وأسرار العربية: ٢٧١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٣.

(٢) من قوله: «لأنها غنة في الخيشوم..» إلى قوله: «حصين» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٦٧-١٦٨ بخلاف يسير.

(٣) هم بنو سليم، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٨، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٤-٣٣٥.

تجلّى﴾، ونحوُ قوله:

إِذا الرِّجـــالُ بالرِّجـــالِ التفَّـــتِ

ارتفاعُ الاسم فيه بمضمَرٍ يُفسِّره الظاهرُ).

قال الشارح: إِذْ وإِذا ظرفان من ظروف الأَزمنة، فإِذ ظرفٌ لِما مضَى منها، وإِذا لِما يُستقبلُ، وهما مبنيَّان على السكون، والذي أَوجبَ لهما البناءَ شَبهُهُما بالموصولات وتنزُّل كلِّ واحدٍ منهما منزلةَ بعضِ الاسم.

فأَما إِذ فإِنها تقعُ على الأَزمنة الماضيةِ كلِّها مبهَمةً فيها لا اختصاصَ لها ببعضِها دون بعض، فاحتاجتْ لذلك إِلى ما يوضِّحُها ويكشفُ عن معناها، وإِيضاحُها يكونُ بجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعضِ الاسم، وضارَعَتْ الذي [٤/ ٩٦] والأَسماءَ الناقصةَ المحتاجةَ إِلى الصِّلات، لأَن الأَسماءَ موضوعةٌ للدلالة على المسمَّيات والتمييز بين بعضها وبعضٍ، فإِذا وُجدَ منها ما يتوقَّفُ معناه على ما بعدَه حَلَّ مع ما بعدَه من تمامه محَلَّ الاسم الواحد [١٣٥/ ب] وصار هو بنفسه بمنزلة بعضِ الاسم، وبعضُ الاسم مبنيٌّ لأَن بعضَ الاسم لا يُوضَعُ للدلالة على المعنى، وبُنيتْ على السكون على أَصل البناء على ما تقدَّم.

فإِذْ تُوضَّحُ بالمبتدأ والخبر والفعل والفاعلِ، فمثالُ المبتدأ والخبر قولُك: جئتُكَ إِذ زيدٌ قائمٌ، ومثالُ الفعل والفاعل قولُك: جئتُكَ إِذ قام زيدٌ، وإِذ يقومُ زيدٌ.

وإِذا كان الفعلُ مضارِعاً حسُنَ تقديمُه وتأْخيرُه، نحوُ جئتُكَ إِذ يقومُ زيدٌ، وإِذ زيدٌ يقومُ، وإِذا كان ماضياً لم يَحسنْ تأْخيرُه، لا يكادون يقولون: إِذ زيدٌ قامَ، وذلك لأَن إِذْ ظرفُ زمانٍ ماضٍ، فإِذا كان معك فعلٌ ماضٍ استَحبُّوا إِيلاءه إِيَّاه لتشاكُلِ معناهما[1]، وما بعدَ إِذْ في موضع خفضٍ بإِضافة إِذْ إِليه، إِذ كانتْ زماناً، والزمانُ يضافُ إِلى الجُمل، نحوُ جئتُك زمانَ زيدٌ أَميرٌ، وزمنَ قامَ زيدٌ، وزَمنَ يقومُ زيدٌ.

---

(١) من قوله: «فأما إذ فإنها تقع...» إلى قوله: «معناهما» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٤٠-١٤١ بخلاف يسير.

وأما «إِذا» فهي اسمٌ من أَسماء الزمان أَيضاً، ومعناها المستقبَلُ، وهي مبنيَّةٌ لإِبهامها في المستقبَل وافتقارِها إِلى جملة بعدها توضِّحها وتبيِّنُها كما كانت الموصولاتُ كذلك على ما ذكرْنا في إِذْ مضافاً ذلك إِلى ما فيها من معنى الشرط، فبُنِيتْ كبناء أَدواتِ الشرط، وسُكِّن آخِرُها لأَنه لم يَلتقِ فيه ساكنان، ولِـمَا تضمَّنتْه من معنى الجزاء لم يقع بعدَها إِلا الفعلُ، نحوُ آتيكَ إِذا احْمرَّ البُسْرُ، وإِذا يقومُ زيدٌ، فأَما قولُ الله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [1] فشاهدٌ على جواز وقوع كلٍّ واحدٍ من المضارِع والماضي بعدها.

فإِذا وقعَ الاسمُ بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعلٍ قبله لأَنه لا يقعُ بعدها المبتدأُ والخبرُ لِـمَا تضمَّنتْه من الشرط والجزاء، والشرطُ والجزاءُ مختصَّان بالأَفعال، وذلك نحوُ قولِه ـ وهو جَحْدَر بن ضُبيَعةَ ـ جاهليٌّ[2]:

إِذا الرِّجـــــالُ بالرِّجـــــالِ الْتفَّـــــتِ

وبعدَه[3]:

أَمُخْـــــدَجٌ في الحـــــربِ أَمْ أَتمَّـــــتِ

ويروى[4]:

إِذا الكـــــماةُ بـــــالكماةِ التفَّـــــتِ

و:

إِذا العَـــــوالي بـــــالعَوالي الْتفَّـــــتِ

والمُخْدَجُ: الولدُ يُولَدُ ناقصاً، وإِن تمَّتْ أَيامُ حَمْلِه، كأَنه قال: إِذا الْتفَّتْ الرجالُ

(١) الليل: ٩٢/ ١-٢.

(٢) هو جَحْدَر ربيعة بن ضُبيعة كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٠٧، وشعراء النصرانية قبل الإسلام: ٢٦٩، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٢٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٤٧-١٤٨.

(٣) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٤) هي رواية شرح التسهيل والتذييل والتكميل.

بالرجالِ الْتفَّتِ، ومثلُه قوله[١]:

إِذا ابـنُ أَبي موسـى بِـلالاً بلَغْتِـه فقـامَ بفـأْسٍ بـينَ وِصْـلَيْكِ جـازِرُ

والمرادُ إِذا بُلِغَ ابنُ أَبي موسى بلالٌ بَلغْتِه[٢]، وعليه قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[٣] و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[٤]، [٤/ ٩٧] كلُّه بإِضمار فعلٍ يفسِّرُه الظاهرُ، وأَجاز الكوفيون وقوعَ المبتدأ والخبر بعدَها[٥] لأَنها ليستْ شرطاً في الحقيقة.

قال صاحب الكتاب: (وفي «إِذا» معنى المُجازاة دون إِذْ، إلا إِذا كُفَّتْ كقول العبَّاس بن مِرْداس:

إِذْ مـا دخلْـتَ عـلى الرَّسـولِ فقُـلْ لَـهُ حَقَّـاً عليـكَ إِذا اطْمـأَنَّ المَجلِـسُ

وقد تقعان للمفاجأَة كقولك: بَيْنا زيدٌ قائمٌ إِذْ رأَى عَمراً، وبَينما نحن بمكان كذا إِذا فلانٌ قد طلَعَ علينا، وخرجْتُ فإِذا زيدٌ بالباب، قال:

وكنـتُ أُرى زيـداً كـما قِيْـلَ سَـيِّداً إِذا إِنَّـه عَبْـدُ القَفَـا واللَّهـازِمِ

وكان الأَصمعيُّ لا يَستفصِحُ إِلا طَرْحَها في جواب بَينا وبَينما، وأَنشدَ:

بَيْنـا نحـنُ نَرْقُبُـه أَتانـا مُعلِّـقَ وَفْضَـةٍ وزِنـا دِراعِ

وأَمثالاً له، ويُجابُ الشرطُ بإِذا كما يُجابُ بالفاء، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ

---

(١) سلف البيت: ٢/ ٧٤.

(٢) هذا على تقدير رفع «بلال»، أما على تقدير نصبه فالتقدير إذا بلغتِ ابنَ أَبي موسى بلالاً بلغتِه، ورويت كلمة «بلال» بالرفع والنصب، انظر ما سلف: ٢/ ٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٢.

(٣) الانشقاق: ٨٤/ ١.

(٤) الانفطار: ٨٢/ ١.

(٥) المشهور أنه مذهب الأخفش، وأجازه سيبويه واحتج له ابن جني ومنعه المبرد والفارسي وضعَّفه ابن الشجري، انظر الكتاب: ١/ ١٠٦-١٠٧، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٥٠، والمقتضب: ٢/ ٧٦-٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٨٩-١٩٢، والبغداديات: ٢١٥، والخصائص: ١/ ١٠٤-١٠٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢، والإنصاف: ٦٢٠.

بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾).

قال الشارح: إنما كان في «إذا» معنى المُجازاة لأَن جوابَها يقعُ عند الوقتِ الواقعِ كما تقعُ المُجازاةُ عند وقوع الشرط، ومثلُه قولُك: الذي يأْتيني فله درهمٌ، فيه معنى المُجازاة لأَنه بالإِتيان يستحقُّ الدرهمَ، ولا يُجازَى بها فيُجزمَ ما بعدها لِمَا تقدَّم من تَوقيتها وتعيينِ زمانها[1]، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً، نحوُ قوله[2]:

تُصْغي إِذا شَدَّها للرَّحْلِ جانِحةً ... حتَّى إِذا ما اسْتَوى في غَرْزِها تَثِبُ

ولا يُجزمُ بها إِلا في الشعر، نحوُ قوله[3]:

إِذا قَصُرَتْ أَسيافُنا كان وَصْلُها ... خُطَانا إِلى أَعدائنا فنُضارِبِ

[٤/ ٩٨] فجزمُ ما عُطفَ على الجواب دليلٌ على جزم الجواب.

وليست «إِذْ» كذلك لتبيينِ وقتِها وكونِه ماضياً، والشرطُ إِنما يكونُ بالمستقبَل، فلذلك ساغَ أَن يَليَها الاسمُ والفعلُ، فإِذا دخلتْ عليها «ما» كفَّتْها عن الإِضافة، نحوُ قوله ـ وهو العبَّاس بن مِرْداس[4]:

---

(١) انظر تعليل عدم المجازاة بإذا في الكتاب: ٣/ ٦٠، والمقتضب: ٢/ ٥٥، ومجالس ثعلب: ٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٢، والبغداديات: ٢١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨١.

(٢) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ٤٨، والكتاب: ٣/ ٦٠، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٦٤، والنكت: ٧٢٩.

جانحة: لاصقة بالأرض، الغَرْز: ركاب الناقة، شرح الديوان.

(٣) هو قيس بن الخطيم، والبيت في ديوانه: ٤١، والكتاب: ٣/ ٦١، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٦٥، والنكت: ٧٢٩-٧٣٠، وضرائر الشعر: ٢٩٨، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢.

وانظر ما قاله البغدادي في الخزانة: ٣/ ١٦٤ حول رواية البيت ونسبته.

(٤) البيت في ديوانه: ٨٨، والكتاب: ٣/ ٥٧، وشرح السبع الطوال: ١٢٦-١٢٧، والنكت: ٧٢٨، والخزانة: ٣/ ٦٣٦، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٠٧.

إِذْ مـا أَتيـتَ عـلى الرَّسـولِ فقُـلْ لَـهُ ... إلـخ

الشاهدُ[١] فيه مجازاتُه بإِذْ ما، ودلَّ على ذلك إِتيانُه بالفاء جواباً لأَنها صارت بدخول «ما» عليها وكفِّها لها عن الإِضافة الموضِّحةِ الكاشِفةِ عن معناها مبهَمةً بمنزلة «مَتى»، فجازتْ المُجازاةُ بها كما يُجازَى بمتى.

والفرقُ بين مَتى وإِذْ أَن متَى للزمان المطلَق، وإِذْ للزمان المعيَّن، إِلا أَن إِذْ تصيرُ بتركيب «ما» معها حرفاً من حروف الجزاء عند سيبويه[٢]، وتخرجُ عن حيِّز الأَسماء، وسيوضَّحُ ذلك في موضعه من الجزاء.

وقد تكونُ «إِذا» للمُفاجأَة، فتكونُ فيه[٣] اسماً للمكان وظرفاً من ظروفه، فتقولُ: خرجتُ فإِذا زيدٌ قائمٌ، وخرجتُ فإِذا زيدٌ قائماً، وخرجتُ فإِذا زيدٌ، فإِذا قلتَ: خرجتُ فإِذا زيد قائمٌ كان زيدٌ المبتدأ وقائمٌ الخبرَ، و«إِذا» ظرفُ مكانٍ عملَ فيه الخبرُ كما تقول: في الدار زيدٌ قائمٌ، والمرادُ بحَضْرتي زيدٌ قائمٌ، أَي فاجأَني عند خُروجي، وإِذا قلتَ: فإِذا زيدٌ قائماً جعلتَ «إِذا» الخبرَ لأَنه ظرفُ مكان، وظروفُ المكان تقعُ أَخباراً عن الجُثث، و«قائماً» حالٌ من المضمَر في الظرف، والظرفُ وضميرُه عَملا في الحال كما تقولُ: في الدار زيدٌ قائماً، ومَنْ قال: خرجتُ فإِذا زيدٌ فزيدٌ مبتدأٌ، وإِذا الخبرُ.

فأَما قولُه ـ أَنشدَه سيبويه[٤]:

وكنـــــتُ أُرَى زيـــــداً... إلـــــخ

فأَوردَه شاهداً على كون «إِذا» خبراً، وذلك إِذا فتحتَ أَن على تأَويل المصدر المبتدأ والإِخبارِ عنه بإِذا، والتقديرُ فإِذا العُبوديَّةُ، كأَنه شاهَدَ نَفْسَ المعنى الذي هو الخدمةُ

---

(١) انظر تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٣٢.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ١٤٥.

(٣) لعله أعاد الضمير على الموضع أو السياق، وكلام الشارح مماثل لما قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٤٣-١٤٤.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٦٠، وزد النكت: ٧٨٣.

والعملُ، فأَما إذا كُسِرتْ «أَن» فإنه على نيَّة وقوعِ المبتدأ والخبرِ بعد إذا لأَن «إنَّ» تقدِّرُ تقديرَ[(١)] الجُمل، أَي فإذا هو عبدٌ، كأَنه شاهَدَ الشخصَ نفسَه من غير صفةِ العمل.

يهجو هذا الرجلَ بأَنه كان يَظنُّ فيه النجدةَ، فإذا هو ذليلُ [٤/ ٩٩] القَفَا واللَّهازِم، واللَّهازمُ جمعُ لِهْزِمَة بكسْر اللَّام، وهما لِهْزِمتان[(٢)]، أَي عَظْمان ناتئان في أَصل اللَّحْيَيْن لأَن الخضوعَ يكونُ بالأَعناق والرؤوسِ[(٣)].

و«إذا» ههنا يجوز أَن تكونَ ظرفَ مكانٍ متعلِّقةً بالخبر، ويجوز أَن تكونَ حرفاً دالًّا على المُفاجأَة، فلا تتعلَّقُ بشيءٍ، وقد تقدَّم نحوُ ذلك في أَول الكتاب.

وقد تُغْني «إذا» إذا كانت للمُفاجأَة لعن الفاء في جواب الشرط، تقول: إنْ تأْتِني فأَنا مُكرِمٌ لك، وإن شئتَ إذا أَنا مُكرِمٌ لك، وذلك لتقارُبِ مَعنيَيْهما لأَن المفاجأَةَ والتعقيبَ متقارِبان، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٤)]، أَي فهُم يَقْنَطون.

فأَما قولهم: بَيْنا زيدٌ قائمٌ إذْ رأَى عَمراً، وبينما نحن في مكان كذا إذْ طَلَعَ فلانٌ علينا فقال بعضُهم: هي للمفاجأَة كما كانت «إذا» كذلك، وقال بعضُهم: هي زائدةٌ والمعنى بينما زيدٌ قائمٌ رأَى عَمراً.

وكان الأَصمعيُّ[(٥)] لا يرى إلَّا طَرْحَ «إذْ» من جواب بَينا وبَينما، ويَستضعفُ الإتيانَ بها، وذلك من قِبلِ أَن «بَينا» هي بينَ، والأَلفُ إشباعٌ عن فتحة النُّون، وهي متعلِّقةٌ بالجواب، فإذا أَتيتَ بإذْ وأَضفتَها إلى الجواب لم يَحسنْ إعمالُه فيما تقدَّمَ عليه، والذي

(١) سقط من ط: «تقدير». خطأ.

(٢) في ط: «لهزتان». تحريف.

(٣) انظر الصحاح (لهزم).

(٤) الروم: ٣٠/ ٣٦.

(٥) رأي الأصمعي في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٣، وزد الكتاب: ٤/ ٢٣٢، وشرح اختيارات المفضل: ١٧٢٢، والإغفال: ١/ ٢٧٣-٢٧٤، ١/ ٢٧٥-٢٧٨، والنكت: ١١٣١، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٠٢.

أَجازَه لأَجل أَنه ظرفٌ، والظروفُ يُتسعُ فيها، وأَحسنُ أَحوالِها أَن تكونَ زائدةً، فلا تكونَ مضافةً، فلا يَقْبُحُ تقديمُ ما كان في حَيِّزِ الجواب، فأَما قولُه(١):

بَينا نحنُ نَرْقُبُه ...إلخ

فشاهدٌ على استعمالها بغير إِذْ، وهو الأَفصحُ(٢)، والمرادُ بقوله: بَينا نحن بينَ أَوقاتِ نحن نَرقُبُه لأَنه قد أُضيفَ إِلى الجملة، وإِنما يضافُ إِلى الجملة أَسماءُ الزمان دون غيرها، فلذلك قلنا: إِنَّ المرادَ بينَ أَوقاتِ نحن نَرقُبُه، ومثلُه قولُه(٣):

بَيْنا تعنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتِيحَ له جَريءٌ سَلْفَعُ

والمرادُ بين أَوقاتِ تعنُّقِه الكُماةَ. [٤/ ١٠٠]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومِنْها لَدَى، والذي يَفصلُ بينها وبين «عندَ» أَنك تقول: عندي كذا لِما كان في مُلكك حَضرَك أَو غابَ عنك، ولديَّ كذا لِما لا يتجاوزُ حضرَتَك، وفيها ثماني لغات لَدَى ولَدُن ولَدَنْ ولَدَ بحذف نونها ولَدْنِ ولُدْنِ بالكسر لالتقاء الساكنين، ولَدُ ولَدْ بحذْف نونها، وحكمُها أَن يُجرَّ بها على الإِضافة كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾، وقد نصبتْ العربُ بها غُدْوَةً خاصةً، قال:

لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى أَلَانَ بخُفِّها بَقيَّةَ مَنْقُوصٍ مِن الظِّلِّ قالِصِ

تشبيهاً لنونها بالتنوين لـمَّا رأَوها تُنزَعُ عنها وتُثبتُ).

---

(١) هو رجل من قيس عيلان كما في الكتاب: ١/ ٨٦ [بولاق]، ١/ ١٧٠ [هارون]، وكذا حكى البغدادي نسبة البيت عن ابن خلف، انظر شرح أبيات المغني: ٦/ ١٧٤، وجاء مفرداً في شعر نصيب: ١٠٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٤٦، وشرح السبع الطوال: ٩٧، وكتاب الشعر: ٢٥٩، وسر الصناعة: ٢٣، ٧١٩، والمحتسب: ٢/ ٧٨، والنكت: ٢٨٥.

وهو مخروم الصدر برواية الشارح والكتاب وكتاب الشعر والمحتسب والنكت، وفي سائر المصادر «فبينا»، وسلف البيت تاماً: ٤/ ١٥٤.

قال ابن جني: «كأنه قال: وحاملاً زنادَ راعٍ..»، المحتسب: ٢/ ٧٨.

(٢) هو الأقيس عند ابن مالك، انظر شرح التسهيل له: ٢/ ٢٠٩.

(٣) سلف البيت: ٤/ ٥١.

قال الشارح: اعلمْ أَن لَدَى ظرفٌ من ظروف الأَمكنة بمعنى عِندَ، وهو مبنيٌّ على السكون، والذي أَوجبَ بناءه فَرْطُ إِبهامه بوقوعه على كلِّ جهة من الجهات الستِّ، فليس في ظروف الأَمكنة أَبْهمُ من لَدَى وعِنْدَ، ولذلك لزمتْ الظرفيةَ، فلم تتمكَّنْ تمكُّنَ غيرِها من الظروف، فجرتْ لذلك مَجْرى الحرف في إِبهامه.

وكان القياسُ بناءَ «عِندَ» أيضاً لأَنها في معنى لَدُن ولَدَى، وإِنما أُعربتْ «عندَ» لأَنهم تَوسَّعوا فيها، فأَوقَعوها على ما بحضْرتك وما يَبْعُدُ، وإِن كان أَصلُها الحاضرَ، فقالوا: عندي مالٌ وإِن لم يكن حاضِراً[١]، يريد أَنه في مُلكي، وقالوا: عندي عِلمٌ ولا يَعنون به الحضرةَ[٢]، و«لَدَى» لا يتجاوزون به حضرةَ الشيءِ، فلهذا القَدْرِ من التصرُّف أَعرَبوا عندَ، وإِن كان حكمُها البناءَ كلَدُن ولَدَى، وبها جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٣]، وقال: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[٤]، وقال: ﴿مِن لَّدُنَّا﴾[٥]، وقال: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾[٦]، وقال: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٧].

وليستْ لَدَى من لفظ لَدُن وإِن كانت من معناها، لأَن لَدَى معتلُّ اللَّام، ولَدُن صحيحُ اللَّام، وقالوا فيها: لَدْنِ بفتح اللَّام وسكونِ الدال وكسرِ النون، كأَنهم استثقَلوا ضمَّةَ الدالِ، فسكَّنوا تخفيفاً كما قالوا في عَضُد: عَضْد، ولـمَّا سُكِّنتْ الدالُ والنونُ ساكنةٌ كسَروا النونَ لالتقاء الساكنين فقالوا: لَدْنِ، وقالوا: لُدْنِ بضم اللام مع سكون الدال

---

(١) هو قول أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال: لَدُنِّي مال، ومنع أن يكون بين عند ولدن فرق، وقوَّى ابن الشجري قول العسكري، انظر الفروق اللغوية للعسكري: ٢٤٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٤١-٣٤٢.

(٢) من قوله: «توسعوا فيها، فأوقعوها..» إلى قوله: «الحضرة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢١٢.

(٣) النمل: ٢٧/ ٦.

(٤) النساء: ٤/ ٤٠.

(٥) الكهف: ١٨/ ٦٥.

(٦) يوسف: ١٢/ ٢٥.

(٧) ق: ٥٠/ ٣٥.

وكسر النون، وذلك أَنهم لـمَّا [٤/ ١٠١] أَرادوا التخفيفَ نقَلوا الضمَّةَ من الدال إلى اللاَّم ليكونَ ذلك أَمارةً على الحركة المحذوفةِ، وكَسَروا النونَ لالتقاء الساكنين.

فأَما مَنْ قال: لَدَنْ فهي لَدُن بضمِّ الدال، وإِنما سكَّنوا الدالَ استثقالاً للضمة فيها كما قالوا: عَضْد وسَبْع، فلمَّا سُكِّنتْ الدالُ وكانت النونُ بعدها ساكنةً فُتِحتْ الدالُ لالتقاء الساكنين، وشُبهتْ من طريق اللفظ بنحو قولك في الأَمر والنهي: اضرِبَنْ زيداً[١]، ولا تضرِبَنْ عَمراً.

وقد حذَفوا النونَ من لَدُن تخفيفاً فقالوا: مِنْ لَدُ الصلاةِ ولَدُ الحائط[٢]، وليس حذفُ النون لالتقاء الساكنَين، لأَنهم قد حذفوها ولا ساكنَ بعدها، أَنشدَ سيبويه[٣]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إِتْلائها

فمنهم مَنْ قال: لَدُ بضمِّ الدال وإِبقاءِ الضمَّةِ بعد الحذف ليكونَ دليلاً على المحذوف، وأَنه مُنتقَصٌ من غيره، وليس بأَصل على حِيَاله، ومنهم مَنْ قال: لُد، فحذف النونَ بعد نقلِ الضمة إلى اللام، ومنهم مَنْ قال: لَدْ بفتح اللام وسكون الدال، كأَنه حذَفَ الضمَّةَ تخفيفاً على ما ذكرنا، ثم حذفَ النونَ وأَبقى الدالَ على سكونها[٤].

واعلمْ أَن حُكمَ لَدُن أَن يُخفَضَ ما بعدها بالإِضافة كسائر الظروف[٥]، نحوُ أَمام

---

(١) هو تمثيل الفارسي في الشيرازيات: ٦٥.

(٢) هو تمثيل الفارسي في الشيرازيات: ٦٤.

(٣) هو العجاج كما في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٥٧، وليس البيت في ديوانه، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٦٤، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٣٣، والشيرازيات: ٦٩، وسر الصناعة: ٥٤٦، والنكت: ٣٤١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٣٨، والعيني: ٢/ ٥١، والخزانة: ٢/ ٨٤.
قوله: إلى إتلائها، أي إلى إتلاء هذه الإبل، أي إلى أن صارت متالي، أي تبعتها أولادها. الشيرازيات: ٧١.
ومن قول الشارح: «فأما من قال: لَدَن..» إلى البيت قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٤٦.

(٤) انظر اللغات في لدن الكتاب: ٣/ ٢٨٦، وشرحه للسيرافي: ١/ ٢١٢، والشيرازيات: ٦٤-٦٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٣٧-٣٣٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٣-٤٩٤.

(٥) انظر في هذا الكتاب: ١/ ٢٦٥، والشيرازيات: ٧٠، وسر الصناعة: ٥٤٣.

وقُدَّام ووَراء وفوق وتحت، ولأَن[1] نونَها من أَصل الكلمة بمنزلة الدالِ مِنْ عِنْد كما قال عز وجل: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2]، غيرَ أَن من العرب مَنْ يَنصبُ بها، قال الشاعر[3]:

لَــدُنْ غُــدْوَةً حتــى أَلَاذَ ...إلــخ

وقال ذو الرمة[4]: [٤/ ١٠٢]

لَـدُنْ غُـدْوةً حتَّـى إِذا امتَـدَّتْ الضُّـحَى وحَـثَّ القَطِـينَ الشَّحْشَـحانُ المُكَلَّـفُ

يعني الحاديَ، والقَطِين: جمع قاطِن، وإِنما نصبَوا بها ههنا لأَنهم شبَّهوا نونَ لَدُنْ بالتنوين في ضارِب، فنصَبوا غُدْوةً تشبيهاً بالمميِّزِ في نحو عندي راقودٌ خَلَّاً وجُبَّة صُوفاً، والمفعولِ في نحو هذا ضارِبٌ زيداً وقاتِلٌ بَكراً، ووجهُ الشَّبه بينهما اختلافُ حركة الدال قبلَ النون، يقال: لَدُن ولَدَن بضمِّ الدال وفتحِها على ما سبق، فلمَّا اختلفتْ الحركتان قبلَ النون وكانوا يَحذفون النونَ فيقولون: لَدُ غدوة شابَهتْ الحركاتُ قبلها باختلافِها حركاتِ الإِعراب وشابَهتْ النونُ التنوينَ بكونها تُحذفُ تارةً وتثبتُ أُخرى كما يكونُ التنوينُ كذلك فنصَبوا بها غُدوةً كما نصبوا بضارِبٍ.

وقد شبَّه [١٣٦/ ب] بعضُهم غُدوةً بالفاعل فرفَعها فقال: لَدُن غدوةٌ كما تقول: قامَ زيدٌ، ومنهم مَنْ يَجري على القياس فيَخفضُ بها، فيقولُ: لَدُن غُدوةٍ.

ولا يُنصَبُ غيرُ غُدوة مع لَدُنْ، وذلك لكثرة استعمالها، فغيَّروها عن الجرِّ، فلا تقولُ قياساً على لَدُنْ غُدوةً: لَدُن بُكرةً لأَنه لم يكثُر في كلامهم كثرةَ لَدُن غُدوةً[5].

---

(١) كذا في د، ر، ط، والصواب «لأن».

(٢) النمل: ٢٧/ ٦.

(٣) سلف البيت قبل قليل، وهو بلا نسبة في التخمير: ٢/ ٢٨٢، وشرح أبيات المفصل: ٧١١.
ومن قوله: «واعلم أن حكم لدن..» إلى نهاية البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢١٣ بخلاف يسير.

(٤) البيت في شرح ديوانه: ١٥٦٥، القَطين: الخَدَم، الشحشحان: الحادي السريع، المكلَّف، أي كُلف ذاك، شرح الديوان.

(٥) من قوله: «شبهوا نون لدن..» إلى قوله: «غدوة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٤٣، وهو=

واعلمْ أَن غُدوة قد وقعتْ بعد لَدُن مصروفةً أَلبتَّةَ، فقالوا: لَدُن غُدوةً، وغدوةُ وقعتْ في كلامهم معرفةً، وغَداةٌ نكرةً، أَلا ترى أَنك تقولُ: بالغَداةِ والعَشيِّ، ولا تقولُ: بالغُدوةِ والعَشيِّ إِلا في قراءة ابن عامر[١].

والوجهُ في ذلك كثرةُ استعمالها[٢]، ولكثرةِ الاستعمال أَثرٌ في التغيير، أَلا ترى أَنهم قالوا: أَيْشٍ والمرادُ أَيُّ شيءٍ، وقالوا: ويْلُمِّه، وقالوا: لا أَدْرِ[٣]؟ فغيَّروا هذه الأَشياءَ عن مُقتَضاها لضربٍ من التخفيف عند كثرة الاستعمال، وصرفُ الاسم حكمٌ عليه بالخِفة وعَدْلٌ به عن شَبه الفعل، هذا مع ما في صرفِه من إِزالة لَبْسٍ، وذلك أَنك لو منعتَه الصَّرفَ فقلتَ: لَدُن غدوةَ ربَّما أَشكلَ على السامع وظنَّ أَنه مخفوضٌ، والفتحةُ علامةُ الخفضِ، فصرَفوها ليؤمَنَ هذا اللَّبْسُ فيه، وحَملوا الخفضَ والرفعَ على النصب في الصرفِ ليجيءَ الأَمرُ فيه على منهاج واحدٍ في التخفيف كما حَملوا أَعِد ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ في حذف الواو[٤].

ويَحتملُ وجهاً آخرَ، وهو أَن النصبَ إِنما هو على التشبيه بالتمييز على ما تقدَّم، والتمييزُ لا يكونُ إِلا نكرةً، فنوَوْا في غدوة التنكيرَ حملاً لها على أُختها وهي غداةٌ، وقد اعتَقد فيها التنكيرَ مَن قرأ «بالغُدْوةِ والعَشيِّ[٥]»، ومن ذلك قولُ طرفة[٦]:

=معنى كلام الفارسي في الشيرازيات: ٦٥-٦٧.

(١) قرأ ابن عامر «بالغُدْوة» في القرآن كله، وسائر السبعة «بالغَداة»، انظر السبعة: ٢٥٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٣٢.

(٢) هو تعليل ابن جني في سر الصناعة: ٥٤٣.

(٣) في ط: «أدري». خطأ.

(٤) هو تنظير ابن جني في سر الصناعة: ٥٤٤.

(٥) الأنعام: ٦/ ٥٢، وانظر ما سلف قبل قليل.

(٦) البيت في ديوانه: ٧، والبصريات: ٣١١، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٧٠.

الحدوج: مراكب النساء، مفردها حِدْج، الخلايا: السفن العظام، النواصف: جمع ناصفة، وهي مواضعُ تتسع من الأَودية، دد: اسم موضع، الديوان ٧.

كَـــأَنَّ حُـــدُوجَ المالِكيَّـــةِ غُـــدْوَةً خَلَايـــا سَـــفِينٍ بالنَّواصِـــفِ مِـــنْ دَدِ

ولـمَّا كان النصبُ هو الغالبَ عليها حَملوا الرفعَ والجرَّ عليه(١)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها الآن، وهو للزمان الذي يقعُ فيه كلامُ المتكلِّمِ، وقد وقَعتْ [٣/ ١٠٣] في أَول أَحوالها بالأَلف واللَّام، وهي عِلَّةُ بنائها، ومَتَى وأَينَ، وهما يتضمَّنان معنى الاستفهام ومعنى الشرطِ، تقول: مَتى كان ذاك؟ ومَتى تأْتِني أُكرمْك، وأَين كنتَ؟ وأَينَ تجلسْ أَجلسْ، ويتصَّلُ بهما «ما» المزيدةُ فتزيدُهما إِبهاماً، والفصلُ بين متى وإِذا أَنَّ متى للوقت المبهَمِ، وإِذا للمعيَّن، وأَيَّان بمعنى متى إِذا استُفْهِمَ بها، ولـمَّا في قولك: لـمَّا جئتَ جئتُ بمعنى حِينَ).

قال الشارح: الآنَ ظرفٌ من ظروف الزمان، معناه الزمنُ الحاضرُ، وهو الذي يقعُ فيه كلامُ المتكلِّمِ الفاصلُ بين ما مضَى وما هو آتٍ، وهو مبنيٌّ على الفتح، وفي عِلَّة بنائه إِشكالٌ.

فذهب قومٌ إِلى أَنه بُنيَ لأَنه وقعَ في أَول أَحواله معرفةً بالأَلف واللَّام، وحكمُ الأَسماءِ أَن تكونَ منكورةً شائعةً في الجنس، ثمَّ يدخلُ عليها ما يُعرِّفُها من إِضافة وأَلفٍ ولامٍ، فلمَّا خالفتْ أَخواتِها من الأَسماء بأَن وقعتْ معرفةً في أَول أَحوالها ولزمتْ موضعاً واحداً بُنيتْ لذلك، لأَن لزومَها لهذا(٢) الموضعِ أَلحقَها بشَبهِ الحروفِ، وذلك أَن الحروفَ لازمةٌ لمواضعِها التي وُضعتْ لها غيرُ زائلةٍ عنها، وهذا رأْيُ أَبي العباس المبِّرد(٣)، وإِليه أَشارَ صاحبُ الكتاب(٤).

وقال الفرَّاءُ: أَصلُه آنَ من آنَ الشيءُ يَئِينُ إِذا أَتى وقتُه، يقال: آنَ لكَ أَن تفعلَ كذا

---

(١) انظر سر الصناعة: ٥٤٥.

(٢) في ر، ط: «بهذا».

(٣) من قوله: «وقع في أول أحواله..» إلى قوله: «المبرد» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٧٩ بخلاف يسير، وممن ذهب هذا المذهب ابن السراج، انظر المذهبيْنِ في الأصول: ٢/ ١٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٧، والتذييل والتكميل: ٨/ ٧.

(٤) أي الزمخشري.

وأَنى لكَ[1]، قال الشاعر[2]:

تَمَخَّضَتْ المَنُونُ لَه بِيَوْمٍ أَنَى ولِكُلِّ حامِلَةٍ تَمَامُ

وآنَ فعلٌ ماضٍ، فلمّا أُدخلَ عليه الأَلفُ واللَّامُ تُركَ على ما كان عليه من الفتح كما جاء في الحديث أنه ﷺ: «نَهى عن قيلَ وقالَ[3]»، و«قيل وقال» فِعلان ماضيان، فأدخلَ الخافضَ عليهما وتركَهما على ما كانا عليه.

وله قولٌ آخرُ[4] أَن أَصله أَوَان، فحذَفوا الواوَ وصار آن كما قالوا رِيَاحٌ ورَاحٌ، وكِلَا القولَين فاسدٌ.

أَما الأَولُ فلأَنه لو كان أَصلُه آنَ لافتَقرَ[5] إِلى فاعل مع أَن الأَفعالَ المَحكيةَ يدخلُ عليها العواملُ، ولا يؤثِّرُ فيها، نحوُ تأَبَّطَ شرّاً وبَرقَ نَحْرُه، ولا يدخلُ عليها الأَلفُ واللَّامُ.

فأَما الثاني فحاصِلُه راجعٌ إِلى المعنى، وليس بعِلَّةٍ للبناء[6].

وذهب أَبو إِسحقَ إِلى أَن الآنَ إِنما تعريفُه بالإِشارة، وأَنه إِنما بُني لـمَّا كانت فيه الأَلفُ [٤/ ١٠٤] واللَّامُ لغيرِ عهدٍ متقدِّمٍ، لأَنك تقول: الآنَ فعلتُ، ولم يتقدَّمْ ذِكرُ الوقت الحاضرِ، وهذا فاسدٌ.

---

(١) هو أحد قولين للفراء، انظر أدب الكاتب: ٤٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٧٩-١٨٠، والصحاح (أين)، (أنى).

(٢) البيت مما نسب إلى النابغة الذبياني، انظر ديوانه: ٢٣٢، وهو لعمرو بن حسان كما في الصحاح واللسان (حمل)، وحاشية الشيخ يس على التصريح: ٢/ ٢٨٦، وقال ابن منظور: «ويروى لخالد بن حق»، اللسان (حمل)، والبيت بلا نسبة في الإنصاف: ٧٦٠.

(٣) الحديث في الفائق: ٣/ ٢٣١، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٥٠٠.

(٤) انظر قولي الفراء واستدلاله في معاني القرآن له: ١/ ٤٦٨-٤٦٩ وانظر أيضاً الردَّ عليهما في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٠-١٨١.

(٥) في ط: «لا يفتقر». تحريف.

(٦) هو ما دفع به السيرافي قولي الفراء.

أَما قولُه: إِن تعريفَه بالإِشارة فإِن أَسماء الإِشارةِ لا تدخلُها لامٌ نحوَ هذا وتلك، وأَما قولُه: «إِنه بُني لأَن الأَلف واللَّامَ فيه لغير عهدٍ متقدِّم» ففاسدٌ أَيضاً لأَنا نجدُ الأَلفَ واللَّامَ في كثيرٍ من الأَسماء على غيرِ عهدٍ مع كون الأَسماءِ مُعرَبةً، وتلك الأَسماءُ قولُك: يا أَيُّها الرجلُ، ونظرتُ إِلى هذا الغلامِ[1].

وقد ذهب جماعةٌ ممَّن ينتمي إِلى التحقيق والحِذْق بهذه الصناعةِ إِلى أَنه مبنيٌّ لتضمُّنه لامَ التعريفِ[2]، وتلك اللَّامُ غيرُ اللَّامِ الظاهرةِ فيه على حدِّ بنائه في أَمس، وتلك اللَّامُ المقدَّرةُ هي المعرِّفةُ، وذلك لأَنه معرفةٌ، وتعريفُه لا يخلو إِما أَن يكونَ بما فيه من اللَّامِ الظاهرةِ كما يظنُّ بعضهُم، أَو أَنه من قَبيلِ سائر المعارفِ، فلا جائزٌ أَن يكون تعريفُه بما فيه من اللَّام لأَنا استقرَيْنا جميعَ ما فيه لامُ التعريف فإِذا إِسقاطُ لامِه جائزٌ، نحوُ الرجل ورجل والغلام وغلام، ولم يقولوا: افعلْ آنَ ذلك[3] كما قالوا: الآنَ، فدلَّ ذلك على أَن اللَّامَ فيه ليستْ للتعريف، وإِذا لم تكن للتعريف كانت زائدةً على حدِّ زيادتها في الذي والتي.

أَلا ترى أَن تعريفَ الذي والتي بالصِّلة لا بما فيه من اللَّام؟ يدلُّ على ذلك أَن مَنْ وما معارفُ، وليس فيهما لامٌ، فعلمتَ بذلك أَن التعريفَ بالصِّلة لا باللام، وإِذا ثبتَ أَنها زائدةٌ لم تكن المعرِّفةَ، وليس بمضمَرٍ لأَن المضمراتِ محصورةٌ، وليس «الآن» منها، وليس أَيضاً بعَلمٍ لأَن العَلمَ [١٣٧/ أ] يقعُ على كلِّ شيءٍ بعَينه، و«الآن» يقعُ على كلِّ وقت حاضرٍ لا يخصُّ بعضَ ذلك دون بعض.

---

(١) من قوله: «وذهب أبو إسحاق..» إلى قوله: «الغلام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٥١-٣٥٢، وهو مضمون كلام الفارسي في الإغفال: ١/ ٢٧٩-٢٨٣، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٥٣.

(٢) هو قول الفارسي وابن جني، انظر الإغفال: ١/ ٢٧٩-٢٨١، وسر الصناعة: ٣٥٣.

(٣) كلام الشارح على القول الأخير قاله الفارسي وابن جني ببعض خلاف، انظر الإغفال: ١/ ٢٨٠-٢٨٢، وسر الصناعة: ٣٥٢-٣٥٣.

وليس من أَسماء الإشارة لِمَا ذكرناه من دخول اللَّامِ عليه، واللَّامُ لا تدخلُ على أَسماء الإِشارة، وليس بمضافٍ لأَنَا لا نشاهدُ مضافاً إِليه، وإِذا ثبتَ أَنه معرفةٌ وليس من أَنواع المعارف الأَربعةِ تعيَّنَ أَن يكونَ معرفةً باللَّام المقدَّرةِ فيه كما قلنا في أَمس لتعذُّر أَن يكونَ التعريفُ بهذه اللَّامِ الظاهرةِ فيه(١).

والذي أَراه أَن تعريفَه بما فيه من اللَّام الظاهرةِ، وأَما لزومُها فعلى حسَب إرادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام، فإِنه لم تَلزمْها اللَّامُ لأَنهما يُستعمَلان معرفةً ونكرةً، فإِذا أُريدَ النكرةُ لم يأْتُوا باللَّام، وإِذ أَرادوا المعرفةَ أَلحقوهما اللَّامَ، وكذلك نظائرُهما، وأَما الآن فلمَّا أُريدَ به المعرفةُ أَلبَّتَةَ لزمتْ أَداتُه، وأَما عِلَّةُ بنائه فلإِبْهامه ووقوعِه على كلِّ حاضرٍ من الأَزمنة، فإِذا انقضَى لم يصلُحْ له، ولزمَه حرفُ التعريف، فجَرى مَجْرى الذي والتي(٢)، فاعرفْه.

وأَما مَتى فسؤالٌ عن زمان مبهَمٍ يتضمَّنُ جميعَ الأَزمنةِ، فإِذا قيل: متى الخروجُ؟ فتقولُ: اليومَ أَو الساعةَ أَو غداً، والمرادُ بها الاختصارُ، وذلك أَنك لو سأَلتَ إِنساناً عن زمن خروجِه لكان القياسُ آلْيومَ تخرجُ أَم غداً أَم الساعةَ؟ والأَزمنةُ أَكثرُ من أَن يُحاطَ بها، فإِذا قلتَ: مَتى أَغنَى عن ذِكرِ ذلك كلِّه.

وهي مبنيَّةٌ على السكون لأَنها وقعتْ موقعَ حرف الاستفهام، وهو الأَلفُ، وأَصلُ الاستفهام بحروف المعاني، وبُنيتْ على السكون على أَصل البناء، ولم يَلتقِ في آخرها ساكنان، فيجبَ التحريكُ لذلك.

---

(١) انظر كلام ابن جني في سر الصناعة: ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) انظر الأقوال في علة بناء الآن ومناقشتها ونسبتها إلى أصحابها في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٧٩-١٨٠، والإغفال: ١/ ٢٧٩-٢٨٣، وسر الصناعة: ٣٥٠-٣٥٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٦-٥٩٨، والإنصاف: ٥٢٠-٥٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٩-٢٢٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢٦، والتذييل والتكميل: ٨/ ٧-١٠، والارتشاف: ١٤٢٣.

وأَما أَينَ فظرفٌ من ظروف الأَمكنة، وهو مبنيٌّ لتضمُّنِهِ همزةَ الاستفهام، والغرضُ به أَيضاً الإِيجازُ والاختصارُ، وذلك أَن سائلاً لو سأَلَ عن مستقَرِّ زيدٍ، فقال: أَفي الدار زيدٌ؟ أَفي المسجد زيدٌ؟ ولم يكن في واحد منهما فيُجيبُ المسؤولُ بلا ويكونُ صادقاً، وليس عليه أَن يُجيبَ عن مكانه الذي هو فيه لأَنه لم يُسأَلْ إِلا عن هذين المكانَينِ فقط، والأَمكنة غيرُ منحصرةٍ، فلو ذهبَ يعدِّدُ مكاناً مكاناً لقصَّرَ عن استيعابها، وطالَ الأَمرُ عليه، فجاؤوا بأَينَ مشتمِلاً على جميع الأَمكنةِ، وضمَّنوه معنى الاستفهامِ، فاقتضى الجوابَ من أَول مرَّة.

ووجبَ أَن تُبنَى على السكون لوقوعها موقعَ همزة الاستفهام، إِلا أَنه [٤/ ١٠٥] التقَى في آخره ساكنان، فحُركتْ النونُ لاجتماعِهما، وفُتحتْ طلباً للخِفَّة واستثقالاً للكسرة بعد الياء، فآثَروا تخفيفَها لكثرةِ دَوْرِها[١] وسَعةِ استعمالِها.

وفيهما معنى الـمُجازاةِ لإِبهامِهما ووقوعِهما على كلِّ اسمٍ يقعُ بعد حرف الجزاء، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: متى تَقُمْ أَقُمْ كان معناه إِنْ تَقُمْ يومَ الجمعةِ أَقُمْ فيه، إِنْ تَقُمْ يومَ السبتِ أَقُمْ فيه، وكذلك إِذا قلت: أَينَ بيتُك آتِه، معناه أَين بيتُك إِن أَعرفْه آتِه، وأَين تَكنْ أَكُنْ معناه إِنْ تكنْ في المسجد أَكنْ فيه، إِن تكنْ في السوق أَكنْ فيه، فلـمَّا كانت متى وأَينَ يَشتمِلان على كلِّ اسمٍ من أَسماء الزمان والمكان، ويقعُ الجوابُ عنهما معرفةً ونكرةً، ولم يكونا مضافَين إِلى ما بعدَهما كإِذْ وإِذا جازتْ الُمجازاةُ بهما، قال الشاعر[٢]:

أَنا ابْنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنايا ... متى أَضَعْ العِمامةَ تَعْرِفُوني

وقال[٣]:

---

(١) من قوله: «وذلك أن سائلاً سأل...» إلى قوله: «دورها» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٠٩- ١١٠ بخلاف يسير.

(٢) سلف البيت: ٣/ ١١٢.

(٣) هو عبد الله بن همَّام السلولي، والبيت في شعره: ٨٣، والكتاب: ٣/ ٥٨، والنكت: ٧٢٩، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٤٧-٤٨، والإغفال: ١/ ٤٢٤.

أيــنَ تَصْرِفْ بهــا العُـــداةَ تَجِـدْنا   نَصْرِفُ العِـيْسَ نَحْوَهــا للتَّلاقــي

وقد تدخل «ما» أينَ ومتى للجزاء زائدةً مؤكِّدةً نحوَ مَتى ما تَقُمْ أَقُمْ، وأَيْنما تَجلسْ أَجلسْ معك، قال الشاعر(١):

متــى مــا يَــرَ النــاسُ الغنــيَّ وجــارُهُ   فَقــيرٌ يقولــوا عــاجِزٌ وجَلِيــدُ

[٤/ ١٠٦] وقال الله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾(٢)، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ﴾(٣)، فإذا دخلتْ عليهما «ما» زادتْهما إبهاماً، وازدادتْ المُجازاةُ بهما حُسناً.

فإن قيل: ولمَ جُوزِي بمتى ولم يُجازَ بإذا، وما الفصلُ بينهما؟ قيل: قد تقدَّم أَن إذا للزمان المعيَّن، وهو الآتي، ومتى لزمانٍ مبهَمٍ، فلذلك جُوزِيَ بمَتى ولم يُجازَ بإذا(٤)، أَلا تَرى إلى قوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾(٥) و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾(٦) لو وُضعَ مكانَ إذا إنْ فقيلَ: إنْ الشمسُ كُورتْ وإن السماءُ انشقَّتْ لم يَحسُنْ لأَنك تجعلُ ما هو متيقَّنُ الوجودِ مشكوكاً فيه(٧).

وأَما أَيَّانَ فظرفٌ من ظروف الزمان مبهَمٌ بمعنى متى، والفرقُ بينها وبين متى أَن متى لكثرةِ استعمالِها صارتْ أَظهرَ من أَيَّانَ في الزمان.

ووجهٌ آخر من الفرق أَن متى يُستعملُ في كلِّ زمان، وأَيَّانَ لا يُستعملُ إلا فيما يُرادُ

---

(١) هو المعلوط بن بَدَلٍ القريعي كما في عيون الأخبار: ١/ ٢٤٧، ٣/ ١٨٩، والبيت منسوب إلى المعلوط وسويد بن حذاق العبدي في اللسان (حظظ) والخزانة: ١/ ٥٣٧، وإلى رجل من بني قُريع في الحماسة للمرزوقي: ١١٤٨.
(٢) النساء: ٤/ ٧٨.
(٣) البقرة: ٢/ ١١٥.
(٤) انظر ما سلف: ٤/ ١٥٥.
(٥) التكوير: ٨١/ ١.
(٦) الانشقاق: ٨٤/ ١.
(٧) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٤٢، وانظر ما سلف: ٤/ ١٥٥.

تفخيمُ أَمرِه وتعظيمُه، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [(١)]، أي متى مُرْساها، وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [(٢)].

وبُنيَ لتضمُّنِه همزةَ الاستفهام، وحُرك آخرُه لالتقاء الساكنَين، وفُتحَ على طريق الإتباع لمَا قبله، إذ الأَلفُ من جنس الفتحة، أَو إتْباعاً للفتحة قبله، إذ الأَلفُ حاجزٌ غيرُ حَصين كما فعلوا في شَتَّانَ كذلك.

وأَما لـمَّا فظرفُ زمانٍ إذا وقعَ بعده الماضي، نحوُ قولك: جئتُ لـمَّا جئتَ، ومعناه معنى حِينَ، وهو الزمانُ المبهَمُ، وهو مبنيٌّ لإبهامه واحتياجِه إلى جملة بعده كبناء إذْ وإذا.

وهو مركَّبٌ من لَمْ النافيةِ وما[(٣)]، فحصلَ فيها بالتركيب معنىً لم يكن لها، وهو الظرفيةُ، وخرجتْ بذلك إلى حيِّز الأَسماءِ، فاستحالَتْ بالتركيب من الحرفيَّة إلى الاسميَّة كما استحالَتْ إذْ بدخول «ما» عليها من الاسميَّة إلى الحرفيَّة، وتغيَّرَ معناها بالتركيب من المضيِّ إلى الاستقبال.

قال صاحب الكتاب: (وأَمْسِ، وهي متضمِّنةٌ [١٣٧/ ب] معنى لامِ التعريف مبنيَّةٌ على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يمنعونها الصَّرفَ، فيقولون: ذهب أَمْسُ بما فيه، وما رأَيتُه مُذ أَمسِ، قال:

لقد رأَيتُ عَجباً مُذْ أَمْسا عَجائزاً مِثْلَ السَّعالِي خَمْسا)

قال الشارح: اعلمْ أَن أَمْس ظرفٌ من ظروف الزمان أَيضاً، وهو عبارةٌ عن اليوم

---

(١) النازعات: ٧٩/ ٤٢.

(٢) القيامة: ٧٥/ ٦، وانظر تعليل بناء «أيان» في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٧٤.

(٣) هو قول ابن السراج والفارسي وابن جني، وذهب الفراء إلى أن أصلها لَمْ ما، وذهب المازني إلى أن أصلها لما المخففة ثم ثقلت، ودفع الفارسي قوليهما، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٧، والأصول: ٢/ ١٥٧، ٣/ ١٧٩، والبغداديات: ٣١٥-٣١٦، ٣٨١-٣٨٤، والارتشاف: ١٨٩٧، والمغني: ٣١٠-٣١٢.

ولما عند سيبويه حرف، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٤، والنكت: ١١٣٢، ورصف المباني: ٣٥٤، والارتشاف: ١٨٩٦، والمغني: ٣١٠-٣١١.

الذي قبل يومِك الذي أَنتَ فيه، ويقع لكلِّ يومٍ من أَيام الجمعة، وللعرب فيه خلافٌ، فأَهلُ الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: فعلتُ ذاك أَمسِ، ومضَى أَمسِ بما فيه، واحتجَّ أَبو العباس وأَبو بكر بن السَّراج بأَنه مبهَمٌ، ووقع في أَول أَحواله معرفةً، فمعرفتُه قبل نكرته[١]، فجَرى مَجْرى الآنَ[٢].

والصوابُ أَنه إِنما بُني لتضمُّنه لامَ المعرفة[٣]، وبها صار معرفةً، والاسمُ إِذا تضمَّنَ معنى الحرف بُني، وكان حقُّه تسكينَ الآخِر على ما يقتضيه البناءُ، وإِنما التقَى في آخره ساكنان، وهما السينُ والميمُ قبلها، فكُسرت السينُ لالتقاء الساكنين.

فإِن قيل: فلمَ حُذفتْ اللّامُ من أَمس وضُمنَ معناها، وأُلزمتْ «الآنَ» وهما سَواءٌ في التعريف والظرفيةِ؟

قيل: لأَن أَمس يقع على اليوم المتقدِّمِ ليومك من أوله إِلى آخره، فأَمرُه واضحٌ، فاستغنَى بوضوحه عن علامة التعريف، وليس كذلك «الآنَ» لأَنه الحدُّ الفاصلُ بين الزمانَين، وهو من أَلطَفِ ما يُدرَكُ، فلم يَستغْنِ لذلك عن علامة تكونُ فيه.

فإِن قيل: ولمَ[٤/ ١٠٧] وجَب تعريفُ أَمس ولم يجبْ تعريفُ غَدٍ وهما سَواءٌ، فأَمسِ اسمٌ لليوم الذي قبل اليوم الذي أَنت فيه، وغَدٌ اسمٌ لليوم الذي يلي اليومَ الذي أَنت فيه؟

فالجوابُ أَن أَمس قد حضَرَ وشُوهدَ، فحصلتْ معرفتُه بالمشاهَدة، فأَغنَى ذلك عن علامة، وليس كذلك غَدٌ، فأَقاموا المشاهَدةَ في أَمس مُقامَ أَداةِ التعريفِ، ولم يكنْ في غَدٍ

---

(١) في ط: «نكرة». تحريف.

(٢) ظاهر كلام المبرد أنه بني لمضارعته الحرف، انظر المقتضب: ٣/ ١٧٣، والتذييل والتكميل: ٨/ ١٦.

(٣) هو قول الفارسي وابن جني وابن الشجري، وهو ظاهر كلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٣، والحلبيات: ١٠٣، والشيرازيات: ٢١٠، والخصائص: ٢/ ٣٠٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٥، وانظر أقوالاً أخرى في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩، والتذييل والتكميل: ٨/ ١٥-١٧، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٢٩.

مثلُ ذلك ما يقومُ مَقامَ علامةِ التعريفِ، فهو نكرةٌ حتى تدخلَ عليه العلامةُ المعرِّفةُ.

وأَما بنو تميم فيُعرِبونه ويَجعلونه معدولاً عن اللَّام، فاجتمع فيه التعريفُ والعدلُ، فيُمنعُ من الصرف لذلك، فيقولون: مضَى أَمسُ بما فيه بالرفع من غير تنوينٍ، وفعلتُه أَمسَ بالنصب، قال الراجز أَنشده سيبويه[١]:

لقَدْ رأَيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائزاً مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

يأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ نَهْسا لا تَركَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسا

الشاهدُ فيه أَنه خفَض بمُذْ، واعتقدَ فيها الحرفيةَ، والفتحةُ علامةُ الخفض[٢].

والفرقُ بين المعدولِ عن الحرف والمتضمِّن له أَنك إِذا عدَلْتَ عن الحرف جازَ لك إِظهارُه واستعمالُه، وإِذا ضمَّنتَه إِيَّاه لم يَجزْ إِظهارُه، أَلا ترى أَنه لا يجوزُ إِظهارُ همزةِ الاستفهام مع أَينَ وكيفَ ونظائرِهما؟

وقد حكَى بعضُهم أَن من العرب مَنْ يعتقدُ فيه التنكيرَ، ويُعربُه، ويَصرْفُه ويُجريه مُجْرى الأَسماء المتمكِّنةِ، فيقولُ: مضَى أَمسٌ بما فيه، على التنكير[٣]، وهو غريبٌ في الاستعمال دون القياسِ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقَطُّ وعَوْضُ، وهما لزمانَي المضيِّ والاستقبالِ على سبيل الاستغراقِ، تقولُ: ما رأَيتُه قَطُّ، ولا أَفعله عَوْضُ، ولا يُستعملان إِلا في موضع النفي، قال:

رَضيعَيْ لَبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَما بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتفرَّقُ

---

(١) البيتان الأول والثاني في الكتاب: ٣/ ٢٨٤-٢٨٥، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٤، والنكت: ٨٦٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٦ بلا نسبة، والأبيات الأربعة في نوادر أبي زيد: ٢٥٧، والمساعد: ١/ ٥٢٠، والعيني: ٤/ ٣٥٧-٣٥٨، والخزانة: ٣/ ٢١٩-٢٢٢ بلا نسبة أيضاً، وحكى البغدادي عن ابن المستوفى أن الرجز للعجاج، انظر ملحق ديوانه: ٢/ ٢٩٦. نَهْسا: أي لا أسنان لها.

(٢) انظر لغتي تميم وأهل الحجاز في مصادر الحاشية السالفة، وزد الارتشاف: ١٤٢٨.

(٣) انظر هذه اللغة وأربعاً أُخرى في التذييل والتكميل: ٨/ ١٨-٢٢.

وقد حُكي قُطُّ بضمِّ القاف، وقَطُ خفيفةَ الطاء، وعُوْضُ مضمومةً). [٤/ ١٠٨]

قال الشارح: اعلمْ أَن «قَطُّ» بمعنى الزمان الماضي، يقالُ: ما فعلتُه قَطُّ، ولا يقال: لا أَفعلُه قَطُّ، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ لأَنها ظرفٌ، وأَصلُ الظروفِ أَن تكونَ مضافةً، فلمَّا قُطعتْ عن الإِضافة بُنيتْ على الضمِّ كقبلُ وبعدُ[١]، قال الكسائيُّ: كان قَطُطْ على زِنة فَعُل كعَضُد، فلمَّا سُكنَ الحرفُ الأَولُ للإِدغام حُركَ الآخَرُ بحركته[٢].

والذي أَراه أَنه فَعْل كقَبْل وبَعْد لأَن الحركةَ زيادةٌ، ولا يُحكَمُ بها إِلا بدليل، ولأَن أَكثرَ ظروفِ الزمان كذلك، نحوُ يَوم وشَهر ودَهر[٣].

ومنهم مَنْ يقول: قُطُّ بضمِّ القافِ والطاءِ، يُتبعُ الضمَّ الضمَّ مثلَ مُدُّ وشُدُّ، ومنهم مَن يخفِّفُ فيَحذفُ إِحدى الطَّاءين تخفيفاً، ويُبقي الحركةَ بحالها دلالةً وتنبيهاً على أَصلها كما قالوا: رُبَ، حين خفَّفوها أَبقَوا الفتحةَ دلالةً على المحذوف.

ومنهم مَنْ يُتبعُ الضمَّ الضمَّ في المخفَّف أَيضاً، فيقول: قُطُ[٤]، وهو قليلٌ.

وأَما عَوْضُ فهو اسمٌ من أَسماء الدهر، وهو للمستقبَل من الزمان كما أَن قَطُّ للماضي، وأَكثرُ استعمالِه في القَسم، تقولُ: عَوْضُ لا أُفارِقُك، أَي لا أُفارِقُك أَبداً كما تقول: قَطُّ ما فارقْتُكَ[٥]، وعَوْضُ مبنيَّةٌ لقطعِها عن الإِضافة، وفيها لغتان الفتحُ والضمُّ، فمَن فتَح

---

(١) هو قول الفارسي وتمثيله، انظر الشيرازيات: ٣٠٩، وذهب ابن مالك إلى أن بناء قط بسبب تضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبه الحروف، انظر شرح التسهيل له: ٢/ ٢٢٢، والتذييل والتكميل: ٨/ ١٠-١١، وذهب السيرافي إلى أنها مبنية لأنها «اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله، وفعل الأمر مبني على السكون، فبني قط لذلك». شرح الكتاب: ١/ ١٣٨.

(٢) قول الكسائي في الصحاح (قطط)، والارتشاف: ١٤٢٥، والتذييل والتكميل: ٨/ ١١.

(٣) ظاهر كلام الفارسي أن عين قط المشددة متحركة، انظر الشيرازيات: ٢١٢.

(٤) انظر اللغات في قط مجالس ثعلب: ١٥٧، والصحاح (قطط)، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٢٢، والتذييل والتكميل: ٨/ ١٣-١٤.

(٥) كذا في الصحاح واللسان (عوض).

فطلباً للخفَّة، ومَن ضمَّ فتشبيهاً بقَبْلُ وبَعدُ كما قالوا: حَوْثَ وحَوْثُ، قال الأَعشى[1]:

رَضِيعَيْ لَبَانٍ... إلخ

الشاهدُ فيه قوله: عَوْضُ لا نَتفرَّقُ، أَي [٤/ ١٠٩] لا نَتفرَّقُ أَبداً، يريدُ أَنهما تَحالَفا في بطنِ أُمِّهما، ودلَّ عليه قولُه: «بأَسْحَمَ داجٍ»، والأَسحَمُ: الأَسودُ، ويقالُ: الدَّمُ تُغْمَسُ فيه اليدُ عند التحالُفِ، ويقالُ: بالرَّحِم[2]، فإِن أَضفتَه أَعربتَه، تقولُ: لا أَفعلُه عَوْضَ العائضِينَ[3]، أَي دَهْرَ الداهرِينَ، فيكونُ معرَباً، وانتصابُه على الظرف لا على حدِّه في «عَوْضَ لا نَتفرقُ»، وعَوْضُ من لفظ العِوَض ومعناه[4]، وذلك أَن الدهرَ لا يَمضي منه جُزءٌ إلا ويَخْلُفه جزءٌ آخرُ، فصار الثاني كالعِوض من الأَول.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكيفَ جارٍ مَجْرى الظروفِ، ومعناه السؤالُ عن الحال، تقولُ: كيف زيدٌ؟ أَي على أَيِّ حال هو؟ وفي معناها أَنَّى، قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ وقال الكميتُ:

أَنَّى ومِنْ أَينَ آبكَ الطَّربُ

إلا أَنهم يُجازُون بأَنَّى دون كيفَ، قال لبيد:

فأَصبحتَ أَنَّى تأْتِها تَلْتَبِسْ بها

وحكَى قُطْرُبٌ عن بعضِ العرب: انظرْ إِلى كيفَ يَصنعُ).

قال الشارح: كيفَ سؤالٌ عن حال[5]، وتضمَّنتْ همزةَ الاستفهام، فإِذا قلت: كيف زيدٌ؟ فكأَنك قلتَ: أَصحيحٌ زيدٌ أَم سَقيمٌ، أَآكِلٌ زيدٌ أَم شاربٌ إِلى غير ذلك من أَحواله،

---

(١) سلف البيت، وهو في ديوان الأعشى: ٢٢٥.

(٢) كذا في الصحاح واللسان (سحم).

(٣) هو مثل كما في مجمع الأمثال: ٢/ ٢٢٩، والمستقصى: ٢/ ٢٤٤، وانظر الارتشاف: ١٤٢٦، والمساعد: ١/ ٥١٨.

(٤) هو قول ابن جني كما في اللسان (عوض).

(٥) هي عبارة ابن السراج في الأصول: ٢/ ١٣٦.

والأَحوالُ أَكثرُ من أَن يُحاطَ بها، فجاؤوا بكيف اسماً مبهَماً يتضمَّنُ جميعَ الأَحوال، فإِذا قلت: كيف زيدٌ أَغنَى عن ذِكر ذلك كلِّه[١].

وقومٌ يُجرون كيف مُجْرى الظروفِ، ويقدِّرونها بحرف الجرِّ[٢]، فإِذا قلت: كيف أَنتَ فتقديرُه على أَيِّ حالٍ، والصحيحُ أَنها اسمٌ صريحٌ غيرُ ظرفٍ[٣]، وإِن كان قد يؤدِّي معناها معنى على أَيِّ حالٍ.

والذي يدلُّ على ذلك أَنك تُبدِل منها الاسمَ فتقول: كيف أَنتَ أَصحيحٌ أَم سقيمٌ، ويقعُ الجوابُ بالاسم فتقول في جواب مَن قال: كيف أَنت: [١٣٨/أ] أَصحيحٌ[٤] أَم[٥] سقيمٌ، ونحوَهما من أَحواله، ولو كانت ظرفاً لوقعَ البدلُ منها والجوابُ عنها بالظرف، أَلا ترى أَن أَينَ لـمَّا كانت ظرفاً لم يُجَبْ عنها إِلا بظرفٍ، نحوُ أَين أَنت؟ فيقالُ: في المسجد، أَو في السوق، ولو قال في جواب مَن قال: كيف أَنت: على حال كذا لم يمتنع، وكان الجوابُ معنويّاً لا على اللَّفظ، ولو قال: على أَيِّ حالٍ زيدٌ؟ فقيل: على حال شِدَّةٍ أَو حالِ رَخاءٍ لكان الجوابُ على اللَّفظ، ولو قال: صالحٌ أَو سَقيمٌ لم يمتنع نظراً إِلى المعنى.

---

(١) هو استدلال السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١١٢-١١٣ ولفظه.

(٢) منهم الأخفش، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٧، وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب: ٣/ ١٧٨، وبه صرح ابن الشجري في الأمالي: ١/ ٤٠١.

(٣) صرح السيرافي والفارسي باسميتها، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٤-١١٥، ١٠/ ٧٢-٧٣، والبغداديات: ٣٤٩، وكلام سيبويه والمبرد وابن السراج يشير إلى أن معناها السؤال عن كل حال، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠، والمقتضب: ٤/ ٣٣٣، والأصول: ٢/ ١٣٦، واختلف النقل عن سيبويه، فقد جزم الرضي أنها اسم عنده، وذكر ابن هشام والسيوطي أنها ظرف عنده، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٧، والمغني: ٢٢٦، والهمع: ١/ ٢١٤ ولعل ما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب إذ قال: «وأما كيف فاسم لتعميم الأحوال، وتسمى ظرفاً لتأولها بعلى أي حال»، شرح التسهيل: ٤/ ٧٠، وعدَّها سيبويه مع الظروف، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٥.

(٤) في ط: «صحيح». تحريف.

(٥) في ط: «أو». تحريف.

وممَّا يؤيِّد كونَ كيفَ اسماً لا ظرفاً أنها لو كانت ظرفاً أو في تقدير الظرفِ لم يَمتنعْ دخولُ حروف الجرِّ عليها كما لم يمتنع دخولُها على أين ومتى[(١)].

وهي مبنيَّةٌ لِمَا ذكرْناه من وقوعها موقعَ ألف الاستفهام وتضمُّنِها معناه[(٢)]، وبُنيتْ على السكون، فالتقى في آخرها ساكنان، وهما الياءُ والفاءُ، فحرَّكوا الفاءَ بالفتح استثقالاً للكسرة بعد الياء، والعربُ يَتحرَّون[(٣)] الخِفَّةَ فيما يكثُر استعمالُه.

فإن قيل: ومِن أين زعمتُم أن كيف اسمٌ، وهلَّا قلتُم: إنها حرفٌ لامتناع خواصِّ الأسماء والأفعالِ منها.

قيل: إنما قلنا ذلك لأنها لا تخلو إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فلا تكونُ حرفاً لأنها تفيدُ مع الاسم الواحد، ويكونُ كلاماً، نحوُ كيف أنتَ؟ والحرفُ لا يفيدُ مع الاسمِ إلا في باب النداء، وليس هذا بنداءٍ، ولا تكونُ فعلاً لأنها تفيدُ مع الفعل، نحوُ كيف أصبحتَ؟ والفعلُ [٤/ ١١٠] لا يفيدُ مع الفعل، ولا يكونُ منهما كلامٌ، وأيضاً فإنه على زِنة فَعْل بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزِّنةِ.

فإن قيل: فإذا كان اسماً على ما ذكرتُم فلمَ امتنعتْ منه حروفُ الجرِّ ولم تدخلْ عليه كما دخلتْ على أين إذا قلتَ: مِن أينَ وإلى أين فالجوابُ أن أين لـمَّا كانت سؤالاً عن الأمكنة ونائبةً عن اللَّفظ بها، وكانت الأمكنةُ المنوبُ عنها ممَّا تدخلُها حروفُ الجرِّ فتقولُ: مِن السوق ومِن الجامع وإلى السوق وإلى الجامع جازَ أن تدخلَ على ما نابَ عنها وقام مَقامَها.

وأما كيفَ فإنما هي سؤالٌ عن الأحوال، والأحوالُ لا تدخلُ عليها حروفُ الجرِّ، ألا تراك لا تقولُ: أَمِن صحيحٍ ولا أَمِن سقيمٍ، فكذلك سائرُ الأحوالِ، فلم تدخلْ على

---

(١) انظر الأمور التي استدل بها الفارسي على اسمية كيف في البغداديات: ٣٤٩-٣٥٠، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٤، ١٠/ ٧٣.

(٢) انظر الإغفال: ١/ ٣٢٤، والبغداديات: ٣٥٠.

(٣) في ط، ر: «يجيزون»، وما أثبت أحسن.

كيف كما لم تدخل على ما ناب عنه[١]، وقد حكى قُطرب «انظرْ إِلى كيفَ يصنعُ[٢]»، وقالوا: على كيفَ تبيعُ الأَحمرَيْن[٣]؟ وذلك شاذٌّ شبَّهوها بأَين.

وفي كيف لغتان، قالوا: كيفَ وكَيْ، قال الشاعر[٤]:

أَوْ راعِيَانِ لبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ كَيْ لا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرانِنا أَثَرا

قالوا: كيْ[٥] هنا بمعنى كيفَ، استفهامٌ، وقال قومٌ: أَرادَ كيفَ، وإِنما حذَف الفاءَ تخفيفاً كما قالوا: سَوْ أَفعلُ، والمرادُ سَوفَ[٦].

ولا يُجازَى بكيفَ كما جُوزِيَ بأَينَ لضعفِها ونقصِها عن تصرُّف أَخواتها بكونها اسماً، ولا يُخبرُ عنها[٧]، فلا يقالُ: كيف في الدار؟ كما يقال: مَنْ في الدار؟ وما عندكَ؟ على الابتداء والخبر، ولا يعودُ إِليها ضميرٌ، فلا يقالُ: كيف ضربتَه والهاءُ تعودُ إِلى كيفَ، ولا يكونُ جوابُها إِلا نكرةً[٨]، وجوابُ أَخواتِها يكونُ معرفةً ونكرةً، فإِذا قلت: كيف زيدٌ؟

---

(١) من قوله: «فإن قيل: فإذا كان اسماً..» إلى قوله: «عنه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١١٤، وانظر: ١٠/ ٧٣ منه.

(٢) هذا القول في الهمع: ١/ ٢١٤.

(٣) انظر هذا القول في التخمير: ٢/ ٢٨٨.

(٤) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٥، والبغداديات: ٣٤٩، والخزانة: ٣/ ١٩٥، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٤٩.
والرواية في البغداديات: «كيما»، وفي معاني القرآن والخزانة وشرح أبيات المغني: «كيلا».
قال البغدادي: «والبيت غير واضح المعنى، وقائله غير معروف، وما قبله مجهول».

(٥) هو قول السيرافي، وذهب الفارسي إلى أنها بمعنى اللام، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٥، والبغداديات: ٣٥٢.

(٦) هو قول الفراء، انظر معاني القرآن له: ٣/ ٢٧٤، والبغداديات: ٣٤٩-٣٥٠.

(٧) هو قول البصريين، وأجاز قطرب والكوفيون المجازاة بها، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠، وشرحه للسيرافي: ١/ ١١٥-١١٦، والنكت: ٧٣٣، والإنصاف: ٦٤٣- ٦٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٧.

(٨) هو ما اعتلَّ به السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١١٥-١١٧، والأعلم في النكت: ٧٣٣، وانظر الإنصاف: ٦٤٤.

فيقال: صالحٌ أَو سقيمٌ، ولا يقالُ: الصالحُ، فلمّا نقَص تصرُّفُه عن تصرُّف أَخواته ولم[1] تكن ثَم ضرورةٌ تدعو إلى المجازاة به لأَنه يقوم مَقامَه على أَيِّ حال تكنْ أَكنْ[2].

وأَما أَنَّى فظرفُ مكانٍ يُستفهمُ بها كأَيْن، قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[3]، أَي مِن أَينَ لكِ هذا؟ ويُجازُون بها، يقولون: أَنَّى تَقمْ أَقُمْ، قال لبيد[4]:

فأَصبحْتَ أَنَّى تأْتِها تَشْتَجِرْ بها ... كِلَا مَرْكبَيْها تحتَ رِجلَيْكَ شاجِرُ

وقال بعضُهم: إِنها تؤدِّي معنى كيف، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[5] أَي كيفَ شئتمُ[6]، والمجازاةُ بها دليلٌ على استعمالها استعمالَ أَين، وهي مبنيَّةٌ لتضمُّنها همزةَ الاستفهام، وسُكنَ آخرُها على قياس البناء، فأَما قولُ الكميت[7]: [٤/ ١١١]

أَنَّى ومِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ ... مِنْ حَيثُ لا صَبْوةٌ ولا رِيَبُ

الشاهدُ فيه استعمالُ أَنَّى بمعنى كيف، أَلا ترى أَنه لا يَحسنُ أَن تكونَ بمعنى أَين لأَن بعدَها «مِنْ أَينَ» فتكونَ تكراراً، ويجوزُ أَن تكونَ بمعنى «مِنْ أَين»، وكُررتْ على سبيل التوكيد، وحَسُنَ التكرارُ لاختلاف اللفظَين، فاعرفْه.

---

(١) كذا في د، ط، ر، والصواب «لم».

(٢) انظر تعليل عدم المجازاة بكيف في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٥، والنكت: ٧٣٣.

(٣) آل عمران: ٣/ ٣٧.

(٤) البيت في ديوانه: ٢٢٠، والكتاب: ٣/ ٥٨، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٧٠-٧١، والنكت: ٧٢٨، والخزانة: ٣/ ١٩٠، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٤٨.
شاجر: ملتبِس.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٢٣.

(٦) هو قول الفراء والزجاج، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٩٨، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣١١، وانظر القرطبي: ٤/ ٧-٨.

(٧) البيت في ديوانه: ٢/ ١٩٧-الهاشميات، وشرح شواهد الشافية: ٣١٠.

المُركَّبات

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي على ضربَين، ضربٌ يقتضي تركيبُه أَن يُبنَى الاسمان معاً، وضربٌ لا يقتضي تركيبُه إِلا بناءَ الأَولِ منهما، فمن الضَّربِ الأَول نحوُ العشرة مع ما نَيَّفَ عليها، وقولُهم: [٤/ ١١٢] وقَعوا في حَيْصَ بَيْصَ، ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ وصَحْرةَ بَحرْةَ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ، ووقعَ بَيْنَ بَيْنَ، وآتِيكَ صباحَ مساءَ ويومَ يومَ، وتفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ وشَذَرَ مَذَرَ وخِذَعَ مِذَعَ، وتَركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ وحاثَ باثَ، ومنه الخازِ بازِ.

والضربُ الثاني نحوُ قولهم: افعلْ هذا بادِي بَدَى، وذهبُوا أَيْدِيْ سَبَا، ونحوُ مَعْدِيْكَرِب وبَعلبَكَّ وقالي قَلَا).

قال الشارح: لـمَّا كانت المبنيَّاتُ منقسمةً إِلى مفردٍ ومركَّبٍ، وتقدَّمَ الكلامُ على المفرد منها إِذ كان المفردُ أَصلاً للمركَّب وجَبَ أَن يَنتقلَ إِلى الكلام على الأَسماء المركبَّة.

والمركَّبُ من الأَسماء ضربان:

ضربٌ يجبُ فيه البناءُ لكِلَا الاسمَين، نحوُ أَحدَ عشَرَ وخمسةَ عشَرَ ونحوِهما وحَيْصَ بَيْصَ ونحوِها ممَّا ذكَره في هذا الفصل:

وضربٌ آخَرُ يُبنَى فيه الاسمُ الأَولُ دون الثاني، وهو قالي قَلَا[1] وحَضْرَموت ونحُوهما، وسيُذكر الفصلُ بينهما بعدُ إِن شاء الله تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي يَفصلُ بين الضربَيْن أَنَّ ما تضمَّنَ ثانيه معنى حرفٍ بُنيَ شَطْراه لوجود علَّتَي البناءِ فيهما معاً، أَما الأَولُ فلأَنه تَنزَّلَ منزلةَ صدرِ الكلمة من عَجُزها، وأَما الثاني فلأَنه تضمَّنَ معنى الحرف، وما خلَا ثانيه من التضمُّن أُعربَ وبُني صدرُه).

قال الشارح: اعلمْ أَن التركيبَ على ضربَيْن تركيبٍ من جهة اللَّفظِ فقط، وتركيبٍ

---

(١) اسم بلد، انظر معجم البلدان (قالي قلا).

من جهة اللَّفظ والمعنى، فأَما التركيبُ من جهة اللَّفظِ فقط فهو الضربُ الأَولُ من التركيبَيْن اللَّذين ذكَرهما، وهو في الأَعداد، نحوُ أَحدَ عشرَ وبابِه، ولَقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ وحَيْصَ بَيْصَ ونحوُهما، فهذا يجبُ فيه بناءُ الاسمَيْن معاً، وذلك لأَن الاسمَ الثاني قد تضمَّنَ معنى الحرف، أَلا ترى أَن الأَصلَ في أَحدَ عشَرَ أَحدٌ وعشرةٌ، فحُذِفتْ الواوُ [١٣٨/ ب] من اللَّفظ، والمعنى على إِرادتها، أَلا ترى أَن المرادَ أَحدٌ وعشَرةٌ، فعشرةٌ عِدَّةٌ معلومةٌ أُضيفتْ إِلى العدد الأَول، فكَمُلَ من مجموعهما مقدارٌ معلومٌ، فهما اسمان، كلُّ واحدٍ منهما منفردٌ بشيءٍ من المعنى، فلمّا كانت الواوُ مرادةً تضمَّنَها الاسمُ الثاني وبُنيَ لذلك، وبُني الاسمُ الأَولُ لأَنه صار بالتركيب كبعضِ اسم بمنزلة صدرِ الكلمة من عَجُزها، فهما عِلَّتان، وكذلك باقي هذا الضربِ من نحوِ كَفَّةَ كَفَّةَ(١) وخازِ بازِ وسيوضَّحُ ذلك إِن شاء الله تعالى(٢).

وأَما الضربُ الثاني وهو المركَّبُ من جهة اللَّفظ والمعنى نحوَ حَضْرَموتَ وقاليِقَلَا ومَعْدِيْكَرب ونحوِها من الأَعلام المركَّبةِ فهذا أَصلُه الواوُ أَيضاً، حُذفتْ من اللَّفظ ولم تُردْ من جهة المعنى، بل مُزِجَ الاسمان وصارا اسماً واحداً بإِزاء حقيقةٍ، ولم يَنفردْ الاسمُ الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفرَد غير المركَّبِ، فبُني الاسمُ الأَولُ لأَنه كالصدر من عَجُز الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يُعرَبُ لأَنه كالصَّوت، وأُعربَ الثاني لأَنه لم يتضمَّنْ معنى الحرف، إِذ لم يكنْ المعنى على إِرادته لأَن العَلَمَ إِنما هو وضعُ لفظٍ بإِزاء مسمَّىً من غير إِفادةِ معنى من اللَّفظ، وقد ذكَر صاحبُ الكتاب بادِيْ بَدَا وأَيادِي سَبَا من هذا الضرب، وليس منه، وإِنما هو من الضرب الأَول لأَنهما ليسا عَلَمَين، وسيوضَّحُ أَمرُهما إِن شاء اللهُ تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والأَصلُ في العدد المُنيفِ على العشرة أَن يُعطَفَ

---

(١) في ط: «كفة وكفة». خطأ.

(٢) انظر تعليل بناء ذلك في الكتاب: ٣/ ٥٥٧-٥٥٨، والمقتضب: ٢/ ١٦١-١٦٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٥-١٣٧.

الثاني على الأَول فيقالَ: ثلاثةٌ وعشرةٌ، فمُزِجَ الاسمان وصُيِّرا واحداً وبُنيا لوجود العِلَّتَين).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن من الأَسماء المركَّبةِ العددَ من أَحد عشَرَ إِلى تسعةَ عشَرَ من [٤/ ١١٣] نحوِ ثلاثةَ عشَرَ وخمسةَ عشَرَ ونحوِ ذلك، جعلتَ النَّيفَ والعشرةَ اسماً واحداً وبنيتَهما على الفتح، والذي أَوجبَ بناءهما أَن التقديرَ فيهما خمسةٌ وعشرةٌ، فحُذفتْ الواوُ وركبَّوا أَحدَ الاسمَين مع الآخَر، وجعلوهما كالاسم الواحد الدالِّ على مسمَّىً واحدٍ ليَجْريَ مَجْرى سائر الأَعداد المفرَدةِ، نحوُ خمسة وستَّة لأَنه أَخْصَرُ.

وربَّما احتاجوا إِلى ذلك في بعض الاستعمال، وذلك أَنك لو قلتَ: أُعطيتُ بهذه السِّلعةِ خمسةً وعشرةً جاز أَن يَتوهَّم المخاطَبُ أَنهما صَفْقتان، أُعطيَ بها مرَّةً خمسةً ومرَّةً عشرةً، فإِذا رَكَّبتَ زال هذا الاحتمالُ، وارتفعَ اللَّبْسُ[1]، وتحقَّقَ المخاطَبُ أَنك أُعطيتَ بها هذا المقدارَ من العدد.

ولا يَلزمُ هذا فيما زادَ على العشرين والثلاثين فما فوقَهما من العقود كالستِّين والسبعين، لأَن مَجْرى هذه العقودِ مَجْرى جمعِ السلامةِ، وإِعرابُها كإِعرابه، والتركيبُ لا يتطرَّقُ على المثنَّيات والمجموعات، إِنما بابُ ذلك المفرداتُ، فلذلك لم تُركَّبْ هذه العقودُ مع النيِّف عليها كما رُكِّبتْ العشرةُ مع ما انضمَّ إِليها ممَّا هو دونَها من الأَعداد مع أَنه قلَّ ما يَتباينُ حكمُ مُثمِّنٍ في التقويم حتى يُعطيَ تارةً درهماً وتارةً عشرين درهماً، وما زادَ على العشرين من العقود كالثلاثين والأَربعين فالتباينُ أَفْحشُ واللَّبْسُ أَبعدُ.

وبُنيَ على حركة لأَن له أَصلاً في التمكُّن، فعُوضَ من تمكُّنه بأَن بُني على حركة تمييزاً

---

(١) هذا تمثيل الجرجاني عن أبي إسحاق، انظر المقتصد: ٧٣٦، ووقع فيه تحريف إذ قال: «ولو أخذت خمسة عشرة»، ووقع في بعض النسخ «خمسة وعشرة»، وهو الصواب.
وأجاز ابن مالك فكَّ المبني وإظهار الواو وأن يقال: «عندي خمسة وعشرة»، وانتقده أبو حيان، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠١، والارتشاف: ٧٥٧-٧٥٨، والمساعد: ٢/ ٧٨، والهمع: ٢/ ١٥٠، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٥٧، والمقتضب: ٢/ ١٦١-١٦٢، ٤/ ٢٩.

له على[١] ما بُني ولا أَصلَ له في التمكُّن، نحوُ مِنْ وكَم، وفُتحَ طلباً للخِفَّة إِذ ليس الغرضُ في تحريكه إِلا تمييزُه على[٢] ما بُني على السكون، وبالفتحة نصلُ إِلى هذا الغرضِ، فلم يكنْ بنا حاجةٌ إِلى تكلُّف ما هو أثقلُ منها.

قال صاحب الكتاب: (ومن العرب مَنْ يُسكِّنُ العينَ فيقولُ أَحَدَ عْشَرَ احتراساً من تَوالي المتحرِّكات في كلمة).

قال الشارح: من العربِ مَن يقول: أَحَدَ عْشَرَ ثلاثةَ عْشَرَ، فيسكِّنُ العينَ[٣]، وذلك أَنهم لـمَّا ركَّبوا الاسمَين اسماً واحداً تَوالَى في أَحدَ عَشَر ستُّ متحرِّكات، وفي ثلاثةَ عشَر وخمسةَ عَشَرَ خمسُ متحرِّكات، ولا يتوالَى في كلمة أَكثرُ من ثلاثِ حركات، إِلا أَن يكونَ مخفَّفاً من غيره، فيجتمعَ فيه أَربعُ متحرِّكات[٤]، نحوُ عُلَبِط[٥] وهُدَبِد[٦]، وأَصلُهما عُلَابط وهُدَابِد، فحُذِفتْ الأَلفُ تخفيفاً، فلا يجتمعُ في كلمة أَكثرُ من أَربع متحرِّكات، فلـمَّا اجتمعَ في أَحدَ عَشَر ستُّ متحركات وفي خمسةَ عشَرَ خمسُ متحرِّكات أَسْكَنوا الحرفَ الذي بتحريكه يكونُ الخروجُ عن منهاج الأَسماء وطريقِها.

ومَنْ فعلَ ذلك من العرب فإِنه لا يفعلُه في اثنَي عَشَرَ لئلَّا يجمعَ بين ساكنَين[٧]، وليس في كلامهم جمعٌ بينَ ساكنَين، إِلا أَن يكونَ الأَولُ حرفَ مدٍّ ولِين، والثاني مدغَماً، نحوُ دابَّة وشابَّة[٨] مع أَن الياءَ في النصب والأَلفَ في الرفع ساكنان، فلم يَتوالَ فيهما من

---

(١) الصواب: «من».

(٢) الصواب: «من».

(٣) قرأ أبو جعفر ونافع والحسن وطلحة بن سليمان بإسكان العين في قوله تعالى: {أحد عشر كوكبا} [يوسف: ١٢/ ٤]، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣١٣، وشواذ ابن خالويه: ٦٢، والمحتسب: ١/ ٣٣٢، والنكت: ٩٨٦.

(٤) قريب من تعليل الفراء في معانيه: ٢/ ٣٤.

(٥) «رجل علبط: ضخم»، اللسان (علبط).

(٦) هو «اللبن الخاثر»، اللسان (هدبد).

(٧) هو تعليل الفراء في معانيه: ٢/ ٣٤.

(٨) من قوله: «فيسكن العين، وذلك..» إلى قوله: «وشابة» قاله السيرافي في شرح الكتاب:=

المتحرِّكات ما تَوالَى في أَحدَ عشَر ونحوِه، وأَيضاً فإِن الإِسكانَ في أَحدَ عْشَرَ ونحوِه إِنما كان لتَوالي المتحرِّكات في كلمة واحدة لأَجل التركيب وجعلِهما كلمةً واحدةً، وأَما اثنَي عَشر فغيرُ مركَّبةٍ(١) فلم يكونا كلمةً واحدةً، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وحرفُ التعريفِ والإِضافةُ لا يُخِلَّان بالبناء، تقولُ: الأَحدَ عشرَ والحادي عشرَ إِلى التسعةَ عشرَ والتاسعَ عشرَ، وهذه أَحدَ عشرَك وتسعةَ عشرَك، وكان يرى الأَخفشُ فيه الرفعَ إِذا أَضافَه، وقد استَرْذلَه سيبويه، وإِن سُمِّي رجلٌ بخمسةَ عشرَ كان فيه الرفعُ والإِبقاءُ على الفتح).

قال الشارح: إِذا أَردتَ تعريفَ هذا العدد أَدخلتَ عليه الأَلف واللَّامَ أَو الإِضافةَ، وتركتَه على بنائه [٤/ ١١٤] لأَن الأَلف واللَّامَ والإِضافةَ لا تُخرجانه عن لفظِه وتركيبِه، فكان باقياً على بنائه(٢)، فلذلك تقولُ مع الأَلف واللَّام: أَخذتُ الخمسةَ عشرَ درهماً، وكذلك إِلى التسعةَ عشَرَ، والحادي عشرَ والخامسَ عشَرَ بفتح الآخِرِ منهما إِلى التاسعَ عشَرَ، وتقولُ في الإِضافة خمسةَ عشَرَك وخامِسَ عشَرَك، فلا يختلفُ حكمُ البناء في الإِضافةِ لَما ذكرناه من العِلَّة.

وكان الأَخفشُ يَرى إِعرابَها إِذا أَضفتَها وهي عددٌ، فتقول: هذه الدراهمُ خمسةُ عشرِك(٣)، قال سيبويه: «وهي لغةٌ رديئةٌ(٤)»، وكان(٥) يحتجُّ بأَن خمسةَ عشرَ في تقدير تنوينٍ، ولذلك عملَ في مميِّزه، فمتى أَضفتَه إِلى مالِكه لم يصلُحْ تقديرُ التنوين لُمعاقَبة

=١/ ١٨٨-١٨٩ بخلاف يسير.

(١) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٩.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٥.

(٣) استجاد المبرد الإضافة واسترذأ الإعراب، وأجاز ابن عصفور رأي الأخفش؛ انظر المقتضب: ٤/ ٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٢، والمقرب: ١/ ٣٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٥، والمساعد: ٢/ ٨١، والارتشاف: ٧٦٠.

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٩٩، وانظر شرحه للسيرافي: ١/ ١٩٠.

(٥) أي الأَخفش.

التنوينِ الإِضافةَ، فصار بمنزلة اسمٍ لا ينصرفُ، فإذا أُضيفَ انصرفَ وأُعربَ[١].

وهذا الاعتلالُ فاسدٌ لأَن تقديرَ التنوين فيه لم يكن سببَ بنائه حتى يُعرَبَ عند زواله، إنما البناءُ لتضمُّنه حرفَ العطفِ، وذلك باقٍ بعد الإِضافة كما كان قبلَها، ثمَّ ما ذكَره مُنتقَضٌ بدخول الأَلفِ واللَّام، فإنه لا يُعرَبُ لذلك كما أُعربَ بالإِضافة، ولا فرقَ بينهما في معاقَبة التنوين.

فإن سُمِّي رجلٌ بخمسةَ عشرَ ونحوِه من المركَّبات ففيه وجهان:

أَحدُهما: أَن تُعربَه، فتَضمَّ الراءَ في الرفع وتفتحَها في النصب والجرِّ، وتُجْرِيَه مُجْرى اسمٍ لا ينصرف، نحوُ بَعلبَكَّ ومَعْدِيْكَرب لزوال معنى العطف، وعلى هذا إذا أَضفتَ صرَفتَه ودخلَه الجرُّ، نحوُ جاءني خمسةُ عشرِك، ورأَيتُ خمسةَ عشرِك، ومررتُ بخمسةِ عشرِك.

والوجه الثاني: أَن تَبنيَه بعد التسمية لأَن التركيبَ والبناءَ وقعَ قبل التسميةِ، فلمَّا سَمَّيتَ بهما حَكَيتَ حالَهما قبل التسمية[٢].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكذلك الأَصلُ وقَعوا في حَيْصٍ وبَيْصٍ، أَي في فتْنة تَموجُ بأَهلها متأَخِّرينَ ومتقدِّمينَ، ولَقيتُه كَفَّةَ وكَفَّةَ، أَي ذَوَيْ كفَّتينِ كَفَّةٌ من اللَّاقي وكَفَّةٌ من المَلقيِّ لأَن كلَّ واحدٍ منهما في وَهْلةِ التَّلاقي كافٍ لصاحِبه أَن يتجاوَزَه).

قال الشارح: العربُ تقول: وقَع الناسُ في حَيْصَ بَيْصَ إذا وقَعوا في فِتْنة واختلاطٍ من أَمرهم لا مَخْرَجَ لهم منه، وهما اسمان رُكبِّا اسماً واحداً، وبُنيا بناءَ خمسةَ عشرَ، والذي أَوجبَ بناءهما تقديرُ الواو فيهما، وذلك أَن الأَصل وقَعوا في حَيْصَ وبَيْصَ، ثمَّ حُذفتْ الواوُ إِيجازاً وتخفيفاً، والمعنى على العطف، فتضمَّنَ معنى حرف العطف، فبُني لذلك كما فعلوا في خمسةَ عشرَ وبابِه[٣]، وحَيْصَ مأْخوذٌ من حاصَ يَحِيصُ إذا فَرَّ، يقال: ما عنه

---

(١) من قوله: «وكان الأخفش يرى إعرابها..» إلى قوله: «وأعرب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٩٠ بخلاف يسير.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٧، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٠.

(٣) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٦.

مَحِيصٌ، أَي مَهْرَبٌ، وبَيْص مأْخوذٌ من قولهم: باصَ يَبُوصُ، أَي فاتَ وسبَقَ لأَنه إِذا وقعَ الاختلاطُ والفتنةُ فمنهم هارِبٌ ومنهم فائتٌ، ولذلك فسَّرهما[١] بِفِتنةٍ تَموجُ بأَهلها متأخِّرين ومتقدِّمينَ، فالحَيْصُ التأَخُّر والهَربُ، والبَوْصُ: التقدُّمُ والسَّبقُ[٢]، وكان ينبغي أَن يقال: حَيْصَ بَوْص، غيرَ أَنهم أَتبعوا الثاني الأَول، قال الشاعر[٣]:

عَيْنـــاءُ حَــوْراءُ مِـــنَ العِـــيْنِ الحِــيْرْ

والكلامُ الحُورُ لأَنها جمعُ حَوْراء [٤/ ١١٥] كحَمْراء وحُمْرُ ليَزْدَوِجا[٤] ولا يَختلِفا، ومثلُه العَشَايا والغَدَايا، ولو انفردتْ الغداةُ لم تُجمعْ على غَدَايا[٥]، وفي مثَلٍ «أَخذَه ما قَدُمَ وما حَدُثَ[٦]» بضمِّ الدال من حَدُث، ولو انفردتْ لم تكن إلا مفتوحةً[٧]، نحوُ حَدَثَ الأَمرُ، وهو كثيرٌ.

وفي حَيْصَ بَيْصَ لغاتٌ، قالوا: حَيْصَ بَيْصَ بالفتح فيهما، وهو الكثير المشهورُ، وأَنشدَ الأَصمعيُّ لأُمية بن أَبي عائذ الهذليِّ[٨]:

---

(١) أَي الزمخشري.

(٢) انظر أدب الكاتب: ٣٢٦، والصحاح (بوص)، (حيص).

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدي، كما في شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٤٠٦، والبيت بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٥٧١، وأدب الكاتب: ٦٠٠، والحجة للفارسي: ١/ ٣١٦، والمنصف: ١/ ٢٨٨، والمخصص: ١/ ٩٩، ٤/ ١٢٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢٠-٣٢١، والبيت في ديوان العجاج: ٢/ ٢٩٤، وانظر تخريجه في الديوان: ٢/ ٤٦٣.

(٤) كذا في الصحاح (حيص).

(٥) من قوله: «من حاص يحيص إذا فر...» إلى قوله: «غدايا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٥ بخلاف يسير.

(٦) هو من أقوال العرب، انظر تهذيب اللغة: ٤/ ٤٠٦، والصحاح (حدث)، والمستقصى: ١/ ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣١، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٥٨.

(٧) كذا في الصحاح (حدث).

(٨) البيت له في شرح أشعار الهذليين: ٤٩١، والكتاب: ٣/ ٢٩٨، والنكت: ٨٦٩، ونسب إلى الهذلي في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٥، وهو من إنشاد الأصمعي في الارتشاف: ٦٧٧، وورد بلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٨، والسيرافي: ٦٤٣.=

قــد كنــتُ خَرَّاجــاً وَلُوجــاً صَـيْرَفاً لم تَلْتَحِصْــني حَـيْصَ بَـيْصَ لَحَـاصِ

وقالوا: حَيْصِ بَيْصِ بكسر الآخِر منهما، قال الشاعر[(١)]:

صــارتْ علَيْــه الأَرضُ حَـيْصِ بَـيْصِ حتَّـــى يَلُــــفَّ عِيْصَــــه بِعِــــيصي

وربَّما كسَروا الأَولَ منهما في اللُّغتَين فقالوا: حِيْصَ بِيْصَ وحِيصِ بِيصِ، وعلى هذا تكون الواوُ في بِيْص قد انقلبتْ ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها على حدِّ انقلابها في مِيزان ومِيعاد، وقد يُنوِّنونها فيقولون: حِيْصٍ بِيصٍ وحَيْصاً بَيْصاً، وحكَى ذلك أَبو عمرو[(٢)]، ومَن فتَحهما فقد طلبَ الخِفةَ كما قلنا في خمسةَ عشرَ، ومَن كسَر فلالتقاءِ الساكنَين، ويجوزُ أَن تجعلَه صوتاً، كأَنه حكايةُ ما يقعُ في الاختلاط والفِتنة، وعلى [٤/ ١١٦] هذا لا يكونُ مشتقّاً من شيءٍ، فتكسِرُه كما تَكسِرُ الأَصواتَ، نحوُ غاقِ غاقِ إِذا قدَّرتَه تقديرَ المعرفة، وتنوِّنُه إِذا نويتَ النكرةَ[(٣)].

وقالوا: لَقيته كَفَّةَ كَفَّةَ إِذا فاجأْتَه، وهما اسمان رُكِّبا اسماً واحداً وبُنيا على الفتح بناءَ خمسةَ عشرَ، والأَصلُ كَفَّة وكَفَّة، أَي كَفَّةٌ منه وكَفَّةٌ منِّي، ويجوزُ أَن يكونَ الأَصلُ كَفَّةٌ على كَفَّةٍ أَو كَفَّةٌ عن كَفَّة، وذلك أَن المُتلاقِيَيْن إِذا تَلاقَيا فقد كَفَّ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه عن مجاوَزتِه إِلى غيرِه في وقت التقائهما، فكَفَّةَ كَفَّةَ مصدران في موضع الصفة، ومحلُّهما نصبٌ على الحال، كأَنك قلت: لَقيتُه مُتكافِئَيْنِ[(٤)]، مثلُ قولك: لَقيتُه قائمين، تريدُ حالاً

=تلتحصني: تنشب بي، شرح أشعار الهذليين.

(١) البيتان بلا نسبة في الصحاح واللسان (حيص)، والارتشاف: ٦٧٧.

(٢) في ط، ر: «عمر». تحريف، وهو أبو عمرو الشيباني، انظر حكايته في كتاب الجيم: ١١٢، والصحاح واللسان (حيص).

(٣) من قوله: «ومن كسر فلالتقاء الساكنين..» إلى قوله: «النكرة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٦ بخلاف يسير، وانظر اللغات في حيص بيص في غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٤٣٩-٤٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٥، والصحاح واللسان (حيص)، والارتشاف: ٦٧٧.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٣٠٤، وما ينصرف ما لا ينصرف: ١٣٦، والمخصص: ١٤/ ٩٩،=

منك وحالاً منه، نحوُ قول الشاعر[(١)]:

متــى مــا تَلْقَنــي فَــرْدَيْنِ تَرْجُــفْ رَوَانِــفُ أَلْيَتَيْــكَ وتُسْــتَطارا

قال صاحب الكتاب: (وصَحْرةَ وبَحْرةَ أَي ذَوِي صَحْرةٍ وبَحْرةٍ، أَي انكشافٍ واتِّساعٍ لا سترةَ بيننا، ويقال: أَخبرتُه بالخبر صَحْرةً بَحْرةً، ويقولون: صَحْرةً بَحْرةً نَحْرةً، فلا يَبنون لئلَّا يَمزِجوا ثلاثةَ أَشياءَ، [٤/ ١١٧] وهو جاري بيتٌ إِلى بيت، أَو بَيتٌ لبَيتٍ، أَي هو جاري مُلاصِقاً، ووقع بين هذا وبين هذا، قال عَبيد:

وبَعْضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا).

قال الشارح: يقال: لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرةَ[(٢)]، أَي ليس بيني وبينه ساترٌ[(٣)]، وهما مركَّبان، والتقديرُ صَحْرَةً وبَحْرةً، فحُذِفتْ الواوُ وتضمَّنَ الكلامُ معناها، فبُني لذلك، وفُتحَ للخِفَّة، وموضعُهما حالٌ، والتقديرُ لقيتُه بارِزاً، واشتقاقُهما من الصَّحراء والبَحر، وصَحْرة وبَحْرة مصدران، أَي ذَوَي صَحْرة وبَحْرة، أَي ذَوي انكِشافٍ واتساعٍ[(٤)].

ويقولون: لقيتُه صَحْرةً بَحْرةً نَحْرةً فيُعربونها ويَنصبونها منوَّنة لأَنهم لا يُركِّبون ثلاثةَ أَشياءَ اسماً واحداً، وبَحْرة من بَحْر الشهر، وهو أَولُه، أَي لقيتُه مكشوفاً نهاراً.

وقالوا هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، يريدون القُربَ والتلاصُقَ، وهو مركَّبٌ أَيضاً مبنيٌّ على الفتح كخمسةَ عشرَ، والأَصلُ بيتاً لبيتٍ أَو بيتاً فبيتاً أَو بيتاً إِلى بيتٍ، فحُذِفَ الحرفُ وضُمِّن معناه فبُني لذلك، وهما في موضع الحال، كأَنك قلت: هو جاري مُلاصِقاً، والعاملُ في الحال ما في جاري من معنى الفعل، ولا يجوزُ تقديمُ الحالِ فيه على العامل، لو قلت: بَيتَ بَيتَ هو جاري لم يَجُزْ لأَن العاملَ ليس فعلاً ولا اسمَ فاعلٍ.

=والصحاح واللسان (كفف).

(١) سلف البيت: ٢/ ١٣٦.

ومن قوله: «والأصل كفة وكفة..» إلى البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٧.

(٢) هو مثل، انظر مجمع الأمثال: ٢/ ١٩٥، والمستقصى: ٢/ ٢٨٧.

(٣) كذا في الصحاح (صحر)، (بحر)، وانظر جمهرة اللغة: ١٢٨٣.

(٤) كذا في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٩١.

ويجوز التقديمُ في كَفَّةً كَفَّةً، فتقول: كَفةً كَفةً لقيتُه لأن العاملَ فعلٌ، ولو قلت: جاوَرني أو مُجاوِري بيتَ بيتَ جازَ التقديمُ حينئذٍ، فتقول: بَيتَ بَيْتَ هو مُجاوِري، فتقدِّمُه لأن العاملَ اسمُ فاعل، واسمُ الفاعل يجوز تقديمُ منصوبِه عليه، ولو قلتَ: بَيتَ بَيتَ جاوَرَني[1] لكان بالجواز أَجْدرَ إِذ كان [١٣٩/ ب] فعلاً، فاعرفْه.

وقالوا: وقعَ هذا الأَمرُ بَينَ بَينَ، فبنَوهما[2] اسماً واحداً لأَن الأَصلَ بينَ هذا وبينَ هذا[3]، فلمّا سَقطتْ الواوُ تخفيفاً والنيَّةُ نيَّةُ العطفِ بُني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أَيضاً، إِذ المرادُ بقولهم: وقعَ بَينَ بَينَ أَي وَسَطاً، فأَما قولُ عَبيد بن الأَبرص[4]:

نَحْمـــي حقيقَتَنـــا وبَعْـــــ ـــضُ القَـومِ يَسـقُطُ بـينَ بَيْنـا

[٤/ ١١٨] فهو شاهدٌ على صحَّة الاستعمال، والحقيقةُ: ما يَجب على الرجُل أَن يَحميَه، يقالُ: رجلٌ حامي الحقيقةِ، أَي شَهْمٌ لا يُضامُ له حَريمٌ[5].

قال صاحب الكتاب: (وآتِيه صباحاً ومساءً ويوماً ويوماً، أَي كلَّ صباحٍ ومساءٍ وكلَّ يومٍ، وتَفَرَّقوا شَغراً وبَغَراً، أَي مُنتشِرينَ في البلاد هائِجينَ، من اشْتغَرتْ عليه ضيعتُه إِذا فَشَتْ وانتشَرتْ، وبَغَرَ النَّجمُ: هاجَ بالمطَر، قال العجَّاجُ:

بَغْـــرَةَ نَجـمٍ هــاجَ لــيلاً فانْكــدَرْ

---

(١) من قوله: «هو جاري بيت بيت..» إلى قوله: «جاورني» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٨ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «فيبنوهما».

(٣) هو تقدير السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٦، وقريب منه في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٨.

(٤) البيت في ديوانه: ١٣٦، وسر الصناعة: ٤٩، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٢، والمساعد: ١/ ٥٢٧.

(٥) انظر الصحاح (حقق).

وشَذَراً مَذَراً من التشذُّر، وهو التفرُّقُ والتبذيرُ، والميمُ في مَذَر بدلٌ من الباء، وخَذْعاً ومَذْعاً أي منقطِعِينَ متَشرينَ من الخَذْع وهو القَطْع ومن قولهم: فلان مَذَّاع أي كذَّاب يُفْشي الأَسرارَ ويَنشرُها، وحَيْثاً وبَيْثاً من قولهم: فلانٌ يستحيثُ ويَستبيثُ، أَي يَستبحثُ ويَستثيرُ).

قال الشارح: يقال: أَتيتُه صباحَ مساءَ ويومَ يومَ، والكلامُ فيه كالكلام فيما قبله، وذلك أَنه بُني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو الواوُ، كأَنك قلت: صباحاً ومساءً ويوماً ويوماً، فلمّا حُذفتْ الواوُ بُنيا لذلك، وليس المرادُ صباحاً بعَينه أَو يوماً بعَينه، ولو أَضفتَ فقلتَ: صباحَ مساءٍ لجازَ، كأَنك نسبْتَه إِلى المساء، أَي صباحاً مقترِناً بمساء، وجازَ إِضافتُه إِليه لتصاحُبِهما، وكذلك الإِضافةُ جائزةٌ في جميع ما تقدَّم من نحو بَيتَ بَيتَ وبَينَ بَينَ وكَفةً كَفةً يُنسَبُ أَحدُهما إِلى الآخرَ لاتفاقِهما في وقوع الفعل منهما.

فإِن دخل على جميع ذلك حرفُ جرٍّ لم يكن إِلا مضافاً مخفوضاً وبطَلَ البناءُ، نحوُ آتيكَ في كلِّ صباحٍ ومساءٍ، لأَنه بدخول حرف الجرِّ خرجَ عن باب الظروف، وتمكَّنَ في الاسميَّة، فلم يُبنَ لأَن هذه الأَسماءَ إِنما تُبنى إِذا كانت حالاً أَو ظرفاً لأَنه حالٌ يَنقصُ[١] تمكُّنُها، فلم تقدَّرْ فيها الواوُ.

وقالوا: تَفرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، أَي في كلِّ وجهٍ لا اجتماعَ بعده[٢]، وهما اسمان رُكِّب أَحدُهما مع الآخَر فصارا اسماً واحداً، وبُنيا لَما تَضمَّناه من معنى الواو، وكان الأَصلُ فيه شَغَراً وبَغَراً، فحُذِفتْ الواوُ لَما ذكرناه من إِرادة الإِيجاز والتخفيف، وتضمَّنا معناها، والمعنى بالتضمُّن إِرادةُ معنى الحرف مع حذفِه، فبُني لذلك بناءَ خمسةَ عشرَ.

---

(١) في ط، ر: «تنقص».

(٢) في د، ط، ر: «معه»، وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٦، وهو أحسن، وكلام الشارح من قوله: «يقال أَتيته صباح مساء..» إِلى هذا الموضع قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٦ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٠٢، والأصول: ٢/ ١٤٠، والنكت: ٨٦٧.

وشَغَر مأْخوذٌ من قولهم: اشْتَغَر في البلاد إذا أَبْعَدَ فيها، أَو[1] من شَغَرَ الكلبُ إذا رفعَ إِحدى رجلَيْه ليبولَ، فباعَدَها من الأُخرى، وبَغَرَ من بَغَرَ النَّجْمُ أَي سقطَ وهاجَ بالمطر[2]، قال العجاج[3]:

بَغْرَةَ نَجمٍ هاجَ لَيلاً فانْكَدَرْ

أَو من البَغْر، وهو العَطَشُ يأَخذُ الإِبلَ [٤/ ١١٩] فلا تَرْوَى[4]، وربَّما ماتتْ به، قال الفرزدق[5]:

فقلْتُ ما هُوَ إِلَّا الشَّأْمُ تَركَبُه ... كأَنَّما الموتُ في أَجْنادِه البَغْرُ

فجُعلَ مع شَغَر في التفرُّق الذي لا اجتماعَ معه كما يكونُ في العطش كذلك.

ومثلُه: شَذَرَ مَذَرَ كلُّه من معنى التفرُّق الذي لا اجتماعَ معه[6]، وهو مركَّب أَيضاً مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الحرف، ويحتملُ أَن يكونَ مأخوذاً من الشَّذَر، وهو الذهبُ يُلْقَطُ من المعدن من غير ذَوْبِ الحجارة[7]، فهو متفرِّقٌ فيه متبدِّدٌ، أَو من الشَّذَر، وهو صِغارُ اللُّؤلؤ[8]، كأَنه لصِغرِه متفرِّقٌ لا يُجمعُ بالنَّظْم.

ومَذَر من مَذَرَتْ البيضةُ إذا فسَدتْ وأَبعدَتْ[9]، أَو من البَذَر، وهو الزَّرعُ لأَن فيه تفريقَ الحَبِّ، ومنه التبذيرُ، وهو تفريقُ المالِ إِسرافاً، فتكونُ الميمُ على هذا بدلاً من الباء،

---

(١) قال بهذا القول السيرافي والأعلم، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٦، والنكت: ٨٦٨، وهو في اللسان (شغر)، والقولان في الصحاح (شغر).

(٢) كذا في الصحاح واللسان (بغر).

(٣) البيت في ديوانه: ١/ ٢٨، وروايته فيه «ليلاً فبغَرْ».

(٤) كذا في الصحاح واللسان (بغر).

(٥) البيت في ديوانه: ١/ ١٨٣، والصحاح واللسان (بغر)، وبلا نسبة في المخصص: ١٧/ ٤٩.

(٦) سلفت «بعده»، وهي أحسن.

(٧) كذا في الصحاح واللسان (شذر).

(٨) انظر الصحاح (شذر).

(٩) أي تناهت في الفساد، انظر الصحاح (مذر).

ويؤَيدُ ذلك قولُهم فيه: شَذَر بَذَر[1] بالباء على الأَصل.

وقالوا في معناه: خَذَعَ مَذَعَ، وهو مركَّبٌ مبنيٌّ لتضمُّنه حرفَ العطف، والمرادُ خَذْعاً ومَذْعاً، فرُكِّبا، والعطفُ مرادٌ في النيّة، وهو مأخوذٌ من الخَذْع، وهو القَطْعُ، يقالُ: لَحمٌ مُخَذَّعٌ، أَي مقطَّعٌ، ومَذَعَ من قولهم: مَذَعَ السِّرَّ إِذا أَفشاه ولم يكتُمْه، كأَنه تفريقٌ له[2].

وقالوا: تَركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ وحاثَ باثَ[3] وحَوْثَ بَوْثَ إِذا تَفرَّقوا، وربَّما نوَّنوا تشبيهاً لها بالأَصوات المنكورة، وقالوا: حَيْثاً بَيْثاً، وذلك إِذا تفرَّقوا وتبدَّدوا، وهو من اسْتَحاثَ الشيءُ إِذا ضاعَ في التراب، ومثلُه اسْتَباثَ، وهو البحث عن الشيءِ بعد ضياعه، قال الشاعر[4]:

لَحَقُّ بني شِعَارَةَ أَنْ يقولوا لِصَخْرِ الغَيِّ ماذا تَسْتَبِيثُ

أَي تَطلبُ. [٤/ ١٢٠]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفي خَازِ بَازِ سبعُ لُغاتٍ، وله خمسةُ معانٍ، فاللُّغاتُ خازِ بازِ وخازِ بازُ وخازَ بازَ وخازَ بازُ وخازِ بازٍ وخازِ بَاء كقاصِعَاءَ وخِزْباز كقِرْطاس).

قال الشارح: قد وردَ في الخازِبازِ اللُّغاتُ التي ذكَرها، وهي سبعُ لُغاتٍ، قالوا: خازِ بازِ بكسر الأَول والثاني، وخازِ بازُ بكسْر الأَول وضمِّ الثاني، وخازَ بازَ بفتحهما معاً، وخازَ بازُ بفتح الأَول وضمِّ الثاني، وخازِ بازٍ بإِضافة الأَول إِلى الثاني، وخازِ بَاء مثلُ قاصِعَاء ونافِقَاء وخِزْباز كقِرْطاس[5] وكِرْياس، والكِرْياس: الكَنِيف في أَعلى

---

(١) روايتا الميم والباء في القلب والإبدال لابن السكيت: ١٣، وأدب الكاتب: ٥٣٥، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٦، والمخصص: ١٢/ ١٣١.

(٢) انظر الصحاح (خذع)، (مذع).

(٣) في مجمع الأمثال: ١/ ١٤٣: «تركوا دارهم حَوْثاً بَوْثاً»، وذكر الميداني اللغات الأخرى، وانظرها في الصحاح واللسان (بوث، بيث، حوث).

(٤) هو أبو المتثلِّم الهذلي يجيب صخراً الغي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٢٦٤، والغريب المصنف: ٤٥٥.

(٥) هذه اللغات في الكتاب: ٣/ ٢٩٩-٣٠١، وإصلاح المنطق: ٤٤، والأصول: ٢/ ١٤٠،=

السَّطح[١]، وهو معرَّبٌ[٢].

فمَن قال: خازِ بازِ فإنه جعلَهما اسمَيْن غيرَ مركبَّين، وأجراهما مُجْرى الأَصواتِ نحوَ غاقِ غاقِ، وكسَرَ كلَّ واحدٍ لالتقاء الساكنَين.

ومَن قال: خازِ بازُ فإنه ركَّبهما اسماً واحداً، وبَنَى الأَولَ لأَنه صار كالجزء من الثاني بمنزلة الصَّدر له، وسكَّنه على أَصل البناء، إلا أنه التقى في آخره ساكنان، فكسَر لالتقاء الساكنَين، وأَعربَ الثاني تشبيهاً بمَعْدِيكَرب، في لغة مَن يُعربُ، فيقولُ: هذا مَعْديكربُ، ورأَيتُ مَعْديكربَ، ومررتُ بمَعديكربِ، إلا أَنه لم يَلتقِ في آخر مَعْديكرب ساكنان، فبقيَ على سكونه.

ومَن قال: خازَ بازَ ففتَحها فإنه ركَّبَهما وجعلَهما اسماً واحداً، وبنَاهما على الفتح تشبيهاً بخمسةَ عشرَ.

ومَن قال: خازَ بازُ فإنه ركَّبَهما اسماً واحداً، وشبَّهه بحَضْرَموت في لغة مَن أَعرب، وقال: هذا حَضْرموتُ، فأَعربه كإعرابه، وفتَح الأَولَ لأَنه يُنزلُ الثاني من الأَول منزلةَ تاءِ التأنيث، وفتَحَ ما قبل الثاني كما يَفتحُ ما قبل [١٤٠/ أ] تاء التأنيث.

ومَن قال: خازِ بازٍ فإنه أَضافَ الأَولَ إلى الثاني كما قالوا: بَعْلبكٍّ ومَعْديكربٍ فيمَنْ أَضافَ وجعلَ «كَرِب» مذكَّراً، وطريقُ إضافةِ هذه الأَسماءِ طريقُ إضافةِ الاسم إلى اللَّقب، نحوُ قَيسُ قُفَّةَ وسعيدُ كُرزٍ.

ومَن قال: خازِ بَاء فإنه بَناه على فاعِلَاء، وجعلَ همزتَه للتأنيث، مثلُ قاصِعَاء ونافِقَاء.

=ومانيصرف وما لا ينصرف: ١٣٨-١٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٨، والمخصص: ١٤/ ٩٧، والنكت: ٨٧٠، والإنصاف: ٣١٥.

(١) كذا معناه في العين: ٥/ ٣٠٩، وانظر: ٥/ ٤٢٧ منه، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٣/ ١٤٣-١٤٤، وتهذيب اللغة: ١٠/ ٥٥، والصحاح (كرس) وسفر السعادة: ٤٣٤، واللسان والتاج (كرس)، وانظر المخصص: ١٢/ ٩٦.

(٢) لعل الشارح اختلط عليه الأمر، فذهب إلى «كرباس»، ومعناه الثياب، فارسي، انظر المعرب: ٢٩٤، وبه مثل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٩٨، وانظر التاج (كربس).

ومَن قال: خِزْباز فإنه بنَى منهما اسماً واحداً على مثال قِرْطاس وكِرْياس، فهو مُعرَبٌ بوجوه الإعراب كلِّها منصرِفٌ(١).

قال صاحب الكتاب: (والمعاني: ضربٌ من العُشب، قال:

والخازِبـــازِ السَّـــنِمَ المَجُـــودا

وذُبابٌ يكونُ في العُشب، قال:

وجُـــنَّ الخـــازِ بـــازِ بـــه جُنُونـــا

وصوتُ الذُّبابِ، وداءٌ في اللَّهازِم، قال:

يـــا خَـــازِ بـــازِ أَرْسِـــلْ اللَّهازِمـــا

والسِّنَّوْرُ).

قال الشارح: للخازِبازِ معانٍ خمسةٌ على ما ذكَر، حكَاها أَبو سعيد(٢)، وهو ضَربٌ من العُشب، أَنشد ابنُ الأَعرابيِّ(٣):

رَعَيتُهـــا أَكْـــرَمَ عُـــودٍ عُـــوْدا الصِّـــلَّ والصِّفْصِـــلَّ واليَعْضِـــيدَا

[٤/ ١٢١] والخـازِ بـازِ السَّـنِمَ المجـودَا بِحيَـــثُ يَـــدْعو عـــامِرٌ مَسْـــعُودا

عامرٌ ومسعودٌ: راعِيان، والصِّلُّ(٤) والصِّفْصِلُّ: نبتٌ(٥)، واليَعْضيد: بَقلةٌ(٦)، والسَّنِم:

(١) انظر هذه التوجيهات في المخصص: ١٤/ ٩٦-٩٧، ولعل ابني سيده ويعيش عوَّلا على مصدر واحد، وهو شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٢) السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٩٨.

(٣) الأبيات الأربعة بلا نسبة في الصحاح (خوز)، والإنصاف: ٣١٤، واللسان (خوز)، (سنم): والخزانة: ٣/ ١١٠، والأبيات الثلاثة الأولى من إنشاد ابن الأعرابي عن ابن السكيت في تهذيب اللغة: ٧/ ٢١٣، والأول والثاني عن ابن الأعرابي أيضاً في تهذيب اللغة: ١٢/ ١١٣-١١٤، والثالث في سفر السعادة: ٢٤٦-٢٤٧، بلا نسبة أيضاً.

(٤) انظر اللسان (صلل)، وسفر السعادة: ٩٨٠.

(٥) انظر اللسان (صفصل).

(٦) انظر النبات للأصمعي: ١٥، والسيرافي: ٦٤٣، وسفر السعادة: ٥٠٨.

المرتفِع، وهو الذي خرجتْ سُنبلتُه كأنه يدعوه للفَرح بالخِصب، وذُبابٌ أزرقُ يكون في العشب، قال ابن أحمر(١):

تَفَقَّأ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوارِي وجُنَّ الخازِ بازِ بهِ جُنُونا

فيَحتملُ أَن يريدَ بالخازِ بازِ العشبَ، ويَحتملُ أَن يريدَ به الذبابَ نفسَه، فإنه يقال: جُنَّ النَّبتُ إِذا خَرجَ زَهرُه(٢)، قال(٣):

تَبرَّجَتْ الأَرضُ مَعْشوقةً وجُنَّ على وجْهِها كُلُّ نَبْتِ

ويقال أَيضاً: جُنَّ الذبابُ إِذا طارَ وهاجَ(٤)، قال الأَصمعيُّ: الخازِبازِ: حكايةُ صوتِ الذبابِ، وسمَّاه به(٥)، وقولُه: تفقَّأ أي تشقَّقَ بمائه، وقولُه: فوقَه أي فوقَ الهَجْلِ، وهو المطمئنُّ من الأَرض، أَو فوقَ العشب، والقَلَعُ: جمعُ قَلعة، وهي القطعةُ العظيمةُ من السحاب، والسَّواري جمعُ سارِية، وهي السحابةُ تأْتي ليلاً، وقال: الخازِبازِ فأَدخلَ عليه الأَلف واللَّامَ وتركَه على بنائه كما تقول: الخمسةَ عشرَ، فتُدخلُ عليه الأَلفَ واللَّامَ وهو على بنائه(٦)، [٤/ ١٢٢] ويكونُ بمعنى داءٍ في الأَعناق واللَّهازِم(٧)، قال الشاعر ـ أَنشده الأَخفش(٨):

---

(١) البيت في ديوانه: ١٥٩، وإصلاح المنطق: ٤٤، والبيان والتبيين: ٣/ ٢٢٣، والحيوان: ٣/ ١٠٩، ٦/ ١٨٥-١٨٦، والإنصاف: ٣١٣، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٠١، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٨.

(٢) من قوله: «فيحتمل أن يريد..» إلى قوله: «زهره» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٩٨، وانظر الصحاح واللسان (جنن).

(٣) لم أقف على البيت.

(٤) انظر الصحاح (جنن).

(٥) قول الأصمعي في الصحاح (خوز)، وهو بلا نسبة في اللسان (خوز).

(٦) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٠.

(٧) انظر المعاني السالفة في الصحاح واللسان (خوز)، والإنصاف: ٣١٤.

(٨) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٠٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٩، والخصائص: ٣/ ٢٢٨، والنكت: ٨٦٩، والإنصاف: ٣١٥.

مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عندَ بيوتِها ورَمَتْ لهازِمُها مِنَ الخِزْبازِ

وقال الراجز، وهو العدويُّ[(١)]:

يا خازِ بازِ أَرْسِلِ اللَّهازِما إِنِّي أَخافُ أَن تكونَ لازِمَا

واللَّهازِم جمعُ لِهْزِمَة، واللِّهْزِمتان: عَظمانِ ناتئان تحت الأُذن، وحكَى أَبو سعيد أَنه السِّنَّورُ، وهو أَغربُها[(٢)].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (افعلْ هذا بادِي بَدِي وبادِي بَدَا، أَصلُه بادِئَ بَدْءٍ وبادِئَ بَدَاء فخفِّفَ بطرحِ الهمزة والإِسكانِ، وانتصابُه على الحال، ومعناه مُبتدِئاً به قبلَ كلِّ شيء، وقد يُستعملُ مهموزاً، وفي حديث زيد بن ثابت «أَمَّا بادئَ بَدْءٍ فإِنِّي أَحمَدُ الله»).

قال الشارح: العربُ تقول: افعلْ هذا بادِي بَدَا بياءٍ خالصةٍ وأَلفٍ خالصةٍ، والمعنى أَولَ كلِّ شيءٍ، فبَادِيْ بَدَا اسمان رُكِّبا وبُنِيا على تقدير واو العطفِ، وهو منكورٌ بمنزلة خمسةَ عشرَ، ولذلك كان حالاً، وأَصلُه بادِئ بَدَاءٍ على زِنة فَعَال مهموزاً لأَنه من الابتداء، فخُفِّفتْ الهمزةُ من بادِئ بقلْبِها ياءً خالصةً لانكسار ما قبلها على حدِّ قلْبِها في بِيْر وبِيَار، وأَصلُهما الهمزةُ، ولـمَّا صارت ياءً أُسكنتْ على حدِّ إِسكانِها في قالِيْقلا ومَعْد يْكَرِب.

وأَما بَدَا فأَصلُه بَدَاء، فخفَّفوه بأَن قصَرُوه بحذف أَلِفه فبقي بَدَأ، فخفِّفتْ الهمزةُ بقلبِها أَلفاً لانفتاح ما قبلها على حدِّ قلبها في قوله[(٣)]:

---

(١) البيتان بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٥٤٩، ٥٧٠، وإصلاح المنطق: ٤٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٩، والإنصاف: ٣١٥، وسفر السعادة: ٢٤٧، والصحاح واللسان (خوز)، والخزانة: ٣/ ١٠٩، والتاج (خوز).

(٢) قاله أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٩٨.

(٣) صدر البيت:

راحتْ بمَسْلمةَ البغالُ عَشيَّةً =

فـــارْعَىْ فَـــزارةُ لاهَنـــاكِ المَرْتَـــعُ

وأَصلُه لا هَنأَكِ المرتعُ، ونحوِ قوله[1]:

ســالَتْ هُــذَيْلُ رســولَ اللهِ فاحِشــةً

وأَصلُه سأَلتْ مهموزاً.

وقيل: كان أَصلُه بَدَاءَ على زِنة فَعَال، فحُذِفتْ الهمزةُ تخفيفاً كما حذفوها من سَايَسُو وجَايَجِي، وأَصلُه جاءَ يجيءُ وساءَ يَسوءُ[2]، وإِلى هذا أَشارَ صاحبُ الكتاب بقوله: «**فخفَّفَ بطرحِ الهمزة والإِسكانِ**»، يريدُ بطرحِ الهمزةِ من بَدَاء والإِسكانِ في باديْ.

وقالوا: بادي بَدِ بالإِضافة من غير بناء، وأَصلُه بَدِيء على زنة فَعِيْل، فقُصِرَ بحذف الياء، ثم أُبدلتْ الهمزةُ ياءً لانكسار ما قبلها على حدِّ قلبِها في بادي، أَو حُذفتْ الهمزةُ حذفاً لكثرة الاستعمال كما حُذفتْ في بَدَا، فوزنُ بَدَا من بادي بَدَا على القول الأَول فَعَلٌ وعلى القول الثاني فَعَا محذوفَ اللَّامِ.

وفيه لغاتٌ أُخَرُ[3]، قالوا: بادِي بَدْءٍ [٤/ ١٢٣] على زنة فَعْل بالهمزة في الثاني دون

=وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ١/ ٤٠٨، والكتاب: ٣/ ٥٥٤، والمقتضب: ١/ ١٦٦-١٦٧، والأصول: ٣/ ٤٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٦٤، والبيت بلا نسبة في الشيرازيات: ٣٦٧، وسر الصناعة: ٦٦٦، والمحتسب: ٢/ ١٧٣، والخصائص: ٣/ ١٥٢، والنكت: ٩٨٣، وشرح الملوكي: ٢٢٩، والممتع: ٤٠٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٧.

(١) عجز البيت:

ضَــلَّتْ هُــذَيلٌ بــما جــاءتْ ولم تُصِــبِ

وقائله حسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ١٢٣، والكتاب: ٣/ ٤٦٨، ٣/ ٥٥٤، والمقتضب: ١/ ١٦٨، والأصول: ٣/ ٤٧٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨٤، والنكت: ٩٨٣، وشرح الملوكي: ٢٢٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٨.

(٢) انظر سر الصناعة: ١١٤.

(٣) انظر الأصل في بدي واللغات في بادي بدا الكتاب: ٣/ ٣٠٤، والمقتضب: ٤/ ٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٤-٢٠٥، والنكت: ٨٦٨، ٨٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩١،=

الأَول، وبادي بَدِيء على زنة فَعِيل على الأَصل، وبادىء بَدِء على زنة فَعِل بالهمزة فيهما، وعليه حديثُ زيد بن ثابت «أَمَّا بادِىءَ بَدْءٍ[١]»، وقال بعضُهم: معنى بادِي بَدَا ظاهراً، مأخوذٌ من بَدَا[٢] يَبْدو إِذا ظَهَر، والوجهُ هو الأَوَّلُ لمجيئه مهموزاً في حديث زيد «أَما بادِىءَ بَدْء» ونحوِ بادِي بَدْء.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (يقال: ذهبُوا أَيْدي سَبَا وأَيادِي سَبَا، أَي مِثلَ أَيْدي سَبأ بنِ يَشجُبَ في تفرُّقهم وتبدُّدهم في البلاد حين أُرسِلَ عليهم سَيلُ العَرِم، والأَيدِي كنايةٌ عن الأَبناء والأُسرةِ لأَنهم في التقوِّي والبطْشِ بهم بمنزلة الأَيدي).

قال الشارح: يقال: ذهبُوا أَيْدِي سَبَا[٣]، وفيه لغتان: أَيْدِي سَبَا، وأَيادي سَبَا[٤]، فأَيدِي جمعُ يَدٍ، وهو جمعُ قِلَّة، وأَصلُه أَيْدِي على زِنة أَفْعُل نحوُ كَعْب وأَكْعُب، وإِنما كسَروا اللعينَ منه لئلَّا تنقلبَ الياءُ منه واواً لانضمام ما قبلها، فيصيرَ آخرُ الاسم واواً قبلها ضمَّةٌ، وذلك معدومٌ في الأَسماء المتمكِّنة، ومثلُه قولُه[٥]:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عندَ خِيسَتِهِ ... بالرَّقْمتَيْن لهُ أَجْرٍ وأَعْراسُ

فأَبدَلوا من الضمَّة كسرةً ومن الواو ياءً فصار أَجْرٍ كما ترى من قَبيلِ المنقوصِ، وأَيادِي جمعُ الجمعِ، قالوا: أَيدٍ وأَيادٍ.

وفيه لغتان:

=والارتشاف: ١٦١٢.

(١) هو من قول العرب كما في الحجة للفارسي: ٤/ ٣١٨، والمحرر الوجيز: ٧/ ٢٧١، واللسان (بدأ)، وانظر النهاية لابن الأثير: ١/ ١١٥.

(٢) انظر الصحاح واللسان (بدا).

(٣) انظر مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٥، والمستقصى: ٢/ ٨٨.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٣.

(٥) نسب البيت في اللسان (عرس) إلى الهذلي، وحكى ابن منظور عن ابن بري أنه لمالك بن خالد الخناعي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٦، ٤٤٢، وورد بلا نسبة في شرح الملوكي: ٤٦٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٩، أعراسه: إناثه.

إِحداهما: أَن تُركِّبهما اسماً واحداً وتَبنيَهما لتضمُّنِ حرفِ العطفِ كما فُعِلَ بخمسةَ عشرَ وبابِه.

الثانيةُ: أَن تُضيفَ الأَولَ إِلى الثاني كما تقدَّمَ [١٤٠/ ب] في بيتَ بيتَ وصباحَ مساءَ من جواز التركيبِ والبناءِ والإِضافةِ، وموضعُهما النصبُ على الحال، والمرادُ ذهبُوا متفرِّقينَ ومتبدِّدينَ ونحوُهما[١]:

فإِن قيل[٢]: فكيف جاز أَن يكونَ حالاً وهو معرفةٌ لأَن سَبَأ اسمُ رجل معرفةٌ؟

قيل: أَما إِذا ركَّبتَهما فقد زالَ بالتركيب معنى العَلميَّة وصارا[٣] اسماً واحداً، فسَبَأ حينئذٍ كبعض الاسم، وهو نكرةٌ، وأَما إِذا أَضفتَ ففيه وجهان:

أَحدُهما: أَنه معرفةٌ وقع موقعَ الحال، وليس بالحالِ على الحقيقة، وإِنما هو معمولُ الحال، والمرادُ ذهبُوا مُشْبِهينَ أَيادِي سَبَأ، ثمَّ حُذفتْ الحالُ وأُقيمَ معمولُها مُقامَها على حدِّ[٤]:

أَرْسلَها العِرَاكَ.......

أَي مُعترِكةً العِرَاكَ، و«رجَعَ عَوْدُه على بَدْئه[٥]» أَي عائداً عَوْدَه.

والوجهُ الثاني: أَن تجعلَ «سَبَا» في موضعِ منكورٍ، وإِذا كان كذلك فلا يمتنعُ كونُه حالاً، وطريقُ تنكيره أَن تريدَ مِثلَ سَبَا، فتكونَ الإِضافةُ في الحقيقة إِلى مِثلٍ، ومِثلٌ نكرةٌ وإِن أُضيفَ إِلى معرفة كما قالوا: قضيةٌ ولا أَبا حَسنٍ لها، والمرادُ ولا مِثلَ أَبي حسنٍ،

---

(١) انظر اللغتين السالفتين في الكتاب: ٣/ ٣٠٤، والمقتضب: ٤/ ٢٥-٢٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٣، والإغفال: ٢/ ١٨٨-١٩٢، والمخصص: ١٢/ ١٣٢، والنكت: ٨٦٧.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) في ط، ر: «صار». تحريف.

(٤) هذه قطعة من بيت هو:

فأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وسلف: ٤/ ٨٦.

(٥) انظر مصادر الحاشية السالفة.

ولولا ذلك لم يَجُزْ أَن تعملَ فيه «لا» لأَن «لا» يختصُّ عملُها بالنكرات، ومثلُه[١]:

لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمَطِيِّ.........

والمرادُ لا مِثلَ هَيثَم.

وسَبَا أَصلُه الهمزةُ، وإنما تُرِكَ الهمزةُ تخفيفاً لطُول الاسم وكثْرةِ الاستعمالِ مع ثِقَل الهمزة، كما قالوا: مِنْساة، وهو مِن نَسأْتُ[٢]، فصار من قَبيل المقصور، فإذا اعتُقِد فيه التركيبُ والبناءُ كانت الألفُ في تقديرِ مفتوحٍ، نحوُ فتحةِ كفَّةَ كفَّةَ وبيتَ بيتَ إذا ركَّبتَ وبنيتَ، وإذا أَضفتَ كان في موضعِ مخفوضٍ.

وأَصلُ هذا المثَل أَن سَبأ بنَ يَشْجُب بن يَعْرب بن قَحطان لـمَّا أُنذِروا بسَيْل العَرِم خرجوا من اليمن متفرِّقينَ في البلاد، فقيل لكلِّ جماعة تفرَّقتْ: ذهبوا أَيدِي سَبَأَ[٣]، والمرادُ [٤/ ١٢٤] بالأَيدي الأَبناءُ[٤] والأُسرةُ لا نفسُ الجارِحة لأَن التفرُّقَ بهم وقعَ، واستُعير اسمُ الأَيدي لأَنهم في التقوِّي والبطشِ بهم بمنزلة الأَيدي[٥]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (في مَعْدِيْكَرِب لغتان إِحداهما: التركيبُ ومنعُ الصَّرفِ، والثانيةُ: الإِضافةُ، فإِذا أُضيفَ جازَ في المضاف إِليه الصرفُ وتركُه، تقولُ: هذا مَعْد يكربُ ومَعدي كَربٌ ومَعدي كربَ وكذلك قالي قَلَا وحَضْرموتَ وبعلبكَّ ونظائرُها).

قال الشارح: اعلمْ أَن في مَعْدِ يكَرب لغاتٍ[٦]، يقال: هذا مَعْد يكَرِبَ بالرفع، وهذا

---

(١) سلف البيت: ٢/ ٢٤٢.

(٢) من قوله: «وسبأ أصله الهمزة..» إلى قوله: «نسأت» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٤.

(٣) من قوله: «وأصل هذا المثل...» إلى قوله: «سبأ» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٣.

(٤) من قوله: «وأصل المثل..» إلى قوله: «الأبناء» قاله الزمخشري في المستقصى: ٢/ ٨٩.

(٥) كذا في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٠، وانظر البداية والنهاية: ١/ ٢٢٠-٢٢٢.

(٦) انظر هذه اللغات وتوجيهها في الكتاب: ٣/ ٢٩٦-٢٩٧، والمقتضب: ٤/ ٣١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٤- ١٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٠١-٢٠٢، والمخصص: ١٤/ ٩٧-٩٨.

مَعْد يْكَرِبٍ بالخفض والتنوين، وهذا مَعْد يكَرِب بالفتح من غير تنوين.

فمَنْ قال: هذا مَعْدِ يكربُ فإنه ركَّبَهما وجعلَهما اسماً واحداً وأعربَ الثاني، إلا أنه منعَه الصرفَ لاجتماع التعريف والتركيبِ، وهما عِلَّتان من موانِع الصرف، وبُني الأَولُ لأَنه منزَّلٌ منزلةَ الجُزءِ من الكلمة، فهو كصدرِ الكلمةِ من عَجزُها.

وكان القياسُ فتحَ الياءِ من مَعْديْكرب على حدِّ نظائرها من الصحيح[1]، نحوُ حَضْرَموت وبَعلبَكَّ، إلا أَنهم تركوا الفتحَ وأَسْكَنوه فقالوا: هذا مَعْديْكَرب، ورأيتُ مَعْد يْكَرب، ومررتُ بمَعدِ يْكَرب، وكذلك جميعُ ما جاء من ذلك بالياء من نحو قاليْقَلَا وأَيادِيْ سَبَا وثمانيْ عشْرةَ، والعِلةُ في إسكانها أَمران:

أَحدُهما: أَنهما لـمَّا رُكِّبا وصارا كلمةً واحدةً ووقعتْ الياءُ حَشْوا أَشْبهتْ ما هو من نفس الكلمة، نحوُ ياء دَرْدَبيْس[2] وعَيْطَموس[3] فأُسكنتْ على حدِّ سكونها.

والوجهُ الثاني: أَن الاسمَيْن إذا جُعلا اسماً واحداً، وكان آخرُ الأَولِ منهما صحيحاً بُنيَ على الفتح، والفتحُ أَخفُّ الحركات، والياءُ المكسورُ ما قبلها أَثقلُ من الحروف الصحيحة، فوجَب أَن تُعطَى أَخفَّ ممَّا أُعطيَ الحرفُ الصحيحُ، ولا أَخفَّ من الفتحة إلا السكونُ[4].

فإن قيل: ولمَ أُعربَ مَعدِ يْكرب ونظائرُه من نحوِ حَضْرموتَ وبَعلبَكَّ مع أَنه مركَّبٌ، وهلَّا بُني على حدِّ خمسةَ عشرَ وبيتَ بيتَ فيمَنْ رَكَّب؟

قيل: التركيبُ ههنا ليس كالتركيب في خمسةَ عشرَ، وذلك أَن مَعْد يْكَرِب

---

(١) حكم الياء في معديكرب أن تسكَّن، انظر الكتاب: ٣/ ٣٠٥-٣٠٦، والمقتضب: ٤/ ٢١، والصحاح (كرب) ٤/ ٢٤، وأجاز الزجاج فتحها قياساً، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٤-١٣٥.

(٢) العجوز الكبيرة، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٢٤٧، وانظر ص: ٣٣٠ منه.

(٣) هي من النساء والنوق التامة الخلق الحسنة، النكت: ١١٧١.

(٤) هو ما علَّل به سيبويه ضمناً، انظر الكتاب: ٣/ ٣٠٥-٣٠٦، ومن قوله: «أن الاسمين إذا جُعلا..» إلى قوله: «السكون» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٥ بخلاف يسير.

وحَضْرموتَ وشِبهَهما من المركَّبات مشبَّهةٌ بما فيه هاءُ التأنيث من نحو طلحةَ وحمزةَ، فأُعربَ كإعرابه، لأَن اتصالَ الاسم الثاني بالاسم الأَول كاتصال هاءِ التأنيثِ من جهة أنه زيادةٌ فيه بها تمامُه من غير أَن يكونَ له معنىً يَنفردُ به، ولو كان للثاني معنىً ينفردُ به لكان كخمسةَ عشرَ في البناء، أَلا ترى أَن العشرةَ عِدَّةٌ معلومةٌ كما أَن الخمسةَ كذلك؟ فلمَّا اجتَمعا انتهَيا إِلى مقدارٍ آخرَ من العدد، ليس لكلٍّ واحد منهما كما لو جمعتَهما بحرف العطف، فمعنى العطف بعد التركيب مرادٌ، والتركيبُ إِنما كان من جهة اللَّفظ لا غيرُ، وليس كذلك مَعْديْكرب، لأَن كَرِب لا ينفردُ بمعنى من الجملة، فصار كتاء طلحةَ وحمزةَ ونحوِهما من الأَسماء المفردة ممَّا في آخره تاءُ التأنيث.

واللغةُ الثانيةُ أَن تقولَ: هذا مَعْد يكربٍ، فتضيفَ مَعْدي إِلى كَرِب، وتجعلَ كَرِباً اسماً مذكَّراً وتَصرفَه لذلك وتنوِّنَه.

فإِن[1] قيل: فإِذا كان مضافاً فهلَّا فتحتَ ياءَه في النصب فقلتَ: رأَيتُ مَعديَ كَربٍ كما تقول: رأَيتُ قاضيَ واسطٍ فالجوابُ أَنها لـمَّا أُسكنتْ في حال التركيب نحوَ هذا مَعْديْكرب، وهو موضعٌ ينفتحُ فيه الصحيحُ نحوَ حَضْرَموت أُسكنتْ في حال الإِعراب للزوم السكون لها في حال البناء.

ووجهٌ ثانٍ أَنهم أَسكَنوا الياءَ في حال، وهو حالُ الإِضافة ليكونَ دليلاً على أَن لها حالاً تُسكَّنُ فيه، وهو حالُ التركيب، كما فتَحوا الراءَ في أَرَضون ليكونَ ذلك دليلاً على أَن لها حالاً تُفتحُ فيه، وهو الجمعُ المؤنث نحوَ أَرَضات[2].

ومَنْ قال: هذا مَعْد يكربَ ففتحَ على كلِّ حال [٤/ ١٢٥] فيَحتملُ أَمرَيْن[3]:

أَحدهما: أَن يكونَ مَعْدِي مضافاً إِلى كَرِب، وتجعلَ كَرِب عَلَماً مؤنَّثاً فتَمنعَه الصرفَ فيكونَ الاسمان معرَبين على هذا.

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠١-٢٠٢.
(٢) هو مضمون تعليل المبرد وتمثيله في المقتضب: ٤/ ٢٤.
(٣) ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٠٢.

والأَمرُ الثاني: أَن يكونا مركبَّين مبنيِّين على حدِّ خمسةَ عشرَ، كأَنه ركَّبهما وبنَاهما قبل التسمية على إِرادة الواوِ، ثمَّ سَمَّى بهما بعد التركيب، وحكَى حالَهما [١٤١/ أ] في البناء قبلَ التسمية.

وفي مَعْد يْكرب شذوذان:

أَحدُهما: إِسكانُ الياءِ في موضعِ الفتحِ.

والآخرُ: قولُهم: مَعْدي، والقياس مَعْدَا بالفتح، لأَن المَفْعَل من المعتلِّ اللَّام[١] سواءٌ كان من الواو أَو من الياء فبابُه الفتحُ، نحوُ المَغْزَى والمَرْمَى، وسواءٌ في ذلك الحَدثُ والزمانُ والمكانُ، فلمَّا جاءَ مَعْدِي مكسوراً كان خارجاً عن مقتضى القياس، واشتقاقُ مَعْدي من عَدَاه يَعْدُوه إِذا تجاوزَه، وكَرِب من الكَرْب، وهو الغَمُّ، وتفسيرُ مَعْد يْكَرِب عَدَاه الكَرْبُ، فاعرفْه.

---

(١) انظر سر الصناعة: ٤٢٧، ٥٩٠.

الكنايات

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي كَم وكَذا وكَيْتَ وذَيتَ، فكَمْ وكَذا كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام، وكَيْتَ وذَيْتَ كنايتان عن الحديث والخبرِ، كما كُني بفُلانٍ وهَنٍ عن الأَعلام والأَجناس، تقولُ: كم مالُك؟ وكم رجلٍ عندي، وله كذا وكذا درهماً، وكان من القصَّة كَيْتَ وكَيتَ وذَيْتَ وذَيْتَ).

قال الشارحُ: الكنايةُ: التوريةُ عن الشيء بأَن يُعبَّرَ عنه بغير اسمِه لضربٍ من الاستحسان، نحوُ قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [(١)]، كنَّى به عن قضاء الحاجةِ[(٢)]، إِذ كان أَكلُ الطعامِ سبباً لذلك، ومثلُه قولُه تعالى في جواب قولِ قومِ هودٍ صلواتُ الله عليه لهودٍ: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦٦﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [(٣)]، فكنَّى عن تكذيبهم وأَحسنَ[(٤)]، ومن ذلك الكناياتُ في الطلاق، وهو التعبيرُ عنه بأَلفاظٍ غيرِ ظاهرةٍ فيه، وهو مأْخوذٌ من كنَيتُ عن الشيءِ إِذا عبَّرتُ عنه بغير الذي له، ومنه الكُنْية لأَنها توريةٌ عن الاسم.

والغرضُ هنا الكُنَى المبنيَّةُ، فمن ذلك كَمْ، وهي كنايةٌ عن العدد المبهَم، تقعُ على القليل منه والكثير والوسَطِ، ولها مَوضعان الاستفهامُ والخبرُ، وأَصلُها الاستفهامُ، والاستفهامُ يكونُ بالمبهَم ليُشرَحَ ما يُسأَلُ عنه، وليس الأَصلُ في الإِخبار الإِبهامَ[(٥)]،

---

(١) المائدة: ٥/ ٧٥.

(٢) هو قول المبرد، انظر الكامل له: ٢/ ١٣١، ٢/ ٢٩١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٩٦-١٩٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٤، ودفع ابن عطية والرازي وأبو حيان هذا القول، انظر المحرر الوجيز: ٤/ ٥٣١، وتفسير الرازي: ٤/ ٤١٠، والبحر المحيط: ٤/ ٣٣٣، وانظر أيضاً الطبري: ٦/ ٣١٥، والقرطبي: ٨/ ١٠١.

(٣) الأعراف: ٧/ ٦٦-٦٧.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٤٧.

(٥) من قوله: «وأصلها..» إلى قوله: «الإبهام» قاله الأعلم في النكت: ٥٢٧.

ولـذلك كـان في الخبريَّـة شيءٌ مـن أَحكـام الاسـتفهامِ، وهـو أَن لهـا صـدْرَ الكـلامِ كالاستفهامية، وتـفسَّرُ بـالمنكور، ويجوزُ تفسيرُها بالواحـد، كـأَنهم تَركـوا عليهـا بعـضَ أَحكام الاستفهام ليدلَّ على أَنها مُخْرَجةٌ عنه إِلى الخبر، وإِنما أُخرجتْ إِلى الخبر للحاجة إِلى المبالَغة في تكثير العِدَّةِ، وهي في كِلا الموضعَين اسمٌ مبنيٌّ على السكون، والذي يـدلُّ على كونها اسماً أُمورٌ:

منها دخولُ حرف الجرِّ عليها، تقولُ: بكَم مررتَ، وعلى كـم نزلـتَ، وإِلى كـم تصنعُ كذا، وتضافُ ويضافُ إِليها، فتقولُ: صاحبُ كم أَنتَ؟ وكم رجلٍ عندك، ويخبَرُ عنهـا، نحوُكم غلامـاً عنـدك؟ ويُبـدلُ منهـا الاسـمُ، نحوُكم دينـاراً لـكَ أَعشرونُ أَم ثلاثـون؟ ويعـودُ إِليهـا الضـميرُ، نحوُكم رجـلاً جـاءك؟ وإِن شـئتَ جـاؤوك، وتكـونُ مفعولـةً، نحوُكم رجلاً ضربتَ؟ وهذا كلُّه يدلُّ على كونها اسماً.

وأَما الذي أَوجبَ بناءها فإِنها إِذا كانت استفهاماً فقد تضمَّنتْ معنى الحرف ووقعتْ موقعَه[١]، فإِذا قلت: كم غلاماً لك؟ وكم مالُك؟ فمعناه أَعشرون غلاماً لك أَم ثلاثـون ونحوُهما من الأَعداد، لأَنه يُسأَلُ بها عن جميع الأَعداد، فأَغنتْ كَمْ عـن همـزة الاسـتفهام وما بعدها من العدد، وإِذا كانتْ خبراً فهي مبنيَّةٌ أَيضاً لأَنها بلفظِ الاستفهامية، وتقـعُ في الخبر موقعَ رُبَّ، ورُبَّ حرفٌ، فضارَعتْها[٢] [٤/ ١٢٦] «كم» في الخبر، فبُنيـتْ كبنائهـا، والمرادُ بمضارَعتِها لها أَن رُبَّ لتقليل الجنسِ، وكـم في الخبر لتكثيره، وكـلُّ جنسٍ فيـه قليلٌ وكثيرٌ، فالكثيرُ مركَّبٌ مـن القليـل، والقليـلُ بعضُ الكثير، فهـما شريكـان لـذلك، وبُنيتْ على الوقف لأَن أَصلَ البناءِ على الوقف[٣].

---

(١) انظر تعليل بناءكم بقسميها الخبري والاستفهامي في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٠١، وزد اللبـاب للعكـبري: ١/ ٣١٤، وشرح الجمـل لابـن عصـفور: ٢/ ٤٤، وشرح الكافيـة للرضي: ٢/ ٩٤، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٢١.

(٢) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٣٧ ولفظه.

(٣) كذا في اللباب للعكبري: ١/ ٣١٥.

وأما كَذا فهي كنايةٌ عن عددٍ مبهَمٍ بمنزلة كم، يقالُ: لي عليه كذا وكذا درهماً، إِذا أَرادَ إِبهامَ العدد كَنَّى عنه بكذا كما يكنُّون عن الأَعلام بفُلان.

والأَصلُ ذا، والكافُ زائدةٌ[١]، وليستْ على بابها من التشبيه لأَنه لا معنَى للتشبيه ههنا، إِنما المعنى لي عليه عددٌ ما، فلم يكن هنا تشبيهٌ، فالكافُ إِذاً زائدةٌ، إِلا أَنها زيادةٌ لازمةٌ، و«ذا» في موضعِ مجرورٍ بها، ويدلُّ على أَن الكافَ في كذا جارةٌ، وذا في موضعِ مجرورٍ بها قولُه تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[٢]، فالكافُ في كأَيٍّ هي الكافُ في كذا، فظهورُ الجرِّ في أَيٍّ حين زِيدَ عليها الكافُ دليلٌ على أَن ذا مجرورٌ بها، إِلا أَنه لا يَبِينُ[٣] فيها الإِعرابُ حيث كانت مبنيَّةً، وإِذا كانت زائدةً لا تفيدُ معنى التشبيه لم تكن متعلِّقةً بفعلٍ ولا معنى فعلٍ كما كانتْ الباءُ في ليس زيدٌ بقائمٍ غيرَ متعلِّقةٍ بشيءٍ حيث كانت زائدةً.

والذي يدلُّ على أَن الكافَ في كذا وكذا زائدةٌ ممزوجةٌ بذا امتزاجَ الكلمةِ الواحدةِ أَنك لا تصفُ ذا، ولا تؤكِّدُها ولا تؤنِّثُها، فلا تقولُ: كَذَهْ كما تقولُ: ذَهْ لأَنه جَرى مَجْرى حَبَّذَا في امتزاجها كلمةً واحدةً، وعلى هذا قالوا: إِن كذا وكذا مالُك، فجعلوها في موضعِ مخبَرٍ عنه كما قالوا: حَبَّذا زيدٌ، فجعلوه في موضعِ مبتدأ محدَّثٍ عنه.

وأَما كَيْتَ وكَيْتَ فكنايتان عن الحديث المُدْمَجِ[٤]، كُني بها عن الحديث كما كُني بفُلان عن الأَعلام وبهَنٍ عن الأَجناس، وهي مبنيَّةٌ، وفيها لغاتٌ تأتي بعدُ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكم على وجهَين استفهاميَّةٌ وخبريَّةٌ، فالاستفهاميةُ تَنصبُ مميَّزَها مفرداً كمميِّزِ أَحدَ عشَرَ، تقولُ: كم رجلاً عندك؟ كما تقولُ: أَحدَ عشرَ

---

(١) هو ظاهر كلام الفارسي في البغداديات: ٤٠٣-٤٠٥، وانظر الأقوال في أصل كذا الأشباه والنظائر: ٤/ ٢٨١ فما بعدها.

(٢) الحج: ٢٢/ ٤٥.

(٣) في ط، ر: «تبين». تصحيف.

(٤) انظر البغداديات: ٤٠٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٤.

رجلاً، والخبريَّةُ تجرُّه مفرداً أَو مجموعاً كمميَّز الثلاثةِ والمائة، تقولُ: كم رجلٍ عندي، وكم رجالٍ كما تقولُ: ثلاثةُ أَثوابٍ ومائةُ ثوبٍ).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن لِكَمْ موضعَين: الاستفهامُ والخبرُ، فإِذا كانت استفهاماً كانت بمنزلة عددٍ منوَّنٍ أَو فيه نونٌ، نحوُ أَحدَ عشرَ وعِشرين وثلاثين[1]، فإِذا قلت: كم مالُكَ؟ فقد سأَلتَ عن عددٍ لأَن كَمْ سؤالٌ عن عدد، فإِن فسَّرتَ ذلك العددَ جئتَ بواحد منكورٍ، فتنصبُه على التمييز، فتقولُ: كم درهماً لكَ؟ وكم غلاماً عندك؟ كما تقولُ: أَعشرونَ درهماً لكَ؟ فتُعمِلُ كم في الدرهم كما تُعملُ العشرين، لأن العشرين عددٌ منوَّنٌ، فكذلك كم عددٌ منوَّنٌ، فكلُّ ما يَحسنُ أَن تُعْمِلَ فيه العشرين تُعمِلُ فيه كَم، وإِذا قَبُحَ للعشرين أَن يعملَ فيه قَبُحَ ذلك في كم لأَن مَجْراهما واحدٌ.

وإِنما [١٤١/ ب] قدَّرناها[2] بأَحدَ عشرَ ولا تنوينَ فيه من قِبل أَنه في حكم المنوَّنِ، إِذ كان المرادُ منه العطفَ، وإِنما حُذفَ منه التنوينُ للبناء كما يُحذفُ فيما لا ينصرفُ، نحوُ قولك: هؤلاءِ حواجُّ بيتَ الله[3]، فَتنصبُ بيتَ الله بحَواجَّ مع حذفِ التنوين لأَن التنوينَ لم يكن حُذفَ منه لمعاقَبة الإِضافةِ، وإِنما حُذفَ لعِلَّةِ منعِ الصرفِ ومشابَهةِ الفعلِ، فكذلك أَحدَ عشرَ، أَصلُه التنوينُ، وإِنما أَوجبَ سقوطَه البناءُ ومشابَهةُ الحرفِ، وحكمُ كَم حكمُ العشرين والأَحدَ عشرَ في أَن أَصلَها الحركةُ والتنوينُ، وإِنما سقَطا لمكانِ البناء، فكذلك نُصبَ ما بعدَكَمْ بتقدير التنوين، كما يُنصَبُ ما بعد أَحدَ عشرَ بتقدير التنوين.

وأَما الخبريَّةُ فإِنها تبيَّنُ بالواحد والجمع، وتضافُ إِلى المعدود، وذلك نحوُكَم رجلٍ عندك، وكم غِلْمانٍ لكَ، لأَنها بمنزلة اسمٍ متصرِّفٍ[4] في الكلام مُنوَّنٍ يَجرُّ ما بعدَه إِذا سقطَ التنوينُ، وذلك نحوُ مائتا درهمٍ، [٤/ ١٢٧] فانجرَّ الدرهمُ لـمَّا سقطَ التنوينُ،

---

(١) كذا في الأصول: ١/ ٣١٥.

(٢) في ط، ر: «قدرها».

(٣) بهذا مثل الجرجاني في المقتصد: ٧٤٤.

(٤) في ط، ر: «منصرف»، تصحيف، وانظر الكتاب: ٢/ ١٥٧.

ودخلَ فيما قبلَه لأَن المضافَ إِليه داخلٌ في المضاف، وإِنما كان كذلك من قِبل أَن كم واقعةٌ على العدد، والعددُ منه ما يَنصِبُ مميِّزَه، نحوُ قولك: عندي خمسةَ عشرَ ثوباً وعشرون عِمامةً، ومنه ما يضافُ إِلى مميِّزه، وذلك على ضربَين، منه ما يضافُ إِلى الجمع نحوَ ثلاثةُ أَثواب إِلى العشرة، ومنه ما يضافُ إِلى الواحد نحوَ مائةُ درهمٍ وأَلفُ دينارٍ، فميِّزتْ كَم بجميع أَنواع ما ميِّزَ به العددُ، وهذا مع إِرادة الفرق بين موضعيهما إِذ كان لفظُهما واحداً، ولها معنيان، فكم ومُذْ وحتَّى من جهة اللفظِ على هيئة واحدةٍ وتعملُ عملَين.

فإِن قلت[1]: ولِمَ خُصَّتْ الخبريَّةُ بالخفض والاستفهاميَّةُ بالنصب فالجوابُ أَن التي في الخبر تُضارِعُ رُبَّ، وهي حرفُ خفضٍ، فخفَضوا بكم في الخبر حملاً على رُبَّ، ولـمَّا وجَب للخبريَّة الخفضُ بمضارَعتِها رُبَّ[2] وجبَ للأُخرى النصبُ لأَن العددَ يَعمل إِما خفضاً وإِما نصباً، ويؤَيدُ ذلك أَن الاستفهامَ يَقتضي الفعلَ، والفعلُ عملُه النصبُ، والقياسُ في كم أَن تُبيَّنَ بالواحد من حيث كانت للتكثير، والكثيرُ من العدد يُبيَّنُ بالواحد، نحوُ مائة ثوبٍ وأَلف دينارٍ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقعُ في وجهَيْها مبتدأةً ومفعولةً ومضافاً إِليها، تقولُ: كم درهماً عندكَ؟ وكم غلامٍ لك، على تقدير أَيُّ عددٍ من الدراهم حاصلٌ عندك؟ وكثيرٌ من الغِلمان كائنٌ لك، وتقولُ: كم منهم شاهِدٍ على فلان، وكم غلاماً لكَ ذاهبٌ؟ تجعلُ لكَ صفةً للغلام، وذاهباً خبراً لِكَمْ، وتقولُ في المفعوليَّة: كم رجلاً رأَيتَ؟ وكم غلامٍ ملكْتَ، وبِكَمْ رجُلٍ مررتَ؟ وعلى كم جِذعاً بُنيَ بيتُك؟ وفي الإِضافة: رِزْقَ كم رجلاً وكم رجلٍ أَطلقتَ).

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه في النكت: ٥٢٦- ٥٢٧ بخلاف يسير.

(٢) هو تعليل المبرد ولفظه، انظر المقتضب: ٣/ ٥٩، وانظر تعليلات أخرى في الأصول: ١/ ٣١٥، والمقتصد: ٧٤٤، وأسرار العربية: ٢١٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٥.

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن كم اسمٌ بدليل دخولِ حرفِ الخفضِ عليها والإخبارِ عنها، إلا أنَها مبنيَّةٌ لِمَا ذكرناه من أَمرها، فلا يظهرُ فيها إعرابٌ، إنما يُحكَمُ على محلِّها بالرفع والنصب والخفض.

فإذا كانت مرفوعةَ الموضعِ فالابتداءُ لا غيرُ، ولا تكونُ فاعلةً لأَن الفاعلَ لا يكونُ إلا بعد فعل[1]، و«كم» لا تكونُ إلا أَولاً في اللَّفظ، فإذا كان الفعلُ لها فإنما يرتفعُ ضميرُها به، وهي مرفوعةٌ بالابتداء، فمثالُ كونِها مبتدأَةً قولُك في الاستفهام: كم درهماً عندك؟ فكم في موضعِ رفعٍ مبتدأَةً، ودرهماً منصوبٌ بكم لأنها في تقدير عددٍ منوَّنٍ[2] أَو فيه نونٌ، وعندَك الخبرُ، والمعنى أَيُّ عددٍ من الدراهم كائنٌ عندك أَو حاصلٌ؟ ونحوُ ذلك، وتقولُ: كم رجلاً جاءك؟ فتكونُ كم أَيضاً في موضعِ مرفوعٍ بالابتداء و«جاءك» الخبرُ، وفيه ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، وتقول في الخبر: كم غلامٍ لك، فكم في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وغلامٌ مخفوضٌ بإضافة كم إليه، ولكَ الخبرُ، والمعنى كثيرٌ من الغِلمان لك لأَن كم في الخبر للتكثير.

هذا تفسيرُ المعنى، وأَما تقديرُ الإعراب فكأَنك قلت: مائةُ غلامٍ لك، ونحوُه من العدد الكثير، نحوُ مائةٍ وأَلفٍ وغيرِهما من الذي قد حُذفَ تنوينُه للإضافة.

وقالوا: كم رجلٍ أَفضلُ منك، حكاه يونسُ عن أَبي عمرو عن العرب[3]، جعلَ أَفضلَ خبراً، وتقولُ: كم منهم شاهدٌ على فلانٍ، فتكونُ كم في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وشاهدٌ الخبرُ، وعلى متعلِّقةٌ بشاهِد، والمميِّزُ محذوفٌ، وتقولُ في الخبر: كم غلامٍ لك ذاهبٌ، فكم في موضع مبتدأ أَيضاً، وذاهبٌ الخبرُ، ولك في موضع الصفةِ لغلام ويتعلَّقُ

---

(١) قال سيبويه: «وكم ههنا فاعلة»، الكتاب: ٢/ ١٥٩، ومثله قاله المبرد وابن السراج، والمراد أنها تقع فاعلة في المعنى كما قال ابن السراج، انظر المقتضب: ٣/ ٥٧، والأصول: ١/ ٣١٦، والنكت: ٥٢٦.

(٢) هذا قريب من قولي سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٧، والمقتضب: ٣/ ٥٥.

(٣) حكاية يونس في الكتاب: ٢/ ١٦١، والأصول: ١/ ٣١٨، وانظر المقتضب: ٣/ ٦٥.

بمحذوفٍ تقديرُه استقرَّ لك أو مستقرٌّ لك.

وإذا كانت منصوبةً فعلى ثلاثة أَضربٍ، مفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومصدرٌ، فمثال المفعولِ به قولُك: كم رجلاً رأَيتَ؟ فكم في موضعِ منصوبٍ برأَيتَ، وهي استفهامٌ هنا، [٤/١٢٨] ولذلك نصبَتْ مميِّزَها، وتقديمُ المفعولِ هنا لازمٌ لأَن كم استفهامٌ، والاستفهام له صدرُ الكلام، والتقديرُ أَعشرينَ رجلاً رأَيتَ ونحوُه، وتقولُ في الخبر: كم غلامٍ ملكتَ، فكم في موضع نصبٍ بملكتَ، وقُدِّم لَما تقدَّمَ من كونِ كم لها صدرُ الكلامَ أَيضاً في الخبر على حدِّها في الاستفهام، وحملاً على رُبَّ لمضارَعتِها إِيَّاها على ما تقدَّم.

وأَما المفعولُ فيه فقولُك: كم يوماً عبدُ الله ماكثٌ[1]: فعبدُ الله مبتدأٌ وماكثٌ الخبرُ، فكم هنا زمانٌ، وهي في موضعِ نصب مفعولٍ فيه، ومثلُ ذلك كم شهراً صُمتَ؟ فكم في موضع منصوبٍ بصُمتَ، وتقولُ: كم فرسخاً سِرتَ؟ وكم مِيلاً قطَعتَ؟ فكم هنا مكانٌ.

ومثالُ المصدرِ كم ضربةً ضربتَ؟ وكم وقفةً وقفتَ؟ فتكونُ كم في موضعِ مصدرٍ منصوبٍ بما بعدَه من الفعل، والمرادُ عددُ المرَّاتِ، فكم يُسأَلُ بها عن كلِّ مقدارٍ، فلذلك جاز أَن يُسأَلَ بها عن الزمان والمكان وعن المصادر وعن الأَسماء، فعَنْ أَيِّ شيءٍ سُئلَ بها عنه صارتْ من ذلك الجنسِ، ويوضِّحُ أَمرَها مميِّزُها.

وأَما إِذا كانت مجرورةً فإِن ذلك يكونُ بحرف جرٍّ، أَو بإِضافةِ اسمٍ مثلِه إِليه، فمثالُ حرفِ الجرِّ بكَمْ رجلاً مررتَ؟ فكَم في موضعِ مخفوضٍ بالباء، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ بمررتُ، ورجلاً منصوبٌ بكَم لأَنها استفهامٌ، فإِن أَردتَ الخبرَ خفضتَ رجلاً وقلتَ: [١٤٢/أ] بكم رجلٍ مررتَ.

والفرقُ بينهما أَنه في الاستفهام يُسأَلُ عن عدد مَن مَرَّ بهم من الرجال، وفي الثاني يُخبِرُ

---

(١) هو تمثيل سيبويه: ٢/ ١٥٩.

أَنه مَرَّ بكثير من الرجال، فالمسألةُ الأُولى تَقتضي جواباً، والثانيةُ لا تقتضي جواباً.

وتقولُ: على كم جِذعاً بُنيَ بيتُكَ؟ فكم أَيضاً مخفوضةٌ بعَلى، وعلى وما بعدَه في موضعِ نصبٍ بما بعده من الفعل، وهو فعلٌ بُنيَ للمفعول، وجِذعاً منصوبٌ بكم، وقد حكَى الخليلُ أَن من العرب مَن يخفضُ جِذعاً، ويقولُ: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ[1]، والوجهُ النصبُ لأَنه ليس موضعَ تكثيرٍ، وإِنما هو سؤالٌ واستفهامٌ عن عِدَّة الجذوع، والذين خفَضوا فإِنما خفَضوا بإِضمارِ مِن، وحسُنَ حذفُها ههنا، لأَن على في أَول الكلام صارت عِوضاً منها، كما حَسُنَ حذفُ حرف القسَم في قولهم: لاها الله لا أَفعلُ، وآللهِ لَتفعلَنَّ، حيث جعَلوا هاءَ التنبيهِ وأَلف الاستفهام عوضاً من واو القسم كذلك ههنا[2].

وتقولُ في الإِضافة: رِزْقَ كم رجلاً أَطلقتَ؟ فرِزقَ منصوبٌ بأَنه مفعولُ أَطلقتَ، وهو مضافٌ إِلى كم، والتقديرُ أَرزْقَ عشرينَ رجلاً أَطلقتَ، ونحوُه من العدد ممَّا فيه نونٌ أَو تنوينٌ مقدَّرٌ، نحوُ خمسةَ عشرَ وبابِه، وبإِضافته إِلى كم سَرَى إِليه الاستفهامُ، فصار مستفهَماً عنه، أَلا تراكَ تقولُ: مَن عندك؟ ويكونُ الجوابُ زيدٌ أَو عمرو أَو هندٌ ونحوُ ذلك ممَّا يَعقلُ، ولو قلتَ: غلامُ مَن عندك؟ لم يكن الجوابُ إِلا غلامُ زيدٍ أَو غلامُ عمرو، فعلمتَ أَن السؤالَ إِنما وقعَ عن المضاف لا المضافِ إِليه، وتقولُ إِذا كانت خبراً: رِزْقَ كم رجلٍ أَطلقتَ بخفضِ رجل، فيكونُ التكثيرُ للرزْق دونَ العدد، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُحذفُ المميِّزُ، تقول: كم مالُك؟ أَي كم درهماً أَو ديناراً مالُك؟ وكم غِلْمانك؟ أَي كم نَفْساً غلمانُك؟ وكم درهمُك؟ أَي كم دانَقاً درهمُك؟ وكم عبدُ الله ماكثٌ؟ أَي كم يوماً أَو شهراً؟ وكذلك كم سِرتَ؟ وكم جاءك فلانٌ؟ أَي كم فرسخاً وكم مرَّةً أَو كم فرسخٍ وكم مرَّةٍ).

قال الشارح: يجوزُ حذفُ المفسِّرِ مع كم كما كان لك أَن تحذفَه في العدد من نحو

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٦٠.

(٢) هذا كلام الخليل وتمثيله ببعض خلاف، انظر الكتاب: ٢/ ١٦٠، والمقتضب: ٣/ ٥٦، والأصول: ١/ ٣١٧.

عشرين ونظائِره، وتكتفي بدليلٍ عليه إِما بتقدُّم ذِكرِه، أَو دليلِ حالٍ، وذلك نحوُ كم مالُك؟ والمرادُ كم درهماً أَو ديناراً مالُك؟ ولا يجوزُ في مالُك إِلا الرفعُ على الابتداء، وكم الخبرُ، أَو كم المبتدأُ ومالُك الخبرُ، وجازَ حذفُ المميِّزِ [٤/ ١٢٩] للعِلم بمكانه ووضوحِ أَمرِه، ولا يحسنُ حذفُ المميِّزِ مع كم إِلا إِذا كانت استفهاماً، ولا يحسنُ مع الخبريَّة، لأَنَّ الخبريَّةَ مضافةٌ، وحذفُ المضافِ إِليه وتبقيةُ المضافِ قبيحٌ[(١)].

ومثلُه كم غلمانُك؟ والمعنى كم غلاماً غلمانُك[(٢)] أَو نفساً ونحوُهما من التقديرات، وتقولُ: كم درهمُك؟ والمرادُ كم دانَقاً أَو قِيراطاً، فالسؤالُ وقعَ عن أَجزاء درهمٍ واحدٍ له، ولو نَصبَ فقالَ: كم درهماً لك؟ لكان سائلاً عن عدد دراهِمه، وتقولُ: كم عبدُ الله ماكثٌ[(٣)]، فعبدُ الله مبتدأٌ، وماكثٌ الخبرُ، وكم ظرفُ زمانٍ منتصِبٌ بماكث، والمميِّزُ محذوفٌ، والتقديرُ كم يوماً أَو شهراً عبدُ الله ماكثٌ، فالمسأَلةُ عن مقدار مُكثِه من الزمان، ولذلك قُدِّرَ بالزمان، وكذلك تقولُ: كم سِرتَ؟ ولا تذكرُ مفسِّراً، فيَحتملُ أَن تريدَ ما سارَه من المسافة، فيكونَ ظرفَ مكان، كأَنك قلت: كم فرسخاً سرتَ؟ أَو كم مِيلاً؟ ونحوَ ذلك، وإِذا أَردتَ ما سارَه من الأَيام فهو ظرفٌ من الزمان، وتقديُره كم يوماً سرتَ أَو ساعةً؟ فتكونُ كم في موضعِ نصبٍ بالفعل، وكذلك كم جاءك فلانٌ؟ والمرادُ كم مرَّةً جاءك؟ وقد قدَّرَ صاحبُ الكتاب المفسَّرَ المحذوفَ بالنصب والخفضِ، فالنصبُ على الاستفهام، والخفضُ على الخبر، وقد تقدَّمَ أَن تقديرَه منصوباً أَحسنُ إِذ

---

(١) ظاهر كلام سيبويه والمبرد وابن السراج جواز حذف مميزكم الاستفهامية، ومثلوا بها، انظر الكتاب: ٢/ ١٦٠، والمقتضب: ٣/ ٥٦، والأصول: ١/ ٣١٦-٣١٧.

ونقل أبو حيان وابن عقيل عن ابن عصفور وابن العلج إجازة حذف مميزكم الخبرية، انظر الارتشاف: ٧٧٦، والمساعد: ٢/ ١٠٧، إلا أن كلام ابن عصفور يشير إلى تجويزه حذف مميز الاستفهامية، انظر شرح الجمل له: ٢/ ٥٠، والمقرب: ١/ ٣١٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٠٠.

(٢) هو تقدير ابن السراج والسيرافي، انظر الكتاب: ٢/ ١٦٠، وحاشيته، والأصول: ١/ ٣١٧.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ١٥٩.

حذفُ المضافِ إليه قبيحٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومميِّزُ الاستفهاميَّةِ مفردٌ لا غيرُ، وقولُهم: كم لكَ غلماناً المميِّزُ فيه محذوفٌ، والغلمانُ منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى كم نَفْساً لك غِلماناً).

قال الشارح: قد تقدَّم أَن كم الاستفهاميَّةَ تفسَّرُ بالواحد المنكور، نحوُ رجل وغلام ودرهم ودينار ونحوِها من الأَنواع، وذلك لأَنها في الاستفهام مقدَّرةٌ بعدَد منوَّنٍ أَو فيه نونٌ، نحوُ خمسةَ عشرَ وعشرين وثلاثين ونحوِ ذلك من الأَعداد المنونَّة، وتفسيرُ هذه الأَعدادِ إنما يكونُ بالواحد المنكور، نحوُ عندي خمسةَ عشرَ غلاماً وعشرونَ عِمامةً، فكذلك ما كان في معناها، فلذلك فُسرتْ كم في حال الاستفهام بالواحد.

فأَما الخبريَّةُ فإنه يجوزُ تفسيرُها بالمفرد والجمع، نحوُكم رجلٍ عندك، وكم عِمامةٍ لك، وكم رجالٍ عندك، وكم غلمانٍ لك، لأَنها في تقديرِ عددٍ مضافٍ، والعددُ المضافُ منه ما يضافُ إلى جمع، نحوُ ثلاثةُ أَثوابٍ وعشرةُ غلمانٍ، ومنه ما يضافُ إلى واحد، نحوُ مائةُ دينارٍ، وأَلف درهمٍ، وكانت كم تشملُ النوعَين، فأُضيفتْ إليهما.

وقال أَبو عليٍّ: أَصلُها أَن تضافَ إلى واحد، وإنما أُضيفتْ إلى الجمع على الأَصل المرفوضِ لأَن الأَصلَ في مائة درهمٍ مائةٌ من الدراهم، فحذَفوا مِن تخفيفاً، واكتفَوا عن الجمع بالواحد كما قالوا: ثلاثُ مائةٍ، والأَصلُ ثلاثُ مِئينَ[1].

فأَما قولُهم: كم لكَ غلماناً؟ فكم في موضع مبتدأ، ولكَ الخبرُ، والمميِّزُ محذوفٌ، والتقديرُ كم نَفْساً لكَ غِلماناً؟ أَي في خِدمتهم، أَو كم ولَداً لك غِلماناً، أَي شَباباً، والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرورُ النائبُ عن استقرَّ ونحوِه، والصاحِبُ المضمَرُ فيه، ولو قلتَ: كم غلماناً لك؟ لم يَجزْ أَلبتَّةَ[2] لأَنك إن جعلتَه تفسيراً امتنعَ لكونه جمعاً، وإن جعلتَه

---

(١) قول أَبي علي واستدلاله في الشيرازيات: ٣١٤-٣١٦، والمقتصد: ٧٤١-٧٤٢.

(٢) لم يجزه يونس والخليل، وذكر ابن السراج عن الأخفش أن الكوفيين يجيزونه، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٩، وحاشيته: ٢/ ١٥٩، والأصول: ١/ ٣١٧، والشيرازيات: ٣١٦، والمقتصد:=

حالاً امتنعَ لتقدُّمه على العامل المعنويِّ، وهو لَكَ، وكان بمنزلة زيدٌ قائماً فيها لتقدُّم الحالِ على العامل المعنويِّ [١٤٢/ ب].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإذا فُصِلَ بين الخبريَّة ومميِّزها نُصبَ، تقولُ: كم في الدار رجلاً، قال:

كَمْ نالَني مِنهمُ فَضْلاً على عَدَمِ

وقال:

تَؤُمُّ سِناناً وكمْ دُوْنَهُ ... من الأَرضِ مُحْدَوْدِباً غارُها

[٤/ ١٣٠] وقد جاء الجرُّ في الشِّعر مع الفصل، قال:

كم في بَني سَعْدِ بنِ بكرٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ)

قال الشارح: اعلمْ أَن كم يجوزُ الفصلُ بينها وبين مميِّزها بالظرف وحروفِ الجرِّ جوازاً حسَناً من غير قُبحٍ، نحوُ كم لكَ غلاماً[١]، وكم عندَكَ جاريةٍ، ولا يحسنُ ذلك فيما كان في معناها من الأَعداد، نحوُ عشرين وثلاثين ونحوِها من الأَعداد المنوَّنةِ.

والفصلُ بينهما أَن كم كانت مستحِقَّةً للتمكُّن في الأَصل بحكمِ الاسميَّةِ، ثم مُنِعتْه بما أَوجبَ البناءَ لها، فصار الفصلُ واستحسانُ جوازِه كالعوضِ ممَّا مُنِعتْه من التمكُّن مع[٢] كثرةِ استعمالها في كلامهم.

فإن قيل[٣]: فهلَّا كان الفصلُ بين خمسةَ عشرَ ومميِّزها إلى تسعةَ عشرَ حسَناً أَيضاً لأَنها مُنِعتْ التمكُّنَ بعد استحقاقه.

=٧٤٤، والمساعد: ٢/ ١٠٩.

(١) إلا أن «كم غلاماً لك» أقوى، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٨، والمقتضب: ٣/ ٥٥، والأصول: ١/ ٣١٥.

(٢) هو لفظ سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٨، والمقتضب: ٣/ ٥٥، والأصول: ١/ ٣١٦، والنكت: ٥٢٦.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في النكت: ٥٢٦، وانظر مصادر الحاشية السالفة.

قيل: قد جعلْنا كثرةَ الاستعمالِ أَحدَ وصفَي العلَّةِ، ولم يوجَدْ في خمسةَ عشرَ وبابِه.

فإن قيلَ: فلمَ قَبُحَ الفصلُ بين العدد ومميِّزِه ولم يحسُنْ قبضتُ خمسةَ عشرَ لكَ درهماً ورأَيتُ عشرين في المسجدِ رجلاً.

قيل: إنما كان كذلك لضعفِ عملِ العشرين ونحوِها فيما بعدها لأَنها عملتْ على التشبيه باسم الفاعل، ولم تَقْوَ قُوَّتَه مع أَنه قد جاء ذلك في الشعر، قال الشاعر(١):

علَى أَنَّني بَعْدَ ما قد مَضَى ... ثلاثونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلَا

وأَنشدَ سيبويه لعبْد بني الحَسْحاس(٢):

فأَشْهَدُ عندَ اللهِ أَنْ قدْ رأَيتُها ... وعِشرونَ مِنْها إِصْبعاً مِنْ ورَائِيَا

واعلمْ أَن كم الاستفهاميَّةَ لا يكونُ مميِّزُها إِلا واحداً منصوباً، وكم الخبريَّةُ تفسَّرُ بالواحد والجمع، وتضافُ إِلى مفسِّرها، وبعضُ العربِ ينصبُ بكم في الخبر كما ينصبُ في الاستفهام، وهم بنو تميم، كأَنهم يقدِّرون فيها التنوينَ وينصبون، ومعناها منوَّنةً وغيرَ منوَّنةٍ سَواءٌ(٣)، وهو عربيٌّ جيِّدٌ، والخفضُ أَكثرُ.

فإِذا فُصِلَ بين كم ومميِّزِها في الخبر عدَلوا إِلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عددٍ منوَّنٍ، وينصبون بها لأَنه قبيحٌ أَن يُفصَلَ بين المضاف والمضاف إِليه، لأَن المضافَ إِليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة، والمنصوبُ [٤/ ١٣١] يجوزُ أَن يُفصلَ بينه وبين ما

---

(١) هو العباس بن مرداس، والبيت في ديوانه: ١٢٧، والعيني: ٤/ ٤٨٩، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٥٨، والمقتضب: ٣/ ٥٥، والأصول: ١/ ٣١٦، ومجالس ثعلب: ٤٢٤، والمقتصد: ٧٤٨، والنكت: ٥٢٨، وضرائر الشعر: ٢٠٣، والخزانة: ١/ ٥٧٣.

(٢) لم ينشده سيبويه، وهو في ديوان سحيم: ٢١، وورد بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٢٠٤، والارتشاف: ٧٤٢، والهمع: ١/ ٢٥٤، والدرر: ١/ ٢١٠، ورواية الدرر «ورائنا».

(٣) هو قول ابن السراج في الأصول: ١/ ٣١٨، ولغة تميم منسوبة إِليهم في الارتشاف: ٧٨١، والمساعد: ٢/ ١١١، والهمع: ٢/ ٢٥٥، ونسبت إِلى ناس من العرب في الكتاب: ٢/ ١٦١، والأصول: ١/ ٣١٨، والنكت: ٥٢٧، وهي بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٦٠، والمقتصد: ٧٤٢-٧٤٣.

عمِلَ فيه[١]، أَلا تراكَ تقولُ: هذا ضاربٌ اليومَ زيداً، ولا تقولُ: هذا ضاربُ اليوم زيدٍ إلا في ضرورة، فأما قولُ القَطامي[٢]:

كَمْ نالَني مِنهمُ فَضْلاً على عَدَمٍ ... إِذْ لا أَكادُ مِنَ الإِقْتارِ أَحْتَمِلُ

فالشاهدُ فيه أنه لـمَّا فَصلَ بين كم ومميِّزها - وهو فضلٌ - عَدلَ إلى لغة مَن يَنصبُ لقُبحِ الفصل بين الجارِّ والمجرور، ولا سيَّما بغيرِ الجارِّ والمجرور.

وكم ههنا خبريَّةٌ لأَنه مدحَ بتكثيرِ الإِفضالِ عليه عند عدمِه لشدَّة الزمان وبلوغِ الفقر على حالٍ لا يُمكِنُه الارتحالُ للانتِجاع وطلبِ الرزقِ، وأَحتملُ من التحمُّل، وهو الرَّحيلُ، ويُروى أَجْتملُ بالجيم[٣]، والمعنى أَجمعُ العظامَ وأُخرجُ وَدَكَها وأَتعلَّلُ به، مأْخوذٌ من الجميل، وهو الوَدَك، ومَن روَاه كذلك قال: إِذ لا أَزالُ.

ومثلُ هذا الفصلِ والنصبِ قولُ زهير[٤]:

تَؤُمُّ سِناناً..... إلخ

الشاهدُ فيه نصبُ مُحْدَوْدِباً حيثُ فَصلَ بينه وبين كم بالظرف والجارِّ والمجرورِ، وعَدَلَ إلى لغة مَن ينصبُ، يصفُ ناقتَه، فيقولُ: تَؤُمُّ سِناناً، وهو الممدوحُ على بُعدِ المسافةِ، والغارُ: الغائرُ من الأَرض المطمئنُّ، وجعلَه مُحْدَوْدِباً لِمَا [٤/ ١٣٢] يتصلُ به من الآكام ومُتونِ الأَرض[٥]، وربَّما جرُّوا بها مع الفصل على حدِّ قوله[٦]:

---

(١) هذا كلام سيبويه: ٢/ ١٦٤ بتصرف.

(٢) البيت في ديوانه: ٣٠، والكتاب: ٢/ ١٦٥، والنكت: ٥٣٠، والعيني: ٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤، والخزانة: ٣/ ١٢٢، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٦٠، والمقتصد: ٧٤٣.

(٣) هي رواية العيني، وأشار إليها الأعلم.

(٤) سلف البيت تاماً: ٤/ ٢١٢، وهو لزهير في الكتاب: ٢/ ١٦٤-١٦٥، والأصول: ١/ ٣١٩، والنكت: ٥٢٩، وذكر العيني: ٤/ ٤٩١ نسبته إلى زهير وقال: «وقيل: ابنه كعب» وليس في ديوانيهما، ونسبه ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الإنصاف: ٣٠٦.

(٥) قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩٥.

(٦) سلف البيت: ٣/ ١٤٢.

كَــأَنَّ أَصْــواتَ مِــنْ إِيغَــالِهِنَّ بنَــا ... أَواخِــر المَــيْسِ أَصْــواتُ الفَــرارِيجِ

وذلك في الشعر نحوُ قول الشاعر[1]:

كَـمْ بجُـودٍ مُقْـرِفٍ نَـالَ العُـلَى ... وكَـرِيمٍ بُخْلُـه قَـدْ وَضَـعَهْ

يُروى مقرفٍ بالجرِّ، ويجوزُ فيه النصبُ والرفعُ، فالجرُّ بإِضافة كم مع الفصل، والنصبُ على التمييز، والرفعُ على الابتداء، وكم الخبرُ، وحَسُنَ الابتداءُ به وهو نكرةٌ لوصفِه بقوله: نالَ العُلَى، أَو يكونُ كم مبتدأً ومُقرِفٌ الخبرَ، وأَما قولُ الفرزدق[2]:

كـم في بَنـي سَـعْدِ بـنِ بَكْـرٍ.... إلـخ

فالشاهدُ فيه خفضُ سَيِّد بكَمْ مع الفصل ضرورةً، والدَّسِيعةُ: العَطِيَّةُ، وهو مِن دَسَعَ البعيرَ بجِرَّته إِذا دفَعَها، ويقالُ: هي الجَفْنةُ، والمرادُ أَنه واسعُ المعروف والماجدُ الشريف[3].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويَرجعُ الضميرُ إِليه على اللَّفظ والمعنى، تقولُ: كم رجلٍ رأَيتُه ورأَيتهُم، وكم امرأَةٍ لقيتُها ولقيتُهنَّ، قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾).

قال الشارح: اعلمْ أَن كم اسمٌ مفردٌ مذكَّرٌ موضوعٌ للكثرة، يعبَّرُ به عن كلِّ معدودٍ

---

(١) هو أنس بن زنيم كما في العيني: ٤/ ٤٩٣، ونسبه البغدادي إليه عن الأغاني، وليس فيها، وذكر عن صاحب الحماسة البصرية أنه لعبد الله بن كريز، وهو كذلك، انظر الحماسة البصرية: ٢/ ١٠، وذكر أيضاً أن البيت روي لأبي الأسود، وليس في ديوانه، انظر الخزانة: ٣/ ١٢٠-١٢١، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٦٧، والمقتضب: ٣/ ٦١، والأصول: ١/ ٣٢٠، والنكت: ٥٣٠، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩٦، والإنصاف: ٣٠٣، وضرائر الشعر: ١٣، ١٩٢.

مقرف: النذل اللئيم.

(٢) كذا نسبة البيت إليه في العيني: ٤/ ٤٩٢، وليس في ديوانه [صادر]، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٦٨، والمقتضب: ٣/ ٦٢، والنكت: ٥٣١، والخزانة: ٣/ ١٢٢.

(٣) كذا فسر الأعلم في النكت: ٥٣١، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩٦، وانظر الصحاح (دسع).

كثيراً كان أو قليلاً، وسَواءٌ في ذلك المذكَّرُ والمؤنثُ، فقد صار لها معنىً ولفظٌ، وجرَتْ في ذلك مَجْرى كلٍّ وأَيٍّ ومَن وما في أَن كلَّ واحدٍ منها له لفظٌ ومعنىً، فلفظُه مذكَّرٌ مفردٌ، وفي المعنى يقعُ على المؤنَّث والتثنيةِ والجمع.

فإذا عاد الضميرُ إلى كم من جملةٍ بعدها جازَ أَن يعودَ نظراً إلى اللفظ، وجازَ أَن يعودَ حملاً على المعنى، فتقولَ: كم رجلٍ جاءكَ، فتُفرِدَ الضميرَ وتُذكِّره حملاً على اللفظ، ولو قلت: جاءاك بلفظ التثنية أَو جاؤوك بلفظ الجمع لجاز أَن تَردَّ الضميرَ تارةً إلى اللفظ وتارةً إلى المعنى، وكذلك في المؤنَّث، تقول: كم امرأةٍ جاءك على اللَّفظ، وجاءتْك وجاءتاكَ وجِئْنَكَ على المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ [٤/ ١٣٣] شَيْـًٔا﴾ (١)، فجمَعَ الضميرَ نظراً إلى المعنى، ولو حمَلَ [١٤٣/ أ] على اللَّفظ لقال: شَفاعتُه.

وأَما تمثيلُه بكم رجلٍ رأَيتُه فهو على لفظِ كم، ورأَيتُهم على المعنى لأَن المرادَ التكثيرُ.

وقولُه: «وكم امرأَةٍ لقِيتُها» فالضميرُ عائدٌ فيه على المعنى، ولو أَرادَ اللَّفظَ لقال: لقيتُه، لأَن كم مذكَّرُ اللفظِ، ولَقيتُهنَّ على المعنى أَيضاً، لأَنه واقعٌ على مؤنث في معنى الجمع، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ (٢)، فأَنَّثَ الضميرَ على المعنى أَيضاً، لأَن كَمْ مفسَّرةٌ بالقرية، ولو جاء على اللفظ لقال: أَهلكْناه، ولا يكونُ الضميرُ في ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ عائداً إلى القرية لأَن خبرَ المبتدأ إذا كان جملةً فالضميرُ منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسِه لا إلى تفسيره، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ لأَن المرادَ بالقرية أَهلُها، فاعرفْه(٣).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: كم غيرَه لكَ، وكم مِثلَه لكَ، وكم خيراً منه لكَ، وكم غيرَه مثلَه لك، تجعلُ مِثلَه صفةً لغيره، فتنصبُه نصْبَه).

قال الشارح: تقولُ: كم غيرَه لك؟ وكم مِثلَه لكَ؟ كلُّ ذلك جائزٌ، فتكونُ كم في

---

(١) النجم: ٥٣/ ٢٦.

(٢) الأعراف: ٧/ ٤.

(٣) انظر الأصول: ١/ ٣٢٣، والمقتصد: ٧٤٢.

موضعِ مبتدأ، ولكَ الخبرُ، وغيرُه ومثلُه ينتصبان بكم لأَنهما نكرتان، وإن كانا مضافَين، وقد مضى تفسيرُهما، وكذلك يجوز أَن يفسِّرَهما العددُ من نحوِ عشرين وثلاثين فيما حكاه سيبويه عن يونس[١].

وتقولُ: كم خَيْراً منه لكَ؟ لأَن خَيْراً نكرةٌ وإن قارَبتْ المعرفةَ، وتقولُ: كم غيرَه مِثلَه لك، فتنصبُ غيراً بكَمْ، وتنصبُ مِثلَه لأَنه صفةٌ لغَير[٢]، فينتصبُ انتصابَه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُنشَدُ بيتُ الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ ... فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

على ثلاثة أَوْجهٍ، النصبُ على الاستفهام، والجرُّ على الخبر، والرفعُ على معنى كم مرَّة حلَبتْ عليَّ عمَّاتُك).

قال الشارح: هذا البيتُ يُنشَدُ على ثلاثة أَوجهٍ، رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، فالرفعُ: على أَنه مبتدأٌ، وحَسُنَ الابتداءُ به حيث وُصفَ بالجارِّ والمجرور، وهو لك، وقولُه: قد حلَبتْ عليَّ عِشاري في موضع الخبر، وتكونُ كم واقعةً على الحلَبات، فتكونُ مصدراً، والتقديرُ كم مرَّةً أَو حَلْبةً عَمةٌ لك قد حلبتْ عليَّ [٤/ ١٣٤] عِشَاري، ويجوزُ أَن تكونَ كَمْ واقعةً على الظرف، فيكونَ التقديرُ كم يوماً أَو شهراً، ونحوُهما من الأَزمنة.

ومَنْ نَصبَ فعلى لغة مَن يجعلُ كَمْ في معنى عددٍ منوَّنٍ، ونَصبَ بها في الخبر، وهم كثيرٌ، منهم الفرزدقُ، لأَن هذا ليس موضعَ استفهامٍ مع أَنه لا يَبعُدُ الاستفهامُ على سبيل التقرير، فتكونُ كم مبتدأً في موضعِ مرفوعٍ، وقولُه: قد حلَبتْ عليَّ عِشاري في موضع الخبر، وتكونُ كم واقعةً على العمَّات.

ومَن جَرَّ فعلى أَنه خبرٌ بمعنى رُبَّ.

وأَجودُها الجرُّ لأَنه خبرٌ، والأَظهرُ في الخبر الجرُّ، والمرادُ الإِخبارُ بكثرة العمَّات

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٥٩، وذكر أبو حيان عن ابن أصبغ أن غيرهما منع ذلك، انظر الارتشاف: ٧٧٧.

(٢) هذا لفظ سيبويه وتعليله، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٩.

المُمتهَناتِ بالخدمة.

وبعدَه النصبُ لأَنه خبرٌ أَيضاً في معنى عَمَّاتٍ، وإِذا رفعتَ لم تكنْ إِلا واحدةً لأَن التمييزَ يكونُ بواحد في معنى جمعٍ، وإِذا رفعتَ فلستَ تريدُ التمييزَ، أَلا ترى أنه إِذا قيل: كم درهمٍ لك كان المعنى كم دانَقاً هذا الدرهمُ الذي سُئلتَ عنه؟ فالدرهمُ واحدٌ لأَنه خبرٌ، وليس بتمييزٍ[1]، وصاحبُ الكتاب فسَّره في حال الرفع بالجمعِ، وفيه نظرٌ، والصوابُ ما ذكرتُه لك.

وهذا البيتُ[2] يهجو به جريراً، ويصفُ أَن نساءه راعِياتٌ له يَحْلُبْنَ عليه عِشارَه، وهي النُّوقُ التي أَتَى عليها مِن حينِ أُرسِلَ عليها الفحلُ عشرةُ أَشهرٍ، ثم لا يزالُ ذلك اسماً لها حتى تضعَ[3]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والخبريَّةُ مضافةٌ إِلى مميِّزها عاملةٌ فيه عَملَ كلِّ مضافٍ في المضاف إِليه، فإِذا وقعتْ بعدها «مِنْ»، وذلك كثيرٌ في استعمالهم، منه قولُه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾، : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ كانتْ منوَّنةً في التقدير، كقولك: كثيرٌ من القُرى ومن الملائكة، وهي عند بعضهم منوَّنةٌ أَبداً، والمجرورُ بعدَها بإِضمار «مِنْ»).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن كَمْ في الخبر في تأويل اسمٍ متصرِّفٍ[4] في الكلام، يُجرُّ ما بعده إِذا أُسقطَ التنوينُ منه، نحو مائةُ درهمٍ ومائتي دينارٍ، وتدخل «مِنْ» على مميِّزها كثيراً، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾[5] و: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾[6]، لأَن

---

(١) هو تمثيل المبرد وابن السراج وتقسيمها، انظر المقتضب: ٣/ ٥٩، والأصول: ١/ ٣١٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٠٤-٥٠٥.

(٢) تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٠٤، وزد سر الصناعة: ٣٣٠-٣٣١، والنكت: ٤٧٧، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٦٥.

(٣) انظر الإبل للأصمعي: ١٤١، ١٤٦، والصحاح (عشر).

(٤) في ط، ر: «منصرف». تصحيف، انظر ما سلف: ٤/ ٢٠٥.

(٥) الأعراف: ٧/ ٤.

(٦) النجم: ٥٣/ ٢٦.

الإِضافةَ فيها مقدَّرةٌ بِمنْ على حدِّ بابُ ساجٍ وجُبَّةُ صُوفٍ، فإِذا قلت: كَمْ قريةٍ وكَمْ مَلكٍ فكأَنك قلت: كثيرٌ مِن القُرى، وكثيرٌ مِن الملائكة، فإِذا أَظهرتَ «مِنْ» كان العملُ لها دون كم.

والكوفيون يخفضون ما بعدكَمْ على كلِّ حال بِمنْ، فإِن أَظهرتَها فهي الخافضةُ، وإِن لم تُظهرْها فهي مرادةٌ مقدَّرةٌ، كما تُحذفُ رُبَّ وتُقدَّرُ[1]، ولذلك حَسُنَ الفصلُ بين كَمْ والمخفوضِ بعدها، وتكونُ كَمْ عندَهم في تقدير اسمٍ منوَّنٍ على كلِّ حالٍ، وهو ضعيفٌ لأَن المجرورَ داخلٌ فيما قبلَه، فهما في موضعِ اسمٍ واحدٍ، ولا يحسُنُ حذفُ بعضِ الاسمِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفي معنى كم الخبريَّةِ كأَيِّنْ، وهي مركَّبةٌ من كاف التشبيه وأَيٍّ، والأَكثرُ أَن تُستعملَ مع مِنْ، قال الله عز وجل: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾، وفيها خمسُ لغات، كأَيِّنْ وكاءٍ بوزن كاعٍ وكَيْءٍ بوزن كَيْعٍ وكأْيٍ بوزن كَعْيٍ وكَأٍ بوزن كَعٍ).

قال الشارح: اعلمْ أَن كأَيِّنْ اسمٌ معناه معنى كَمْ في الخبر، يكثُرُ به عِدَّةُ ما يضاف إِليه، نحوُ قوله[2]: [٤/ ١٣٥]

وكائنْ تَرى مِنْ صامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيادتُه أَو نَقْصُه في التكلُّمِ

ونحوُ قوله[3]:

وكائنْ بالأَباطِحِ مِنْ صَديقٍ يَراني لو أُصِبتُ هو المُصابا

---

(١) قولهم في الكتاب: ٢/ ١٦٢، والمقتضب: ٢/ ٦١، والأصول: ٢/ ٣١٧، دون نسبة إليهم، ونسب إليهم في الإنصاف: ٣٠٣، وإلى الفراء في شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٢٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٦-٩٧، وإليه وإلى الكوفيين في الارتشاف: ٧٨١، والمساعد: ٢/ ١١٠، وانظر كتاب الشعر: ٥١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٢.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى كما في شرح المعلقات السبع للزوزني: ١٢٧، والبيت ليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٣٠٧، ورصف المباني: ٢٨١.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٠٠.

وهي مركَّبةٌ، أَصلُها أَيْ زِيدَ عليها كافُ التشبيهِ، وجُعلا كلمةً واحدةً، وحصلَ من مجموعهما معنىً ثالثٌ لم يكن لكلٍّ واحدٍ منهما في حال الإِفراد، ولذلك نظائرُ من العربية وغيرِها، ولكونِهما صارا كلمةً واحدةً لم تتعلَّقْ الكافُ بشيءٍ قبلَها من فعل ولا معنى فعل، كما لا تتعلقُ في كأَنَّ وكَذا بشيء مع كونها عاملةً فيما دخلتْ عليه لأَن حرفَ الجرِّ لا يُعلَّقُ عن العمل، أَلا ترى أَن مِنْ في قولك: ما جاءني مِنْ أَحدٍ زائدةٌ لا تتعلَّقُ بشيءٍ؟ وهي مع ذلك عاملةٌ، وكذلك الباءُ في قولك: ليس زيدٌ بقائم عاملةٌ مع كونها زائدةً غيرَ متعلِّقةٍ بفعلٍ قبلها، وكذلك الكافُ في كأَيٍّ زائدةٌ غيرُ متعلِّقة بشيء، وهي مع ذلك عاملةٌ.

وهي تَنصبُ ما بعدها، فتقولُ: كأَيٍّ رجلاً رأَيتُ، فتكونُ كأَيٍّ في موضعِ منصوبٍ برأَيتُ نصْبَ المفعولِ به، كما أَنك إِذا قلت: رأَيتُ كذا وكذا رجلاً كان كذا في موضع نصبٍ برأَيتُ، وتقول: كأَيٍّ أَتاني رجلاً [١٤٣/ ب]، فتكونُ كأَيٍّ في موضع مبتدأ، وأَتاني الخبرُ كما تكونُ كَمْ كذلك، وإِنما نصَبوا بها للزومِ التنوين لها[١]، والتنوينُ مانعٌ من الإِضافة، فعُدِلَ إِلى النصب لأَنها للتكثير [٤/ ١٣٦] بمنزلة كم في الخبر، تَخفضُ مميِّزَها عند قوم، وتنصبُه عند آخرين، والخفضُ ههنا ممتنعٌ، قال سيبويه: لأَن المجرورَ بمنزلة التنوينِ، فلذلك نصَبوا ما بعدَها كما نصبوا ما بعد كذا وكذا دِرهماً[٢].

وأَكثرُ العربِ لا يتكلَّمون بها إِلا مع مِنْ، نحوُ قوله تعالى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[٣]، وإِنما أَلزموها «مِن» توكيداً، فصارت بمنزلة تمام الاسم، ومثلُه زيادةُ ما في لاسِيَّما زيدٌ[٤].

وإِنما اختاروا ذلك لتوهُّمِ لَبْسٍ ربَّما وقعَ، وذلك أَنك إِذا قلت: كأَيٍّ رجلاً أَهلكتُ

---

(١) بهذا علل الأعلم في النكت: ٥٣٢.

(٢) تصرَّف بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٢/ ١٧١.

(٣) الحج: ٢٢/ ٤٥، وفي د، ط، ر: «وكأين». خطأ.

(٤) من قوله: «وأكثر العرب...» إلى قوله: «زيد» قاله سيبويه: ٢/ ١٧١ بخلاف يسير.

جاز أن يكونَ رجلاً منصوباً بكأيٍّ، فيكونَ واحداً في معنى جمعٍ، ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بالفعل بعده، ويكونَ كأيٍّ ظرفاً، كأنه قال: كأيٍّ مرّةً، فيكونَ رجلاً واحداً لفظاً ومعنىً، كأنه قال: أهلكتُ رجلاً مِراراً، قال سيبويه: «إنما ألزموها «مِنْ» لأنها توكيدٌ، فجُعلتْ كأنها شيءٌ يَتمُّ به الكلامُ»، قال: «ورُبَّ تأكيدٍ لازمٍ حتى يصيرَ كأنه من الكلمة[1]»، وهذا هو المعنى الأوّلُ، وذلك أن التأكيدَ إنما يؤتَى به لإزالة لَبْسٍ أو قطعِ مجازٍ، فلمّا كان الموضعُ موضعَ لَبْسٍ لزمَ التأكيدُ.

وفيها خمسُ لغاتٍ على ما ذكَر، قالوا: كأيٍّ وكاءٍ وكَيْءٍ وكَأْيٍ وكَأٍ، حكَى ذلك أحمدُ بن يحيى ثعلبٌ[2].

فمَن قال: كأيٍّ فهي أيٌّ دخلتْ عليها الكافُ، ورُكِّبتا كلمةً واحدةً على ما تقدَّم، ومَن قال: كاءٍ فهي كأيٍّ أيضاً، تصرَّفوا فيها لكثرةِ استعمالِهم إيَّاها، فقدَّموا الياءَ المشدَّدة وأُخرتْ الهمزةُ كما فعلوا ذلك في قِسيٍّ وأشياء وجاءٍ في قول الخليل[3]، فصار كَيِّء فأشبَه هيِّناً وليِّناً، فحذفوا الياءَ الثانيةَ تخفيفاً، فصار كَيْء كما قالوا هَيْن ولَيْن، ثم قلَبوا الياءَ ألفاً لانفتاح ما قبلها كما فعلوا في طائيّ والأصلُ طَيْئيّ وكما قالوا: حارِيٌّ في النسب إلى الحِيْرة، وقالوا: آية، وهو فَعْلَة ساكنُ العين في قول غيرِ الخليل[4]، ولذلك نظائرُ، فصار كاءٍ[5].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٧١.

(٢) انظر حكاية ثعلب في اللسان (أيا).

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٠-٣٨١، وانظر رأي الخليل في مسائل قسيّ وأشياء وجاءٍ في الكتاب: ٤/ ٣٧٧، ٤/ ٣٨٠، وانظر أيضاً البغداديات: ٣٩٣، ٤٧٤، وسر الصناعة: ٧٤٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٤١.

(٤) وفي قوله مفتوح العين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، والمقتضب: ١/ ١٥١، والعضديات: ٢٦٣، والمنصف: ٢/ ١٤٣.

(٥) من قوله: «تصرفوا فيها...» إلى قوله: «كاء» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٠٧، وهو قول الفارسي في البغداديات: ٣٩٣-٣٩٤، وانظر الحجة له: ٣/ ٨١.

وكان أَبو العباس المبرِّدُ يذهبُ إِلى أَن الكافَ لـمَّا لحقتْ أَولَ أَيٍّ وجُعلتْ معها اسماً واحداً بنَوا منهما اسماً على زنة فاعِلٍ، فجعلوا الكافَ فاءً وبعدَها أَلفُ فاعِل، وجعلوا الهمزةَ التي كانت فاءً في موضع العين، وحذَفوا الياءَ الثانيةَ من أَيّ، والياءُ الباقيةُ في موضع اللَّامِ، ودخلَ عليها التنوينُ الذي كان في أَيّ، فسقطتْ الياءُ لالتقاء الساكنَين، فصارتْ كائن، ولزمتْ النونُ عوضاً من الياء المحذوفة[1].

وكان يونسُ يزعم أَن كائن فاعِل من كان يكون[2]، فعلى القولَين الآخرين يكونُ الوقفُ عليها بالنون، وعلى القول الأَول تقفُ بالهمزةِ والسكون وتحذف التنوينَ.

وأَما كيِّء بياء مشدَّدةٍ وهمزةٍ بعدها فإِنه لـمَّا أَصارَه القلبُ والتغييرُ إِلى كيِّء وُقفَ عند ذلك ولم تُحذفْ إِحدى الياءين، وإِنما أُخِّر الهمزةُ وقدِّمَ الياءُ فصار كسيِّد وجيِّد، فخُففَ[3] بكثرة النظير.

وأَما كَيْء بوزن كَيْع فلغةٌ حكاها أَبو العباس[4]، وذلك أَنه لـمَّا أَصاره القلبُ والتخفيفُ بحذف إِحدى الياءين إِلى كيْء بوزن بَيْت لم تُقلَب الياءُ أَلفاً لسكونها.

وأَما كَأْيٌ بوزن كَعْيٍ بهمزة ساكنةٍ وياءٍ مكسورةٍ خفيفة فحكاها أَبو الحسن بن كيسان[5]، فإِنه لـمَّا أَدخلَ الكافَ على أَيّ وركبَّهما كلمةً واحدةً وصار اللَّفظُ كأَيّ خُففَ

---

(١) ورأَى الفارسي هذا الرأي أَيضاً، وكلام الشارح على مذهب المبرد قاله الأعلم في النكت: ٥٣٢، وانظر الحجة للفارسي: ٣/ ٨٢، ومذهب المبرد في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٥، والمساعد، ٢/ ١١٧.

(٢) قول يونس في المحتسب: ١/ ١٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٥، والارتشاف: ٧٩٣.

(٣) في ط، ر: «فخف». تحريف.

(٤) هو المبرد، انظر الكامل له: ٣/ ٣٢٢، والارتشاف: ٧٩٢، والمساعد: ٢/ ١١٧، ونسب هذا القول إلى أبي العباس في النكت: ٥٣٣، وانظر الحجة للفارسي: ٣/ ٨١.

(٥) نسب إليه هذا القول في النكت: ٥٣٣، والارتشاف: ٧٩٢، والمساعد: ٢/ ١١٧، وقرأ «وكَأْي» في قوله تعالى: {وكأين من نبي قاتل معه رِبيون...} [آل عمران: ٣/ ١٤٦] ابن محيصن والأشهب والأعمش، انظر شواذ ابن خالويه: ٢٢، والمحتسب: ١/ ١٧٠.

بحذف إحدى الياءين وأُسكن الهمزةُ، كأنه بَنى من المجموع اسماً على زنة فَعْل مثل فَلْس وكَعْب.

وأما كَأٍ بوزن كَعٍ فحكاها أيضاً أبو الحسن بن كيسان[١]، وذلك أنهم بنَوا منه اسماً على زنة فَعِل بكسر العين وفتح الفاء كعَمٍ وشَجٍ.

فهذا ما بلغَنا من لغاتها[٢]، وأصلُ هذه اللغات وأفصحُها كأَيّ بياء مشدَّدة والوقفِ عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرةِ كاءٍ بوزن كاعٍ، وهي أكثرُ في أشعار العرب من الأُولى، ثم باقي اللغات متقارِبةٌ في الفصاحة.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكَيْتَ وذَيْتَ مخفَّفتان من كَيَّة وذَيَّة، وكثيرٌ من العرب [٤/ ١٣٧] يَستعملونها على الأَصل، ولا تُستعملان إلا مكرَّرتَين، وقد جاء فيها الفتحُ والكسرُ والضمُّ، والوقفُ عليها كالوقف على بِنتْ وأُختْ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَن هذه الأَسماءَ كناياتٌ عن الحديث[٣]، فتقولُ: كان من الأَمرِ كَيتَ وكَيتَ وذَيْتَ وذَيْتَ، وفي كَيتَ وذَيتَ ثلاثُ لغاتٍ[٤]، الفتحُ والكسرُ والضمُّ، وأَصلُه أَن يكونَ ساكنَ الآخِر على أَصل البناء، وتحريكُه لالتقاء الساكنَين، فمَن فتحَ فطلباً للخفَّة لِثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا: أَينَ وكيفَ، ومَن كسَرَ فعلى أَصل التقاء الساكنَين، ومَن ضمَّ فتشبيهاً بقبلُ وبعدُ.

وأَصلُهما كَيَّة وذَيَّة، وقد نطقتْ بذلك العربُ، فقالت: كان من الأَمر كَيَّةَ وذَيَّةَ، ثم إنهم حذَفوا الهاءَ وأَبدَلوا من الياء التي هي لامٌ تاءً كما فعلوا ذلك في ثِنْتَين، وليستْ التاءُ في كَيتَ وذَيتَ للتأنيث، يدلُّ على ذلك سكونُ ما قبلها، وتاءُ التأنيثِ لا يكونُ ما قبلها

---

(١) نسب إليه هذا القول في النكت: ٥٣٣.

(٢) انظر هذه اللغات في المحتسب: ١/ ١٧٠-١٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩٤-٩٥، والارتشاف: ٧٩٢-٧٩٣، والمساعد: ٢/ ١١٧.

(٣) انظر ما سلف: ٤/ ٢٠٤.

(٤) انظر في ذلك الصحاح (كيت)، (ذيت)، والإغفال: ١/ ٩٣-٩٤، ١/ ٢٣٠، ٢/ ٤٧٦، والنكت: ٥٣٣.

إلا مفتوحاً، والتأنيثُ مستفادٌ من نفْس الصيغةِ، فالصيغةُ في كَيتَ وذَيتَ رَسيلةُ التاءِ في كَيَّة وذَيَّة كما كانت التاءُ في ابنة واثنتين رسيلةَ الصيغةِ في بِنت وثِنْتين.

فأَما كَيَّة وذَيَّة فليس فيهما مع الهاءِ إلا الفتحُ لأَن الهاءَ بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم، نحوُ خمسةَ عشرَ وشَغَرَ بَغَرَ[1]، فكما أَن الاسمَ الأَولَ من الاسمَين مفتوحٌ لا محالةَ فكذلك هاءُ التأنيثِ.

فإن قيل: فلمَ قضيتَ على تاء كَيتَ وذَيتَ بأَنها بدلٌ من ياء، وهلَّا قلتَ: إنها [١٤٤/ أ] بدلٌ من واوٍ كما كانت كذلك في بِنت وأُخت؟

قيل: لو قَضينا على تاء كَيتَ وذَيتَ بأَنها من الواو لصُرْنا إلى مثالٍ لا نظيرَ له في كلامهم، لأَنه ليس في كلام العرب لفظةٌ عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ، أَلا ترى أَن سيبويه قضى على واو حَيَوان بأَنها مبدَلةٌ من الياء؟ قال: لأَنه ليس في كلامهم مثلُ حَيْوَت[2].

وقولُه: «**ولا يُستعملُ كَيتَ وذَيتَ إلا مكرَّرتَين**» فإنه يريدُ أَنهما لا يُستعملان مفردَين، وإنما تُكررِّهما فتقولُ: كَيتَ وكَيتَ وذَيتَ وذَيتَ ليكونَ ذلك أَدلَّ على الحديث، ولا يُتوهَّمَ أَنهما كنايةٌ عن لفظَين مفردَين، فاعرفْه.

---

(١) في ط: «وبَغَرَ». تحريف.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٧، ٤/ ٤٠٩، والبغداديات: ٢٣٢، وسر الصناعة: ٥٨٩-٥٩٠، والمنصف: ٢/ ٢٨٤- ٢٨٥، ومن قوله: «فتقول: كان من الأمر كيت..» إلى قوله: «حيوت» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٢-١٥٣ بخلاف يسير.

ومن أصنافِ الاسمِ المُثنَّى

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو ما لحقتْ آخرَه زيادتان أَلفٌ، أَو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها، ونونٌ مكسورةٌ، لتكونَ الأُولى عَلَماً لضمِّ واحد إِلى واحد، والأُخرى عوضاً ممَّا مُنعَ من الحركة والتنوينِ الثابتَين في الواحد).

قال الشارح: اعلمْ أَن التثنيةَ ضمُّ اسمٍ إِلى اسم مثلِه، واشتقاقُها من ثَنَى يَثْني إِذا عَطَفَ، يقالُ: ثَنَى العُودَ إِذا عطَفَه عليه، فكأَن الثاني معطوفٌ، وأَصلُها العطفُ، فإِذا قلت: قام الزيدان فأَصلُه زيدٌ وزيدٌ، لكنَّهم إِذا اتَّفقَ اللَّفظان حذَفوا أَحدَ الاسمَين، واكتفَوا بلفظٍ واحد، وزادوا عليه زيادةً تدلُّ على التثنية، فصارا في اللفظ اسماً واحداً، وإِن كانا في الحكم والتقدير اسمَين، وكان ذلك أَوجَزَ عندهم من أَن يذكُروا الاسمَين، ويَعطفوا أَحدَهما على الآخر.

فإِذا ثنَّوا الاسمَ المرفوعَ زادوا في آخره أَلفاً ونوناً، وإِذا ثنَّوا الاسمَ المجرورَ أَو المنصوبَ زادوا في آخره ياءً مفتوحاً ما قبلها، ونوناً مكسورةً، فيكونُ لفظُ المجرور كلفظ المنصوب، فالزائدُ الأَولُ وهو الأَلفُ أَو الياءُ يكونُ عوضاً من الاسم المحذوف ودالّاً على التثنية[1]، ولذلك كان حرفَ الإِعراب، فالأَصلُ في قولك: الزيدان زيدٌ وزيدٌ، والذي يدلُّ على ذلك أَن الشاعر إِذا اضطُرَّ عاوَدَ الأَصل، نحوُ قوله[2]:

[١٣٨/٤]

كأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ ... فَأْرَةُ مِسْكٍ ذُبحَتْ في سُكِّ

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ١١.

(٢) هو منظور بن مرثد الأسدي كما في الخزانة: ١٣/ ٣٤٣، والبيتان في زيادات ديوان رؤبة: ١٩١، وهما بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٧، وجمهرة اللغة: ١٣٥، والصحاح (ذبح)، والمقتصد: ١٨٤، وضرائر الشعر: ٢٥٧، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٦١، والأول بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ١/ ١٤١، والثاني بلا نسبة في الحجة للفارسي: ١/ ٢٩٧، والسك بضم السين: نوع من الطيب.

أَرادَ بين فكَّيْها، فلمَّا لم يَتَّزنْ له رجَعَ إِلى العطف، وهو كثيرٌ في الشِّعر، ويؤيدُ ذلك أَنك لا تأتي به في الأَسماء المختلفة، نحوُ جاءني زيدٌ وعمرو لكونِ أَحدِ اللفظَين لا يدلُّ على الآخَر، وقد قالوا أَيضاً: العُمران، والمرادُ أَبو بكر وعُمر، وقالوا: القَمران، والمرادُ الشمسُ والقمرُ، وذلك لاتِّضاح الأَمر فيهما وعدمِ الإِشكال.

وإنما كانت هذه الحروفُ هي المزيدةَ دون غيرها لخفَّتها[١]، وذلك أَن أَخفَّ الحروفِ حروفُ المدِّ واللِّين، وهي الواوُ والأَلفُ والياءُ، وقد كان القياسُ أَن يكونَ الرفعُ بالواو، والنصبُ بالأَلف، والجرُّ بالياء، وكذلك الجمعُ الذي على حدِّ التثنية لتعذُّر الحركاتِ فيها لأَن حُكمَ العلاماتِ أَن تكونَ بالحركات، إِذ كانت أَقلَّ وأَخفَّ، فلمَّا كانت الحركاتُ متعذِّرةً لاستيعاب الواحدِ لها عدَلوا إِلى أَشبهِها من الحروف، غيرَ أَنهم أَرادوا الفصلَ بين إِعراب التثنية والجمع، ولم يكن الفصلُ بينهما بنفس الحروف لأَنها سواكنُ، ففصَلوا بينهما بالحركات التي قبلَ هذه الحروف، فكان ينبغي على ما قدَّمناه أَن تكونَ تثنيةُ المرفوع بواوٍ مفتوحٍ ما قبلها، نحوُ قولك: زيدَون ومُسلمَون، وتثنيةُ المجرور بالياء، نحوُ زيدَين ومسلمَين، وتثنيةُ المنصوب بالأَلفِ، نحوُ زيدان ومسلمان، ويكونَ رفعُ الجمع بواو مضمومٍ ما قبلها، نحوُ قولك: الزيدُون والمسلمُون، وجمعُ المجرور بياء مكسورٍ ما قبلها كقولك: زيدِين ومسلمِين وجمعُ المنصوب بالأَلف، والأَلفُ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً، كقولك: زيدان ومسلمان، ولو فعلوا ذلك لوقع الفرقُ بين التثنية والجمع في المرفوع والمجرور لأَن ما قبلَ الواو والياء في التثنية مفتوحٌ وفي الجمع على غير ذلك، إِلا أَنه كان يَلْتَبس تثنيةُ المنصوب بجمعِه، فأَسقَطوا الأَلفَ من علامة النصب[٢]، وجُعلتْ علامةَ الرفع في التثنية، فبقي النصبُ بلا علامة، فأُلحقَ بالجرِّ، وكان إِلحاقُه بالجرِّ أَولَى لأُمور[٣]:

---

(١) كذا في شرح الملوكي: ١٧٥، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢١٥.

(٢) هو قول الأعلم في النكت: ١١٩.

(٣) ذكرها الأعلم مجملة في النكت: ١١٩-١٢٠، وانظرها في أسرار العربية: ٥٠، واللباب في=

منها: أَن الجرَّ أَقوى من الرفع لأَن الجرَّ مختصٌّ بالأَسماء، ولا يكونُ في غيرها، فكان إِلحاقُه به أَولى.

الثاني: أَن [٤/ ١٣٩] النصبَ أَخو الجرِّ، وإِنما كان أَخاه لأَنه يوافِقُه في كناية الإِضمار، نحوُ ضربتُك وغلامُك، فالكافُ في ضربتُك في موضع نصبٍ، وهي في غلامك في موضع خفضٍ، فلمَّا اتَّفقا في الكناية حُمل أَحدُهما على الآخر.

الثالثُ: أَنهما شريكان في وصول الفعل إِليهما على سبيل الفضلة، غيرَ أَن وقوعَه على المنصوب بلا واسطةٍ، وعلى المجرور بواسطةِ حرفِ الجرِّ، أَلا ترى أَنه لا فرقَ في المعنى بين قولنا: نصحتُ زيداً، ونصحتُ لزيدٍ[1]، فلمَّا استَويا في المعنى سُوِّيَ بينهما في اللفظ.

فإِن قيل: فهلَّا استُعمِلتْ الأَلفُ في نصب التثنية والجمعِ في أَحدِهما[2] وأَسقَطوها من الآخَر إِذ اللَّبْسُ إِنما وقعَ باستعمالها فيهما فالجوابُ أَن التثنيةَ وهذا الضربَ من الجمع لـمَّا كانا على منهاج واحدٍ في سلامة لفظِ الواحد وزيادةِ ما يدلُّ على التثنية والجمع ووجبَ إِسقاطُ الأَلف من أَحدهما أَسقَطوها من الآخَر ليتَّفقا ولا يختلفا، ونظيرُ ذلك يَعِدُ ويَزِنُ، والأَصلُ يَوْعِد ويَوْزِن، فحذَفوا الواوَ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أَتبعوا باقي المضارع في الحذف إِذ كان طريقُها في المضارَعة واحداً[3].

فإِن قيل: ولِمَ أَزالَوا الواوَ من علامة رفع التثنية وجعلوا مكانَها الأَلفَ مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتحِ ما قبل الواو في التثنية وضمِّ ما قبلها في الجمع.

=علل البناء والإعراب: ١/ ١٠١.

(١) «وهو باللام أَفصح»، الصحاح (نصح)، وانظر إصلاح المنطق: ٢٨١، وأدب الكاتب: ٤٢٤.

(٢) العبارة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢١٨: «بالألف في التثنية أو الجمع..» وهذا أوضح، وقوله: «في أحدهما»، يريد به في أحد قسمي الجمع السالم والمكسَّر.

(٣) من قوله: «فكان ينبغي على ما قدمناه أن تكون....» إلى قوله: «واحداً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢١٥-٢١٨ بخلاف يسير.

قيل: كَرهوا أَن يَستعملوا حرفَين من حروف المدِّ ويَطْرحوا الثالثَ، وقد كانت الحركاتُ المأخوذةُ منهنَّ [١٤٤/ ب] مستعمَلاتٍ في الواحد.

واستعمَلوا الأَلفَ في التثنيةَ دون الجمع لوجَهيْن:

أَحدُهما: أَن ما قبلَ الياء في التثنية مفتوحٌ مُشاكِلٌ للأَلف.

والوجهُ الثاني[١]: أَن التثنية أَكثرُ من الجمع، أَلا ترى أَن كلَّ ما يجوز جمعُه هذا الجمعَ يجوز تثنيتُه، وليس كلُّ ما يجوز تثنيتُه يجوز أَن يُجمَعَ جمعَ السلامةِ؟ فجُعلتْ الأَلفُ فيما يكثُرُ استعمالُه لخفَّتها لأَنهم يَعتنون بتخفيف ما يكثُر على أَلسنتهم، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.

وإِنما استعمَلوه في المرفوع دون المجرور لأَن الجرَّ لازمٌ في الاسم، لا يكونُ إِلا فيه، وليس كذلك الرفعُ، فإِنه يكونُ فيه وفي الفعل، فكان تغييرُ ما ليس بلازمٍ أَولَى.

ووجهٌ آخرُ أَن الواوَ أَثقلُ من الياء، فلمّا وجبَ إِبدالُ إِحداهما بالأَلف كانت الواوُ أَولَى لثقِلها مع أَنهم كرهوا أَن يقولوا: الزيدَوْن لأَنه يُشْبه لفظَ ما جُمعَ من المقصور جمعَ السلامة، نحوُ المصطفَوْن والمعلَوْن.

واعلمْ أَن الأَلفَ والياءَ حرفا إِعرابٍ بمنزلة الدَّالِ من زيد والراءِ من جعفر، هذا مذهبُ سيبويه، وهو قولُ أَبي إِسحق وابنِ كَيْسان وأَبي بكر ابنِ السَّراجِ[٢]، واحتجُّوا بأَن حُكمَ الإِعرابِ أَن يدخلَ الكلمةَ بعد دلالتِها على معناها للدلالةِ على اختلاف أَحوالها من الفاعليَّة والمفعوليَّة ونحوِهما، نحوُ قولك: جاءني زيدٌ، ورأَيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، فيختلفُ حالُ الاسم بحسَب اختلافِ الإِعراب، وذاتُ الاسم واحدةٌ لا تختلفُ، فلمّا كان الواحدُ دالّاً على مفرَد، وبزيادةِ حرفَي التثنية دالّاً على اثنَين كان حرفُ التثنية من تمام الاسم ومن جُملة صيغةِ الكلمة، وصار كالهاء في قائمة والأَلفِ في حُبْلَى

(١) قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧١٨.

(٢) انظر مذاهبهم في الكتاب: ١/ ١٧، والمقتضب: ٢/ ١٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢١٩ فما بعدها، وسر الصناعة: ٦٩٥، والنكت: ١٢٠.

لأَن الأَلفَ والهاءَ زِيدا لمعنى التأنيث كما زِيْدَ حرفُ التثنية لمعنى التثنية، وصارا حرفَي إِعراب كذلك في التثنية(١).

وقال أَبو الحسن: ليستْ هذه الحروفُ حروفَ إِعرابٍ ولا إِعراباً، ولكنَّها دليلُ الإِعرابِ، فإِذا رأَيتَ الأَلفَ علمتَ أَن الاسمَ مرفوعٌ وإِذا رأَيتَ الياءَ علمتَ أَن الاسمَ مجرورٌ أَو منصوبٌ.

وإِليه ذهب أَبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ(٢)، واحتجَّ بأَنها لو كانت حروفَ إِعراب لَما عرفتَ بها رفعاً من نصبٍ ولا جرٍّ، كما أَنك إِذا سمعتَ دالَ زيدٍ لم تدلَّ على رفع ولا نصب ولا جرٍّ، فلمَّا دلَّتْ على الإِعراب عُلِمَ أَنها ليستْ حروفَ إِعراب.

وهذا الاعتلالُ ليس بلازمٍ لأَنه يجوزُ أَن يكونَ الحرفُ من نفْس الكلمة ويُفيدَ الإِعرابَ(٣)، أَلا ترى أَنَّا لا نختلفُ أَن الأَفعالَ المعتلَّةَ [٤/ ١٤٠] الآخِرِ نحوُ يَغْزو ويَرْمي ويَخْشى جزمُها بسقوط هذه الحروفِ منها؟ وذلك كقولك: لم يَقْضِ ولم يَغزُ ولم يَخْشَ، فإِذا كان الإِعرابُ قد يكونُ بحذفِ شيءٍ من نفس الكلمة جازَ أَن يكون بإِثباته، ومن ذلك قولُك: أَبوك وأخوك وأَباك وأَخاك وأَبيك وأَخيك، فالواوُ قد أَفادت الرفعَ، والأَلفُ قد أَفادت النصبَ، والياءُ قد أَفادت الجرَّ(٤)، وهُنَّ حروفُ الإِعراب بلا خلاف عندنا.

فإِن قيل(٥): فهلَّا دلَّ انقلابُ أَلفِ التثنية إِلى الياء في حال الجرِّ وإِلى الواو في حال

---

(١) من قوله: «واحتجوا بأن حكم....» إلى قوله: «التثنية» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢١٩، والأعلم في النكت: ١٢٠ بخلاف يسير.

(٢) من قوله: «وقال أبو الحسن..» إلى قوله: «يزيد» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٩٥، وانظر مذهبي الأخفش والمبرد في المقتضب: ٢/ ١٥٣-١٥٤، والإيضاح في علل النحو: ١٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٢١، وأسرار العربية: ٥١-٥٢، والإنصاف: ٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٧٥، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) من قوله: «لو كانت حروف إعراب..» إلى قوله: «الإعراب» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧١٠ بخلاف يسير.

(٤) بهذا استدل ابن جني في سر الصناعة: ٧١٠.

(٥) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٩٩.

الرفعِ أَنها ليستْ حروفَ إِعراب.

قيل: انقلابُها لا يُخرجها عن كونها حروفَ إِعرابٍ بعد أَن قام الدليلُ على ذلك، أَلا ترى أَنَّا لانختلفُ في أَن أَلفَ كِلَا حرفُ الإِعراب منها، وأَنت مع ذلك تقلبُها ياءً في النصب والجرِّ، نحوُ قولك: جاءني الزيدان كِلَاهما، ورأَيتُهما كِلَيْهما، ومررتُ بهما كِلَيْهما؟ ومن ذلك الأَسماءُ المعتلَّة نحوَ أَخوك وأَبوك وأَخواتِها، فإِنها تكونُ في الرفع واواً وفي النصب أَلفاً وفي الجرِّ ياءً، ومع ذلك لا نختلف في أَنها حروفُ إِعرابٍ على ما سبق.

وأَما قولُه[١]: إِنها ليستْ بإِعراب فهو صحيحٌ، وهو مذهبُ سيبويه، وقيل: مذهبُ سيبويه أَن الأَلفَ والياءَ في التثنية إِعرابٌ[٢]، فالأَلفُ بمنزلة الضمَّة، والياءُ بمنزلة الكسرةِ والفتحةِ، والأَولُ المشهورُ من مذهبه.

وقال أَبو عُمر الجرميُّ: الأَلفُ حرفُ إِعراب كما قال سيبويه، وانقلابُها هو الإِعرابُ[٣]، ولا يكادُ يَنفكُّ من ضعفٍ، وذلك أَنه يجعلُ الإِعرابَ في الجرِّ والنصب معنىً لا لفظاً، لأَن الانقلابَ معنىً، واللَّفظُ هو المقلوبُ، فيجعلُ إِعرابَه في الرفع لفظاً لا معنىً، فخالَفَ بين جهات الإِعراب في اسم واحد[٤]، وذلك معدومُ النظير.

وكان الزياديُّ[٥] والفراءُ يذهبان إِلى أَن الأَلفَ في التثنية إِعرابٌ، وكذلك الياءُ، وقد تقدَّم القولُ بأَن الإِعرابَ إِذا أُزيلَ لم يَختلَّ معنى الكلمة، وأَنتَ متى أَسقطتَ الأَلفَ أَو

---

(١) أي الأخفش، وهي عبارة ابن جني في سر الصناعة: ٧١٠.

(٢) نسب المبرد هذا القول إلى غير سيبويه والجرمي بعد أن ساق قوليهما في المقتضب: ٢/ ١٥٤.

(٣) كذا حكى المبرد مذهب الجرمي في المقتضب: ٢/ ١٥٣، واللفظ لفظه.

(٤) من قوله: «وقال أبو عمر..» إلى قوله: «واحد» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٩٥، ٧١٣، وردُّ ابن جني على الجرمي قريب مما ردَّ به المبرد عليه، انظر المقتضب: ٢/ ١٥٤-١٥٥، وانظر أيضاً مذهب الجرمي في الإيضاح في علل النحو: ١٤١، والخصائص: ٣/ ٧٣، وأسرار العربية: ٥١-٥٢، والإنصاف: ٣٣، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٠٤، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٨٨.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي، نحوي لغوي، توفي عام ٢٤٩ هـ، بغية الوعاة: ١/ ٤١٤.

الياءَ اختلَّ معنى التثنية، فعُلمَ بذلك أنهما ليستا بإعراب.

ويدلُّ على أَن الأَلفَ في التثنية ليستْ إِعراباً قولُهم: مِذْرَوان، أَلا ترى أَن الأَلفَ لو كانت إِعراباً لوجبَ أَن تنقلبَ في مِذْرَوان ياءً لأَنها رابعةٌ، وقد وقعتْ طرفاً كما قلُبتْ في أَغْزيتُ وأَدْعيتُ، ووجودُ هذه الأَلفِ في اسم العدد من نحو اثنان دليلٌ على أَنها ليستْ إِعراباً لأَن أَسماءَ العددِ كلَّها مبنيةٌ، نحوُ ثلاثة أَربعة خمسة لأَنها كالأَصوات[1] موقوفةُ الآخِرِ.

وأَما الزيادةُ الثانيةُ ـ وهي النونُ ـ فهي عوضٌ من الحركة والتنوينِ اللَّذين كانا في الواحد[2]، وذلك أَن الاسمَ بحكمِ الاسميَّةِ والتمكُّن تلزمُه حركةٌ وتنوينٌ[3]، فالحركةُ دليلُ كونِه [١٤٥/ أ] فاعلاً أَو مفعولاً ونحوَهما من المعاني، والتنوينُ دليلُ كونِه منصرِفاً متمكِّناً، وأَنت إِذا ثنَّيتَه بضمِّ غيرِه إِليه امتنعَ من الحركة والتنوين، ولم تُزِلْ التثنيةُ ما كان له بحقِّ الاسميَّة والتمكُّن[4]، فعُوضَ النونَ من الحركة والتنوينِ.

فإِن قيل[5]: فأَنت تقول: الرجلانِ والزيدانِ فتُثبتُ النونَ مع الأَلف واللَّام، والتنوينُ لا يَثبتُ مع الأَلف واللَّام، فلِمَ قلتُم: إِن النون عوضٌ من الحركة والنون جميعاً؟ فالجوابُ أن النونَ دخلتْ قبل دخول الأَلف واللَّامِ عوضاً من الحركة والتنوين، ثم دخلتْ الأَلفُ واللَّامُ للتعريف، لأَن التثنيةَ لا تصحُّ مع بقاء تعريفِه، أَلا ترى أَنك لو رُمتَ تثنيةَ الرجل مع بقاء ما فيه من التعريف لَرُمْتَ مُحالاً؟ لأَن الرجلَ معيَّنٌ مقصودٌ

---

(١) من قوله: «وكان الزيادي والفراء..» إلى قوله: «كالأصوت» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٩٥-٦٩٦، ٧١٦-٧١٧، وانظر قول الفراء في الخصائص: ٣/ ٧٣، ومصادر الحواشي السالفة، وانظر الأقوال السالفة في الإيضاح في علل النحو: ١٣٠-١٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢١٥ فما بعدها، وما ذكر في الحواشي السالفة.

(٢) دفع ابن جني أن تكون النون في التثنية عوضاً من التنوين وحده، انظر سر الصناعة: ٤٨٧.

(٣) كذا في شرح الملوكي: ١٧٥.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٢٦.

(٥) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٢٧ بخلاف يسير.

إليه، فإذا ثنَّيناه زالَ التعيينُ، وصار من أُمةٍ كلُّ واحدٍ له مثلُ اسمِه، وهذان معنيان متدافِعان، فصحَّ أَنك لـمَّا أَردتَ تثنيتَه نزعتَ عنه الأَلفَ واللَّامَ حتى صار نكرةً، ودخلتْ النونُ عوضاً من الحركة والتنوين، ثم دخلتْ الأَلفُ واللَّامُ حينئذٍ للتعريف، ولم يُزيلا النونَ كما أَزالا التنوينَ [٤/ ١٤١] لأَن التنوينَ ساكنٌ زائلٌ في الوقف، والنونُ متحرِّكةٌ ثابتةٌ في الوقف، فلم يَقْوَيا على حذفها.

وإنما كان المعوَّضُ نوناً من قِبلِ أَنه كان بنبغي أَن يكونَ أَحدَ حروفِ المدِّ واللِّينِ لَما تقدَّم من خفَّتها، ولو فعلوا ذلك لزمَهم قلبُها أَو حذفُها لاجتماعها مع أَلف التثنيةِ أَو يائها، فلمَّا كان يؤدِّي إلى تغييرِ أَحدِها عدَلُوا إِلى أَقربِ الحروفِ شبَهاً بها، وهي النونُ، فزِيدَتْ، وكانت ساكنةً وقبلَها الأَلفُ أَو الياءُ ساكنةٌ، فكُسِرتْ لالتقاء الساكنَين[١].

فإن قيل: ولِمَ حُركتْ النونُ لالتقاء الساكنين، وهلَّا حُذفتْ الأَلفُ لذلك[٢]؟ فالجوابُ أَنه كان القياسُ حذْفَ الأَلفِ لالتقاءِ الساكنَين، لأَن حرفَ المدِّ إِذا لقيَه ساكنٌ بعده فإِنه يُحذفُ لالتقاء الساكنَين، لأَن حركةَ ما قبلَه تدلُّ عليه، وذلك نحوُ لم يَخَفْ ولم يَهَبْ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ، والأَصلُ يخافُ ويَهابُ ويقولُ ويبيعُ.

وإنما لـمَّا سَكَنَ حروفُ الإِعراب للجازم التقَى في آخر الفعل ساكنان حرفُ الإِعرابِ وما قبله من حروف المدِّ، فحُذِفَ حرفُ المدِّ لالتقاء الساكنَين، وإِنما امتنعَ حذفُ حرف التثنية لسكون النون بعده من قِبلِ أَنه جِيءَ به للدلالة على معنى التثنية، فلو حذفتَه لذهبتْ دلالتُه، وكان يكونُ نقضاً للغرض، كما لو أُدغمَ نحوُ مَهْدَد وقَرْدَد، فلذلك حُركتْ النونُ ولم تُحذفْ الأَلفُ لهذا المانع.

فإن قيل: ولِمَ خُصَّتْ بالكسر دون غيرها من الحركات؟

---

(١) من قوله: «كان ينبغي أن يكون أحد.... » إلى قوله: «الساكنين» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٢٦-٢٢٧ بخلاف يسير.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٣٠.

قيل: لوجهَين[١]:

أَحدُهما: أَن الأَصلَ في حركة التقاء الساكنَين الكسرُ، فكُسِرتْ نونُ التثنية على أَصل التقاء الساكنين.

والوجهُ الثاني: أَنهم أَرادوا الفرقَ بين نون التثنيةِ ونونِ الجمع[٢]، ولـمَّا كان ما قبلَ نون التثنية أَلفاً وما قبلَ نون الجمع واواً، والأَلفُ أَخفُّ من الواو كسَروها مع الأَلف، وفتَحوها مع الواو لتكونَ الكسرةُ التي هي ثقيلةٌ مع الأَلف التي هي خفيفةٌ، والفتحةُ التي هي خفيفةٌ مع الواو التي هي ثقيلةٌ، فَيعتدلَ الأَمرُ[٣].

فإِن قيل[٤]: فأَنت تقولُ في الجرِّ والنصب: مررتُ بالزيدَين وضربتُ الزيدَين وقبلَها ياءٌ فهلَّا عدلْتَ إِلى الفتحة لأَجل الياء كما فعلتَ في أَينَ وكيفَ.

قيل: الياءُ في التثنية ليستْ بلازمةٍ على حدٍّ لزومها في أَينَ وكيفَ، أَلا تراك تقول في الرفع الذي هو الأَصلُ: رجُلان وفَرسان، فلا تلزمُ النونَ الياءُ كما تلزمُ الياءُ النونَ والفاءَ في أَينَ وكيفَ؟ فلعدمِ لزوم الياءِ في التثنية وكونِ الرفعِ هو الأَصلَ أَجرَوا البابَ على حُكم الأَصل الذي هو الأَلفُ، وإِنما الياءُ بدلٌ مع تنكُّبِ اختلافِ حالِ نونِ التثنية.

على أَن من العرب مَن يفتحُ نونَ التثنية في حال الجرِّ والنصبِ، ويُجْري الياءَ وإِن كانت غيرَ لازمة مُجْرى الياءِ اللازمةِ في نحو أَينَ وكيفَ، فيقول: مررتُ بالزيدينَ، وضربتُ الزيدينَ، حكى ذلك البغداديُّون، وأَنشدوا لحُميد بنِ ثَور[٥]:

---

(١) ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٣٠-٢٣٢، وابن جني في سر الصناعة: ٤٨٨، وانظر الكتاب: ١/ ١٨، والمقتضب: ١/ ٦، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٣٧.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه في التذييل والتكميل: ١/ ٢٣٦، وأشار سيبويه إلى حركة نون المثنى دون تعليل، انظر الكتاب: ١/ ١٨.

(٣) انظر قولين آخرين للفراء والكسائي في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٣٤، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٣٦.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه في سر الصناعة: ٤٨٨.

(٥) البيت في ديوانه: ٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٦١-٦٢، ونسب إلى الأسدي في=

علـى أَحْـوَذِيِّينَ اسْـتَقَلَّتْ عَشِـيَّةً ... فـما هـيَ إِلَّا لَـمْحةٌ فتَغيـبُ

[١٤٢/٤] وأَنشد قطربٌ لامرأةٍ من فَقْعَس(١):

يـا رُبَّ خـالٍ لـكَ مِـنْ عُرَيْنَـهْ ... حَـجَّ عـلى قُلَـيِّصٍ جُوَيْنَـهْ

فَسْـوَتُه لا تَـنْقضي شَـهْرَيْنَهْ ... شَـهْرَي رَبيـعٍ وجُمـادَ يَيْنَـهْ

[١٤٣/٤] وقد فتَحها بعضُهم في موضع الرفع، أَنشدَ أَبو زيد في نوادره(٢):

أَعْـرِفُ مِنْهـا الجِيْـدَ والعَيْنانـا ... ومَنْخِـرينِ أَشْـبَها ظُبْيانـا

وقد حُكي عن بعضهم أَنه ضَمَّ النونَ في التثنية نحوَ الزيدانُ والعمرانُ، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاسُ غيرُهما عليهما(٣).

وهذا معنى قوله: «**لتكونَ الأُولى عَلَماً لضمِّ اسمٍ واحدٍ إِلى اسم واحدٍ**» يعني الأَلفَ في الرفع والياءَ في الجرِّ والنصبِ، جعَلوهما دليلاً على التثنية وعوضاً من الاسم المحذوفِ.

«**والأُخرى عِوضاً ممَّا مُنِعَ من الحركة والتنوين**» يعني النونَ على ما ذكرناه.

قال صاحب الكتاب: (ومِنْ شأَنه إِذا لم يكن مثنًّى منقوصٍ أَن تبقَى صيغةُ المفرد فيه

=معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢٣، وليس في ديوان بني أسد، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٢٤، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٣٨.

وفتح نون المثنى مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس على ما قاله الكسائي، وهو لغة لبعض بني أسد على ما قاله الفراء، انظر المصادر السالفة.

(١) الأبيات لها في الخزانة: ٣/ ٣٣٨ عن سر الصناعة: ٤٨٨، وهي بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٢١٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٥١-١٥٢، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) سلف الرجز: ٤/ ١٠٨، وانظر توجيه الفارسي فتح النون في كتاب الشعر: ١٢٣-١٢٤.

(٣) من قوله: «على أن من العرب...» إلى قوله: «عليهما» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٨٨-٤٨٩، وحكى الشيباني ضم نون المثنى إذا كان بالألف، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٦٢، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٤١.

محفوظةً، ولا تسقطُ تاءُ التأنيثِ إلا في كلمتَين خُصْيان وأَلْيان، قال:

كـــأَنَّ خُصْـــيَيْه مِـــن التَّدَلْـــدُلِ

وقال:

يَـــرْتَجُّ أَلْيـــاهُ ارْتجـــاجَ الوَطْـــبِ)

قال الشارح: ومن شرطِ المثنَّى أَن تَسلمَ صيغةُ واحدِهِ في التثنية، ولا تُغيَّرَ عمَّا كانت عليه في حال الإِفراد، وذلك من قِبل أَن لفظَ الاسم المثنَّى دالٌّ على المحذوف، فلو غُيِّرَ بزيادةٍ فيه أَو نقصٍ منه لم يبقَ دالّاً على ما حُذفَ.

وشيءٌ آخرُ أَن المثنَّى في معنى العطفِ، فكما أَنك في حال العطف لا تُغيِّرُ المعطوفَ عليه كذلك في التثنية التي هي في معناه، ولا فرقَ في ذلك بين المذكَّر والمؤنث، فإِن كان في المؤنث علامةُ تأنيثٍ فإِنها [١٤٥/ ب] تَثبتُ ولا تُحذفُ كما حُذفتْ في الجمع نحوَ مسلمات وصالحات، بل تأتي بها فتقول: قائمتان وقاعدتان، فتَثبتُ التاءُ لِمَا ذكرتُه، ولأَن التاءَ عَلَمُ التأنيثِ، فلو حُذفتْ لالْتبسَ بالمذكَّر، وليس كذلك الجمعُ في مِثل مسلماتٍ وقائماتٍ، لأَن التاءَ الثانيةَ تُغني عنها في الدلالة، ولم تُحذفْ التاءُ في التثنية إِلا في موضعَين شذًّا عن القياس، قالوا: خُصْيان وأَلْيان[١]، والقياسُ خُصْيتان وأَلْيتان، لأَن الواحدةَ خُصْيَة وأَلْيَة، قالت امرأةٌ من العرب[٢]:

لســتُ أُبــاليْ أَنْ أَكــونَ مُحْمَقَــهْ   إِذا رأَيــتُ خُصْــيَةً مُعَلَّقَــهْ

[٤/ ١٤٤] وربَّما قالوا: خِصْية بالكسر، كأَنهم ثنَّوا خِصْياً بغير تاءٍ[٣]، جاؤوا في المثنَّى

---

(١) انظر التكملة للفارسي: ١١٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨.

(٢) البيتان بهذه النسبة في إصلاح المنطق: ١٦٨، وجمهرة اللغة: ٥٥٩-٥٦٠، والصحاح (خصي)، والمخصص: ١٦/ ١٢٩، وبلا نسبة في المنصف: ٢/ ١٣٢.

(٣) قال ابن السكيت: «ولا تكسر الخاء»، إصلاح المنطق: ١٦٧، وذكر ابن قتيبة جواز كسر الخاء وضمها انظر أدب الكاتب: ٥٤٠، ولم يسمعها أبو عبيدة بكسر الخاء، انظر الصحاح واللسان (خصا).=

على ما لم يُستعملْ كما جاؤوا بشيءٍ من الجموع على غير واحده، نحوُ حاجَة وحَوائج وشَبَه ومَشَابِه وذَكَر ومَذَاكِير، ويجوزُ أَن يكونَ بنَوا خُصْيتانِ وأَلْيتانِ على التثنية كما بَنوا مِذْرَوان، ثم أَسقَطوا التاءَ حينئذٍ لئلَّا يصيرَ عَلَمُ التأنيث حَشواً من كلِّ وجهٍ، وليس كقائمتان لأَن التثنيةَ في تقدير الانفصالِ، قال أَبو عمرو: الخُصْيتان: البَيضتان، والخُصْيتان: الجِلْدتان اللَّتان فيهما البَيضتان[1]، فأَما قولُ الراجز ـ أَنشدَه سيبويه[2]:

كأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

فشاهدٌ على حذف التاءِ في التثنية، وذلك على قول مَن لا يفرِّقُ، وفيه شذوذان:

أَحدُهما: حذفُ التاء من خُصْية في التثنية، هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال.

والآخر: قولُه: ثِنْتا حَنْظلٍ، والقياسُ أَن يقولَ: حَنْظلَتان، والتَّدَلدُل: الاضطرابُ، وخَصَّ ظَرْفَ العجوزِ لأَنها لا تَستعملُ طِيْباً ولا غيرَه ممَّا تتصنَّعُ به النساءُ للرجال، وإِنما تَذْخُرُ فيه ما تتَعانى به من الحنظل ونحوِه[3].

فأَما أَلْية فلم يُسمعْ فيها إِلا الفتحُ، وفي التثنية أَلْيان[4]، [٤/ ١٤٥] وأُنشدَ[5]:

=ونقل ابن قتيبة أَيضاً عن أبي زيد قوله: «هما خصيان إذا جُمعا، فإذا أَفردت قلت: هذه خصية، وهما أَليان، فإذا أَفردت قلت: أَلية»، أدب الكاتب: ٤١٠، ثم نقل عن الأصمعي قوله: «من قال: خصية قال: خصيتان، ومن قال: خصيً قال: خصيان» أدب الكاتب: ٤١١، ومثله في المقتضب: ٣/ ٤١، وعن أبي العباس في المنصف: ٢/ ١٣١.

(١) قول أبي عمرو الشيباني منسوب إليه في إصلاح المنطق: ١٦٨، والصحاح واللسان (خصا).

(٢) نسب البيتان في الكتاب: ٣/ ٦٢٤ إلى بعض السعديين، ونسبهما علي بن حمزة والبغدادي إلى خطام المجاشعي، انظر التنبيهات: ٢٩١، والخزانة: ٣/ ٣١٤-٣١٥، ونسبهما العيني: ٤/ ٤٨٥ إلى جندل بن المثنى، وهما بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٦٩، وإصلاح المنطق: ١٦٧-١٦٨، والمقتضب: ٢/ ١٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٣، والمنصف: ٢/ ١٣١، والنكت: ٩٩٤.

(٣) من قوله: «وخص..» إلى قوله: «ونحوه» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ١٧٧.

(٤) انظر إصلاح المنطق: ١٦٣، وأدب الكاتب: ٣٨٨ ومصادر الحاشية (١)، ص: ٢٣٥.

(٥) البيت بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ١٨٤، وأدب الكاتب: ٤١٠، والمقتضب: ٣/ ٤١،=

تَـــرْتَجُّ أَلْيـــاه ارْتِجـــاجَ الوَطْـــبِ

والقياسُ أَلْيَتاه، فحذفَ التاءَ لِمَا ذكرناه، وحذفَ النونَ للإِضافة، والوَطْبُ: النِّحْي، وارتجاجُه: اضطرابُه إِذا كان مملوءً.

وقولُه: «إذا لم يكن مثنًّى منقوصٍ» يريدُ إلا أَن يكونَ الاسمُ المثنَّى منتَقصاً منه في حال الإِفراد، نحوُ أَخٍ وأَبٍ، فإِنك تغيِّره بردِّه إِلى أَصله من ظهور ما حُذفَ منه، نحوُ أَخوان وأَبوان، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وتَسقطُ نونُه بالإِضافةِ كقولك: غلاما زيدٍ، وثَوبَي عمرو، وأَلفُه بمُلاقاةِ ساكنٍ كقولك: التقتْ حلقتَا البِطانِ).

قال الشارح: وتسقطُ نونُ التثنية للإِضافة، نحوُ جاءني غلاما زيدٍ، ورأَيتُ ثَوبَي عَمرو، والأَصلُ غلامان وثوبَين، وذلك أَن النونَ عوضٌ من الحركة والتنوينِ[1]، والتنوينُ لا يثبتُ مع الإِضافة، فكذلك ما هو بدلٌ منه.

فإِن قيل[2]: النونُ عوضٌ من الحركة والتنوينِ جميعاً على ما قررتُم، والحركةُ تثبتُ مع الإِضافة، نحوُ قولك: جاءني غلامُ زيدٍ، ورأَيتُ غلامَ زيدٍ، ومررتُ بغلامِ زيدٍ، فلمَ حذفتُم النونَ في الإِضافة مع ثبوت أَحدِ بَدلَيْها، وهو الحركةُ؟

فالجوابُ أَنه لـمَّا ثبتتْ[3] النونُ مع الأَلف واللَّام في نحو الرجلان والغلامان مع أَن أَحدَ بَدلَيْها وهو التنوينُ لا يثبتُ معَهما حُذفتْ مع الإِضافة مع أَن أَحدَ بَدلَيْها وهو الحركةُ لا يُحذفُ كان ذلك لضربٍ من التعادُل والتَّقاصِّ.

فإِن قيل: فهلَّا ثبتتْ مع الإِضافة، وحُذفتْ مع الأَلف واللَّام.

=وجمهرة اللغة: ٢٤٧، ٩٩١، والتكملة للفارسي: ١١٨، والمنصف: ٢/ ١٣١، والاقتضاب: ٣٩٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨.

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٢٣١- ٢٣٢.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٢٧-٢٢٨، وسر الصناعة: ٤٦٣-٤٦٤.

(٣) في ط، ر: «تثبت». تحريف.

قيل: المضافُ إليه محلُّه محلّ التنوين آخِراً، ومحلُّ الألف واللام أولاً، فكان حذفُ النون مع الإضافة أَولى لوجود ما يقومُ مَقامَه ويَحِلُّ محلَّه.

ووجهٌ ثانٍ، وهو أَن المضافَ والمضافَ إليه كاسم واحد، والنونُ والتنوينُ يَفصلان الكلمةَ عمَّا بعدها، والأَلفُ واللَّامُ تفصلُ الكلمةَ أَيضاً لأَنهما يمنعان إضافةَ ما يدخلان عليه كفصْل النون والتنوين، فكأَنَّ زيادةَ النون مع الأَلف واللَّام فيه تأْكيدٌ لمعناها، ومع الإضافة نقضٌ للغرض بالإضافة، ومع ذلك لو حذَفوها مع الأَلف واللَّام رُبَّما وقعوا في لَبْس لأَنهم قد يُلحقون الواحدَ المنصوبَ أَلفَ الإطلاق في القوافي وفي أَواخر الآي القرآنية:، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [1] و﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [2]، ونحوُ قولِ الشاعر [3]:

أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتابا

فلو أَسقَطوا النونَ في حال دخول الأَلف واللَّام لم يُعلَمْ أَواحدٌ هو أَم مثنًّى [4].

وقد ذهب بعضُهم إلى أَن للنونِ في التثنية أَحوالاً ثلاثةً، حالاً تكونُ فيه عِوضاً من الحركة والتنوينِ، وحالاً [٤/ ١٤٦] تكونُ فيه عوضاً من الحركة وحدَها، وحالاً تكونُ فيه عِوضاً من التنوين وحدَه.

أَما كونُها عوضاً من الحركة والتنوينِ ففي كلِّ موضعٍ لا يكونُ الاسمُ المتمكِّنُ فيه مضافاً ولا معرَّفاً بالأَلف واللامِ، نحوُ رجُلان وغلامان، أَلا ترى أَنك إذا أَفردتَ الواحدَ على هذا الحدِّ وجدتَ فيه الحركةَ والتنوينَ جميعاً، نحوُ رجل وغلام؟ فالنونُ عوضٌ عمَّا [5] يجبُ في أَلف رجلان التي هي حرفُ الإعراب بمنزلة لام رجل.

---

(١) الأحزاب: ٣٣/ ٦٧.

(٢) الأحزاب: ٣٣/ ١٠.

(٣) سلف البيت: ٤/ ٢٣.

(٤) من قوله: «فإن قيل: فهلا ثبتت مع الإضافة...» إلى قوله: «مثنى» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٢٨-٢٢٩ بخلاف يسير، وانظر سر الصناعة: ٤٦٤.

(٥) في سر الصناعة: ٤٤٩ «مما»، وهو الصواب، انظر اللسان (عوض).

فأَما الحالُ التي تكونُ فيها نونُ التثنية عوضاً من الحركة وحدَها فمع لام التعريفِ، نحوُ الرجُلان والغلامان، أَلا ترى أَنك لو أَفردتَ هذا الاسمَ لم تَجِدْ فيه إِلا الحركةَ وحدَها، نحوُ قولك: الرجلُ والغلامُ(١).

والحالُ(٢) التي تكونُ فيها النونُ عوضاً من التنوين وحدَه فهو إِذا كان مضافاً، نحوُ غلاما زيدٍ وفَرسا خالدٍ، أَلا تراك تَحذفُها كما تَحذفُ التنوينَ للإِضافة(٣)، والصحيحُ المذهبُ الأَولُ، وقد تقدَّمتْ الدلالةُ على صحَّته(٤).

واعلمْ أَنه قد تُحذَفُ أَيضاً أَلفُ التثنية، وذلك إِذا لقيَها ساكنٌ بعدَها من كلمة أُخرى، كقولك: جاءني غلاما ابْنكَ، والتقَتْ حَلَقتا الْبِطانِ(٥)، حُذفتْ النونُ للإِضافة والأَلفُ لسكونها وسكونِ ما بعدها [١٤٦/ أ]، وهو الباءُ في ابْنك واللَّامُ في البِطان لأَن الهمزةَ زائلةٌ في الوصل.

فإِن قلتَ: فأَنتَ قد منعتَ من حذفِها لسكون نون التثنية بعدها، فما بالُك حذفتَها ههنا، وما الفرقُ بين الموضعَين؟

فالجوابُ أَن الفرقَ بينهما أَن نونَ التثنية لازمةٌ للمثنَّى بمنزلة حرفٍ من حروف الكلمة، وليس كذلك إِذا كان من كلمتَين لأَنه ليس بلازمٍ أَن يضافَ إِلى ما فيه أَلفٌ ولامٌ أَو همزةُ وصلٍ، أَلا تراك تقولُ: هذان غلاما زيدٍ وصاحِبا عمرو، فكان الساكنُ إِذا كان من كلمة أُخرى أَمراً عارضاً، والعارِضُ لا اعتدادَ به، أَلا تراك لا تُعيدُ المحذوفَ في رُمْتُ المرأَةَ، ولم يَقُمْ الرجلُ، وإِن كانتْ التاءُ والميمُ قد تحرَّكتا، إِذ الحركةُ فيهما ليس أَمراً

---

(١) من قوله: «للنون في التثنية...» إلى قوله: «والغلام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٤٩.

(٢) لعل الصواب: «وأما الحال» انظر سر الصناعة: ٤٦٣.

(٣) من قوله: «والحال التي تكون النون فيها عوضاً من التنوين وحده...» إلى قوله: «للإضافة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٦٣.

(٤) انظر ما سلف: ٤/ ٢٣١- ٢٣٢.

(٥) هو مثل كما في المستقصى: ١/ ٣٠٦.

لازماً، ولذلك قال: «وتَحذفُ أَلفَه ـ يريد أَلفَ المثنَّى ـ بمُلاقاةِ ساكنٍ» يعني من كلمتَين على ما ذكرنا، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يخلوا المنقوصُ[١] من أَن تكونَ أَلفُه ثالثةً أَو فوقَ ذلك، فإن كانت ثالثةً وعُرفَ لها أَصلٌ في الواو أَو الياءِ رُدَّتْ إليه في التثنية، كقولك: قَفَوان وعَصَوان وفَتيان ورَحَيان، وإن جُهلَ أَصلُها نُظرَ فإن أُميلتْ قُلبتْ ياءً كقولك: مَتَيان وبَلَيان في مُسمَّيَيْنِ بمَتى وبَلى، وإلَّا قُلبتْ واواً كقولك: لَدَوان وإلَوان في مسمَّيَيْنِ بلَدَى وإلى).

قال الشارح: اعلمْ أَنك إذا ثنَّيتَ المقصورَ ـ وهو كلُّ اسمٍ وقعتْ في آخره أَلفٌ مفرَدةٌ، نحوُ رَحَى وعَصًا[٢] ـ فلا يخلو إما أَن يكونَ ثلاثياً أَو زائداً على الثلاثة، فإن كان ثلاثياً نظرتَ فإن كانتْ أَلفُه منقلِبةً عن ياء ردَدْتَها في التثنية إلى الياء، كقولك في رَحَى: رَحَيان، وفي فَتَى: فَتيَان، قال الله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[٣].

فإن قيل: فمِنْ أَين علمتُم أَن أَلف رَحَى وفَتَى من الياء.

قيل: لقولهم فيه: رحَيْتُ بالرَّحَى إذا طحنتُ بها ولقولهم في جمع فَتَى: فِتْيان وفِتْية، فظهورُ الياء فيما ذكرْنا دليلٌ على أَنها من الياء.

فإن قيل: ففي رَحَى لغتان، يقالُ: رحَيْتُ بالرَّحَى ورَحَوْتُ بالياء والواو[٤]، فلمَ قلتُم: رَحَيانِ لا غيرُ؟

---

(١) سمَّى سيبويه والفراء وابنا السكيت والسراج المقصور منقوصاً، انظر الكتاب: ٣/ ٣٨٦، ٣/ ٣٩٠، والمنقوص والممدود للفراء: ١١، والمقصور والممدود لابن السكيت: ٤٢، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٤٢، والأصول: ٢/ ٤١٥.

(٢) انظر الخلاف في تعريف المقصور المقصور والممدود لابن ولاد: ٤١، وما سلف: ١/ ١٢٩.

(٣) يوسف: ١٢/ ٣٦.

(٤) اللغتان في أدب الكاتب: ٢٥٧، والصحاح (رحا)، والأفعال لابن القطاع: ٢٢٠.

قيل: الحكمُ في التثنية على الغالب الأكثرِ، والأَكْثرُ رحَيْتُ بالياء(١)، قال الشاعر(٢):
[٤/ ١٤٧]

كأَنَّا غُدْوَةً وبَني أَبينا بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ

فإِنْ كانتْ الأَلفُ منقلبةً عن واو ردَدْتَها في التثنية إِلى الواو، نحوُ قَفَا وعَصَا ورَجَا واحدُ أَرجاءِ البئْرِ، وإِنما قالوا في قَفَا: قَفَوان لقولك: قَفَوْتُ الرجلَ إِذا تَبعتَه مِن خَلفه، وفي عَصَا: عَصَوان لقولك: عَصَوْتُه بالعصا، إِذا ضربتُه بالعصا(٣)، وتقولُ في رَجَا: رَجَوان، قال الشاعر(٤):

فلا يُرْمَى بيَ الرَّجَوَانِ إِنِّي أَقلُّ القَومِ مَنْ يُغْنِي مَكانِي

فإِن قيل: ولمَ قُلبتْ الأَلفُ إِلى الواو والياء، وهلَّا حُذفتْ لالتقاء الساكنَين على حدِّ الحذف في إِقامة وإِصابة فالجوابُ: أَنه إِنما وجبَ تحريكُها لالتقاء الساكنَين، ولم تُحذفْ لأَنَّا لـمَّا أَدخلْنا الأَلفَ للتثنية اجتمعتْ مع الأَلف التي هي لامُ الكلمةِ، ولم يُمكنْ حذفُ إِحداهما خوفاً من لَبْسٍ، فلـمَّا بطَلَ حذفُ إِحداهما لمَا ذكَرْناه وجبَ التحريكُ(٥)، ولم يُمكن تحريكُ الأَلف لأَنها مَدَّةٌ لا تكونُ إِلا ساكنةً، وقد عُلمَ أَن الاسمَ إِذا كان على ثلاثة أَحرفٍ والثالثُ أَلفٌ أَن الأَلفَ منقلِبةٌ عن ياء أَو واو، فرُدَّتْ في التثنية إِلى ما هي منقلبةٌ عنه، وكان ذلك أَولَى من اجتلاب حرفٍ أَجنبيٍّ، أَلا ترى أَنك لو ثنَّيتَ مثلَ رَحَى وعَصَا وحُبْلَى فكان يلزمُ إِذا أَضفتَ حذفُ النون قلتَ: عصا زيدٍ ورَحا عمرو وحُبْلى

---

(١) هي اللغة العالية كما في أدب الكاتب: ٢٥٧.
(٢) هو مهلهل والبيت في ديوانه: ٤٢، والأصمعيات: ١٥٥، وأدب الكاتب: ٢٥٧، والاقتضاب: ٣٦٦.
(٣) انظر هذه المواد في الكتاب: ٣/ ٣٨٦، وأدب الكاتب: ٢٥٦، والصحاح (قفا)، (عصا)، (رجا).
(٤) هو عبد الرحمن بن الحكم كما في الاقتضاب: ٣٦٦، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٣، وانظر مصادر أخرى فيه.
(٥) هو ما علل به السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٣٨٦، والمقتضب: ٣/ ٤٠.

القوم فيَلْتبسُ الواحدُ بالتثنية، ولا يُعلم أَواحداً تريدُ أَم اثنَين[١].

فإن جُهلَ أَمرُها نظرتَ فإِن كان سُمعَ فيها الإِمالةُ قُلبتْ في التثنية ياءً، فعلى هذا لو سمَّيتَ ببَلَى ومتى[٢] ثم ثنَّيتَهما فإنك تقلبُ أَلفَهما ياءً في التثنية لأَنه قد سُمعَ فيهما الإِمالةُ، أَما بَلَى فإِنها وإِن كانت حرفاً فإِنها على أَبنية الأَسماءِ من ذوات الثلاثة، وتَكفي في الجواب، فصارت كأَنها دلَّتْ دلالةَ الأَسماءِ، فأُميلتْ لذلك، وأَما متَى فأُميلتْ لقُوَّة الاسميَّة، فعلى هذا تقول: مَتَيان وبَلَيان في تثنية مَن اسمُه متى وبَلى.

ولو سمَّيتَ بإِلى ولَدَى[٣] وإِذا قَلبتَ أَلفَهنَّ واواً لأَن أَمرَها مجهولٌ، ولم يُسمعْ فيهنَّ الإِمالةُ، وليس شيءٌ من الأَسماء أَصلُه الياءُ ويَمتنعُ [٤/ ١٤٨] منه الإِمالةُ، هذا أَصلٌ مستمِرٌّ عند البصريين، لا يختلفون فيه.

وذهب الكوفيون إِلى أَن ما كان من الثلاثيِّ مفتوحَ الأَولِ كان على العِبْرة التي ذكرناها، وما كان مكسورَ الأَول أَو مضمومَه قلَبوه إِلى الياء، وإِن كان من الواو، وكتَبوه بالياء، نحوُ الضُّحى والرُّشَى والحُبَى[٤].

والحقُّ مع البصريين للقياس والسماع، أَما القياسُ فقد ذُكِرَ، وأَما السماعُ فما حكَاه أَبو الخطَّاب أَنه سمعَ في تثنية الكِبا ـ وهو العُودُ الذي يُتبخَّر به ـ كِبَوان[٥]، وحكَى الكسائيُّ

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٨٩، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠٩.

(٢) انظر التسمية بهما الكتاب: ٣/ ٣٨٩، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠٩، والمقصور والممدود للقالي: ١٧.

(٣) انظر التسمية بهما الكتاب: ٣/ ٣٨٨، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠٩، والمقصور والممدود للقالي: ١٩.

(٤) انظر مذهبي البصريين والكوفيين في المنقوص والممدود للفراء: ٣١، ٣٣، ٣٧، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٤٥، ١٢٩، ٣٣٠، والمقصور والممدود للقالي: ١٨٢، ٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٣.

(٥) حكايته في الكتاب: ٣/ ٣٨٧، والنكت: ٩٠٧، وانظر المقصور والممدود للقالي: ١٨٠.

منهم أنه سمعَ في حِمَى: حِمَوان(١)، وفي رِضَا: رِضَوان(٢)، وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإن كانت فوقَ الثلاثةِ لم تُقلَبْ إلا ياءً كقولهم: أَعْشَيان ومَلْهيَان وحُبْلَيان وحُبَارَيان، وأَما مِذْرَوَان فلأن التثنيةَ فيه لازمةٌ كالتأنيث في شَقَاوَة).

قال الشارح: فإن كان المقصورُ فوقَ الثلاثةِ قُلبتْ أَلفُه في التثنية ياءً على كلِّ حالٍ، وذلك مِن قِبل أن المقصورَ إذا زادَ على الثلاثة لم تكنْ أَلفُه منقلبةً إلا عن ياءٍ أَوْ مشبَّهةً بالمنقلِب عنها، سَواءٌ كان أَصلُها الياءَ أو لا أَصلَ لها، فمثالُ الأَولِ أَعشَى ومَلْهَى ونحوُهما من قولك: مَغْزَى ومَعْطَى، فهذه الأَلفاظُ أَصلُها الواوُ لأَن أَعشَى من عَشَا يَعْشُو، من قوله(٣):

مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوْقِدِ

[٤/ ١٤٩] ومَلْهى من اللَّهو، ومَغْزى من الغَزْوْ، ومَعْطَى من عَطَا [١٤٦/ ب] يَعْطو، وإنما لـمَّا وقعتْ الواوُ رابعةً قُلبتْ ياءً، وهذه قاعدةٌ من قواعدِ التصريف، أَن الواوَ إذا وقعتْ رابعةً طرفاً فإنها تُقلَبُ ياءً، نحوُ أَدعيْتُ وأَغزيْتُ، فعلوا ذلك حملاً له على المضارع في يُغْزِي ويُدْعِي، فأَصلُ هذا القلبِ في الفعل، والاسمُ محمولٌ عليه، فالأَصلُ في أَعْشَى أَعْشَو، وفي مَلْهَى مَلْهَو، وفي مَغْزَى مَغْزَو، وفي مَدْعَى مَدْعَو، فحوِّلَ إلى أَعْشَى ومَلْهَى ومَغْزَى ومَدْعَى، ثم صارت أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فهذه

---

(١) انظر ما سمعه الكسائي في المنقوص والممدود للفراء: ٣٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٩٢-٩٣، والصحاح (حما)، (رضا).

(٢) حكى الفراء عن الكسائي رِضَوان ورِضَيَان، انظر المنقوص والممدود للفراء: ٣٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٩، والمقصور والممدود للقالي: ١٨٢، والصحاح (رضا).
ومن قوله: «ولو سميت ببلى ومتى..» إلى قوله: «رضوان» قاله السيرافي ببعض خلاف، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٣٨٨.

(٣) سلف البيت: ٢/ ١٦٣.

الأَلفُ منقلبةٌ عن ياءٍ، والياءُ بدلٌ من الواو.

وأَما المنقلبةُ عن الياء أَصلاً فنحوُ المَرْمَى والمَجْرَى، تقولُ: مَرْمَيان ومَجْرَيان، وهو من رَميتُ وجَريتُ.

وأَما المشبَّهُ بالمنقلِب فنحوُ أَلفِ حُبْلَى وحُبَارَى وأَرْطَى وقَبَعْثَرى، فالأَلفُ في حُبْلى للتأنيث، وليستْ منقلبةً عن شيء، لكنَّها في حكمِ المنقلبِ عن الياء، إِذ الواوُ لا تقعُ طرفاً رابعةً، ولذلك تُكتبُ ياءً، وتَسوغُ فيها الإمالةُ، ولو صرَّفتَ لكان بالياء، نحوُ حَبْليتُ وحَبْرَيتُ، والأَلفُ في أَرْطَى للإلحاق[1] بجَعْفر، وأَلفُ قَبَعْثَرى زائدةٌ لتكثيرِ الكلمة، وحكمُها في شَبه المنقلبةِ عن الياء حكمُ أَلفِ التأنيثِ، فلذلك قُلبتْ في التثنية ياءً، فقلتَ: حُبْلَيان وأَرْطَيان وقَبْعثَريان، هذا مذهبُ البصريين فيما جاوَزَ الثلاثةَ من المقصور قلَّتْ حروفُه أَو كثُرتْ.

وأَما الكوفيون فيَحكون عن العرب أَنه إِذا تَعدَّى المقصورُ الأَربعةَ، وكثُرتْ حروفُه حذَفوا أَلفَه في التثنية، ولم يُفرقْ أَصحابُنا بين القليل والكثير[2].

فأَما مِذْرَوَان وهما أَطرافُ الأَلْيتَين، وهما أَيضاً الموضِعان اللذان يقع فيهما الوتَرُ من القوسِ[3] قال عنترة[4]:

أَحَــوْليْ تَــنْفُضُ إِسْــتُكَ مِــذْرَوَيْها لِتَقْتلَنــــي فهـــا أَنـــا ذا عُـــمَارا

فقد كان ينبغي أَن يقالَ: مِذْرَيَيْها بالياء على قياس تثنيةِ المقصورِ الزائدِ على الثلاثة[5]

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٢٤٧.

(٢) انظر قول الكوفيين في المقصور والممدود لابن ولاد: ٣١١، والمخصص: ١٥/ ١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٣، والارتشاف: ٥٦٤، والمساعد: ١/ ٦٤.

(٣) انظر الصحاح (ذرا).

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٣٦.

(٥) انظر هذه المسألة في الكتاب: ٣/ ٣٩٢، والكامل للمبرد: ١/ ١٠٠، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣١١، وسر الصناعة: ٧٠٩، ٧١٦، والمخصص: ١/ ٢٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٦٦.

من نحو مَلْهَى ومَغْزَى، غيرَ أَن التثنية على ضربَين:

أَحدُهما: أَن يَلحقَ الاسمَ فيها حرفُ التثنيةِ، ويكونَ في تقدير الانفصال.

والآخرُ: أَن يُصاغَ [الاسمُ[1]] على التثنية، ولا يقدَّرَ فيها انفصالُ الواحدِ كما قُدِّرَ في الوجه الأَول، ولكنْ بُنيَ على التثنية، فالأَولُ كقولك: رجلٌ ورجلان وعَصا وعَصَوان، وجميعُ ما تقدَّمَ، والثاني كقولهم: مِذْرَوَان وعَقَلْتُه بثِنايَيْنِ، فهذا بُني على التثنية كما بُني نحوُ الشَّقَاوة والعَظَاية والأَدَاوة على التأنيث من غير تقديرِ دخولِ التاءِ على المذكَّر، فلولا ذلك لانقلبتْ الواوُ والياءُ همزةً كما تنقلبُ في رِدَاءينِ، فلا مفردَ لكلِّ واحدٍ من مِذْرَوَين وثِنَايَيْن[2] كما أَنه لا مذكَّرَ للإِداوة[3] والشَّقاوة ونحوِهما، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما آخِرُه همزةٌ لا تخلو همزتُه من أَن تسبقَها أَلفٌ أَوْ لا، فالتي سبقَتْها أَلفٌ على أَربعةِ أَضربٍ، أَصليَّةٌ كقُرَّاء ووُضَّاء، ومنقلبةٌ عن حرفٍ أَصلٍ كردَاء وكِسَاء، وزائدةٌ في حكم الأَصليَّةِ كعِلْباء وحِرباء، ومنقلبةٌ عن أَلفِ تأنيثٍ كحمراء وصحراء، فهذه الأَخيرةُ تُقلَبُ واواً لا غيرُ، [٤/ ١٥٠] كقولك: حَمراوان وصَحْراوان، والبابُ في البواقي أَن لا يُقلَبْنَ، وقد أُجيزَ القلبُ أَيضاً، والتي لا أَلفَ قبلها فبابُها التصحيحُ كرِشَاء وحُدَاء).

قال الشارح: اعلمْ أَن ما آخِرُه همزةٌ من الأَسماء على ضربَين، ممدودٌ وغيرُ ممدودٍ، فالممدودُ كلُّ اسمٍ وقعتْ في آخِره همزةٌ قبلَها أَلفٌ زائدةٌ[4]، نحوُ كِسَاء ورِدَاء ونحوِهما

---

(١) أثبته عن كتاب الشعر: ١١٨، وفي د، ط، ر: «تصاغ».

(٢) هو قول سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٣/ ٣٩٢، ٤/ ٤١٥، وإصلاح المنطق: ٣١١، وأدب الكاتب: ٦٠٢، والمقتضب: ٣/ ٤٠، والأصول: ٢/ ٤١٨، والتكملة: ٣٩، وسر الصناعة: ٧٠٩، والنكت: ٩٠٧.

(٣) من قوله: «التثنية على ضربين..» إلى قوله: «للإداوة» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ١١٨-١١٩، وانظر مقالة السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٢٩٢.

(٤) انظر تعريف الممدود في الكتاب: ٣/ ٥٣٩، والمقتضب: ٣/ ٨٤، والتكملة: ٧٦، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٤١.

من نحو سِقَاء وغِطَاء وشَقَاء.

وغيرُ الممدودِ كلُّ اسمٍ كان في آخِره همزةٌ لا أَلفَ قبلها، نحوُ خطأ ورَشَأ ونحوِهما من نحو حِدَأ وقارِئ ومُنْشِئ، فالمهموزُ أَعمُّ من الممدود، إذ كلُّ ممدودٍ مهموزٌ لأن في آخِره همزةً، وليس كلُّ مهموزٍ ممدوداً، والهمزةُ في آخر الممدود على أربعة أَضربٍ، تكونُ أَصلاً، وبدلاً من أَصل، وزائدةً في حكم الأَصلِ، وزائدةً للتأنيث.

فالأَصلُ نحوُ قُرَّاء ووُضَّاء، والذي يدلُّ على أنها أَصلٌ ثبوتُها في تصرُّفِها من الفعل، نحوُ قرأتُ وتوضَّأتُ، فتجدُها ثابتةً في تصاريفِ الفعل.

وأَما كونُها بدلاً من أَصل فنحوُ كِساء ورِدَاء، فهذه الهمزةُ ليستْ أَصلاً ولا زائدةً، وإنما هي بدلٌ من حرف أَصليٍّ، كقولك: فلانٌ حَسنُ الكِسْوةِ والرِّدْية، فالواوُ في الكِسْوة والياءُ في الرِّدْية هي الهمزةُ في كِساء ورِداء، مقلوبةٌ عنهما.

وأَما كونُها زائدةً للإِلحاق فنحوُ عِلْباء وحِرْباء، الهمزةُ فيه للإِلحاق بسِرْداح[1] وحِمْلاق[2].

والحقُّ من أَمرها أَنها بدلٌ من ياء مَزيدةٍ للإِلحاق، كأَنَّ الأَصلَ عِلْباي وحِرْباي، ثم وقعتْ الياءُ طرفاً بعد الأَلفِ زائدةً، فقُلبتْ أَلفاً، ثم قُلبتْ الأَلفُ همزةً، ومثلُه العملُ في كِساء ورِداء، والذي يدلُّ أَن الأَصلَ ما ذكرنا من أَمر هذه الهمزةِ أَنهم لـمَّا أَنَّثوا هذا الضربَ أَظهَروا الحرفَ المنقلبَ، وذلك نحوُ دِرْحاية[3] ودِعْكاية[4]، وإنما قال[5]: إنها في حكم الأَصل لأَنها للإِلحاق، فالهمزةُ بإِزاء الحاءِ في سِرْداح والقافِ في حِمْلاق.

وأَما كونُها زائدةً للتأنيث فنحو حَمراء وصَحراء، فالهمزةُ فيهما زائدةٌ للتأنيث، والحقُّ

---

(١) الأرض الواسعة، اللسان (سردح).

(٢) ما غطت الجفون من بياض المقلة، اللسان (حملق).

(٣) أي كثير اللحم، ومثلها دعكاية.

(٤) من قوله: «كان الأصل..» إلى قوله: «دعكاية» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٩٩.

(٥) أي الزمخشري.

فيها أَنها بدلٌ من أَلف التأنيثِ في حُبْلى وسَكْرى، وإِنما قُلبتْ همزةً لاجتماعها مع أَلف المدِّ قبلها[١]، وسيوضَّحُ أَمرُها في موضعه من هذا الكتاب.

فإذا ثنَّيتَ الممدودَ فإِن كانت همزتُه للتأنيث نحوَ حَمراء وصَحراء قلبتَها واواً أَبداً، نحوُ قولك: هاتان حَمْراوان وصَحْراوان، ورأَيتُ حَمراوَين وصَحراوَين، ومررتُ بحَمراوَين وبصَحراوَين، وإِنما قلَبوها هنا ولم يُقِرُّوها على لفظها حملاً لها على الجمع المؤنثِ السالمِ والنَّسبِ من نحو صَحْراوات وخُنفُساوات، وصَحراويّ وحَمراويّ لاجتماعهنَّ في سلامة الواحد وزيادةِ الزائدَيْن في الآخَر منهنَّ للمعنى.

وإِنما قُلبتْ في النَّسب لئلَّا يصيرَ عَلمُ التأنيثِ حَشواً، مع أَنك لو نسبتَ إِليه مؤنثاً لاجتمعَ في الكلمة علامتا تأنيثٍ، نحوُ حمرائيَّة وصحرائيَّة، وذلك لا يجوزُ، وأَبدَلوا منها في الجمع واواً لئلَّا يَجمعوا في اسم بين علامتَي تأنيثٍ.

فإِن قيل: ولِمَ كان البدلُ واواً ولم يكن ياءً فالجوابُ أَن الذي دعاهم إِلى القلب في صحراوات وصحراويّ الفرارُ من علامتَي تأنيثٍ، وكانت الياءُ ممَّا يؤنَّثُ بها في مثل اذْهبي وانطَلقي، فعدَلوا عنها إِلى الواو لأَنها لا تكونُ للتأنيث، وقيل: اختاروا الواوَ للفرق بينها وبين المقصورة.

فإِن كانت همزتُه زائدةً للإِلحاق نحوَ عِلْباء وحِرْباء ففيه وجهان.

أَجودُهما[٢] إِقرارُ الهمزة بحالها، نحوُ عِلْباءان وحِرْباءان لأَن الهمزةَ فيه ليستْ للتأنيث.

والثاني[٣]: أَن تُبْدلَها واواً كما فعلتَ بهمزة التأنيث، فتقولَ: عِلْباوان وحِرْباوان لأَنها

---

(١) انظر القولين السالفين في المخصص: ١٥/ ١١٥-١١٦، والنكت: ٩٠٧-٩٠٨، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٣٩١-٣٩٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣٢٣، والبغداديات: ٤٧٩-٤٨٠، وسر الصناعة: ٨٣-٨٤.

(٢) وهو الأكثر أيضاً، انظر الكتاب: ٣/ ٣٩١، والمقتضب: ٣/ ٨٧، والأصول: ٢/ ٤١٨، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣٢٣، والبغداديات: ٤٨٠، وسر الصناعة: ٩٩.

(٣) حكاه سيبويه: ٣/ ٣٩١ عن ناس من العرب، وانظر مصادر الحاشية السالفة.

وإن لم تكن للتأنيث لكنَّها شابَهتْ حَمراء[1] وبابَها بالزيادة، فحُملتْ عليها، وهذا شبهٌ لفظيٌّ لأَنَّا لا نشكُّ أَن حمراء وبابَها لم تُقلبْ لكونها زائدةً.

وإن كان مثنًّى نحوِ كِساء ورِداء فالوجهُ [٤/ ١٥١] والبابُ إِقرارُ الهمزة[2]، نحوُ قولك: كِساءان ورِداءان، ورأَيتُ كِساءَين ورِداءَين، ومررتُ بكساءَينِ ورِداءَينِ، ويجوزُ قلبُها واواً، فتقولُ: جاءني كِساوان ورِداوان، ورأَيتُ كِساوَين ورِدَاوَين[3] حملاً لها على همزة عِلباء وحِرْباء من حيث كانت الهمزةُ في كِساء ورِداء بدلاً من حرف ليس للتأنيث.

ثم إنهم تجاوَزوا هذا إلى أَن قالوا: قُرَّاوان[4] ووُضَّاوان، فشبَّهوا همزةَ قُرَّاء ووُضَّاء بهمزة كِساء ورِداء من حيث كانت لاماً غيرَ زائدةٍ كما أَن همزةَ كِساء ورِداء غيرُ زائدة[5].

فإذاً القلبُ في حَمراوان هو الأَصلُ، قال أَبو عمرو: وكلُّ العرب تقولُ: حَمراوان، وربَّما قالوا: حمراءان، فلم يَقلبوها تشبيهاً بهمزة عِلْباء من حيث هما زائدان، حكَى ذلك محمدُ بن يزيد عن أَبي عثمان[6].

والقلبُ في عِلباء أَقوى منه في كِساء، والقلبُ في كِساء أَقوى منه في قُرَّاء ووُضَّاء، والداعي لهم إلى هذه الإلحاقاتِ والحملِ حاجتُهم إلى التوسُّع في اللغة، وحكَى

---

(١) هو تشبيه سيبويه: ٣/ ٣٩١.

(٢) هو الأجود، انظر الكتاب: ٣/ ٣٩١، والمقتضب: ٣/ ٨٧.

(٣) قاله ناس من العرب، انظر الكتاب: ٣/ ٣٩١، وليس بالجيد كما قاله المبرد في المقتضب: ٣/ ٨٧، وانظر الأصول: ٢/ ٤١٨.

(٤) قال المبرد: «وقد يكون قراوان على بعد»، المقتضب: ٣/ ٣٩، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٥٢، والمقتضب: ٣/ ١٤٩، والتكملة: ٤٢، والمخصص: ١٥/ ١١٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٩٣، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٥.

(٥) هو توجيه الفارسي في البغداديات: ٤٨١.

(٦) قول أبي عمرو، وحكاية المبرد عن المازني في التكملة: ٤٢، وذكر الرضي في شرح الكافية: ٢/ ١٧٤ أن المبرد حكى عن المازني قلب همزة حمراء ياءً، وهو ما أجازه الكسائي، ونسبه أبو حيان إلى الكوفيين، انظر المخصص: ١٥/ ١١٦، والارتشاف: ٥٦٢، والمساعد: ١/ ٦٠.

الكسائيُّ[١] عن العرب كِسَايان ورِدَايان بالياء، فصار فيه ثلاثُ لغات، وأَجازَ ذلك أَجمعَ في باب حمراء، فقال: حمراوان بالواو وحمراءان بالهمزة وحمرايان بالياء[٢].

وأَجاز الكوفيون فيما طالَ من الممدود حذفَ الحرفَين الآخِرين، فقالوا: قاصِعَان ونافِقَان في قاصِعَاء ونافِقَاء[٣].

فإِن ثنَّيتَ نحوَ رَشأ وفَرَأ[٤] ونحوَهما ممَّا هو مهموزٌ غيرُ ممدود فليس إِلا وجهٌ واحدٌ، وهو إِقرارُ الهمزة، نحوُ رشأَان وفَرأان لأَن الهمزةَ فيه أَصليةٌ، لم يوجَدْ فيها ما وُجدَ في الممدود، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمحذوفُ العَجُزِ يُردُّ إِلى الأَصل، ولا يُردُّ، فيقال: أَخَوان وأَبَوان ويَدان ودَمان، وقد جاء يَدَيَان ودَمَيان، قال:

يَـــدَيانِ بَيْضـــاوانِ عنـــدَ مُحلِّـــمِ

وقال:

فلَـــوْ أَنَّـــا عـــلى حَجَـــرٍ ذُبِحْنـــا ... جَـــرَى الـــدَّمَيَانِ بـــالخَبرِ اليَقـــينِ)

قال الشارح: اعلمْ أَن المحذوفَ العَجُزِ ـ وهو الساقطُ اللَّامِ ـ على ضربَين ضربٌ يُردُّ إِليه الحرفُ الساقطُ في التثنية، وضربٌ لا يُردُّ إِليه، فمتى كانت اللَّامُ الساقطةُ تَرجعُ في الإِضافة فإِنها تُردُّ إِليه في التثنية، لا يكونُ إِلا كذلك، وإِذا لم يَرجعْ الحرفُ الساقطُ في الإِضافة لم يَرجعْ في التثنية، فمثالُ الأَول أَخٌ وأَبٌ، تقولُ في تثنيتهما: هذان أَخوانِ

---

(١) حكايته منسوبة إليه في المخصص: ١٥/ ١١٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٧٥، والمساعد: ١/ ٦١، وحكاها أبو زيد عن بني فزارة، انظر الارتشاف: ٥٦١، وذكرها القالي في المقصور والممدود: ٣٠٩ بلا نسبة.

(٢) ما أجازه نسب إليه في المخصص: ١٥/ ١١٦، وحكاه أبو حاتم على أنه لغة لبني فزارة، انظر الارتشاف: ٥٦٢، والمساعد: ١/ ٦٠-٦١.

(٣) انظر ما أجازه الكوفيون منسوباً إليهم في المخصص: ١٥/ ١١٦، والمساعد: ١/ ٦٤، ونسبه ابن مالك وأبو حيان إلى بعض العرب، انظر شرح الكافية الشافية: ١٧٨٤، والارتشاف: ٥٦٢.

(٤) هو حمار الوحش، اللسان (فرأ).

وأَبوان، ورأَيتُ أَخوَيْن وأَبوَيْن، ومررتُ بأَخوَيْن وأَبوَيْن، لأَنك تقولُ في الإِضافة: هذا أَبوك وأَخوك، ورأَيت أَباك وأَخاك، ومررتُ بأَبيك وأَخيك، فترى اللَّامَ قد رجَعتْ في الإِضافة، فكذلك رددتَها في التثنية، وذلك لأَنَّا رأَينا التثنيةَ قد تَردُّ الذاهبَ الذي لا يعودُ في الإِضافة، كقولك في يَد: يَديان وفي دَم: دَميان، وأَنت تقولُ في الإِضافة: يَدكَ ودَمك، فلا تَردُّ الذاهبَ، فلَمَّا قَوِيْت التثنيةُ على رَدِّ ما لم تَردَّه الإِضافةُ صارت أَقوى من الإِضافة في باب الردِّ، فإِذا رَدَّتْ الإِضافةُ الحرفَ الذاهبَ كانت التثنيةُ أَولَى بذلك وأَجدرَ.

ومثالُ الثاني يَدٌ ودَمٌ، فإِنك تقولُ في التثنية: يَدَان ودَمَان، فلا تَردُّ الذاهبَ، لأَنك لا تردُّه في الإِضافة، فأَما قولُ الشاعر[(١)]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قد تَمنعانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا

[٤/ ١٥٢] ويُروى «مُحرِّق[(٢)]»، فالشاهدُ[(٣)] فيه قولُه: يَدَيان بردِّ الساقطِ، ومثلُه قولُ الآخر[(٤)]:

---

(١) لم يعرف قائل البيت، وهو بلا نسبة في المنصف: ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨، والمخصص: ١٧/ ٥٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٩٤، ٧٩٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٨٢، وشرح الملوكي: ٢٨١-٢٨٢، وشرح شواهد الشافية: ١١٣، والخزانة: ٣/ ٣٤٧.
وللبيت قواف ثلاث، التي في المتن، وتقهرا، وتهضما.
ومحلم: اسم رجل.

(٢) هي رواية الصحاح (يدي)، والخزانة: ٣/ ٣٥٥، وأشار صاحب اللسان (يدي) إلى هذه الرواية.

(٣) في ط، ر: «والشاهد»، تحريف.

(٤) هو المثقب العبدي كما في الأزهية: ١٤٠-١٤١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٢٦، وحكى البغدادي في الخزانة: ٣/ ٣٤٩-٣٥٠ نسبة البيت إلى المثقب والفرزدق وعلي بن بدَّال، وانظر تخريجه في ديوان المثقب: ٢٨١، وسيذكر الشارح أنه لمرداس بن عمرو، وأنه قيل: للأخطل.
والبيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٣٩٥، والمنصف: ٢/ ١٤٨، والإنصاف: ٣٥٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٨١، وشرح الملوكي: ٤٠٩-٤١٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٤.

فلـــــو أَنَّـــــا عــــــلى حَجَـــــرٍ إِلـــــخ

وحمَلَه أَصحابُنا على القلَّة والشذوذ[١]، وجعلوه من قَبيل الضرورة، والذي أَراه أَن بعضَ العرب يقولُ في اليَد: يَدَى في الأَحوال كلِّها يجعلُه مقصوراً كرَحَى وفتَى[٢]، من ذلك قول الراجز[٣]:

يـــا رُبَّ ســـارٍ بـــاتَ مـــا تَوسَّـــدا ... إِلا ذِراعَ العَـــنْسِ أَو كَـــفَّ اليَـــدَا

[٤/ ١٥٣] وتثنيتُها على هذه اللغة يَدَيان مثلُ رَحيان، وكذلك دَمٌ يقالُ منقوصاً ومقصوراً، وعليه قولُ الشاعر[٤]:

فلَسْنا عـلى الأَعْقـابِ تَـدْمَى كُلُومُنـا ... ولكـنْ عـلى أَقْـدامِنا يَقطُـرُ الـدَّمَا

فلذلك قال: جَرَى الدَّمَيان، كما تقول: فَتَيان ورَحَيان.

ومُحلِّم ملكٌ من ملوك اليمن، وقوله: «جَرى الدَّمَيان بالخبرِ اليقينِ» يصفُ ما بينَهما من العداوة والبغضاء، حتى إِنهما لو ذُبحا على حجرٍ واحدٍ لَمَا امتزجَ دماؤهما، والبيتُ لِمرداس بن عمرو، وقيلَ: للأَخطل، وقبله[٥]:

لعَمْـــرُكَ إِنَّنـــي وأَبـــا رَبـــاحٍ ... عـــلى طُـــولِ التجـــاوُرِ بعـــدَ حِـــينِ

لَأُبغِضُـــه ويُبْغِضـــني وأَيضـــاً ... يَـــــراني دُونَـــــه وأَراه دُوني

وأَما هَن فمَن قال فيه: هَنْك، ولم يَردَّ الذاهبَ في الإِضافة قال في تثنيته: هَنَانِ وهنَيْنِ، ومَنْ قال: هذا هَنُوك، ورأَيتُ هَناك، ومررتُ بهَنيك قالَ في التثنية: هَنَوان وهنوَيْنِ، فردَّ

---

(١) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (يدي)، وانظر الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٨٨.

(٣) البيتان بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٣٠٧، وأضداد أبي بكر الأنباري: ١٨٨، والصحاح (يدي)، والخزانة: ٣/ ٣٥٥.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٤، وزد الحلبيات: ٨.

(٥) كذا رواية البيتين في الخزانة: ٣/ ٣٥١ عن ابن دريد، إلا أنه حكى نسبتها إلى علي بن بدَّال، وانظر ديوان المثقب: ٢٨١.

الساقطَ، فاعرفْه[1].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُثَنَّى الجمعُ على تأويل الجماعتَين والفِرقتَين، أَنشد أَبو زيد:

لنا إِبِلانِ فيهما ما علمتُمُ

وفي الحديث: «مَثَلُ المنافِقِ كالشَّاةِ العائرةِ بين الغنمَيْنِ»، وأَنشدَ أَبو عبيد:

لَأَصْبحَ الحيُّ أَوْباداً ولم يَجِدُوا عندَ التفرُّقِ في الهَيْجا جِمَالَيْنِ

وقالوا: لِقاحانِ سَوْداوانِ، وقال أَبو النجم:

بينَ رماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ)

قال الشارح: القياسُ يأْبى تثنيةَ الجمع، وذلك أَن الغرضَ من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتثنيةُ تدلُّ على القِلَّة، فهما معنيان مُتدافِعان[2]، ولا يجوزُ اجتماعُهما في كلمة واحدةٍ، وقد جاء شيءٌ من ذلك عنهم على تأويل الإِفراد، قالوا: إِبِلانِ [١٤٧/ ب] وغَنَمانِ وجِمالانِ، ذهبوا بذلك إِلى القطيع الواحد، وضمُّوا إِليه مثلَه فثنَّوه، أَنشدَ أَبو زيد[3]: [٤/ ١٥٤]

هُما إِبِلانِ فيهما ما عَلمتُمُ فعَنْ أَيِّها ما شِئتُمُ فتَنَكَّبُوا

---

(١) انظر البغدايات: ٥٠٤-٥٠٥، وسر الصناعة: ٥٦١، والصحاح واللسان (هنا).

(٢) قال البغدادي معقباً على كلام ابن يعيش: «المراد من تثنية الجمع تضعيفه بجعله مثلين من نوعين، فلا تدافع بين التثنية والجمع إلا إذا توجها إلى مفرد»، الخزانة: ٣/ ٣٨١، وانظر كتاب الشعر: ١٢٢.

(٣) البيت لشُعبة بن قُمير كما في نوادر أبي زيد: ٤١٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٦١، والخزانة: ٣/ ٣٨١، والبيت من إنشاد أبي زيد في التكملة: ١٧٧، وكتاب الشعر: ١٢٢.
وجاء صدر البيت الشاهد في بيت لعطية بن الخَرِع التيمي هو:
هما إِبِلان فيهما ما علمتم فأَدُّوهما إن شئتُمُ أَن نُسالما
انظر الأصمعيات: ١٦٧، والخزانة: ٣/ ٣٨٣.

وقالوا: لِقاحانِ سَوْداوانِ، حكاه سيبويه[١]، وإنما لِقاحٌ جمعُ لِقْحَة[٢]، وقالوا: جِمالانِ يريدون قَطيعَيْنِ منها، قال الشاعر[٣]:

لَأَصبَحَ الحيُّ.... إلخ

فالتثنيةُ تدلُّ على افتراقِها قطيعَيْنِ، ولو قال: لِقاحٌ أو جِمالٌ لفُهِمَ [٤/ ١٥٥] منه الكثرةُ، إلا أنه لا يدلُّ على أنها مُفترِقةٌ قطيعَيْنِ، وهو في إِبلانِ أَسهلُ لأَنه جنسٌ، فهو مفردٌ، وليس بتكسيرٍ كجَمل وجِمَال، ومن ذلك قولُ أَبي النَّجم[٤]:

تَبقَّلَتْ في أَوَّلِ التَّبقُّلِ ... بينَ رماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ

أَعلمَ بالتثنية افتراقَ رماحِ هؤلاء من رماح هؤلاء.

فأَما قولُه عليه السلام: «مثَلُ المنافِقِ كالشَّاةِ العائرةِ بينَ الغنمَيْنِ[٥]» فإنه شبَّه المنافقَ، وهو الذي يُظهرُ أَنه مِن قوم، وليس منهم بالشاةِ العائرةِ، وهي المتردِّدةُ بين الغنمَيْن، أَي بين القطيعَيْن، لا تَعلمُ مِن أَيِّ القطيعَين هي، يقالُ: سَهْمٌ عائرٌ، وحَجَرٌ عائرٌ إذا لم يُعلَمْ مِن أَينَ هو ولا مَن رمَاه[٦].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٢٣، وانظر كتاب الشعر: ١٢٢، ١٤٩، والنكت: ١٠٢٥، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٢١.

(٢) قاله الفارسي في كتاب الشعر: ١٢٢، وانظر التكملة: ١٧٦، واللقحة: الناقة القريبة العهد بالنتاج، اللسان (لقح).

(٣) سلف البيت قريباً، وقائله عمرو بن العدَّاء الكلبي كما في شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٠، واللسان (وبد)، والخزانة: ٣/ ٣٨٧، وورد بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٤٢، والأغاني: ٢٠/ ١٧٧، وكتاب الشعر: ١٢١، والتكملة: ١٧٦، والصحاح (وبد)، والمخصص: ١٧/ ١٠٥، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٢١-٢٢٢، والهمع: ١/ ٤٢.

(٤) البيتان في ديوانه: ٣٣٩-٣٤٠، والطرائف الأدبية: ٥٧، وهما بلا نسبة في المخصص: ١٧/ ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٣٩، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٢١، والثاني بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٤٩.

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد: ٢/ ٦١٠، ٢/ ٦٧٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥١٠.

(٦) كذا في الصحاح (عور).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُجعَلُ الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متَّصلَين كقولك: ما أَحسنَ رؤوسَهما، وفي التنزيل: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾، وفي قراءة عبدِ الله ﴿أيمانَهما﴾، وفيه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وقال:

ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

فاستُعمل هذا، والأَصلُ معاً، ولم يقولوا في المنفصلَين: أَفْراسهما ولا غِلمانهما وقد جاء «وضَعا رِحالَهما»).

قال الشارح: اعلمْ أَن كلَّ ما في الجسَد منه شيءٌ واحدٌ لا ينفصلُ كالرأْس والأَنف واللِّسان والظَّهر والبطْن والقلْب فإِنك إِذا ضمَمْتَ إِليه مِثلَه جاز فيه ثلاثةُ أَوجه[1]:

أَحدُها: الجمعُ، وهو الأَكثرُ، نحوُ قولك: ما أَحْسنَ رؤوسَهما، قال الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]، وإِنما عبَّروا بالجمع والمرادُ التثنيةُ من حيث إِن التثنيةَ جمعٌ في الحقيقة، ولأَنه ممَّا لا يُلْبِسُ ولا يُشكِلُ، لأَنه قد عُلمَ أَن الواحدَ لا يكونُ له إِلا رأْسٌ واحدٌ أَو قلبٌ واحدٌ، فأَرادوا الفصلَ بين النوعَين، فشبَّهوا هذا النوعَ بقولهم: نحن فعلْنا، وإِن كانا اثنَين في التعبير عنهما بلفظ الجمع.

وكان الفرَّاءُ يقولُ: إِنما خُصَّ هذا النوعُ بالجمع نظراً إِلى المعنى لأَن كلَّ ما في الجسَد منه شيءٌ واحدٌ، فإِنه يقومُ مَقامُ شيئَين[3]، فإِذا ضُمَّ إِلى ذلك مثلُه فقد صار في الحكم أَربعةً، والأَربعةُ جمعٌ، وهذا من أُصول الكوفيين الحسَنة، ويؤَيد ذلك أَن ما في الجسَد منه

---

(١) انظر هذه الأوجه في الكتاب: ٣/ ٦١٩-٦٢١، والأصول: ٢/ ٣٤٣، ٣/ ٣٤، والتكملة: ١٧٦، والبغداديات: ١٤٠، والإغفال: ١/ ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٥-١٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ٦٦-٧١.

(٢) التحريم: ٦٦/ ٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٦-٣٠٧، ودفع ابن عصفور في شرح الجمل: ٢/ ٤٥٩ قول الفراء، وانظره في التذييل والتكميل: ٢/ ٦٨.

شيءٌ واحدٌ ففيه الدِّيةُ كاملةً كاللِّسان والرأسِ، وأَما ما فيه شيئان فإِن فيه نصفَ الدِّية(١).

والوجهُ الثاني التثنيةُ على الأَصل وظاهرِ اللَّفظِ، نحوُ قولك: ما أَحسنَ رأْسَيْهما وأَسْلَمَ قلبَيْهما، قال الشاعر(٢):

بما في فُؤادَيْنا مِنَ الهمِّ والهَوَى فيَبْرأُ مُنْهاضُ الفُؤادِ المُشعَّفُ

[٤/ ١٥٦] فأَما قولُ خِطام المُجاشعيِّ(٣):

ومَهْمَهَيْنِ قَذْفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

جِئْتُهما بالنَّعتِ لا بالنَّعْتَيْنْ

فإِن الشاهدَ فيه تثنيةُ الظَّهر على الأَصل.

والكثيرُ الجمعُ(٤) لِمَا ذكرناه مع كراهيةِ اجتماع التثنيتَيْن في اسم واحدٍ، لأَن المضافَ إِليه من تمام المضاف.

يصفُ مَفازةً قطعَها، والمَهْمَه: القَفْرُ، والقَذْفُ بالفتح: البعيدُ، والمَرْت: الأَرضُ التي لا تُنبتُ، كأَنها فَلاتان لا نبتَ فيهما ولا وشخصَ يُستدلُّ، فشبَّهها بالتُّرسَيْن، وجمعَ بين اللغتَين بقوله: ظَهْراهما مثلُ ظُهور التُّرْسَيْن، وقولُه: «جئتُهما بالنعت»، أَي خَرقْتُهما بالسَّير، أَي بأَن نَعتَالي مرةً واحدةً(٥).

والوجهُ الثالثُ: الإِفرادُ نحوُ قولك: ما أَحسنَ رأَسَهما، وضربتُ ظهرَ الزيدَيْن، قال

(١) من قوله: «ويؤيد..» إِلى قوله: «الدية» قاله السيرافي كما في التذييل والتكميل: ٢/ ٦٨.

(٢) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢/ ٢٥، والكتاب: ٣/ ٦٢٣، والنكت: ١٠٢٥، والتذييل والتكميل: ٢/ ٧٠، ورواية الديوان «المسقف»، والنكت: «المعذب».

(٣) ونسبت الأبيات إِلى هِمْيان بن قُحافة، انظر تخريجها في الإِيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥١٠، وزد النكت: ٩١٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٦، ٢/ ٤٩٦، وضرائر الشعر: ٢٥٠، وشرح شواهد الشافية: ٩٤.

(٤) رجح البصريون الجمع، انظر مصادر الحاشية ٤ ص ٢٤٨، ومعاني القرآن وإِعرابه: ٢/ ١٧٢-١٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ٦٧.

(٥) من قوله: «الشاهد...» إِلى قوله: «واحدة» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٤١.

الشاعر[1]: [٤/ ١٥٧]

كأَنَّه وَجْهُ تُركيَّيْنِ قد غَضِبا

وذلك لوضوح المعنى، إِذ كلُّ واحدٍ له شيءٌ واحدٌ من هذا النوعِ، فلا يُشْكِلُ، فأَتى بلفظ الإِفراد إِذ كان أَخفَّ.

فإِن كان ممَّا في الجسَد منه أَكثرُ من واحد، نحوُ اليَد والرِّجل فإِنك إِذا ضمَمْتَه إِلى مثلِه لم يكن فيه إِلا التثنيةُ، نحوُ ما أَبسطَ يدَيْهما وأَخفَّ رِجليْها، لا يجوزُ غيرُ ذلك، فأَما قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[2] فإِنما جَمعَ لأَن المرادَ الأَيمانُ، وقد جاء في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿فاقْطَعُوا أَيمانَهما﴾[3].

وكذلك المنفصلُ من نحو غلام وثَوب، إِذا ضمَمْتَ منه واحداً إِلى واحد لم يكن فيه إِلا التثنيةُ، نحوُ غلامَيْهما وثَوبَيْهما إِذا كان لكلِّ واحد غلامٌ وثوبٌ، ولا يجوزُ الجمعُ في مثل هذا، لأَنه ممَّا يُشكِلُ ويُلْبِسُ، إِذ قد يجوزُ أَن يكونَ لكلِّ واحدٍ غِلمان وأَثوابٌ، وقد حكَى بعضُهم «وضعَا رِحالَهما[4]» كأَنهم شبَّهوا المنفصلَ بالمتصلِ، وهو قليلٌ، فاعرفْه.

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

مُستهدَفٌ لطعانٍ غيرِ منحجِرِ

والبيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٣٧١ بهذه الرواية، وصححها البغدادي في الخزانة: ٣/ ٣٧٢.

والبيت برواية «غير تذبيب» في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٨٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ٦٩، والبيت الذي بهذه القافية هو:

مجاهدٍ لعداةِ الله محتسبٍ جهادَهم بضرابٍ غيرِ تذبيبِ

وهو في ديوان الفرزدق: ١/ ٢٤.

(٢) المائدة: ٥/ ٣٨.

(٣) وروي عنه أيضاً «فاقطعوا أيديهم»، انظر شواذ ابن خالويه: ٣٣، والتكملة: ١٧٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٦٧، وقرأ أيضاً: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما»، انظر شرح اللمع لابن برهان: ٥٦٢، والقرطبي: ٧/ ٤٦٠.

(٤) حكاه يونس، انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٢.

محتويات الجزء الرابع